

إشراف وتحرير: أ.د علي العبيدي

صفحات من تاريخ الجزائر
(الوسيط/ الحديث / المعاصر)

دراسات تاريخية

- الجزءالثاني -

النشر الجامعي الجديد

صفحات من تاريخ الجزائر

(الوسيط/ الحديث / المعاصر)

دراسات تاريخية

- الجزء الثاني-

الفهرسة أثناء النشر- إعداد النشر الجامعي الجديد

صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط/ الحديث / المعاصر) دراسات تاريخية - الجزء الثاني-

أ.د. علي العبيدي

410 ص (تاريخ)

يشتمل على فهرس

ردمك : ISBN 978-9947-78-047-3

الإيداع القانوني: السداسي الأول 2020

الأفكار الواردة في هذا الكتاب
مصدرها المؤلف ولا يتبناها بالضرورة النشر الجامعي الجديد

النشر الجامعي الجديد

نشر – طباعة – توزيع

محل رقم 2 تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان

تلمسان – الجزائر

الفاكس:

+213 (0) 43 277 687

الهاتف:

+213 (0) 661 904 998

+213 (0) 661 904 999

البريد الالكتروني:

npu_editions@yahoo.fr

مجموعة مؤلفين

صفحات من تاريخ الجزائر
(الوسيط/ الحديث / المعاصر)

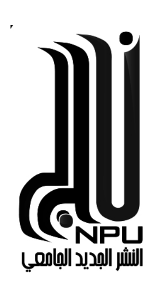
دراسات تاريخية

إشراف وتحرير

أ.د. علي العبيدي

جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان

- الجزء الثاني-



المشاركون في الكتاب حسب ترتيب البحوث

د. علي عشي
دة. حفصة معروف
دة. فطيمة مطهري
دة. نعيمة بوكرديمي
د. رشيد يماني
د. حسين تواتي
دة. نعيمة طيب بوجمعة
دة. الزهراء بوكرابيلة
دة. هوارية بكاي
د. محمد عجوط
د. عمر سي عبد القادر
دة. خديجة دوبالي
د. محمد الزين
دة. حياة ثابتي
د. حميد ايت حبوش
د. حمدادو بن عمر
د. رياض بولحبال
د. صباح نوري العبيدي
د. سلوان رشيد رمضان
أ.د. توفيق دحماني
د. نور الدين ايلال
د. الجيلالي شقرون
د. اياد تركان الدليمي
دة. فاطمة حباش
د.صبري كامل هادي التميمي
د. عبد المنعم هامل
ا.بوسيف برحو
دة. اسامة صاحب منعم
دة. وردة هشماوي
د. عز الدين زايدي
د. سيدي محمد رامي
أ.د. جيلالي بلوفة عبد القادر
أ.د. يوسف قاسمي
د. رشيد زبير
أ. رانية هدار
دة. مها ناجي حسين
د. بشير سحولي
أ.د. عبد الله مقلاتي
أ.د.علي العبيدي
د. عبد الكريم طهير

فريق التنسيق والمتابعة

د. نعيمة طيب بوجمعة	جامعة تيارت
د. صباح نوري هادي العبيدي	جامعة ديالى / العراق
د. فطيمة حباش	جامعة تيارت
د. سيدي محمد رامي	جامعة خنشلة

بسم الله الرحمن الرحيم

ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ (1) مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ (2)
وَإِنَّ لَكَ لَأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ (3) وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ (4)

صدق الله العظيم

سورة القلم : الآيات 1– 4

الإهـــداء

إلى

الأجيال التي عمرت وبنت

والأجيال التي سوف تعمر وتبني

من أجل جزائر حرة آبيه

المقدمة

للمؤرخ دور بارز، لاسيما في عصر الأزمات، في تحديد عوامل القوة وعناصر الضعف لأية أمة، لتتجاوز أزماتها وبناء حاضرها والتطلع لمستقبلها وفقاً لقاعدة راسخة تستند على عناصر القوة في الماضي. والمؤرخ العربي اليوم يتحمل واجباً قوميا وعلمياً وأكاديمياً في أن يشارك أبناء مجتمعه في تقديم تجربته للنخب بمختلف توجهاتها واختصاصاتها، ومن هنا، فان مسؤولية المؤرخ كبيرة لايمكن أن تحتمل أي تقاعس عن أداء هذا الدور الفاعل والمؤثر في حياة مجتمعه.

ومن منطلق أهمية الدور المحوري للمؤرخ، كما أشرنا من قبل، فإن الواجب الوطني يستدعي منا تعريف الأجيال، حاضرها وقادمها، بالتاريخ الوطني الذي يتزاحم بالأحداث والمآثر والبطولات. وعلى الرغم من الأهمية التي يحتلها تاريخ الجزائر (الوسيط / الحديث والمعاصر)، وصدور عدد كبير من المؤلفات والبحوث والدراسات، وانجاز المؤسسات الأكاديمية في الجزائر والوطن العربي والعالم لعدد لا يستهان به من البحوث الأكاديمية الجادة في هذا الاتجاه، فإن هذا الحقل المعرفي ما زال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام وتسليط الضوء على جوانب عديدة ما زالت تتطلب دراسات وبحوث جديدة تدرس هذا التاريخ ضمن رؤى وآراء متعددة، وربما متباينة في بعض الأحيان، فالأختلاف في الرأي، حتى وإن وصل إلى نقطة التقاطع لا يقلل من أهمية الدراسات الجادة، طالما كان التاريخ في أحد تعاريفه عبارة عن "وجهات نظر" .

ومن منطلق الأهمية التي يحتلها تاريخ الجزائر شارك مجموعة من الباحثين الأكاديميين الجزائريين والعراقيين في مناقشة قضايا هامة منه توزعت في ثلاث محاور (الوسيط/ الحديث والمعاصر)، إذ اختار كل واحد منهم جزئية من هذا التاريخ الثري والأصيل لدراستها وتوضيح الغموض في مكنونها لإخراج الدروس والعبر . وعلى الرغم من أن كل واحد من هؤلاء الباحثين قد ركز على دراسة جانب محددمن تاريخ الجزائر، إلا أنهم كانوا يعملون على نحو منسق، كفريق واحد، لأن كل واحد منهم يحاول أن يلقي

ضـوءاً على هذا التاريخ المميز من الزاوية التي يختص بها، فكان التركيز على الجزئيات وإخضاعها للدراسة المركزة، للوصول إلى الوقائع الدقيقة بكل موضوعية وحيادية.

ولابد من تذكير القارئ الكريم قبل شروعه في قراءة مقالات هذا الكتاب أن الموضوعات التي يتناولها تغطي جوانب سياسية، اقتصادية واجتماعية، إلا أنها بمجملها تقدم آراء وأفكاراً جديدة تشكل إضافة معرفية وتاريخية. وبالإضافة إلى ما ذكرت هناك أهمية أخرى تميز بها الكتاب هو ذلك التزاوج بين أجيال متعددة، فمنهم مؤرخين تمرسوا في الميدان وامتلكوا تجربة كبيرة وآخرين شباب حديثي التخصص، وقد أنجزوا أطروحاتهم الأكاديمية مؤخراً، وحتى إن بعضهم مازال يعكف على انجازها. وقد أعطى هذا التزاوج فضلا عن إبراز حالة التطور المتسارع في حقل الدراسات التاريخية وتغير اهتماماته واتجاهاته عندنا، نكهة أخرى للكتاب تمثلت في اختلاف الرؤى والتصورات، وتباعدها أحياناً. كما إنني انوه إلى سمة أخرى لهذه البحوث هو طابعها التحليلي والنقدي للإحداث، مبتعدة عن السرد التاريخي المجرد، قدر الإمكان.

وعلاوة على ذلك، ختم الباحثون دراساتهم باستنتاجات نهائية شاملة لبحوثهم، يمكنها أن تفسح المجال أمام دراسات أخرى مستقبلية تحاول استكمال تلك الموضوعات، فكلما تمكن الباحث من استكشاف مصادر جديدة يمكنه أن يأتي بالجديد. ومن هنا، لم نحاول أن نفرض على المشاركين في هذا الكتاب أي أفكار مسبقة، لأننا على قناعة تمامه من أن فسح المجال لهم للكتابة بحرية تامة هو الغاية التي نسعى إليها، فالتنوع في الآراء يمكن أن يجعل القارئ أكثر فهماً للأحداث، ودون التقيد بالتفسيرات المسبقة، التي تشوه الحقائق التاريخية أحياناً، ومن هنا،يكون للقارئ الحرية التامة في التوصل إلى النتائج والتحليلات النهائية،

لقد توزعت البحوث التي تضمنها الكتاب على ثلاث محاور، وجاء هذا التقسيم ليتلائم مع خصوصية كل حقبة تاريخية من حيث تداخل الأحداث وتشابكها، وهي كما يأتي:

1. الدراسات الوسيطية (العهد الزياني)
2. التاريخ الحديث (فترة الوجود العثماني)
3. التاريخ المعاصر (الحقبة الاستعمارية والثورة التحريرية)

كما لايفوتني بهذه المناسبة، من الإشارة مسالة مهمة تزيدنا فرحا في صدور هذا الكتاب، واعني النجاح الذي حققناه في المزاوجة بين مدرستين تاريخيتين، الأولى لها من التجربة والخبرة الكثير والتنوع في مجال الكتابة التاريخية (واعني المدرسة التاريخية العراقية)، والأخرى هي مدرسة اختط لها مسارها وديناميكيتها من روح نوفمبر العظيمة(واعني بها المدرسة التاريخية الجزائرية). وهنا سجلنا سبقا في هذا الاتجاه، ولن نجعلها محاولة لتنتهي، وإنما سنحاول في القادم، إن قرب أو بعد، طرح قضايا أخرى للنقاش المشترك والكتابة بها، وذلك حرصا منا على أن قضايانا هي واحدة ومشتركة.

ولابد من الإشارة هنا، من أن هذا الكتاب يمثل حلقة في سلسلة الجهود التي نبذلها في نطاق التعريف بالتاريخ الجزائري، ولكننا هنا نؤكد إننا لا ننكره ما يقوم به الآخرين من جهد، إلا أننا حاولنا من خلال هذه الجهود السماح للجميع أن يكون له دورا في توثيق هذا التاريخ، والذي يزدحم بالإحداث الجسام وفيه من المآثر والبطولات كتب بدماء الشهداء، الذين نذروا أرواحهم من اجل جزائر حرة آبية. فلا يحق لنا التقاعس والتكاسل في التعريف بها واستظهاره من بين صفحات التاريخ، لكي يعرف الأحفاد ما سطره الأجداد.

وأخيراً، نقدم هذا الجهد المتواضع، خدمة لوطننا العزيز، الذي يحتاج في هذا الوقت بالذات إلى تلاحم أبنائه ونخبه الفكرية والسياسية والاقتصادية، والمؤرخون أحد هذه النخب المهمة، التي ينتظر الوطن منهم مزيداً من الجهود والدراسات الأكاديمية الجادة .

والله ولي التوفيق

أ.د. علي العبيدي

تلمسان في 2019

المحور الثاني

التاريخ الحديث للجزائر
(الحقبة العثمانية)

الهجوم الإنجليزي-الهولندي على الجزائر سنة 1816م
دوافعه - حيثياته - نتائجه

أ.د. توفيق دحماني
جامعة الجزائر 2

مقدمة

نتناول في هذه الدراسة بالبحث والتفصيل، مسألة الحملة الإنجليزية الهولندية على مدينة الجزائر سنة 1816، من حيث الدواعي والأسباب المؤدية إلى شن حملة كبرى على إيالة الجزائر، ومجريات الحدث، وما له من نتائج وانعكاسات على ايالة الجزائر في المدى القريب.

تعد البحرية النواة الأولى التي تشكلت منها القوات الجزائرية في الفترة العثمانية، حيث تم الاهتمام بها وتطويرها باستمرار من كافة النواحي المادية والبشرية، إلى أن أصبحت الجزائر تمتلك أسطولا بحريا كبيرا، منذ القرن الأول للوجود العثماني في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، إلى أن بدأ الضعف يدب فيها منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. وكذلك محاولات تدعيم ايالة الجزائر لأسطولها الحربي في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، حتى أصبح يحتل مكانة مرموقة، ويبرز على ساحة الأحداث في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط بشكل أكثر قوة في عهد الرايس حميدو (1).

لقد أخذت البحرية الجزائرية على عاتقها حماية مصالح الايالة السياسية والاقتصادية، وحتى الإستراتيجية بالقوة، فلم يكن لإيالة الجزائر من وسيلة أخرى غيرها في تلك الفترة، لذلك توجب عليها مواصلة جهودها العسكرية ضد أعدائها، المتمثلين في معظم البلدان الأوربية، الذين قاطعوا الجزائر تجاريا، فلم يكن أمام الجزائر سوى مهاجمتهم والقتال

ضدهم. ويمكن الجزم، من أنه بفضل النشاط العسكري للبحرية، رسمت الجزائر علاقاتها مع مختلف الدولة الأوربية، وامتدت لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، حيث سعت الأخيرة لتكوين تحالف بحري معادي لبلدان المغرب العربي وعلى رأسها ايالة الجزائر ولكنها فشلت، مما اضطرها في النهاية إلى تغيير موقفها، ساعية لعقد السلم مع الجزائر، وهو ما حدث عام 1795م بتوقيع الصلح بين البلدين[2].

أولا- ظروف الحملة:

1. إيالة الجزائر في مؤتمر فيينا لسنة 1815م:

انعقد مؤتمر فيينا عام 1815 نتيجة الحروب التي شنها نابليون بونابرت في أوربا، ونظرا لما نادت به الثورة الفرنسية أفكار في مجال السياسة والحكم، الساعية إلى القضاء على "مبدأ حق العروش في تقرير مصير الشعوب"، المبدأ الذي ساد أوربا إلى غاية القرن الثامن عشر الميلادي، حيث كانت الدولة تتمثل في شخص الملك، وتعد ملكا خالصا له. أما مبدأ الثورة الفرنسية فهدفت إقرار: "حق الشعوب في تقرير مصيرها"، باعتباره أحد الحقوق الطبيعية للإنسان [3].

استغل ممثل بريطانيا فرصة انعقاد مؤتمر فيينا، لإثارة الدول الأوربية وتحريضها على الدول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة. لاسيما وأن هذا المؤتمر تزامن مع العمل الذي قام به الأسطول البحري التونسي، بقيادة "مصطفى رايس" في تشرين الاول 1815م، والذي خرج يسعى إلى مهاجمة الأسطول الجزائري، ولما لم يتمكن من الوصول إليه، هاجم خلال فترة انعقاد المؤتمر، جزيرة "سانت أنتيوش" وأسر 158 فردا. وهو الأمر الذي اعتبره المؤتمرون عنفا سلط على سكان مسالمين في أراضي أوربية، وعملا لا يمكن السكوت عنه. وعليه قرروا العمل على إنهائه، والقضاء على ما أسموه عبودية المسيحيين في سواحل منطقة المغرب العربي [4].

أدرجت قضيتا: "استعباد المسيحيين الأوربيين"، وتهمة "القرصنة المغاربية" في المؤتمر، كمسألتان إضافيتان للقضية الأساس والمتمثلة في الحروب النابوليونية. وفي واقع الأمر فإن هاذين المسألتين كان قد طرحهما سابقا الأميرال الإنجليزي "سيدني سميث" (SIDNEY Smith)، [5] حيث راسل حكومات الدول الأوربية بمذكراته، المتعلقة بهذا الأمر.[6] وعليه

فإن مسألة إلغاء تجارة العبيد، أصبحت من أهم المسائل التي نوقشت في مؤتمر فيينا. [7] وبالتالي لقيت بلدان المغرب اهتماما خاصا، لأنها دعمت بمشروع مفصل لـ: "سدني سميث" أواخر ديسمبر 1814م لمحاربة "القرصنة". [8] غير أن المندوب الإنجليزي أبدى لامبالاته بالمشروع، خشية إثارة الدول الأخرى اتجاه بلاده، واتهامها باستغلال الظروف لإحكام قبضتها على المتوسط، رغم أن إنجلترا هي التي سعت لذلك، بهدف تصفية حسابها مع الجزائر. [9]

عملت إنجلترا في إطار سياستها التقليدية على إبقاء دول المغرب على وضعها، حتى لا تقع فريسة في يد منافستها فرنسا، وكذلك الحال بالنسبة لهذه الأخيرة التي أبدت رفضها للمشروع، كونها خرجت منهكة من حروبها في ظل حكم نابليون بونابارت. [10]

2. قرارات مؤتمر فيينا:

تقرر في هذا المؤتمر العمل القضاء نهائيا على نشاط البحريات المغاربية، ووضع حد لمسألة الأسرى الأوربيين، [11] إضافة إلى القيام بعمل مشترك للقضاء على حكم الدايات في الجزائر، والسعي الدول الأوربية مجتمعة على إيجاد حكومة في الجزائر "تحترم القوانين الدولية". [12] وأقرت تلك الإجراءات المذكورة دون حضور ممثل للجزائر، باعتباره موضوعا يعنيها.[13] وقد كلفت إنجلترا بتنفيذ تلك القرارات باعتبارها قوة بحرية كبيرة، فوجدتها فرصة ملائمة. [14] وبالتالي عملت ما أمكنها لإجبار الجزائر على إلغاء "العبودية"، وإنهاء "القرصنة". [15]

تعهدت بريطانيا بتنفيذ قرارات فيينا، وطالبت في مقابل ذلك وضع الجزر الأيونية تحت حمايتها؛ وبالتالي أرسلت اللورد "إكسماوث" على رأس أسطول إلى الجزائر وسائر البلدان المغاربية، للمطالبة بأسرى الجزر الأيونية، باعتبارهم رعايا لإنجلترا، ومن ثم تصفية حسابها مع الجزائر. [16] لكل هذا جهزت انجلترا حملة بحرية كبيرة، سميت باسم قائدها اللورد "إكسماوث".

3. موقف الجزائر:

لم تلق إيالة الجزائر أي بال لقرارت مؤتمر فيينا، واستمرت في ممارسة جهادها البحري إن لم نقل ضاعفت من نشاطها، فشنت حملات ضد السواحل الأوربية وأساطيلها، نظرا لمنافع هذا النشاط، وما كان يدره من عائدات، وتعويضا عن منع الجزائريين من ممارسة

حرية التجارة الخارجية. لذلك يمكن القول إن القيام بالنشاط البحري، شكل رد فعل على ما تسببت فيه الدول الأوربية أصلا من أعمال عدوانية. [17]

ثانيا: أسباب الحملة الإنجليزية - الهولندية على الجزائر:

1. الأسرى الأوربيون ومبالغ افتدائهم:

مارست جميع الدول في العصر الحديث أسر الأعداء، فكان البحارة يقعون أسرى في عرض البحار. أما ما تعلق بالجزائر، فإن بحريتها قد ألقت القبض على آلاف الأسرى طيلة الفترة العثمانية، حتى أن البعض أوصلها إلى مليون أسير خلال القرون 16-19م. وفي الفترة موضوع البحث اتخذ الأوربيون من القضية ذريعة للهجوم على الجزائر؛ فعلى سبيل المثال، يذكر أحد الأسرى المسمى "بوسكي" (*Bouski*) أنه: ((وصل لميناء مدينة الجزائر في يوم 18 أوت 1815م، أربع سفن قادمة من ميناء عنابة، تحمل 360 أسيرا إنجليزيا)). [18]

كما دفعت الدول الأوربية للجزائر مبالغ طائلة مقابل افتداء أسراها، ونذكر على سبيل المثال ما حدث سنة 1802م، حيث تلقى الداي مبلغا يقدر بـ: 454625 جنيها، [19] توزع كما يلي: [20]

الدول	المبلغ بـ: البياستر
هولندا - السويد – الدانمارك	75000
اسبانيا	165000
انجلترا	180000
فرنسا	235000
السويد (ضريبة ثانية)	50000
الدانمارك (ضريبة ثانية)	112000
قيمة فرقاطة برتغالية، ومبلغ الطاقم	694000
قيمة سبع سفن أخرى وسفن الشحن	120000
75 عبد جنوي ونابوليتاني	187500
المجموع	**1818500**

يستخلص من هذا الجدول أن البرتغال دفعت مبلغا ماليا كبيرا، نظرا لاستيلاء البحرية الجزائرية على أحد أهم الفرقاطات البرتغالية، تضاف إلى ما كان مترتبا عليها من إتاوات

سنوية، تلتها فرنسا بفعل توتر العلاقات معها نظرا لأطماع فرنسا في عهد نابليون بونابارت، وكذا بسبب مطالب الجزائر المتعددة فيما يتعلق بديونها المستحقة على فرنسا. ثم تأتي بريطانيا بفعل الحرب معها، نظرا للغارة التي قام به سابقاا الأميرال "نيلسون" على الجزائر في تلك السنة.

2. واقعة بونة:

تعتبر واقعة بونة "مدينة عنابة" أهم حادثة حصلت بين الجزائر وبريطانيا، نظرا لما خلفته من آثار بعيدة على الجزائر. [21] فبتاريخ 22 ماي 1816م كان داي الجزائر عمر باشا قد استكمل استعداداته العسكرية، وراسل باي قسنطينة شرقا يأمره بإنهاء الامتيازات الممنوحة لإنجلترا المتعلقة بصيد المرجان، فتم تحطيم المنشآت الإنجليزية ومصادرة محتوياتها. [22]

هاجم بعض المسلحين والبدو في صباح يوم 23 ماي 1816م، الموافق ليوم "الصعود" عند المسيحيين، أزيد من 700 بحار سرديني وصقلي وإنجليزي، كانوا يمثلون طاقم مراكب صيد المرجان أثناء توجههم للكنيسة في بونة. [23] وكانت النتيجة مقتل حوالي 200 فرد، ونفسهم من الجرحى، وتمكن حوالي 60 شخصا من الفرار على متن السفن، ووصلوا إلى جزر" كاجلياري" الإيطالية، جرى كل ذلك رغم أن حاكم المدينة كان معترضا.[24] ودمر بيت نائب القنصل الإنجليزي "ديفين" (*DIVIN*)، ولم ينج إلا بفضل صداقته بالحاكم. [25]

خلفت هذه الواقعة تذمرا كبيرا لدى القادة الأوربيين، [26] ما جعل الحكومة البريطانية ممثلة في وزارة "سان جيمس"، تتخذها حجة للهجوم على الجزائر، فأعطت تعليماتها إلى اللورد "إكسماوث" بالتوجه إلى الجزائر. [27] فجهز أسطولا بحريا للأخذ بالثأر، وهو ما سيخلف مأساة كبيرة لمدينة الجزائر. [28]

ثالثا: انطلاق الحملة وتحضيرات الجزائريين:

1 - تحرك الإنجليز:

جاء اللورد "إكسماوث" إلى السواحل المغاربية وعقد معاهدات مع بلدانها، وفي أثناء عودته كانت تدور نقاشات في مجلس العموم البريطاني، خاصة تلك المتعلقة بالمعاهدات

التي عقدت مع الجزائر فيما يتعلق بسردينيا ونابولي، فاعتبرها البعض اعترافا ضمنيا بحق مواصلة الجزائر للنشاط البحري، وأيدها البعض الآخر، إلا أن الأمر استقر على ضرورة القيام بعمل عسكري لإجبار الجزائر على إيقاف ما أسموه: "القرصنة". [(29)]

أعطت الأوامر للورد إكسماوث بتجهيز أسطول بحري قوي، والقيام بحملة ضد الجزائر. الأمر الذي يمكن اعتباره نقض صارخ للهدنة التي كانت قد وقعت بين الطرفين ومدتها ستة أشهر. [(30)]

وبناءا على تلك الاوامر، جهز الأميرال إكسماوث ما أمكنه من سفن حربية، وشكل أسطولا يتالف من القطع البحرية الاتية: [(31)]

اسم السفينة	قائد السفينة	عدد المدافع
الملكة شارلوت (Queen Charlotte)	الأميرال إكسماوث، والنقيب ج. بريسبان، س.ب (J. Brisbane, C.B)	108
أمبريغنابل (المنيعة) (Imbregnable)	الأميرال ميلن (Milne)، والنقيب إدوارد بريس، س.ب (Edward Bruce, C.B.)	104
سيبارب (Superb)	النقيب تشارلز إيكينز (Carles Ekins)	74
ميندن (Minden)	النقيب وليام باترسون (William Patterson)	74
ألبيون (Albion)	النقيب جون كوود (John Coode)	74
ليندر (Leander)	النقيب ادوارد تشاثام، س.ب (Edward chatham,c.b)	50
سيفرن (Severn)	النقيب هون. ف. و. ايلمر (Hon. F. W. Aylmer)	40
غلاسكو (Glasgow)	النقيب هون. انثوني مايتلند (Hon. Anthony Maitland)	40
هيبريس (Hebrus)	النقيب ايدموند بالمر، س.ب (Edmund (Palmer,C.B	36
غرانيكيس (Granicus)	النقيب وليام فيرلونغ وايز (William Furlong Wise)	36
ميتين (Mutine)	النقيب جيمس مولد (James Mould)	16

برومیثیوس (Prometheus)	النقيب وليام باتمان داشوود (William (Bateman Dashwood	16
انفرنال، بومب (Infernal)	النقيب هون .ج. ج. بيريفال(.Hon. G. J (Pereival	قاذفة قنابل
فيري، بومب (Fury)	النقيب قسطنطين، ر. موورسوم (Constantine (R. Moorsom	قاذفة قنابل
بيل زبوب (Beelzebub)	النقيب وليام كامبثورن(William (Kempthorne	قاذفة قنابل
هيكلة، بومب (Hecla)	النقيب وليام بوفام (William Popham)	قاذفة قنابل
كورديليا (Cordelia)	النقيب وليام سارجانت (William Sargent)	10
بريتومارت (Britomart)	النقيب روبرت ريدل (Robert Riddle)	10
اكسبريس شونر (Express shooner)	/	/

كما انضمت مجموعة أخرى من السفن الصغيرة، تكونت من 04 قوارب حربية، و10 قوارب مدفعية صغيرة، و05 قاذفات مدفعية، إضافة إلى عدد من مراكب النجدة مختلفة الأحجام. فبلغ مجموعها خمسة وخمسون، [(32)] إضافة إلى ما سيلتحق بها من سفن هولندية في جبل طارق.

انطلق الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال اللورد إكسماوث على متن السفينة "الملكة شارلوت" من ميناء "بورتسموث" (Portsmouth) بتاريخ 25 جويلية 1816م، ووصل إلى ميناء "بلايموث" (Plymouth) ببحر المانش يوم 28 جويلية، ليبحر في نفس اليوم باتجاه الجزائر.[(33)] أرسل "إكسماوث" الفرقاطة "مندن" من ميناء "بلايموث" إلى جبل طارق، تحضيرا لوصول الأسطول، والقيام بتأمين الطريق. [(34)] وخلال سير الأسطول في عرض البحار، قام البحارة الإنجليز بمناورات تجريبا لمعداتهم الحربية، ورفعا للمعنويات قبيل الهجوم. [(35)]

وصل الأسطول الانجليزي إلى جبل طارق يوم 09 أوت، حيث التقى بأسطول هولندي يتشكل من خمس فرقاطات، وحراقة بقيادة نائب الأميرال "البارون فان كابلان" (*Le Vice*

(*Amiral Baron Von CAPELLEN*)، والذي كان قد استلم أوامر من حكومته بالانضمام إلى الحملة الإنجليزية. [36] مما جعل إكسماوث يطرب للأمر فرحا. وبعد التزود بالمؤن انطلق الحلفاء صوب الجزائر. [37] وقد تشكلت سفن الأسطول الهولندي من السفن التالية: [38]

اسم السفينة	قائد السفينة	عدد المدافع
ميلامبيس(Melampus)	نائب الأميرال"فون كابلان"، (Von Capellan) والنقيب أنتوني ولام دو مان(Anthony Willem De-Man)	44
فريديريكا (Fredereca)	النقيب، ج، أ. فاندر ستراتن(J. A. Van der Straaten)	44
داجيراد (Dageraad)	النقيب، ج. م. بولدرز (J. M. Polders)	36
ديانا (Diana)	النقيب، ب. زيفوجال (P. Zievogel)	36
آمستل (Amstel)	النقيب، و. أ. فاندر هارت (W. A. Vanderhart)	36
أندراخت (Endracht)	النقيب، ج. ث.س. فاردنبورغ (J. F. C. Wardenburg)	24

استلم كل قادة السفن الإنجليزية بجبل طارق بتاريخ 13 أوت مخططا يحتوي كل تفاصيل الهجوم على مدينة الجزائر وتحصيناتها، [39] غير أن انضمام السفن الهولندية، جعل "إكسماوث" يدخل بعض التعديلات على مخطط الهجوم وأماكن تموضع السفن.

وأدى هبوب رياح قوية على جبل طارق إلى تأخير انطلاق الحلفاء، حتى يوم 14 أوت حيث أبحروا صوب مدينة الجزائر. وفي مساء يوم 16 أوت أصبحوا على بعد 200 ميل بحري من المدينة، حيث التقى الأسطول بأحد السفن ممثلة في الحراقة "بروميثيوس"، بقيادة النقيب "داشوود"، الذي كان قد أرسل في مهمة إلى مدينة الجزائر "لنقل القنصل الإنجليزي وعائلته"، فأَعلم هذا الأخير الأميرال "إكسماوث" بتحضيرات الجزائريين واستعداداتهم لصد العدوان، وأنه لم تمكن من تهريب سوى زوجة القنصل الإنجليزي السيد "ماك دونال" وابنته، في حين ألقي القبض على القنصل رفقة ثلاثة ضباط، وكذا أربعة عشر بحارا من طاقم السفينة "بروميثيوس". [40]

2 - مواجهة الجزائر للحملة:

علم الجزائريون بشأن الحملة عن طريق عيونهم المنتشرة، فتأهبوا واستعدوا للرد على الهجوم المتوقع، وقاموا برعاية الداي عمر باشا بتعزيز دفاعات المدينة وتحصينها، وزيادة عدد البطاريات المدفعية. [41] ولما كانت قد تكونت لدى الجزائريين طيلة القرون السابقة قناعة، مفادها أن مدينة الجزائر محصنة، ولا يمكن تحطيمها، وسميت بالمحروسة والمنيعة، مما ولد ثقة بالنصر، إضافة إلى الاتكال على قوة بطاريات المدينة المدفعية، وكذا شجاعة البحارة الجزائريين وتمرسهم. [42] رفعت رايات الحرب على حصون المدينة وأبراجها، واستقدم الفرسان من مختلف ربوع البلاد. [43] وجيء بما يقارب من 40 ألف مقاتل إلى المدينة، وجلب كل الجند الإنكشاري من مختلف الحاميات. [44] ويمكن إجمال التحضير في مدينة الجزائر على النحو التالي [45]:

- بطارية مدفعية لحماية الرصيف الشمالي في شكل نصف دائري، مبنية في ثلاث طوابق تتكون من 44 قطعة مدفعية.

- بطارية تحيط بمنارة الميناء تحتوي على ثلاثة طوابق، وتتشكل من 48 قطعة مدفعية.

- بطارية تسمى بالشرقية مبنية على شكل طوابق تتكون من 66 قطعة مدفعية.

- بطارية من 60 قطعة مدفعية تمثل أربعة أقسام من نفس النوع.

- مدفعين ضخمين جدا وطويلين من عيار 68، لحماية الميناء.

- بطارية من 15 مدفعا لحماية الواجهة البحرية تتشكل من ثلاثة صفوف، أطلق عليها اسم "بطارية سوق السمك".

- بطاريتان أخريان من 4 إلى 5 مدافع.

- وفي غرب المدينة حصن يحتوي على 60 إلى 70 قطعة مدفعية.

- تثبيت بطارية من حوالي 100 فوهة نارية، عند الجهة الشمالية من البحر عند مكسر الأمواج، مع بعض المدافع ثبتت في الأسفل لمنع السفن الكبيرة من الاقتراب.[46]

أما سفن الأسطول البحري للجزائر، فكانت ماكثة بالميناء، معتمدة على حصانة رصيف خير الدين، وتشكلت من أربعة فرقاطات، وخمس سفن مدفعية كبيرة، وسبعة وثلاثون سفينة مدفعية صغيرة "زوارق". [47]

رابعا: قصف مدينة الجزائر ونتائجه:

1 - مجريات القصف:

وصل الأسطول المهاجم إلى شمال خليج الجزائر على بعد 20 ميلا بحريا، عشية يوم الاثنين 26 أوت 1816م. وفي الصباح الموالي شاهد الجزائريون سفن الأسطول قبالتهم. [48] شرعت السفن المهاجمة تتقدم ببطء، وعند الساعة التاسعة صباحا أرسل اللورد "إكسماوث" الملازم "بيرجس" (*Burgess*)، والمترجم إبراهيم سلامة [49]، على متن زورق تابع للسفينة "الملكة شارلوت" حاملا لراية الهدنة، حاملين شروط الأمير الوصي، وهي بمثابة تهديدات للداي، وتضمنت: [50]

أ- إطلاق سراح كل العبيد المسيحيين الموجودين بالجزائر دون فدية.
ب- إرجاع المبالغ المالية التي كانت قد دفعتها سردينيا ونابولي، فدية لأسراهما.
ت- إلغاء استرقاق الأسرى المسيحيين نهائيا.
ث- توقيع الصلح مع هولندا بنفس الشروط مع انجلترا.
ج- تحرير القنصل الإنجليزي، والضباط، وأسرى السفينة "بروميثيوس".

التقى قائد الميناء بمبعوث الأميرال، والذي طلب جوابا خلال ساعتين فقط، فلم تكن مدة كافية للرد من قبل الداي. وفي أثناء ذلك انطلت الحيلة على الجزائريين وخدعوا بل وبوغتوا في أثناء المفاوضات. [51]

قام الأسطول المهاجم بالتحرك شيئا فشيئا اتجاه الساحل، مستغلا هبوب رياح خفيفة، فدخلت السفن خليج الجزائر، لمسافة ميل واحد من المدينة، حيث كانت الخطة أن تعطى إشارة القصف من قبل مركب المفاوضين الذي أرسل. كما استغل الأميرال "إكسماوث" على متن السفينة الملكة شارلوت فترة المفاوضات، [52] فانفصل عن الأسطول بسفينته مواصلا اقترابه من الميناء وحاملا راية الهدنة البيضاء. [53] حتى أصبح على قرب مسافة رمي مسدس من مكسر الأمواج. وتبعته السفينة "ليندر"، ورست قبالة مقدمة السفينة شارلوت، ثم لحقت باقي السفن. [54] تم كل هذا من دون أي قصف من قبل المدفعية الجزائرية، التي لم تتلق أوامر إطلاق النار، ما سمح للسفن المهاجمة بأخذ مواقعها المخطط لها. [55]

اقترب الأسطول المهاجم من أسوار المدينة، حتى أصبح بإمكانه رؤية سكان المدينة الذين تجمهروا في الميناء، ما جعل الكثير منهم يلقى حتفه عند انطلاق القصف فيما بعد.[56] اعتمت خطة "إكسماوث" على الاقتراب قدر الإمكان من الميناء، حتى لا تتمكن أغلب البطاريات المدفعية من الرمي عليه وإصابة سفنه، وفي المقابل تصبح المدافع الجزائرية مكشوفة أمامه لقصفها. [57] وفي هذا الصدد ذكر محمد بن يوسف الزياني، أن: "واصلوا زحفهم إلى أن جاوزوا رماية مدافع المسلمين، واستمروا على ذلك الحال بغاية التمكين". [58]

اعتقدت القوات الجزائرية أن المفاوضات لا تزال متواصلة. [59] وهكذا وصل الأسطول الإنجليزي حتى أصبح تحت أبراج المدينة وتمكن من الرسو بكل يسر. [60] ويعزو سبب التأخر في الرد على مطالب "إكسماوث"، إلى النقاش الذي كان جاريا داخل الديوان "بمثابة مجلس شورى". [61]

درس "إكسماوث" مواقع البطاريات الجزائرية، وكيفية مواجهتها، حيث وضع لكل منها سفن ثقيلة في مواجهتها. أما السفن الصغيرة، فتتموقع خلفها لإلحاق الضرر الأكبر بالجزائر. أما الفرقاطات فبإمكانها قصف أسوار المدينة بكل سهولة. [62]

أما ما يتعلق بالسفن الهولندية فتموضعت في الجنوب الشرقي، تحت البرج المسمى رأس تافورة، قبالة باب المرسى، ومهاجمة مراكز الدفاع من تلك الناحية. فرسا نائب الأميرال "فان كابلان" بسفينته "ميلامبيس" بالقرب من السفينة الإنجليزية "غلاسكو"، وأبقى على أشرعة السفينتين "ديانا"، و"دجيراد" مرفوعة، واقتربتا تتابعا بالقرب من "الملكة شارلوت"، بينما تلقت الحراقتين الإنجليزيتين "هيبريس" و"غرانيكوس" أوامر بسد الفراغات التي تركتها الفرقاطات في أثناء المعركة [63]. إن توزع السفن المهاجمة بتلك الطريقة، حدث أمام أعين القادة الجزائريين دون أن يحركوا ساكنا، وأعطى لهم الوقت الكافي لفعل المطلوب. [64]

2 – تفاصيل القصف:

انطلق قارب المفاوضين عائدا على تمام الساعة 14:00 ملوحا بإشارة عدم تلقي الرد.[65] وفي الحين أعطت السفينة "شارلوت" أمرا للأسطول بالتجهز واتخاذ المواضع المتفق

عليها. [66] اتخذت السفينة "شارلوت" موضعها النهائي بباب المرسى، حتى كادت تلامس أسوار رصيف الميناء، في حدود الساعة 14:30. [67] خرج الداي ورأى أن المدينة غدت محاصرة بالسفن، [68] فأعطى أوامره بالشروع في القصف، بعد فوات الأوان.[69]

بدأت المعركة، فشرعت مدافع البطارية الشرقية في إطلاق نيرانها، عند الساعة 14:45، وبدورها شرعت الفرقاطة "شارلوت" في إطلاق نيرانها على رصيف الميناء وبطارياته، [70] وأصابت السفن الجزائرية الراسية بالميناء وأحرقتها، وشرعت في تدمير حصون المدينة، بعد أن تم استبعاد جل البطاريات الجزائرية، بفعل الخطة المذكورة. [71]

ذكر عبد الرحمان التنلاني، أن أول قصف قام به الإنجليز، كان تدمير القنوات الناقلة لمياه الشرب إلى المدينة، حيث رمى ثلاثة قنابل صوب ساقية الماء، ثم واصل قصف المدينة حيث أهلك خلقا كثيرا. وقد دمرت كل الطرق المؤدية لمداخل المدينة ومخارجها من شدة الضرب بالكور، الذي كان ينهال عليها كالمطر. [72] فقتل عدد معتبر من سكان المدينة الأبرياء، الذين احتشدوا لمشاهدة السفن المهاجمة. [73]

واصل الأسطول المهاجم قصفه بكل قوة وشدة، إلى أن تم إيقاف إطلاق النار في تمام الساعة 23:30، نظرا لهبوب عاصفة شديدة من البرق والرعد. [74] اذ اضطر الأميرال" إكسماوث" عند منتصف الليل، أن يوقف قصفه، والانسحاب بأسطوله حتى بلغ وسط خليج الجزائر، بعيدا عن مرمى المدفعية الجزائرية. [75] وكذا لما لقيه بدوره من ضربات قاصمة. [76]

هدأت العاصفة بعد ذلك بساعتين أو ثلاث، فاجتمع الأميرال "إكسماوث" في مقر سفينته "شارلوت"، مع كل من نائب الأميرال "ميلن" والأميرال الهولندي "فان كابلن"، حيث تبادلوا التهاني على ما حققوه من نجاح ضد الجزائر. [77]

3 - الذخائر المستهلكة في القصف:

ألقت السفن المهاجمة على الجزائر، ولمدة تسع ساعات، [78] بكميات معتبرة من الذخيرة، نوضحها في الجدول التالي [79]:

أسماء السفن	البارود بالرطل	قذائف الكور	عيار 13 -16 إنش
الملكة شارلوت	30.424	4462	
أمبريغنابل	28.800	6730	
مندن	24.536	4710	
سيبارب	23.200 *	4500	
ألبيون	22.520 *	4110	
ليندر	21.700	3680	
غلاسكو	13.460 *	3000	
سيفرن	12.910 *	2920	
هيبريس	9780	2755	
غرانيكوس	9950 *	2800	
ميتين	808	341	
بروميثيوس، بريتومارت، كورديليا	3560 *	1200	
المجموع	201.658	41.208	
المقنبلات (فيري، أنفرنرنال، بيل زبوب، هيكلة)	3577 11.423	/ /	320 640
المجموع الكلي للسفن البريطانية	216.658	41.208	960

جدول استهلاك الذخائر الخاص بالسفن الهولندية

ديانا	12.846	2910	
السفن الخمسة الأخرى	33.273	7238	
المجموع الكلي للسفن الهولندية	46.119	10.148	

المجموع العام	**262.777**	**51.356**	**960**

قاربت كميات الذخيرة المستعملة 118 طنا من البارود، وأكثر من 500 طن من الحديد، وأكثر من 50 ألف من قذائف الكور، إضافة لـ 960 قذيفة من (عيار 13 – 16 إنش). أطلق كل ذلك من قبل فوهات مختلف مدافع أنواع سفن الأسطول المتحالف على مدينة الجزائر. [80]

4 - توقيع الصلح:

كان القصف الإنجليزي وبالا على مدينة الجزائر وكارثة على سكانها، ففي صباح المعركة يوم 28 أوت 1816م، شرع في حفر القبور، ودفن الموتى، ومعالجة الجرحى. [(81)]

بعث الأميرال "إكسماوث" بملازمه "بيرجس" برسالة إلى الداي عمر باشا، [(82)] تحتوي الشروط السابقة، وتحمل تهديدا بإعادة القصف من جديد، إذا ما رفضت طلباته. [(83)] ولما كان الداي على دراية بما لحقه من أضرار، وكذا لعدم علمه بحالة سفن الأسطول المهاجم، فقد اجتمع بالديوان ووافق على الصلح. [(84)]

تضمنت رسالة الأميرال "إكسماوث" شروطا أخرى أهمها؛ تعويض القنصل البريطاني عما لحق به من أضرار، وأن يقدم الداي اعتذارا رسميا، بحضور كل وزرائه وضباطه، ويطلب الصفح بصيغة مكتوبة من قبل نقيب السفينة شارلوت، وأن يقوم بإطلاق 21 طلقة دلالة على قبول بالشروط. [(85)]

التقى قائد الميناء بـ: "بيرجس"، وأخبره أن الجواب كان حضر في اليوم السابق، غير أنه لم يجد من يستلمه. [(86)] كما استقبل قائد الميناء في صباح يوم 29 أوت، القنصل الإنجليزي، بمعية نقيب السفينة الحاملة للراية المسمى "بريسبان"، رفقة الأميرال السير "تشارلز بينروز" (*Sir Charles Penerose*)، الذي وصل قادما من مالطا على متن الفرقاطة "إستر" (*Ister*)، حيث عينه "إكسماوث" لقيادة المفاوضات. وفي صباح يوم 30 أوت أطلقت 21 طلقة مدفعية، إيذانا بتوقيع الصلح. [(87)]

5 - نتائج القصف:

أ - على الطرف الجزائري:

لعب عنصر المفاجأة دورا حاسما في نتائج المعركة لصالح المهاجمين، حيث أسفرت عن خسائر معتبرة، فقتل عدد كبير من سكان الجزائر، وتحطمت أغلب التحصينات، واحترقت كل سفن الأسطول الجزائري الراسية بالميناء. [(88)] كما لحق الدمار ببرج الفنار الذي كان يهتدي به الملاحون، ومثل لفترة طويلة مفخرة لمدينة الجزائر بفعل حصانته الكبيرة. وقد دمر كذلك جامع المالكية الكبير وأصبح خرابا. [(89)] إضافة إلى دمار دار الصناعة، وما احتوته من عتاد وأخشاب وأجهزة بحرية مختلفة. [(90)]

كما تأثر نصيب كبير من مدينة الجزائر أثناء القصف، فبلغ الدمار قرابة 500 دار كاملة، وأتلفت جل قنوات المياه، مما زاد من معاناة السكان من العطش. (91)

إضافة إلى أن الدمار لحق منازل القنصليات خارج أسوار المدينة في "الفحص"، حيث سقطت قذيفتا مدفعية على منزل القنصل الدانماركي، فكاد أن يدمر كاملا، والأمر نفسه بالنسبة لبيت القنصل الإنجليزي، الذي انهالت عليه 18 قذيفة مدفعية. وكذا بالنسبة لبيت القنصل السويدي الذي أصابته بعض القذائف... ونفس الشيء وقع لمنزل القنصل الأمريكي "وليام شالر" حيث تدمر جزء منه. (92)

استشهد في هذه المعركة حوالي 500 جندي جزائري، إضافة لسبعين شخصا من السكان المدنيين. (93) وقد كتب القنصل الأمريكي "وليام شالر" أن الجزائريين فقدوا عددا أقل من عدد العدو. (94) والأمر نفسه ذكره الداي عمر باشا في رسالته الرسمية إلى السلطان العثماني المؤرخة بتاريخ 19 شوال 1231هـ/ 12 سبتمبر 1816م، من أن: "عدد قتلى الكفار يفوق أربعة أضعاف نظرائهم المسلمين، وعدد كبير من الجرحى، وأن سفنهم أعطبت، وأحرقت سفينتان. أما مفقودات وخسائر الجزائريين، فتتمل في فقدان انكشاريتنا لبعض الأسرى الذين تم إطلاق سراحهم، بما يعادل مليوني ريـال فرنسي".

ورغم كل تلك الخسائر، فإن الجزائر والجزائريين، شمروا عن سواعدهم، وتمكنوا من إعادة تحصين مدينتهم من جديد، بعد مرور خمسة عشر يوما فقط. (95)

ب - على الطرف المعادي:

بلغ عدد قتلى الإنجليز حوالي 883، حسب بعض الإحصاءات، وقتل من الهولنديين 200 شخص، وجرح لهم قرابة 300. (96) وتعرض الأسطول المهاجم لخسائر كبيرة، فتم إعطاب العديد من السفن، نتيجة تساقط القذائف عليها. (97) كما أتلفت العديد من السفن، ولم تتمكن من الوصول إلى بلدها. (98)

حاولت المصادر الإنجليزية التقليل من خسائر المعركة ومن عدد القتلى، ومن ذلك ما أورده مترجم أميرال الحملة السيد إبراهيم سلامة، حسب الجدول الموالي (99):

الجرحى	القتلى	اسم السفينة
130	9	الملكة شارلوت
137	73	أمبريغنابل
82	10	سيبارب
35	9	مندن
47	5	ألبيون
118	17	ليندر
37	10	غلاسكو
41	17	غرانيكوس
34	3	سيفرن
15	4	هبريس
16	3	المقنبلة انفرنال
692	160	المجموع

أما قتلى السفن الهولندية وجرحاها، فوردت على الشكل التالي:

الجرحى	القتلى	اسم السفينة
22	6	ديانا
15	3	ميلامبيس
6	4	أمستل
5	/	فرديريكا
4	/	داجيراد
/	/	أندراخت
52	13	المجموع

744	173	المجموع العام

يلاحظ أن عدد قتلى الأسطول المهاجم قليل جدا بالمقارنة عما ذكرته باقي المصادر الغربية، مثل ما أورده كل من "روزي" و"كاريت"، اللذان كتبا أن عدد قتلى الإنجليز، وصل إلى 883 قتيلا، و200 قتيل هولندي، وقرابة 300 جريح، بما مجموعه 1083 قتيلا. [100]

بينما المصادر العثمانية، قدرت قتلى المهاجمين بين 2000، و3000 قتيل، وهذا من خلال التقرير الذي سجله قائد الميناء " الرايس علي ". [101]

ج- توقيع الصلح:

أسفر قصف الجزائر، عن قبول الداي لكل الشروط، وانتهى بعقد صلح بين الطرفين نص على ما يلي:

- التوقف التام عن أسر المسيحيين، حيث ورد أنه من الآن فصاعدا لا يحق للجزائر استعباد الأوربيين. [102]

- إطلاق سراح كل الأسرى الأوربيين مهما كانت جنسيتهم، وأن يتسلمهم الأميرال إكسماوث قبل منتصف اليوم الموالي. [103]

- استرجاع كل مبالغ افتداء الأسرى التي قبضها الداي منذ بداية سنة 1816م، [104] إضافة إلى مبلغ صغير تعويضا للقنصل الإنجليزي عما فقده من خسائر. [105]

- السماح للمسيحيين بممارسة التجارة بكل حرية مع الأهالي في وهران وعنابة، وبدون أي تدخل من لدن الأتراك. [106]

- اعتذار الداي بشكل عام ورسمي، وبحضور وزرائه وضباطه، وفقا لصيغة كان قد كتبها الأميرال الإنجليزي إكسماوث.

- التزام الداي عمر باشا باحترام السلم البحري وفق ما حدده مؤتمر فيينا، ومؤتمر السلم بباريس. [107]

- رد الاعتبار للسيد "ماك دونال"، وذلك بإعادته إلى منصبه بالقنصلية الإنجليزية بمدينة الجزائر. [108]

وقد عقدت معاهدة أو صلح مشابه مع هولندا، إضافة إلى إلغاء إتاواتها المتأخرة لسبع سنين سابقة. [109]

وبعد توقيع معاهدة الصلح بتاريخ 31 أوت 1816، أطلق سراح كل الأسرى الأوربيون من الجزائر، [110] وتوسع الأمر ليشمل كل من إيالتي تونس وطرابلس الغرب، [111] كما هو موضح في جدول الأسرى المحررون كما يلي: [112]

بلدان الأسرى	الجزائر	تونس	طرابلس الغرب
نابولي وصقلية	1110	425	422
سردينيا وجنوا	62	257	144
إمارة بيدمونت	06	/	/
رومان	174	/	10
توسكانيا	06	/	/
إسبانيا	226	/	/
البرتغال	01	/	/
اليونان	07	/	/
هولندا	28	/	/
إنجلترا	18	/	/
فرنسا	02	/	/
النمسا	02	/	/
هامبورغ	/	/	04
المجموع	1642	781	580
المجموع العام		**3003**	

وضعت قوائم بالأسرى، وأرسل كل أسير إلى بلده على متن سفن خاصة، ومنح كل أسير مبلغا ماليا نظير سنوات أسره. كما أمر إكسماوث بالإبقاء على بعض السفن لنقل الأسرى المجلوبين من دواخل البلاد الجزائرية، وأرسل عددا آخر من السفن إلى كل من بونة ووهران لنقل الأسرى المتواجدون هنالك. (113)

وبعد استكمال كل الإجراءات، رفع الأميرال "إكسماوث" أشرعة سفن أسطوله عائدا إلى إنجلترا يوم 04 سبتمبر 1816م. (114)

الخاتمة:

وفي الأخير يمكننا استنتاج بعد دراستنا لموضوع (الهجوم الإنجليزي-الهولندي على الجزائر سنة 1816م: دوافعه - حيثياته - نتائجه) الامور الاتية:

- أن الحملة الانجليزية الهولندية سنة 1816م على الجزائر، جاءت بناء على قرارات مؤتمر فيينا لسنة 1815م، رغم عدم اندراجها ضمن أسباب انعقاده.

– أن ما سمي بـ: "القرصنة" المغاربية، والأسرى الأوربيين، اتخذتا كذريعتين لمهاجمة الجزائر، بدليل أن المسألتين استمر في طرحهما بعد ذلك، في لقاءات لندن خلال سنة 1816م.

– كان لبريطانيا رغبة كبيرة في إبراز هيبتها الدولية، وزاد صيتها أكثر لما تمكنت من تدمير جزء كبير من مدينة الجزائر وميناءها وأسطولها، حتى أصبحت أقوى الأمم البحرية.

– أن أهم الأسباب المضمرة للقصف، كانت بفعل رفض داي الجزائر لطلب بريطانيا بإقامة محطات عسكرية في الشرق الجزائري، تدعيما لقواعدها في كل من جبل طارق ومالطا والسيطرة بذلك على البحر الأبيض المتوسط، ضمن سياق تنافسها مع فرنسا.

– أن السبب المباشر للحملة الإنجليزية الهولندية على الجزائر، مسألة الأسرى والتخلص من عبء مبالغ افتدائهم، إضافة إلى تلك الحادثة التي وقعت بمدينة بونة، وما رافقها من فرض الإقامة الجبرية على القنصل البريطاني بالجزائر.

– أن الأسطول المهاجم بقيادة الأميرال إكسماوث، لم يكن ليحقق أهدافه، لولا استعماله لفن المكر والخديعة، برفعه للراية البيضاء، التي ترمز للهدنة والسلام، حتى بلغ مواقع الهجوم المخططة، وكذا لسذاجة الجزائريين وترددهم في اتخاذ المواقف السريعة.

– نتج عن قنبلة مدينة الجزائر وحرق أسطولها الراسي بالميناء، اضطرار الداي إلى القبول بتوقيع معاهدة سلام، وفق الشروط التي فرضها إكسماوث.

– أن ما تعرضت له الجزائر من خسائر مادية وأخرى معنوية، فتح الباب واسعا لتزايد تحالف الدول الأوربية اتجاه الجزائر فيما بعد.

– أن نتائج الحملة البريطانية – الهولندية، كان لها أسوء الأثر على الجزائر وقدراتها؛ فقد حفزت فرنسا أكثر، للقيام بمزيد من الأعمال ضد البلاد، تلك العمليات انتهت بغزوها في صائفة سنة 1830م.

الهوامش:

1. مذكرات تيدنا، نقلا عن، محمد العربي الزبيري، "مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الاحتلال"، مجلة الأصالة، ع 12، الجزائر، 1973، ص .121

2. جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1994، ص41.

3. ممدوح نصار وأحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، الإسكندرية، د.ت، ص17-19.

4- E. Mercier, Histoire de L'Afrique Septentrionale, Bérbérie Depuis les Temps les plus reculés jusqu'à la conquête française 1830. E Leroux, Paris 1897. T 3, p 191.

5. السير "وليام سيدني سميث" (1764-1840م).

- Eugène Plantet. Les consuls de France à Alger avant la conquête, (1579-1830), Extraits des Etudes, Paris, 1930, pp. 57-59.

6-. زهرة زكية: التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792- 1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1997، ص 96-97.

سعى سيدني سميث إلى تشكيل تحالف بحري ضد الجزائر، وفي هذا الإطار كتب مذكراته بلندن بتاريخ 31 أوت 1814م، بعنوان: "مذكرة لاتخاذ الوسائل والإجراءات لوقف قرصنة الدول المغاربية (البربارسكية)". ينظر:

Rattlin the Reefer, Memoirs of Admiral Sir Sidney Smith, K.C.B., etc by the author of "Rattlin the reefer" etc, 2 Vol, Richard Bentley, London, 1839, Vol 2, pp 313 et suiv.

7. زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص .235

8. جمال قنان، المرجع السابق، ص .208

9. المرجع نفسه.

10. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط2، 5ج، الجزائر، 1965، ج3، ص 312- .313

11. مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص .262

12. محمد العربي الزبيري، "مقاومة"، المرجع السابق، ص22.

13. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص.313

14- E. Mercier: op.cit, p 491.

15. محمد العربي الزبيري، "مقاومة"، المرجع السابق، ص 123.

16. مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 262.

17. المرجع نفسه.

18-Samuel F. Holbrook: Threescore years, An autobiography…, James French and Company, Boston, 1857, pp 161-162.

19- G. H. Bousquet: "Journal de captivité à Alger", in Annales de L'Institut d'études Orientales, T12, Alger, 1954, p 69.

20. تعادل قيمة جنيه إسترليني واحدة يقابله 4 بياستر.

21- G. A. Jackson, Esq, Algiers: Being a Complete Picture of the Barbary States: Their Government.., London, 1817, pp 285-286.

22 . وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.191

23- H. D. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830, Paris, 1887, p 376.

24- Alfred Nettement: Histoire de la conquête d'Alger, Lecoffre, Paris, 1867, p129

25- G. A. Jackson, op.cit, p 287.

26- R. L. Playfair: "Episode de L'histoire des Relations", in, Revue Africaine, N° 24, Alger, 1880, p 258.

27- A. De Fontaine de Resbeco: *Alger et les côtes d'Afrique*, Gaume, Frères, Paris, 1837, p 98.

28. وليام سبنسر: المرجع السابق، ص.191

29. زكية زهرة: المرجع السابق، ص.128

30- Edward Osler Esq: The life of Admiral Viscount Exmouth, London, 1841, p216.

31- R. L. Playfair: op. cit, pp 257-259. - Alfred Nettement: op. cit, p129; A. Chabaud: "*Attaque des batteries algériennes par Lord Exmouth, en 1816*", in, Revue Africaine, Alger, 1856, p195.

32- محمد العربي الزبيري، "مقاومة"، مرجع سابق، ص126.

33- وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص311.

ذكر الداي عمر باشا في أحد رسائله، أن عدد سفن الأعداء التي وصلت إلى مدينة الجزائر، أربع سفن كبرى، وثلاثة جسور عائمة، وسفينتين أخريين، وبعض الفرقاطات، وأربع مدمرات. ينظر:

Abdeldjelil Temimi, *Recherches* et *documents* d'*histoire maghrébine*, La *Tunisie*, l'*Algérie* et la *Tripolitaine* de *1816* à *1871*. *Tunis*, Université de *Tunis*, 1971, p 218.

34- E. Mercier, op.cit, p 494.

35- Edward Osler Esq: op. cit, p205.

36- R.L. Playfair: "Episode", op.cit, pp 22-24

- Edward Osler Esq: op. cit, p206.

37- De Beaumont Vassy: Histoire des états européens depuis le Congrès de Vienne: Grande-Bretage, Paris, 1846, p 69; Dr. Shaw: Voyage dans la Régence d'Alger, Traduit par J. Mac Carthy, Paris, 1830, p294.

38- Edward Osler Esq: op. cit, p206.

39- R. L. Playfair: *The Scourge* of Christendom: Annals of British Relations with Algiers Prior to the Frenche conqueste, London, 1884, p 258;

وليام شالر، مصدر سابق، ص.312

40. قام القنصل البريطاني ماك دونال بمحاولة فاشلة للالتحاق بالسفينة الحربية "بروميثيوس" والهروب في 06 أوت 1816، فألقي عليه القبض وأعيد إلى القنصلية تحت حراسة مشددة، ليوضع في الإقامة الجبرية. أما زوجته وابنته البالغة من العمر 16 سنة، فتمكنتا من الفرار، حيث تنكرتا في زي ضباط للبحرية، ووصلتا إلى السفينة دون اكتشاف أمرهما، إلا أن بكاء الطفلة الرضيعة التي حملوها وأخفوها في سلة أو قفة للفواكه كشف أمرها، وأرسلت إلى الداي، حيث أرسلها إلى والدها، وبعدها أرسلت إلى أمها. كما تم أسر 18 شخصا متورط في الحادثة، للمزيد من المعلومات ينظر:

- Edward Osler Esq: op. cit, p206-207. - R. L. Playfair: The Scourge, op.cit, p 260. - R. L. Playfair: "Episode, op.cit, p 24. - De Beaumont Vassy: op.cit, pp 70-71. - A. Chabaud: op.cit, p 195.

41- Edward Osler Esq: op. cit, p261. - Edward Osler Esq: op. cit, pp 207-2078;

عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص .322

42- ذكر إبراهيم سلامة أن الجزائريين كانت لديهم ثقة كبيرة في قوتهم، فقالوا لقد أتى الإسبان من قبل بأربعمائة سفينة، وأربعون ألف رجل ولم ينجحوا ضدنا، فكيف للإنجليز أن يخيفوننا، ينظر:

A. Salame: Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816, London, John Murray, 1819, pp 14-16, 174-175.

43- Dr. Shaw: op.cit, p296.

- A. De Fontaine de Resbeco: op.cit, p100.

44 . استعد الداي عمر باشا للحرب، وقد صرح قائلا: "لا جواب عندي لهؤلاء القوم إلا هزيم دوي المدافع".

- De Beaumont Vassy: op. cit, p70.

45. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص322؛

Dr Shaw: op. cit, p 295.

46- E. Mercier, op.cit, p 494; A. Chabaud: op.cit, p 197.

47- Ibidem.

48- De Beaumont Vassy: op. cit, p 70.

49. مترجم مصري أصله من الإسكندرية، ويعتبر أحد أهم مساعدي "إكسماوث". ترك مصدرا من أهم ما كتب عن الحملة على الجزائر، بعنوان: "سرد لقصة الحملة على الجزائر سنة 1816م" (Narrative of the expedition to Algiers in the year 1816)، وطبع بلندن سنة 1819م.

50. R. M. Ballantyne: The Pirate City An Algerine Tale, Thirteen Edition, James Nisbet and Co, London, S.D, p 366M; Rozet et E. Carette: L'Algérie, Firuin Didot, Paris, 1850, p 506; R.L. Playfair: "Episode, op.cit, p 25. Edward Osler Esq: op. cit, p 207.

51- مهلة ساعتين حسب ما تذكر المصادر التاريخية الإنجليزية. بينما ذكر الداي عمر باشا في رسالته إلى السلطان العثماني، أن المهلة الممنوحة كانت ساعة واحدة فقط.

R. L. Playfair: Episode, op. cit, p 25.

52- Ibidem.

53 .عزيز سامح آلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة، محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص .208

54. أورد الداي عمر باشا في رسالته إلى السلطان العثماني، أن الأسطول الإنجليزي وصل الجزائر بتاريخ 03 شوال/ أوت وأرسل سفينة تحمل علما أبيضا، رفقة رسالة تحمل شروطا، مانحا ساعة واحدة للرد.

55. وليام سبنسر، مرجع سابق، ص191.

56. ذكر عبد الرحمان التنلاني أن سبب عدم التعرض للسفن الإنجليزية، وهي تقترب من الميناء وتأخذ مواقعها، يرجع إلى خيانة قائد المرسى المسمى علي، حيث منع الجنود من مهاجمة الإنجليز، وهددهم بقطع أيديهم، وأنه قام بفعلته تلك مقابل رشوة تلقاها. انظر عبد الرحمان بن إدريس التنلاني، رحلة الشيخ عبد الرحمان بن إدريس التنلاني، مخطوط بدون عنوان، ولا رقم التصنيف بخزانة الشيخ سيدي عبد الله البلبالي، كوسام، أدرار (توات)، الجزائر، ص 6؛

A. Salame: op. cit, p162.

57- أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص122.

- Dr. Shaw: op. cit, p297.

- Alfred Nettement: op. cit, p130.

58. محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص.307

59. ذكر الزهار أن قبطان الميناء وجنوده بعثوا لوكيل الحرج "وزبر البحرية"، وأعلموه بأن العمارة داخلة للمرسى، فيجب عليهم قصفها قبل أن تدخل تحت الأبراج، لأنها إن دخلت تحت المدافع أهلكتنا، فرد عليهم بمنعهم من التعرض لها، قائلا كيف نقصفها وهي حاملة للراية البيضاء، فردوا عليه بأنها خدعة، فمنعهم من القصف، إلى غاية صدور أمر من الداي. ينظر: أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص122.

60 .عبد الرحمان بن إدريس التنلاني، مصدر سابق، ص 5؛

H. D. De Grammont: op. cit, p379.

61.يروي الزهار في مذكراته، أنه بعد استلام قائد المرسى للمطالب من مبعوث الأميرال إكسماوث واتجاهه للداي عمر باشا إلى دار الإمارة، وجده نائما، ولم يشأ إيقاضه حتى انتهى الوقت المحدد. - أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص122.

62. R. M. Ballantyne: op.cit, p374.

63. Ibidem.

64. A. Chabaud: op.cit, p198.

ذكر الزهار أنه شوهدت حراقة فرنسية، كانت راسية بالميناء وهي تغادر اتجاه الأسطول الأنجلو هولندي، مما يعتبر تواطؤ مع المهاجمين. ينظر: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق.

65- وليام شالر: مصدر سابق، ص289؛

G. A. Jackson, Esq: op. cit, p312.

66- A. Chabaud: op.cit, p197.

67- R.L. Playfair: *Episode*, op. cit, p 25; R. M. Ballantyne:op. cit, p374.

68- Edward Osler Esq: op. cit, p208; Dr. Shaw: op. cit, p295-296.

قال إكسماوث: "وحتى هذه اللحظة لم تطلق رصاصة واحدة، وقد ساورني الأمل في أن الجزائريين سيقبلون شروطنا في نهاية الأمر، غير أن الصمت العميق الذي يسود الموقف انقطع فجأةً بطلقة مدفع في اتجاهنا من حاجز الأمواج، وقد تلتها طلقتان في اتجاه السفن الراسية في الشمال". ينظر: وليام شالر، المصدر السابق، ص297.

69- Rozet et Carette: op. cit, p 506.

70- أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق.

71- E. Mercier, op.cit, p 495.

72- عبد الرحمان التنلاني: مصدر سابق، ص6.

73- أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص124.

74- ذكر الزهار بأنه تم إيقاف إطلاق النار من جانب الإنجليز فقط، لأن الرياح ساعدتهم في التراجع إلى الخلف اتجاه البحر، في الوقت الذي استمرت المدفعية الجزائرية تقصفهم لغاية ابتعادهم عن مرماها. ينظر: المصدر نفسه، ص124.

- Edward Osler Esq: op. cit, p214. - H. D. De Grammont : op. cit, p 378.

75- أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص124؛ وليام سبنسر: مرجع سابق، ص 192؛

Samuel F. Holbrook: op.cit, p156.

76. عبد الرحمان التنلاني: المصدر السابق، ص7.

77. محمد بن يوسف الزياني: مصدر سابق، ص308.

78. ذكر الداي عمر أن المعركة دامت 11 ساعة و23 دقيقة في رسالته للسلطان محمود الثاني. ينظر: Abdeldjelil Temimi, op.cit, p 216.

79- A. Salame: op. cit, p 172-173. - R.L. Playfair: *Episode*, op.cit, p 29. - Edward Osler Esq: op.cit. - Samuel F. Holbrook: op. cit, p167.

ملاحظة: الأرقام التي تم الاشارة اليها في الجدول بالرمز (*) تقريبية.

80- R. L. Playfair: *Episode*, op. cit, p 28. - R. M. Ballantyne: op.cit, p 381.

81- Samuel F. Holbrook: op. cit, p166.

82. للاطلاع على نص الرسالة كاملة ينظر: وليام سبنسر: مرجع سابق، ص193؛

- A. Salame: op. cit, pp 55-57. - Samuel F. Holbrook: op. cit, pp 156-157.

83- Jean Claude Janssens: op.cit, pp 2-3;

أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص124.

- De Beaumont Vassy: op.cit, p 74. - A. Chabaud: op.cit, p200.

84-. زهرة زكية: المرجع السابق، ص 140.

أخبر الداي خلال الاجتماع الذي عقده الديوان للرد على رسالة الأميرال إكسماوث، بأن أسطول الإنجليزي لم يتضرر، لذلك قرر عدم مواصلة المعركة، ولم ينتبه للحالة المزرية التي كان عليها أسطول الأعداء، إلا بعد دخوله للميناء لتصليح سفنه، بعد عقد الصلح معهم، فحصلت له ندامة بعد فوات الأوان. ينظر: أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص124-.125

85. المرجع نفسه، ص124.

أرسل الداي قائد الميناء رفقة القنصل السويدي إلى الميناء، لإعلام الأميرال إكسماوث بتلبية كل مطالبه. وذكر "فاسيي" بأن الداي عمر أرغم من قبل بعض ضباطه على قبول الشروط التي فرضها إكسماوث، لأنهم عبروا له عن عدم قدرتهم على مواصلة المقاومة. ينظر:

De Beaumont Vassy: op.cit, pp 74-75.

أما الداي عمر باشا فذكر للسلطان العثماني، أنه كان مجبرا على توقيع الصلح، بسبب الوضعية السيئة التي أصبح عليها المدينة، وبفعل دمار التحصينات والميناء والعتاد الحربي، ونظرا لقلة عدد الجنود.

- Abdeldjelil Temimi, op.cit, p 216 .

86- R. L. Playfair: Episode, op.cit, pp 30-31. - Samuel F. Holbrook: op.cit, p 158, Ernest Mercier: op.cit, p 497.

87. R.L. Playfair: Episode, op.cit, p 31. - Edward Osfler Esq: op.cit, p 216; A. Salame: op.cit, pp 163-164.

- للمزيد من المعلومات حول نص المعاهدة الأصلية الموقعة بين الداي عمر باشا واللورد إكسماوث سنة 1816م. ينظر: الأرشيف الوطني الفرنسي، فانسان، باريس، العلبة رقم .04

88. دمرت أربع فرقاطات كبيرة ذات الأربعين مدفعا (للواحدة)، وخمس حراقات حربية كبيرة ذات الثلاثين مدفعا (للواحدة). انظر رسالة الداي عمر للسلطان العثماني محمود الثاني، نقلا عن:

- Abdeldjelil Temimi, op.cit, p 216. Samuel F. Holbrook: op.cit, p 156.

كما دمرت الثلاثين قاربا حربيا جميعها، ولم ينج سوى سبعة. ودمرت عدد من السفن التجارية ذات الصاريتين، وبعض السفن الصغيرة من مختلف الأشكال والأحجام، ودمرت كل الجسور العائمة جزئيا، وكذا الأرصفة والمسطحات.

Dr. Shaw: op. cit, p 297.

89.عبد الرحمان التنلاني: مصدر سابق، ص .8

90. وليام شالر: مصدر سابق، ص303.

ذكر مترجم إكسماوث إبراهيم سلامة، أن الميناء كان مليئا بحطام السفن الجزائرية، وأن المياه على ضفتي رصيف الميناء كان أسودا ومليئا بالأخشاب المتفحمة، وكذا الجثث الطافية على سطح الماء.

A. Salame: op.cit, pp 52-63.

91- R. M. Ballantyne: op.cit, p 382; R. L. Playfair: *Episode*, op.cit, p 28. - Edward Osler Esq: op.cit, p 219;

عبد الرحمان التنلاني: مصدر سابق، ص 6.

92- G. H. Bousquet: op.cit, p 81.

93. عزيز سامح آلتر: مرجع سابق، ص 609.

94. وليام شالر، المرجع السابق، ص 292.

ذكر إبراهيم سلامي، أن الجزائريين لم يلقوا بالا للمصابين، فلم يكن لديهم جراحون لإسعاف الجرحى أو بتر الأعضاء لإنقاذهم، بل كانوا يجمعون المصابين منهم في إسطبل كبير حتى اليوم الثاني بعد المعركة، حيث فقد الكثير حياتهم، فكان عدد القتلى كثير ولا يمكن إحصائهم. كما ذكر بعد اطلاعه على عدة تقارير، والتي تباينت في تحديد عدد ضحايا الجزائريين؛ فمنها من يقول 8000 قتيل، والبعض 6000، والبعض الآخر 4000، والبعض 2000، وغيرها. ينظر:

A. Salame: op.cit, pp 168-169.

95. وليام شالر، المرجع السابق، ص 292.

96. Rozet et Carette: op.cit, p 507.

97. A. Chabaud: op.cit, p 200.

98. أحمد الشريف الزهار، مصدر سابق، ص 124-125.

99- A. Salame: op.cit, pp 167-168. - Edward Osler Esq: op.cit, p 215.

ذكر السيد سلامي أن باقي السفن والمقنبلات غير المذكورة في الجدول، لم يسقط فيها أي قتيل ولا جريح.

100- Rozet et Carette: op.cit, p 507.

101- Abdeldjelil Temimi, op.cit, p 216.

102.عزيز سامح آلتر: مرجع سابق، ص 610.

103- Ernest Mercier: op.cit, p 497.

104.عبد الرحمان التنلاني: مصدر سابق، ص 7. أجبر الداي على إعادة كل المبالغ التي استلمها من الدويلات الإيطالية، والتي استلمها منذ بداية السنة، والبالغة 389500 دولار. كما ذكر "دوغرامون" أن مقدار الفدية قدر بـ: 500.000 فرنك فرنسي. ينظر:

De Grammont: op.cit, p 379.

105- R. L. Playfair: Scourge, op.cit, p 275.

106. عبد الرحمان التنلاني: مصدر سابق، ص 8.

107. وليام سبنسر: مرجع سابق، ص 194.

108- Samuel F. Holbrook: op.cit, pp 161-174.

109. أحمد الشريف الزهار: مصدر سابق، ص.125

110. عزيز سامح آلتر: مرجع سابق، ص .611

111- Ernest Mercier: op.cit, 497. - De Beaumont Vassy: op.cit, p 75.

112- Edward Osler Esq: op. cit, p 217. - R. L. Playfair: The Scourge, op.cit, p 275.

113- Samuel F. Holbrook: op.cit, pp 161-174.

114- Edward Osler Esq: op.cit, p 276.

ذكر الزياني أنه لم يبق ببر الإسلام في إيالة الجزائر نصراني واحد.ينظر: محمد بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص 308.

قراءة في الواقع الاقتصادي لإقليم التيطري أواخر الحكم العثماني للجزائر

د. نور الدين ايلال
جامعة لونيسي علي / البليدة

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد هو عصب اي كيان سياسي يريد البقاء والاستمرار، فاذا كان الاقتصاد قويا متينا كان القدرة على مواجهة التحديات والمصاعب والعكس صحيح. ومن هذا المنطلق نجد ان بايلك التيطري يعتبر من افقر اقاليم ايالة الجزائر، وذلك على الرغم من تمتعه بإمكانيات جغرافية واقتصادية هامة. ولكن العجز العثماني في الجزائر يتجلى باوضح صوره في فشل المنظومة الاقتصادية المتبعة في ايالة الجزائر، والذي يعكس صورة التراجع الذي كانت تعاني منه الدولة العثمانية بعمومها، والتي عرفت في هذه المرحلة بمسماها الشهير (الرجل المريض)،[1] بالمقارنة بما كانت تشهده أوربا من تطور ورقي اقتصادي، بفعل القفزة الصناعية التي شهدتها القارة نتيجة الثورة الصناعية[2].

سنحاول من خلال هذا المقال(قراءة في الواقع الاقتصادي لاقليم التيطري اواخر الحكم العثماني في الجزائر)، تسليط الضوء على الطبيعة الجغرافية والاقتصادية حتى نتمكن من فهم الخصوصية التي كان يتمتع بها هذا الإقليم المترامي المساحة، والمتنوع التضاريس والإمكانيات.

أولا: جغرافية إقليم التيطري:

مثلما ذكرت من قبل، يتمتع اقليم التيطري بامكانيات اقتصادية كبيرة ومرد هذه الامكانيات نابع من امتلاك الاقليم على تنوع جغرافي كبير . ومن اجل تبيان أهميتها ودورها

في تحديد مسارات الحياة الاقتصادية في ذلك الموضع، ومن هذا المنطلق كان حتميا علينا تسليط الضوء على جغرافية إقليم التيطري من اجل تكامل الصورة والفكرة معا.

ويمثل إقليم التيطري نموذجا مثالياً للتنوع الجغرافي الذي تمتلكه الجزائر، فهو يجمع بين مميزات تضاريس المناطق الشمالية ذات المناخ المتوسطي(3)، وتضاريس المناطق الجنوبية ذات الصورة الصحراوية(4). وبناء عليه، يمكننا القول من أن هذا الإقليم هو منطقة انتقالية بين تلك المميزات الجغرافية المتوسطية والصحراوية. ومن ناحية الموقع يتوسط إقليم التيطري ايالة الجزائر خلال فترة الوجود العثماني، إذ كانت يحده بايلك قسنطينة من الشرق، وبايلك وهران من الغرب، ودار السلطان من الشمال، بينما تحده امتدادات الصحراء الجزائرية من الجنوب. وكانت مساحته الإجمالية تفوق الـ (93847) كم^2(5). فهو بذلك الفضاء الجغرافي الذي يمتد من غابة تامزقيدة وغابة تابلاط عند الأطلس البليدي شمالا حتى مضارب قبيلة الأرباع وبني الاغواط جنوبا، ومن مقاطعة سور الغزلان وعين بسام شرقا حتى حدود مضارب قبيلة اوغات غربا والواقعة بالقرب من جندل(6)، تبدأ حدود بايلك التيطري، من حدود دار السلطان في الأطلس المتيجي الذي هو في شكل سلسلة جبلية محصورة بين وادي يسر شرقا حتى وادي مسلمون غربا، ويشبه هذا الامتداد في شكله، هلال صخري يحده من الشمال منطقة المتيجة وضواحيها مرورا بمرتفعات شرشال ويسر، ومنفصلة عن بايلك التيطري بنهر الشلف الأعلى وحوض المدية وبني سليمان وعريب (7).

لقد كشفت الدراسات الجيولوجية المتخصصة عن هندسة القشرة الأرضية لمختلف مناطق وأرجاء الإقليم عن تنوع واضح المعالم، فالمنطقة التلية تتكون من ثلاثة اخاديد منفصلة ساهمت في تشكيلها المنخفضات التي تعود إلى عصر المايوسين(8) وتشمل السلسلة الساحلية التي تتشكل من مجموعة سلاسل جبلية تشكل حدودا متواصلة تمتد من سبخة وهران الى بجاية، والسلسلة المتوسطة التي تمتد من جبال الونشريس، التيطري، القرقور وجبال قسنطينة نحو سوق اهراس متبوعة بخط جبلي اخر ينطلق من مغنية ثم سيدي بلعباس ثم معسكر وتيارت إلى السرسو، اما السلسلة الثالثة والاخيرة تعرف بالسلسلة الجوراسية التي تمتد من تلمسان وسعيدة وتيارت ثم تتوسع تدريجيا لتشمل جبل الشلالة لتتوغل بعد ذلك في سهول عين وسارة والبيرين جنوب التيطري(9).

ويمتاز سطح اقليم التيطري بشيوع نوعين من التربة فيه، وهما: تربة الحجر الرملي والتربة الطينية. فضلا عن وجود بعض الجيوب في إقليم التيطري وهي عبارة عن صخور كلسية والطين الأسود وبعض الأتربة الصفراء التي تكثر فيها العناصر الصلصالية[10]. وعليه، فالصخور الرسوبية هي العامل المشترك بين هذه المميزات التي خصت سطح التيطري التي تمثل جزءا بسيطا من مساحة الجزائر، والذي يطلق عليها الجغرافي الألماني كارل ريتر Karl Ritter تسمية"افريقيا القاصر" لأنها تمثل قارة صغيرة داخل قارة كبيرة [11].

ولاتختلف الأجزاء الجنوبية للتيطري عن المناطق الشمالية من حيث بنيتها الجيولوجية، فالمناطق الممتدة من جبل بوكحيل ضواحي بوسعادة الى ما وراء كزمان ووادي الشعير تمتاز بطبقة كبيرة من الكلس والصلصال الرملي، وذكرت المصادر انه يوجد جنوب البرواقية مجموعة من المديخ تعيش على قاعدة كلسية واحدة شبيهة بقاعدة مماثلة في منطقة جبل بوكحيل تمتد الى الهضاب العليا المحيطة بالأغواط في شط زاغر الشرقي وقلت السطل[12]. وعليه، فان هذا التنوع الجيولوجي، اعطي الاقليم تنوعا في التضاريس الذي ساهم بدوره في تباين تضاريس الاقليم من مكان لآخر .

لقد تنوعت تضاريس إقليم التيطري، وهذا التنوع بطبيعة الحال مرتبط بالتنوع الجيولوجي الذي اشرنا اليه من قبل، وهذا يفرض علينا دراسة التنوع هذا التنوع لكي نستطيع تكوين صورة واضحة عن:

1. الجبال:

الجبال هي من المعالم المميزة لأغلب المناطق الوسطى والشمالية من الإقليم. وتنتمي سلسلة جبال التيطري الشمالية إلى الأطلس المتيجي الذي تغلب عليه تركيبة من الصخور الصلصالية الرملية والتربة الصفراء الرملية أيضا، وهي تشمل سلسلة جبال البليدة وجبال تابلاط[13]، ويذكر انها تشكلت في الزمن الجيولوجي الثالث، وهي امتداد لمرتفعات وهران وارزيو والظهرة ومليانة مرورا بالأطلس المتيجي وجرجرة، وفي جنوبها جبال بني شقران، الونشريس، ثنية بوغار، جبال تيطري، وجبال سور الغزلان التي تشكلت في عصر المايوسين الاوسط [14].

أن اطلالة بايلك التيطري من الناحية الشمالية على سلسلة جبال الأطلس البليدي جعلها حزاما جبليا للمناطق والمقاطعات التابعة له بدءا من مرتفعات تابلاط وسور

الغزلان المتصلة بجبال البيبان(مابين البويرة وبرج بوعريريج) حيث نجد جبل ديرة الذي يصل ارتفاعه الى 1830م، وامتدادها من الشرق إلى الغرب على مسافة 50 كم، وأن امتدادها الطولي من الشمال الى الجنوب 10 كم[15] . وهي تشكل مع جبال الونوغة الحدودية مع عمالة قسنطينة قوس منحني قبالة الصحراء، كما يطل ايضا على وادي القصب وعند الطرف الغربي لوادي المسيلة وتمثل هذه السلسلة مجموعة قمم تعرف باسم الكاف الاخضر واعلى قمة فيها هي: قمة جبل ديرة التي تبلغ 1810م[16]، وهذا الجبل بالإضافة الى جبل مغنين وجبال الكسانة تعد خزانات الينابيع الحارة وصولا حتى جبال تامزقيدة الواقعة في ضواحي شفة بالبليدة.

وتنتشر الجبال في منطقة سهل المدية الذي يشكل هضبة متموجة ومنتظمة تتخللها المجاري المائية ويوجد في وسطه قمة جبل بن شكاو الذي يصل ارتفاعه الى 1319م، وجبل سران 1327م، وهضبة هوارة الذي يصل ارتفاعها الى 1213 م وهي هضبة تنحدر نحو الجنوب لتتصل بجبال بن شكاو. وفي الجزء الشرقي لسهل المدية نجد جبل مسلة الذي يصل ارتفاعه الى 1278م تحيط به من الشمال هضاب حمراء اللون حيث تقيم قبيلة حسان بن علي تنحدر هذه الاخيرة شرقا نحو قبيلة بني بويعقوب التي تمثل هامشا لسهل بني سليمان[17] .

والملاحظ على منطقة التيطري الشمالية، بانها تمتاز بالقمم الجبلية والتي تجاوز ارتفاعها الالف متر. وهذا دليل على البنية الجبلية لتضاريس هذه المنطقة، وتمتاز هذه القمم بان منحدراتها تتكون من التربة الصلصالية. ومن هذه القمم[18]:

- قمة الكاف الاخضر الشرقي 1464م.
- قمة الكاف الغربي 1389م.
- قمة جبل تاس مسال بـ 1405م،
- قمة جحايفة 1180م.
- قمة ترقراقت 1415م.
- قمة العذاورة 1428م.
- قمة جبل مقنونة 1145م.

اما في المنطقة الجنوبية من الاقليم(الاطلس الصحراوي) نجد جبال عمور الذي يتشكل من مجموع من القمم، واغلبها تكسوه الغابات، وهي تمتد على مسافة تتراوح ما بين 60 - 70 كم^2. وهذه القمم تتراوح ارتفاعاتها ما بين 1800 - 2300 وهي مقاربة الى معدل ارتفاع المناطق المعتدلة في جبال الالب والبرانس[(19)].

2. **<u>الهضاب والسهول:</u>**

تمتاز الهضاب في اقليم التيطري من انها تنقسم الى قسمين، قسم منها هضاب تمتاز بالزراعة، وقسم اخر غير منتجة تصلح سوى للرعي، وانطلاقا من هذا تمتد الهضاب في الجيوب الداخلية المحصورة بين الأطلس التلي والمناطق الداخلية التي تتصل بالسهول الداخلية عند سهول بني سليمان، وسهول عين بسام، حوض البرواقية، سهول اعريب، المدية وقصر البخاري[(20)].

اما عن سهول اقليم التيطري، فإنها تمتاز بوفرة الاودية والمجاري المائية كما سنرى لاحقا، وهذا جعلها احواضا رسوبية هامة، ويتعلق الامر بحوض الشلف، وحوض يسر الشرقي، وحوض وادي اللحم بالقرب من الحضنة واحواض ضايات بوغزول[(21)]، الى جانب سهل المدية الذي تشكلت سهوله في الزمن الجيولوجي الثالث وهو على شكل هضبة تمتد من منطقة وامري في حوض بوحلوان الى حمام ريغة [(22)]، وفي هذا المسلك الجغرافي نجد كل من هضبة بن شكاو على ارتفاع 1319 م وهضبة هوارة على ارتفاع 1213م وهضبة بني بويعقوب التي تمثل هامشا لسهل بني سليمان. ويذكر ان سهل بني سليمان تشكل في الأزمنة الغابرة تحت تأثير احد المجاري المائية الذي ينبع من جبل تيطري الذي جلب معه عدة رواسب ترابية وصخرية خلال مرحلة الباليوسين والبلايستوسين، وامتد هذا المجرى حتى بلغ الشرق ليلعب بذلك دورا في تخصيب سهل عريب وسهل حمزة الذي يقع على ارتفاع 600 م من مستوى سطح البحر[(23)].

3. **<u>المناخ :</u>**

ان الخصائص التي يتمتع بها الموقع الجغرافي لإقليم بايلك التيطري، فإنها انعكست على طبيعة المناخ السائد فيه. والتنوع في التضاريس يجعله يجمع بين مؤثرات المنطقة الساحلية، ذات المناخ المتوسطي، والمنطقة الصحراوية، ذات المناخ الحار. ويتضح هذا في التفاوت الحراري السنوي الذي يتحرك ما بين 35° في فصل الصيف، و2° تحت الصفر في

فصل الشتاء إذ تتجلى ظاهرة الصقيع الذي يمس اغلب مناطق الشمالية الإقليم، مثل: قصر البخاري، البرواقية، المدية، سور الغزلان وتابلاط . أما في فصل الصيف، فان الإقليم، وبحكم موقعه المتفتح على الصحراء، يكون عرضة للرياح الساخنة المحلية والمحملة بالرمال التي تندفع نحو المناطق الشمالية، وعند اصطدامها بالجبال تقل سرعتها وبذلك يقل تأثيرها تدريجيا. وبذلك فان مناخ اقليم التيطري غير متجانس نسبيا مع مناطق الاستبس المجاورة له كونه مناخ قاري ذو فروق متباينة من حيث كميات الامطار، ودرجات الحرارة الذي يتحكم فيها الامتداد الترابي من جهة، والارتفاع من جهة اخرى، فالمنطقة الوسطى للتيطري اكثر برودة في فصل الشتاء مقارنة مع منطقة الاستبس حيث تسقط الثلوج وتكسو قمم الجبال، ولا يتعدى معدل زمن سقوط الثلوج فيها عن 24 ساعة في الموسم، واحيانا يدوم تساقطها ليلة واحدة فقط في منطقة ترقراقت مثلا اكثر منه في الكاف الاخضر(24).

أما في المناطق المنخفضة المجاورة لقصر البخاري فإنها تتمتع بمناخ أكثر اعتدال حيث لا يمكن لأشجار اللوز مثلا أن تزهر قبل منتصف شهر افريل، في حين كانت المناطق الغربية من الساحل تزهر أحياناً قبل منتصف شهر جانفي، وأشجار السوسن تزهر في شهر فيفري. وفي فصل الصيف تسود المناطق المرتفعة درجات حرارة منعشة حيث تصل إلى 15° في منطقة عين بوسيف خلال شهر جوان مما يتسبب في تأخر موسم الحصاد بنحو 20 - 25 يوما مقارنة مع المناطق السهلية مثل منطقة واد عروة بالمفاتحة وترقراقت الى جانب التفاوت المسجل بين المناطق الوسطى للتيطري والمناطق المنخفضة، وتوجد خصائص مشتركة في باقي مناطق الإقليم حيث يمكن تقسيم السنة إلى فصلين احدهما بارد يميزه تساقط الثلوج والأمطار، والآخر حار وجاف (25).

يرتبط نظام الأمطار في العالم دوما بعوامل طبيعية كالارتفاع والموقع الفلكي والجغرافي، وهي العوامل التي تحدد طبيعة المناخ السائد والمميز لأي منطقة، واثر ذلك على طبيعة النشاط البشري لما لهما من علاقة وطيدة. لو اردنا تتبع نظام الأمطار في الجزائر عامة، وفي التيطري بشكل خاص لرأيناه متذبذبا وغير مستقرا بسبب الاضطرابات المفاجئة في الضغط الجوي فان الهبوط المفاجئ للضغط أو ارتفاعه يؤثر بشكل او بآخر في المناخ. وتتفاوت كميات الأمطار في مناطق الإقليم، فالمناطق الشمالية منه تمتاز بوفرة الأمطار، ليبلغ معدل تساقط الأمطار فيها 600 ملم، وفي بعض الأحيان يتجاوز المعدل الفصلي

ليصل إلى 1000 ملم[26]. ولكن معدل التساقط هذا يشهد انخفاضا واضحا كلما تقدمنا نحو المناطق الجنوبية من الإقليم. إذ تقل معدلات الأمطار فيها نظرا لارتفاع درجات الحرارة، علما بان موسم الجفاف يسود طول خمسة اشهر من السنة ما بين شهر ماي وأكتوبر، إذ يتراوح معدل المغياثية ما بين 200 - 300 ملم، ماعدا مرتفعات الشلالة، اوغات وسبعة رؤوس حيث تتراوح ما بين 400 - 500 ملم، أما فارق درجات الحرارة في فصل الشتاء يصل إلى ناقص 5° وفي فصل الصيف إلى أكثر من 40°[27].

يرتبط تساقط الامطار بحركة الرياح، والتي تعد عنصرا هاما من عناصر المناخ، فان اتصال المنطقة شمالا بالأطلس التلي الذي يطل على إقليم المتيجة وإشرافه بشكل واضح على الأطلس الصحراوي، جعل الإقليم عرضة لكتل هوائية رطبة وأخرى حارة وجافة فتنشط في قسمه الشمالي الرياح الشمالية الغربية ويكون أحياناً عرضة لرياح الشهيلي التي تتأثر به وبشكل محسوس الاطراف الجنوبية والوسطى للتيطري الا ان تأثيرها يكون متباينا، ففي غربه عند ضواحي قصر البخاري وبحكم ارتفاعها يكون تأثيره كبيرا في فصل الصيف وتتدرج درجات التأثير تناقصيا كلما اتجهنا نحو الجزاء الشمالية للتيطري. والى جانب رياح الشهيلي او ما يعرف عند الايطاليين برياح "السيروكو" وتأثيرها في الجنوب، فان لرياح الشمال والرياح الشمالية الغربية تأثير سلبي أيضا، ففي ضواحي عين بوسيف يعيق هذا النوع من الرياح نمو الأشجار وتتسبب في سقوط أزهارها خلال فصل الربيع وثمارها خريفا[28].

4. الموارد المائية:

إن جغرافية إقليم التيطري التي تتألف من السلاسل الجبلية، والهضاب والسهول، تعكس عدة حقائق عن شبكة المياه خاصة وان تركيبتها الجيولوجية المتنوعة، كما أسلفنا، تترجم أهميتها الهيدروغرافية لما تخزنه في جوفها من مياه الأمطار المتساقطة والثلوج المذابة، فالطبقة الصلصالية الغالبة على سطحه تساعد على تجميع المياه الجوفية، الى جانب ان باطن الارض في الإقليم التي تتألف في غالبها من الطبقات الكلسية جعلها خزانا للمياه . وعليه، أخذت تتدفق عبر عيون، كما هو الحال في وادي المالح ووادي الحكوم وحرمالة وزرقة بالقرب من عين بوسيف ورأس الضبع نواحي شلالة العذاورة[29].

ولم يقتصر تجمع المياه على الطبقات الكلسية، وانما شهدت المناطق التي طبقاتها الجوفية من الصلصال الرملي ايضا، ولكنها لا ترتقي الى حجم التدفق الذي تكون عليه في الطبقات الكلسية. وعليه نجد، ان كمية المياه المتدفقة في المناطق ذات الحجر الرملي، وهي موجودة في اعالي الجبال وغزيرا وعال كما هو الحال في شلالة العذاورة وعين بوسيف حيث وصل منسوبها إلى 5 لتر/ثا في 5 ماي 1858، وبكميات اقل في عين الثلاثاء وسانق ومجبر حيث أنها لم يكن منسوبها يتجاوز 17 لتر/ثا في 16 ماي من نفس السنة، ويشار إلى أن منسوب هذه الينابيع دائمة التدفق له علاقة كبيرة ووطيدة مع نظام الأمطار حيث يتضاعف منسوبها 3 مرات خلال فصل الربيع [30].

وعليه، تمثل الجبال خزانات طبيعية للمياه الجوفية التي تساهم في المحافظة على اخضرار الغطاء النباتي طوال أشهر السنة. كما فرضت طوبوغرافية السطح شبكة من الأودية والمجاري المائية، والذي يتأثر جريانها بعدة عوامل، منها:

- فصلية جريانها، حيث يرتفع منسوبها خلال فصلي الشتاء والربيع نتيجة تساقط الأمطار وذوبان الثلوج، وانخفاضه خلال فصل الصيف نظرا لارتفاع درجات الحرارة وانتهاء موسم تساقط الأمطار.

- تفاوت معدلات منسوب مياه الأنهار والأودية حسب موقعها الجغرافي في إقليم التيطري، حيث يبقى شمال الإقليم من أهم الجهات تساقطا بسبب تأثير الكتل الهوائية الرطبة المنبعثة من الواجهة المتوسطية، وبما أن إقليم التيطري منتشر في المنطقة التلية، وشبه الصحراوية، فان منسوب المجاري المائية متباين طرديا من الشمال إلى الجنوب إذ تنخفض مياه الأمطار تدريجيا وتنازليا إذا انتقلنا من الشمال إلى الجنوب، والعكس صحيح.

أما عن توزيع هذه المجاري المائية والأودية، فإننا نجد في المنطقة التلية للتيطري عند مقاطعة المدية عاصمة البايلك ثلاثة أودية رئيسية تتغذى من عدة روافد وهي:

أ- **<u>وادي الشلف الأوسط:</u>**

الذي يمر بسهل المدية الشرقي ويتغذى من اودية اصغر منه، مثل: وادي حرش ووادي حربيل، ويمر الوادي أيضا بسهل البرواقية، ويستفيد هناك من مياه اودية: خرخاش واوغات . وحينما يصل وادي الشلف منتصفه يصب فيه مجموعة اخرى من الأودية

الصغيرة، مثل: واصل والطويل[31]. ويمر وادي الشلف بمنطقة طاقين ليواصل مجراه بين جبل الناظور وجبل مكنين لينحني غربا نحو الونشريس والظهرة[32]، ومن بين الروافد التي تصب في وادي الشلف نجد وادي الحكوم الذي ينبع من جبل ترقراقت الذي يحمل ايضا اسم وادي سغوان ووادي نوال الذي ينبع من جبل جحايفة ووادي المالح اللذان ينبعان من كيفان الحمام[33]. ويعد وادي الشلف من اهم المجاري المائية في الجزائر ويبلغ طوله 650 كم، وهناك من يذكر بان طوله يصل الى 700 كم[34].

ب- <u>نهر الشفة:</u>

هو من الاودية الهامة في اقليم التيطري، يبدا تشكله من التقاء اثنين من الاودية الصغيرة، وهما: موزاية ووزرة، وكلاهما ساهما في تكوين نهر مازافران الأعلى، ومنبعهما من جبال الاطلس البليدي(تامزقيدة والدخلة). ويستمر وادي الشفة في الجريان حتى يصل الى مقربة من مدينة البليدة ليصب به الوادي الكبير. ويمتاز نهر الشفة بسرعة جريانه وذلك يرجع طبيعة المنطقة التي يتحرك فيها، ويمتاز ايضا من انه كثير الانحناءات، مياهه عذبة ويستمر النهر في الجريان نحو الشمال حيث يصب فيه وادي بوفاريك من جهة اليمين ثم يتجه نحو الشمال الغربي ليصب في البحر الابيض المتوسط على بعد ثمانية كيلومترات من سيدي فرج[35].

ت- <u>وادي يسر الشرقي:</u>

يتشكل نهر يسر الشرقي من التقاء كل من وادي مالح ووادي زغوة، ويمر بمحاذاة جبل الكاف الاخضر، ثم يستمر في الجريان حتى يصل الى سفوح جبل ديرة، الواقع بين المدية وسور الغزلان[36]. واطلق عليه اسم يسر الشرقي لتميزه عن واد آخر يحمل ذات الاسم ينبع من جبال التافنة في منطقة الغرب الجزائري. وحينما يصل الى مشارف سهل عريب يأخذ النهر بالاتساع، وذلك لسرعة جريانه وهشاشة السهل الذي يمر فيه. علما بان طول الواد يبلغ 121 كم[37]. ويجري في مضائق عميقة تأخذ في التوسع بشكل عرضي عند مقاربتها البحر حيث يتشكل حوض يسر، ويعرف أيضا في وسط مجراه بوادي الزيتون لانتشار غابات الزيتون من حوله[38] .

ث- **وادي الساحل:**

ينبع من جبل ديرة بالقرب من سور الغزلان[39] يتجه بمجراه نحو الشمال لينحدر صوب الشرق مرورا بسهول جرجرة ليلتقي هناك بوادي بوسلام الذي يعد احد روافده الذي ينبع من جبل بوطالب، ومن ثم يمر بسهل مجانة وليصب في خليج بجاية [40]. وبذلك يكون قد قطع مسافة 180 كم[41].

وعلى غرار المنطقة الشمالية الغربية، توجد في الجزء الشمالي الشرقي لإقليم التيطري في مقاطعة سور الغزلان أودية ومجاري مائية تزيد المنطقة رطوبة، ومن جملتها وادي السواقي ووادي الأكحل[42] الذي ينبع من جبال القرقور، وبعد مسافة يصب فيه وادي جمعة بالقرب من عين العلوي، ومن ثم يلتقي بواد ادهوس بالقرب من مدينة البويرة، ليصب بعد ذلك في خليج بجاية بعد أن يقطع مسافة 195 كم[43].

بالإضافة إلى ذلك، هناك اودية اخر، مثل: وادي الصفصاف الذي يجري شرق سور الغزلان، وفي غربها نجد وادي كاف الحمام الذي ينبع من أولاد فارهة ويلتقي مع وادي السواقي ومن ثم يصب في الوادي الأكحل على بعد 500 م شرق مدينة سور الغزلان.[44]. ووادي شلابة، وادي زغوة، وادي الجنان ووادي المعمورة[45].

الى جانب ما ذكر من اودية ومجاري مائية، تعتبر منطقة الهضاب من اقليم التيطري حوضا مغلقا يتخلله عدد من الشطوط والبحيرات المالحة، اذ وجدت اودية تصب في الشطوط وفي المناطق الداخلية منها نذكر: وادي الجدي الذي ينبع من جبل عمور، ويشق طريقه في الجنوب الشرقي بالقرب من عين ماضي ثم الاغواط ومنطقة قبائل البدو المحيطة بها وصولا الى منطقة الزيبان ليلتقي في مجراه مع عدة اودية تنبع من الاوراس ليصل واحة الزعاطشة بعد ان يقطع مسافة 500 كم، ثم يفرغ حمولته في شط ملغيغ[46]. وكذلك شط زاغر الغربي الذي يبلغ امتداده الطولي 40 كم وامتداده العرضي من 10- 15 كم، يتغذى هذا الاخير من وادي حجية الذي ينحدر من جبل سنالباس، ووادي المالح، وزاغر الشرقي ووادي مجدل[47].

5. **مزايا ومصاعب التيطري الطبيعية :**

بعد تعرفنا على مورفولوجيا سطح التيطري ومناخه، ولإبراز علاقة ذلك بالنشاط البشري ارتأينا تقييم سطحه من خلال ابراز المزايا والمصاعب الذي يتمتع بها ويواجهها.

ان الامتداد الشاسع للتيطري والذي يزيد عن 93847 كم^2 تتنوع به التضاريس حيث تتخلله الجبال والهضاب والسهول التي نجدها قليلة مقارنة مع الجبال التي تشكل جزءا لا باس به الى جانب الاراضي الصحراوية، فالتركيبة الجيولوجية للسطح كما اسلفنا متنوعة وسهلة الدراسة غير معقدة لان مظاهر السطح على اختلاف تضاريسه جاءت منتظمة وتكاد تكون حلقات متوازية من شماله الى جنوبه . فالمرتفعات الجبلية تشكل حاجزا طبيعيا امام مرور الكتل الهوائية سواء تلك التي تندفع من الواجهة البحرية المحملة بالرطوبة نحو المناطق الداخلية ليكون تأثيرها كبير على المناطق والجهات التي تعبرها، والعكس صحيح اذ تكون المناطق الواقعة جنوب المنطقة التلية عرضة لهبوب رياح الشهيلي(السيركو) الحارة والجافة. فعند اصطدام الرياح بالجبال تتكسر ليقل مفعولها في المناطق المحجوبة ويتوزع اتجاهها فيتأثر بذلك نظام التساقط الذي يؤثر بدوره على الغطاء النباتي تأثيرا طرديا.

ان الدراسات الجيولوجية المتخصصة افادت بان التنوع في مكونات السطح جعل مجالات الاستفادة منه كبيرة كون الجبال خزانات للمعادن والينابيع والمجاري المائية، وإلى جانب ذلك تختلف درجة خصوبة الأتربة ومواصفاتها من منطقة الى أخرى حيث تجمع بين التربة الخصبة الجيدة التصريف وأخرى اقل خصوبة وبعضها رديء، فالتربة شديدة الخصوبة غالبا ما تكون قوية ومتماسكة ذات مواصفات طينية حيث يتوفر هذا النوع في منطقة بني سليمان[(48)]. ويذكر ان المناطق الطباشيرية تنمو بها النباتات والأحراش بشكل كبير، والموائد الطينية تتلاءم بشكل كبير مع زراعة الحبوب المختلفة، والهضاب الصلصالية الرملية تعد خزانات لعديد من الينابيع التي تحيط بها أشجار الغابات [(49)].

نبقى دائما مع مزايا السطح في اقليم التيطري، ونشير هنا الى ان اختلاف طبيعة الصخور الذي يرجع تكوينه الى الزمن الجيولوجي الثالث أثرها أيضا على النشاط الاقتصادي[(50)]، فالصخور الملحية والينابيع المالحة مصدر لمختلف الأملاح الممزوجة بالجبس الذي يستعمله أهالي الجلفة[(51)]، إضافة إلى طبقات الجير والجبس الذي يستعمله سكان وزرة وسور الغزلان في مختلف الأغراض إلى جانب الحجر الصلصالي الذي استعمل في كل من المدية وسور الغزلان في عمليات البناء[(52)].

إلى جانب ذلك، تستعمل الصخور الكلسية في اغراض البناء كتلك التي وجدت في الاغواط والتي لم تكن مستغلة بكاملها بسبب صعوبة النقل[(53)]، والحجر الكلسي الذي

استخدمه سكان تامزقيدة الذي وصل سعر الحجر المنحوت الى 55 فرنك/م^{3} في مكان استخراجه و65 فرنك/م^{3} في سوق المدية[54]، كما وجد في ضواحي المدينة حجر الصلصال الذي استغل في وقت مبكر منذ احتلال مدينة المدية حيث بيع بعين المكان بسعر 45 فرنك/م^{3}، وفي سوقها بـ 50 فرنك/ م^{3} [55].

اما عن المناخ، فقد تكلمنا عن الامتداد الترابي للتيطري، فذكرنا بأنه مجال لتنوع الأقاليم المناخية فان تباين درجات الحرارة وكميات التساقط يؤثر هو الآخر على طبيعة النشاط البشري السائد، فان الأقسام الشمالية الممتدة من الأطلس التلى إلى الهضاب تغلب عليه الزراعة، أما منطقة الهضاب حتى الاغواط وضواحي الميزاب مجال لحرفة الرعي وتربية الماشية التي تنتشر على قدر كبير في أطراف الصحراء. فكميات التساقط بين هاتين المنطقتين شديدة التباين وتتحكم بشكل واضح في أنواع الزراعات التي تشترط كل منها كميات معينة من المياه، فالمنطقة القريبة من المتيجة ووادي الساحل تتلقى كميات من المياه تتراوح بين 750- 900 ملم، أما الأطراف الداخلية ذات المناخ القاري تتلقى 400-650 ملم، والأطراف الواقعة في الجنوب اقل عن 100 ملم.

بعد تعرفنا على بعض مزايا سطح التيطري، ستعرض بعض المصاعب التي تعيق النشاط الاقتصادي في الإقليم، فان التركيبة الجيولوجية للسطح كانت تقف في بعض المناطق عائقا في وجه حركة تنقل الأفراد الذين يعيشون في المناطق الجبلية او في المناطق المنخفضة بسبب طبيعة المسالك الترابية الوعرة التي كانت تحول دون تنقل الأهالي في الفصل الممطر، لان تلك الممرات الجبلية كانت احيانا تغلق بسبب الانزلاقات التي تحدث اثناء موسم الشتاء. ويذكر جولي A.Joly بان وجود الموائد الصلصالية هو الذي كان يضمن الاتصال والتواصل، ومن اهمها الممر بين الشلالة إلى قصر البخاري عبر عين بوسيف، ويوجد أيضا مسلك الشلالة – سيدي عيسى عبر جنوب كاف آفول، وطريق الشلالة – بني سليمان، وطريق الشلالة – البرواقية عبر شمال الكاف الأخضر، ومن عين بوسيف الى البيرين، ومن سانق الى حوش خمخم مرورا بفج ترقراقت بالقرب من قصر البخاري. وكانت هذه المسالك تنقطع لعدة اسابيع خلال موسم الشتاء نتيجة تهاطل الامطار والثلوج[56].

ان صعوبة التنقل بين انحاء الاقليم كانت تطرح اشكالية ارتفاع تكاليف النقل، فكانت الدواب تستأجر بأسعار باهظة من قبل الاشخاص لاستخدامها لأغراض مختلفة، فكانت قيمة حمولة بغل تقدر بـ 6 فرنكات، ويستوفى 3 فرنكات بالنسبة لقيمة حمولة على ظهر حمار من البرواقية الى الشلالة على مسافة 32 - 34 كم، فحمولة بغل واحد كانت تساوي 100 كغم من البضائع والسلع، اما عن حمولة حمار فكانت تتراوح بين 50 - 60 كغم، ويشترط على المستأجر توفير الغذاء للدابة المستعملة خلال الطريق مع تقديمه نصيب من الشعير الإضافي عند الوصول ورغيف خبز للذي يقودها، مما يعني ان قيمة الاستئجار تصل الى سبع فرنكات في الحالة الاولى، واربع فرنكات في الحالة الثانية[57].

ان صعوبات التنقل التي طرحتها طوبوغرافية السطح في بعض مناطق الإقليم لم يحرك السلطات العثمانية على معالجة هذه المشكلة، فلم يتم تطوير الطرق ووسائل المواصلات خلال العهد العثماني بالمطلق. ولكن خلال فترة الإدارة الاستعمارية جعلها تعمل على إيجاد طرقات جديدة وأحيانا أخرى تقوم بتوسيعها وتهيئتها، ونعني بذلك الطرق التي كانت موجودة منذ العهد العثماني والتي أطلقت عليها تسميات مختلفة كما سنرى في فصل لاحق .

ولابد من الإشارة هنا، أن مصاعب النقل لم تكن على مستوى واحد في كامل تراب الإقليم، وإنما هذه الصعوبة تتفاوت من مكان لآخر، اذ كانت بعض المناطق تمتاز بأنها سهلة وتمر في مناطق غير وعرة، أي بعيد عن المناطق الجبلية. كما هو الحال في مناطق الجنوبية من الإقليم [58].

ثانيا: الواقع الاقتصادي للتيطري أواخر العهد العثماني :

كان بايلك التيطري يعتمد اقتصاديا على موقعه الجغرافي الذي يتوسط شمال وجنوب الجزائر، فضلا عن تأثير الظروف الطبيعية التي تحدد بدورها طبيعة المنتجات الزراعية في الإقليم، إلى جانب الأنشطة الحرفية المرتبطة باحتياجات سكان الإقليم. وكانت الضرائب التي تفرض على القطاع الاقتصادي هي المصدر الأساس لخزينة الايالة عموما، وخزينة البايلك على وجه التحديد، إلى جانب الضرائب المختلفة التي تفرض على السكان . ومن اجل فهم دقيق لهذا الواقع الاقتصادي كان لابد من القاء الضوء عليه، ووفق مايلي:

1. الزراعة.

مثلما اشرنا من قبل، ان عدم تجانس مورفولوجية سطح اقليم التيطري لوقوعه في منطقة انتقالية بين جبال الأطلس التلي المطلة على الواجهة البحرية من الشمال، والصحراء من جهة الجنوب، فرضت عليه طابعا مناخيا يتحكم في نوعية المزروعات التي كانت تنتجها أراضيه هذا من جهة. ومن جهة أخرى يتحكم في مردود الهكتار الواحد من حيث الغلة الزراعية لارتباطها طرديا مع كميات الأمطار المتساقطة.

على العموم، كانت الزراعة مصدر الدخل الرئيسي والمصدر الاقتصادي الاساس الذي يعتمد عليه غالبية سكان اقليم التيطري، وهذا ليس بغريب، وانما راجع إلى طبيعته الزراعية، لاسيما في المناطق الشمالية منه. وان النظم الزراعية التي كانت تطبق في الاقليم تشابه الى حد بعيد ما كان يطبق في المناطق الاخرى من ايالة الجزائر. وقسم نظام الزراعة في الإقليم إلى قسمين، وهما[(59)]:

- نظام الخماسة: حيث يقوم الفلاح بزراعة الأرض والاعتناء بالمحصول إلى حين انتهاء فترة الحصاد والجني، وبعدها ينـال خمس المنتوج. وهذا يخص أراضي الأفراد، اي الملكيات الفردية التي كانت تتميز بصغر مساحتها.

- نظام التويزة: وهذا النظام يطبق في الأراضي الخاصة بالدولة(ملك البايلك). ويكون العمل بها على أساس مبدأ التطوع والتعاون الجماعي من كل القبائل الرعية خلال موسم الزراعة والحصاد.

ولم يقتصر العمل وفق هذا النظام على القبائل، وانما كان السكان الحضر ملزمون على المشاركة فيه، كما هو الحال في مدينة المدية وضواحيها. وكان الباي يتولى شخصيا متابعة تنفيذ هذا النظام، عندما يكلف احد عناصر الزبنطوط، ويقوم هذا الاخير بمراقبة العملية طيلة الموسم، ويتلقى مكافئة قدرها ثلاثة صاعات من القمح، وصاعان من الشعير في كل شهر. وكانت حصة الباشا الداي من الاراضي التي كانت تخضع لتنظيم التويزة نحو 700 هكتار منتشرة في ثلاثة مواضع تشغلها القبائل المتعاونة الواقعة غرب عاصمة الاقليم، والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول يحدد اراضي الداي في اقليم التيطري

والتي كان يطبق فيها تنظيم التويزة [60]

مواقع المزارع	عدد الزويجات	ما يقابلها بالهكتار	القبائل المشاركة
عين الدم	20	160 – 200	حضر:المدية، حناشة، اغريب ووامري
راس الواد	10	80 – 100	===
عمورة	40	320 - 400	===

وكان باي التيطري هو الاخر يمتلك اراضي زراعية تتوزع في اراضي جنوب المدية وشرقها يعتمد فيها على قبائل مقاطعة قصر البخاري والبرواقية لاستغلالها في مواسم معلومة من السنة، ولكننا نجهل طبيعة هذا التنظيم القائم على التويزة، ان كانت قائمة على عمليات الزرع والحرث، او بعمليات الحصاد والجني. ولكن المؤكد ان ذلك ارتبط بالأشغال الزراعية، وقد بلغت ممتلكات باي التيطري 140 زويجة اي مساحة فاقت ممتلكات الداي اذ بلغت 1500 هكتار. والجدول التالي يحدد مناطق تلك الاراضي.

جدول يحدد اراضي الباي في التيطري[61] .

اسم المزرعة	عدد الزويجات	ما يقابلها الهكتار	القبائل المتعاونة
البرواقية	20	160 /200	حسن بن علي.
حكوم	10	80 /100	بني حسان.
مجبر	5	40 / 50	ريغة وأولاد سهيل.
أولاد حمزة	10	80 / 100	أولاد عنتر.
أولاد بشير	10	80 / 100	المفاتحة.
سغوان	10	80 / 100	أولاد هديم وأولاد معرف .
الفراش بالربعية	10	80 / 100ـ	أولاد دايد.
ملاحة	10	80 / 100	الربعية.
حرمالة الكبيرة	10	80 / 100	أولاد علان .
حرمالة الصغيرة	5	40 / 50	أولاد علان .
بن جملين	5	40 / 50	القبائل الرحالة .
سور – السواري	10	80 / 100	السواقي .

سور - جواب	10	100 / 80	خماسين ووكلاء.
سور الغزلان	20	200 / 16	خماسين ووكلاء.

سمحت لنا ظروف البحث، بالاطلاع على اتفاق تم بين بلدية المدية والديوان العسكري سنة 1809 يتضمن تحديد أجرة عمل يوم كامل " الأجراء خدامين الفأس "، والمقدرة بربع ريال صحيح، وخبزتين مع شيء من الحساء أو اللبن [62].

ومما لا شك فيه، ان كل من الداي وباي التيطري كانا يتمتعان بفضائل ما كانت تجود به اراضي المزارع التي كانت بحوزتهما نظرا لتوفر ادوات الانتاج ونعني بذلك قبائل برمتها التي كانت تشارك في مختلف العمليات بالحياة الزراعية علاوة ما كانت تقدمه من ضرائب مفروضة تدفع عينا او نقدا زادتهم مشاقا وعناء.

بعد تعرفنا على طبيعة التنظيم الزراعي في التيطري وفضائل المزارع والضياع على حاكم المدية والباشا معا من خلال نظام التويزة، نتعرف على أنواع الغلال الزراعية التي كانت سائدة آنذاك. بما أن المناطق الشمالية للتيطري تنتمي إلى سلسلة جبال الأطلس التلي، لجأ الكثير من سكانه إلى غرس الأشجار المثمرة، مثل أشجار الزيتون، البرتقال، أشجار الرمان، التين، العنب والجوز[63]. فهذا النوع من الغلال تواجد بكثرة بالمناطق الجبلية، إلى جانب ازدهار بعض البساتين بأراضي الفحص المحيطة بمدينة المدية.

إن الكثير من قبائل وأعراش البايلك كانت تحترف هذا النوع من الغلال، ومن ابرز هذه المجموعات نذكر على سبيل المثال: قبائل هوارة، بني يعقوب، وزرة غرب التيطري، وقبائل أولاد مسلم، وأولاد سي اعمر في شرقه. ومن دلائل ما نذهب إليه في هذا الشأن، دنوش الحاكم العام التي تشير إليه الوثائق[64] .

وكانت حبوب بايلك التيطري، وفي مقدمتها القمح والشعير من أهم الموارد القاعدية إلى جانب تربية المواشي. وكانت هذه الموارد تدر أموالاً على أصحابها يسددون بها ضرائبهم ويشاركون بطريقة او بأخرى في تغذية الخزينة حسب مردود السنة. فكان كاتب مخزن الزرع في مدينة المدية يقوم بتسجيل كل حسابات المخزن التي ترد اليه، وهي نتاج مداخيل هذه المؤسسة من مختلف المنتوجات الزراعية من القمح والشعير. أما المواد الزراعية الصادرة منها فهي تلك التي كانت توجه إلى الفرق العسكرية بغرض تموينها[65] .

لم يكن مدخول المخازن من الحبوب ثابتا، ومستقرا، بل كان يخضع عادة لتقلبات كثيرة. فيما يخص تقلبات مدخول المخازن من هذه المادة ونعني بذلك الحبوب، تشير المصادر العثمانية المحلية، الى حجم مدخول المخازن من الحبوب، حيث بيعت نحو 464 صاعا[66] من القمح سنة 1791، وبنحو 364 صاعا من الشعير، وبعدها بسنة واحدة فقط أي في حدود 1792، زادت كمية القمح المودعة في المخزن بثلاثة صاعات وانخفضت كمية الشعير إلى 359 صاعا[67].

لاندري تحديدا أسباب هذه المتغيرات في مخزون الحبوب من القمح والشعير، ولكن نعتقد بأنها تخضع للعامل الطبيعي، والمتمثل في ظاهرة عدم استقرار المناخ التي تشهده المنطقة، والذي يؤثر بشكل أو بآخر على الزراعة عامة، وعلى زراعة الحبوب بشكل خاص. أو ربما يرجع إلى ترك القبائل المتهربة هذا النوع من الزراعات رغم أهميته الغذائية رغبة منهم في عدم دفع الضرائب تحججا بعدم وجود مادة الحبوب علما ان ضرائب العشور والغرامة كانت تقوم على الحبوب المنتجة لدى القبائل او يرجع ربما إلى ضآلة وسائل وطرق الاستغلال. أما عن المناطق التي كانت تزرع فيها الحبوب تقع في جيوب المناطق الجبلية، وفي الأراضي المستوية المحاذية لها، كما هو الحال، سهول بني سليمان، سهل عريب وسهل البرواقية نظرا لتوفر الشروط الطبيعية الملائمة لإنتاج هذا النوع من الزراعات [68].

والى جانب ما ذكرت من تنوع في الطبع الزراعية، يتوفر اقليم التيطري على زراعة البقوليات على اكتاف المجاري المائية، وهي الأخرى متعددة وتشمل: زراعة الفول، الحمص والعدس. ومن القبائل التي كانت تتولى هذا النوع من الزراعة نذكر: قبيلة أولاد علان وأولاد سي موسى[69].

اما عن المعوقات التي تواجه الزراعة في اقليم التيطري، وعلى الرغم من تنوع هذه المحاصيل الزراعية، فان الزراعة الجزائرية عامة، وفي بايلك التيطري خاصة، كانت تعاني من عدة مشاكل، وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها. من جملة تلك المشاكل والصعوبات نذكر:

1 . المعاناة التي كان يلاقيها الفلاح بسبب تعرضه للحملات العسكرية، وتهديد قبائل المخزن المسلحة له، مما يغرس الإحباط واليأس في نفوس أصحاب الأرض، ويجبر بعضهم على التخلي عن الزراعة.

2 . كانت الحياة الزراعية عرضة للأمراض والآفات الزراعية، وكثيرا ما كانت بسببها تحدث المجاعات.

3 . اعتماد أساليب وطرق تقليدية بسيطة ومتخلفة، فأدوات الفلاح الجزائري آنذاك، لم تكن تتجاوز أدوات الحراثة البسيطة كالمحراث الخشبي والمنجل البدائي .

2. النشاط الصناعي:

عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا صناعيا متواضعا شمل اغلب المهن التقليدية المتوارثة والحرف اليدوية، وشهد بايلك التيطري ممارسة عدة صناعات حرفية ويدوية من قبل ساكنيه، ولكنها كانت بعيدة عما كانت عليه الصناعة في القارة الأوربية من باب المقارنة. وكانت عاصمة البايلك(المدية) شأنها شأن سائر المدن الرئيسية في الجزائر مثل: مدينة البليدة، الجزائر، قسنطينة، تلمسان وغيرها، تشهد تجمعات عديدة لممارسي الصناعات المتنوعة، وموزعين على النقابات المهنية، وعلى رأس كل واحدة منها أمين يديرها، وتعتمد في نشاطها على تنامي طلبات السوق المحلية في المدن والأرياف، وتشمل هذه الصناعات، اتجاهات عدة، منها: صناعة الأغطية الصوفية، البرانس والحصر بالأطلس الصحراوي في مناطق أولاد نايل وبوسعادة(70). الى جانب صناع الحدادة، والبناء، والكوشة(المخبزة)، النجارة والدباغة(71)، فضلا عن السيافون، الخياطون، الصباغون والسراجون(72). ويذكر حمدان خوجة، بان حرفيو مدينة المدية كانوا منظمين في جماعات على نسق غيرهم في مدينة الجزائر، ويعرف هؤلاء بطبيعة حرفهم(73).

اما عن اسباب تخلف الصناعة الحرفية أواخر العهد العثماني فانه يرجع الى عدة عوامل زادت من متاعب القائمين عليها، ومن جملة المشاكل التي كانت تعيشها الصناعة حسب ما ذهب إليه سعيدوني، نذكر(74):

أ- ثقل الضرائب المفروضة على أمناء الحرف والمهن.

ب- لم يكن المنتوج اليدوي والحرفي في الجزائر، يضاهي نظيره في البلاد الأوربية وذلك بعد التحول الكبير التي شهدته هذه الأخيرة بعد الثورة الصناعية، مما دفع بالحكام إلى اقتناء المصنوعات الأوربية .

ت- الاعتماد على العمال الأجانب في الصناعات الأساسية مما اثر سلبيا على اليد العاملة المحلية.

3. النشاط التجاري :

تمتع بايلك التيطري بحكم موقعه الجغرافي بأهمية تجارية كبيرة، فهو يمثل مفترق الطرق التجارة التي تسكلها القوافل بين مختلف أقاليم الايالة. فكان لطريق التبادل الرأسي الذي يصل بين التل والصحراء، أهمية كبيرة باعتبار أن كلا الإقليمين مكملا للآخر اقتصاديا، وبشريا. ولقد نتج عن هذا التبادل والتواصل بين الشمال والجنوب، ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء مثل بوسعادة، البرواقية، بوغار وبسكرة . لتزداد بذلك أهمية أسواق التبادل الموسمي مثل سوق الربعية بالتيطري. فكانت التجارة في الإقليم نشيطة، بين قبائل الشمال وقبائل الجنوب، فكانت الأولى تتاجر بالحبوب، الصابون، والزيت، والفواكه الجافة، مثل: التين، والمنتجات الحرفية. بينما تقوم الثانية أي قبائل الجنوب، بتسويق المواشي، والأصواف، والجلود، وغيرها من السلع والمواد التي تنتجها بلادهم. كان البايلك يتوفر على مراكز تجارية استراتيجية مثل: سوق المدية، سوق البرواقية وسوق سور الغزلان(75).

وارتبطت التجارة بحركة الأسواق الأسبوعية، والتي اشتهرت بالأيام التي تعقد فيها، ومنها على سبيل المثال: سوق الجمعة في مدينة المدية، وسوق الاثنين بمدينة البرواقية، وسوق الأحد بمدينة سور الغزلان، حيث كانت تلتقي القبائل، والاعراش المحيطة بهذه الأسواق الأسبوعية المحلية للاجتماع، والتجارة والتسوق، والزيارة أحيانا(76).

4. الموارد المالية :

تعتمد الموارد المالية لخزينة البايلك بشكل شبة كلي على ما يتم تخصيله من الضرائب المفروضة على السكان. وهذه الموارد غير ثابتة، لانها تتاثر بمداخيل السكان في العام الذي تجمع فيه. وتشمل الضرائب نوعين منها ما هو نقدي والاخر عيني. ولكون اقتصاد بايلك التيطري يعتمد أساسا على الإنتاج الفلاحي القائم في الريف الذي أعطى أهمية بالغة لتغذية الخزينة لا لشيء سوى لان النشاط الرئيسي في الريف يقوم على الزراعة باعتبارها القطاع التقليدي القائم على زراعة الحبوب وتربية المواشي وحرفة الرعي، فأصبح من الممكن للإدارة العثمانية معالجة الضرائب، ورسوم القطاع الريفي حسب وضعية الأراضي من حيث كونها ملكيات خاصة، أو أملاك تابعة للبايلك، أو أراضي العرش او مناطق مستعصية على نفوذ البايلك لصعوبة تضاريسها، وبعدها عن مراكز، وطبيعة سكانها الرحل،

وشبه الرحل. لقد تنوعت مصادر دخل الخزينة العثمانية في الجزائر عموما، وفي التيطري تحديدا، كما تعددت مسميات الضرائب المفروضة على القبائل والاعراش، ومنها نذكر:

أ. الضرائب المباشرة،

والمقصود بها الضرائب التي كانت تستوفيها السلطات العثمانية بشكل مباشر من الاهالي، وهي عديدة، ويمكن حصرها بما يلي:

وتعتبر العشور من الضرائب الشرعية التي تمس الأراضي ذات الملكية الخاصة، والتي كانت خاضعة لمراقبة البايلك الفعلية، وهذه الضريبة كانت تجبى في المناطق التلية التي يكثر فيها النشاط الزراعي. ففي ضواحي عاصمة البايلك (المدية)، كانت قبائل المخزن تدفع العشور لخزينة البايلك، وكانت قيمتها غير ثابتة وانما تحدد حسب الموسم الزراعي، وفي الغالب كانت تتجاوز 4 صاعات من القمح، و4 صاعات من الشعير كحد أدنى. ومردود هذه الضريبة لا يمكن الاستهانة به، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار مساحة الاراضي الزراعية الموجودة في البايلك والتي قدرت بـ 195000 هكتار[77].

اما المعونة يستند هذا النوع من الضرائب على مبدأ المحافظة على قوة الرابطة الإسلامية، والغرض من هذه الضريبة هو تموين الجند في الأرياف. وهي عبارة عن رسوم عينية او نقدية، تتباين كميتها وحجمها حسب المناسبات، ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة لذلك، بعد ان يجمعها شيوخ القبائل والاعراش في البوادي[78]. وللإشارة، أن هذا النوع من الضرائب تشارك به القبائل بتقديمها أربع شبكات من التين والقش لكل زويجة من الأراضي لفائدة الباي[79]. ويشمل هذا النوع من الضريبة الأراضي المنتشرة في المناطق الجبلية والهضاب، والاراضي التي يملكها الموظفون السامون في البايلك، القياد العرب والشواش وغيرهم[80]. أما عن القبائل التي كانت تدفع هذه الضريبة، فهم سكان المناطق الزراعية الممتدة في ارضي كل من البرواقية، سور الغزلان والمدية [81].

في حين العوايد هي في شكل هدايا يستفيد منها الداي، وسائر كبار الموظفين، وذلك تعبيرا عن ولاء وتبعية قبائل لهم. وهي محددة بالنسبة للبلدية بأربع قلل من السمن، ونفس الشي لأهل الذمة، بينما تدفع الاعراش أكثر من ذلك[82]. وتختلف طبيعتها أيضا حيث نجد من بينها رؤوس المواشي وفي مقدمتها الاغنام مثلما يوضحه الجدول التالي.

جدول يمثل الضرائب العينية

التي كانت تقدمها بعض قبائل التيطري[83]

اسم القبيلة	عدد الطاسات الزبدة	عدد رؤوس الأغنام
أولاد علان	80	100
أولاد معرف	30	40
أولاد خديم	15	28
أولاد دايد	10	40
المفاتحة	50	80
أولاد حمزة	36	/
الربعية	54	80

والملفت للانتباه في هذا الجدول اختلاف حجم وكميات هذه المواد من قبيلة إلى أخرى فكانت قبيلة اولاد علان بمفردها تقدم نسبة كبيرة من هذه المواد اذ تمثل 29.09% اي حوالي 3/1 بحكم امتلاكها لأكبر قطيع حيث كانت تقدم 100 رأس من الغنم عربونا لولائها وهي بذلك كانت تقدم حوالي 27.17 % من مجموع رؤوس الأغنام المقدمة . بالإضافة الى ذلك، كانت تقدم ايضا الأغطية والغرائر التي كانت تنتجها بأناملها، والجلود التي تستخلصها من حيواناتها، فكانت نسب مسا هاماتها متباينة أيضا فالفروق بين موارد هذه القبيلة هي التي فرضت هذا التباين، والجدول التالي يوضح ما نريد ان نذهب اليه .

جدول يمثل الضرائب العينية من أغطية ولوازم منزلية

التي كانت تقدمها بعض قبائل التيطري[84]

القبيلة	عدد الفليج	عدد الغرائر	الجلود
أولاد دايد	08	40	06
الربعية	15	20	10
أولاد علان	12	36	12
أولاد معرف	06	26	06
المفاتحة	05	/	06
السواري	06	40	06

لو حولنا ارقام الجدول الى نسب مساهمة القبائل في هذا النوع من الضرائب يتسنى لنا ترتيبها وادراك الموارد التي كانت تتميز بها كل من هذه القبائل حسب الجدول .

القبيلة	عدد الفليج	عدد الغرائر	الجلود
اولاد دايد	%15.38	%24.69	%13.04
الربعية	%28.84	%12.34	%21.73
اولاد علان	%23.07	%22.22	%26.08
اولاد معرف	%11.53	%16.04	%13.04
المفاتحة	%9.61	/	%13.04
السواري	%11.53	%24.69	%13.04

لا يمكن في اي حال من الاحوال تناسي باقي مناطق التيطري الواقعة في شرقه، فلم نتمكن من العثور على معلومات بشأن هذه المناطق ولكن يبدو انها كانت أيضا تدفع هذا النوع من الضرائب والمعروفة بالعوائد عند مرور المحلات بأراضيها خاصة وان لحاكم المدية قبيلة مخزنية ضواحي سور الغزلان الا وهي قبيلة اولاد سي موسى .

وهناك نوع اخر من الضرائب اوجدته الادارة العثمانية يضاف الى جملة الضرائب المفروضة، يعرف باسم الدنوش، وتكون في شكل هدايا عينية ونقدية يقدمها البايلك كل ستة اشهر[85]. وتشمل دنوش باي التيطري حاكم مدينة المدية إلى الباشا يحملها اليه كل سنة[86]. إضافة إلى ذلك، دنوش الباي وهي التي يتقدم بها الباي باسم البايلك إلى حاكم الايالة كل ستة اشهر عن طريق خليفته، وكل ثلاث سنوات يقدمها شخصيا. وعلى ذكر الدنوش، بلغت قيمة هذه الأخيرة حسب الشريف الزهار 14000 ريال سنة 1785[87]، وحسب شالر 4000 دولار اسباني سنة 1822 [88].

اما الغرامة كانت تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك في منطقة الهضاب العليا، وفي المناطق الجبلية، والصحراء، عوضا عن العشور، وكانت تسدد إما نقدا أو عينا، وغالبا ما تؤخذ الغرامة عينا في شكل مواشي، ومواد غذائية لتوفرها لدى الأهالي. إن هذا النوع من الضرائب كانوا يسمونه في إقليم التيطري بغرامة الصيف، وغرامة الشتاء ومن بين القبائل التي كانت تدفع هذا النوع من الضرائب، قبيلة أولاد علان الذين كانوا سكانها يدفعون ما يعادل 7200 فرنك صيفا، و3600 فرنك شتاء، وقبيلة ريغة مبلغ

5400 فرنك صيفا، و3600 فرنك شتاء(89). وتشير الدراسات، بأن قبيلة حسن بن علي كانت تدفع أكثر من غيرها بمعدل 75 فرنك عن كل خيمة صيفا، و40 فرنكا عن كل خيمة شتاء. كما كانت قاعدة ديرة في شرق الاقليم تدفع غرامة الصيف بقيمة مالية تفوق 28800 فرنك، وتصل شتاء إلى 21600 فرنك فضلا على ما كانت تحصل عليه المحلات من أموال سنويا(90).

ب. الضرائب غير المباشرة.

إلى جانب الضرائب المباشرة كانت هناك ضرائب تفرض بشكل غير مباشر، وتشمل: ضيفة الباي، المكوس، وضريبة العسة . تدفع هذه الضرائب سنويا، ويقوم حاكم التيطري بتحديدها حسب موارد القبيلة، ويدفع جزءا منها في فصل الشتاء، والجزء الأخر في فصل الصيف ومن ابرز القبائل دفعا لهذا النوع من الضرائب نجد قبيلة حسن بن علي التي كانت تدفع ما بين 1500- 2000 فرنك، وقبيلة أولاد علان التي كانت تدفع هي الأخرى نحو 2500 فرنك، وقاعدة ديرة بنحو 3600 فرنك(91).

ضريبة اللوسة وهي الضريبة المفروضة على قبائل الجنوب المهاجرة نحو الشمال زمن الحر والجفاف حيث تمكث هذه الأخيرة حتى أواخر فصل الخريف لاقتناء ما يلزمها من حبوب قبل العودة إلى ديارها. ومن أبرزها: قبيلة أولاد نايل، وقبيلة الأرباع يرأسهم شيخ أولاد مختار. كانت قبيلة الارباع تدفع ضريبة سبعة زنوج الى داي الجزائر للحصول على حقوق شراء الحبوب من التل(92)، تقول المصادر الفرنسية بان قبيلة أولاد نايل كانت تعسكر في المكان المعروف بعين الباردة الموجودة بأراضي أولاد علان، وقبيلة الأرباع تقيم بسغوان تارة، وفي تراب المفاتحة تارة أخرى، وكانت هذه الأخيرة ذات أهمية كبيرة جدا تكمن في ما تحمله من عدد رؤوس الإبل والجمال التي تصل أحيانا إلى 4000 راس. فكان مقدار ضريبة اللوسة يقدر بـ 1 دورو اسباني عن كل حمولة جمل واحدة (93).

ضريبة المكوس :

اما ضريبة المكوس فهي تفرض على مداخيل الأسواق، كانت هي الأخرى ذات أهمية لا يستهان بها بسبب المنتوجات المختلفة التي كانت تفد إلى الأسواق من مختلف المناطق التي تتعامل معها، فكان التجار الميزاب القادمون إلى المدية، والى مدينة الجزائر لتسويق منتوجاتهم المحلية أو الأوربية، يدفعون عند خروجهم من المدينة – المدية – حقوق

الجمارك التي كانت محددة بقيمة 1 محبوب أي ما يعادل 4 فرنك و50 سنتيما عن حمولة كل جمل، ونصف سلطاني أي فرنكين اثنين و75 سنتيما عن حمولة كل بغل، و1 بوجة أي فرنك واحد و80 سنتيما عن حمولة كل حمار[94].

المهم كانت المكوس هي الأخرى مورد مالي أساسي يضاف إلى مداخيل الخزينة، فإلى جانب غرامات المرور، وضعت مقادير نقدية ثابتة على بعض السلع والبضائع على النحو الآتي سدس صاع عن الحبوب، وواحد طست عن حمولة كل جحش من الزيت، أي ما يعادل لترين. إلى جانب ذلك، وبحكم طبيعة الأرض الصحراوية، كانت قبائل الصحراء تدفع الكسوة خاصة ألبسة النساء، الفليج، الغرائر والحواية . والملاحظ ان هذا النوع من المنتوجات كان يباع إلى اليهود، وبني ميزاب المقيمين بعاصمة البايلك بأسعار يحددها الباي[95].

لا تقتصر هذه العملية على قبائل الجنوب فحسب، وإنما كانت بعض القبائل في القسم التلي تقدم عسلا في كل موسم والجدول رقم التالي يوضح بيان القلل من العسل التي كانت تدفعها اعراش المدية للحاكم بابا إبراهيم (1812 – 1813). وهي المناطق الجبلية التي تتلاءم وتربية النحل .

جدول يبين القلل من العسل لفائدة حاكم التيطري

(1813-1812)

اسم الجماعات	عدد قلل العسل	البلدية	عدد قلل العسل
وامري	02	هوارة	02
وزرة	03	بني بويعقوب	03
أهل الذمة	04	سمامنة رعية الحاكم	01
حسن بن علي	03	السواري	06
ريغة	02		

كانت هذه أنواع الضرائب المفروضة على أهالي التيطري خلال العهد العثماني وسنسلط الضوء على هذه الضرائب خلال العهد الاستعماري كما سنرى لاحقا .

الخاتمة

خلاصة القول، نجد أن إقليم التيطري كان يتمتع بالعديد من المميزات المهمة التي لو استغلت بشكل ايجابي كان ممكنا تغير وجه واقعه الاقتصادي. ولكن يبدو أن سياسة الإهمال والتهميش، وفقدان القدرة على إصلاح الذات، من جانب السلطات العثمانية في ايالة الجزائر كانت هي السبب في تراجع هذا الواقع الاقتصادي، وجعل الحياة الاقتصادية أحادية غير قادرة على تلبية طموحات الأهالي. وهو يناقض الصورة التي كان عليها الإقليم خلال الفترة الاستعمارية عندما وجد المستعمر الفرنسي فضاء خصبا يلبي رغباته في استنزاف خيراته وإمكانياته المعروفة والمكتشفة فيما بعد.

الهوامش:

1. الرجل المريض: اسم أطلقه القيصر الروسي نيكولاي الأول على الدولة العثمانية سنة 1853 منذ ان لاحت بوادر ضعفها، ودعا بريطانيا تشترك معه في اقتسام تركة املاك العثمانيين ثم شاعت هذه التسمية فيما بعد لدى الدول الاوربية الراغبة والمتنافسة عليها مثل النمسا وروسيا القيصرية، وتداول باللغة الاجنبية مصطلح "Sick man" في عهد السلطان عبد المجيد الأول الذي حكم بين 1839-1861 ينظر في: www. ar.wikipedia.org

2. الثورة الصناعية: الثورة الصناعية هي إنتشار وإحلال العمل اليدوي بالمكننة. شهدت بلدان أوربا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر. وهي ثورة كان لها الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في أوربا أو خارجها. وتعتبر بريطانيا أسبق دول العالم في تحقيق النهضة الصناعية . فمنذ منتصف القرن الثامن عشر انطلقت بها الثورة الزراعية التي أدت إلى تحسن المستوى المعيشي لسكان الأرياف فتزايد إقبالهم على استعمال المعدات الزراعية المتطورة واعتماد جانب من مدخراتهم في تطوير المشاريع الصناعية . كما أدت الثورة الزراعية وإدخال الآلات وطرق الاستغلال الحديثة إلى سيطرة الملكيات الكبيرة والاستغناء عن نسبة هامة من العمال الزراعيين فتوفرت بذلك يد عاملة رخيصة وكثيرة العدد للمصانع. وانتشرت الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وانتشرت بعد ذلك إلى دول غرب أوربا ومن ثم إلى جميع انحاء العالم وكانت انتشارها في إنجلترا لعدة اسباب ومنها ان إنجلترا كانت جيدة من الناحية الاقتصادية وموقعها الجغرافي وكانت منعزلة عن المشاكل داخلها. للتفاصيل ينظر: www. ar.wikipedia.org.

3. المناخ المتوسطي: من مناخات المنطقة المعتدلة، شتاؤه ممطر معتدل، وصيفه حار وجاف، تتراوح كميات الأمطار فيه بين 600-800 ملم. ويسود هذا النوع من المناخ المناطق الشمالية المطلة والقريبة من الواجهة البحرية المتوسطية. وهناك نوع ثان يعرف بالمناخ المتوسطي شبة الجاف يسود المناطق المحصورة بين الأطلس التلي إلى حدود السهوب التي تعد منطقة للمناخ القاري.

4. المناخ الصحراوي: يسود نحو 80% من مساحة القطر الجزائري، أمطاره تكون نادرة جدا لا تتجاوز الـ 200ملم في أحسن الأحوال وفي منطقة الواحات تحديدا، شتاؤه معتدل إلى بارد ليلا، صيفه حار وجاف مع نشاط كبير لحركة الرياح الساخنة والجافة.

5. لم تكن حدود هذا الاقليم ثابته خلال فترة الحكم العثماني، فهي كانت تخضع لمتغيرات كثيرة، لاسيما منذ عام 1775. ربما كانت تفرضها ظروف جيوسياسية او اقتصادية. للمزيد من المعلومات، ينظر: الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر1168-1226هـ/ 1759 – 1830، تق وتع: احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 47؛

Docteur Shaw, Voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par Mr.McCarthey,2éme éd, Bouslama,Tunis, 1980, p.316ينظر أيضا ;Urbain (Ismaël), Notice sur la province du titteri, in tableaux de la situation des établissements français dans l'Algérie 1844-1845, p.397.

6. عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة وتوسعاتها، منشورات الحركة الوطنية للبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 177.

7. Nacereddine Saidouni, l'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791 - 1830), Dar –El-Gharb el islami, Beyrouth, 2001, p16; Charles Gouillon ,indicateur général des trois départements de l'Algérie : commerce, administration, industrie, agriculture, économie, imprimerie et librairie Jules Boyer, Paris, 1873, p, 8.

8. وهي الفترة الثالثة من الزمن الجيولوجي الثالث والمحصورة بين الاوليغوسين والباليوسين، شهدت هذه الحقبة الجيولوجية ظهور الثديات كالقردة والحيوانات المجترة.

9. .M. Elie de Beaumont, rapport concernant la géologie,» in extrait des comptes rendus des séances de l'administration des sciences, paris, 1838, p. 224.

10. A .Joly, Etudes sur le Titteri, in: bulletin de La Société de Géographie d'Alger et de l'Afrique du nord, tome XI, 1906, p. 22.

11. Henri Buisson et autres, notre empire colonial, Félix Alcan éditeur, Paris, 1910, p. 17

12. Auguste Pomel, carte géographique de l'Algérie : description stratégique, imprimerie Pierre Fontana 1890, p. 61.

13. Emile Ficheur et Bernard Augustin, les régions naturelles de l'Algérie in annales de géographie, tome XI, librairie Armand Collin, Paris, 1902, p, 238.

14. Ibid., p. 241.

15. J.H.Parres, Etudes historiques sur la ville d'Aumale depuis sa fondation à nos jours, imprimerie Algérienne ; Alger, 1912, p70.

16. Niox (commandant), Algérie : géographie physique, librairie militaire de L.Beaudoin, Paris, 1884, p146

17. Ficheur, Op.cit., p, 243.

18. A. Joly, Op.cit. , p, 21.

19. Maréchal Duc de Dalmatie, le Sahara Algérien, études géographiques, statistiques, et historiques sur la région du sud des établissements Français en Algérie, imprimerie Langlois et Leclercq, Paris, 1845, p. 74.

20. Ficheur, Op.cit., p. 243.

21. A. Joly, études ……, Op.cit., p. 41.

22. Bernard Augustin et Emile Ficheur, Op.cit., , p.243.

23. Ibid,p. p, 243-244.

24. A. Joly, Op.cit., p. 70.

25. Joly, Op.cit. , p. 29.

26. Assemblée Algérienne ; Monographie de l'arrondissement de Médéa, imprimerie officielle, Alger, 1953, p. 6.

27. Ibid., p.7.

28. A.Joly, études… , Op.cit. , p. 23

29. Ibid, p. 30.

30. Ibid. , p. 41.

31. le maréchal Duc de Delmatie, Op.cit. , p. 55.

32. Ibid., p, 55

33. Néo Geph, la colonisation : guide de l'émigrant en Algérie, notice sur l'immigration, géographie agricole, productions, statistiques, Cosmos éditeur, Paris, p, 56

34. le maréchal Duc de Delmatie, Op.cit. , p. 56.

35. Léon Viollet, La Chiffa ses gorges et ses singes, guide des touristes , imprimerie V .grand coudurier fils, Blida, 1885, p. 4.

36. Nacereddine Saidouni, .Op.cit. p. 41.

37. M.O.Mac-cartey, géographie physique, économique et politique de l'Algérie, Dubos frères, Alger, 1858, p. 56.

38. Charles Gouillon, Op.cit. , p. 11.

39. Ibid, p. 12.

40. M.O.Mac-cartey, Op.cit. ,p. 57.

41. Octave Teissier, Algérie, géographie, histoire, statistiques, description des villes, villages et hameaux , organisation des tribus, librairie Hachette, Paris, 1865 ,p.19.

42. تذكر المصادر الفرنسية نقلا عن أهالي المنطقة، بأنه كانت في جبل ديرة المروج الجميلة، والمراعي العديدة التي تربى فيها الكثير من القطعان خاصة الأبقار المنتجة لكميات هائلة من الحليب، ويوجد بها سرير احد الروافد التي تزود الوادي الأكحل بالمياه والواقع شمال مدينة سور الغزلان الذي يحمل اسم وادي الحليب، ينظر : J. H.Parres,,Op.cit. , p71.

43. Ibid, p.72.

44. Ibid., p. 72.

45. Gouillon, Op.cit. , p. 14.

46. Le commandant Niox, .Op.cit. p.148.

47. A.Joly, Op.cit., p.146.

48. Bernard Augustin et Emile Ficheur, Op.cit., p, 258

49. استغلت السلطات الاستعمارية الفرنسية الموارد الطبيعية هذه، ومنحتها للرأسماليين (افراد وشركات) امتيازات للتنقيب والاستغلال والتسويق.

50. Service des mines, notices minéralogiques, Girault imprimeur, Alger, 1900,p.p, 50.51

51. Ibid., p, 33

52. Ibid, p. 44.

53. Ibid., p. 49.

54. Ibid. p. 53.

55. A.Joly, Op.cit., p. 161.

56. A.Joly.Op.Cit ,p. 162.

57. Ibid, p. 163.

58. ناصر الدين سعيد وني، النظام المالي في الفترة العثمانية(1800- 1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 92.

59. Aucapitaine & Federman, Notice sur l'histoire et l'administration du beylik de titteri in R.A, n°64, 1865, p.368

60. Aucapitaine, et Federman, Op.cit.,p. 369.

61. ا. وج / ر.ع / س. ب / السجل 40.

62. ا. و. ج / ر .ع / س. ب / السجل 4 0.

63. ا. و. ج / ر. ع / س. م. ب / السجل 04.

64. ا. وج ./ ر.ع / س. م .ب / السجل 04 .

65. الصاع يستعمل كوحدة في قياس الحجم، فيقال انه يساوي أربعة أمداد بيد النبي صلى الله عليه وسلم، وروى البخاري عن انس بن مالك قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد (بضم الميم وكسر الدال)، ويغتسل بالصاع الى خمسة أمداد. فالمد يساوي ملء اليدين المعتدلتين. ونصف الصاع يسمى القسط ومنه اشتق العدل او قيل الكيلجة، والمد أربع حفنات من الماء بكف الرجل المتوسط وهو بذلك: 2430 مللتر عن طريق قياس حجم وزنه من البر(القمح) او 2512 مللتر بقياس حفنة الرجل. ووجد اختلاف في تقديره بالأوزان، فهو يختلف باختلاف انواع الطعام المكيل. في حين

يشير الدكتور سعيدوني الى ان صاع يساوي 140 لترا موزونة في سوق المدينة، أو في قصبة المدينة، أو في دار المعونة، ولكن بعد سقوط النظام التركي عمل أعيان المدية على رفع مقداره إلى 199 لترا واستمر العمل بهذا الكيل الى غاية 1849. اما الدكتور الزبيري فانه يراه يساوي 130 كغم. للتفاصيل ينظر: http:fatwa.islamweb.net

66. Saidouni,, l'Algerois rural,.., .p,119

محمد العربي الزبيري، مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1985

67. ا. و. ج / ر.ع / س. م. ش / الوثيقة 24، السجل 40.

68. المصدر نفسه.

69. Carette & Warnier, Notice sur le province de titteri , in tableaux de la situation des établissements Français dans l'Algérie, 1844 – 1845, pp. 506-507.

70. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، .ص 35.

71. ا. و.ج/ س. م. ش / علبة 52، وثيقة 224

72. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1984، ص295

73. حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 101 .

74. ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص ص 36 -37 .

75. Urbain (Ismaël) ; notice sur la province de titteri , in tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie 1844 –1845 ,pp 389 -.390.

76. Ibid.,pp 389 -.390.

77. Aucapitaine & Federman, Op.cit., n° 62, p115.

78. Ibid., p116.

79. ا. و. ج / ر.ع / س. ب / السجل 38.

80. فايزة بوشيبة، بايلك التيطري من خلال الأرشيف العثماني المحلي 1073– 1245 هـ / 1662– 1830، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص71.

81. ا. و. ج / ر.ع / س. ب / السجل 38.

82. للتفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: ا. و/ ر.ع / س. ب / السجل 40 .

83. Aucapitaine & Federman, Op.cit. ,p. 120.

84. Ibid.

85. الشريف الزهار، المصدر السابق، ص، 46

86. ا. و. ج / ر.ع / س. ب / السجل 40.

87. الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 46.

88. وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824، تع وتر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص 60.

89. Aucapitaine & Federman , Op.cit, p.115.

90. Ibid,p.120.

91. Aucapitaine & Federman , Op.cit. , p . 211.
92. Marechal duc de Dalmatie, Op.cit. , p, 17
93. Aucapitaine & Federman , Op.cit. , p . 212.
94. Aucapitaine & Federman ,Op.Cit. , p. 212.
95. Ibid , p. 214.

العلاقات بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني 1776- 1830

د. الجيلالي شقرون
جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلباس

مقدمة:

عبر التاريخ كان البحر الأبيض المتوسط يشكل حلقة هامة في رسم العلاقات الدولية. فهو منطقة اتصال ومبادلات وتلاق بين حضارات القارات الثلاث(آسيا- أفريقيا-أوربا)، وفي الوقت ذاته طريق عبور دولي. قال عنه أورلاندو ريبيرو (Orlando RIBIERO) أنه مهد الحضارات ومركز العالم[1]. وقد كان الحوض المتوسطي محط تنافس الإمبراطوريات والقوى العظمى لاحتكار امتيازاته الإستراتيجية والتجارية وحماية المكتسبات الاستعمارية، فضلا عن كونه معبرا للبواخر الحربية والسفن التجارية.

كانت الخريطة السياسية للعالم مشكلة من عدة إمبراطورية من ضمنها الإمبراطورية العثمانية التي ضمت الكثير من البلدان العربية مشرقا ومغربا تحت حكمها عدا المغرب الأقصى الذي ظهر فيه نظام حكم شريفي. فمنها من كانت ايالات تتبع الباب العالي في اسطنبول، مثل: مصر وسوريا والعراق وغيرها، والبعض الآخـر تمتع الى حد ما بالاستقلالية، مثل: إيالة الجزائر وإيالة تونس وإيالة طرابلس الغرب (ليبيا) [2].

وكانت هذه الإيالات مستقلة في اتخاذ القرار السياسي وعقد الإتفاقيات، لكنها كانت تابعة روحيا. ووصل نفوذ حكم الأتراك العثمانيين إلى جنوب شرق آسيا (البلقان). وفي شمال غرب الحوض المتوسطي البرتغال وإسبانيا اللتان تراجع نفوذهما، وإمبراطورية فرنسا وبريطانيا اللتان ظهرتا كأكبر قوة تنافس الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على

امتيازات سياسية واقتصادية، ودويلات أخرى في شبة الجزيرة الايطالية، مثل: البندقية والإمارات الألمانية التي كانت مرتبطة بمعاهدات صداقة وسلام ودفع ضريبة سنوية، وإمبراطورية روسيا القيصرية وإمبراطورية النمسا اللتان كانتا في صراع مستمر مع الدولة العثمانية.

كانت الدولة العثمانية الخلفية الرئيسة والخلافة الروحية للعالم الإسلامي. وكان العثمانيون يشكلون قوة بحرية بعد دخولهم في البحر الابيض المتوسط. وقضوا على الإسبان الذين هددوا المغرب الاوسط (الجزائر) التي انضمت إلى الدولة العثمانية سنة 1518م وبذلك تدعمت بقوة عسكرية جديدة في الغرب المتوسطي، وتم تثبيت الحكم العثماني بها، والذي مر بمراحل تاريخية هي مرحلة البيلربايات 1518-1588م، مرحلة الباشاوات 1588-1659م، مرحلة الأغوات 1659-1671م، مرحلة الدايات 1671-1830م[(3)].

اولا: بوادر العلاقات بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

إنّ العلاقات الجزائرية- الأمريكية تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، عندما سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتقرب من الجزائر العثمانية مباشرة بعد إعلان وثيقة استقلالها عن بريطانيا في يوم 4 جويلية 1776م. ودخلت مسرح العلاقات الدولية ولعبت دورًا بارزا في البحر الأبيض المتوسط، الذي كان حوضا تتنافس عليه القوى الأوربية والدولة العثمانية نظر لأهميته الجيوستراتيجية والتجارية. وكانت العلاقات الجزائرية مع الدول الأجنبية ترتكز على دعامتين هما:

الأولى: اعتبار كلّ دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة وسلام مع الإيالة. والمعاهدة إجراء قديم مارسته المجموعات السياسية في جميع المراحل التاريخية، كما أنّها اتفاق معقود بين الدول. وكانت تعقد لأغراض رئيسية أهمها إقرار السلام وإبرام الصلح، وتجارية لتبادل السلع وتسهيل تنقل المواطنين بين أقاليمها وإنشاء القنصليات[(4)].

الثانية: اعتراف الدول الأجنبية بسيادة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط[(5)].

وبناء على هذين الأساسين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام معاهدات سلام وصداقة مع إيالة الجزائر لحماية أسطولها البحري التجاري من البحارة الجزائريين الذين كانوا يجوبون في البحر الأبيض المتوسط بحثا عن سفن الأعداء التي لا تملك جوازات سفر

ولم يبرم معها معاهدات صداقة. وكان يقود الجهاد البحري رياسا ضربوا مثلا في الشجاعة للقضاء على القرصنة الأوروبية وصدها، من أمثال الرايس حميدو. لأنّ إيالة الجزائر كانت أقوى إيالة في الشمال الإفريقي. ويعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الأمريكية إلى العهد العثماني بالجزائر.

وقبل الإعلان عن وثيقة الاستقلال الأمريكية عام 1776م، كانت السفن التجارية الأمريكية تنتقل في البحر الأبيض المتوسط آمنة من غوائل القرصنة[6] التي هي عبارة عن كلّ اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار ضد سفينة أخرى دون أن يكون من أعمال حرب قانونية، ويكون الغرض منه اغتصاب السفينة أو نهب ما عليها من البضائع أو الأشخاص، أو يكون القصد منه الإتلاف أو الانتقام من السفينة أو من الدولة التي ترفع علمها. لأنّها كانت ترفع علما بريطانيا، وتحمل جوازات من الداي، ومن غيره من حكام الإيالات الأخرى (إيالة تونس وإيالة طرابلس - ليبيا) المغرب الأقصى الذين كانت تربطهم بها معاهدات صداقة وسلام تضمن سلامة سفنها، وتكفل حرية رعاياها.

بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها رفع علمها على سفنها التجارية. وكان ذلك العلم جديدا في حوض البحر المتوسط عامّة، وعلى البحارة الجزائريين خاصة. ولذلك أضحت السفن التجارية الأمريكية بدون حماية، ويمكنها أن تقع غنيمة في أي لحظة في يد الجزائريين الذي كانوا يخرجون بسفنهم في فصول معينة في البحر المتوسط، وفي المحيط الأطلسي عقب معاهدة السلم مع إسبانيا والبرتغال عام 1785 [7].

ومن هنا كان على الكونغرس الأمريكي التفكير في وسيلة لحماية سفنهم وتوفير الأمن لها[8]. علما أنّ الأمريكيين لم تكن لهم تجربة في العلاقات الدبلوماسية مع العالم الخارجي. لذا لجأوا إلى حليفتهم فرنسا في حربهم ضد الإنجليز، فأكدّت لهم أنّ السبيل الوحيد هو إرسال المفاوضين لعقد معاهدة سلام وصداقة مقابل دفع ضريبة سنوية، وتقديم هدايا لحكام إيالات الشمال الإفريقي كغيرها من الدول الأوروبية التي تقوم بدفع مستحقات الصداقة والسلام. وقدم الرئيس الأمريكي جورج واشنطن (George Washington) مذكرة مفصلة إلى الكونغرس الأمريكي يشرح فيها المصاعب التي تعاني منها السفن التجارية الأمريكية أمام الدول البربرية، وما نتج عن ذلك من تراجع في المداخل التجارية الأمر الذي ينعكس سلبا على تطور البلد[9].

في هذا الوضع أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا في 7 مارس 1784 يقضي بتعيين جون آدمز (Jhon Adams) وبنيامين فرانكلين (Benajamain Franclin) وتوماس جيفرسون (Thomas Jefferson) لإجراء اتصالات مع حكام إيالات الشمال الأفريقي[10]، على أن تقوم اللجنة بتقديم النتائج التي تسفر عنها إلى الكونغرس للمصادقة عليها. وعين ديفيد هامفريز (David Humphreys) أمينا لهذه اللجنة[11].

وأوفدت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضين إلى الجزائر لشراء السلام معها. أورد جيمس ليندر كاثكارت (Jeames L . Cathcart) في مذكرته قوله: " إن تواجد السفن الجزائرية في المحيط الأطلسي مكنها من أسر سفينتين أمريكيتين إحداهما سفينة(ماريا Maria) من بوسطن وكان تقل ستة بحارة على مسافة ثلاثة أميال من رأس سانت فانسبت (Cap Sainte Vansept) من قبل سفينة ثلاثية الصواري مزودة بأربعة عشر مدفعا وعلى متنها واحد وعشرون بحارا وذلك في يوم 25 جويلية 1785م[12]. أما السفينة الثانية دوفين (Dauphin) من فيلادلفيا من فبل الرايس علي يوم 30 جويلية 1785 على مسافة سبعين فرسخا من صخرة لشبونة[13]. وانقادت السفينتين من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبيض المتوسط لتصلا إلى الجزائر في يوم 12 أوت 1785م". وسيق الربان والبحارة إلى السجن والأعمال الشاقة وعلى رأسهم جيمس ليندر كاثكارت.

ويضيف كاثكارت في مذكرته قائلا:" لو بقي القراصنة الجزائريون في المحيط الأطلسي شهرا كاملا لأمكنهم بدون شك أن يأسروا عدة سفن أمريكية ولربما عددا آخر من السفن البرتغالية المشحونة بالبضائع الثمينة". بعثت أخبار أسر السفينتين الأمريكيتين في نفوس لجنة المفاوضة شعور الفزع واعتبرته بداية إعلان إيالة الجزائر الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية. وأرسل جيفرسون رسالة عاجلة إلى الكونغرس يطلعه فيها غلى ما حدث. عندها قرر الكونغرس بأغلبية ساحقة فتح المفاوضات المباشرة مع إيالة الجزائر. وكان أن أوفدت الولايات المتحدة جون لامب (John Lamb) [14] كأول مفاوض مع داي الجزائر رفقة كاتبه راندال (Randal) في عهد محمد بن عثمان (1766-1791م)، وأقلتهما سفينة إسبانية بقيادة القبطان بازيليني (Basilini) وصلت يوم 25 جويلية 1786م"[15].

تقدم جون لامب بطلب استقبال إلى الداي بوساطة قناصل بعض الدول الأوربية منهم مترجم القنصلية الفرنسية الذي سعى من اجل الحصول على رخصة الاستقبال وتوجت

تلك المساعي بالإيجاب والقبول. فجاء أول لقاء بين الداي محمد بن عثمان والمفوض الأمريكي لامب يوم 1أفريل 1786م. لقد قام الوسطاء الأوروبيين بتقديم جون لامب على أنه المفوض الأمريكي لفدية الأسرى وطلب من الداي تحديد المبلغ المستحق لتحرير وفدية الأسرى، غير أن ذلك اللقاء لم يسفر على نتيجة تذكر. ثم كان الإستقبال الثاني يوم 3 أفريل 1786م الذي حدد فيه الداي مبلغ فدية الأسرى بـ 2.435.000 دولار[16] لكن لامب رأى أن المبلغ كبير جدا يصعب على الولايات المتحدة تسديده.

وفي اللقاء الثالث الذي انعقد في يوم 4 أفريل 1786م وبعد مفاوضات شاقة اقترح الداي غلى المفوض لامب دفع مبلغ 59.496 دولار كقييمة للفدية و21000 دولار كضريبة سنوية. أورد لامب في مراسلته لجيفرسون مقترح الداي في شكل قائمة تتضمن المبلغ الإجمالي، ووصف الداي بالجشع[17]. رجع لامب إلى إسبانيا وقام بتحرير تقير مفصل عن مهمته الفاشلة في لإقناع الداي بإطلاق سراح رعاياه الأمريكيين وقدمه إلى اللجنة التي بدورها اقترحت إحالته إلى الكونغرس الذي ناقش القضية في أواخر سبتمبر 1786م[18].

بدأت الولايات المتحدة إيفاد مفاوضيها إلى الجزائر من أجل إيجاد حل سريع ولإطلاق سراح الأسرى الأمريكيين وإنهاء الأزمة بين البلدين، وأصبحت التجارة الأمريكية في البحر المتوسط مستحيلة. وقامت حملة كبيرة في الرأي العام الأمريكي من أجل تحرير أسراهم المتواجدين في الجزائر. وإذا كانت السفن الأمريكية تجد نوعا من المساعدة والحماية من طرف الأسطول البرتغالي الذي كان في حرب مع الجزائر بفضل مراقبته لمضيق طارق ومنعه مرور السفن الجزائرية فإنّ توسط بريطانيا بين الجزائر والبرتغال لعقد هدنة بين الطرفين سنة 1793م في عهد الداي حسن سمحت للأسطول الجزائري بالمرور إلى الأطلسي قد عقـّد مشكلة الولايات المتحدة ما اضطرها للدخول في مفاوضات مباشرة مع الجزائر يقول السفير الأمريكي وليام شالر[19]. كلّف الكولونيل ديفيد هامفريز الوزير الأمريكي في لشبونة من قبل رئيس الولايات المتحدة بالدخول في مفاوضات مع الجزائر، وتبعا لذلك كلـّف جوزيف دونالد صون بالذهاب إلى الإيالة لعقد معاهدة الصلح تعهدت الولايات المتحدة بموجبها بأن تدفع للجزائر مبلغ 725 ألف دولار في مقابل فدية الأسرى الأمريكيين وغرامة سنوية مقدارها 12000 سيكون[20]، وتدفع كذلك ما جرى عليه عرف الديبلوماسية الجزائرية من أموال ومقتنيات ثمينة على سبيل الهدايا والمنح وكذلك وعد داي الجزائر حسن (1891-1898م) من جانبه بأن يساعد الولايات المتحدة على الوصول

إلى عقد معاهدات صلح مع كلّ من إيالة طرابلس وإيالة تونس"[21]. ولقد كانت التكلفة الحقيقية لمعاهدة الصلح هذه بالنسبة للولايات المتحدة تعادل أو تفوق المليون دولار وهي قيمة في غاية الارتفاع إذا نظرنا إلى حالتها المالية الكارثية بسبب الديون الخارجية ووضعها الاقتصادي المزري بسبب حرب الاستقلال وضعف الدولة الحديثة النشأة تنظيميا وإداريا الراجح أنّ هذه المعاهدة تمّت سنة 1795م وأنّ الولايات المتحدة وجدت صعوبة في جمع هذه الأموال ولكنّها دفعتها بواسطة مفوضها جويل بارلو سنة 1796م، وبقيت مطالب الجزائر تزداد وتتفاقم كلـّما تطوّرت التجارة الأمريكية وازدهرت إلى أن وصلت في حسّ الأمريكيين إلى درجة لا تطاق ولكن لم يكن لهم مفرّا ولا بديلا من دفع هذه الضرائب والغرامات.

وبعد مفاوضات عديدة وعسيرة توصل الأمريكيون وبوساطة قنصل السويد إلى إقناع الداي حسن بضرورة عقد السلام معهم. فجاءت أول معاهدة صداقة وسلام بين داي الجزائر والولايات المتحدة في 5 سبتمبر 1795م[22]. وكانت هذه الاتفاقية انتصارا دبلوماسيا أمريكيا، مقابل دفع ضريبة سنوية، وتقديم هدايا قنصلية.

ثانيا: الاتفاقية الأولى بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1795:

في يوم الخامس من سبتمبر 1795 وقعت اول اتفاقية بين الداي حسن حاكم إيالة الجزائر، وجوزيف دونالدصون المفوض من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج واشنطن. وهي الاتفاقية التي تم تحريرها باللغتين التركية والانكليزية . وهي إتفاقية شبيهة في نصوصها وموادها باتفاقية السلم والتجارة التي أبرمتها إيالة الجزائر مع السويد في 25 ماي 1792م. إن النص التركي للإتفاقية الذي أثبتناه قام بدراسته كرامرز (I.H.Kramers) جامعة ليدن بهولندا بالتعاون مع سنوك هارغرونج (C.Snouck Hurgronje) وتوصلا إلى أن الترجمة الإنجليزية لعام 1795م تختلف عن النص العثماني، وهذا ما استدعى القيام بترجمة إنكليزية جديدة. كما أن الإتفاقية كتبت بلغة تركية راقية ليس فيها أي ترجمة باللغة العربية. ويعطي كاثكارت يوم 3سبتمبر1795م كتاريخ لوصول المفوض دونالدصون إلى الجزائر ويوم 5 سبتمبر 1795م هو تاريخ الإتفاق وإعلان السلام، وتحية العلم الأمريكي. ويضيف قائلا :" في مساء يوم 7 سبتمبر 1795م وصلتني الإتفاقية باللغة العثمانية(التركية) مع الترجمة الإنكليزية التي أنجزت وكتبت من طرفنا وجعلتها

موافقة للأصل في اثنين وعشرين(22) مادة وسلمت إلى دونالدصون جوازات السفر الأربعة التي تحصل عليها"[23].

نشرت الجريدة الأمريكية (Clay Pools American) نص المعاهدة بتاريخ 10 مارس 1796م وتطرقت إلى أن الاتفاقية كتبت باللغة التركية مع النص الإنجليزي. وعرضت الاتفاقية على الكونغرس لمناقشتها وإعطاء الموافقة عليها[24].

تتالف الاتفاقية من قسمين متميزين: الديباجة (préambule): التي اشتملت على بيان أسماء الدول المتعاقدة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وأسماء رؤسائها الداي حسن وجورج واشنطن، وعلى بيان بأسماء المفوضين ديفيد هامفريز وجوزيف دونالدصون[25]. ومحتوى المعاهدة (le contenu du traité): وهي المواد التي بينت الاحكام المتفق عليها بين الطرفين البالغة 22 بندا . إن توقيع الداي حسن على الاتفاقية دليل على اعتراف إيالة الجزائر بالولايات المتحدة[26].

وأهم ما جاء فيها: السماح للسفن الأمريكية الرسو في الموئ الجزائرية مع عدم دفع أي نوع من الضرائب أو الرسوم الجمركية في حالتي الشحن والتفريغ للسلع المختلفة وتجنب مضايقة سفن الدولتين وعدم التعرض للأشخاص بأذى أيا كان شكله. ونصت الاتفاقية كذلك على الحفاظ على تركة أي مواطن أمريكي لاقى حتفه بأرض الجزائر وأن تودع لدى قنصله بكل أمانة كما ورد في المادة (13) منها. فيما تضمنت المادة (18)من الاتفاقية توفير الأمن للقنصل العام في مقر إقامته وأثناء تنقلاته والسماح له بممارسة معتقداته الدينية بكل حرية. وفي حالة حرب بين الأمتين سمح الداي للقنصل ومواطنيه مغادرة الجزائر دون التعرض لهم بسوء.

واتفق الطرفان على مراعاة احترام تنفيذ بنود ومواد الاتفاقية، وتنفست الولايات المتحدة الصعداء وتسلمت مقر قنصليتها ورفعت العلم الأمريكي عليها. وراحت السفن الأمريكية تتنقل في الحوض المتوسطي بكل حرية. والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بدفع مستحقات الاتفاقية والهدايا السنوية للداي، وتجلى ذلك اجتماع مجلس الشيوخ يوم 29 فيفري 1896 أقر على احترام الاتفاقية وتسديد المستحقات في وقتها[27]. كما واصل الكونغرس الأمريكي في الاول من مارس 1796م دراسة محتوى الاتفاقية والإلتزام بتطبيق نصوص الاتفاقية وموادها بهدف الحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين[28]، وحتى لا تتبخر مساعي وجهود المفاوضين.

و في يوم 2 مارس 1796م أصدر مجلس الشيوخ قرارا يقضي إعادة النظر في بنود الاتفاقية ودراستها مادة بمادة ثم خرجوا باتفاق للمصادقة عليها في 7 مارس 1796م، ثم تم التصريح بها في الجريدة الرسمية في نفس التاريخ[29]. قامت الإستراتيجية الأمريكية في بناء علاقاتها الخارجية على اتباع أسلوب الحكمة والتعقل وكسب ود الطرف الآخر بحكم حداثة نشأتها.

لقد حظيت الاتفاقية باهتمام الكتاب الامريكان نظرا لاهميتها في تاريخ العلاقات الدولية للدولة الامريكية الناشئة[30]. اذ اشار المؤرخ الأمريكي إروين في كتابه " تاريخ العلاقات الدبلوماسية الأمريكية البربروسية " الاتفاقية قائلا : " ولئن كانت هذه المعاهدة مع الجزائر تتضمن تضحية في الكرامة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، ومرهقة لماليتها، فقد كانت لها عل الأقل، ثلاث فوائد رئيسية :

1- إطلاق سراح الأسرى الأمريكان في الجزائر .

2- إقامة سلم مع أقوى بلدان المغرب وأخطرها شأنا .

3- توسط الجزائر بطلب من أمريكا لدى كل من (حمودة باشا) باي تونس، (محمد يوسف قرمانلي) حاكم طرابلس الغرب، لعقد معاهدة سلم معهما بضمان داي الجزائر.

اما المؤرخ الأمريكي جون بي وولف في كتابه(الجزائر وأوربا) يصف الاتفاقية بأنها كانت باهظة الثمن فيقول: " وعندما نص الدستور الجديد للجمهورية الفيدرالية على وجود حكومة في مقدورها فرض الضريبة· (على الأمريكيين)، وضع وزير الخارجية (جيفرسون)، خلافا لنصيحته الأولى، (800,000) دولار لفدية الأرقاء التابعين للولايات المتحدة وشراء السلام، وقد كلفت المعاهدة التي وقعت سنة 1795م (642,500) دولار بالإضافة إلى إتاوة سنوية في شكل معدات بحرية، وفي السنة الموالية وسعت هذه المعاهدة لتشمل هدية من نوع فرقاطة ذات ست وثلاثين مدفعا، ويبدو أن الثمن كان باهظا، ففي سنة 1799م مرت حوالي ثمانين سفينة تابعة للولايات المتحدة في سلام إلى البحر الأبيض للتجارة مع الدولة العثمانية، وكانت هذه السفن ممنوعة من الأسواق الإنكليزية والفرنسية معا ".

بينما اشار المؤرخ الأمريكي وليام سبنسر في كتابه (الجزائر في عهد رياس البحر) تعليقا على الاتفاقية: " لقد وضعت هذه الاتفاقية الولايات المتحدة في الوضعية نفسها المشابهة

لوضعية الأمم الأوروبية الأصغر في خصوص العلاقات مع الإيالة، وذلك بالرغم من الامتيازات الأقل تعرضا للمخاطر بسبب بعد المسافة والجزية المخفضة . فالسفن الحربية الأمريكية ستعطي المقدار المتعارف عليه، عشرون طلقة للتحية حين قدومها على مرسى مدينة الجزائر، والولايات المتحدة تمثل بالقنصل المقيم الذي تأكدت وضعيته الدبلوماسية واجر له مسكن من ورقة الداي مصطف (1798- 1805م).

وكذلك حظيت الاتفاقية باهتمام الكتاب الاتراك ويعلق [31] المؤرخ التركي يلماز إيزنتونا في كتابه(تاريخ الدولة العثمانية) في معرض حديثه عن المعاهدة : " هذه الوثيقة هي المعاهدة الوحيدة باللغة الأجنبية (غير الإنجليزية التي وقعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية خلال تاريخها الذي يتجاوز القرنين. وفي ذات الوقت هي المعاهدة الوحيدة التي وافقت وتعهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية خلال تاريخها كله بدفع ضريبة سنوية لدولة أجنبية[31].

ثالثا: توتر العلاقات الجزائرية الأمريكية:

استمرت العلاقات الدبلوماسية الودية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل المعاهدة الأولى إلى غاية مجيء الداي أحمد باشا سنة 1805م[32] خلفا لسالفه الداي مصطفى باشا الذي اتخذ موقفا عدائيا من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سنة 1807م طالب الولايات المتحدة بتسليم العتاد والأجهزة التي نصت عليها المعاهدة والتي تأخر تسليمها سنتين. لذلك أعلن الداي الحرب على الولايات المتحدة وأصدر أمرا للسفن الحربية بالخروج والتجوال في البحر المتوسط وأمرهم بأسر السفن الأمريكية. وبالفعل تمكن البحارة الجزائريون من أسر ثلاثة سفن أمريكية وأسر ركابها إلى أن تمكن القنصل توبياس لير (Tobias Lear) [33] من تهدئة غضب الداي، وكلفه دفع مبلغ 18000 دولار لفدية تسعة من الأسرى الأمريكيين.

بلغت الأزمة السياسية بين البلدين أوجها عندما رست في ميناء الجزائر السفينة الأمريكية أليغني (Alleghany) وعلى متنها العتاد والأجهزة البحرية المستحقة للجزائر كضريبة سنوية[34]. غير أن الداي أعلن أنه نظرا لعدم كفاية كمية البارود والكابلات (الحبال) التي أرسلتها الولايات المتحدة يمنع منعا باتا من تفريغ السفينة لشحنتها، وطلب

من القنصل لير دفع الضريبة بالمال العين وقدره 27000 دولار. وهنا لم يسع القنصل الأمريكي إلا ضرورة اقتراض المبلغ من اليهودي باكري على أن يتلقى هذا الأخير في مقابل ذلك مبلغ 30750 دولار[35].

وفي سنة 1812م تعكرت العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة وتوترت إلى حد إعلان الداي الحرب على أمريكا، بسبب تأخرها دفع مستحقات معاهدة 1795م، بسبب هذه الأحداث اعتبر الداي أحمد باشا أن الاتفاقية الأولى ملغاة، ويجب تجديدها مع مراعاة الالتزام بالشروط الجديدة. وهكذا قلبت صفحة هامة في تاريخ العلاقات الدولية الجزائرية الأمريكية[36] لتبدأ صفحة جديدة بناء على المستجدات الجديدة التي عرفتها الساحة السياسية في الحوض المتوسطي. وقدمت إلى الداي للموافقة عليها.

رابعا: اتفاقية 30 جوان 1815 :

وبعد تصفية الخلافات بين ايالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، توج هذا التفاهم بتوقيع معاهدة ثانية في 30 جوان 1815م، تتكون من اثنين وعشرين (22). وقد كانت هناك نسخ أصلية في حوزة الممثلين الأمريكيين، ويبدو ذلك واضحا أيضا في جملة قبل توقيع وليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر مؤرخة في 3 نوفمبر 1815م قوله: " وقد أرسل الأصل إلى واشنطن من طرف الكابتن لويس"[37] فالمعاهدة تم تحريرها مسبقا من قبل شالر وقدمت إلى الداي للموافقة عليها. ونشرت صحيفة (Niles Weekly) في عددها رقم (314) أشارت إلى أن الاتفاقية التي عقدت في 30 جوان 1815م، والجديد فيها أن الداي منح الولايات المتحدة الأمريكية حق الدول الأكثر حظوة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد ورد ذلك في المادة الأولى منها.

ونصت بنود المعاهدة على أن الجزائر لن تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بضريبة سنوية في شكل من الأشكال أو بأي اسم من الأسماء. ويعكس ذلك مدى التطور العسكري البحري الذي وصلت إليه الولايات المتحدة وفرضت نفسها في البحر الأبيض المتوسط كقوة بحرية تضاهي وتنافس بقية الدول كبريطانيا. كما يعكس مدى تطور الدبلوماسية في كسب شركائها. وتزامن ذلك مع انتشار القانون الدولي العام المتضمن لقانون البحار الذي وضع شروطا لتنظيم الملاحة في أعالي البحار في فيينا.

ونظمت الاتفاقية كيفية تبادل الأسرى تماشيا مع تقاليد الأمم المتقدمة ولا تطلب فدية لهم. وتتعهد إيالة الجزائر عدم إخضاعهم للعبودية في حالة وقوعهم أسرى، بل يجري تبادلهم في غضون اثني عشر شهرا، وأن تدفع للقنصل وليام شالر مبلغ 10.000 دولار وكمية من القطن على سبيل التعويض للممتلكات الأمريكية التالفة[38].

وفي حالة اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة ودولة أخرى فسوف تسمح إيالة الجزائر للولايات المتحدة ببيع السفن التي تقع غنيمة في يدها بميناء الجزائر. ولا تعطي هذا الامتياز لدولة أخرى. وسمجت الإيالة لقناصل الولايات المتحدة بمساعدة رعاياهم الذين يحاكمون في الجزائر بتهمة قتل او جرح أو ضرب مواطن جزائري.

وجاء في الاتفاقية التاكيد على ضرورة تمويل السفن الأمريكية التي ترسو بميناء الجزائر بالاحتياجات الضرورية من المؤن، وعدم تفتيشها من قبل السلطات في ايالة الجزائر. وتضمنت الاتفاقية ايضا بندا يؤكد على عدم اثارت الخلافات بين الطرفين التي من شأنها الإخلال بالعلاقات الودية بين البلدين[39].

من القراءة الأولى يتضح لنا، من أن الاتفاقية الثانية كانت جميع بنودها تصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويتجلى ذلك في كم الامتيازات التي تحصلت عليها، وعلى ما يبدو ان الولايات المتحدة الامريكية كانت في موقع القوة التذي مكنها من ما تريد على الداي واجباره على الموافقة عليها. وفي نفس اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية نزل وليام شالر إلى ميناء مدينة الجزائر بصفته قنصلا عاما للولايات المتحدة الأمريكية في مدينة الجزائر لمباشرة مهامه فيها، واستقبل باعلى درجات مظاهر التشريف المخصصة لهذا المنصب. وتحت لافتة أظهار الداي إخلاصا وميله للمحافظة على السلم بينهما[40].

صادق الكونغرس الأمريكي على الاتفاقية بعد عرضها من قبل الحكومة الامريكية عليه في يوم 21 ديسمبر 1815م[41]، وبعد ذلك بخمسة ايام أعلن الرئيس الأمريكي جيمس ماديسون (Jeams Madison) مصادقته عليها. واعتمد الكونغرس مبلغ 100000 دولار مكافئة للضباط وبحارة الأسطول نظير العمل المشرف الذين أدوه على أحسن أداء، إضافة على مظاهر التقدير من قبل وزير الخارجية ووزير البحرية وإعجاب من المواطنين الأمريكيين[42].

وبعد الهجوم الأوربي على مدينة الجزائر وقصفها من قبل الأسطول الإنكليزي بقيادة اللورد اكسموت (Lord Exmouth)، والأسطول الهولندي بقيادة الأميرال فاندر كابلان (Vander Capellen) [43]. وكان الهدف من ذلك الهجوم الأوربي المشترك مايلي[44]:

- وضع حد لاسترقاق المسيحيين
- إطلاق كل السرى المسيحيين الذين كان عددهم حوالي 1200 أسير.
- قبول شروط السلام مع هولندا بنفس الشروط الإنكليزية.

خامسا: الاتفاقية الثالثة 22-23 ديسمبر 1816[45]:

استغلت الولايات المتحدة الامريكية الظرف الذي كانت تمر به ايالة الجزائر نتيجة الهجوم الاوربي، وأملت بنود المعاهدة الثالثة على الداي عمر اغا الذي كان في مركز ضعف وغير قادر على رفضها لطبيعة الموقف الصعب الذي تتعرض له الايالة انذاك. وهو الامر الذي اجبره على الموافقة على البنود والتوقيع في 22- 23 ديسمبر 1816. وتعتبر بنود الاتفاقية الثالثة تقريبا نفس بنود الاتفاقية الثانية التي وقعت في عام 1815م غير أن الأمريكيين قدموا البند الثالثة عشر على البند الرابعة عشر. ولم يطرأ أي تغيير في الاتفاقية من حيث الشكل والمضمون.

ومن دلائل تراجع هيبة ايالة الجزائر في علاقاتها الخارجية، نجد ان الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن دفع الضريبة السنوية لها، واستمر هذا الامتناع حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، ومستغلة تواجد أسطولها البحري في مياه البحر الأبيض المتوسط الذي كان يوفر الحماية والأمن لسفنها التجارية من دون الاتكال على اسطول ايالة الجزائر في ذلك.

وعقب انهزام الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827 عرفت إيالة الجزائر بداية النهاية وسقوطها في براثين الاستعمار الفرنسي التي وقع في عام 1830. وقد كان للولايات المتحدة دور كبير في هذه العملية من خلال مذكرات وليام شاكر، القنصل الأمريكي بالجزائر الذي ساعد الفرنسيين كثيرا في التعريف بالجزائر جغرافيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا حيث تمّ ترجمته إلى اللغة الفرنسية.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع(العلاقات بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال العهد العثماني 1776- 1830) يمكننا الخروج بالامور الاتية:

1. كانت الولايات المتحدة الامريكية تتعامل مع سلطات ايالة الجزائر بنوع من البراغماتية، فهي لا تظهر ودها واحترامها لهم الا حينما تشعر ان تهديدا يمس مصالحها، وعلى العكس من ذلك عندما تجد ان مصالحها محترمة، وان الطرف الاخر في حالة ضعف وتراجع. وهذا ما يتجلى بطبيعة الاتفاقيات التي كانت تظهر سقط تاكيد المصالح والامتيازات لصالحها على حساب سلطات الايالة.

2. ظهر لنا من ان ايالة الجزائر في السنوات الاخير التي سبقت الاحتلال الفرنسي للجزائر لم تكن بالقوة والشراسة التي كانت عليها من قبل. وهذا ما مكن القوى الاوربية في التجاسر عليها ومهاجمة اراضيها.

3. ساهمت حالة التراجع التي عانت منها الايالة في تحفيز الفرنسيين على تنفيذ مشروعها الاستعماري، لاسيما وانها وجدت مساندة من بعض الدول الكبرى في هذا الاتجاه، كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية .

الهوامش:

1. Rania Abdellatif,Yassir Benhima,Daniel König,Elisabeth Ruchaud, Acteurs des transferts culturels en Méditerranée médiévale, Oldenbourg Verlag, 10 oct. 2012, P. 31 .

خطاب الرئيس البرتغالي ماريو شواريس، مجلة مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، العدد 5، مايو 1995، ص 42.

2. ألتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال افريقيا، ترجمة محمود علي عامر، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989،ص. 119-126.

3. سعيدوني ناصر الدين، الجزائر في التاريخ، ج.4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 14-15؛قدورة، (زاهية)، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص.ص. 488-489.

4. المجذوب، محمد، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، الكويت، ص.319؛

VENTURE, De paradis, Tunis et Alger aux XVIII[e] siècle, Edition Sindbad , Paris, 1983. P.209.

5. حسن عدسن، مبادئ القانوني الدولي العام، شركة الطويجي للتصوير العلمي، 1994، ص.312.

6. نفس المرجع، ص. 313..

7. Maria, (Anna FL), America fought terrorism 200 years ago against the Barbary States, X press, U .S, Nov. 29,2001.

8. American State Papers, House of Representatives, Foreing Relations, 1st Congress , 3rd Session, Volume 1, p. 107.

9. George Washington Papers , Barbary Pirates 1790.

10. Freewalt, (Jason Andrew), The barbary Corsairs, Marion, University Indiana, 1989,p. 5. George Washington Papers at the library of Congress 1741-1795 ,Series Letterbooks , On Barbary States,1791 ,pp.3-8.

11. Gary J. Ohls Roots of Tradition: Amphibious Warfare in the Early American Republic ProQuest, 2008 p 139 , John Bioren and W. John Duane Laws of the United States of America, from the 4th of March, 1789 ..., Volume 1 ,Par United States,United States. Congress , 1815 p 291.

12. مذكرات أسير الداي كاثكارت، ترجمة إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص. 17.

13. Barthny (H.G) , The Prisonners of Algiers ancount of the forgotten Americans, Algerian War 1789-1797, Oxford University Press , 1966, p. 79.

14. Curtis Putnam Nettels ,The Emergence of a National Economy, 1775-1815, M.E. Sharpe, 1 janv. 1962, p. 67. Lawrence S. Kaplan,Thomas Jefferson: Westward the Course of Empire Rowman & Littlefield, 1999 P . 41. William R. Nester, The Revolutionary Years, 1775-1789: The Art of American Power During the Early Republic, Potomac Books, Inc., 2011, P .125.

15. Thomas Jefferson Papers, Series 1, General Correspondance 1651-1827.John Adams to Thomas Jefferson , Nov. 30, 1785, p. 792.

16. مذكرات أسير الداي كاثكارت، المرجع السابق، ص.ص. 44-45.

17. Journals Continental Congress. Jefferson Papers, XX. Lambto Jefferson, May 20, 1786.

18. Secret Journals of Congress, IV, Sep. 1786. Congrssionnal Documents and Debates, 1774-1875, American States Papers. 3rd, Congress ; 1st, Session Foreign Relations ; Volume 1 , p. 418.

19. مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي في الجزائر 1816 ـ 1824م تعريب إسماعيل العربي , الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م. ص.5 .

20. المصدر نفسه، ص.128.

21. المصدر نفسه، ص، 129.

22. American States Papers, 2nd,1st, Session, Foreign Relations, Volume 1, p . 133.

23. Hunter Muller, Observation , www.loc.gov.

24. Journal of Executive Proceeding of the Senate of USA, Monday, February.29th, 1796, p.202.

25. The Barbary Treaties (The US Treaty with Algiers, September,5, 1795.

ينظر نص المعاهدة الاولى بين ايالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1795م : مركز الأرشيف الوطني، الجزائر العاصمة.

26. المصدر السابق.

27. Journal of Executive Proceeding of the Senate of USA 1789-1873, Tuesday, February 1,1795 .

28. Journal of Executive Proceeding of the Senate of USA, Tuesday, March 1,1796 .

29. Journal of Executive Proceeding of the Senate of USA,Wednesday, March 7,1795 .

30. http://www.forsanhaq.com/showthread.php?t=309554&page=2

31. - http://www.forsanhaq.com/showthread.php?t=309554&page=2.

32. العربيإسماعيل، المعاهدة الجزائرية الأمريكية وكيف كانت الجزائر سببا في إنشاء أول أسطول أمريكي، مجلة الثقافة، السنة السابعة، العدد 40، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، أوت-سبتمبر 1977، الجزائر، ص 65.

33. Patricia L. Dooley The Early Republic: Primary Documents on Events from 1799 to 1820, Greenwood Publishing Group, 2004, p. 134. Walter Lowrie ,American State Papers, Gales and Seaton, Washington, 1834.

34. Annals of Congress, House of Representatives, 14th Congress, 1st, Session, pp. 1471-1472 , Relations with Algiers.

35. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج.1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 286-287.

36. العربي إسماعيل، المعاهدة الجزائرية الأمريكية، المرجع السابق، 76.

37. وليام شالر، المصدر السابق، ص.129.

38. العربي إسماعيل، فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص. 137.

39. للاطلاع على نص المعاهدة الثانية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في 30 جوان 1815م ينظر: مركز الأرشيف الوطني، الجزائر العاصمة.

40. العربي إسماعيل، فصول في العلاقات الدولية، المرجع السابق، ص. 137.

41. Journals of Executives proceedings of the Senate of the USA. 1789-1873, Wednesday, December21, 1815.

42. العربي إسماعيل، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية، المئسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص.252.

43. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.64.

44. الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الوطنية، الجزائر، ج.3، 1964، ص.263.

45. للاطلاع على نص الاتفاقية الثالثة 22-23 ديسمبر 1816م ينظر، المركز الوطني للأرشيف، الجزائر العاصمة.

مساعي إسبانيا لمهادنة الجزائر
"تحليل لبنود معاهدة 1786بين إسبانيا والجزائر
في بعدها الإقليمي والدّولي"

د. عبد الكريم طهير
جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف

تقديم:

شهد حوض البحر الأبيض المتوسط خلال نهاية القرن الثامن عشر تطوّرات سياسية بارزة ساهمت فيها تجاذبات إقليمية ودولية، ونظرا لكون إيالة الجزائر قوّة إقليمية رئيسية في المنطقة فقد شكلت في علاقاتها بالقوى الأوروبية محورا مهما في توازن القوى في حوض البحر المتوسط، فقد أظهرت الجزائر قدرة كبيرة على مقاومة التحرشات والاعتداءات الأوروبية معتمدة في ذلك على قوّتها العسكرية المتمثلة في الأسطول البحري.

اتسمت علاقات الجزائر في عهدها العثماني مع القوى الأوروبية بالعداء المستمر نظرا لتضارب المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، ولذلك فإنّ طابع المواجهة العسكرية كان هو الغالب على علاقات الطرفين، لكن عوامل عديدة دفعت هذه العلاقات إلى أن تتجه نحو السلم والصلح من قبل الأطراف المتنازعة.

تمثل إسبانيا صورة لهذه العلاقات التي تأرجحت بين العداء والسلم، فقد كانت إسبانيا أكثر الدول الأوروبية التي تجمعها بالجزائر علاقة عداء نظرا لاستمرار احتلال المرسى الكبير ووهران منذ 1505م، إضافة إلى انزعاج إسبانيا من تحكم الجزائر في خطوط المواصلات البحرية، خاصّة خطوط المواصلات الإسبانية في البحر المتوسط، فقد استمرت المواجهة بين الطرفين لأكثر من ثلاثة قرون، لكن البلدين جنحا أخيرا إلى السلم، حيث عقد الطرفان

معاهدة صلح سنة 1786م نقلت هذا الصراع إلى مرحلة الاستقرار، وبغض النّظر عن الأسباب الدّاخلية التي دفعت إلى توقيع هذا الصلح فإنّ هذا البحث سيحاول تحليل الظروف الإقليمية والدّولية التي حرّكت الطرفين لتوقيع هذه المعاهدة.

اولا: واقع العلاقات الجزائرية الإسبانية قبل توقيع المعاهدة

تميّزت علاقات الجزائر بإسبانيا العدائي طوال عهد الأتراك، وذلك منذ أن احتل الإسبان المرسى الكبير1505م ووهران1509م[1]، فقد حاول العثمانيون بالجزائر مرارا إخراجهم منها، لكن ظروف السلطة العثمانية بمدينة الجزائر لم تسمح بذلك، ومنذ عهد الدّاي الحاج مصطفى(1700-1705م)، بدأ الاهتمام العملي بتصفية الوجود الإسباني بوهران، والمرسى الكبير، وفي عهد الداي محمد بقطاش(1707-1710) تمّ إجلاء الإسبان من وهران سنة 1708م[2]، لكن ذلك لم يدم طويلا ففي سنة 1732م تمكن الإسبان من استرجاعها مجددا[3].

بعد عودة الإسبان إلى وهران تجدّد الصراع بين الطرفين، لكنّه تركز هذه المرّة حول مدينة الجزائر[4] ، ذلك أنّ الإسبان تأكدّوا أنّ وجود الأتراك بمدينة الجزائر خطر دائم على وجودهم بوهران، فأولوا كلّ جهودهم لاحتلال المدينة ليضعوا حدّا للأخطار المحيطة بهم[5] ، فقاموا بشن غارات متتالية على الجزائر،خاصة في زمن انشغال الدّاي محمد عثمان[6] (1766 -1791م) بحربه ضدّ الدانمارك سنة 1770م[7]، وما إن انتهى هذا الأخير من حربه هذه حتّى تفرغ لمواجهة إسبانيا حيث أعلن الحرب عليهم، وتتبع سفنهم وأساطيلهم في البحر المتوسط واقتحم موانئهم في إسبانيا منذ 1773م[8].

وكرد فعل على ذلك قام كارلوس الثالث[9] (1759-1788م) ملك إسبانيا بشن ثلاث حملات على العاصمة في أعوام 1775، 1783م، و1784م، فشلت كلّها، واضطرت إسبانيا بعدها أن تسعى جاهدة وبكلّ الوسائل إلى عقد معاهدة صلح مع الجزائر[10]، خاصّة أنّ البّحرية الجزائرية بدأت تركز على التّعرض لمراكب القراصنة الإسبان في البحر المتوسط، والمحيط الأطلسي،بل وكثفت غاراتها على الشواطئ الإسبانية نفسها، ممّا اضطر الملك الإسباني أن يرّحل سكان السواحل إلى المناطق الداخلية[11].

ثانيا: وسائل الإسبان في فرض معاهدة الصلح

ظلّت علاقات الجزائر بإسبانيا متوترة جدّا طوال الوقت، وكان ميزان القوّة يميل نسبيا إلى الجزائر، ويظهر ذلك من خلال قدرتها على رد العدوان الإسباني، والسيطرة على حركة المواصلات في البحر المتوسط، وحرمان إسبانيا من الاستفادة منها، أو حتى مهاجمة إسبانيا في عقر دارها[12] ، ولم تكن إسبانيا تملك من أسباب القوّة في علاقتها بالجزائر سوى سيطرتها على وهران والمرسى الكبير، لذلك سعت جاهدة وبكل الوسائل إلى عقد معاهدة صلح مع الجزائر تضمن من خلالها مصالحها في البحر المتوسط.

1. استخدام القوّة:

كانت إسبانيا تسعى إلى عقد السلم مع الجزائر بكلّ الوسائل، فقد أرسل الملك كارلوس الثالث مبعوثا إلى الدّاي محمد عثمان باشا لتهنئته بعد توليه حكم إيالة الجزائر، كما دعاه لعقد صلح مع مملكته مقابل الحصول على أموال ضخمة، لكنّ الدّاي محمد عثمان باشا رفض العرض، وردّ على المبعوث الإسباني قائلا"إنّي لا أخاف من القوّات الإسبانية، وأنّ السلاح هو الفاصل بيننا"[13]، ونتيجة لذلك أعدّ الملك الإسباني كارلوس الثالث حملة بحرية أسند قيادتها إلى الضابط أوريلي Le comte d'Orielly، وصلت هذه الحملة بمعداتها الثقيلة إلى مياه مدينة الجزائر في 31 جويلية 1775م، لكنّها تعرضت لهزيمة ساحقة بسبب حصانة المدينة، وقوّة الأسطول الجزائري، ومشاركة قوات جميع البايليكيات، بل أنّ الجزائر قد غنمت معدّات عسكرية هامّة، وانسحب أوريلي ومن معه مذحورين[14].

كانت هذه الهزيمة مؤثرة على إسبانيا،فقد أحطّت من مكانته او هيبتها الأوربية، بينما زاد انتصار الجزائر من شأنها في البحر المتوسط، حيث اتجهت الدوّل الأوروبية إلى عقد معاهدات سلم مع الجزائر[15] ،ولم يكن أمام إسبانيا سوى السير على نفس النّهج، حيث ظلّت تسعى إلى الصلح مع الجزائر، لكن الدّاي محمد عثمان كان صريحاحيث رفض ذلك مطلقا، وكان يفضل المواجهة العسكرية على حساب عقد صلح[16]، لذلك أعاد الإسبان استعمال القوّة من جديد، فكانت حملة الدون أنطونيو برثلو الأولى D. A. Barselo سنة 1783م، والتي وإن خلّفت خسائر بمدينة الجزائر إلاّ أنّها كانت فاشلة، حيث استطاع الأسطول الجزائري صدّها، كما أنّ هذه الحملة لم تكن بمثل الحملة الأولى من حيث

التّجهيز، لذلك فقد كانت حملة استعراضية كان الهدف منها الضغط على الجزائر من أجل قبول الصلح[17].

لم يمنع فشل هذه الحملة من شن حملة أخرى بقيادة الدون أنطونيو برثلو مرّة ثانية سنة 1784م، وكانت هذه الحملة عبارة عن تحالف أوروبي مبارك من طرف البابا بيوس السادس(1775-1799م) في الفاتيكان، شاركت فيه كلّ من البرتغال،مالطا، ونابولي وفي المقابل استعدّ الداي محمد عثمان لمواجهة الحملة الإسبانية، كما تلّقت الجزائر دعما عسكريا من الباب العالي لصدّ الحملة الإسبانية،أمّا مآل هذه الحملة فكان الفشل كسابقاتها بسبب تمكن الجزائر من صدّ الهجوم وإفشاله[18].

2. الاعتمادعلى الوساطة الدولية

بالموازاة مع استخدام إسبانيا الضغط العسكري بدلت كذلك مساعي دبلوماسية حثيثة للوصول إلى الحل السياسي،والذي ارتكز على إقناع الجزائر بقبول معاهدة سلم معهم[19] ، وفي هذا الصدد اتصلت بالدّول التي يمكن أن تشكل ضغطا على الجزائر، أو لديها قدرة على إقناعها، فحاولت إسبانيا الحصول على وساطة الدّولة العثمانية في الأمر،ذلك أنّ إسبانيا استطاعت التوقيع مع الباب العالي على معاهدة صلح سنة 1782م، ورغم إقدام العثمانيين على إخبار الجزائريين بالصلح الذي حدث مع إسبانيا إلاّ أنّ الدّاي محمد عثمان رفض ذلك طالما بقيت تحتل وهران والمرسى الكبير، ورفض كلّ مساومة في الموضوع[20]، فبعد فشل الإسبان في حملتهم الأولى سنة 1775م على الجزائر رأوا أنّه من الضروري التوجه نحو الحل التفاوضي الذي يوصل إلى عقد معاهدة سلم مع جميع القوى المحليّة الإقليمية والدّولية تضمن مصالح إسبانيا التجارية في البحر المتوسط، لذلك بدأت التحرك اتجاه الدّولة العثمانية، بهدف الضغط على حكام الجزائر لإبرام معاهدة سلم وصداقة معها سنة 1783م، لكن الدّاي محمد عثمان اشترط على الإسبان ترك وهران أوّلا، لذلك فشلت المحاولة[21].

كما حاولت إسبانيا الاعتماد على وساطة المغرب بقيادة السلطان محمد بن عبد الله (1757-1789م) الذي كانت له مساعي دبلوماسية لإقناع الجزائر بالصلح، فقد أرسل كتابا إلى الداي يدعوا فيه إلى القبول بالصلح مقابل الحصول على أموال كثيرة من الإسبان[22] ، لكن الدّاي رفض الصلح، وفي المقابل وافق على تبادل الأسرى مع الإسبان في

عام 1768م[23]، وبذلك يفهم أنّ سياسة الوساطة لم تجد نفعا أمام إصرار الجزائر على عدم عقد الصلح، إيمانا منها بقدرتها على ردع أي عدوان عسكري.

3. الاعتماد على العلاقات الخاصة مع حسن وكيل الخراج

كانت هذه الوسيلة أكثر الوسائل نجاعة التي مكنّت أخيرا الجزائر من قبول الصلح، وذلك بالاعتماد على وساطة حسن وكيل الخراج الشخصية الثانية في إيالة الجزائر بعد الدّاي محمد عثمان باشا، ذلك أنّ هذا الشخص لعب دورا محوريا في قبول الجزائر التفاوض مع إسبانيا كما لعب دورا استثنائيا خلال المفاوضات، بسبب منصبه المهم في إيالة الجزائر، وشبكة علاقاته المتشعبة، مع الباب العالي، فرنسا، المغرب، إسبانيا، والتي استغلتها إسبانيا أحسن استغلال.

يعود ظهور حسن وكيل الخرج كشخص مؤثر في علاقة إسبانيا بالجزائر إلى مرحلة ما بعد انتصار الجزائريين على الإسبان في حملة أوريلي عام 1775م، حيث كلّف من قبل الدّاي محمد عثمان باشا بحمل هدية معتبرة إلى السلطان العثماني، لكن سفينة إسبانية استطاعت احتجاز المركب الذي كان على متنه حسن،ونقله إلى قرطاجنة بإسبانيا، ولم يكن الإسبان على علم بأنّ بداخل المركب الذي احتجزوه شخصية مهّمة بمثل حسن وكيل الخراج[24].

خلال أسره بقرطاجنة بإسبانيا وجّه حسن وكيل الخرج رسالة في أفريل 1776م إلى ملك فرنسا لويس السادس عشر(1774-1791م) من أجل التوسط له لدى الإسبان لإطلاق سراحه، فتدخل الملك الإسباني بواسطة سفيره في مدريد وقنصله في قرطاجنة من أجل اطلاق سراحه، وهو ما كان، فعاد إلى الجزائر على مركب إنجليزي برفقة ألكسندر بازيليني يوم 23 ماي 1776م[25] ، وهذا ما يؤكد أنّ العلاقة القوية كانت تربط حسن بالفرنسيين أوّلا.

وما يؤكد الاهتمام الكبير الذي كان تحض به قضية اطلاق سراح حسن وكيل الخراج لدى الفرنسيين أنّهم بذلوا جهودا دبلوماسية كبيرة من أجل ذلك، كما كانت هذه القضية تلقى اهتماما من كبار رجال الدّولة الفرنسية على رأسهم الملك الفرنسي، كما كانت محل اهتمام من طرف كاتب الدّولة البحرية الفرنسية الذي تؤكد رسائله إلى كلّ من حسن وكيل الخرج يوم 3 جوان 1776، والدّاي محمد عثمان يوم 29 جويلية من نفس السنة المساعي الفرنسية بهذا الخصوص[26] ، ويبدوا أنّ الفرنسيين خلال هذه الفترة كانوا مهتمين كثيرا بأن يتم الصلح بين الجزائر وإسبانيا، لتكون هذه الأخيرة قادرة على الوقوف في وجه الطموحات

المتزايدة لبريطانيا في حوض البحر المتوسط، ففي 5 جوان 1785م وصل الكونت ديكسبي إلى الجزائر للتفاوض حول السلم مع الجزائر، والغريب في الأمر أنّ الداي كلّف قنصل فرنسا باستقباله، وقد مكث المبعوث الإسباني عند القنصل بضعة أيام، قبل أن يلتقي بالداي[27]، وهو أمر يثير الاهتمام ويطرح التساؤل حول الدور الفرنسي في المفاوضات.

ويورد الزّهار اتهاما صريحا لحسن وكيل الخراج في الحملة الإسبانية الثالثة على الجزائر سنة 1785م في عهد الداي محمد عثمان، حينما أقدم بأمر القبطان بإعطاء ربع سلطاني في اليوم الواحد بدل سلطاني كامل للبحرية الذين يقذفون، وقد أثّر ذلك على قتالهم، ولم يستطيعوا إخراج الإسبان إلاّ بعدما أعادوا لهم عطاء السلطاني كاملا أي بعدما حشدت همّتهم من جديد، كما يذكر الزهار أنّ هذه المعركة شهدت قذفا مباشرا للمقذوفات على دار الإمارة، وكأنّ الإسبان كانوا يعلمون موقعها[28].

أمّا عن حيثيات الاتهام الموجه لحسن فيذكر الزّهار أنّها جاءت بعد سفر حسن وكيل الخرج إلى استانبول لتقديم الهدية إلى السلطان العثماني بعد صد حملة أوريلي الإسبانية 1775م، حيث استطاعت المراكب الإسبانية أن تلحق به وهو في الطريق إلى هناك وطلبت منه أن يتوسط لإسبانيا في الصلح، وأهدوه هدية ثمينة، لكنّ الداي محمد عثمان لم يقبل اقتراح حسن وكيل الخرج، لذلك كانت الحملة الثالثة المقصود منها التأثير على الداي لقبول الصلح[29].

كانت علاقة حسن بالساسة الإسبان متينة، وكانت لديه مراسلات كثيرة معهم سواء يوم كان وكيلا للخرج أي وزيرا للبحرية، أو بعد أن أصبح دايا، ففي الفترة مابين 1780- 1798 وجه 38 رسالة إلى الملك الإسباني ووزيره الأوّل، منها 17 حينما كان وكيلا للخرج، و21 عندما أصبح دايا[30] ، وكان حسن وكيل الخرج يلّح في مراسلاته إلى الوزير الأوّل الإسباني بضرورة إسناد مهمّة لأليكساندر بازيليني، لأنّه على ما يبدو هو الذي أسره في البحر واقتاده إلى إسبانيا، وهو الذي رافقه بعد ذلك إلى الجزائر بعد اطلاق سراحه[31] ،ففي رسالة لهإلى الملك الإسباني بتاريخ 26 مارس 1786م ذكر بأنّه يعرف جيدا بازيليني، وبأنّه هو الذي رافقه من تركيا إلى قرطاجنة، وقدّم له خدمات مهمّة، وصحبه كذلك من قرطاجنة إلى الجزائر، وطلب منه أن يكافئه،وفعلا تمّ توظيف ألكساند بازيليني في وظيفة مهمّة حسب رسالة بعث بها فلوريد بلانكا يوم 25 أبريل1786، فرد عليه حسن وكيل الخرج في رسالة مؤرخة في شهر

فيفري 1787 شكره فيها على المجهودات التي بذلها من أجل ألكساندر بازيليني، وأنّه سيبذل كلّ ما في وسعه من أجل إطلاق سراح الأسرى الإسبان[32].

إذا تتبعنا العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال هذه الفترة سنجد أنّ إسبانيا كانت لها مساعي جدية لعقد الصلح مع الجزائر، لكن الداي محمد عثمان باشا كان يرفض ذلك رفضا مطلقا، بل أنّه كان يرى أنّ المواجهة العسكرية هي الحل، لكنّه سرعان ما عدل عن ذلك ودخل في مفاوضات مع الإسبان، فما الذي دفعه لتغيير مواقفه؟ قد تكون الحملات التي شنتها إسبانيا رغم فشلها سببا،فتأثيرات هذه الحملات لاتبدوا مادية محضة، بل معنوية ترتبط بالداي والسكان معا، لكن رغم ذلك لا يمكن إغفال الدور الخفي لوكيل الخرج في الوصول إلى عقد معاهدة سلم مع إسبانيا، فحينما وصل المبعوث الإسباني إلى الجزائر لعرض السلم على الجزائر جمع الداي عثمان كبار الموظفين وأعلن لهم أنّه تم عرض معاهدة صلح عليه مع إسبانيا، فكان غالبية الموظفين موافقين على عقد المعاهدة، ولم يتحفظ منهم إلاّ الآغا الذي رأى أنّه سيضعف البحرية كثيرا، أمّا وكيل الخرج فقد قال للداي أنّ هذا الصلح سيعقد آجلا أم عاجلا، ورغم أنّ الدّاي كان في حالة تردد شديدة، إلاّ أنّ موافقة جميع الموظفين على الصلح مع إسبانيا قد دفعه إلى إبداء رغبة للتباحث في الصلح[33].

ثالثا: الظروف الدولية والإقليمية لعقد الصلح

إنّ علاقات الجزائر الخارجية في العهد العثماني كانت تسير في ثلاثة اتجاهات، يحكمها طابع الاختلاف الشديد بسبب تضارب المصالح، وطبيعة التحولات التاريخية في محيط البحر المتوسط، كما تحكمت فيها التقاطعات المصلحية للجزائر مع كثير من القوى المختلفة، فجمعت الجزائر خلال هذه الفترة علاقات بدول المغرب المجاورة، وعلاقات بالدول الأوروبية، إضافة إلى علاقاتها مع الدّولة العثمانية، ففي الحالتين الأولى والثانية كان الهدف الجزائري الأساسي واحدا، يتمثل في تفادي تشكيل أي تجمع، أو تحالف قوي يؤدي إلى القضاء على الإيّالة، أو تهديد أمنها الداخلي، ومهما يكن فإنّ طبيعة الخط الساحلي للشمال الإفريقي، والعلاقة الدينية قد منعت من قيام العمليات الجزائرية ضدّ القراصنة المسلمين الآخرين[34]. لكنّ علاقتها بالدوّل الأوروبية تحكمت فيها ظروف ومتغيرات كثيرة.

1. الظروف الإقليمية لعقد الصلح

لم تكن علاقات الجزائر بجيرانها حسنة دائما، وقد كان العداء يحكم علاقات الجزائر بتونس والمغرب الأقصى وفي بعض الأحيان بطرابلس، وذلك لعدة اعتبارات لعل أبرزها رفض كل من المغرب وتونس الانضواء تحت هيمنة الجزائر، لذلك فلم تكن دول المغرب العربي في حالة وفاق، ولم تعمل على تنسيق سياساتها الخارجية ضد الأخطار الخارجية خاصة تلك القادمة من أوروبا، وهو ما حفز الأوروبيين على الاعتداء على الجزائر الدولة الأقوى في المنطقة[35] ، ويمكن وصف الوضع الإقليمي كما يلي:

- المغرب الأقصى:

كانت علاقات الجزائر والمغرب مضطربة في معظم الأوقات، فقد قاوم المغاربة محاولة الأتراك السيطرة على بلادهم، لذلك اعتبروا الجزائر خطرا جاثما عليهم يجب التخلص منه بكل الوسائل، حتّى لو استدعى ذلك التآمر مع قوى مسيحية، يضاف إلى ذلك أطماع المغرب الأقصى في إقليم تلمسان منذ أمد بعيد، وقد كانت هناك محاولات عديدة للمغرب في هذا الصدد، فقد زحف السلطان المغربي مولاي إسماعيل(1672-1727م) على غرب الجزائر غير أنّ الداي شعبان باشا استطاع دحره إلى غاية أسوار فاس[36].

في المقابل فإنّ العلاقات الإسبانية المغربية أصبحت تتسم بالوديّة في عهد السلطان محمد بن عبد الله (1757-1789م)، خاصّة بعد عقد معاهدة صلح بين الطرفين عام 1768م[37]، وقد كان من نتائج هذه المعاهدة أن طلبت إسبانيا من السلطان المغربي التوسط لإقناع الجزائر بالصلح، وهو ما كان فعلا حيث قام السلطان محمد بن عبد الله بمساعي دبلوماسية كثيرة لهذا الغرض، فقد أرسل كتابا إلى الدّاي يدعوه فيه إلى القبول بالصلح مقابل الحصول على أموال كثيرة من الإسبان، لكن الداي رفض الصلح، ولكنّه وافق على تبادل الأسرى مع الإسبان في عام 1768م[38]، وقد حضر من يمثل المغرب في عملية المبادلة بين أسرى الإسبان والجزائر[39]، وشهدت بعد ذلك العلاقات المغربية الإسبانية تحسنا كبيرا، حيث عقد الطرفان في ماي 1780م معاهدة جديدة تضمنت ما يشير إلى ضرورة جعل علامة على المراكب المغربية لكي تميّزها البحرية الإسبانية عن المراكب الجزائرية خاصّة في الليل[40] ، وقد كان التقارب الإسباني المغربي يصب في مصلحتهما الحيوية في البحر المتوسط.

كان لدى السلطان محمد بن عبد الله اهتمام بزيادة التّجارة وتوسيعها، وتدخل كوسيط لعقد الصلح بين الفرنسيين والجزائر، وقد قصد من جرّاء ذلك الحصول على مركز مرموق يكون مساويا أو منافسا للسلطان العثماني كما اعتقد أسلافه تماما، حيث كان سلاطين فاس لا يعترفون بشرعية خلافة العثمانيين ويعتبرون أنفسهم أصحاب الشرعية الحقيقيون، لأنّهم يعتمدون على تأييد الأشراف لهم، بينما اعتمد حسب اعتقادهم العثمانيين على قوّتهم في إثبات شرعيتهم،لذلك ظلّ الأتراك يراقبون بحذر شديد تطلعات سلاطين فاس للخلافة، ولهذا واجهوا محاولاتهم مواجهة علنية وصريحة. وبرغم ذلك فهناك كثير من المظاهر التي كانت تدّل على حسن العلاقات بين العثمانيين وسلاطين فاس خاصّة بعد تراجع سطوة العثمانيين على البحر المتوسط بشكل عام[41]، والذي يعزى إلى تراجع نشاط البحرية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر بشكل خاص[42].

أقام السلطان محمد بن عبد الله علاقات جيّدة مع الفرنسيين كذلك، وممّا دفعه إلى هذا التقارب تخوفه على تجارة بلاده، ولكن عندما تدهورت الأوضاع الداخلية في فاس قطع الفرنسيون علاقاتهم معها، فلجأ قراصنة فاس لمهاجمة السفن الفرنسية، كذلك فقد كان الجزائريون يهاجمون السفن الفرنسية رافعين العلم الفاسي، فأدرك الفرنسيون أنّ التّقرب من الفاسيين يضمن لسفنهم نوعا من الحماية فدخلوا معهم في مفاوضات مطوّلة انتهت بتوقيع معاهدة في ماي 1767م بقيادة سفير فرنسا بفاس (بيروغنون)، وهي معاهدة تختلف عن المعاهدات التي يقوم برعايتها دايات الجزائر وتونس، وجاء في المادّة التاسعة من المعاهدة "تلتزم فرنسا الحياد التام في حال وقوع الحرب بين فاس والجزائر"[43] ، وهذا دليل أنّ الجزائر كانت مستهدفة من هذه المعاهدة.

وكانت سياسة محمد بن عبد الله يكتنفها الغموض، فأحيانا يظهر الخوف من الأتراك، وأحيانا يحاول مجاراتهم بإقامة علاقات أسوة بالعثمانيين[44]، وفي بعض الأحيان يحاولون التقارب مع الأتراك، ففي سنة 1786م ذهب أبو القاسم أحمد الزياني بصفته سفير حاكمفاس إلى استانبول، وطلب من السلطان وضع حد لاعتداءات الجزائريين عليهم، فأصدرت استانبول الفرمانات والأوامر السلطانية التي تحذرهم من الاستمرار بهذا الطريق، ولكنّه صدر عفو عام عنهم لأنّهم كانوا منشغلين بالغزو والفتوحات، وأنّ الواجب يفرض الوقوف إلى جانبهم[45].

- **تونس:**

بعد عديد من التغيرات التي أصابت نظام الحكم في تونس في ظلّ الوجود التركي، استقر أخيرا نظام الحكومة في تونس على خط البايات في شكل حكم عائلي انجرت عنه احتكاكات دورية بين الأوصياء في الوقت الذي كان فيه دايات الجزائر يطالبون للتدخل في عديد من الخلافات العائلية للحكام التونسيين، فقد تدخلت الجزائر في شؤون تونس أكثر من مرّة[46]، فالجزائر كانت دائما تعتبر تونس إقليما تابعا لها، وكانت تسعى دائما أن تجعل هذه التبعية حقيقة وملموسة، وكانت تونس ترفض ذلك وترى أنّها مثل الجزائر تتبع رأسا للباب العالي، ففي سنة 1740م، وبعد وفاة باي تونس حسين بن علي ساندت الجزائر ابنه علي ضدّ مطالبة ابن عمّه لتاج البايلكية، وقد مكّنوه من الوصول إلى الحكم سنة 1756م مقابل دفع ضريبة سنوية على شكل كمية من الزيت، وإضافة إلى هذا التدخل المباشر فإنّ باي قسنطينة كان في سعي مستمر لتوسيع بايلكه على حساب تونس، لكن الدّاي كان يرفض هذا المسعى بسبب الارتباط بالتزامات مع الدّولة العثمانية[47] ،لذلك فقد كرّس بايات تونس بعد ذلك جهودهم لبناء تجارة مزدهرة وجيش منّظم ليقاوموا التسللات الجزائرية، بل أنّهمأ قدموا على تقديم المساعدات للأسبان عندما كانت الجزائر في صراع معهم حول ميناء تونس، أمّا إسبانيا فكانت تستفيد من ذلك الصراع، وممّا يذكر في هذا الشأن أنّها تدخلت كوسيط بين البندقية وتونس حينما قامت البندقية بحملات بحرية على موانئ صفاقس، سوسة، وحلق الوادي، وبنزرت ردا على استيلاء تونس على إحدى السفن التابعة لجمهورية البندقية، وكان هدفها من ذلك جذب صداقة باي تونس[48].

2. **الظروف الدّولية لعقد المعاهدة**

في بداية القرن السابع عشر بدأت مرحلة من التوازن النسبي بين قوّة البحرية العثمانية والأوروبية خاصة بعد الدور النشيط لدول شمال أوربا في قضايا البحر المتوسط، التي أصبحت منافسة للدوّل الجنوبية منه، وبرغم اتساع المنافسات الأوربية واشتدادها في البحر المتوسط فإنّ الجزائر ظلّت مستفيدة من هذا الوضع، ذلك أنّ التهديدات الأوروبية ظلت فردية على الجزائر، ولم تكن الدول الأوربية قادرة على الوصول إلى تفاهم سري في مسألة الحملات البحرية[49] ، كما أنّها عجزت رغم كثير من الحملات العسكرية عن الوصول إلى نوع من التعاون الجماعي ضدّ الجزائر، فقد استطاع الدّاي محمد عثمان

إعادة كثير من القوّة للدولة الجزائرية في مواجهة الحملات الأوروبية[50] ، ففشلت بذلك معظم محاولات استخدام القوّة ضدّ الجزائر، فتعرضت الجزائر لقصف الإسبان بالقنابل سنة 1602م، ولقصف الفرنسيين في 1617م، ولقصف الإنجليز في 1620م، وقصف الهولنديين لمدينة الجزائر سنة 1770م[51].

كانت قوّة الدّولة الجزائرية تستمد بشكل مستمر من الأسطول الجزائري الذي ظلّ يتطوّر وبشتى الطرق،برغم أنّ الأساطيل البحرية الأوروبية بدأت مرحلة من التفوق التقني مستفيدة من الثورة الصناعية التي بدأت تنتشر في أوروبا، وقد تعاملت الجزائر بذكاء مع هذا الوضع حيث حصلت على عدد كبير من السفن عن طريق الحروب البحرية، فالسفن المقبوض عليها كانت تسّلح، ثم تعود إلى البحر بأسماء جديدة، كما أنّها لم تهمل الاستعانة بالفنيين الأوربيين المتخصصين في صناعة السفن، وهو السر في محافظة البحرية الجزائرية على قوّتها بدرجة مساوية لبحرية أوربا، برغم الخسائر التي تسببت فيها مختلف الحملات البحرية الأوربية التي جردت ضدّ الجزائر، والتي فشلت في إيقاف العمليات البحرية الجزائرية،نظرا لعدم متابعتها بعمليات عسكرية داخل الجزائر، أو بمعاهدات سياسية سلمية تقوّيها[52].

إنّ النشاطات المستمرة للبحرية الجزائرية قد أحدث نوعا من سوء التفاهم بين الجزائريين والباب العالي وذلك بعد التزام الدولة العثمانية باتفاقيات مع أوروبا اعترافا منها بنمو وتساوي القوات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وتحتوي عديد من المعاهدات بين الباب العالي والدوّل المسيحية القويّة على إشارات بهذا المشكل[53]، وقد طالبت معاهدة 1737م بين السويد والباب العالي من السلطان أن يتأكد من تطبيق الإيالات الثلاث لمعاهدة السلم السابقة التي كانت قد وقعتها السويد سنة 1729م مع الجزائر وتونس وطرابلس، وفي سنة 1739م ضمن محمّد الأوّل في الاتفاقية المتجددة مع السويد شرطا، هو المادّة الثامنة التي تقتضي بأنّ جميع العلاقات الخارجية لدول شمال إفريقيا تتطلب موافقة الباب العالي، مادامت تلك الدوّل داخلة في إطار السيادة العثمانية[54]، لكنّ سياسة الدايات بالجزائر كانت تتعارض مع سياسة الباب العالي في كثير من الأحداث الدولية في البحر المتوسط، وبناء على هذا فقد أعلن الدّاي محمد الحرب على النمسا متجاهلا وصية الديوان الهمايوني الذي نصّ على عدم معاداة النّمسا ومحاربة

سفنها[55]. وهو مثال من أمثلة كثيرة تؤكد قدرة الجزائر على الاستقلال بقرارها السياسي خارج دائرة السلطة العثمانية.

في ظلّ قوّة الأسطول الجزائري وعدم قدرة القوى الأوروبية فرض حلول سياسية وعسكرية على الجزائر، فإنّ الضريبة التي فرضتها الجزائر في البحر المتوسط كانت مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، فكانت أوروبا تدفع ضرائب معتبرة للجزائر،والتي كان بالإمكان أن تتضاعف من سنة إلى أخرى على البلدان منفردة، وكثيرا ما كانت الجزائر تعلن الحرب على الدوّل التي تتأخر في دفع الضرائب والهدايا، وأكثر الدوّل التي كانت تتعرض لنقمتها هي: البرتغال والمدن الإيطالية، والدّول الإسكندنافية، ولهذا كانت تضطر إلى دفع مزيد من الضرائب كلّ سنة حتى تتقي خطر أساطيلها[56]،وبالرغم من الأضرار المالية للضرائب المفروضة على الأوروبيين إلاّ أنّها كانت تحافظ على التوازن التجاري في البحر المتوسط، وسمحت للأمم الصغيرة أكثر مثل الدانمارك وهولندا بالمحافظة على توازن لصالحها كان ضروريا لاقتصاداتها[57]، فالضريبة المدفوعة هي بمثابة حماية فردية، وكانت أيضا امتيازا للدوّل الأوربية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التّجارة السلمية[58].

بالموازاة مع الواقع المذكور آنفا فقد عقدت معظم الدوّل الأوروبية معاهدات صلح مع الجزائر[59] ألزمت من خلالها الدول الأوربية على دفع إتاوات وهدايا إلى الجزائر نظير تأمين ملاحتها في البحر المتوسط، ففي سنة 1676م وقعت إنجلترا معاهدة سلم وصداقة مع الجزائر[60] ، كما عقدت اتفاقية مع الصقيليين سنة 1740م والتي احتوت لغة متشابهة من حيث الاعتراف بأنّ القراصنة تنطبق عليهم قوانين السلوك العالمية ذاتها كتلك التي تربط العثمانيين بالأوروبيين، إضافة إلى معاهدات أخرى مع هامبورغ سنة 1751م، ومع البندقية سنة 1763م،وكانت هذه الاتفاقية تخص إيقاف أعمال القرصنة وتحديد الرسوم على الواردات، ومنع الاسترقاق، وفي 1769م وقعت اتفاقية مع أهم قوّة أوروبية وهي فرنسا، والتي جاءت بعد توتر العلاقات بين الطرفين بسبب خرق مسؤولي الباستيون للمعاهدات، حيث تضمنت المعاهدة الجديدة ترتيبات وتأكيدات لمعاهدات سابقة[61] ،كما أذعنت الدانمارك إلى مفاوضة الجزائر بعد فشل حملتها العسكرية على الجزائر 1770م، حيث اضطرت إلى عقد معاهدة مع الجزائر، والتي كانت بين ملك الدانمارك والنرويج، من جهة وبين إبراهيم باشا داي الجزائر من جهة ثانية، تضمنت المعاهدة ستة عشر بندا نصّ على عدم تعرض الطرفين لسفن بعضهما البعض وإلى الأبد، كما تم تخفيض

قيمة الضرائب على السلع التي تباع في موانئ الجزائر من10% إلى 5%، على غرار ما يفعله الإنجليز والفرنسيين والهولنديين[62]. وعليه فإنّ مصادقة الجزائر أصبح قاعدة في علاقات القوّة في البحر المتوسط[63].

كان البحث عن الصلح هدفا للدوّل الأوربية كلّها، وقد نجحت دوّل كثيرة في إبرام الصلح مع الجزائر، وظلت دوّل أخرى تسعى إليه بكل السبل، ومنها إسبانيا التي وضعته من ضمن استراتيجيتها الخارجية، القائمة على التّوجه نحو الحل التفاوضي الذي يوصل إلى عقد معاهدة سلم مع جميع القوى المحليّة الإقليمية والدّولية، تضمن مصالح إسبانيا التجارية في البحر المتوسط، لذلك بدأت التحرك اتجاه الدّولة العثمانية، وسلطان المغرب الأقصى كخطوة أولى، ولقد تمكن الإسبان من إبرام معاهدة صلح مع الدّولة العثمانية في 14 من سبتمبر سنة 1782م، وكان الهدف منها جعل الباب العالي يضغط على حكام الجزائر لإبرام معاهدة سلم وصداقة معها، ويبدوا أنّ الإسبان كانوا يريدون التخلي عن وهران للإنجليز، فقد دخلوا في مفاوضات معهم سنة 1780م في محاولة منهم من أجل استبدال المدينة بجبل طارق الذي كانت احتلته إنجلترا سنة 1704م، لكنّ المفاوضات لم تنته إلى نتيجة[64]. على أنّ الإسبان تمكنوا أخيرا من السير على خطى الدول الأوربية فتمكنوا فعلا من عقد معاهدة صلح مع الجزائر سنة 1786م.

رابعا: دوافع عقد الصلح

بعد صراع طويل ومرير بين الجزائر وإسبانيا استمر زهاء ثلاثة قرون اقتنعا الطرفان أخيرا بضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات من أجل مناقشة قضايا السلم بينهما، وقد كانت إسبانيا هي السباقة لعرض معاهدة صداقة مع الجزائر، ولابد أنّ هناك دوافع خاصة حركت إسبانيا للتوجه نحو ذلك، تتعلق بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، أمّا الجزائر وبعد رفض طويل، وإصرار على الحل العسكري قبلت التفاوض على معاهدة صلح مدفوعة في ذلك بوضع داخلي اقتصادي واجتماعي متردي.

-دوافع إسبانيا

كان الوضع الداخلي مشجعا على اهتمام إسبانيا بقضايا البحر المتوسط، ففي عهد الملك كارلوس الثالث انتهت حرب الوراثة، واستقرت الأوضاع الداخلية في البلاد، كما أنّ إسبانيا

تمكنت من المحافظة على مستعمراتها فيما وراء البحار، فانعكس ذلك عليها بتدفق موارد وخيرات هذه البلاد عليها، لذلك بدأت تهتم كثيرا بتأمين طرق المواصلات البحرية[65] ، لتنمية التجارة الإسبانية في البحر المتوسط، كما سعت إلى التقليل من هجمات القراصنة الجزائريين على السواحل والسفن الإسبانية، والدخول في منافسة على مناطق البحر المتوسط، خاصّة ضدّ بريطانيا التي استطاعت السيطرة على جبل طارق، وفرنسا التي كانت لها علاقات حسنة مع الجزائر قبل مغامرة نابوليون بونابرت في مصر 1798م[66].

وقد اقتضت الضرورة من الملك الإسباني كارلوس الثالث كي يحقق هذه الأهداف أن يتبع سياسة جديدة اتجاه الجزائر، بعيدة عن سياسة إسبانيا المعادية للمسلمين، والتي كانت شديدة خلال القرن السادس عشر في عهد الملكة إيزابيلا، خاصّة أنّ حروب الوراثة قد ساهمت في تراجع كبير لإسبانيا على المستوى الدولي،فقد ظهرت قوى أوربية فاعلة مستفيدة من العداء الإسباني الإسلامي عموما، والجزائري الإسباني خصوصا، أهمها بريطانيا التي رفضت سنة 1780م مقايضة إسبانيا لمستعمرة جبل طارق بمدينة وهران، كما أنّ إسبانيا ظلّت تعاني من نشاط البحرية الجزائرية. كلّ هذه العوامل جعلت التجارة الإسبانية تتأثر في البحر المتوسط بشكل كبيرا[67].

ظهرت السياسة الجديدة للملك كارلوس الثالث بشكل جلي حينما كان يسعى لعقد معاهدة صلح مع الدولة العثمانية 1782م، وكان الهدف منها عزل الجزائر، والضغط عليها لدفعها لعقد معاهدة صلح مع إسبانيا، وفي هذا الصدد يقول مصطفى بن حسن خوجة الكاتب الرسمي للداي محمد عثمان باشا "إنّنا لاندري حيلة استطاع الملك الكافر عقد معاهدة صلح مع الباب العالي، والشكوى ضدّ الجزائر التي ألحقت خسائر كبيرة بسواحله، وسفنه التّجارية في البحر المتوسط[68].

جدير بالذكر أنّفشل إسبانيا في حملة أوريلي سنة 1775م والحملات التي تلتها على الجزائر زاد في تراجع مكانتها الدّولية، وجعل الدوّل الأوربية تتردد في تأييد موقف إسبانيا في البحر المتوسط، فأدركت إسبانيا أنّ الحلول العسكرية أصبحت غير مجدية، وأنّ الحل يكمن في عقد معاهدة صلح مع الجزائر وفق شروطها، كما فعلت معظم الدول الأوروبية هو الحال بالنسبة لفرنسا الطرف المهم في توازنات القوى المنطقة، التي كانت تدفع الطرفين نحو عقد معاهدة الصلح تحقيقا لمصالحها الحيوية، مغيرة بذلك موقفها السابق المنحاز إلى إسبانيا.

-دوافع الجزائر

لقد كانت الجزائر في عهد الدايات(1671-1830م) مستقلة استقلال حقيقيا عن الدّولة العثمانية التي لم تستطع أن تغير هذا الواقع، فقد استطاع الدايات أن يتخلصوا من نفوذ السلطان العثماني برفض أي محاولة تدخل في سياسة الجزائر الداخلية، ويظهر ذلك من خلال مقاومة الدايات للوساطة التي كان يسعى الباب العالي القيام بها لدى الدوّل الأجنبية، وبذلك لم يبق للسلطان العثماني من مظاهر النفوذ الشكلية إلاّ الدّعوة له على المنابر يوم الجمعة والأعياد، وإصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات المعينين منن قبل الديوان، وتلقي الهدايا، وكانت الجزائر تمتلك مظاهر السيادة من خلال الاتصال مباشرة بالدّول الأجنبية، كما كانت تعلن الحروب، وتعقد السلم، وتستقبل الأجانب، وتعتمدهم لديها دون الرجوع إلى الباب العالي[69].

أمّا فيما يخص قضية الصلح مع إسبانيا فكان الدّاي محمد عثمان باشا يمتلك نقاط قوّة جعلته لايستجيب بسهولة لمساعي إسبانيا السلمية، لأنّه كان يعلم أنّ إصرار إسبانيا على عقد معاهدة سلم مع الجزائر كان غرضه خدمة عرش الملك الإسباني كارلوس الثالث الذي كان يسعى لتنمية التجارة الإسبانية في البحر المتوسط والتقليل من هجمات القراصنة الجزائريين على السفن الإسبانية[70].

وإذا كانت للجزائر خلال هذه الفترة القدرة على مفاوضة القوى الخارجية فإنّ ذلك كان يرتبط بقوّة الأسطول الجزائري، أمّا على المستوى الداخلي فإنّ الأمر كان مختلفا، فقد كانت الجزائر تعرف اضطرابات كثيرة بسبب تحكم الطبقة العسكرية في السلطة وتوجيهها للحياة العامّة، وهيمنتها على الوضع من خلال احتكارها للسلطة،إضافة إلى التناحر الشديد على الحكم، أمّا عامّة الشعب فتأثروا بالوضع خاصّة وأنّ البلاد كانت تعيش في حالة حرب مستمرة، حيث شعر السكان بعدم الأمن والاطمئنان، ما جعلهم على صفيح ساخن ولهم استعداد للاستجابة لأي حركة عصيان وتمرد[71] ،ويبدوا أنّ الجهود التي بذلها الداي محمد عثمان باشا لإقرار الوضع الداخلي لم تكن مجدية بشكل كاف، حيث شهد عهده كذلك عددا من الثورات.

فقد عمت الاضطرابات الاجتماعية أرجاء البلاد، وظهرت حالة تمرد وعصيان من طرف السكان كنتيجة للسياسة الضريبية الباهضة التي أرهقت السكان، فشهدت البلاد عددا

من الثورات ارتقت بعضها إلى محاولةللقضاء على الحكم التركي في الجزائر، كما كان الحال في العاصمة، منطقة القبائل، تلمسان، متيجة، الأوراس، وقسنطينة، وزيادة على هذا يلاحظ قيام رجال الزوايا بالمشاركة في إثارة الثورات، وعلى رأسهم محمد بلحرش مقدم الطريقة الدرقاوية الشاذلية في إقليم قسنطينة(72).

لم تكن هذه الانتفاضات إلاّ انعكاسا لسوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة، غير أنّه من المفارقات العجيبة أنّ هذا الوضع زاد سوءا بسبب تأثير الكوارث الطبيعية، فقد شهدت الجزائر زلازل مدّمرة منها زلزال 1716م و1717م، و1755م، كما حصلت أوبئة في أعوام 1752 و1753، وحصول جفاف في بعض السنوات ممّا أدّى إلى وفاة الألاف من الناس، وانتشار الفقر، وقلّة المؤن والمحاصيل الزراعية، وانعكس ذلك على المستوى الاجتماعي من خلال توسع التذمر الشعبي(73) ، تجذر الإشارة إلى أنّ نقص عدد السكان خلال هذه الفترة قد أثّر بشكل مباشر على الأسطول الجزائري الذي فقد قوّته، وأصبحت الجزائر غير قادرة على استرداد تلك القوّة رغم كثير من الجهود التي بذلت(74).

تزامن أو ترابط هذا الوضع السيء مع تراجع عمليات مهاجمة السفن الأوربية من قبل الجزائريين وهو مايعني فقدان مصدر أساسي من مصادر تمويل ميزانية الإيالة، والتي كانت تخصص لصيانة أرصفة الميناء، وأصحاب السفن المساهمين في تجهيز السفن، وخزينة الدولة، وميزانية الداي، حيث انخفضت أعداد السفن العاملة في نشاط القرصنة إلى 10 قطع سنة 1788م وهو عدد ساهم في تراجع مداخيل الدولة(75).هذا الوضع فرض على الداي إعادة النظر في موقفه من مسألة المفاوضات مع الإسبان، وضرورة التوصل إلى الصلح، ولكن بشرط تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية قد تساعد البلاد على تجاوز محنها.

خامسا: تحليل بنود الصلح.

1. تلخيص محتوى المعاهدة.

بعد موافقة الجزائر على الصلح وصل أوّل وفد إسباني إلى مدينة الجزائر في 1785م مكوّن من الكونت ديسيبلي (D'Espilly)، والأميرال مازاريدو (Mazzredo)، استمرت المفاوضات بين الطرفين سنة كاملة توجت بتوقيع معاهدة الصلح في 1786م(76).يعد هذا

الصلح أوّل اتفاقية سلم وصداقة بين الجزائر وإسبانيا بعد مرحلة طويلة من الصراع الدامي، ومن خلال الاطلاع على بنود المعاهدة نجدها تقريبا مطابقة لتلك التي عقدت مع فرنسا سنة 1769م، وهو ما أصّر عليه الإسبان خلال المفاوضات، وقد احتوت هذه المعاهدة على خمسة وعشرين بندا تناولت مسائل عديدة أهمها: الملاحة البحرية، المبادلات التجارية، وضعية الجالية الإسبانية، الصلاحيات الممنوحة للقنصل الإسباني، وقضايا الدفاع المشترك، والاحتلال الإسباني لوهران والمرسى الكبير[77].

نصت معاهدة 26 أوت 1786 على إيقاف القرصنة، وتنظيم الملاحة البحرية بين البلدين،مع إمكانية دخول التّجار الإسبان إلى الموانئ الجزائرية، ودخول تجار الجزائر إلى موانئ أليكانت ومالقا وبرشلونة فقط، كما نصت على تحديد الرسوم الجمركية،وإيفاد قنصل إسباني إلى الجزائر يكون مسؤولا عن حل الخلافات التي تنشأ بين الإسبان في الجزائر، بالإضافة إلى تمثيل بلاده من قبل السلطة التركية، إضافة إلى امتيازات تتمتع بها الجالية الإسبانية بالجزائر[78]،كما نصت المعاهدة على الدفاع المشترك في حالة تعرض مراكب الطرفين للاعتداء.

2. تحليل البنود

من خلال تحليل بنود المعاهدة يظهر لنا جليّا أنّ الجزائر استفادت كثيرا من معاهدة الصلح مع إسبانيا ماديا، فقد دفع الإسبان أموالا طائلة للوصول إلى السلم مع الجزائر، يقدرها البعض بعشرين مليون فرنك[79]، يذكر أنّ هذه الأموال مكنّت من إدخال الكماليات إلى مدينة الجزائر، فأنشأ البعض حدائق عجيبة وشيّدوا دورا جميلة أدخل إليها الرخام الذي جيء به من جنوة وليفونا، كما استعملوا الزليج (الزجاج الذي كان يجلب من تونس وتركيا[80] ،كما باعوا الأسير الواحد بألف ريال، بل أخذ الجزائريون ثمن الأسرى الذين ماتوا منذ توقيع الاتفاق حتى وصول النقود إليهم، وعدد وفير من الهدايا تتراوح بين المجوهرات والأمتعة والهدايا، إضافة إلى السفن، وفي أحد الأيام سئلت هيئة جزائرية معتبرة المقام عندما كانت في مدريد لماذا عقدتم الصلح ؟ أجابت الهيئة: إنّ الفائدة من الصلح يضمن لنا فوائد كثيرة، لأنّ هذا الصلح على الأغلب يستمر ثلاث سنوات، فالربح مازال مستمرا، فمن أجل كل هذه السنوات أخذنا كل هذه الأموال، ولم نخسر شيئا[81].

أمّا الوجه الأخر من استفادة الجزائر من المعاهدة فهي قدرتها على الوصول بأساطيلها إلى المحيط الأطلسي إلى المحيط الأطلسي، حيث نافست السفن البرتغالية والأمريكية هناك، وحصلت منها على غنائم عديدة، ممّا دفع بالبلدين إلى محاولة عقد معاهدة سلم مع الجزائر نظرا لتضرره سفنها من نشاط البحارة الجزائريين في المحيط الأطلسي[82].

إنّ الصلح كلّف إسبانيا أموالا ضخمة وبرغم ذلك فهي المستفيد الأكبر من المعاهدة من خلال الحصول على الامتيازات التجارية في الغرب الجزائري، تساوي الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري، كما تمكنت إسبانيا من تحقيق الأمن لسواحلها الشرقية، واستطاعت بفضل هذه الاتفاقية تأمين الطرق التجارية للسواحل الإيطالية،وقد كانت هذه المعاهدة وبالنظر إلى النتائج المحققة نصر سياسي لإسبانيا باعتبار أنّها كانت مشروعا إسبانيا تم تحقيقه، والمتمثل في عقد معاهدات صلح مع الباب العالي والمغرب وطرابلس، وبالنظر إلى ما كانت تعانيه في البحر المتوسط، لأنّها تمكنت بموجبها من الحد من تهديدات البحرية الجزائرية في غرب المتوسط.

لقد تمّ التوصل إلى هذه المعاهدة برغم أنّ الإسبان ظلّوا يحتلون وهران والمرسى الكبير، حيث نصت المعاهدة في بندها العشرين على بقاء الوضع على ما هو عليه فيما يخصهما[83] ، وهو ما فتح المجال أمام ظهور خلافات بين الجزائر وإسبانيا حول بعض بنود الصلح دون أن يحدث ذلك قطعا للعلاقات، ومنها مسألة التعويضات المالية، التجارة، ومصير وهران، وكانت الجزائر تصر دائما على احترام بنود المعاهدة الأصلية، وحذر الداي من تحريفها[84].

الخاتمة:

لقد أحدث توقيع الصلح بين الجزائر وإسبانيا ارتياحا كبيرا بين الطرفين، وذلك أنّ معاهدة 1786م أسست لقواعد واضحة للتفاهم بين البلدين، بعدما كانت الخلافات والصراعات هي القاعدة التي تقوم عليها العلاقات بينهما طيلة القرون الثلاثة التي سبقت توقيع الصلح، هذه المعاهدة أملتها توازنات القوى الدولية في البحر المتوسط من جهة، والظروف الداخلية لكل من إسبانيا والجزائر من جهة أخرى، لذلك يمكن اعتبارها معاهدة سلم حقيقية كان من ثمارها إنهاء جذور الخلاف بين الطرفين وذلك بجلاء الإسبان عن وهران والمرسى الكبير سنة 1791م.

الهوامش:

1. مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، الجزء 1، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرباط، 1404هـ/1984م، ص300؛ أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا1492-1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص96-98.

2. لقد تمّ تحرير وهران يوم 16 أفريل 1708م بقيادة مصطفى بوشلاغم باي الغرب في عهد الداي محمد بكداش أو بقطاش، ويذكر الأستاذ جمال قنان ضمن وثائق القرن الثامن عشر تحت رقم 73 معاهدة بين الحاكم الإسباني لمدينة وهران جوان فرانكو وباي الغرب مصطفى بوشلاغم بتاريخ 10 جوان 1707م، لكن هذه المعاهدة لم يكن لها أي صدى لدى السلطات المركزية التي استمرت في استعداداتها لتحرير مدينة وهران، إلى أن تمكنت من ذلك في جانفي 1708م، من طرف مصطفى بوشلاغم، جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1930، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010م، ص201.

3. مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية، قبل سنة 1830، الجزء 1، الطبعة1، شركة دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2007م، ص148.

4. منذ احتلال الإسبان لمدينة وهران والعلاقات الجزائرية الإسبانية في توثر، خاصّة أنّ إسبانيا كانت لها محاولات متعددة لاحتلال المدن الساحلية الجزائرية، ومنها مدينة الجزائر التي ستتحوّل خلال العهد العثماني إلى أهم مدينة في الجزائر، لذلك فقد شهدت أهم حملة إسبانية ضدّها، وهي حملة شارلكان سنة 1541م، والتي كان مآلها الفشل الذريع، وأسفرت عن هزيمة نكراء، بل أنّ المدينة استغلت هذه الهزيمة لتكوّن أسطولا قويا على أنقاض الأسطول الإسباني،ينظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص142-143.

5. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2008م، ص51.

6. للاطلاع على مسيرة الداي محمد عثمان باشا ينظر كتاب: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، داي الجزائر 1766-1791م، سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدّولة والحياة في عهده، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

7. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء 3، الطبعة 2، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص241.

8. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص51.

9. ولد الملك كارلوس الثالث في مدريد 1716م ملك إسبانيا وجزر الهند الأسبانية بين 1759-1788 وملك نابولي وصقلية ودوق بارما، كان الابن الأكبر لفليب الخامس ملك إسبانيا وزوجته الثانية الأميرة إليزابيث من بارما في 1731، أصبح كارلوس في سن الخامسة عشر دوق بارما وبياتشينوا باسم كارلوس الأوّل، توفي في عام 1788م.

10. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 51.

11. المرجع نفسه، ص63.

12. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م، ص39.

13. شكيب بن حفري، العلاقات الأسبانية الجزائرية في القرن الثامن عشر من خلال مخطوط عثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 1، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص124.

14. خير الدين سعيدي، الحملات الإسبانية على الجزائر خلال العهد العثماني(1518-1775م) من خلال مخطوط –الزهرة النادرة- ابن قتيبة التلمساني، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد29، ص100-101.

15. عزيز سامح إلتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة، محمود علي عامر، دار النّهضة العربية، بيروت، 1989م، ص532-533، محمد قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا(1679-1830م)، وزارة المجاهدين، 2007، ص208.

16. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا1492-1792م،ص473.

17. وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب: عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص184.

18. محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، الطبعة 1، دراسات في شمال إفريقية الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 1969م، ص 116-117، يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص66.

19. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص68.

20. أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص509.

21. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص39.

22. شكيب بن حفري، المرجع السابق، ص124، 125.

23. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص68.

24. محمد خير فارس، المرجع السابق، ص116.

25. يحي بوعزيز،المرجع السابق، ص67.

26. المرجع نفسه، ص67.

27. جمال قنان، المرجع السابق، ص283.

28. مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تحقيق: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص34.

29. مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تحقيق: أحمد توفيق المدني، 1974، ص34.

30. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص69.

31. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص69.

32. المرجع نفسه، ص69.

33. جمال قنان، المرجع السابق، ص265.

34. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 136.

35. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص44.

36. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص67.

37. استطاع السلطان محمد بن عبد الله فرض سلطانه على البلاد وأعاد للملك هيبته، كما استطاع أن يجاري التواجد العثماني في المغرب العربي، مستغلة خاصة المنازعات الداخلية والثورات

الشعبية التي كانت تشهدها الجزائر، ، صلاح العقاد، المغرب العربي بين التضامن الإسلامي والاستعمار الفرنسي، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957، ص151.

38. الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، القسم2، الجزء 8، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م، ص38؛ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص44.

39. المصدر نفسه، ص39.

40. محمد السعيد بوبكر، العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية (1119-1206ه/1708-1792م)، الطبعة 1، بيت الحكمة، 2015م، الجزائر، ص183.

41. عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 497.

42. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى، ص44.

43. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 499.

44. المرجع نفسه، ص 499.

45. عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 501.

46. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص137.

47. عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج3، ص 234.

48. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص34، 49.

49. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص169.

50. اشتهر الداي محمد بجانب جهاده ضد الإسبان بجهوده في ميادين التعمير وبسط الأمن والرخاء في البلاد،ينظر: صلاح العقاد، المرجع السابق، ص39.

51. وليم سبنسر، المرجع السابق ، ص149.

52. عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص252.

53. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 174-177.

54. المرجع نفسه، ص175-177.

55. عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص520، 534.

56. يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية (1500-1830)، الجزائر، 1985م، ص 49.

57. المرجع نفسه، ص52.

58. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص176.

59. لم تكن الجزائر تقيم الصلح مع الدوّل في آن واحد لأنّها كانت تريد المحافظة على الموارد المالية المهمّة للقرصنة، والتي كانت تعتبر المورد الأساسي للدولة، إضافة إلى أنّها كانت تمكن الدايات من حل أزماتهم المالية، عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص516.

60. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص181.

61. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص163.

62. المرجع نفسه، ص163.

63. محمد السعيد بوبكر، المرجع السابق، ص180.

64. صالح عباد، المرجع السابق، ص171.
65. جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق، أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص403.
66. محمد السعيد بوبكر، المرجع السابق، ص180.
67. المرجع نفسه، ص182.
68. شكيب بن حفري، المرجع السابق، ص127.
69. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 43، 44.
70. محمد السعيد بوبكر، المرجع السابق، ص179.
71. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص44.
72. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 43، 44.
73. المرجع نفسه، ص46.
74. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، بلا مكان نشر، 1994، ص 35-36.
75. شارل أندريه جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، الطبعة 1، الجزء 2، ترجمة: محمد مزالي والبشير بوسلامة، دار النشر التونسية، 1983، ص371؛ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص411-412.
76. مولاي بلحميسي، صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية معاهدة 1786م بين الجزائر وإسبانيا، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد11، الرباط، 1996م، ص12؛ محمد خير فارس، المرجع السابق، ص117.
77. للاطلاع على نص بنود الصلح ينظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص76-81.
78. يحي بوعزيز، المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني بمدريد(1780-1798) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993، ص39-44.
79. للاطلاع على حجم هذه الأموال، ينظر، مذكرات حاج أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص34.
80. صالح عباد، المرجع السابق، ص171.
81. عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص546.
82. كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت، ترجمة وتعليق، اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص18.
83. صالح عباد، المرجع السابق، ص171.
84. ظهر هذا الخلاف من خلال المراسلات بين مجموعة من المراسلات الرسمية الجزائرية الإسبانية الت تم تبادلها حول صلح عام 1786م، للتفصيل، ينظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص82-84.

المحور الثالث

تاريخ الجزائر المعاصر
الحقبة الاستعمارية والثورة الجزائرية

قراءة في سياسة الإدماج في الجزائر:
التشريعات الفرنسية وموقف الجزائريين منها
1914-1830

د. اياد تركان إبراهيم
جامعة ديالى / العراق

المقدمة

شكلت مسالة الإحتلال الفرنسي للجزائر خطوة هامة لمرحلة ما بعد المرحلة النابليونية (1799-1814)، وذلك في محاولة اعادة الهيبة لفرنسا واعادة احياء المشروع الاستعماري الفرنسي من دون اثارت غض الدول الكبرى، لاسيما بريطانيا. واعتبر الساسة الفرنسيين الجزائر نقطة الوثوب نحو جنوب القارة الأفريقية والاستفادة من امكانياتها الاقتصادية. ومن هنا، ولأهمية الجزائر في الاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية سعت لإخضاعها كلياً عن طريق تطبيق سياسة الإدماج، وذلك عبر إفراغ المجتمع الجزائري من كل مقوماته وآلياته ووسائله التي يمكن أن يحافظ من خلالها على وجوده في مواجهة المشروع الفرنسي، وبناءا عليه، جاء اختيارنا لموضوع البحث (قراءة في سياسة الادماج في الجزائر: التشريعات الفرنسية وموقف الجزائريين منها)، والذي سنعمل من خلاله لتسليط الضوء على القوانين والتشريعات والخطوات التي نفذتها السلطات الاستعمارية في محاولتها تطبيق سياسة الإدماج وتفتيت بنية المجتمع الجزائري.

أولاً : مفهوم الإدماج

يعرف الإدماج على انه هو التماثل بين المستعمرة والدولة الأم في نظام الحكم والمساواة بينهما [1]، وترتكز سياسة الإدماج على هذه الفكرة وهي أن إقليم ما وراء البحر ما هو إلا امتداد للدولة الأصل فيجب إذاً أن يوضع تحت النظام نفسه، أو على الأقل تحت نظام مقارب قدر الإمكان وضمان حقوق سكان الدولة الذين في الطرف الآخر من البحر وعدم التمايز عن حقوق وضمانات أولئك الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة [2].

إلا أن هذا المفهوم لنظام الإدماج الذي ذكرناه سابقا لا علاقة له بمفهوم الإدماج الذي سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تنفيذه في الجزائر[3]، لان الفرنسيين أقاموا نظرية محددة للحكم الاستعماري أعطوها اسم الإدماج، ولم يكن هدفهم تنمية الحكم الذاتي مع إيجاد نوع من العلاقة مع الجزائريين بل كان الهدف هو جعل الممتلكات الفرنسية في الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ولا يسمح للأهالي بتنمية ثقافتهم الوطنية على العكس مما كان يتمتع به المستوطنون الفرنسيون من حقوق وامتيازات، ومن هنا نجد إن الإرادة الاستعمارية لم تكن تعني بالإدماج إلا الأرض التي استولوا عليها والثقافة التي حاولوا تغييبها[4] .

تبين بعد احتلال الجزائر، وهو أول توسع فرنسي خارجي بعد الحروب النابليونية[5]، أن الإدماج الذي تسعى إليه فرنسا هو تكوين جيل من الشباب الجزائري مطموس الروح والهوية، شديد التعلق بفرنسا وثقافتها، قابل للإندماج في شعبها والتجنس بجنسيتها، ليكون أداة لإستمرار الحكم الاستعماري في الجزائر، وذلك بمحو اللغة العربية والعلوم الاسلامية وتاريخ وجغرافية الجزائر من التعليم، وإستبدالها بتاريخ وجغرافية ولغة فرنسا وآدابها [6] .

إن سياسة الادماج غدت منذ اللحظة الأولى إستراتيجية تعمل على تحقيقها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وقد تكون الصورة اختلفت في أدوات التنفيذ بين مختلف الأطراف داخل الإدارة الفرنسية والمستعمرين وجنرالات الجيش الفرنسي، الا أنها غدت هدف موحدا للجميع وغدت سياسة الإدماج سياسة الحكومة الفرنسية المتبعة في الجزائر، ولاسيما في عهدالإمبراطور نابليون الثالث(Napoleon III)[7]، الذي حاول تطبيق سياسية الادماج عملياً [8] .

ونتيجة لذلك، شهدت الجزائر نشاطاً حثيثاً من مختلف الأوساط الفرنسية العسكرية منها والدينية، والسياسية فيما بعد، تجتهد في تنفيذ ما إتفق عليه الجميع بضرورة إدماج المجتمع الجزائري في ثنايا المجتمع الفرنسي عبر قطعه من جذوره وارتباطاته العربية الإسلامية[9]، وهكذا اتضحت المسالة أمام الفرنسيين ان الاستحواذ على الجزائر تتلخص في إحلال المسيحية محل الإسلام، وجعل الفرنسية لغة السكان بدلا من العربية، بمعنى إن سياسة التنصير ونشر اللغة الفرنسية هما ركنان أساسيان في سياسة الإدماج اذا أريد لها النجاح[10].

ثانياً : التشريعات والقوانين الفرنسية لتطبيق سياسة الإدماج

من أهداف سياسة الإدماج التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تجاه المجتمع الجزائري هو فرنستهوتشكيل حكومة فرنسية لإدارته تخلف الداي في الحكم [11]، بمعنى العمل على تغريبه عن لغتهودينه وعاداته وتقاليده التي إذا ما بقيت يعني أنها وجه خطير من أوجه المقاومة لوجود الإحتلال، وعليه إن مسألة إحلال الثقافة الفرنسية بدلا من الثقافة العربية الإسلامية كانت تهدف إلى القضاء على كينونة المجتمع الجزائري ومقوماته الأساسية [12]، وكانت السلطات الاستعمارية تريد من وراء ذلك، قطع الصلة بين المجتمع الجزائري وثقافته العربية الإسلامية على المدى القريب، ومن ثم قطع الروابط مع فضاءه العربي على المدى البعيد مما يسهل عملية الإدماجمع فرنسا التي لا تعترف إلا بالهوية الفرنسية [13] . وهذا يعني أن السياسة الاستعمارية هدفت منذ بداية الاحتلال إلى إذابة المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي واقتلاع الجزائر من انتمائها العربي الإسلامي، وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقوماته، وذلك بدمج الجزائر في فرنسا عن طريق الربط السياسي والإداري والثقافي والروحي واللغوي[14].

إن مجريات الأحداث جعلت السلطات الاستعمارية تتيقن من أن بسط نفوذها على الجزائر بأكملها، يرتبط بالدرجة الأولى في محاربة اللغة العربية لكونها المضاد الحيوي الذي يحمي المجتمع الجزائري ويديم ارتباطه بالثقافة العربية الإسلامية، فاللغة العربية هي وعاء الثقافة العربية، ومن هنا ركز الاحتلال الفرنسي على محاربتها[15]، لأنه متى تم القضاء عليها يمكن القضاء على الثقافة العربية والشخصية الجزائرية بسهولة ويسر. وتمشياً مع هذه السياسة تم العمل على تهميش اللغة العربية في كل مجالات الحياةفأبعدت عن الإدارة وأصبحت اللغة الفرنسية هي لغة العمل الرسمي ما عدا

محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث بقي العمل فيها يجري باللغة العربية [16] . وهذا العمل لم يتحقق الا حينما تمكنت السلطات الاستعمارية من إنهاء نشاط حوالي 2000 مدرسة كانت تثقف الشعب الجزائري، وهذا العمل يناقض ما حاول الفرنسيون ترويجه عند مجيئهم للجزائرمن أن المجتمع الجزائري كان في حالة تخلف وهدفهم هو الارتقاء به نحو التحضروالمدنية [17].

ولتطبيق سياسة الإدماج أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين والتشريعات خلال سنوات الاحتلال كما مبين أدناه:

1- قانون 8 سبتمبر 1830، وقعه الكولونيل كلوزيل في مدينة الجزائر ويحدد فيه الاملاك العمومية .

2- قانون 7 ديسمبر 1830، والذي نص على الاستيلاء على أملاك الأوقاف الإسلامية. وكانت هذه الأوقاف الممول الأول لمختلف النشاطات الدينية والتعليمية والاجتماعية والخيرية في الجزائر، وهذا يتناقض مع ما وعد به الفرنسيين يوم 4 تموز 1830 باحترام الدين الإسلامي وأوقافه ومعاهده .

3- قانون 16 اوت 1832 القاضي بإمكان استئناف أحكام القضاة المسلمين الجنائية أمام المحاكم الفرنسية، ونقل صلاحيات الحكم في القضايا الجزائية بين المسلمين واليهود من القضاة المسلمين الى المحاكم الفرنسية [18] .

4- قانون 10 اكتوبر 1831، والذي وقعه وزير الحربية دي بورمون ويتعلق بمصادرة أملاك الداي والاتراك الذين غادروا البلاد [19] .

5- قانون 22 جوان 1834، ونص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية يديرها حاكم عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب الفرنسية وبصلاحيات واسعة.

6- قانون 10 اوت 1834 والذي فرض ضرورة تصديق النيابة العامة على أحكام قضاة المحاكم الشرعية في القضايا الجزائية قبل إنفاذها، وإسناد تعيين قضاتها الى ملك فرنسا، وضرورة إصدار أحكامها بإسم فرنسا .

7- قرار صادر عام 1839 الذي نص على مصادرة أملاك الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر الجزائري .

8- مرسوم 28 فيفري 1841، الذي حرم المحاكم الشرعية من النظر في القضايا الجنائية، وفرض القانون الجنائي الفرنسي على المسلمين الجزائريين [20] .

9- قانون 4 مارس 1848ونص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا .

10- قانون 1 اوت 1851 وبموجبه تم سك عملة فرنسية للجزائر .

11- قانون 21 سبتمبر 1851 بموجبه ضمت الجزائر كمركياً الى فرنسا .

12- قانون 14 جويلية 1865 ونص على اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين .

13- قانون 8 اكتوبر 1870، وتضمن توسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية.

14- قانون 24 اكتوبر 1870 وبموجبه أصبحت الجزائر تتكون منثلاث مقاطعات فرنسية، والقوانين الفرنسية تطبق على الجزائريين المسلمين، كما منحت فيه سلطات الاحتلال الفرنسي الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين.

15- قانون 24 ديسمبر 1870 سمح للمستوطنين الأوربيين بتوسيع نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها الجزائريين .

16- قانون 29 مارس 1871 وتضمن تعيين حاكم عام مدني في الجزائرخاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي .

17- قانون فارني أو قانون المستوطنين 1873 والذي اهتم بالمستوطنين بالدرجة الاولى واستهدف القضاء على الملكية الجماعية للأرض وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين.

18- قانون 23 مارس 1882 والخاص بإنشاء دفاتر الحالة المدنية للمسلمين .

19-قانون 1889منحتبموجبه الجنسية الفرنسية للأوروبيين المقيمين بالجزائر.

20- قانون 19 ديسمبر 1900 وبمقتضى هذا القانون أصبحت الجزائر مستقلة ماليا ولديها مجلس من المندوبين يمثلون مصالح أربع شرائح اجتماعية متميزة تمثل المستوطنون ملاك الأراضى(24مقعد)، المستوطنون بدون أراضى (24 مقعد) ، الجزائريون الناطقون بالعربية (15مقعد)، الجزائريون الناطقون بالأمازيغية(6 مقاعد) .

21- قانون3 فيفري 1912 و31كانون الأول 1912وأكدا على تجنيد الشبان الجزائريين الذي تتراوح أعمارهم بين 19 و20 سنة .

22- قانون 19 سبتمبر 1912، ونص على السماح للشبان الجزائريين الذين يؤدون الخدمة العسكرية بأن يشاركوا في الانتخابات المحلية ويحصلوا على مناصب عمل بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية .

23- قانون 13 ديسمبر 1914 ونص على رفع عدد المستشارين المسلمين في البلدية من الربع إلى الثلث أي يرتفع العدد من 6 إلى 10 [(21)].

ويتضح مما سب قأن سلطات الاحتلال الفرنسي عملت من خلال تلك التشريعات على تدمير مقومات المجتمع الجزائري عبر القضاء على جميع آليات صموده وبقاءه[(22)]. كما أن هذه القوانين والتشريعات طوال تلك المدة كان الغرض منها فرض الهيمنة السياسية وتهميش أحكام الشريعة وإبطال مفعولها لصالح القضاء الفرنسي، ولتشكيل ادارة استيطانية منظمة لتنفيذ سياسة الادماج من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية [(23)].

ثالثاً : وسائل تنفيذ سياسة الإدماج

استندت سياسة الإدماج التي أرادت تنفيذها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر على وسائل تنفيذية عملت السلطات الاستعمارية على دعمها والعمل على توسيعها لتطبيق وتنفيذ التشريعات الخاصة بسياسة الإدماج، والتي يمكن ذكرها بما يلي:

1- التنصير وسيلة للتغريب الروحي:

من الأعمال التي تدخل في إطار المسعى الحثيث من جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية في تعجيل عملية الإدماج وتغريب المجتمع الجزائري في إطار إستراتيجيتها الاستعمارية في الاستحواذ على الجزائر بما فيها من إمكانيات وبشر أيضا. وكانت مسالة إضعاف الدين الإسلامي في مقدمة أولويات السلطات الاستعمارية الفرنسية، لأنها اعتبرته العقبة الأساسية لمنع إدماج المجتمع الجزائري في ظل البوتقة الفرنسية، هذا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار، من إن المبشر يعمل من اجل ازدهار الفكرة الاستعمارية في البلاد التي ينصرها، وذلك بخلق حالة من الاختلال في السلوك الديني للأفراد، والذي سينصب في نهاية المطاف إلى تشتيت البنية الاجتماعية بسبب هذا الاختلال السلوكي،وبذلك تلتقي المصلحة وتتوحد الأهداف وتتطابق الوسائل [(24)] . ومن هناكانت فكرة التقارب بين المحتل

والمبشرين، لان الغاية كانت تهدف إلى إحداث تغير جذري في بنية المجتمع الجزائري انطلاقا من الفرد مرورا بالعائلة ووصولا إلى المجتمع كمجال أوسع[25]، وهو ما يمكنهم، أي المبشرين، من بناء مجتمع نصراني مشبع بالحضارة الغربية متنكر لماضيه وحاضرهوهذا التطابق في الرؤى والآليات، جعل نشاط التنصير من وجه نظر سلطات الاحتلال الفرنسية من الوسائل التي تساعدها في السيطرة على البلاد [26].

وحينما تكون الغاية تبرر الوسيلة وفق نظرية ميكافيلي، لم يكن الحاكم العسكري العام في الجزائر الجنرال توماس روبرت بيجو R .T.Bugeaud (1784-1847)، الذي كان يمقت رجال الدين، يدعم هؤلاء من اجل سياسة الإدماج التي إرادتها الدولة الفرنسية، وقد عبر عن ذلك، بالقول:"تعلمون جيدا إني لست يسوعيا ولا متعصبا ولكني إنساني... إني اطلب الحفاظ على اليسوعيين التابعين لي، لأنهم لايخلقون لي أي مشكلة، بل يعملون وبجدية لنجاح رسالتي" [28] . والمقصود برسالته طبعاً تطبيق سياسة الإدماج، وتتجلى أهمية دور المبشرين في تحقيق السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، حين يعلق الجنرال بيجو على أهمية التبشير بالقول:" علينا جلب قلوب العرب بعد إخضاعهم بقوة السلاح". ولم يقتصر ذلك على الجنرال بيجووإنما نجد هذا التوجه عند غيره، فهذا الجنرال ف. كلومبا (F. Colomba) يقول:"تنصير الجزائر والمسلمين يعتبر وسيلة لتثبيت القوة الفرنسية في الجزائر"[29].

ومن اجل ذلك صدر أمر ملكي في 8 اوت 1838 بتأسيس أسقفية الجزائر وتعيين أسقفاً لها. وكان ملك فرنسا لويس فيليب LouisPhilip [30] قد أعلن من أن:"لا يكون العرب فرنسيون إلا عندما يصبحون مسيحيين، ويتوقف ذلك علينا ..." [31]. وكان أسقف الجزائر وبقية رجال الدين يحظون بإهتمام ورعاية السلطات الاستعمارية، وهذا دليل على تطابق الأهداف والدوافع، ومن أجل هذا الغرض قامت السلطات الفرنسية بدعم المؤسسات الدينية المسيحية المتضمنة مساعدات مادية ومعنوية لإنشاء المدارس ذات النهج الفرنسي في كل منطقة يتم احتلالها وتكون تحت وصاية رجال الدين لنشر المسيحية بين أبناء الأهالي خاصة الفقراء والمعوزين منهم الذين لم يكن باستطاعتهم تعليم أبنائهم، وبذلك تكون فرص نجاح المخطط الاستعماري كبيرة جدا، وبهذا تضرب السلطات الفرنسية عصفورين بحجر واحد فهي ستتمكن من نشر المسيحية وتعميم اللغة الفرنسية وبالتالي ستكون هناك أجيال مشبعة بالثقافة الفرنسية بحيث أن الأهالي لا ينفرون من إخوانهم الجزائريين المتأثرين باللغة والثقافة والديانة الفرنسية[32].

لقد نظر الفرنسيون إلى مسالة التنصير كوسيلة مهمة لايمكن تجاهلها، لاسيما وان مفهوم البقاء لدى الفرنسيين كان يعني لهم ضرورة تغريب المجتمع الجزائري روحيا قبل كل شئ، لانهم إعتقدوا أن إقرار الوجود الفرنسي لايتم إلا بزوال الإسلام، ونتيجة ذلك شهد المجتمع الجزائري هجمة كبيرة من جانب الكنيسة الفرنسية بدعم السلطات الاستعمارية لتنصيره وبعملية إحصائية بسيطة نجد إن عدد الكنائس خلال فترة الاحتلال يفوق عدد المساجد في الجزائر، ويعلق هنا الدكتور رابح تركي على هذه المسالة قائلا:"إن عملية التنصير ميزة هامة ميزت تاريخ الوجود الفرنسي في الجزائر منذ 1830، ورغم الكنائس التي غمرت الجزائر والتي وصل عددها 327 كنيسة للمسيحيين و45 معبد لليهود مقابل 166 مسجد للمسلمين الذي يبلغ عددهم 6 ملايين نسمة رغم ذلك فالجزائريين لم يتخلوا عن دينهم الإسلامي". وذلك على الرغم من حجم العمل الكبير الذي قامت به الكنيسة من دعاية تبشيرية نشطة في أوساط المجتمع الجزائري[33].

حاول الفرنسيون تنصير الجزائريين بواسطة الأعمال الخيرية والإنسانية والتربوية، كمداواة المرضى وإطعام الجياع ورعاية الأيتام والمشردين، وإنشاء مدارس لتعليم الصغار، إضطلعت بها جمعيات تنصيرية ومنصرون، وإداريون متدينون في طليعتهم لويس فويو الكاتب الخاص للجنرال بوجو، ونتيجة لذلك أنشأت جمعية الآباء البيض في شباط 1869 لتنصير الشعب الجزائري وسكان بعض مناطق القارة الأفريقية، وكذلك فرقة الأخوات البيض التي تأسست في ايلول 1869، وبلغت تلك النشاطات الخيرية ذروتها إبان مجاعة وكوارث 1866-1868 التي سببها الجفاف وزحف الجراد وإنتشار مرض الكوليرا والزلزال الذي ضرب منطقة البليدة، لكن كل تلك الجهود لنشر المسيحية بائت بالفشل لتمسك الجزائريين بإسلامهم، فعمد أؤلئكالمنصرون الى تجنب الخوض في المسائل الدينية، وتركيز جهودهم على تعليم اللغة الفرنسية وتقريب حضارتها [34].

2- التعليم وسيلة لنشر اللغة والثقافة الفرنسية:

سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر وجعلت السلطات الاستعمارية من اللغة الفرنسية وسيلة لتحقيق الغزو الفكري والروحي للشعب الجزائري، استكمالاً لاحتلال الأرض، وبهذا كانت الهيمنة الثقافية، وهي أشد ما تكون مكراً وخداعاً, لا يمكن إلا أن تكون أشد ضرراً وأكثر فساداً، وأعمق أثراً من السيطرة السياسية والعسكرية[35].

ومن هذا المنطلق، اقتنعت السلطات الاستعمارية الفرنسية من ان خير أداة في تنفيذ سياسة الإدماج القسري، هي مسالة نشر اللغة والثقافة الفرنسية في أوساط المجتمع الجزائري، لاسيما وان الفرنسيين اقتنعوا بجدية هذه المسالة بشكل مبكر، حينما أشار تقرير وضع في عام 1847الى التالي: "أن الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها، وحتى تتأقلم فيها الفنون والعلوم التي تقوم عليها مجد بلادنا ... والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف لا تلبث أن تنتشر بين الأهالي، ولاسيما إذا وجدت مدارسنا إقبالا من الجيل الجديد" [36] .وهذا الأمر يتطلب من جانب الفرنسيين عملاً جباراً في جعل اللغة الفرنسية اللغة السائدة بين الأهالي بديلا للغة العربية، وفي حال نجاح ذلك يمكن إدماجهم وجعلهم فرنسيين [37] .

وهذه الغاية التي سعت إليها السلطات الاستعمارية الفرنسية، هو ما يطلق عليه اصطلاحا بـ(الفرنسة)، والتي تعني إحلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية الإسلامية بالجزائر من اجل تجريد المجتمع الجزائري من هويته وانتمائه الحقيقي[38]، القائمة على العروبة والإسلام، وقطع روابطه مع جذوره وامتداداته العربية الإسلامية. وعند ذاك يغدو الشعب الجزائري سهل الانقياد وأكثر قابلية على الاندماج وفق الرؤية والإرادة الفرنسية [39]. ومن اجل انجاح مشروع الفرنسة قامت السلطات الفرنسية بربط التعليم في الجزائر مباشرة بوزارة المعارف العمومية الفرنسية في باريس، بعدما كان من ضمن اختصاصات وزارة الحربية والحاكم العام الفرنسي في الجزائر. ومن اجل تعميم التعليم الفرنسي في الجزائر، تم إنشاء أكاديمية في الجزائر تشرف على التعليم، الى جانب استمرار التعليم الأهلي تحت وصاية وزارة الحربية والحاكم العام العسكري، وهو أمر طبيعيلكي يتم الضغط على مؤسساته وإضعافها حتى تغلق أبوابها، وعند ذاك تنفرد المدارس الفرنسية في استقبال الأطفال الجزائريين، وهذا يعني النجاح المأمول في فرنسة المجتمع الجزائري بمرور الوقت[40].

والسؤال المطروح هناهل حققت الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات الفرنسية بمعية الكنيسة في تحقيق أهدافها في نشر اللغة الفرنسية والديانة المسيحية؟، الإجابة محددة وبلا عناء لم توفق السلطات الاستعمارية بمعية الكنيسة، من تحقيق ما كانت تتمنى، ولا يعني بعض النجاحات هنا وهناك من أنها تمكنت من سلخ المجتمع الجزائري من الهوية العربية

والإسلامية، ولكن يمكننا القول أن نجاح سياسة الادماج في فرض اللغة الفرنسية كان نسبياً أكثر من نجاحها في فرض الديانة المسيحية، على إعتبار أن اللغة الفرنسية أصبحت لغة التعامل الحكومي في الجزائر وبذلك فإن الجزائريين مضطرين لتعلمها والتعامل بها .

من خلال ما سبق، يتضح لنا من ان السلطات الاستعمارية الفرنسية كانت تسعى من خلال نشر تعليمها ومدارسها في الجزائر ايجاد نخبة او فئة مدجنة، تعمل على تثبيت وجودها ونشر سلطتها بين أوساط فئات المجتمع الجزائري, بعد أن فشلوا هم في كسب ثقته مباشرة. ويتجلى هذا في قول أحد الفرنسيين Fellman وهو يتساءل عن السبب من وراء إنشاء مؤسسات تعليمية من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر، ويجيب عن ذلك بالقول: "إن الغاية ليست لتكوين موظفين مختصين... وليس لتكوين مدرسين للتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من أجل تعليم الفرنسية للعرب، لماذا إذن كل هذه الجهود وهذه العناية، إنها من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم، يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا"[(41)] .

على الرغم من هذه السياسة حققت بعضا من أهدافها التي وضعت من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، إلا أنها واجهت معارضة كبيرة من جانب المعمرين الأوربيين في الجزائر، وهذه المعارضة تعكس تضارب المصالح بين فكر الدولة ومصالح المعمرين، لأنهم شعروا بخطورة نتائج السياسة التعليمية في حال اتساعها في المستقبل ومن هنا ساهمت معارضة هؤلاء في إفشال المخطط الاستعماري المنطلق في اتجاه فرنسة المجتمع الجزائري[(42)] . ومثلما يقال رب ضارة نافعة وهنا يتجلى هذا المثال على خير وجه، لان المعمرين لم تكن معارضتهم لمشروع الفرنسة الا خوفا على مصالحهم ومستقبلهم في الجزائر اذا ما جرى تعليم الجزائريين لذا اعترضوا وعارضوا توجهات تعليم المجتمع الجزائري، لان بقائه متخلف يضمن لهم حماية لمصالحهم وايدي عاملة رخيصة تحقق لهم الرخاء والربح الاقتصاديين. وعلى العموم، لم يكن امام الجزائري الراغب بالتعليم من طريق لتحقيق ما يتمنى الا الانضمام للمدارس الفرنسية، او الامية والجهل معا[(43)] .

2- الاستيطان كأداة لتغيير تركيبة المجتمع الجزائري والسيطرة على إقتصاده:

منذ احتلال الجزائر تدفقت مجموعات كبيرة من المستوطنين الفرنسيين الى هناك لتعزيز سيطرة فرنسا على البلاد، وشجعت السلطات الفرنسية الهجرة فإزداد عددهم من

28 الف عام 1840 الى أكثر من 110 الفاً عام 1848 من بينهم 52 الف فرنسي، وترتب على تدفق المستوطنين استعمار مدني يضاف الى الاستعمار العسكري، وتدعم هذا الاستعمار بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات خولت للمستعمرين بطرق مختلفة الاستيلاء على أجود الأراضي، ولذلك لايستغرب ما قام به الاستعمار حيث أقام كياناً إجتماعياً غريباً في الجزائر معتمداً على الهجرة الأوربية، أو حين حاول دمج الجزائريين في الحضارة الغربية بعد فصلهم عن الحضارة العربية الإسلامية[44] .

أكد الجنرال بوجو على ضرورة تسهيل هجرة الفرنسيين الى الجزائر وتشجيعهم عليها وذلك في خطاب له امام مجلس النواب الفرنسي في 14 كانون الثاني 1840، إذ قال : " إننا في حاجة لأكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوربيين الى الجزائر، ولكي تجلبوهم لابد أن تعطوهم أخصب الأراضي ... يجب توزيع هذه الأراضي على الأوربيين حتى يصبحوا أربابها، ويصبح أربابها الأولون نسياً منسياً " . ولبلوغ هذه الغاية عمدت السلطات الفرنسية الى تسهيل هجرة الفرنسيين عن طريق مجموعة من التشريعات المشار إليها في المحور الثاني[45] .

حاول الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث في بداية حكمه تغيير الوضع القائم بإدماج الجزائر مع فرنسا [46]، فألغى منصب الحاكم العسكري العام للجزائر وأنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات في 24 جوان 1858 [47]، وعين على رأسها ابن أخيه الأمير جيروم بونابرت، الذي تحمس لتطبيق سياسة الإدماج وكتب يقول:"نحن أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادها بالدمج"[48]، وقرر نابليون زيارة الجزائر والإطلاع على أوضاعها بنفسه، فقام بزيارتين الأولى في 17 سبتمبر 1860 والثانية في 3 ماي 1865، وشاهد خلال زيارته من انقسام الجهاز الإداري في الجزائر بين المستوطنين المدنيين وخصومهم العسكريين فأعاد منصب الحاكم العام العسكري للجزائر من جديدوألغى وزارة الجزائر والمستعمرات، ووضع برنامج جديد للإدماج في جويلية 1865 أكد فيه على ضرورة استثمار ثروات الجزائر لصالح الاقتصاد الفرنسي فضلاً عن تدعيم الوجود الفرنسي في الجزائر، وتخصيص بعض الاراضي الخصبة للمستوطنين الجزائريين[49] .

بدأت تلك المجموعات من المستوطنين الفرنسيين بالعمل على استغلال الاراضي الزراعية الخصبة، ومنذ 26 افريل 1851 قررت الحكومة الفرنسية منح قرضاً لكل مستوطن فرنسي

يستغل أرضاً في الجزائر، وقد أدى ذلك الى إقبال كبير منهم لإستغلال الأراضي الزراعية في الجزائر، وساهم هؤلاء المستوطنين في دعم الاقتصاد الفرنسي خلال حرب القرم (1853-1856) وتزويد بلادهم بالحبوب خلال تلك المدة. وأقبلت مؤسسات فرنسية أخرى لإستغلال الأرض الزراعية في الجزائر وأبرزها مؤسسة الهبرة والمقطع التي حصلت على 24,000 هكتار من أجود الأراضي الزراعية، والشركة الجزائرية العامة التي استحوذت على 100,000 هكتار فضلاً عن الشركة السويسرية التي حصلت على 20,000 هكتار[(50)] .

كان خضوع الجزائر للإحتلال الفرنسي قد أدى الى إختلال التوازن الاقتصادي بين الاستعمار الفرنسي والمجتمع الجزائري، لأن إدماج اقتصاد هذا المجتمع في النشاط الفرنسي والاوربي أحدث آثاراً سلبية على تشكيلاته فحدثت الهجرة الجزائرية داخلياً من منطقة الى أخرى وخارجياً الى بلاد كثيرة، وبالمقابل حدث تغلغل للرأسمال الفرنسي والأوربي في الاقتصاد والمجتمع الجزائري عن طريق استغلال الارض فضلاً عن تأسيس إقتصاد استيطاني قائم على التبعية الأجنبية وخدمة السوق الفرنسية والدولية من خلال استغلال الارض لزراعة المحاصيل التي تستفيد منها فرنسا مثل الحبوب والكروم والحمضيات بالدرجة الاساس، ما أدى الى غرس بذور التخلف الاقتصادي في الجزائر [(51)] .

ألغت فرنسا أيضاً النقود الجزائرية-العثمانية، وأنشأت بنك الجزائر الفرنسي، وسكت عملة فرنسية عام 1851، كما ضمت الجزائر كمركياً الى فرنسا في العام نفسه، وانشأت سكك الحديد للسيطرة على الحركة التجارية في الجزائر وتسهيل نقل المواد الخام الى فرنسا، وإستكمالاً لسيطرتها الاقتصادية فرضت فرنسا ضرائب متنوعة على الجزائريين لتمويل قواتها وإدارتها لتلك البلاد[(52)] .

وبالإضافة الى الهجرة عمدت سلطات الاستعمار الفرنسي الى تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتهجير ونشر الجهل وإضرام نار الفتنة بين القبائل، وذلك ما عبر عنه أحد كبار غلاة المستوطنين وهو الدكتور بوديشون في كتابه تأملات حول الجزائر، إذ أشار الى أن سكان الجزائر منقسمين الى بربر وغزاة دخلاء، ويقصد العرب هنا، ولذلك لابد من بث التفرقة بينهم، وعبر عن هذا المعنى أيضاً أحد مؤيدي التنصير في الجزائر وزير الحربية المارشال نيل Niel عام 1864 بقوله: "نقيم آمالاً كبيرة على هذا الجنس البربري أكثر مما نقيم على الجنس الآخر"[(53)]. وإستمرت السياسة الفرنسية في تطبيق الإدماج في ظل الحكومات الفرنسية المتعاقبة حتى الحرب العالمية الأولى عام 1914 [(54)] .

رابعاً : وسائل مواجهة سياسة الإدماج من قبل الجزائريين:

تنبه الجزائريون للأهداف الخبيثة التي تحاول تحقيقها السلطات الاستعمارية من خلال تنفيذ سياسة الادماج، وتعرفت على الوسائل التي من خلالها تعمل على تحقيق غايتها، والتي استندت على التنصير والفرنسة والاستيطان، وتشير الأحداث والوقائع ان المجتمع الجزائري عارض هذا المخطط الاستعماري الخبيث، وكرد فعل على ذلك عارضوا فكرة ارسال ابنائهم للمدارس الفرنسية خوفا من مغريات التي تجعل أولادهم في حالة ارتداد على القيم والمفاهيم المرتبطة بجذورهم العربية الإسلامية، كما عارضوا التنصير وأدركوا خطورته على الهوية والدين وتجلت تلك المعارضة في بروز وتنامي دور الزوايا الدينية في تعزيز التعليم العربي عبر تحفيظ القران الكريم كما اخذ أئمة المساجد دورهم في توعية فئات المجتمع المختلفة الى أهمية نشر التعليم العربي وحفظ القرأن، حتى جاء تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، والتي اخذت فيما بعد على عاتقها مواجهة آليات سياسة الإدماج والحد من تأثيرها في المجتمع الجزائري[55] .

ومن خلال ما سبق السؤال الذي يطرح نفسه هل نجحت سياسة الإدماج في تحقيق أهدافها في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، الإجابة على هذا التساؤل حتما ستكون بالنفي، والنفي هذا لم يكن من باب العزة بالنفس، وإنما يرجع أساساً إلى جهل السلطات الاستعمارية الفرنسية بحقيقة المجتمع الجزائري وطبيعة مكوناته الثقافية والاجتماعية والعقائدية، وهنا استعين بما قاله الكاتب محمد حسين، حين كتب يقول:"فهي فكرة غير علمية ولا يمكن تطبيقها لاختلاف البيئة والثقافة ويفرض على المستعمر تطورا مصطنعا لا يلائمها ويعوق نموها، فهو وحدة غير موجود في الواقع ويمنع أهالي المستعمرات فلا يبقيهم على حالتهم الأولى ولا يحولهم إلى فرنسيين" [56] .

ومن هنا، فان مسالة الادماجبمرور الوقت ظهر انها لاتعني ادماج السكان بقدر ماهي عملية إدماج ارض الجزائر في الدولة الأم، وان مسالة تحقيق التماثل بين المستعمرة والدولة الام لا ينطبق الا على الارض ومن عليها من المستعمرين، اما السكان الأصليينفان سياسة الإدماج كانت تستهدف إلى إقصائهم وتهميشهم[57] . ولكن الوقائع اظهرت من ان فرنسا لم تنجح في سياستها الإدماجية بالشكل الذي كانت تتمنى، وان تاثيرها اقتصر على فئة محددة من الأفراد في المجتمع الجزائري ممن ارتبطت مصالحهم بالاحتلال، وحتى هؤلاء ممن كانت السلطات الفرنسية ترى فيهم اداة لتجريد المجتمع الجزائري من

هويته الوطنية ومحو الشخصية الجزائرية وازالتها من الاعتبار كما اشار ابو القاسم سعد الله، سرعان ما انقلبوا عليها حينما اذنت الساعة في زوال الاستعمار فيما بعد[58].

الخاتمة

من دراستنا لموضوع (قراءة في سياسة الإدماج في الجزائر: التشريعات الفرنسية وموقف الجزائريين منها) يمكننا الخروج بالاستنتاجات الاتية:

1. نجحت فرنسا في فرض اللغة الفرنسية أكثر من نجاحها في مجالات الإدماج الأخرى وذلك بعد أن أصبحت اللغة الفرنسية لغة التعامل الحكومي والتعليم الرسميفي الجزائر .

2. ذهبت فرنسا بعيداً في تطبيقها لسياسة الادماج، فتجاهلت كل حقوق الشعب الجزائري في ارضه وثقافته، وسعت الى إحلال اللغة والثقافة والديانة الفرنسية محل اللغة الثقافة والديانة الجزائرية دون أي اعتبار أو احترام لخصوصية الشعب الجزائري، وحاولت بكل الطرق تغيير واقع هذا الشعب بما ينسجم مع مصالحها.

3. لم تفي فرنسا بالوعود التي قطعتها منذ بدء الحملة على الجزائر بإحترام ديانة وثقافة وممتلكات الجزائريين، بل عملت بعد الاحتلال على طمس ثقافته من خلال سياسة الادماج ونهب خيراته والسيطرة على أراضيه .

4. منحت فرنسا في إطار سياسة الادماج المعمرين الفرنسيين إمتيازات كبيرة على حساب الشعب الجزائري .

5. بالرغم من كثرة الكنائس التي أسستها فرنسا في الجزائر فضلاً عن المدارس التي تشرف عليها هذه الكنائس، إلا إنها لم تحقق سوى نجاحات قليلة في نشر الديانه المسيحية، مما يشير الى عمق الثقافة العربية الاسلامية المتأصلة في الشعب الجزائري .

6. لم يخلوا تطبيق سياسة الادماج من استخدام القوة والعنف والوحشية لإجبار الشعب الجزائري المقهور على الامتثال لأوامر سلطات الاحتلال الفرنسي .

7. أدت سياسة الإدماج الى تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقه بفرنسا وإفقار الشعب الجزائري .

8. ومن نتائج سياسة الإدماج الهجرة الجزائرية نحو البلاد العربية الأخرى والاسلامية فراراً من الجهل والإضطهاد .

الهوامش :

1. عميراوي احميده وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 16-17.

2. مدني حسين، التعليم الرسمي الفرنسي في الجزائر 1884-1914 الغرب الجزائري أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013، ص ص 19-20.

3. Martin Evans , Algeria : France's Undeclared War , Oxford university press , New Yourk , 2012 , p. 9.

4. احمد بن نعمان، اشهدي يا جزائر، دار الامة، الجزائر، 2002، ص 106.

5. John E. Flint, The Cambridge history of Africa from 1790 to 1870, Cambridge University press, 1976, Vol. 5, p. 104 .

6. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص 154 .

7. هو الابن الثالث للويس بونابرت شقيق نابليون الاول الذي كان ملكا على هولندا(1806-1810)، وبعد وفاة ابن عمه دوق ريجستادDuke of Reichstadt، طالب لويس نابليون بالعرش الفرنسي، قضى معظم شبابه في المنفى تولى رئاسة الجمهورية بعد ثورة 1848 في فرنسا، وعام 1852اصبح امبرطورا على فرنسا، هزم في معركة سيدان 1870ووقع في اسر الالمان، للمزيد من التفاصيل ينظر : The New Encyclopedia Britannica,Vol.8,p.509.

8. شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، دار عويدات، بيروت، 1982، ص 52؛ احمد طالب الإبراهيمي، من قضية الاستعمار الى الثورة الثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 126.

9. شارل اندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير : القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة : المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 42 .

10. احمد توفيق المدني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 86 .

11. Bruce Vandervort , Wars of imperial conquest in Africa 1830–1914 , Virginia Military Institute , pp. 56-59 .

12. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 94.

13. عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 63.

14. رابح تركي، المرجع السابق، ص 95.

15. Alexander Mikaberidze , Conflict and Conquest in the Islamic World : A Historical Encyclopedia, ABC-CLIO, LLC, Oxford, 2011, p. 74 .

16. رابح تركي، المرجع السابق، ص 96.

17. حسين تريكي، هذه الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص64.

18. بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 145 .

19. عميراوي احميده وآخرون، المرجع السابق، ص 81 .

20. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 146 .

21. بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007، ص 157.

22. المرجع نفسه، ص 157 .

23. عميراوي احميده وآخرون، المرجع السابق، ص83 .

24. مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1953، ص 45.

25. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر، 2008، ص 182.

26. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، مطبعةحلب، ص 119.

27. خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 62.

28. مقتبس من : المرجع نفسه، ص 62.

29. مقتبس من : المصدر نفسه، ص 63.

30. هو سليل لويس الثامن عشر والابن الاكبر لدوق اورليان الذي اعدم أبان أحداث الثورة الفرنسيةعام1789، هرب إلى خارج فرنسا وتنقل بين النمسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، عاد الى فرنسا عام1815، وبعد سقوط شارل العاشر عام 1830، اختير لويس فيليب ليكون ملكا على فرنسا مبتدءاً حكمه بما عرف باسم ملكية تموز، تحالف مع بريطانيا في بداية عهده، إلا إنهما اختلفا بسبب أزمة محمد علي باشا 1839والزواج الاسباني 1847، سقط حكمه على اثر ثورة 1848 في باريس ولجأ الى بريطانيا وتوفي فيها عام 1850، للمزيد ينظر:

The New Encyclopeadia Britannica,Vol.7 P.510.

31. مقتبس من : بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص176.

32. المرجع نفسه، ص191.

33. مقتبس من :رابح تركي، المرجع السابق، ص 47 .

34. بشير بلاح، المصدر السابق، ص153 .

35. ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج3، ص285.

36. مقتبس من :عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص64.

37. مدني حسين، المصدر السابق، ص 2-3 .

38. بوعلام سايح، الثقافة الافريقية: طموحات ومتطلبات، الثقافة، "مجلة"، العدد 96، ديسمبر 1986، الجزائر، ص 75 .

39. عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص64.

40. ابو قاسم سعد الله، المرجع السابق، 285 .

41. مقتبس من :بوعلام سايح، المرجع السابق، ص75 .

42. المرجع نفسه، ص75 .

43. اسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي، دراسات نفسية وتربوية، "مجلة"، مخبر تطور الممارسات النفسية والتربوية، العدد 7، ديسمبر 2011، ص 61.

44. عميراوي احميده وآخرون، المصدر السابق، ص 46 .

45. مقتبس من: بشير بلاح، المصدر السابق، ص 155 .

46. William B Quandt , Algeria 1830-2000 a Short History , Cornell University press , London , 1995 , P.9.

47. Jean-Denis G. G. Lepage , The French Foreign Legion An Illustrated History , McFarland & Company , Inc. Publishers , London , p.6.

48. Qated in: Charles Robert Ageron , Modern Algeria : A History from 1830 to the Present , C. Hurts &Co.publishers Ltd. , Hong Kong , 1991 , p. 34 .

49. بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص 141-142 .

50. يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الجزائر والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص16-18 .

51. عميراوي احميده وآخرون، المصدر السابق، ص44 .

52. بشير بلاح، المرجع السابق، ص 160 .

53. مقتبس من : المرجع نفسه، ص 156 .

54. Mahfuod Bennoune, The Making of Contemporary Algeria 1830-1987, Cambridge University Press , Cambridge, 1988, PP.45-46 .

55. محمد حسين، المرجع السابق، ص 35 .

56. مقتبس من : بوعلام سايح، المرجع السابق، ص 75 .

57. المرجع نفسه، ص75 .

58. مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 414 .

النفوذ الديني ودوره في تثبيت الاستقلال السياسي لقبائل الجنوب الغربي " أولاد سيدي الشيخ نموذجا"

دة. فاطمة حباش
جامعة ابن خلدون / تيارت

مقدمة:

فتح الإطار الجغرافي للقبائل التي تنتشر أراضيها بالهضاب وصحراء الجنوب الغربي أفقا ومجالا لترسم لنفسها وضعا سياسيا ونمطا معيشيا، فرضت به نفوذها ومكانتها على كل سلطة مركزية تولت أمور الجزائر إبتداء من القرن السادس عشر خاصة على عهد التواجد العثماني والتواجد الفرنسي، وبالطبع ساهمت في هذه الخصوصية لدى قبائل الجنوب الغربي، وفي مقدمتها قبيلة أولاد سيدي الشيخ عدة عوامل ارتبطت أساسا بالعامل الطبيعي، وعامل التكوين والنشأة للقبيلة، فماهي إذن مظاهر تأثيرهما على الاستقلال السياسي للقبيلة؟.

أولا: الطبيعة الجغرافية:

امتاز الجنوب الغربي بتعقد تضاريسه وجغرافيته الصعبة فهو يبدأ وراء الشطين الشرقي والغربي، يخترقه شمالا من الشرق إلى الغرب سلسلة جبال العمور، وجنوبا يغوص في الرمال والأودية من وادي الناموس وبوسمغون وسقار(1)، هذه الطبيعة انعكست على واقع ونمط القبائل بحيث جعلها بعيدة عن الخضوع المباشر من أية سلطة مركزية، وفي

مأمن عن المراقبة، فمواطن قبيلة أولاد سيدي الشيخ بقصور الجنوب الغربي ومواطن أتباعها من القبائل التي تمتد إلى أعماق الصحراء وصولا إلى ورقلة وتيديكلت، قد ساعدها بأن تتميز كمشيخة سياسية مستقلة في تسيير أمورها الداخلية منذ العهد العثماني[2]، تسيطر على جزء هام من تجارة القوافل بالصحراء، مما أعطاها دعما ماديا وجعلها قوة إقتصادية مسيطرة بالمنطقة إلى جانب سيطرتها الدينية والسياسية[3]، فهي لم تصنف ضمن قبائل المخزنية، أو الرعية[4]، بل ضمن القبائل المستقلة التي دفعت بالسلطة المركزية تسعى لكسب ودها وولاءها بإقامة اتصالات، وعلاقات تقوم على الاحترام المتبادل دون الحصول منها على التزام مادي[5] فهي كانت معفية من الضرائب[6].

استمر تأثير العامل الطبيعي في محافظة أولاد سيدي الشيخ على الاستقلالية إلى عهد الاحتلال الفرنسي، وهذا يرتبط بامرين، اولهما: من خلال موقفها منه في إطار مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847)، حيث تعاونت وساندت هذا الأخير دون الخضوع المباشر له على عكس قبائل الشمال، أي قدمت له الدعم في إطار الاحترام المتبادل والمحافظة على الخصوصية الدينية[7]، وفعلا ترجم ذلك على أرض الواقع عندما أصبحت أراضيهم مجال انسحاب، وثغور اعتصام لأتباع الأمير من القبائل خلال فترة الضعف[8]، إضافة أنها نقطة اتصال مع قاعدته الخلفية بالمغرب الأقصى للتزود بالمؤن والأسلحة.

وثانيهما: واصل البعد الجغرافي دوره مع مهمة التوسع الاستعماري جنوبا عندما وجد الفرنسيون صعوبة في التوغل بسبب نفوذ قبائل الجنوب على رأسها قبيلتي حميان وأولاد سيدي الشيخ، واللتان تسببتا في خسائر فادحة للفرنسيين منذ فترة الأربعينات على إثر مقاومة الأمير عبد القادر، واقتنعوا أن تحقيق الاحتلال الاستيطاني لن يكون سهلا بالاعتماد فقط على الألة العسكرية " الجيش"، بل وجوب توظيف أساليب أخرى كالمناورة والاتصال عن طريق التفاوض[9] بهدف اخضاعها، والاستعانة بها في المد الاستعماري جنوبا.

ثانيا: الأصل وأسس الانتماء:

تنتمي بعض القبائل إلى طبقة الأشراف تنحدر من سلالة آل البيت، ومنها من تنحدر من طبقة الأجواد ذات نفوذ عسكري، ومنها ذات نفوذ ديني لارتباطها بالمرابطين والطرق

الصوفية[10]. وبطبيعة الحال هذه الأسس تتوفر عليها قبائل الجنوب الغربي سواء بشكل فردي كما هو الشأن مع قبيلة حميان[11]التي تتمتع بعامل القوة والنفوذ العسكري والثراء المادي[12]، أو بشكل جماعي مثل قبيلة أولاد سيدي الشيخ التي تتمتع بتنوع في تكوينها وتشكيلها، وعندما نعود إلى أصلها نجدها تنحدر من سلالة أبوبكر الصديق من شبة الجزيرة العربية، هاجرت غربا قاصدة شمال إفريقيا أين استقرت عناصرها مؤقتا بمصر وتحديدا الاسكندرية، ثم شدوا الرحال نحو تونس وهناك عرفوا بالبوبكريين، وتولوا مناصب حكومية[13]. تقوى نفوذهم مع جدهم معمر بن العالية الذي رحل بهم من تونس مع مطلع القرن الخامس عشر باتجاه الجزائر وتحديدا إلى بلاد بني عامر واستقر في منخفض واد قليتة، وأسس قصورا منها الأربوات الفوقاني والتحتاني، وحضي باحترام من البربر والعرب[14]، وحاول أن يعطي للعائلة بالمنطقة الصحراوية مكانة مرموقة، وساعد في ذلك الموقع الجغرافي المفتوح على الطرق الصحراوية جنوبا، والتلية شمالا، فاشتغل بالدين والتصوف. وامتد مجد العائلة مع الجد السادس والعشرين عبد القادر بوسماحة[15] "سيدي الشيخ" مؤسس الطريقة الشيخية، واستطاع أن يقوم بدور حضاري سياسي وديني جامعا بين قوة التصوف والتعبد وقوة السيف بالصحراء والمغرب الأقصى[16]، حضي باحترام كبير ومكانة عالية لدى سلاطين المغرب، كما تعددت أدواره مع العثمانيين في حروبهم.

إذن انطلاقا من أصل القبيلة وعوامل تكوينها منذ الجد الأول تمتعت بنفوذ متنوع، يأتي في مقدمته النفوذ الديني فهي تدين لها كل قبائل الشط الشرقي والغربي، والبيض، وجبل عمور ومتليلي وشط تيقري، وواد فندي وواد نصروة بمنطقة فقيق وتوات وقورارة[17]، وتدفع لها ضريبة الغفارة[18]. ثم يليه النفوذ العسكري الذي فرضت به قوتها على السلطة العثمانية التي فاقت أحيانا قوة باياتها ببايلك الغربي، وعجزوا في التصدي لها ومواجهتها[19]، وحتى مع السلطة الفرنسية عندما ألحقوا هزيمة في حق أول حملة عسكرية فرنسية بقيادة الجنرال جيري سنة 1845 بقصور الجنوب الغربي[20] حيث تعرضت لهجوم عند ممر غروية من قبل فرسان أولاد سيدي الشيخ. وتتمتع في ذات الوقت بثراء مادي، فهي قوة اقتصادية تسيطر على تجارة القوافل، وكل هذا ساهم بشكل قوي في تثبيت مكانتها السياسية، وفرض على كل سلطة مركزية أن تعطي لها خصوصية في التعامل، فعلى العهد العثماني كانت تبدي الاحترام الاسمي للسلطان العثماني وتتعهد بالمساعدة العسكرية لكن في المقابل معفية من الضرائب الرسمية، وتحضى بالاحترام

المطلق والدليل عند قدوم زعماء العائلة إلى التل يحضون من باي وهران باستقبال رسمي ويخرج الحرس الشرفي لاستقبالهم بموسيقى ترحيبية على مشارف المدينة، ويتم إكرامهم بالهدايا وحسن الضيافة طيلة فترة إقامتهم[(21)]، وتتعدى أحيانا حسن المعاملة إلى أتباعها من القبائل الصحراوية الأخرى مثل قبيلة الأغواط الكسل[(22)] التي تمتعت بنفس الامتيازات كإعفاءها من الضرائب، وهذا إن دل فإنما يدل على أن أولاد سيدي الشيخ وأتباعهم فرضوا استقلالهم السياسي[(23)].

تواصل تأثير الأصل والانتماء الديني إلى فترة الاحتلال الفرنسي، وسمح لقبيلة أولاد سيدي الشيخ المحافظة على استقلالها السياسي وإجبار الفرنسيين على الاعتراف به وتتضح معالم ذلك في عدة نقاط:

1. بعدما اتخذت السلطة الفرنسية قرار تحقيق الاحتلال الاستيطاني الشامل، والتوسع في المناطق التي لم يطلها الجنرال بيجو[24] الجبلية شمالا، والهضاب والصحراء جنوبا، وبالطبع تولى هذه المهمة خليفته في الفكر الاستعماري الجنرال جاك لوي راندون(J.L.Randon)[(25)]، الذي تولى مهمة التوسع بالجنوب الغربي مع بداية الخمسينات، ورأى لإنجاح المهمة وجوب تغيير الإستراتيجية وعدم الاكتفاء بنشاط الجيش وحملاته العسكرية، بل أوجب توظيف إستراتيجية تعتمد على المناورة والمراوغة عن طريق الاتصال والتفاوض مع العائلات ذات النفوذ السياسي، أو الديني أو المادي بغية التعاون في مهمة التوسع سلميا[(26)]، فالفرنسيون من خلال تجربتهم في الفترة السابقة ما بين 1830 و1850 في إقصاء المقاومة الجزائرية أدركوا أن سندها الأساسي هو القبيلة بنفوذها الديني أو السياسي أو العسكري والواجب القضاء عليه بعد الاستفادة منه في التوسع. وبالنسبة للجنوب الغربي كانت أكبر قبيلتين تتقاسمان النفوذ في المنطقة هما قبيلتي حميان وأولاد سيدي الشيخ، فالأولى ذات نفوذ سياسي وثراء مادي والثانية ذات نفوذ ديني وعسكري، لهذا دخل الفرنسيون في مقياس الاختيار بينهما وأيهما أكثر تأثيرا على السكان والقبائل الأخرى، وفي نهاية المطاف وقع الاختيار على قبيلة أولاد سيدي الشيخ لازدواجية نفوذها تجمع بين قوة الدين وقوة السيف، مما يجعلها أكثر تأثيرا وتسهل التوسع بأقل الخسائر[(27)].

إذن سعى الفرنسيون للتفاوض مع أولاد سيدي الشيخ مع نهاية 1849 وبداية 1850،[28] حيث أرسلوا وفدا من دائرة تيارت اختير من الزعامات الأهلية للمنطقة ينتمون إلى قبيلة الأحرار، يحتلون مناصب بالمكتب العربي كقياد، منهم: سي قدور بن الحاج الصحراوي، مولود بن عون الله، محمد بن العراج، المعروف بن الحاج قدور، إضافة إلى قاضي تيارت سي عبد القادر بن خالد، والتقى الوفد بزعيم القبيلة سي حمزة بن بوبكر يوم 15 جانفي 1850[29]، وتباحثوا معه شروط التعامل والتعاون لوقت طويل أين أظهر سي حمزة رغبة وطموحا لزعامة الصحراء سياسيا، وبعد مد وجزر فرض شروطه بأن يتعاون مع السلطة الفرنسية مقابل عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتم تنصبه رسميا في 23 افريل 1850 خليفة لهم ويعمل لصالح مشروعهم بالصحراء [30].

2. الالتزامات السياسية التي تعهد بها حمزة بن بوبكر بعد اتفاقية التعاون حيث أدى أدوارا حققت للفرنسيين إنجازات متنوعة منها: مشاركته العسكرية بقومه إلى جانبهم في الحملات التأديبية منها حملة في حق حميان الغرابة سنة 1853 [31]، ويبقى أهم إنجاز عسكري مشاركته في حملة بليسي إلى الأغواط في 4 ديسمبر 1852، والتمكن من محمد بن عبدالله[32] واجباره على الفرار والانسحاب جنوبا لدى الشعانبة برزقة[33]، فخرج وراءه من بريزينة متتبعا أثاره بورقلة لمدة أربعة أيام حتى تمكن منه قرب عرق بوسروال، وأجبر أتباعه كل من سعيد عتبة والمخادمة والشعانبة إلى الاستسلام[34]. وبهذا الانتصار حمزة بن بوبكر هيأ الأجواء للفرنسيين وتحديدا لقائد معسكر الجنرال دريو الذي توجه إليها بأمر من الحاكم العام، واستقبل من قبل حمزة بن بوبكر وأعلنها رسميا منطقة فرنسية وفق قرار 10 فيفري 1854 كأغوية تابعة لخليفات أولاد سيدي الشيخ تخضع له مباشرة بصفة سياسية[35]عين على رأسها أخوه سي الزبير ثم سي الأعلى سنة 1862. ومن هنا يمكن القول أن المد السياسي للفرنسيين إلى أعماق الصحراء لم يساهم فقط في إبقاء وتثبيت الاستقلالية للقبيلة، بل أعطى لها فرصة فرض نفوذا سياسيا إلى جانب نفوذها الديني والروحي.

3. لم تقتصر الأدوار السياسية لأولاد سيدي الشيخ رفقة الفرنسيين على العمل العسكري بل تعدى لأن تكون بمثابة وسيط سلمي لصالحهم مع قبائل الصحراء الكبرى وضمان لهم التعاون والتعامل معها منهم: شعانبة المواضي الذي تفاوض معهم وأقنعهم بالخضوع، وتم فعليا للجنرال دريو عندما قدم إلى ورقلة[36]، ونفس الأمر كان مع التوارق

بحيث أولى الاتصالات معها كانت عن طريق سي حمزة، والذي نجح في إرساء القواعد الأولى للتعامل وإثبات حسن نية فرنسا أمام زعماء التوارق الذين أقنعهم بقبول التعامل التجاري مع الفرنسيين، وتوجت مهمته برحلة إلى مدينة الجزائر عند الفرنسيين رفقة أربعة من زعماء التوارق للتعرف على معالم الحضارة والثقافة الفرنسية[37].

4. مثلما أوجد زعماء أولاد سيدي الشيخ لأنفسهم كيانا سياسيا قويا ومستقلا أثناء تعاملهم مع الفرنسيين، أكدوا عليه عندما اختلفوا معهم أو بالأصح عندما اكتشفوا سياسة فرنسا التي تسعى إلى الإقصاء والتخلص من نفوذهم منذ مطلع ستينيات القرن 19، وتجسد ذلك من التصرفات العديدة التي ارتكبت في حق زعمائهم بدايتها مع سي حمزة الذي أبرم معهم الاتفاق لكنه تعرض لإهانات كوضعه في الإقامة الجبرية بوهران سنة 1856 [38] ثم بالجزائر أي توفي في ظروف غامضة[39]، ولقد ندد بتغير سياسة فرنسا تجاههم في عدة مراسلات محاولا تذكيرهم بأفضاله عليهم، وكيف قوبل ذلك باتهامه بالخيانة وعدم الثقة[40]. وتعدت سوء المعاملة إلى إخوته كل من سي الأعلى وسي الزبير واتهامهم بالفساد والتجاوزات المالية في حق سكان ورقلة[41].

وزاد النفوذ وتقوى عندما اشتد الخلاف وتوج بالخروج عن السلطة الفرنسية وإعلان العصيان بقيادة سي سليمان بن حمزة في ثورة قوية باستراتيجيتها الحربية القائمة على العامل الديني والقيادة الجماعية لمد إطارها الجغرافي، إضافة إلى مدتها الطويلة من 1864إلى 1883 وحجم الخسائر التي ألحقتها بالفرنسيين لدرجة أجبرتهم إلى التفاوض معهم أكثر من مرة [42].

الخاتمة:

استطاعت قبيلة أولاد سيدي الشيخ بمكانتها الدينية المرتبطة بالتصوف والطرق الصوفية، وتحديدا الطريقة الشيخية أن تحدث لنفسها كيانا سياسيا فرضت به قوتها وهيبتها على قبائل منطقة الجنوب الغربي، ودفع كل سلطة رسمية قائمة بالجزائر الإعتراف ضمنيا بنفوذها السياسي المستقل من خلال السعي للاتصال بها والتعاون معها في إطار احترام خصوصيتها الدينية.

الهوامش:

1. Achill Fillias. Géographie physique et politique. 2éme édition.Hachette et Cie librairie. 1875. P63.

2. CAOM. M /184. Rapport d’ensemble sur les opération de délimitation de la tribu des laghouatKsel.Escécution de la loi 28/4/1887.

3. خديجة زاوي، نساء وطقوس الأولياء الصالحين، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 1998/1997، ص 51.

4. القبائل المخزنية تسمية أطلقها العثمانيون على القبائل التي خضعت لها وأبدت الولاء بتقديم الخدمات منها الاشراف على جمع الضرائب من القبائل الخاضعة والمستقلة والمشاركة بمحاربيها في الحملات التأديبية وتحصل مقابل ذلك على امتيازات كإعفائها من الضرائب. اما القبائل الرعية: هي تلك التي اخضعت بالقوة ووضعت تحت السيطرة والزمت بتقديم أعمال السخرة كالتويزة ودفع الضرائب. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، الطبعة 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 217، 232،233.

5. المرجع نفسه. ص 51.

6. Ibid. ; Louis Rinn. Nos Frontières Sahariennes a l’Ouest de djebelAmor et Ouled Sidi Cheikh avant 1864. RA. N= 177. 1886. P. 179.

7. Arthur Grault. Principes de colonisation et législation colonial. Recueil Sirey. Paris. 1938. P. 49; Louis Rinn. Op. Cit. P. 180.

8. Ibid. PP.180 , 181,182.

9. فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844_1870. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014/2013، ص. 137.

10. Villot. Mœurs Coutumes et institution des indigénes de l’Algérie. 3éme édition. Adolph Jourdan. Alger. 1888. PP. 296-298.

11. قبيلة حميان من القبائل الرحالة لمنطقة الجنوب الغربي ذات أصول عربية، تنتسب إلى حميان بن عقبة بن يزيد بن عيسى بن زغبة الهلالي، تنقسم إلى قسمين هما حميان شفعة وجنبة، تنتشر في المنطقة الممتدة من العريشة حتى سلسلة الأطلس بجبال الميز، تميزت بنشاطها التجاري نحو التل والمغرب الأقصى وقورارة، ومن أهم قصورها نجد عين سفيسفة، عين الصفراء، تيوت، عسلة، مقرار الفوقاني والتحتاني. ينظر: عبد القادر المشرفي الجزائري. بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيينبوهران من الأعراب. تحقيق محمد بن عبد الكريم. 1943. ص 26.

12. Félix Jaquot . Expédition du géneralCavaignac dans le Sahara en Avril et Mai 1847. Gide et Baudry. Paris. 1849. P282. /- Louis Rinn. Le Royaume d'Alger sous le dernier dey. Typographie Adolph Jourdan. Alger. 1900. P73.

13. Marth et Gouvion Edmond. KitabAyane el maghariba. Imprimerie oriental. Fontana. Alger. 1920. P. 190 ; C.A.O.M. 22H/1. Subdivision de Mascara. Notice historique sur OULED sidi cheikh par le Commandant Deligny.

14. Louis Rinn. Marabouts et Khouans. Adolph Jourdan. Alger. 1884. P351;

أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي. ج4. دار الغرب الاسلامي. بيروت. 1997. ص.105.

15. عرف عبد القادر بوسماحة ب " سيدي الشيخ"، من مواليد 1530، أمه السيدة الشريفة بنت سيدي علي ولد سعيد. تتلمذ علي يد والده ثم توجه إلى فقيق لاستكمال علمه على يد أحمد بن عيسى الكرزازي ثم تعلم على يد الشيخ عبد الرحمان السهيلي الذي أصبح من أتباع الشاذلية، سافر إلى فاس لمواصلة طلب العلم. في نهاية المطاف استقر بواحة تانكريت وأسس طريقته الدينية الشيخية. ينظر:

Trumlet. Les Français dans les Déserts. Challamel Ainé. Paris. 2éme édition. 1885. P 80.

16. Sabatier Camille. La question du Sud Ouest. Adolph Jourdan. Alger. 1891. PP. 8,9, 66,68 .

17. Louis Rinn. Le Royaume d'Alger sous le dernier dey. Op. Cit. P. 73.

18. الغفارة هي ضريبة دينية تدفعها الفبائل التي تدين بالولاء للطريقة الشيخية.

19. ناصر الدين سعيدوني. النظام المالي الجزائري في أواخر العهد العثماني (1519_1830). دار الكتاب العربي. ط1. الجزائر. 1981. ص51.

20. Pelissier Reynaud. Annales Algériennes. V1. JDumaine.paris. Bastide. Alger.1854. P160.

21. Louis Rinn. Nos Frontiéres Sahariennes a l'Ouest de djebelAmor et Ouled Sidi Cheikh avant 1864. Op. Cit. P. 179; CAOM. M184. Rapport d'ensemble sur les opération de délimitation de la tribu des laghouatKsel.Escécution de la loi 28/4/1887.

22. يعود تاريخ تشكل قبيلة الأغواط الكسل إلى الرحلة التي بها الزعيم الروحي سيدي الشيخ إلى المغرب الأقصى عند سلطان مولاي أحمد الذهبي بفاس وحين عودته بالأمتعة الثقيلة ارتأى السلطان أن يقدم له خدمة، فزوده بالجمال لحمل أمتعته إضافة إلى سبعة غياطين تصاحبه في رحلة العودة وترفه عنه، واستقروا عنده وأقاموا خياما وعرفوا بين القبائل بالأغواط ولتميزهم عن الأغواط

التابعة لمقاطعة الجزائر أضيف لاسمهم الكسل نسبة للجبل. وتتفرع عن القبيلة أولاد مومن، الرزيقات، أولاد عمران، أولاد عيسى، القرايج. ينظر: .Ibid

23. Ibid .

24. ولد بيجو خلال شهر أكتوبر 1784 بمدينة ليمونج، ينحدر من عائلة إيرلندية، درس التاريخ والجغرافيا. انضم إلى الجيش سنة 1804 في صفوف الحرس الامبراطوري، قدم إلى الجزائر منذ 1836 وتواجه مع الأمير عبد القادر وأبرم معه معاهدة التافنة. عين حاكما عاما للجزائر 1840.

25. جاك لوي راندون : من مواليد مدينة غرونوبل في 27 مارس 1795، ينتمي لعائلة ارستقراطية. التحق بالجيش الفرنسيكضابط، وتدرج في الرتب العسكرية حتى رقيه الى رتبة مارشال، وشغل منصب وزير الدفاع حتى اكتوبر 1851، شارك في الغزو الفرنسي للجزائر، وقاد عدة حملات عسكرية ضد القبائل الثائرة في كل من منطقة القبائل والأغواط، عين حاكما عاما للجزائر سنة 1852. مات في 16 جانفي 1871 ينظر:

NarcisseFaucon. Livre D'or de l'Algérie (1830-1889). T1. Challamel et Cie. Paris. 1889. P. 547.

26. أبو القاسم سعد الله. تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. الجزء 1. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1997. ص. 326- 327.

27. Gourgeot (E). Situation politique de l'Algérie. Challamel Ainé éditeur. Paris. 1881. P49; Félix Jaquot . Op. Cit. P. 286 .

28. يعود تاريخ الاتصال الأول إلى 1847 والمبادرة كانت من أولاد سيدي الشيخ عندما استغلوا قدوم حملة رونو في أفريل إلى منطقة القصور ومرورها بين برج بني عامر والأربوات أين عسكرت فأرسل إليها وفدين يمثلان فرعا القبيلة الشراقة والغرابة على التوالي الأول بقيادة جلول بن حمزة والثاني بقيادة محمد بن الطيب مرفقان بحصانين ومبلغ قدره 18000 فرنك كعربون تعارف وصداقة مع الفرنسيين وإثبات حسن نية. ينظر:

Louis Rinn. Nos Frontiéres Sahariennes a l'Ouest de djbelAmor et Ouled Sidi Cheikh avant 1864. Op. Cit. P. 180.

29. Trumlet. Op. Cit. P. 91.

30. Ibid. P91.

31. Mobacher. N= 136. 30/4/1853.

32. محمد بن عبدالله هو بن احمد بن يوسف من قبيلة روسل تموشنت، توجه إلى تلمسان أين عمل معلما للقرآن في زاوية سيدي يعقوب، حارب إلى جانبمصطفى بن اسماعيل ضد الأمير عبد القادر ومنحه الفرنسيون لقب السلطان بعد احتلال تلمسان، لكن غير موقفه من الفرنسيين سنة 1844 وقرر

الجهاد ضدهم لذا ابعد من الجزائر بإرساله للحج، لكن عاد مرة أخرى عن طريق الجنوب وأعلن ثورة بمنطقة ورقلة سنة 1851واستمرت سنة 1861. ينظر: يحي بوعزيز. ثورات الجزائر في القرنين 19 و20. الطبعة 2، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر. 1996. ص. 151، 152، 153.

33. Alain Roney. Les SaidAttba de Ngoussa. Le Harmattan. Paris. 1983. P. 64.

34. Major Demaght .Ouargla. BSGO. 1878-1881 . P89.

35. Colonieu. Voyage dans le Sahara Algérin de Géryville à Ouargla. Extrait du Tour de monde. Paris. 1862 . P164; Major Demaght . Op. Cit . P89.

36. C.A.O.M. 1J/155. Rapport de Colomb. Negoussa 2/12/1855.

37. JGasser. Rôlesociale la France dans l'Afrique du Nord. Les éditions G grés et Cie. Paris. 1906.P74.

38. C.A.O.M. 1J/155. Au Sujet de khalifa Si Hamza. Alger 8/9/1856.

39. Cheikh Si Hamza Boubakeur. Un Soufi Algérien « Sidi Cheikh ». Maisonneuve et Larose. Paris. P 141.

40. C.A.O.M. 1J/155. Au Sujet de réclamation des gènes d'Ouargla 20/6/1860.

41. Trumlet. Histoire de l'insurrection dans le Sud de la province d'Alger en 1864. Adolph Jourdan. T1. PP 5 ,6, 7.

42. Trumlet. Notes pour servir à l'histoire de l'insurrection dans le Sud de la province d'Alger.RA N= 30. 1882. P. 331.

موقف الحركة الوطنية الجزائرية
من السياسة الاستعمارية ما بين الحربين
(1919- 1939)

د. صبري كامل هادي التميمي
وزارة التربية/العراق

المقدمة

تعد فترة ما بين الحربين العالميتين (1919- 1939) بداية نشوء الاحزاب والتنظيمات السياسية في الجزائر، والتي كان لها دور كبير في تبصير الشعب الجزائري، وتوضيح معاناته من جراء الاحتلال الفرنسي البغيظ، الذي استحوذ على مقدرات وامكانيات الاقتصادية تاركا الشعب الجزائري يعاني الفقر والحرمان والعوز الشديد. ولم تكن لهذه الاحزاب والتنظيمات السياسية برامج ثابتة أو منهج تسير عليه، بل كانت متداخلة في أفكارها وطروحاتها، وأغلب مطاليبها كانت المساواة بين الجزائريين والفرنسيين بالحقوق والواجبات، وفتح باب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، والاهتمام بالتعليم العربي، ولم تكن لهذه المطالب صدى يذكر لدى فرنسا، التي عملت على تكريس سيطرتها على الجزائر.

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى محورين، تناول الاول العوامل التي ساعدت على تطور الحركة الوطنية الجزائرية موضحين فيه أثر الحرب العالمية الاولى (1914- 1918) على الجزائريين ودورها في زيادة الوعي الوطني من خلال اختلاطهم بالأوربيين، واطلاعهم على سبل عيشهم، فضلا عن دور الدعاية الالمانية العثمانية التي حرضت الجزائريين على قتال الفرنسيين باعتبارهم غاصبين ومحتلين. فيما ركز المحور الثاني على دراسة تطور

نشاط الاحزاب والتنظيمات الجزائرية فترة ما بين الحربين (1919- 1939) موضحين دورها في إيصال صوت الجزائريين إلى سلطات الاستعمارية الفرنسية، ومطالبها بالمساواة مع الفرنسيين ونشر التعليم العربي، فيما طالب البعض بالاندماج التدريجي بالمجتمع الفرنسي، آملاً بالحصول على عطف الحكومة الفرنسية بمساواتهم بالفرنسيين ولم تكن فكرة الاستقلال مطروحة على برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية خلال فترة الدراسة، إلا في برنامج حزب نجم شمال أفريقيا، الذي دعى علانية إلى الاستقلال التام للجزائر وأقطار المغرب العربي.

أولا: العوامل التي ساعدت على تطور الحركة الوطنية الجزائرية :

كان للحرب العالمية الاولى (1914- 1918) دوراً مهماً في زيادة الوعي الوطني لدى الجزائريين من خلال مساهمتهم في الحرب إلى جانب فرنسا، إذ اختلط هؤلاء باقرانهم الاوربيين واطلعوا على طبيعة الحياة التي يعيشونها، وعلى العادات والتقاليد الجديدة التي لم يؤلفوها من قبل [(1)]، وادركوا مدى الظلم الذي لحق بهم من جراء السياسة الفرنسية التي تميز بين الجزائريين والمستوطنين الاوربيين، وايقنوا ان الدماء الجزائرية التي سالت من أجل انتصار فرنسا في الحرب العالمية الاولى ذهبت هباءً، لذلك وجهوا نقدا لاذعا للسياسة الفرنسية التي لم تحقق ما كانوا يصبون إليه[(2)].

لعبت الدعاية الالمانية والعثمانية أثناء الحرب العالمية الاولى دوراً كبيراً في تحريض الجزائريين للقيام بثورة ضد فرنسا، من خلال المنشورات التي وزعوها في الجزائر، وجهات القتال داعين الجزائرين إلى الهروب من جبهات القتال والالتحاق بالقوات الالمانية التي عدوها مساندة للشعوب العربية المظلومة[(3)].

وكان للاهتمام الفرنسي بالجزائر دوراً في تنشيط الحركة الوطنية الجزائرية من خلال زيارة اعضاء النقابات والمنظمات والاحزاب السياسية الفرنسية للجزائر بقصد كسب ودهم ورضاهم لكي لا يقوموا بأي عمل يعكر صفو الامن ويخلق المتاعب لفرنسا [(4)].

وكان من نتائج الاحتلال الفرنسي للجزائر ظهور طبقة جديدة عرفت بالنخبة، وتالفت من القادة والموظفين الذين خدموا السلطات العثمانية وحافظوا على نفوذهم ومركزهم في ظل الاحتلال الفرنسي، ومنهم الجزائريين الذين تثقفوا بالثقافة الفرنسي وعدوا أنفسهم

ارقى من المجتمع الجزائري، ولم تكن هذه النخبة تدعو إلى استقلال الجزائر، بل العمل على دمج المجتمع الجزائري مع المجتمع الفرنسي، وتحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وكانوا يرون أن عملهم هذا يعد مكسباً وطنياً يخلص الجزائريين من الاضطهاد الفرنسي [5] .

انقسمت هذه النخبة إلى قسمين متناقضين في التفكير والتكوين، على الرغم أنهما طالبا بتحقيق المساواة والاندماج مع المجتمع الجزائري، واطلق على الاولى (النخبة التقليدية) وهم رؤساء العشائر والمناطق في العهد العثماني، الذين حافظوا على سلطتهم ونفوذهم واصبحوا اداة بيد الاحتلال الفرنسي، وطالبوا بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات دون التنازل عن دينهم الاسلامي [6].

واطلق على الثانية اسم (النخبة الحديثة) وهم الذين درسوا في المدارس الفرنسية وتخرجوا من جامعاتها وتأثروا بالثقافة الفرنسية، وظهر منهم المحامون والاطباء والصيادلة والمعلمون والمترجمون، وعاش هؤلاء حياة مزدوجة وتزوج بعضهم بالفرنسيات، وحاولوا محاكاة المجتمع الفرنسي وتقليده وعدوا العادات والتقاليد الفرنسية مثالا للتقدم والتطور وطالبوا بالاندماج الكامل مع المجتمع الفرنسي، والحصول على الجنسية الفرنسية لقاء تنازلهم عن دينهم الاسلامي [7].

وكان لظهور الجمعيات والنوادي [8] الثقافية والاجتماعية والادبية دوراً كبيراً في نمو الحركة الوطنية الجزائرية من خلال إقامتها المهرجانات، والقاء المحاضرات، وتمثيل الروايات والمسرحيات، التي ابرزت التراث الحضاري، وما في الجزائر العربي الاسلامي ومن خلال هذه الانشطة ظهرت تيارات سياسية تدعو إلى المساواة مع الفرنسيين على اساس أن الجزائر جزء من فرنسا مع احتفاظها بهويتها العربية الاسلامية في حين يرى البعض الاخر أن الاندماج التام مع فرنسا يعني ذوبان الشخصية العربية الإسلامية للجزائر [9] .

وكان لتعسف الادارة الفرنسية واستمرارها في هضم حقوق الجزائريين سببا رئيسا في ظهور تنظيمات سياسية مختلفة، على الرغم من أنها لم ترتقي الى مستوى طموحات الشعب الجزائري وأمانيه في التحرر والاستقلال، بل ظلت أسيرة الوعود الفرنسية على أمل إصلاح أوضاع الشعب الجزائري ومساواته بالشعب الفرنسي.

ثانيا: الأحزاب والتنظيمات الجزائرية فترة ما بين الحربين (1919- 1939)

بعدما ان سلطنا الضوء على العوامل التي ساعدت على تنامي الوعي لوطني ودفع إلى تطور نشاط الحركة الوطنية، سنحاول من خلال الصفحات القادمة التعريف بالأحزاب والتنظيمات السياسية الجزائرية التي نشطت خلال فترة مابين الحربين، وهي:

1- تنظيم وحدة النواب المسلمين الجزائريين:

تأسس هذا التنظيم من قبل الامير خالد الجزائري [10]، عام 1919 وأصدر جريدة ناطقة باسمه وهي جريدة الإقدام [11]، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وطالب التنظيم من خلال جريدته بالمساواة مع الفرنسيين واصلاح اوضاع الجزائريين والغاء القوانين الاستثنائية المفروضة عليهم [12]، ولم يطرح فكرة الاستقلال والانفصال عن فرنسا وإنما اكد على التعاون معها، املا بالحصول على حقوقهم المشروعة، مع الحفاظ على دينهم الاسلامي، ورفضهم التنازل عن الهوية الجزائرية وعن دينهم مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية وعدوه خيانه عظمى بحق الشعب الجزائري [13] كما طالبوا بوقف الهجرة الفرنسية إلى الجزائر، وأوضحوا مخاطرة المستقبلية على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [14] . لم يدم هذا التنظيم طويلا إذ سرعان ما تلاشى عام 1921، وتركه الامير خالد الجزائري بعد تاييد بعض أعضائه السلطات الفرنسية بمنح جنسيتها للجزائريين مقابل تنازلهم عن الدين الاسلامي [15] .

2- حزب الاقطاعيين:

تأسس عام 1920 في العاصمة الجزائر، وضم الشخصيات واصحاب الاموال، الذين تعاونوا مع السلطات الفرنسية ونفذوا سياستها، حفاظا على مصالحهم ونفوذهم ومكانتهم التي حصلوا عليها منه، لاسيما بعد أن اغدقت عليهم الاموال والمساعدات لتمويل اراضيهم وتطوير انتاجهم على حساب الفلاحين الفقراء الذين حرموا من اراضيهم [16].

عملت فرنسا على تعينهم في مراكز مختلفة كمساعدين لبعض الاداريين الفرنسيين، وممثلين نيابين في مختلف المجالس المحلية ومستشارين للجان الفرنسية المهتمة بالشأن الجزائري، وكانوا عادة يختارون حسب ولائهم لفرنسا[17]، وعلى الرغم من ولائهم المطلق لفرنسا، فإنها كانت لا تثق بهم وميزتهم عن المستوطنين الذين كانوا يحصلون على القروض والاموال والاعانات لتطوير انتاجهم اضعاف ما يحصل عليه الاقطاعيين[18].

ولم يكن لهذا الحزب برنامج خاص به كالاحزاب الجزائرية الاخرى، وإنما كانوا مستعدين أن يقولوا نعم أو لا كلما طلب الفرنسيون منهم ذلك، ولذلك اطلق عليهم الجزائريون اسم (بني بني) أي نعم نعم، ويبدو أن هؤلاء لم يكن لهم فهم سياسي لطبيعة الظروف المحيطة بالبلاد، ولم يكن لديهم منظمة سياسية تجمعهم، وبرنامج سياسي يسيرون عليه، ولا هدف يسعون إلى تحقيقه لأنهم غير قادرين على ذلك، حتى لا يثيرو غضب المستعمر الفرنسي، فيبعدهم عن مناصبهم وامتيازاتهم[19].

3- تنظيم الاخوة الجزائرية :

أسس هذا التنظيم في جانفي 1922 من قبل الامير خالد الجزائري، بعد انسحابه من تنظيم وحدة النواب المسلمين الجزائريين احتجاجاً على تأييد العديد من اعضائه قرار السلطات الفرنسية بالتخلي عن الدين الاسلامي مقابل الهوية الفرنسية إذ رأى فيه اذلالا للانسان الجزائري، وانسلاخه عن محيطه العربي والاسلامي، ولذلك فضل التمسك بالدين الاسلامي والهوية الجزائرية التي عدها مفتاح للتحرر والاستقلال [20] .

انضم إلى صفوف التنظيم اعداد كبيرة من الجزائرين الذين رؤوا في اهدافه وسيلة للحفاظ على دينهم الاسلامي في ظل السيطرة الاستعمارية، ومن اهدافه التي دعى إليها.

- المطالبة بالغاء جميع القوانين الاستثنائية المطبقة على الجزائريين بدون وجه حق.
- تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين بالحقوق والواجبات
- اسهام الجزائريين في تسيير امور بلادهم في ظل القوانين الفرنسية مع الحفاظ على أصول الدين الاسلامي، باعتباره مرجعا شرعيا لجميع المسلمين الجزائريين.
- الحد من سيطرة المستوطنين الاوربيين على أخصب الاراضي الزراعية وانتزاعها بالقوة بموجب قوانين تعسفية [21] .

أثارت هذه المطالب سخط وانزعاج السلطات الفرنسية التي عدتها خروج على الخطوط الحمراء التي رسمتها، ولذلك وجهت للامير خالد الجزائري عدة تهم، للحد من نشاطه، منها تعاونه مع الحزب الشيوعي الفرنسي، فضلا عن اتصالاته مع الامير محمد عبد الكريم الخطابي [22]، الذي كان يقود حركة المقاومة العربية في المغرب الأقصى ضد النفوذ الفرنسي، ولذلك نفته إلى فرنسا عام 1923، وبذلك انتهى تنظيم الاخوة الجزائرية

بنفي رئيسه بعد وقوفه ضد السياسة الاستعمارية الهادفة إلى القضاء على مقومات المجتمع الجزائري وانتمائه العربي والاسلامي [23] .

4- حزب نجم شمال افريقيا.

تأسس الحزب في العاصمة الفرنسية باريس في ماي 1926، من قبل عمال المغرب العربي العاملين في المصانع والمؤسسات الفرنسية، ودعى في بداية تأسيسه إلى تحسين اوضاع العمال الاقتصادية والتمسك بالجانب الوطني والقومي[24] . ترأس الحزب في بداية تكوينه علي عبد القادر [25] وعضوية مصالي الحاج[26] وثلاثين عضواً اخرين، ركز الحزب في نشاطه على عروبة المغرب العربي وتمجيد تراث الامة العربية، ومنجزات الحضارة الاسلامية والدين الاسلامي، كما ركز في كفاحه على مقاومة الاستعمار وتأييد الثورات العربية في المغرب العربي [27] .

اصبح الحزب جزائريا خالصا بعد انسحاب التونسيين والمغاربة منه، مفضلين الانضمام إلى منظماتهم المحلية المسموح بها في بلديهما، بخلاف الجزائر التي لا يسمح القيام بأي نشاط سياسي فيها، إلا ضمن الاحزاب والمنظمات الفرنسية [28] . وحدد الحزب اهدافه لمعالجة القضية الجزائرية بما يلي[29]:

- الاستقلال التام للجزائر، وانسحاب فرنسا منها.
- العمل على انشاء جيش وطني جزائري:
- مصادرة الاراضي الزراعية الكبيرة التي يسيطر عليها المستوطنون الاوربيون، والاقطاعيين الجزائريين.
- اعادة جميع الاراضي والغابات التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال الفرنسي إلى الجزائريين.
- الغاء قانون الاهالي [30] وجميع القوانين الاستثنائية التي تقيد حرية الجزائريين.
- اصدار عفو عام من جميع السجناء السياسيين والمنفيين إلى خارج الجزائر.
- حرية الصحافة، والاجتماع والتجمع، وحق إقامة المنظمات النقابية.
- تأسيس مجلس وطني جزائري منتخب بطريقة الاقتراع العام.

- انشا بلديات منتخبة عن طريق الاقتراع السري العام.
- العمل على فتح مدارس عربية، وتعميم مجانية التعليم على الجزائريين.
- زيادة القروض إلى الفلاحيين الجزائريين من أجل تحسين انتاجهم الزراعي.

كان تأثير حزب نجم شمال أفريقيا ضعيفا في الجزائر حتى عام 1930، عندما بدأت تنتشر أفكاره وطروحاته بواسطة جريدة الامة [31] التي كانت تصل إلى الجزائر سراً [32]، وبرز نشاطه بشكل واضح عندما قام النجم بحملة لجمع التبرعات والدعاية لمبادئه، وعرضت صور لمصالي الحاج وأثنين من قادة الحزب لمعتقلين للبيع وكتب عليها باللغة العربية : "من أجل الوطن والدين الاسلامي والاستقلال الكامل والدفاع عن زعمائنا المساجين بدون بسبب وكل جريمتهم دفاعهم عن حقوق شعبنا المضطهد فشجعوا حزبنا بشرائكم هذه الصور والله يجازي المحسنين"[33] .

قام النجم بنشاطات واسعة في الجزائر تمثلت بعقد الاجتماعات وإصدار المنشورات ونشر الاشاعات المعادية لفرنسا، والتحريض على القيام بالتظاهرات وكانت جريدة الامة تنشر اخبار هذه التظاهرات وتشد من ازرها [34].

عقد النجم اجتماعا سريا أواخر عام 1930، حضره عدد كبير من اعضائه ومناصريه، استنكر فيه السياسة الفرنسية في الجزائر، وقدم مطالبه التي تضمنت احترام الشعائر الدينية للمسلمين، وعدم التدخل بشؤونهم الداخلية، وحرية الصحافة وعقد الاجتماعات للجزائريين، والغاء جميع القوانين الاستثنائية وحل اللجنة الوزارية المختلطة التي شكلتها الحكومة الفرنسية من مختلف الوزارات الفرنسية لدراسة احوال الجزائر ومستعمراتها [35].

وفي عام 1934 كشف النجم زيف السلطات الفرنسية في تعاملها مع حادثة قسنطينة [36]، التي أججت الرأي العام الجزائري، وعقدت التجمعات الجماهيرية للتنديد بسياسة فرنسا لموقفها المجحف ضد الجزائريين، وبذلك كسبت القضية الجزائرية العديد من الفرنسيين الذين تعاطفوا معها وبقضيتها العادلة [37]، ونشط النجم في العام نفسه في تعرية الانتخابات التي مارستها السلطات الفرنسية في الجزائر، عندما استعان بمناصريه ومؤيديه، وحث الناخبين على أن يعبروا عن إرادتهم في انتخاب ممثليهم الذين يعبرون عن امانيهم وتطلعاتهم، وأن يطالبوا المرشحين بالعمل على إطلاق سراح سجناء قسنطينية الذين سجنوا ظلماً، وأن يعبروا عن واجبهم الوطني والقومي [38].

وعندما شكلت الجبهة الشعبية [39] الحكومة الفرنسية عام 1936، شارك النجم في الحملة الانتخابية المؤيدة لها سواء بفرنسا أو الجزائر، داعياً إلى معالجة القضايا القومية في المغرب العربي ومصر وسوريا ولبنان، واصبح النجم يعمل بحرية مطلقة حتى بلغ عدد اعضائه في تشرين الاول من العام نفسه احدى عشر الفا [40] .

اعتقد النجم أن الجبهة الشعبية التي أيدت حق الشعوب المستعمرة بالتحرر والاستقلال في حملتها الانتخابية، وأنه سيحقق مطالب الشعب الجزائري، ولذلك قدم مطالبه التي تضمنت الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والادارية، وعبر عن ثقته بالحكومة الجديدة لتحقيق مطالبة العادلة، منددا في الوقت نفسه بالاستعمار الفرنسي وسياسته التعسفية وافتقارها إلى أبسط حقوق الانسان وروح الديمقراطية التي تنادي بها الجبهة الشعبية [41] .

وفي ظل الاجواء الديمقراطية التي منحتها حكومة الجبهة الشعبية لحزب النجم، قام رئيسه مصالي الحاج بزيارة الجزائر في الثاني من اب 1936، والقى خطابا حماسياً في تجمع جماهيري كبير في الملعب البلدي بالعاصمة الجزائرية، طرح فيه برنامجه السياسي والذي يتلخص بالعمل من اجل استقلال بلاده [42]، فضلا عن مطالبته بالغاء مجلس الوفود المالية، والولائية العامة، وانشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام دون تمييز بالاصل أو بالدين [43] .

كان لخطاب مصالي الحاج صداً واسعاً لدى الشارع الجزائري، إذ حمل على الاكتاف بعد الانتهاء من خطابه، وطافوا به في شوارع العاصمة الجزائرية في تظاهرات كبيرة تطالب بالتحرر والاستقلال من الاحتلال الفرنسي، مما اكسبه شعبية واسعة، وشجعه على القيام بجولات عديدة في مدن وقرى الجزائر، عقد خلالها الاجتماعات والمحاضرات للتنديد بالاستعمار الفرنسي، والمطالبة بالاستقلال بعد اكثر من قرن من التسلط والطغيان [44] .

فتح النجم ثلاثين فرعاً في الجزائر، ووضع خطة لفتح احدى وثلاثين فرعاً اخر في انحاء الجزائر الاخرى، من أجل تبصير الشعب الجزائري بجرائم الاحتلال الفرنسي، واصبح له شعبية واسعة في الجزائر مما اغضب السلطة الفرنسية التي لا يروق لها هذه الانشطة وهذا التأييد، ولذلك اتهمت حزب النجم بعدة تهم منها تعاونه مع منظمات دولية معادية لفرنسا مثل لجنة (سوريا- فلسطين) التي كان يرأسها شكيب ارسلان [45]، واتهامه

بتلقي المعلومات من المنظمة الشيوعية الدولية، وأنه ينفذ سياستها، فضلاً عن اتهامه بالتعاون مع المنظمات الالمانية المعادية لفرنسا، والتي نشطت في البلاد العربية والاسلامية كلجنة الدفاع عن المغرب العربي، والجمعية الالمانية الاسلامية وغيرها[46]، ولذلك اصدرت حكومة الجبهة الشعبية آمرها إلى الوالي العام في الجزائر بحل حزب النجم بتهمة ممارسته نشاطات معادية لفرنسا [47]، ويبدو أن حل الحزب يعود إلى الشعارات التي اطلقها مصالي الحاج بضرورة التحرر والاستقلال للجزائر.

5- اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تأسس هذا الاتحاد في 11 سبتمبر 1927 في العاصمة الجزائر من تجمع ضم 150 منتخبا جزائرياً في المجالس البلدية ومجلس الوفود المالية والمجالس العمالية، ومن الموظفين بالادارة الفرنسية، وكان معظم هؤلاء من الذين تختارهم الادارة الفرنسية إلى هذه المجالس [48]، وكانوا يؤمنون بسياسة المراحل اي الحصول على الجزء للوصول إلى الكل، ومن أبرزهم بلقاسم التهامي [49] الذي ترأس اتحاد المنتخبين الجزائريين [50] .

عقد الاتحاد مؤتمره الاول بالعاصمة الجزائر في 23 سبتمبر 1927، الذي اكد فيه على تعزيز العلاقات بين الجزائريين والمستوطنين الاوربيين، وتطوير بلادهم ضمن القوانين الفرنسية المعمول بها [51]. ومن أهم الأهداف التي سعى اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين إلى تحقيقها ما يلي[52]:

- الاندماج التدريجي بالمجتمع الفرنسي، معتقداً أن تحسين اوضاع الجزائريين مرتبط بحصولهم على حقوقهم السياسية في ظل السيادة الفرنسية.

- قارن اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين انفسهم باليهود الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو (cremieux) [53] الصادر في 24 تشرين الاول 1870، وحصلوا على كامل حقوقهم، وبذلك تحسنت احوالهم المعاشية، واصبحوا يمارسون انشطتهم السياسية المختلفة.

- المطالبة بالتمثيل النيابي للجزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية، ليكون لهم صوت مسموع في الجمعية الوطنية شأنهم شأن الفرنسيين.

- المساواة في الخدمة العسكرية بين الجزائريين والفرنسيين، إذ كان التمييز واضحا في الرتب العسكرية والترقيات والمرتبات والامتيازات.

- الغاء القيود المفروضة على الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، والغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة لحرية الجزائريين.
- العمل على تطوير التعليم للجزائريين واصلاح التعليم المهني.
- اعادة طريقة تنظيم الانتخابات في المجالس المختلفة، بعد أن قيد القانون الصادر عام 1919 حق الجزائريين في التصويت لانتخاب ثلث مستشاري المجالس البلدية، وربع المستشارين العامين، وثلث المندوبين الماليين في بحث ميزانية الجزائر [54] .

كون الاتحاد وفداً من ثلاثين عضوا لزيارة العاصمة الفرنسية في 14 تشرين الثاني 1927 حاملا مطالبه التي عرضها على الحكومة الفرنسية، التي كونت لجنة لدراستها في محاولة منها لامتصاص الغضب الجماهيري العارم الذي انتشر في الشارع الجزائري، على الرغم من بساطة المطالب التي حملها الوفد، فأنه عاد خالي الوفاض، مما يدل أن الفرنسيين لا يرغبون بمنح أي حقوق للجزائريين مهما كانت بسيطة، وأن جاءت من قبل المتعاونين معهم أو المنفذين لسياستهم [55] .

وفي عام 1933 ارسل الاتحاد وفداً اخر برئاسة محمد بن صالح بن جلول[56] وضم ستة عشر عضوا لعرض المطالب الجزائرية على الحكومة الفرنسية ومن أهمها[57]:

- تحسين اوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.
- المطالبة بالمساواة بين الفرنسين والجزائرين في الحقوق والواجبات.
- الغاء قانون الاقامة الاجبارية الذي يخول الوالي العام حجز كل جزائري يقوم بنشاط سياسي لمدة عامين.
- تعين ثلاثة نواب جزائريين في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وعلى الرغم من بساطة المطالب، عاد الوفد إلى بلاده شأنه شأن الوفد السابق دون نتيجة تذكر، عازيا ذلك إلى نشاط المستوطنين الاوربيين الذين حرصوا على مقابلة المسؤولين الفرنسيين لعرقلة مهمة الوفد، ونتيجة لفشل مهمة الوفد، دعا اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين إلى استقالات جماعية من المجالس المنتخبة[58] .

وتلبية لهذه الدعوة بدأت حملة استقالات جماعية من المجالس المنتخبة ولاسيما في الشرق الجزائري وبدأت السلطات الفرنسية تعالج الموقف بالترهيب والترغيب لايقافها

بوسائل متعددة منها، أنها سوف تدرس مطالب الجزائريين وتحقق ما تراه مناسبا، في محاولة لخداع الجزائريين وتمزيق وحدتهم وتمييع مطالبهم، وهكذا تراجع اغلب اعضاء الاتحاد عن استقالاتهم، مكتفين بهذه الحملة التي عبروا فيها عن استيائهم من معاملة الوفد في فرنسا [59] .

لعبت الخلافات الداخلية بين أعضائه دوراً كبيراً في نهايته عام 1937، بعد أن فشلت سياسته الاندماجية التي لم يتقبلها الشعب الجزائري التي رأى فيها ذوبان شخصيته الوطنية وانسلاخه عن محيطه العربي والاسلامي [60] .

6- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تأسست في الخامس من ماي 1931، بعد أن أصبحت الحاجة ملحة لتوحيد رجال الدين الجزائريين في جمعية واحدة هدفها نشر التعليم والثقافة العربية الاسلامية وتطهير الدين الاسلامي من بدع والخرافات التي ألصقت به من بعض رجال الطرف الصوفية [61] المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي [62].

تبنى فكرة تأسيس الجمعية عبد الحميد بن باديس [63] الذي اصدر جريدة الشهاب [64]، ومن خلالها وجه نداء إلى رجال الدين دعاهم فيه إلى توحيد كلمتهم خدمة للدين الاسلامي فلبى هذا النداء اثنان وسبعون عالماً حضروا المؤتمر التأسيسي في الخامس من ماي 1931، واعلنوا فيه تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وانتخبوا عبد الحميد بن باديس رئيسا لها وثلاثة عشر عضواً [65] . ويمكن اجمال اهداف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بما يلي[66] :

- احياء الدين الاسلامي وتطهيره من الشوائب التي لصقت به خلال القرون الاخيرة.
- السعي لتوحيد ابناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والاسلام.
- توعية الشباب الجزائري وتهيئته للنضال في المستقبل.
- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية والاسلامية.
- الدعوة لتوحيد العمل المشترك مع ابناء المغرب الاقصى وتونس.
- نشر التعليم العربي واستحداث المدارس لتعليم الجزائريين.
- العمل من اجل بعث وتطوير الثقافة العربية والاسلامية .

وهذا لا يعني أن السياسة لم تكن من بين أهداف جمعية العلماء، إذ أتفق مؤسسوها الاوائل على اخفاء البعد السياسي، لكي لا يصطدمون بمعارضة الحكومة الفرنسية في انشائها، ولذلك اخفوا العمل السياسي الذي كانوا يهدفون إليه من وراء المقاصد الدينية والثقافية، واعمالهم كانت تقوم على اساس التربية والتعليم ومحاربة الافات الاجتماعية واحياء القيم الاسلامية (67) .

انزعجت سلطات الاحتلال الفرنسي من مواقف جمعية العلماء الهادفة إلى مقاومة السياسة الفرنسية التي تعمل على فرنسة الجزائر، ومن الجماهير الواسعة التي حصلت عليها الجمعية من خلال عقدها حلقات الدرس والوعظ والارشاد في المساجد، فاخذت تكيل لها التهم للحد من نشاطها وتأثيرها على المجتمع الجزائري، فاصدرت أوامرها بتعطيل مدارسها وزج معلميها في السجون، ووضعت الجمعية واعضائها تحت الرقابة المشددة وعدتهم خارجين عن الدين الاسلامي ودعت الجزائريين إلى عدم الاستماع اليهم(68).

ورداً على الاجراءات الفرنسية، عقدت جمعية العلماء مؤتمراً لها في الخامس عشر من سبتمبر 1933 لمناقشة التطورات السياسية في الجزائر، واجراءات سلطات الاحتلال ضدها، وقدم عبد الحميد بن باديس تقريراً إلى المؤتمر عبر فيه عن استيائه لما تعرضت له جمعية العلماء على يد سلطات الاحتلال الفرنسي، ومنعها من اداء رسالتها الدينية والتعليمية، وارسل المؤتمر برقية الى المسؤولين الفرنسيين في الجزائر وفرنسا، احتج فيها على الاجراءات التي اتخذت ضد الجمعية وأنها لم تقم بأي عمل يتنافى مع القوانين الفرنسية (69) .

استمرت مضايقة سلطات الاحتلال لجمعية العلماء، حتى بعد فوز الجبهة الشعبية وتشكيلها الحكومة الفرنسية عام 1936، التي علقت عليها جمعية العلماء أمالاً كبيرة، لاسيما وأنها اكدت خلال حملتها الانتخابية الوقوف إلى جانب مطالب الجزائريين، ولكنها نكرت لهذه المطالب وعارضتها عندما تسلمت السلطة (70) .

هاجمت جمعية العلماء الادارة الفرنسية الجديدة وعدتها السبب الاول في عرقلة أي سياسة اصلاحية تقدم عليها، وإنها ما زالت تمارس سياسة القتل والتشريد بحق الجزائريين العزل، ومن اجل ادامة وجودها لتحقيق اهداف الشعب الجزائري، اتخذت طريق المهادنه والمسالمة مع الفرنسيين، لأنها كانت ترى أن طريق الاستقلال لابد أن يسبقه تهيئة وتثقيف الشعب الجزائري وتعليمه (71) .

ومن مواقف جمعية العلماء رفضها مشروع الاندماج ومنع الجزائريين من التجنس بالجنسية الفرنسية، رافضة تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع فرنسي، وهذا ما اكده ابن باديس في فتواه المشهورة (أن كل من يتخلى عن دينه الاسلامي لقاء حصوله على الجنسية الفرنسية يعد مرتدا عن الاسلام ولا يجوز الصلاة عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين بعد موته)[72]

الخاتمة

كان لتعسف الادارة الفرنسية واستمرارها في هضم حقوق الجزائريين دوراً كبيراً في ظهور تنظيمات سياسية مختلفة، لم ترتقي الى مستوى طموح الشعب الجزائري وامانيه في التحرر والاستقلال، بل ظلت اسيرة الوعود الفرنسية على امل اصلاح اوضاع الشعب الجزائري ومساواته بالشعب الفرنسي.

وكانت الاحزاب والتنظيمات الجزائرية التي ظهرت فترة ما بين الحربين (1919-1939) تتخبط بأفكارها وبطروحاتها، ودخلت في صراعات ومناقشات للوصول إلى أفضل صيغ للتعاون مع فرنسا، فكان اقطابها يقدمون التنازلات تلو التنازلات، لكسب رضى سلطات الاحتلال الفرنسي، التي تجاهلتهم ولم تعر لهم أية أهمية، لأن هدفها هو احكام سيطرتها على البلاد التي عدتها مستعمرة فرنسية لا حقوق لابنائها بها.

وأن التنظيم المنضبط الوحيد ذوي الاهداف والبرامج الواضحة كان حزب نجم شمال أفريقيا، الذي اقلق السلطات الفرنسية وازعجها بطرح افكاره الثورية التحررية، لا من اجل استقلال الجزائر فحسب وانما المغرب العربي عموما.

الهوامش

1. Gytore mercier, les in jigenes nord africoines et cuerre, revue de paris, juilliet 1963, p. 203.

2. عباس فرحات، حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، مطبعة فضالة، المغرب، دون تاريخ نشر، الطبعة 1، ص114.

3. ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء2،، القاهرة، 1977، الطبعة1، ص268.

4. المرجع نفسه.

5. نبيه الاصفهاني، تطور الحركة السياسية في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي)، العدد 14، بيروت، افريل 1980، ص82- 86.

6. المرجع نفسه، ص96.

7. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص79.

8. ومنها نادي التقدم، ونادي الاتحاد، ونادي الشباب الجزائرية، ونادي التوفيقية، والجمعية الرشيدية، ينظر: يحيى بو عزيز، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912- 1948)، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1991، الطبعة1، ص14.

9. المرجع نفسه، ص14- 18.

10. الامير خالد الجزائري: ولد بدمشق عام 1875، تعلم في مدارسها ثم انتقل مع والده إلى الجزائر، فأتم دراسته بالمدارس الفرنسية التحق بمدرسة سان سير العسكرية بفرنسا، وتخرج منها برتبة ضابط، ورفض عرض السلطات الفرنسية بمنحة جنسيتها، شارك في الحرب العالمية الاولى، ومنح عدة أوسمة لكفائته في الحرب، ترأس وفدا جزائريا لحضور مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، ينظر: خالد العسلي، الامير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الاسلام، بيروت، 1982، الطبعة 1 .

11. جريدة الإقدام: صدرت بالجزائر في سبتمبر 1920، أسسها الأمير خالد الجزائري، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وكانت تعبر عن عواطف وأماني الشعب الجزائري استمرت بالصدور لغاية عام 1925 بعد نفي مؤسسها إلى مصر، ينظر: مفدي زكريا، تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر، 2003، الطبعة 1، ص54.

12. زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، القاهرة، 1963، الطبعة 1، ص81.

13. خالد العسلي، المرجع السابق، ص105.

14. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1948، الطبعة 1، ص12.

15. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936- 1945)، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، الطبعة 1، ص76.

16. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص293.

17. المرجع نفسه، ص294.

18. علي الشلقاني، ثورة الجزائر، دار النديم، القاهرة، 1956، الطبعة 1، ص132.

19. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص293.

20. عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص76.

21. محمد برغام، التجربة الجزائرية في العمل السياسي، دار الفكر، عمان، 1989، الطبعة 1، ص251- 253.

22. محمد عبد الكريم الخطابي: ولده في بلدة اجدير بالمغرب الاقصى عام 1882، نشأ في عائلة دينية، تلقى تعليمه في جامع القرويين، إذ درس العلوم الشرعية، تولى منصب القضاء الشرعي في مدينه مليلة، عين كبير قضاة مليلة عام 1914، سجن عام 1916 لمناهضته الاحتلال الاسباني، قاد ثورة في الريف ضد الاسبان وحقق انتصاراً كبيراً عليهم في معركة انوال عام 1921 بعد استسلامه للقوات الفرنسية نفيه عام 1926 الى احدى الجزر في المحيط الهندي، توفي عام 1963، ينظر: جلال يحيى، عبد الكريم الخطابي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1963.، الطبعة 1.

23. Anjre Nouschi, noissqnce du nationlisme elgerien paris, 1942, p. 56.

24. ناصر الدين سعيدوني، وحدة المغرب العربي بين الحتمية التاريخية والواقع المعاشي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 3، الجزائر، 1986، ص58- 64.

25. علي عبد القادر: مواطن جزائري هاجر إلى فرنسا للعمل في مصانعها انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، واصبح عضواً في اللجنة المركزية، ترأس حزب نجم شمال أفريقيا، وحاول أن يجعله تابعا للحزب الشيوعي، ينظر: عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1975، الطبعة 1، ص147.

26. مصالي الحاج: ولد بتلمسان في 16 ايار 1898، حصل على الشهادة الابتدائية من احدى المدارس الفرنسية درس اللغة العربية في احدى الزوايا بتلمسان، شارك في الحرب العالمية الاولى إلى جانب فرنسا، عاد إلى الجزائر عام 1921 بعد تسريحه من الجيش، سافر إلى فرنسا عام 1923، وعمل بمهن مختلفة، ثم انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، تزوج من فرنسية تنتمي إلى الحزب نفسه، ترأس حزب نجم شمال افريقيا تأثر بشكيب ارسلان الذي جعله يوطد علاقته مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد حل حزب النجم عام 1937، أسس في العام نفسه حزب الشعب الجزائري، توفي في باريس عام 1974، ينظر مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج (1898- 1938)، ترجمة محمد معراجي ط1، منشورات انوب، الجزائر، 2007؛ عبد الحميد زوزو، التطور السياسي والايديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا (1919- 1939)، (التاريخية المغربية) (مجلة)، العدد 5، تونس، 1976، ص20- 34.

27. مصطفى الغيلالي واخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت، 1986، الطبعة 1، ص165.

28. ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص125.

29. Anjre Nouschi, op. cit, p62.

30. قانون الاهالي: وهو مجموعة من الاحكام الاستثنائية التي اقرتها فرنسا بحق الجزائريين وتقضي بالغاء السلطات القضائية واسقاط الضمانات الاساسية للافراد، والاخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع الجنحة، وحضر اجتماع اكثر من ثلاثة اشخاص ومنع حرية التنقل، وعدم السماح بفتح أي مدرسة دون رخصة، ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من (1830- 1989) الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، الطبعة 1، ص270.

31. جريدة الامة: جريدة اسبوعية اصدرها مصالي الحاج في باريس عام 1930، كانت تنشر أخبار ونشاطات حزب نجم شمال افريقيا استمرت بالصدور حتى عام 1937 عندما حل الحزب من قبل فرنسا، ينظر: محمد خير فارس، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 2002، الطبعة 2، ص532.

32. محمد قنانش ومحفوظ قداش، نجم الشمال الافريقي (1926- 1937) وثائق وشهادات لدراسة التاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، الطبعة 1، ص75.

33. Monhandis, l, ((al assaut delafrique francais du mord)) l affrique francis – cup, april 1935, p. 19- 25.

34. ابو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ج3، ص134- 135.

35. Monhandis, l, op. cit, p. 574- 580.

36. حادثة قسنطينة: وقعت بمدينة قسنطينة في الرابع من اب 1934، عندما اعتدى يهوديا على المسلمين أثناء ادائهم الصلاة في جامع سيدي لخضر، وفي الليل تكرر العمل نفسه، فهجم المسلمون على الحي اليهودي، وسقط العديد من القتلى والجرحى من الطرفين، وانحازت السلطات الفرنسية إلى جانب اليهود إذ اغلقت مقاهي الجزائريين، واعتقلت البعض منهم، ينظر: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، ط1، بيروت، 1956، ص29.

37. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، الجزء3، ص138.

38. المرجع نفسه، ص141.

39. الجبهة الشعبية: تشكلت من الاحزاب اليسارية الفرنسية، وهي كل من الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، والحزب الراديكالي الاشتراكي، والاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسي بهدف خوض الانتخابات البرلمانية لعام 1936، ولمناهضة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وبقية المستعمرات الفرنسية، ينظر:

Bojin, l. et tousherd, j, le front popoulaire, 1936, pzris, 1956, p. 121.

40. علال الفاسي، المرجع السابق، ص84.

41. benjemin stors, messoli hodj(1898- 1974), paris, 1980, p35.

42. محمد قنانش ومحفوظ قنداش، المرجع السابق، ص75.

43. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، الجزء 3، ص139.

44. benjomon stors, op. cit, p38.

45. شكيب ارسلان: ولد في الشويفان بلبنان عام 1869، تعلم بمدرسة الحكمة ببيروت، انتقل منها إلى المدرسة السلطانية، حضر دروس محمد عبده، انتخب عن حوران في مجلس المبعوثان العثماني، استمر فيه حتى نهاية الحرب العالمية الاولى عام 1918، انتخب عضوا في المجمع العلمي العربي بدمشق، سافر إلى القاهرة والاستانة، تعرف على جمال الدين الافغاني ومحمد عبدة، كتب عدة مقالات في صحف القاهرة كالمؤيد والمقتطف وغيرها، توفي عام 1946، ينظر : ظاهر محمد صكر، شكيب ارسلان ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1990.

46. ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص126.

47. Banjomin Stors, op. cit, p.42.

48. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص389- 390.

49. بلقاسم التهامي: ولد بمدينة مستغانم الجزائرية عام 1873، تلقى تعليمه الابتدائي فيها، والثانوي في مدينة الجزائر، بعد حصوله على الشهادة الثانوية سافر إلى فرنسا للدراسة في كلية الطب، وتخصص في طب العيون، بعد تخرجه عاد إلى الجزائر، وعين مسؤولا عن طب العيون في جامعة الجزائر، ظهر نشاطه السياسي بعد الحرب العالمية الاولى، عندما تزعم حركة الشباب الجزائري، كان من المطالبين بالاندماج مع فرنسا، أملاً بالحصول على الحقوق السياسية للجزائريين إلى جانب السماح لهم بالتجنيد في الجيش الفرنسي، اصدر جريدة التقدم للدفاع عن فكرة الاندماج توفي عام 1937، ينظر: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص142- 143.

50. المرجع نفسه، ص145.

51. رابح تركي، الشيخ ابن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم، الشركة الوطنية، الجزائر، 1974، الطبعة 1، ص65.

52. كريميو: يهودي فرنسي تولى وزارة العدل الفرنسية عام 1870، بعد اندحار نابليون امام بروسيا في حرب (1870- 1871)، أقر بمنح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية بشكل اجباري، ينظر: يحيى بو عزيز، موقف الجزائر من تجنيس اليهود الجماعي، مجلة الثقافة، السنة 5، العدد 30، الجزائر، سبتمبر 1976، ص39- 50.

53. صالح الفيلالي، ايديولوجيات الحركة الوطنية العربية (حالة الجزائر)، مجلة شؤون عربية، العدد 85، القاهرة، مارس 1996، ص158- 174.

54. رابح تركي، المرجع السابق، ص64.

55. Anjre Nouschi, op. cit, p64.

56. محمد بن صالح بن جلول: ولد بمدينة قسنطينة عام 1897، تثقف بالثقافة الفرنسية تخرج من كلية الطب عام 1924، كان له دور كبير للتهدئة في احداث 5 تموز 1934، بقسنطينة التي حدثت بين المسلمين واليهود، أصبح رئيساً للمؤتمر الإسلامي الذي عقد بالجزائر عام 1936، أسس حزب التجمع الفرنسي الاسلامي عام 1938، كان من المتمسكين بالافكار الاندماجية، وبولائه للثقافة الفرنسية، توفي عام 1985، ينظر: امال شبلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1956) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر/ باتنة، 2005، ص65.

57. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص385.

58. المرجع نفسه، ص386.

59. المرجع نفسه، ص386- 387.

60. المرجع نفسه، ص202- 204.

61. الطرق الصوفية: كان لبعض الطرق الصوفية في الجزائر دوراً لا يمكن انكاره في المحافظة على الثقافة العربية الاسلامية، ولاسيما اللغة العربية، وكان للبعض الاخر دورا في مقارعة المستعمر الفرنسي مثل الطريقة القادرية والطريقة الرحمانية، وهذا الدور الايجابي للطرق الصوفية قابلة من الجهة الاخرى أن بعضهم التقت مصالحهم مع الفرنسيين، واصبحوا العوبة بيدهم، يسخرونها لخدمة اهدافهم في الجزائر لتخدير الجزائريين، بنشر الكسل بينهم، وتقليل هممهم على بذل الجهد لاستقلال الجزائر، بدعوى أن وجود الاحتلال الفرنسي من باب القضاء والقدر الذي ينبغي التسليم به والصبر عليه، ينظر: محمد البشير الابراهيمي، الطرق الصوفية، مكتبة الغرباء، الجزائر، دون تاريخ نشر، الطبعة 1، ص52- 56.

62. عبد الرشيد زروقه، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913- 1940)، دار الشهاب، بيروت، 1991، الطبعة 1، ص127- 129.

63. عبد الحميد بن باديس: ولد بمدينة قسنطينة في 4 كانون الثاني 1889، تلقى تعليمه الاولى على يد والده، حفظ القران الكريم في صغره على يد الشيخ حمدان الونيسي، سافر إلى تونس لاكمال تعليمه الثانوي، عاد إلى قسنطينة عام 1913، اصدر عدة جرائد من أشهرها المنتقد والشهاب والصراط السوي والبصائر ترأس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931- 1940) توفي عام 1940، ينظر: محمد بهي الدين سالم، ابن باديس، فارس الاصلاح والتنوير، دار الشروق، بيروت، 1999، الطبعة 1، ص31- 40.

64. جريدة الشهاب: جريدة اسبوعية صدرت في قسنطينة عام 1926 وباللغة العربية ثم تحولت عام 1929 الى مجلة شهرية استمرت بالصدور حتى نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939، وكانت كتاباتها متنوعة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية، ينظر: رابح تركي، المرجع السابق، ص104.

65. وهو كل من محمد البشير الابراهيمي، والامين العمودي، والطيب العقبي، ومحمد مبارك الميلي، وإبراهيم بيوض، ومولود الحافظي ومولاي بن الشريف، والطيب الهاجري، والسعيد الياجوري، وحسن الطرابلسي، وعبد القادر القاسمي، والفضيل الورتلاني، واحمد توفيق المدني، ينظر: عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص128.

66. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، الطبعة 1، ص246.

67. ابو القاسم سعد الله، المرجع السابق، الجزء 3، ص89.

68. صلاح العقاد، محاضرات في تطور السياسة الفرنسية في الجزائر، القاهرة، 1959، الطبعة 1، ص51.

69. عبد الرشيد زروقه، المرجع السابق، ص140- 141.

70. أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، الجزء 3، ص100.

71. ا المرجع نفسه، ص100- 102.

72. رابح تركي، حول الحركة الوطنية في الجزائر، الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال (1933- 1939)، (المستقبل العربي) (مجلة)، العدد 47، بيروت، 1983، ص53- 60.

سياسة الاستعمار الفرنسي في مراقبة الحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجزائريين وتونسيين (1881 - 1954)

د. عبد المنعم هامل
جامعة عباس لغرور/ خنشلة

مقدمة:

ظلت القبيلة تمثل إحدى الثوابت الأساسية في تاريخ أقطار المغرب العربي خاصة الجزائر وتونس وتمثل عنصرا هاما في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلعب أدوارا متباينة مرتبطة بالظروف التاريخية. وتكتسي الحدود الشرقية للجزائر أهمية بالغة في عملية التواصل بين الشعبين الجزائري والتونسي على مَرِّ التاريخ، رغم أن الشعبين لم يعرفا لغة الحدود الفاصلة بأشكالها السياسية والقانونية والإدارية إلاّ بعد انتصاب النظام الاستعماري على الضفتين (الجزائرية والتونسية) خلال القرن التاسع عشر ولأهمية الحدود بين الدولتين وضعها الاستعمار نُصب عينيه وأقام فيها أبراجا للمراقبة، دائمة وأخرى مؤقتة ثابتة أو متنقلة، ترصد حركة السكان والقوافل التجارية وكل ما من شأنه أن يؤثر على استقراره وأمنه، ولم يكن للمواقع الحدودية تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية أو على تصوراتها بل كانت تشترك مع بقية المجموعات الداخلية للأيالة التونسية أو التابعة للأيالة الجزائرية في نمط عيشها وفي ثقافتها. لكن في المقابل هناك قبائل تعيش على ضفتي الشريط الحدودي للبلدين، حيث فرضت عليهما الظروف التاريخية التواصل والتعايش، وهنا يمكننا أن نسأل عن طبيعة العلاقة التي كانت تحكم بين القبائل الحدودية ؟. وهل تأثر هذا التواصل في ظل الاحتلال الفرنسي؟.

1. طبيعة العلاقات بين سكان الحدود الشرقية الجزائرية التونسية:

ترجمت العلاقات الاجتماعية بين سكان الأيالتين بصورة تظهر مدى التواصل والترابط القائم بين شعبي الأيالتين الذي تمتن وتوطد أكثر بفعل رابطة الدم التي مزجتهما وبالخص عند سكان الحدود فيما يعرف بظاهرة المصاهرة التي وجدت إلى درجة القول بأولاد كذا التي تشير إلى وطن هذه الأسرة أو تلك المنتشرة على طول الحدود بين البلدين كأولاد يعقوب وأولاد مومن وأولاد رضوان وأولاد سيدي عبيد(1)، وبنو سليم وشتاته(2)، وكثيرة المكونة للنسيج الاجتماعي كنموذج لذلك سكان واد سوف وأهل الجريد التونسي(3)، ونجد من أبرزها:

أ- أولاد جديدي: الذين ينسبون إلى محمد الجديدي القيرواني السالمي صاحب زاوية شهيرة بالقيروان، أم فيما يتعلق بامتزاجهم لأهل سوف فمرده إلى جدهم الذي دخل واد سوف ونزل عند أولاد يوسف فتزوج منهم بامرأة يقال لها مسعودة فانضم إليهم بذلك.

ب- أولاد حداد: وهم من أولاد عبيدي وأصله من سيدي عبيد الساكنين حوالي نفطة، وقد انتسب أبالقاسم الحداد للسوفية إثر زواجه بمسعودة بنت سيدي مسطور.

ت- الامهات: وينسبون إلى محل أو مكان يقال له أميهة قرب نفوسة بقابس، وجدهم الاميهي هو الذي أتى إلى واد سوف من هذا المكان، ولهذه العمير ة السوفية خمسة فصائل أصلية وخمسة ملحقات منها: أولاد ميداني من أشراف البهيمة (حساني عبد الكريم حاليا) الذين أصلهم من نفطة(4).

ث- فصيلة النوابلية: هم من عميرة العواشير: أما تسميتهم فهي مشتقة من مدينة نابل بسوسة.

ج- عميرة الشراردة: وأصلهم من توزر بتونس.

ح- العوامر: من عميرة بوجديد وينسبون في الأصل إلى محمد الذي قدم من سوسة وهو ابن سيدي عامر بن صالح بن محمد بن احمد بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم(5)، هذا بالإضافة إلى أولاد جامع(6) الذين قدموا إلى واد سوف من الإيالة التونسية والشأن ذاته ينطبق على قبيلة طرود.

ومن صور المصاهرة القبلية أيضا قرية جديدة التي تبعد 7 كلم عن قرية سيدي عبيد، فهذه القرية تآلفت مع نسيج اجتماعي غير متجانس، فجزء كبير من سكانها ذوو أصول تونسية مثل: دريد والهمامة والشابية، في حين انحدرت أجزاء منها من أصول جزائرية مثل: أولاد معافي ببسكرة والنمامشة وأولاد سيدي عبيد والسوافة، وقد ارتبطت هذه المجموعات بعلاقات المصاهرة بالإضافة إلى علاقات التحالف والمصالح المشتركة.

لتجسد قبيلة أولاد سيدي عبيد هذا النموذج بشكل أكثر، ففي المرحلة التأسيسية لهذه القبيلة والتي تبدأ من 1400 م إلى قبل 1830 م كعائلة مرابطية محدودة العدد حول منطقة قنتيس[7]، وجبل الفوة[8] وبئر العاتر لتتحول بمرور الزمن عبر ظاهرتي الاندماج والمصاهرة للمجموعات الموجودة حول جبل قنتيس من قبل والعناصر الوافدة علية من الجزائر وتونس كقبائل الشابية والهمامة والسوافة وطرود والنمامشة إلى قبيلة مؤثرة في تاريخ البلدين[9].

ولعبت قبيلة أولاد سيدي عبيد المزدوجة الانتماء حيث تقطن أجزاء منها في تونس والأخرى في الجزائر أدوار هامة في تاريخ البلدين، في سعيها لإصلاح ذات البين وتخفيف حدة الشقاق بين القبائل الحدودية سيما بين النمامشة والهمامة والفراشيش التي كانت تعيش حالة من السلب والنهب، هذا اجتماعيا أما ثقافيا ودينيا فالشيخ سيدي عبيد سعى لنشر العلم والمعرفة بين أبناء القبائل الحدودية، وتخرجت على يديه زعامات دينية في كلى الأيالتين من أمثال: أحمد التليل الدي توجه للأوراس والزيبان والصحراء داعيا لإتباع السنة وفي تونس الشيخ بلغيث القشاش [10] كما وجدت في الجزائر قبائل ذات أصول تونسية مثل: قبيلة العبادنة[11] والخنافسة[12]، وتبقى الزيجات السياسية التي جمعت بعض الفئات من البلدين تندرج ضمن هذا السياق، وقد جاءت الزيجات السياسية من أجل توسيع دائرة النفوذ وزيادة حجم الدعم المادي والعسكري لتحقيق أهداف مشتركة لكلا الطرفين المتحدين عبر هذا المظهر كالزواج الذي مررنا به سابقا والذي جمع بين علي باي وابنة سلطان بني منصر شيخ الحنانشة، وتعتبر ابنت هذا الأخير أم مراد باي، الذي كان يعتبر نفسه سليل الحنانشة، وهو الباي الذي افتتح القرن الثامن عشر بصراع وحرب مع أيالة الجزائر، أثناء هجومه على قسنطينة سنة 1700م[13]. إلى جانب الارتباطات الدينية (الطرق والمشايخ)، حيث كانت الجوامع والزوايا ومقامات

الأولياء الموجودة سواء بالجريد التونسي خاصة والمناسبات الدينية منأهم عوامل زيادة التواصل بين القبائل في كلا الجهتين[14]، والتي تجعل منهم نسيجا اجتماعيا واحدا يرفض الفصل والتباين ويميل إلى الوحدة والتكامل، ويذكر بيربروجر Berbrougge كنموذج عن هذه العلاقات استمرار التنقل والترحال لقبائل طرُودْ من سوف إلى منطقة الجريد التونسي، وقدوم قبائل تونسية إلى سوف بشكل تلقائي تبعا لمصالح الطرفين دون الاحساس بأي شكل من أشكالا لحواجز[15].

والارتباط الثاني يتعلق بأنشطة المجموعات الاقتصادية كالرعي والتجارة، حيث تعرف المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس سواء بمناطقها الريفية والحضرية نشاطا اقتصاديا كثيفا مفتوحاعلى الجهتين فلأهل واد سوف مبادلات اقتصادية متنوعة مع أهل الجريد التونسي، ولهؤلاء عدة محلات تجارية في مدينة تبسة، كما كانت مدينة الكاف التونسية مركزا تجاريا نشيطا، تلتقي عنده خمس طرق قادمة من الجزائر، أهمها طريق تبسة وقسنطينة والقالة، وبهذه المدينة تُقام كل يوم خميس سوق أسبوعية يقصده تونسيون وجزائريون على حد سواء[16]. وهذا التواصل نجده كذلك في المناطق الشمالية للأيالتين التونسية والجزائرية، مثل: عروش خمير والرقبة، الذين كانوا يرتادون أسواق القالة وسوق أهراس المجاورة لهم[17].

وقد ظهر التواجد التونسي في الجزائر في العصر الحديث منذ العهد العثماني، وتمثل في هجرة بعض علماء وشيوخ الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر بسبب سوء سياسة بايات تونس وقمعهم لبعض شيوخ الطرق الصوفية مثل: الشيخ سيدي علي النفطي بمنطقة توزر في الجنوب التونسي أواخر القرن الثامن عشر توفي ودفن في جنوب الأوراس بقرية غوفي[18] سنة 1792م، أما أتباع الطريقة فكانوا يأتون من الجنوب التونسي إلى قرية غوفي، ويمارسون طقوسهم الدينية ويزورون قبر شيخهم إلى غاية فترة الثلاثينات من القرن العشرين، وما يميز الهجرة التونسية نحو الجزائر خاصة في فترة القرن التاسع عشر والقرن العشرين تكاد تكون قليلة جدا،ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع السياسية التي تميزت بها تونس إذْ كانت أيالة مستقلة ولم تخضع للحكم الفرنسي على الأقل إلى غاية 1881 تاريخ فرض الحماية عليها[19].

2. مراقبة الاحتلال الفرنسي للحدود بين تونس والجزائر:

تجدر الإشارة هنا إلى الانعكاس الخطير على حرية التنقل بين البلدين بسبب إقامة نقاط للتفتيش وأبراج عسكرية للمراقبة وبناء ثكنات عسكرية متقدمة على كامل الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب، وعلى الجهتين الشرقية والغربية، وفي هذا الصدد أقدم باي تونس" المشير أحمد" سنة 1847 على نصب أربع مدافع بمدينة الكاف لتشديد المراقبة على الأرض والقبائل، وواصل هذه السياسة من بعده الباي محمد الصادق (1859-1882)، حيث أمر بإصلاح وبناء الأبراج والثكنات العسكرية في كل من: ماصر وبرج الحميمة وبرج حيدرة وبرج النفيضة والأعراض[20].

حتى أن الباي محمد الصادق سافر إلى الجزائر لملاقاة نابليون الثالث، وأحاطه بما تم في تونس من الإصلاحات، وسلمه نسخة من دستور تونس عهد الأمان، غير أن حركات التمرد داخل تونس خاصة حركة علي بن غذاهم سنة 1864 كانت سببا في نشر الاضطراب والفوضى، حيث قضت بتعطيل الدستور وتوقيف عمال المجالس البلدية ودخلت البلاد في حرب أهلية سببت المجاعة والأمراض الخطيرة، ست سنوات كاملة أدت إلى هجرة السكان من مناطقهم الداخلية نحو المناطق الجبلية والحدودية مع الجزائر[21]، ولعل أهم العوامل التي ساهمت في بناء أبراج المراقبة والثكنات العسكرية للحراسة والمراقبة على امتداد حدود الدولة هو:

أ- رغبة دولة البايلك (التونسية) في مراقبة حركة المجموعات الحدودية باتجاه عمالة الغرب(الجزائر) بعد 1830م.

ب- مشاركة القبائل الحدودية في ثورة 1864 ودورهم في تهريب زعيم الثورة " علي بن غذاهم" إلى الجزائر.

ت- مشاركة قبائل الفراشيش وأولاد بوغانم وأولاد سيدي عبيد في المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي[22].

لكن الجديد بعد 1881م هو الإشراف الفرنسي على بناء أبراج المراقبة وإجبار الباي على تسليم تلك المواقع للجيش الفرنسي بمقتضى معاهدة الحماية التي وقعها الباي في: 12 جمادى الثانية 1298هجري الموافق 12 ماي 1881[23]، حيث نص البند التاسع من

هذه المعاهدة على مايلي " لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا بإدخال السلاح والقطع الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية "[24]، ويمكن أن نستنتج من ذلك بأن الاحتلال الفرنسي كان يدرك أهمية المنطقة الحدودية في عملية تهريب الأسلحة والذخيرة وحركة تنقل القبائل الجزائرية الثائرة عليها واللجوء إلى أيالة تونس.

ومن أشكال المراقبة إلزام الأهالي البدو والحضر على طلب ترخيص العبور permis dévoyage من السلطات الفرنسية حتى تتمكن من تضييق الخناق على الثوار لأنهم لا يستطيعون الحصول عليها من جهة ومن جهة ثانية التحكم في تنقلات السكان وتجارتهم، وفي هذا الشأن قام باي تونس بإصدار مرسوم بتاريخ: 6 أفريل 1877يفرض على الجزائريين القادمين إلى تونس حمل تراخيص سفر فرنسية[25]

وفي هذا الصدد تذكر إحدى التقارير الفرنسية أنه تم القبض على مجموعة من التونسيين في قسنطينة، ذنبهم الوحيد أنهم لا يحملون وثائقهوية "sons papiers" [26] كما أخبر عاملأولاد ناجي من الفراشيش السلطات الفرنسية بفرار تونسيين إلى تبسة دون أن يكون لهم تراخيص سفر[27].

كما أن المراقبة شملت تنقلات مشائخ الطرق من تونس نحو الجزائر والعكس ومن ذلك سن قوانين حددت الإجراءات اللازم احترامها والعمل بها قبل التنقل الذي أصبح محجرا بدون ترخيص من ذلك أن المنشور رقم 3 المؤرخ في: 9 جانفي 1913، وضح لمشايخ الزوايا ونوابهم الأعمال القانونية التي يلزمهم إتمامها قبل الانتقال من الدوائر المقيمين بها، أما المنشور عدد 13 المؤرخ في أوت 1921 فقد جاء منظما لتنقل مشائخ الزوايا من الجزائر إلى تونس والعكس، موضحا أن سلطة الدوائر مكلفة بإحاطة الحاكم العام للجزائر أو المقيم العام بتونس علما بتلك التنقلات لمعرفة رأيهما لأخذ القرار اللازم[28].

كما جاء المنشور الصادر يوم: 13نوفمبر1934 أكثر توضيحا وإحكاما، ليتم بذلك للسلطة الاستعمارية إحكام سيطرتها على كل المنافذ بدعوى تأمين نفسها، وبتلك الإجراءات فقدت مشائخ الطرق الصوفية حرية التنقل التلقائي وأصبحوا مطالبين قانونيا -قبل تنقلهم- بتقديم مطالب للسلطة المعنية، واعتبرت السلطة الاستعمارية كل تنقل غير

قانوني يستوجب تسليط عقوبات للردع وحُمل هؤلاء المشائخ على احترام الإجراءات، على أن مراقبة السلطة الاستعمارية لمشائخ الطرق لم تقف عند حد إجبارهم على تقديم مطالب في ذلك بل طالبتهم بإجراءات أخرى أهمها:

أ- ضبط مسالك التنقل وتوضيحها بذكر الأماكن التي ستقع الإقامة بها خلال الرحلة وأحيانا تحديد العنوان وخاصة المثول أمام السلطة بمجرد الحلول بالمكان المقصود طيلة تنقل الشيخ، وبذلك مسكت الإدارة الاستعمارية بكل القنوات التي تمكنها من مراقبة المشائخ في حلهم وترحالهم[29].

ب- توضيح أسباب وغاية التنقل حتى تقف على الغايات الحقيقية لذلك فعمدت - أحيانا- إلى التثبت منها بالبحث، وإلغائها كلما اتضح لها أن الأسباب المقدمة- من قبل المعنى بالأمر- ليست حقيقية وإنما تخفي وراءها أهدافا لم يصرح بها، كرفض طلب التنقل الذي قدمه محمد الكبير بن عزوز شيخ الرحمانية بزاوية تمغزة للمراقب المدني بتوزر للحصول على رخصة تنقل إلى النمامشة والدّير بالجزائر، حيث له زرع وبقر وبغال إلا أنه بالتثبيت مع الحاكم العام للجزائر، تبين أنه:" ليست له البتة مصالح فلاحية بدائرةتبسة، وأن الغاية الحقيقية لسفره تتمثل في جمع الزيارات،...لذلك لا سبيل لمنحه رخصة السفر"، وفي المقابل فإن عبد القادر بن محمد الحفناوي شيخ القادرية بزاوية تمغزة قد حصل على جواز سفر إلى تونس بعد أن ثبت أن له فعلا أملاكا فلاحية هناك، وبذلك تمكنت السلطة الاستعمارية من منع عدد هام من المشائخ من التنقل بتعليلات واهية أحيانا، والسماح بالتنقل شريطة عدم جمع الزيارات وقد تشددت السلطة الاستعمارية في هذا الجانب مع كل المشائخ تقريبا متعللة بالوضعية الاقتصادية التي يعيشها السكان في حين أن هدفها الحقيقي هو تمكين السكان من دفع الضرائب المترتبة عليهم وتسديد الديون المتخلفة بذمتهم[30].

ولما ضعفت المقاومة المسلحة التونسية للاحتلال الفرنسي في حدود سنة1889، وذلك بعد انتصاب حاميات عسكرية قامت إدارة الاحتلال بإبرام اتفاقية مع الدولة العثمانية سنة 1910 لتحديد التخوم التونسية الليبية، وقد مكنت هذه الاتفاقية فرنسا من تنظيم المناطق الواقعة بين جنين وغدامس إلى غاية 265 كلم جنوب الذهيبات، وقد عمد الفرنسيون إلى بناء الأبراج في كل من بئر قصيرة والذهيبات وجنين وفوسان (1923-1924)

كما اتفقت سلطة الحماية مع السلطة الجزائرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على قيام نظام مشترك لحفظ الأمن بالصحراء، وقد أمكن للأبراج- بواسطة نظام برقي لاسلكي - الاتصال فيما بينها، وكذلك الاتصال بمختلف مناطق البلاد ولا سيما العاصمة[31].

3. الأوضاع الديموغرافية بعد فرض الحماية 1881 :

اتسمت الأوضاع الديموغرافية العامة من بداية الاحتلال عام 1881 إلى نهاية الحرب الكبرى بالاستقرار والسكون، وتختلف المصادر حول تقدير العدد الإجمالي للسكان، والمرجح أن تونس كانت تعد سنة 1881 بين مليون ونصف المليون ساكن، وقد كان هذا الرصيد السكاني لا يفي بحاجة اقتصاد استعماري متغير ويبدو مؤكدا أن سكون الوضع الديموغرافي كان سببا في استقدام اليد العاملة الأجنبية من الأقطار المجاورة (طرابلس والجزائر وإيطاليا)، والأهم من ذلك أن ضعف الكثافة السكانية أتاح توسع الحركة الاستيطانية الفرنسية وحفز سلطة الحماية على استقطاب المعمرين وتركيزهم بالأرياف[32].

وقد تم إحصاء السكان التونسيين بصفة منتظمة في السنوات: (1911-1921-1926-1931-1936-1946)، ولكن جميع تلك الإحصائيات ماهي إلى تقديرات على الصعيد الجهوي والقوميحيث أن أغلبية السكان المسلمين من الأميين، كما أن أولئك السكان غير قارين في بعض المناطق كالجنوب والسباسب[33]، والمعلوم أن نسق النمو الديمغرافي بدأ يرتفع مع بداية القرن العشرين وبلغ عدد السكان: 1740000 نسمة سنة 1911 و2000939 نسمة سنة 1921 وتعزى هذه الزيادة أساسا إلى عاملين هما: انخفاض معدل الوفيات وتزايد نسبة المهاجرين من المستوطنين الأجانب، ويمكن القول إن المجتمع التونسي لم يواجه إلى سنة 1930 تحديات ديمغرافية تذكر باستثناء الكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية التي كانت تجتاح البلاد دوريا.

ومع بداية الثلاثينات من القرن العشرين شهدت تونس دخول طور ديموغرافي جديد تزامن مع تفاقم المصاعب الاقتصادية نتيجة الأزمة العالمية، ويجدر التأكيد على أن التحول السكاني وما نتج عنه من تغيرات في مستوى البنية البشرية والعمرية كان نتيجة لتطورات سابقة أهمها: استقرار - بل تصاعد - حركة الهجرة وارتفاع نسبة الولادات بصورة مطردة (27% سنة 1926 و36% سنة 1936 و41% سنة 1954)، وتبعا لذلك

شهدت تونس حيوية ديمغرافية ملحوظة في فترة مابين الحربين تترجم عنها الإحصاءات الرسمية، إذ بلغت نسبة النمو السكاني 608% بين 1919 و1923 و15.7% بين 1944و1945 ورغم قلة العدد الإجمالي للسكان فقد أصبحت تونس تعاني اكتظاظا سكانيا بسبب عدم التناسب بين الكثافة السكانية والموارد الاقتصادية، وصارت تشكو من تزايد عدد العاطلين عن العمل بعد أن كانت تعاني نقصا في القوى العاملة.

وأبرز ما خلفه الواقع الاستعماري من تأثيرات هو تسريع الحراك الاجتماعي وإعادة هيكلة المجتمع بالتوازي مع تطور القطاعات الاقتصادية العصرية، والمعلوم أن تغيير قواعد التعامل الاقتصادي قد عجل في إفقار شرائح عديدة من التونسيين أو في تهميشها، ونجد في مقدمة هذه المجموعة الطبقة التقليدية(المماليك وبعض أعيان البلدية) التي حرمها الاستعمار من وسائل النفوذ السياسي وبالتالي من السيطرة على الـمواقع الاقتصادية الحساسة، كما شمل التقهقر الاجتماعي الفئات الحضرية الوسطى أي جماعات الحرفيين وصغار التجار والمالكين الذين عجزوا عن التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة أو أفلسوا نتيجة لمنافسة هياكل الإنتاج والتوزيع الاستعمارية[34].

4. الجالية التونسية في عمالة قسنطينة:

في الأرياف التونسية تعرضت شرائح عديدة من الفلاحين إلى مختلف ضروب الابتزاز والإقصاء لاسيما في المناطق المجدبة وذات الاقتصاد الرعوي بعد انتزاع أراضيهم ومسالك انتجاعهم وإلحاقها بأملاك المعمرين وآل تضييق الخناق على القبائل المنتجعة إما إلى الاكتفاء بموارد المناطق المجدبة أو إلى تحويل عدد من رجالها إلى أجراء عند المعمرين أو إلى النزوح إلى المدن، أو حتى الهجرة إلى الأقطار المجاورة (الجزائر – ليبيا) بحثا عن ظروف معيشة أحسن[35].

وتطلعنا بعض التقارير الصادرة عن الحكومة العامة للجزائر، خاصة بين سنوات 1884إلى 1902عن تعداد الجالية المسلمة (التونسية-المغربية)، والتي قدمت إلى الجزائر وخاصة إلى عمالة قسنطينة، وبشيء من التفصيل خاصة في مختلف البلديات والدوائر والسنوات التي شملها الإحصاء هي:1884-1892-1897-1902، وما يلاحظ على الأجانب في سنة 1884، أنه لم يميز بين الأجانب الأوروبيين والأجانب المسلمين(تونسيين ومغاربة

وليبيين) ولذلك نجد أن تعدادهم يتجاوز39722أجنبيا في كافة تراب العمالة، في حين أن إحصاءات بقية السنوات حددت بشيء من التفصيل تعداد الأجانب المسلمين (التونسيين والمغاربة)، حيث قدر عدد الأجانب في المناطق المدنية بعمالة قسنطينة في:30 سبتمبر 1884 بـ : 38857أجنبيا في البلديات كاملة الصلاحيات في حين قدرعددهم في البلديات المختلطة لنفس الفترة بـ:807 أجنبيا في حين سجلت الإحصاءات في البلديات الأهلية في المناطق العسكرية 58 أجنبيا موزعين على 7 بلديات أهليةكما يلي(36):

- باتنة (03 بلديات أهلية) عدد الأجانب بلغ 33 أجنيا.
- عنابة (02 بلديتان أهليتان)عدد الأجانب بها 11 أجنبيا.
- قسنطينة (بلدية أهلية واحدة تبسة) عدد الأجانب 13 أجنبيا.
- سطيف (بلدية أهلية واحدة المسيلة) عدد الأجانب 1 أجنبي.

حيث بلغ مجموع الأجانب في سبع بلديات أهلية 58 أجنبيا والمرجح أنهم مواطنون يحملون الجنسية التونسية(37) انتقلوا إلى الجزائر بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس خاصة من المناطق الحدودية الشمالية الغربية عن طريق المسالك البرية أو عن طريق السكك الحديدية التي أنشأتها السلطة الاستعمارية من خلال مجمع (باتينول- بونة - قالمة) (Batignolles – Bône – Guelma) التي استأثرت بعملية مَد خُطوط السكك الحديدية بين تونس والجزائر عبر الخط (تونس العاصمة - غار الدماء - عنابة - قالمة- قسنطينة)، وكان هنري دوريو (Henri Derrueu) رئيسا لمجلس السكك الحديدية لشرق الجزائر وكذلك رئيس القرض الصناعي والتجاري ومدير شركة مرسيليا(38). حيث ساهم هذا الخط الحديد الرابط بين تونس والجزائر في زيادة حجم البضائع المنقولة بين البلدين، وكذلك بعد أن شمل مفعول قانون 1890الجزائر بالنسبة للبضائع التونسية التي توجه إليها عن طريق البَر فهي تتمتع بالإعفاء(39).

وفي إحصاءات 1892بدأ التمييز بين الأجانب سواء من الأوروبيين أو الجاليات المسلمة خاصة التونسية والمغربية، حيث قدر تعداد التونسيين والمغاربة في البلديات كاملة الصلاحية وعددها 71 بلدية سنة 1892بـ: 1869 تونسيا بينما في البلديات المختلطة وعددها 34 بلدية بـ:1361 نسمة في حين سجلت الإحصاءات في البلديات الأهلية وعددها أربعة بلديات هي: بريكة - بسكرة- خنشلة - تبسة، حوالي 09 أجانب من

المسلمين وكان مجموع الأجانب المسلمين في عمالة قسنطينة سنة 1892 حوالي 3239 نسمة[40]. في حين سجلت لنا إحصائيات 1897حوالي 2666أجنبيا مسلما موزعين كما يلي: في72بلدية كاملة الصلاحيات2257 نسمة وفي 34 بلدية مختلطة 351 نسمة[41].

كما شهدت البلديات الأهلية تطورا في عدد الأجانب المسلمين، حيث بلغ تعدادهم 58 نسمة موزعين على خمسة بلديات أهلية هي: بريكة - بسكرة - خنشلة- تبسة وتوقرت (التي استحدثت بموجب قرار الحكومة العامة في: 24 ديسمبر 1892)، وكل تلك البلديات الأهلية أصبحت ضمن قسمة باتنة التي تنتمي للمنطقة العسكرية[42]. وفي سنة 1902 قدر تعداد الجالية المسلمة في عمالة قسنطينة بـ: 2657 نسمة موزعين على تراب 112 بلدية الكاملة الصلاحيات ومختلطة وأهلية على النحو التالي: في 73 بلدية الكاملة الصلاحيات 1972 نسمة وفي 34 بلدية مختلطة 645 نسمة في حين سجلت البلديات الأهلية انخفاض في تعداد الأجانب المسلمين بلغ حوالي 40 نسمة موزعين على خمس بلديات أهلية[43]. والجدول الاتي يلخص لنا تطور الجالية التونسية في دوائر عمالة قسنطينة بين سنوات (1892– 1902) [44]

المدينة	السنوات		
	1892	**1897**	**1902**
قسنطينة	717	1053	1187
باتنة	165	112	120
عنابة	1471	546	303
بجاية	20	21	20
قالمة	759	764	875
سكيكدة	45	43	62
سطيف	53	69	50
عدد التونسيين في البلديات الأهلية	09	58	40
المجموع	**3239**	**2666**	**2657**

وأهم ما يلاحظ على الجدول: أن تعداد الجالية التونسية بشكل عام شهد انخفاضا طيلة الفترة الممتدة من 1884 إلى 1902وأهم المدن في عمالة قسنطينة التي استقطبت أعدادا من التونسيينهي دائرة قسنطينة وقالمة وعنابةلكن هذه الأخيرة شهدت تراجعا في عدد

التونسيين المقيمين فيها من 1471 نسمة سنة 1892 إلى 303 نسمة عام 1902[45]. ويعزى هذا التراجع، ربما لكون مدينة عنابة ذات طابع كولونيالي أغلبية سكانها من الأوربيين،

وهذا التراجع عموما يمكن تفسيرهإلى عودة الاستقرار والهدوء بعد نهاية المقاومة المسلحة التي خاضها التونسيون ضد الاحتلال الفرنسي والتي انتهت بوفاة قايد نفات[46] علي بن خليفة أواخر سنة1884م، وربما هذا ما شجع الكثير من التونسيين الفارين إلى الأقطار العربية المجاورة (ليبيا - الجزائر) للعودة إلى تونس[47]. كما يمكننا أن نفسر هذا التراجع في عدد الجالية التونسية بناحية الشرق الجزائري ربما بتحسن الأوضاع في تونس خاصةبعد اكتشاف الثروات المنجمية خاصة الفسفاط في المناطق الجنوبية الغربية على الحدود الجزائريةوالذي بدأ استغلاله مع مطلع سنة 1897،ومع تأسيس شركة الفسفاط والسكك الحديدية (صفاقس- قفصة) [48]. كما وقع مدّ خطّ السكّة الحديديّة بالجنوب التونسي على امتداد 250 كلم ليتغلغل منذ ذلك التاريخ الحضور الاستعماري بأرياف قفصة (الرديف، المتلوي، أم العرايس) من خلال عمليات الاستخراج المنجمي، التي سوف تمثّل علامة فارقة في تغيّر ملامح الحياة السابقة للمجتمع البدوي المترحّل الذي ستعاد عملية هيكلة فضائه الطبيعي والاجتماعي وفق هندسة الشركات الاستعمارية وتحت وقع متطلبات المعطى الاقتصادي الجديد.

ويذكر في هذا السياق أن السلطات الفرنسيّة كانت قد أحدثت منذ الاول من جانفي 1916 في إطار وزارة الحرب مصلحة تعنى بانتداب العمّال من المستعمرات وقد كانت هذه المصلحة تدير شأن حوالي 500.000 عامل من المغرب الأقصى ومن تونس والجزائر كانوا يشتغلون في الجيش الوطني الفرنسي وفي المعامل الصناعية وكذلك في المجال الفلاحي، وسوف تفعلّ منذ مطلع العشرين عمليّة توظيف هؤلاء المهاجرين واستغلالهم في قطاعات عديدة بالمستعمرات الفرنسيّة وخاصة في القطاع المنجمي، حيث اضطرت،السلطات الاستعمارية في تونس لاستيراد يد عاملة مغربية وجزائرية وقع من خلالها تدشين العمل المنجمي بمناطق الجنوب الغربي التونسي في ظل عزوف السكان المحليين عن الانخراط في العمل المنجمي الأجير[49].

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع(سياسة الاستعمار الفرنسي في مراقبة الحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجزائريين وتونسيين 1881 - 1954) يمكننا الخروج بالملاحظات الاتية:

– لم تؤثر الخلافات السياسيةبين حكام الأيالتين الجزائرية والتونسية على جسر التواصل الممتدة بين الشعبين عبر الصلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي استمرت حتى بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر

– أنتجت التحولات الاقتصادية العنيفة التي أحدثها الاحتلال الفرنسي على طول الحدود بين البلدين عبر المصادرات العقارية والتضييق على تنقلات القبائل والمجموعات السكانية الرعوية تبدلات عميقة على أنماط عيش السكان عموما والرحل منهم على وجه الخصوص،

– أدى اكتشاف الثروات المنجمية في الشريط الحدودي خاصة مناجم الفسفاط من طرف إدارة الاحتلال إلى تحول وهجرة الكثير من أبناء القبائل للعمل في هذه المناجم في ظروف مأساوية

– ساهم التضييق المجالي والرقابة المنهجية وسنوات من الجدب إلى اضعاف تدريجي وثابت لفاعلية الهياكل القبلية وأشكال التضامن والتأطير التقليديين المتمثلة في المؤسسة الطرقية ومؤسسة الأعيان.

– استمرار علاقات التواصل بين سكان الشريط الحدودي للبلدين رغم التضييق الممارس من قبل إدارة الاحتلال وهذا باعتراف سلطة الاحتلال نفسه،حيث يؤكد في تقاريره على ظاهرة التهريب والتي يصفها بالوقحة والتي لا يمكن مقاومتها أو منعها.

الهوامش:

1. أولاد عبيد: نسبهم عبد القادر المشرفي إلى جدهم عبيد بن حميد بن عامر بن زغبة، ويذهب آخرون إلى أن نسبهم إلى الولي الصالح سيدي عبيد بن خضير الذي يعود حسب شجرة النسب إلى الأدارسة الشرفاء وهو الأصح باعتبار أن عبد القادر المشرفي ردهم إلى بني عامر القاطنين جهة وهران، في حين أن هذه القبيلة تتمركز حول الشريط الحدودي الغربي للبلاد التونسية الذي يمتد من سهول مجردة العليا إلى بلاد الجريد ونفزاوة، وتنتشر من الجانب الجزائري على كامل منطقة تبسة أي أنهم يتربعون على المساحة الواقعة جنوب تبسة حتى منطقة الوسط والجنوب الغربي للبلاد التونسية. ينظر: عبدالقادر المشرفي،بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من أعراب كبني عامر، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، بلا معلومات أخرى، ص 16 ؛ الأزهر الماجري، القبيلة الولائية والاستعمار أولاد سيدي عبيد والاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2013، ص 12 .

2. عميراوي احميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي،دار البعث، الجزائر،دون تاريخ نشر، ص 61 .

3. أ. و.ت، السلسلة التاريخية، صندوق 212، ملف 241، وثيقة عدد 72، مؤرخة في 18 سبتمبر 1848م .

4. إبراهيم محمد الساسي العوامر، الصروف في تارخ الصحراء وسوف، تعليق: الجيلالي بن إبراهيم العوامر، ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 346 – 350 .

5. المرجع نفسه، ص 355 – 357 .

6. أولاد جامع : ينسبون إلى جامع بن تيمون بن عبد الله (صاحب الولاية على طرابلس عام 602 هـ / 1206 م) بن إبراهيم بن جامع المرادسي أحد أفخا ذ بني سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان، كانت منازلهم في طرابلس ثم انتقلوا إلى الناحية الجنوبية من تونس وبعدها إلى أرض واد سوف وغيرها وبقي البعض منهم غي تلك النواحي. ينظر : إبراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، ص 377.

7. قنتيس: تبعد 100 كلم غرب تبسة، يسميها الأهالي سيدي عبيد وفي جنوب شرق هذه القرية يوجد ضريح سيدي عبيد على ارتفاع 600 م. ينظر: بيار كاستال، حوز تبسة- دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين، تعريب وتحقيق وتقديم: العربي عقون،مطبعة بغيجة حسام، الجزائر، 2010، ص 87 .

8. جبل فوة يقع غرب مدينة بئر العاتر بتبسة، وهو المكان الذي اتخذه الشيخ سيدي عبيد للاعتكاف. ينظر: الأزهرالماجري، المرجع السابق، ص 22 .

9. الأزهر الماجري، المرجع السابق، ص 30 – 31 .

10. أبي الغيث القشاش:ولي صالح توفي إثر وباء ضرب أطناب تونس عام (1031هـ / 1622م). ينظر: أحمد قاسم، إيالة تونس العثمانية عل ضوء فتاوى ابن عظوم (1574 – 1600)، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، دون تاريخ نشر، ص 57 .

11. العبادنة: نسبة إلى شخص تونسي اسمه عبدون التحق بأولاد سيدي يحي بن طالب. ينظر: بيار كاستال، المرجع السابق، ص 293 .

12. الخنافسة: هي قبيلة جزائرية تسكن مع أولاد بن ناصر مدينة عين صالح وضواحيها، تعيش في صراع مستمر مع التوارق وهم ينتمون إلى قبيلة دريد التونسية. ينظر: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ نشر،ص 161 .وأيضا:بيار كاستال، المرجع السابق، ص 293 .

13. Ernest Mercier , Histoire de constantine, J. Marle et F. Biron, Imprimeurs-Editeurs, Constantine, 1903, P 237.

14. Feraud (charle), « Note sur Tébessa », R. A, Vol 18, 1874, Alger, P: 468

15. Berbrougger (A), Des frontiers de l'Algérie, R A, vol 04, Année 1859-1860, Alger, 1860, P: 12

16. Berprougger (A), Op .cit, P: 309

17. نورالدين صحراوي، المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881- 1954 من خلال الوثائق الأرشيفية، الملتقى الدولي حول التوصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954، جامعة الواد، 11/10 نوفمبر 2013،ص: 174 .

18. غوفي: قرية تقع جنوب شرق ولاية باتنة ببلدية غسيرة دائرة تكوت على الطريق الولائي بسكرة باتنة عبر أريس تبعد 45 كلم عن بسكرة.

19. جمعة بن زروال، هجرة زعماء الطرق الصوفية التونسية نحو الجزائر ونشاطهم السياسي والديني، المرجع السابق، ص: 147 .

20. نور الدين صحراوي، المرجع السابق، ص: 174 .

21. الطاهر عبدالله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، دار المعارف للطباعة والنشر، ط2،سوسة / تونس، 1990، ص: 21-22 .

22. فوزي سعداوي، تبلور مفهوم حدود السيادة في سياسة بايليك تونس القرن 19م، أعمال الندوة الدولية الرابعة في 4 إلى 6 مارس 2004، تحت عنوان " المجال والهوية ببلاد المغرب " جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2007، ص: 126.

23. حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص: 151 .

24. يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، ط1، مكتبة تونس الحرة، تونس، (د.س.ن)، ص 143 .وأيضا ينظر: نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 183 .

25. Monchicaur Charles, " la Frontière Algero –Tunisienne dans le Telle et la steppe ", R A, vol 82,Anne 1938, ALGER, P: 42 .

وينظر أيضا الأرشيف التونسي:

A.N.T, série A, carton1, dossier 20/2 N° 13, le: 10/01/1901

26. فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية، (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574-1881، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2009، ص: 311 .

27. أ.و.ت، السلسلة التاريخية، حافظة 223، ملف 384، ورقة عدد 85 .

28. التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مجلد 2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، جامعة تونس1، تونس، 1992، ص: 89 .

29. المرجع نفسه، ص ص: 90 - 91.

30. التليلي العجيلي، المرجع السابق، ص: 92-93.

31. أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881-1956)، تر: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع تونس، 1986، ص: 403 -404.

32. خليفة الشاطر، وآخرون، تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص: 45 .

33. أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، ص: 266.

34. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص: 45-47 .

35. لمرجع نفسه، ص: 47 .

36. G.G.A, Tableau Général Au 30 septembre 1884 Des communes de Plein Exercice.Mixtes et Indigènes des Trois Dépatements de l'Algérie (Territoire civil et Territoire de commandement) Avec indication du chiffer de la population municipale européenne et indigène et de la superficie du Territoire de chaque commune, Alger Imprimerie de L'Association ouvrière, P. FONTANA et C^{ie}, 1884, PP: 56 - 80.

37. Ibid, PP: 82 -85.

38. علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ترجمة: عمر بن ضووحليمة قرقوري وعلي المحجوبي،دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص: 93.

39. أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، ص: 246.

40. G.G.A, Tableau général des communes de l'Algérie. AU1[er] janvier 1892, impFonta- na et compagnie, Alger, 1892, PP: 132-209 .

41. G.G.A, Tableau général des communes de l'Algérie. AU1[er] janvier 1897, impGouve- Géné, Alger, 189, PP: 124 - 191.

42. G.G.A, Tableau général, 1897, Op.Cit, PP: 194-199.

43. G.G.A, Tableau générale des communes de l'Algérie, situationAu 1[er] Novembre 1902, imp.v[ve]Giralt, Alger – Mustapha, 1902, PP: 132-205.

44. [1]- G.G.A. Tableau général des communes de l'Algérie, 1892, 1897, 1902

45. [1]- G.G.A. Tableau général des communes de l'Algérie, 1892, 1897,1902.

46. ولد علي بن خليفة النفاتي-حسب المصادر التاريخية المتوفرة- سنة 1807ميلادية، وتوفي سنة 1885 بالزاوية الغربية في ليبيا. ويرجع نسبه إلى قبيلة "نفات" (عرش "نفات" في اللهجة التونسية)، المنحدرة من قبيلة بني سليم النجدية العربية القادمة إلى بلاد شمال أفريقيا مع الزحف الهلالي، والتي انتشرت غالبية فروعها في الجنوب التونسي، وخصوصا في المناطق المنحصرة بين مدينتي قابس وصفاقس (بئر علي، المزونة، الصخيرة...). ينظر: الهادي التمومي وآخرون، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 649 .

47. علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ص: 55.

48. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص: 54.

49. عائشة التّايب، التحولات الحضرية بمناطق الاستغلال المنجمي بالمغرب العربي. المناطق المنجمية بالجنوب التونسي مثالا، مجلة إنسانيات، السنة الثانية عشر، العدد *42*، أكتوبر- سبتمبر *2008*، ص *36 - 38* .

نفط الجزائر في مخططات الاستعمار الفرنسي
1962-1900

أ.م.د. أسامة صاحب منعم
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية
جامعة بابل / العراق

المقدمة:

مما لاشك فيه، ان الاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي دام 132 عاما، خلف آثاراً سلبية بعيدة المدى طالت جميع جوانب الحياة، ولعل في مقدمتها الحياة الاقتصادية. وكانت السياسة الاستعمارية الفرنسية تقوم على اساس استغلال الامكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة منها في اتجاهين: الاول جعل الجزائر موردا للمواد الاولية التي تمكن الصناعة الفرنسية من الرسوخ والاتساع، والثاني جعل الجزائر سوقاً للمنتوجات الفرنسية.

لقد ركزت فرنسا على الموارد الاولية التي تختزنها ارض الجزائر بدءا من الحديد والفحم والفوسفات ووصولا الى النفط، الذي جرى اكتشافه في اواخر الحقبة الاستعمارية. ومن خلال هذا البحث(نفط الجزائر في مخططات الاستعمار الفرنسي) على تتبع مراحل الاكتشاف والاستغلال الفرنسي لواحد من أهم موارد الجزائر المعدنية وهو النفط، بدا بإيضاح الظروف الدولية أحاطت بالتوجه الفرنسي بالبحث عن النفط في الجزائر ثم بيان العوامل التي أدت بفرنسا إلى الاهتمام بالصحراء الجزائرية وبشكل أكثر جدية بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن إيضاح أهم الشركات النفطية الفرنسية التي ظهرت على حيز

الوجود والتي كانت أغلبها تابعة للحكومة الفرنسية والتي تكللت جهودها بالعثور على أهم حقول النفط في خمسينيات القرن المنصرم، ثم تطرق المبحث إلى أهم محاولات الحكومة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط عن الجزائر مع الاهتمام بوضع القوانين الخاصة بالنفط الجزائري لتنظيم اشتراك شركات النفط الأجنبية بالبحث عن النفط الجزائري بشكل لا يقلل من شأن الهيمنة الفرنسية النفطية . كما ركزنا على الاهتمام الذي أثاره اكتشاف النفط في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية لاسيما عند عقد مفاوضات الاستقلال، إذ حاولت فرنسا بكل جهودها التوصل إلى فصل الصحراء عن الجزائر، وهو ما كان نتيجة الفشل، فإذا كانت اتفاقيات ايفيان قد رسخت انتماء الصحراء للجزائر فهي بالمقابل قد سعت في بعض بنودها الهيمنة الفرنسية على نفط الصحراء.

أولاً: محاولات فرنسا استغلال النفط الجزائري

كان لاكتشاف النفط في الجزائر، التي كانت ترزح تحت السيطرة الفرنسية التامة، لاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية، الأثر الأكبر في تحديد كيفية استغلال هذه الثروة المعدنية المهمة، خاصة وان ذلك قد حدث في مرحلة هيمنة الشركات التي تعرف بـ"الشقيقات السبع" [1]، التي بدأت مع اكتشاف النفط في القرن التاسع عشر واستمر لغاية منتصف القرن العشرين تقريباً، وبلغت اوجها في الأعوام بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصبح النفط ولأول مرة المصدر الأول للطاقة بعد زمن طويل كان فيه الفحم هو الذي يمثل هذه المكانة، إذ سيطرت تلك الشركات على إنتاج النقط وتسويقه، بفعل امتلاكها معظم حقوق امتياز استغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم، وقد كان نادراً في تلك المدة تسويق كميات من النفط خارج الشركات المندمجة لهذه الشركات، إذ لم تتجاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة[2]، في أحسن حالاتها آنذاك نسبة 5% وبذلك بقي دور السوق هامشياً وقاصراً على أحداث التوازن والاستقرار في فترات الاختلال الظرفية " فائض أو عجز ظرفي " [3]، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للامتياز سوى ما تتفضل به تلك الشركات في شكل ريع ثابت على كل برميل للنفط مستخرج[4]، وقد استمر ذلك النظام حتى مطلع عقد الخمسينات إذ أخذ بعدها نظام الامتيازات التقليدي بالتصدع عند احتجاجات الدول المنتجة.

ويتضح هذا في المصالح الاحتكارية والاستعمارية التي مثلتها فرنسا في الجزائر، التي كانت تعتمد في الحصول على احتياجاتها النفطية على الاستيراد من الشرق الأوسط وغيره من المناطق، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها من تصدير الفائض إلى السوق الاوربية[5]، ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ كانت تعاني من نقص في مصادر الطاقة اللازمة لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب خاصة وأن اغلب احتياجاتها النفطية تستوردها من خارج منطقة الفرنك مما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات الفرنسي [6].

ثانياً: محاولات فرنسا للبحث عن النفط في الجزائر:

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، على أية حال لم تسفر تلك الجهود إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما انها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلاً عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود[7]، بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة ففي عام 1895 اكتشف حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 الف طن سنوياً حتى عام 1925، ثم تلا ذلك اكتشاف عالما الجيولوجيا سترابون "Strabon" وليون افريكان " Leon African" حقل تليونت الواقع في شمال غرب الجزائر[8]، الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقارب 30 ألف طن حتى نضوبه في عام 1940 [9].

كما شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى محاولات بذلتها شركة نفط تليونت التي حصلت في عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط غير أن تلك المحاولات لم تنجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجارياً[10]، ولهذا الفشل مجموعة أسباب أهمها، ضعف اهتمام الحكومة الفرنسية في ذلك العهد بموضوع التنقيب عن النفط واقتصار وجود التنقيب على المناطق الساحلية والغربية منها، وكثرة الصعوبات الطبيعية التي وقفت حائلاً دون نجاح تلك الجهود وصعوبة المواصلات وعدم وجود الطرق اللازمة[11].

اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية صوب الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانيات تكنولوجية ومالية كبيرة لعلها تجد ضالتها "النفط" فيها، التي أصبحت بحاجة ماسة له أكثر من أي وقت مضى فقد كانت فرنسا تعاني من مشاكل جمة في توفير احتياجاتها من النفط والمنتوجات النفطية إذ كان اعتمادها أساساً على مصادر خارجية، كما استلزمت عملية إعادة اعمار ما ضربته الحرب العالمية الثانية وعملية النهوض باقتصاد فرنسا المزيد من بذل الجهود لتأمين مصادر النفط ومشتقاته بالعملات الأجنبية الصعبة مما زاد من الضغط على ميزان المدفوعات الفرنسي، وعليه فقد أصبحت الصحراء الجزائرية أملاً لرجال المال والاقتصاد والسياسة في فرنسا بأن تجد تحت يدها منابع للنفط لتسد بعض من عطشها له[12].

أكدت الدراسات الاقتصادية العلمية الفرنسية المتعلقة لاسيما بشؤون الطاقة في أكثر من مرة وفي مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية حقيقة غاية في الأهمية، وهي أفضلية منطقة الشرق الأوسط كمصدر للنفط مع توقع ازدياد احتياطاتها منه ازدياداً كبيراً ولكن تلك المنطقة كانت تمر بمرحلة تنامي الوعي الوطني والقومي بشكل كبير، وان كثيراً من الجهود والشعارات كانت تنتقد نظام امتيازات النفط القديمة وتطالب بإصلاحها، وقد تم ذلك جزئياً في نظام مناصفة الأرباح[13]، واتخاذ ايران خطوتها الجريئة بتأميم نفطها في ربيع عام 1951 [14].

لهذا أدركت فرنسا أن مصالحها الحيوية تحتم عليها الاتجاه صوب مستعمراتها في أفريقيا، وكانت الجزائر في مقدمة المناطق التي شهدت هذا النشاط الجديد، ومما شجع فرنسا كثيراً قرب الجزائر التي كانت الطبقة السياسية الفرنسية تعدها جزءاً من فرنسا وأن أثمان النفط المتوقع العثور عليه ستدفع بالفرنك الفرنسي الأمر الذي يعني توفير مبالغ ضخمة من العملات الصعبة، لذلك بدت الجزائر في أنظار الكثير من المهتمين بشؤون الطاقة من الفرنسيين مكاناً أكثر آمناً وأوفر اطمئناناً من أي منطقة أخرى، لذلكم فأنها أي فرنسا أعادت التأكيد بأن الجزائر جزءاً من التراب الفرنسي وان الجزائريين ورعايا فرنسيين [15].

ثالثاً: بواكير الاكتشافات النفطية في الجزائر:

انطلاقاً من تلك الاعتبارات السابقة، شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتنقيب ومن ثم الحفر في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود مكامن نفطية فيها فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية "RecherchesPetrolier""B.R.P.Bureau Des" وهي هيأة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة، ومن أجل التطبيق الفعلي لهذه السياسة ووضعها حيز التنفيذ تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر "S.N.REPAL Soietcetexpiation Pour dePetrolier" والمعروفة بـ(سنريبال)، وذلك عام 1946[16]، التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة الشلف في الشمال، وقد انتهت هناك بالعثور على حقلين للنفط هما حقل وادي قويطريني (وادي القطران) الواقع بالقرب من منطقة سور الغزلان بولاية المسيلة على بعد 100كم جنوب مدينة الجزائر في عام 1948، وقد كان هذا الحقل معروفاً لدى سكان المنطقة إذ كانوا يستخدمون زيته الطافي على سطح الأرض للاستعمالات الطبية، وبدأ هذا الحقل بالإنتاج عام 1949 أي بعد عام من اكتشافه وبمعدل 84 الف طن سنوياً [17]، أما الحقل الثاني فهو حقل جبل العنق الواقع على الحدود التونسية وقد تم اكتشافه في عام 1960 [18]، ولقد جرت محاولات بحث أخرى في منطقة شرق قسنطينة إلا أن النتائج لم تكن مشجعة واستمرت الأبحاث في تلك المناطق الشمالية نظراً لسهولة إنتاجها ونقلها وتسويقها مقارنة بالمناطق الصحراوية التي تفتقر حتى أواخر الأربعينات إلى أبسط شروط الاستثمار مثل الطرق وشبكات الاتصال وتوفر المياه، مع ذلك فان هذه الجهود مجتمعة لم تمكن فرنسا إلا من تغطية 6,58% من احتياجاتها النفطية حتى عام 1956 تاريخ توقف أول استثمار نفطي في الشمال الجزائري[19]، والجدول الاتي يوضح الإنتاج النفطي لحقل وادي القطران وحقل جبل العنق في المنطقة الشمالية للجزائر 1949- 1962 [20].

العام	إنتاج حقل وادي القطران	إنتاج جبل العنق	المجموع
1949	300	-	300
1950	3700	-	3700
1951	7360	-	7360
1952	46030	-	46030
1953	84400	-	84400
1954	75760	-	75760
1955	57617	-	57617
1956	33537	-	33537
1957	13140	-	13140
1958	3190	-	3190
1959	3740	-	3740
1960	4240	350	4590
1961	3510	4392	7902
1962	5181	5003	10184

ونتيجة للانخفاض المستمر في إنتاج المناطق الشمالية رغم كل الجهود المبذولة فقد اتجه الاهتمام الفرنسي وبكل قوة إلى اقتحام الصحراء الجزائرية، لاسيما بعد وجود دلائل على إمكانية وجود النفط فيها حسب ملاحظات بعض المتخصصين الجيولوجيين، في العشرينات من القرن العشرين، خاصة كيليان"Killian" ومونشيكوف"Monchikoff" الذين أنجزا أعمالاً أولية تشير إلى احتمال وجود النفط في الصحراء غيـر أن السلطات الفرنسية لم تتابع ذلك النشاط آنذاك (21).

وضمن إطار السياسة الاستعمارية لأقطار الشمال الافريقي انشأت حكومة باريس عام 1950 ما عرف بـ: مناطق التنظيم الصناعي في أفريقيا "Z.O.I.A" "Zone of the Orgnization of Indestral Africa" التي اختيرت لها المناطق كولمب بشار، الكويت وجبل العنق، غينيا، مدغشقر، إذ شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر، منطقة التنظيم الصناعي الأولى، وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء، أما منطقة التنظيم الصناعي الثانية، فتضم أقصى الشرق الجزائري وأقصى الغرب التونسي، والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية، ويهدف هذا

التنظيم إلى استدراك ما لوحظ من قبل ما ان تشتت الإمكانات المادية والبشرية المجندة لاستغلال الصحراء[22].

عموماً فأن أول تصاريح الاستكشافات منحت للشركات الفرنسية بين عامي 1952-1953 في الصحراء الجزائرية والتي تغطي 90% من مساحة الجزائر وقسمت إلى كل من شركتي سنريبال[23] التي يساهم فيها مكتب الأبحاث البترولية بنسبة 40,5%، أما مساهمة الجزائر فيها فهي 40,5، مع مصالح أخرى بنسبة 19%، والى شركة البترول الفرنسية"C.F.P."CompagniaFraneise Des Petroles"والمعروفة بـ:(سفب) ونسبة ملكية الحكومة الفرنسية فيها 85%، أما المصالح الأخرى فنسبتها 15%[24]، وهذه الشركة كانت قد اكتسبت سابقاً تجربة قوية بالشرق الأوسط، وكانت قد أرسلت في عام 1949 بعثة إلى الصحراء، قدمت خلاله تقرير مشجع مهد بالطبع لتأكيد وجود النفط فيها [25]، ثم إلى شركة النفط الجزائرية "C.P.A""Compgnie des d.I' Agerie" والمعروفة بـ(سبا)، وقد أسهمت شركة رويال دتش"R.D/Shell" فيها بـ:65% و3% للهيأة المستقلة للبترول"R.A.P"."Regie..Automome des petroles" و5% لمكتب الابحاث البترولية "B.R.P." والى شركة أبحاث البترول واستغلاله في الصحراء "CREPS""Compagnie de Recherchetd'Exploitation de petrole on Sahara"والمعروفة بـ: (كريس)، والتي تساهم .P.A.P فيها نسبة 55%، و35% لشركة شل و5% لـ .B.R.P وأخيراً 5% لشركة "سزيبال"[26].

إذن من الواضح أن معظم رخص التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية قد منحت إلى شركات فرنسية خالصة لتخوف الحكومة الفرنسية من خروج النفط الجزائري من دائرة النفوذ الفرنسي في حال اكتشافه بكميات كبيرة وما يتركه ذلك من أثر على الجانب السياسي لاسيما وأنها دولة محتلة للجزائر.

تبعاً لذلك بدأت أعمال التنقيب بصورة جدية في الصحراء الجزائرية منذ عام 1952 وغطت رخص التنقيب خلال عامي 1952-1953 مساحة تقدر بـ : 500 الف كم^2، في الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية المختصة تقدر مساحة المناطق التي يحتمل أن تحتوي على مكامن نفطية وينبغي أن يشملها التنقيب بما يتجاوز 1,800,000 كم^2[27].

تحققت الأهداف في عام 1955، إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة (جنوب شرق الجزائر) من قبل شركة كرييس الفرنسية، ويقع ضمن ما يعرف بحقول حوض (بوليناك) في الصحراء الشرقية [(28)]، ومنذ هذا النجاح جندت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها وخصصتها ابتداءً من عام 1955 للأبحاث التمهيدية والتنقيب في الصحراء الشرقية [(29)]، الذي تلاه اكتشاف أكبر الحقول انتاجاً وهو حقل زارزاتين في عام 1958، فضلاً عن اكتشافها بعد ذلك حقولاً اقل اهمية وهي (تين فوي، وتيقانتورين، ألادبالاعشب، أهانيت، وتين فوي، تابا نكور، تاما دنيت، كلتا، دجوا)[(30)]، وجميع الآبار المنتجة في هذه المنطقة قليلة الغور مما أدى إلى خفض نفقات الاستخراج فيها، وكذلك كانت نسبة الآبار الجافة إلى الآبار المنتجة ضئيلة، فمن ضمن 38 بئراً حفرت في عجيلة حتى عام 1959 كانت 32 بئراً منها منتجة، فضلاً عن جودة الخام في هذه الحقول فهو من النوع الخفيف[(31)]، ويكاد لا يحتوي على الكبريت[(32)].

أما شركة سنريبال وشركة سفب فقد توصلتا إلى اكتشاف منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري ألا وهو حقل حاسي مسعود في عام 1956 الذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى، إذ كانت المنطقة ضمن نطاق أبحاثهما فالجزء الشمالي منه وهو الأقل امتداداً ضمن حصة شركة سنريبال، بينما كان الجزء الجنوبي منه وهو الجزء الاكبر ضمن حصة شركة سفب[(33)]، لقد تأكد للشركتين أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي 1500كم^2 هي من أكبر المكامن النفطية في الجزائر ويعد نفط هذا الحقل هو الآخر من النوع الخفيف والقريب نسبياً من سطح الأرض [(34)].

رابعا: استغلال النفط:

حاولت الحكومة الفرنسية ومنذ العام 1957 اغراء شركات النفط الغربية لاسيما الكبرى منها للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث والتنقيب عن النفط فيها وكان ذلك نتيجة تأثير أسباب عدة منها، تأمين الإمكانيات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تملكها تلك الشركات في مجال البحث والتنقيب والحفر إذ تتوفر لديها معدات حديثة، وخبرات كبيرة تراكمت لديها من خلال عملها الطويل في هذا المجال وهو مالم يكن يتوفر لفرنسا

آنذاك، بالمقابل يساعد توجه الشركات النفطية الغربية لاستثمار اموالها في الصحراء الجزائرية على توثيق الروابط السياسية اكثر مع البلدان التي تنتمي اليها تلك الشركات مما يعني مؤازرة تلك البلدان لمساعي فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر، وأخيراً حاولت فرنسا بتلك الدعوة أن تؤمن أسواق للنفط الجزائري الذي توقعت فرنسا بأن انتاجه لا يكفي حاجة فرنسا فقط وإنما حاجة منطقة الفرنك(35).

لم تستجب الشركات النفطية الكبرى لدعوة الحكومة الفرنسية تلك، لاسيما الأمريكية منها فقد كانت غير واثقة من سياسة فرنسا النفطية في الجزائر، فضلاً عن عدم وضوح مستقبل النفوذ الفرنسي في الجزائر بعد اشتداد المقاومة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية فيها(36).

وفي مستوى آخر تشبثت فرنسا بالجزائر أكثر بعد ظهور تلك الاكتشافات النفطية المهمة، وتأكيد العديد من الدراسات الفرنسية وغيرها بأن احتياطي الجزائر من النفط الذي كان يعد من أجود أنواع النفط ليس في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فقط وإنما في العالم كله أيضاً، لاسيما ان الطبيعة حرمت فرنسا كفايتها من موارد توليدا لطاقة كالفحم الحجري والنفط إذا ما قيست بالدول الصناعية الكبرى، وهو ما حز في نفوس المسؤولين الفرنسيين من أصحاب المصالح فكان طمع فرنسا في نفط الجزائر يتجاوز العوامل الاقتصادية المادية إلى عوامل نفسية لها فعلها في نفوس اولئك الفرنسيين الذين يريدون لفرنسا عظمة مقارنة بالدول الصناعية الكبرى(37).

وهكذا وبالرغم من تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي يوم بعد آخر، إلا انها أدركت الأهمية الاستراتيجية للنفط الجزائري حتى عد العديد من الباحثين التخلي عن ثروة الصحراء النفطية الجزائرية بأنه خطا استراتيجي، وعليه فقد شرعت الحكومة الفرنسية بوضع الخطط بعيدة المدى التي تمكنها من الاستمرار باستغلال نفط الصحراء، فاقترحت في 10 جانفي 1957 تقسيم الجزائر إلى منطقتين، الأولى في الشمال الممتدة على طول الساحل الجزائري وقالت عنها ان من الممكن ان تحتفظ باسم الجزائر، والثانية وهي التي كل ما تبقى من الجزائر واهمها الصحراء وواحاتها والمناطق المجاورة لخا من الدول (مالي، النيجر، تشاد)، وأسمتها (المنظمة الاقتصادية لاستغلال الصحراء)، ولم تكتف فرنسا بذلك وإنما قامت بتعيين وزير خاص اتخذ من باريس مقراً له

اسندت اليه مهمة إدارة شؤون الصحراء، كما خصصت لها خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية، لا نحتاج إلى أن نقول أن ذلك دليل واضح على مدى الأهمية التي باتت فرنسا تنظر بها لنفط الصحراء والجزائر[38].

ولكي تحكم فرنسا قبضتها على الساحل الجزائري اقترحت الإدارة الفرنسية تقسيمه إلى ثلاثة مناطق، منطقة اغلبيتها من المستوطنين، وثانية يكثر فيها اليهود، وثالثة شبه جرداء للجزائريين العرب اذا ما تشبثوا باستقلالهم أن يجعلوها دولة لهم[39].

شهد عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه لافيـرا في مدينة مرسيليا الفرنسية وذلك على متن ناقلة النفط (ريغل)[40]، وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد انابيب إلى الموانئ الخاصة به وعليه فقد بدأت السلطات الفرنسية بمد خط أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء، لكن ظاهرة اشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بما فيها تدمير أنابيب نقل النفط حيث لم يدرك الجزائريون أهمية الصحراء وثروتها النفطية إلا بعد انقضاء أعوام على إعلان الثورة شأنهم كشأن الفرنسيين، فلما تنبهوا إلى ما فاتهم أعلنت جبهة التحرير في نوفمبر عام 1957 "ان الجزائر لن تلتزم قط بأية معاهدة أو عقود أو اتفاقيات عقدتها أو تعقدها فرنسا باسم الجزائر "، كما أصدر وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى هيئة الأمم المتحدة في عام 1958 كتيباً تعرض فيها لمنشآت النفط الفرنسية في الجزائر مؤكداً فيه عن عزم جبهة التحرير على القضاء على أية استثمارات ترمي إلى استغلال ثروة الجزائر الوطنية، بما فيها ثروة الصحراء الكبرى من دون موافقة الجزائر المستقلة[41]، وقد أيدت الجامعة العربية موقف الحكومة الجزائرية واتخذت عام 1959 قراراً يقضي بمقاطعة شركات النفط التي تتعاون مع السلطات الفرنسية لاستغلال نفط الجزائر لكن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ[42]، ونتيجة لكل تلك الاعتبارات اضطرت فرنسا إلى التخلي عن ذلك المشروع والاستعاضة عنه بمد أنابيب صغيرة ولمسافات محددة، فمثلاً انها مدت انبوب قطره 6 بوصة يربط بين حاسي مسعود وتوجرت أي لمسافة 110 ميل، كما أنها مدت خط آخر بنفس القطر لمسافة 130 ميل ربط منطقة توجرت بمنطقة بسكرة على أن يتم نقل النفط منها عبر عربات السكك الحديد إلى ميناء سكيكدة، ولحماية هذا الخط من هجمات الثوار الجزائريين فقد استخدمت سلطات الاحتلال الفرنسي إمكانيات عسكرية كبيرة[43].

كان على فرنسا التي اخذ استهلاكها للنفط يزداد بمعدلات كبيرة ومع ازدياد إنتاج النفط الجزائري بأن تفكر بطريقة أخرى لنقل النفط الجزائري وإيصاله إلى الساحل الجزائري، فشرعت في العام 1959 بمد خط أنابيب أكثر تطوراً من حيث السعة والقدرة على نقل النفط من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير، وأول خط من هذا النوع هو خط النفط الذي امتد من حوض الحمرا- بجايا الواقع في غرب حقل حاسي مسعود الذي يبلغ طوله 660كم وقطره 24 بوصة وبطاقة نقل قاربت 5ملايين طن سنوياً مع إمكانية زيادة طاقة نقله إلى 14 مليون طن في العام، ثم مدت سلطة الاحتلال الفرنسي خط آخر لنقل النفط من الصحراء إلى الساحل وهو خط عين اجناس- السخيرة وبطول 775 كم وكان قطره هو الآخر 24 بوصة وبطاقة تحمل بلغت 7,5 مليون طن سنوياً قابلة للزيادة إلى 15 مليون طن(44).

خامسا: قانون البترول الصحراوي:

أخذت فرنسا كلما مر الوقت تدرك أهمية النفط الجزائري الاقتصادية والاستراتيجية لها، وعليه فأنها أرادت أن تهيء الأجواء والمتطلبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري أفضل وأسرع استغلال سواء أكان ذلك عن طريق شركاتها أم عن طريق الشركات الأوربية والامريكية، وعند عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا السابقة، فأنها فكرت في عام 1958 بإصدار قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في 22 تشرين الثاني عام 1958(45)، الذي عُرف بـ: (قانون البترول الصحراوي) ليحل محل (قانون التعدين الفرنسي)(46)، ولقد تضمن هذا القانون نصوصاً تعد مغرية للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لعدم وضوح الموقف القانوني العام، أهمها أنه خفض حصة الحكومة إلى أقل من النصف وهو المبدأ الذي نفذ في منطقة الشرق الأوسط مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إذ احتسبت الأرباح على أساس الأسعار الفعلية لا على أساس الأسعار المعلنة والفرق بين السعرين قد يصل أحياناً إلى حوالي 20%، أما بالنسبة إلى موضوع تنفيق الريع الذي كان مقداره 12,5% من قيمة النفط الخام المتحقق من نقطة التصدير مطروحاً منها النفقات المتكبدة بين الحقل ونقطة التصدير "نفقات النقل والتخزين والمناولة " فقد احتسب أيضاً على أساس الأسعار الفعلية، لا على أساس الأسعار المعلنة كما هو معمول به في منطقة الشرق الأوسط(47).

أجاز القانون كذلك موضوع البت للشركات في الحق عند تقدير الضريبة بأن تحسم عن مجمل دخلها السنوي مبلغاً يعادل 27,5% من قيمة إنتاجها عند الحقول كاحتياط لإعادة تكوين الحقول، تشبه هذه المادة ما موجود في قانون النفط الأمريكي إذ لا يخضع ذلك للضريبة، إلا بعد 5 أعوام، فضلاً عن ذلك كانت نسب الاستهلاك المسموح بها للشركات العاملة في صحراء الجزائر عند احتسال دخلها الصافي تزيد عن النسب المماثلة لها في الشركات النفطية العاملة في دول الشرق الأوسط، ومن الواضح جداً من مضمون هذه النصوص أن البلد الذي يملك النفط يستلم من الشركات دخلاً عن كل برميل يقل عما كانت تحصل عليه بلدان الشرق الأوسط الأخرى[48].

ألزم "قانون البترول الصحراوي" الشركات الأجنبية الراغبة في العمل في الصحراء الجزائرية ان يكون ذلك من خلال فروعها التي يجب أن تؤسس في فرنسا، ويعني هذا أن نشاطات تلك الشركات وأعمالها المختلفة تكون خاضعة للقانون الفرنسي والمصلحة العامة لفرنسا من خلال احتفاظها بحصيلة مبيعاتها النفطية داخل الأراضي الفرنسية، وفي الوقت نفسه حدد القانون موضوع المرجعية القضائية الفرنسية المتمثلة بـ(مجلس الدولة الفرنسي) بوصفه أعلى محكمة إدارية في فرنسا في حالة حدوث أي نزاع بين السلطة المانحة لرخص التنقيب والشركة صاحبة الرخص[49].

شجع صدور " قانون البترول الصحراوي" الشركات على حث الخطى باتجاه الصحراء الجزائرية، فاغتنمت الحكومة الفرنسية الفرصة للحصول على التمويل الكافي لاستغلال حقول الجزائر النفطية فعمدت إلى تشجيع شركات الاستثمار الفرنسية خاصة، وأهمها الشركة الفرنسية الأفريقية للأبحاث البترولية Francarep المعروفة بـ:(فرانكاريب) وشركة الأبحاث واستغلال البترول Eurafrep المعروفة بـ(أور افريب) وشركة المساهمات الأبحاث والاستغلالات البترولية Coparex[50]، المعروفة بـ(كورباريكس)، وشركة المساهمات البترولية Petropar المعروفة بـ"بتروبال"، وشركة الابحاث والاستغلالات البترولية المعروفة بـ"Ominrex"، والشركة الوطنية لبترول اكيتانSnpa المعروفة بـ(سنبا) وقد أسهمت تلك الشركات في العثور على حقول ذات أهمية في عام 1959، فقد نجحت الشركة الوطنية لبترول أكيتان في العثور على النفط في الجزائر الوسطى وفي حقل القاسي العقرب ذو الخصائص النفطية الشبيهة بخصائص حاسي مسعود، إذ يقع على مسافة 80 كم إلى

الجنوب من حقل حاسي مسعود، وكانت المنطقة التي جرى البحث فيها تقدر مساحتها بـ2400كم، جزءاً من المنطقة التي تنازلت عنها سنريبال ومنحت عام 1958 إلى سنبا التي تملك ما نسبته 51% في المشروع الذي تشترك به مع كوباريكس 25%، وفرانكاريب 14%، وأورافريب 10% غربي القاسي العقرب وجنوبها[51].

لم يكن النفط الجزائري حكراً على الشركات الفرنسية فحسب بل كان للشركات الأمريكية نصيباً منه، فقد بدأ ظهورها في الصحراء الجزائرية يتضح أثر صدور "قانون البترول الصحراوي"، ولعلنا نجد أن أهم النشاطات النفطية كانت لشركة موبيل Mobil الأمريكية بالمساهمة بنسبة 25% في امتياز شركة سفب الفرنسية في عام 1959 والتي استطاعت ضمن مساهمتها العثور في عام 1960 على حقل أوهانيت[52] الذي يقع في حوض بوليناك[53]، ضمن منطقة امتياز سفب وتم اكتشافه على أيدي كريبس التي كانت تقوم بالأعمال لحساب سفب وشركائها[54]، وكذلك وفقت شركة سنكلير الامريكية Sinclair للنفط في عام 1962 إلى كشف نفطي مهم في حقل رورد الباقل الذي يعد آنذاك اهم حقل بعد حاسي مسعود ويقع ضمن ما يعرف بحوض أرك الشرقي الكبير، الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود، وكان ذلك مقدمة لاكتشاف حقول أخرى في المنطقة نفسها التي تقدر مساحتها بـ:1080 كم^2، ويمتاز النفط الخام فيه بجودة نوعيته وخلوه من الكبريت، حيث تصل كثقافته إلى 40درجة[55].

وفي النصف الأول من عام 1960 أيضاً منحت الحكومة الفرنسية 10 تراخيص جديدة للتنقيب في الصحراء تتضمن مساحة قدرها 60,470كم^2، وتتطلب في مجموعها استثماراً لا يقل عن 30,4 مليون دولار، ومن أهم الحاصلين على هذه التراخيص كانت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا Standrd of Califomia وشركة تكساكو للنفط فيما وراء البحار Texaco Incorporation إذ حصلت كل منهما على حصة قدرها 20% من رخص التنقيب، فضلاً عن ظهور شركات امريكية اخرى ذات اهتمام اقل بالنقط الجزائري مثل نيومونت Newmnt وفيليبس Felps ستيزسيرفس SetiesServies[56].

ومما لا شك فيه أن الشركات البريطانية كلن لها حصة مهمة من النفط الجزائري، فقد حصلت شركة برتشبترليومBritish Petroleam وضمن مساهمتها بنسبة 50% مع شركة كريبس، على ترخيص بالتنقيب في عام 1960 يشغل مساحة 1650كم^2، في حوض تندوف،

وفي عام 1961 وعبر شركات فرعية تابعة لهذه الشركة تم اشتراك الأخيرة مع شركات تنقيب أخرى في البحث عن النفط في شمال افريقيا لاسيما شركة سفب الفرنسية، وقد عقدت الشركتان اتفاقاً بالاشتراك لأول مرة مع شركة كوباريسوبتروبار الفرنستين للقيام بأعمال التنقيب في منطقة حاسي طبطاب[57]، وقد أدركت جميع الشركات العاملة في الجزائر أن اسواق اوربا هي المنفذ الوحيد لتصريف إنتاج الجزائر، وأن افضل اسواقها هي المانيا الغربية خاصة لأنها من الدول القليلة التي لا تمتلك شركات نفط كبرى سوى في جانب محدود من شركات التوزيع فيها، وكذلك ايطاليا إذ أن طابعها الاستهلاكي يجعلها من أفضل اسواق هذا النفط[58].

غير أن الحكومة الفرنسية أرادت أن يكون عمل تلك الشركات عن طريق المساهمة في رؤوس أموال الشركات الفرنسية العاملة في الصحراء الجزائرية وتجريدها من كل وسائل العمل والمراقبة والإشراف رغبة منها في استمرار قبضتها على عملية استخراج النفط الجزائري، على انها كانت تستبعد أي فكرة في ان تسلم مقاليد إنتاج النفط الجزائري في يوم ما إلى سلطة وطنية جزائرية، لذا اخذت بإعداد جملة من التدابير التي تهدف في الأخير إلى استمرار هيمنة فرنسا على مقاليد النفط الجزائري كاملة، ففي ربيع عام 1962 اوجدت أولاً عملية تعديل على بعض مواد (قانون البترول الصحراوي)[59]، أهمها هو استبعاد اختصاص مجلس الدولة الفرنسي بالفصل في المنازعات دون منح هذا الاختصاص للمحاكم الجزائرية كما كان يقضي بذلك المنطق السليم والنص بدلاً عن ذلك بمنح هذا الاختصاص إلى محكمة تحكيم دولية، ثم أن الرقابة الإدارية على الشركات العاملة التي هي في العادة من اختصاص السلطات العامة للبلد المضيف قد أعطيت لهيأة مشتركة جزائرية – فرنسية بدلاً من أن تكون من حق السلطة الجزائرية وحدها، فضلاً عن فرض أولوية للشركات الفرنسية في الحصول على الحقول النفطية الجديدة في الصحراء الجزائرية، مع إلزام الجزائر بان تقبل الدفع بالعملة الفرنسية مقابل كافة كميات النفط والغاز الذي تحتاجه فرنسا ومنطقة الفرنك وتستوردها من الصحراء الجزائرية لسد احتياجاتها، وهذا ما يعني إبقاء السيطرة الفرنسية بصورة غير مباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري وحرمان الجزائر من العملات الأجنبية التي يمكن أن يؤمنها لها تصدير هذه الكميات النفطية إلى الاسواق غير الفرنسية، وبالتالي ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وتبعيته له[60].

وبناء على ذلك أسست فرنسا في يوم الثامن من مارس عام 1962 الهيأة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء:

"L'organisme Teechniqua de mis en Velear des richesses sous-sol Sahariem"

والتي تعرف اختصاراً باسم "الهيأة الصحراوية" على أساس المساواة والتعادل بين الطرفين الجزائري والفرنسي وعدت هذه الهيأة التي كانت تدار من قبل مجلس مؤلف من اثني عشر عضواً، 6 منهم جزائريين، و6 آخرون فرنسيين من قبل الوطنيين الجزائريين بأنها محاولة فرنسية لغرض الوصاية على كل العمليات النفطية في الصحراء خاصة أن فرنسا حددت اعمال الهيأة موضوع البحث بما يلي، دراسة شروط وأسباب تنمية الثروات الطبيعية التي تكتنزها الصحراء الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي – الجزائري ودراسة التشريعات اللازمة لتسيير العمل في مجال النفط وسائر الثروات الطبيعية الأخرى قبل أن تصدرها الجزائر كما أوكلت إلى الهيأة المذكورة استلام ودراسة كل الطلبات المتعلقة بمنح أو تعديل الامتيازات النفطية أو المعدنية وأخيراً الزم قانون تأسيس الهيأة ضمان المراقبة الإدارية على الشركات العاملة في الصحراء الجزائرية[61].

لا نجانب الواقع إذا ثبتنا هنا أن ميلاد " الهيأة الصحراوية " كان الهدف منه هو تكبيل الجزائر، ووضع العقبات أمام استخدام حقوق السيادة الوطنية على ثرواتها الوطنية.

سادسا: اتفاقيات ايـڤيان والصحراء:

بعد أن سالت دماء الوطنيين الجزائريين انهاراً قرباناً للحرية والاستقلال، وبعد أن وقفت معظم شعوب العالم مؤيدة ومساندة للجزائريين في مقاومة الاستيطان وطمس الهوية الوطنية الدينية للجزائريين، قبلت فرنسا عام 1960 بمبدأ التفاوض من أجل إنهاء استعمارها للجزائر[62]، الذي يهمنا هنا ان فرنسا ومنذ تأكدها من الثروات الطبيعية الهائلة التي تحتويها باطن الصحراء الجزائرية لم تتوانى في بذل كل الجهود السياسية والعسكرية والدبلوماسية وحتى الدولية من أجل احتفاظها بالصحراء بشكل أو بآخر، فمنذ العام 1957 سعت جدياً لفصل الصحراء عن سائر التراب الجزائري إدارياً، فأصدرت قوانين حاولت منها الايهام بأن الصحراء هي جزء من فرنسا وأسست لها وزارة خاصة لإدارتها[63]، ولم تقف جهود فرنسا عند هذا الحد وإنما راحت تحاول بث الخلافات

والعدوات بين الجزائر وبين الدولة الأفريقية المجاورة لها، وبزعمها ان الصحراء حق مشترك لجميع البلدان المجاورة لها وعليه فانه من الافضل اجراء استفتاء لتقرير مصيرها قبل الاستفتاء في الجزائر، غير ان تحرك الثوار الجزائريين السريع احبط تلك المحاولة الفرنسية الخبيثة [64]، مع ذلك ظلت فرنسا متمسكة بموقفها مما أدى إلى انقطاع المفاوضات طيلة اشهر النصف الثاني من العام 1961 غير ان موقف جبهة التحرير الوطني الجزائري الثابت والمتمسك بمقررات مؤتمر الصومام لم يترك مجالاً لأحد ان يفكر بالتراجع عن الحقيقة الجغرافية والتاريخية والطبيعية القائلة بأن الصحراء جزءاً اساسياً من التراب الوطني، أدى هذا الموقف والضربات العسكرية الكبيرة التي سددها الثوار الجزائريين لجيش الاحتلال الفرنسي على اكراه فرنسا بأن تعترف بوحدة الوطن الجزائري واستقلاله في نطاق التعاون حتى امكن التوصل إلى "اتفاقيات ايـڤيان " [65].

كما هو متوقع أفردت "اتفاقيات ايـڤيان " اتفاقية خاصة بكيفية استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في باطن الصحراء الجزائرية اشتملت على عدة التزامات، منها تعهد الجزائر بضمان جميع الحقوق النفطية التي اكتسبت قبل استفتاء تقرير المصير، وعليه فان جميع عقود امتيازات النفط وانتاجه ونقله تبقى خاضعة لأحكام "قانون البترول الصحراوي " أيا كانت الطبيعية القانونية لتلك الامتيازات وأياً كانت عائدية الأموال بامتناعها عن اتخاذ أي اجراء من شأنه أن يضع عقبة امام ممارسة تلك الحقوق المكتسبة أو يزيد من الاعباء المترتبة عليها، بالمقابل تعهدت فرنسا للجزائر وضمن إطار السيادة الجزائرية الكاملة على الصحراء بمواصلة الجهود معاً لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية " على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين فرنسا والجزائر، كما نصت الاتفاقية على ان مجلس ادارة الهيأة المذكورة يكون بالتساوي بين فرنسا والجزائر، كما أعطيت الهيأة المذكورة الحق بالمراقبة الادارية على الشركات النفطية العاملة في الجزائر، وأن يؤخذ رأيها بشأن كل القراءات الاستراتيجية والتنظيمية الخاصة بمجمل العمليات النفطية المختلفة في الصحراء[66].

أعطت الاتفاقية موضوع البحث امتيازاً معيناً للشركات النفطية الفرنسية، إذ أعطيت تلك الشركات حق الأولوية في الحصول على عقود الامتيازات ابان الست سنوات الأولى من عمر نفاذ الاتفاقية إذ ما تساوى عروضها مع عروض الشركات الأخرى، فضلاً عن ذلك بينت "اتفاقية ايـڤيان " الخاصة بنفط الصحراء الجزائرية أن دفع أثمان البترول المصدر

لفرنسا أو لمنطقة الفرنك الفرنسي، على أن يتم حسم الخلافات إذا ما نشبت بين الحكومة الجزائرية والشركات النفطية العاملة في الصحراء بالرجوع إلى محكمة تحيكم دولية[67].

الواضح جداً أن اتفاقيات ايـڤيان التي اعترفت بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني ألزمت الجزائر على الاستمرار "بالعمل بقانون البترول الصحراوي" الذي حد بشكل كبير من نشاط الحكومة الجزائرية الهادفة إلى تأكيد سيطرتها على مواردها الطبيعية وأهمها النفط. ويوضح الجدول الاتي تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية بين عامي 1957-1962[68]:

السنة	المنطقة الوسطى والشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	(ألف طن) المجموع
1957	5,7	2,3	8,0
1958	418,1	7,5	425,6
1959	1258,1	20,6	1278,7
1960	6699,6	1927,2	8626,8
1961	6699,8	6699,5	13690,3
1962	10109,3	10571,1	20680,4

الخاتمة:

كان للاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 الذي استمر حتى عام 1962 عاملاً أساسياً في تغيير نمط الحياة الجزائرية بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أضحت فيه الجزائر تابعة بصورة مباشرة للإدارة الفرنسية التي لم تتوان عن محاولة اضفاء الطابع الفرنسي عليها، ولعل من أهم الوسائل التي اتبعتها تلك الإدارة هي ايجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيأة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية لاسيما الاقتصادية منها، فنرى الصبغة الفرنسية واضحة في كل قطاعات الاقتصاد الجزائري لزراعية والتجارية والصناعية.

وفي خضم ذلك التغيير المفصلي في الاقتصاد الجزائري ظهرت الثروة النفطية الجزائرية وبكميات تجارية مهمة في النصف الأول من القرن العشرين وهو ما كانت فرنسا تفتقد وجوده في أرضها زادها تمسكاً بالجزائر، بالتزامن مع تصاعد الحركة الوطنية التي تبلورت

في ثورة عارمة منذ عام 1954 مما حدا بالسلطات الفرنسية إلى فتح الأبواب أمام الشركات النفطية العالمية للمساهمة في البحث والتنقيب عن النفط الجزائري الذي تركز وجوده في الصحراء الجزائرية بإيجاد ما عرف بـ(قانون البترول الصحراوي) عام 1958 الذي نظم عمليات الاستثمار النفطي في الجزائر.

ولما كانت كل المشاريع الفرنسية التي حاولت بها فصل الصحراء عن الجزائر نصيبها الفشل لتمسك قادة ثورة الجزائر بالصحراء كجزء مهم من التراب الوطني لاسيما في مفاوضات الاستقلال التي ابتدأت عام 1961، فارتضت فرنسا بدلاً عن ذلك بتكريس هيمنتها على النفط ضمن نصوص "اتفاقيات ايـڤيان"عام 1962 التي منحت الاستقلال للجزائر التي بدورها أجلت معركتها النفطية بعد تثبيت دائم للاستقلال.

الهوامش:

1. وهذه هي الشقيقات: شركة ستاندرأويل نيوجرسي الامريكية "Standard oil New Jersey" أو أكسون "Exxson" أو أسو "Esso"؛ شركة ستنادردأويل كاليفورنيا الامريكية Standarad of Califonia" أو سوكال"Soccal"؛ شركة تكساكو الامريكية "Texaco"؛ شركة موبيل أويل الامريكية Mobil Oil أو سوكوني "Socony"؛ شركة نفط الخليج الامريكية Gulf Oil.

شركة برتش بتروليوم البريطانية "British Petrolum" أو "B.P." ؛ مجموعة "رويال دتس شل البريطانية- الهولندية" "Royal Datch and Shal" . ينظر: نواف نايف اسماعيل، تحديد اسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص36. لمزيد من التفاصيل عن هذه الشركات ينظر: هارفيأوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة: عمر مكاوي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص11- 34 ؛ عزيز شهاب السعيدي، منظمة الاقطار المصدر للنفط، مجلة نفط العرب، بيروت، العدد 4، السنة الخامسة، جانفي، 1970، ص15-18.

2. السوق الحرة: وهي السوق التي تشبه حديثاً البورصة المالية الحقيقية، حيث تتحدد أسعار الصفقات عند التقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعداً لبيع شحنة النفط مع السعر العلى الذي يكون المشتري مستعداً لدفعه . لمزيد من التفاصيل ينظر: بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر /باتنه، 2008، ص9.

3. المرجع نفسه، ص9.

4. الريع Rent: وهو دخل مضمون لمدة طويلة وفي النظرية الاقتصادية الريع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفئية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بأنه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل أو الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية، فالريع مفهوم متعدد الجوانب متطور عبر الزمن ولكنه يبقى محافظاً على جوهره مع تعدد أشكال ظهوره بأنه الدخل غير الناتج عن العمل. لمزيد من التفاصيل ينظر: الموسوعة العربية، المجلد العاشر، العلوم القانونية والاقتصادية، ص200 ؛

www. Arab. Ency. Com.

5. احمد المعتصم بالله، البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1961، ص98.

6. نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا "اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، 1987، ص39.

7. منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي "البترول "، السلطة الاقتصادية 4، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، 1972، ص115.

8. RabahNahiout, lepetrolAlgerin, En , Alger, 1974, P.10.

9. بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية " حالة الجزائر "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 1995، ص27 ؛ جمال حمدان، بترول العرب، دراسة في الجغرافية البشرية، دار المعرفة، القاهرة، 1964، ص95.

10. RabahNahiout, OP, Cit, P.107.

11. IBID, P. 106.

وينظر كذلك: راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص215-216.

12. عاطف سليمان، معرفة البترول في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص13.

13. راشد البراوي، المرجع السابق، ص217- 218 ؛

Hamid Mazri, Les HydrocarburesDans L' conomicAlgerienne, S.N.D., Alger, 1975, P. 45.

14. أصدر قانون تأميم النفط الايراني في أول ايار عام 1951 الذي جاء نتيجة مطالبة الحكومة الايرانية لشركة الانجلو – ايرانية، بتطبيق قاعدة مناصفة الارباح التي وقعت كاتفاقية بين المملكة السعودية وين شركة آرامكو في 30 كانون الاول عام 1951 ومما يعني تبني مثل هذه القاعدة في ايران من حصولها على ضعف الدخل الذي تحصل عليه بموجب الاتفاقية الملحقة التي رفضها المجلس النيابي

الايراني في 11 كانون الثاني عام 1951 التي تنص على زيادة العائدات النفطية من 4 شلنات إلى 6 شلنات، فانبثق قرار التأميم في ظل تلك الظروف، وكان وراء القرار محمد مصدق رئيس لجنة شؤون البترول في المجلس النيابي، لمزيد من التفاصيل ينظر: عاطف سليمان، من ارشيف القضايا البترولية الكبرى " تأميم البترول الايراني – لماذا فشل مصدق "، "البترول والغاز العربي"، مجلة، بيروت، العدد 8، افريل 1966، ص10-15؛ المرجع نفسه، العدد 9، ماي، 1966، ص17-27، ص33.

15. راشد البراوي، المرجع السابق، ص218-219 ؛ جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1890-1959، دار المعرفة، القاهرة، ص326 ؛

Charles De Gaull, memoiresDespoir. Tomet, I, EditeurPlon, Paris, 1974, PP. 89-93.

16. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص13.

17. راشد البراوي، المرجع السابق، ص229 ؛ احمد المعتصم بالله، المرجع السابق، ص98.

18. جمال حمدان، المرجع السابق، ص96.

19. ل.ففاسور، النفط في العالم، ترجمة: عدنان نجا، منشورات عويدات، بيروت، 1961، ص161-171.

20. MauricBroginiLexploitation Des Hydrocarbures en Algerie, Nice, France, 1973, P. 131.

21. موسى بن عمر، تطور المسألة النفطية في الجزائر 1890-1956، مجلة المصادر، الجزائر، العدد8، ماي 2003، ص205.

22. محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب، دار الكلمة للنشر، القاهرة، 1981، ص67 ؛ موسى بن عمر، المرجع السابق، ص211-212.

23. موسى بن عمر، المرجع السابق، ص212.

24. طارق شكر محمود، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك)، دار الرشيد للنشر، العراق، 1979، ص366.

25. RabahNahiout, OP, Cit, P. 106.

26. F.n.A, Arab World file , Beirut, document, no, "III- A13", "Exploration".

27. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص13.

28. صلاح العقاد، البترول وأثره في السياسة والمجتمع العربي، مصدر البحوث والدارسات العالمية، القاهرة، 1973، ص97.

29. موسى بن عمر، المرجع السابق، ص213.

30. الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، بيروت، رقم الوثيقة " ج.ز-1802/1 "، خلفية تاريخه "تنقيب ".

31. الخام الخفيف: من المعروف أن الخام الجزائري المعروف بـ صحارى بلند، من اهم سماته هو غناه بالمشتقات الخفيفة كالسولار والميثين والايثينو والبروبيين، فضلاً عن نسبة الكبريت إلى 0,14%. ينظر: احمد المعتصم بالله، المرجع السابق، ص62.

32. طارق شكر محمود، المرجع السابق، ص364.

33. حمدي حافظ ومحمود الزقاوي، الجزائر مشكلة دولية، ص45.

34. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج.ز 1803/1، (الاحتياطي، الحقول والانتاج).

35. منشورات المحافظة السياسية، المرجع السابق، ص 126؛ عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص15.

36. منشورات المحافظة السياسية، المصدر السابق، ص126-127.

37. معد كيالي، بترول الصحراء الكبرى في المفاوضات بين فرنسا والجزائر، الرائد العربي، مجلة، بيروت، العدد 7، ماي 1961، د. ص.

38. منشورات المحافظة السياسية، المرجع السابق، ص126- 127.

39. جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير " الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال "، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص121.

40. عمار قردود، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد، صحيفة الفجر، الجزائر، 12 يناير، 2012.

41. معد كيالي، المرجع السابق، د.ص . لمزيد من التفاصيل عن نشاط وفد الحكومة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة في عام 1958 ينظر: ج .د.ع، تقرير الأمين العام للجامعة العربية للدورة الثلاثين، مطبعة الصباح، القاهرة، ص47.

42. جاء في ذلك القرار ضمن التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع السابع للجنة خبراء النفط العرب في مدينة جدة والذي عقد بين 26-27 نوفمبر عام 1959، لمزيد من التفاصيل، ينظر: توفيق خلف السامرائي، المساعي العربية لتوحيد السياسة النفطية 1959-1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 1999، ص80 ؛ وينظر كذلك: ممثلية الجمهورية الجزائرية في الجمهورية العراقية، القضية الجزائرية تدخل عامها السابع، وزارة الارشاد، 1960، ص347.

43. عبد القادر معاشو، السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1981، ص344.

44. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج.ز1 /1806 (خطوط انابيب).

45. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص16.

46. قانون التعدين الفرنسي: ثبت هذا القانون في النظام القضائي الفرنسي عبر التصويت عليه بتاريخ 26 ايار من عام 1955 لحفظ حقوق عمال المناجم، وتم إجراء تعديل بسيط على هذا القانون بتاريخ 16 ايار عام 1956 ليتم اكتمال العمل بهذا القانون رسمياً، وقد حدد الجزء الثاني منه الانظمة الخاصة بسير العمليات المنجمية خاصة في منطقة اللواروالالزاس حيث يهتم القانون بكافة عمليات

التنقيب من الالف إلى الياء، وقد وضعت الصيغة النهائية لهذا القانون في 2 جانفي عام 1970، لمزيد من التفاصيل: .Ency Clop AediaUniversaliscropus, Vol 1, Editear ,paris, 1990, P.801

47. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص19.

48. المرجع نفسه، ص19.

49. عاطف سليمان، قانون البترول الجزائري الجديد وسيادة الدولة على الثروات الطبيعية "نفط العرب" مجلة، العدد 5، فيفري 1970، ص8 ؛ نازلي معوض، المرجع السابق، ص41.

50. F.N.A, document " 111-A13", OP, Cit ;

عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص257-258 ؛ فرادي احمد، اقتصاديات سوق الغاز الجزائري "الواقع والافاق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص49.

51. طارق شكر محمود، المرجع السابق، ص365.

52. طارق شكر محمود، المرجع السابق، ص365.

53. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج.ز1803/1 (الاحتياطي، الحقول والانتاج).

54. طارق شكر محمود، المرجع السابق، ص365.

55. الدار العربية للوثائق، رقم الوثيقة ج.ز1803/1 المصدر السابق.

56. احمد المعتصم بالله، المرجع السابق، ص99.

57. طارق شكر محمود، المرجع السابق، ص365.

58. احمد المعتصم بالله، المرجع السابق، ص99.

59. [(1)]منشورات المحافظة، المرجع السابق، ص131.

60. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص24.

61. منشورات المحافظة، المرجع السابق، ص132.

62. جوان جليسبي، ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1959، ص227 ؛ شارل روبير اجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: يحيى عصفور، منشور عويدات، بيروت، 1982، ص178.

63. صلاح العقاد، المغرب العربي- الجزائر، تونس والمغرب الاقصى – دراسة في تاريخه واحواله المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص464.

64. منشورات المحافظة السياسة للجيش الوطني الشعبي، المصدر السابق، ص115 ؛ أحمد المعتصم بالله، المصدر السابق، ص99.

65. صلاح العقاد، المغرب العربي، ص466 ؛ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار القضايا، بيروت، 1975، ص18.

66. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، ص22-24 ؛ نازلي معوض، المرجع السابق، ص155-157.

67. المرجع نفسه.

68. Mounice, Brogmi, OP, Cit, P. 134.

إشكالية استمرارية وتزمين تاريخ المقاومة الجزائرية مابين 1830 - 1962 من خلال الكتابات التاريخية

د. وردة هشماوي
جامعة ابي بكر بلقايد/ تلمسان

مقدمة:

اتسمت مواجهة الجزائريين للاستعمار الفرنسي 1830-1962 باستمرارها وتنوع أساليبها وتأقلمها مع الظروف والعوامل المحيطة الداخلية والخارجية، فشهدت اختلافا من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى ورغم سياسة الاستعمار المتنوعة إلا أنها لم تحد من عزيمة الجزائريين في محاربته من أجل القضاء عليه، فمنذ بداية الاحتلال كانت المقاومة الوطنية الجزائرية وهناك آراء تحدد بدايتها ببداية الحصار الفرنسي على سواحل الجزائر 1827[1]، فمع وصول القوات الفرنسية إلى سواحل الجزائر تصدت لها القوات الجزائرية لكنها فشلت لقلة الخبرة اللازمة فقد كانت تحت قيادة إبراهيم آغا ورغم الخلل بين القوتين فقد حارب الجزائريون واصطدموا مع الفرنسيين في معركة سطاوالي في 19 جوان1830ثم معركة سيدي خالف في 24 جوان 1830، وبعد هذا سيطر الفرنسيون على الجزائر بعد اتفاقية 5 جويلية 1830م التي كانت بين الداي حسين والجنيرال دوبورمون وبداية من هذا اليوم عرف تاريخ الجزائر كثير من الثورات من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب[2].

خلال الفترة التاريخية التي تعرضت فيها الجزائر للاحتلال الفرنسي من سنة 1830 اعتمد الجزائريون للدفاع عن أنفسهم وسيلة السلاح لفترة طويلة قاسية عان فيها السكان

من تجريدهم من أملاكهم وتشريدهم إلى مناطق نائية فاستشهد الكثير من أبناء البلاد[3]، ومع مطلع القرن العشرين شهدت الجزائر بداية نهضة ثقافية ودينية كانت تعبر عن رفض الجزائريين وتعلقهم بالهوية الإسلامية وتشبثهم بالأرض، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى بانعكاساتها الواسعة فأكسبتها وعيا وخبرة وهيأت الظروف لبروز قيادات جديدة وأكسبت هذه التطورات النضال الجزائري شكل آخر[4]، فقد تغير أسلوب الكفاح من المسلح إلى العمل السياسي نتيجة التطورات الداخلية والخارجية التي أفضت إلى ظهور الحركة الوطنية ويقصد بالحركة الوطنية مجموعة من المنظمات السياسية والإصلاحية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها خاصة بنود الرئيس الأمريكي ودرو ولسون W.Wilson حول حقوق الإنسان وتقرير المصير حيث علقت شعوب المستعمرات آمالها عليه.

إن هذا المسار التاريخي بمختلف تطوراته بشكل نقطة اختلاف بين المؤرخين حول بداية الحركة الوطنية الجزائرية وإن كتابة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية من الأمور الشديدة التعقيد لارتباط جزء كبير منها من الحاضر السياسي لهذه الفترة الزمنية كما أنه تعدد الاختلافات بين أنواع الكتابات عن تاريخ الجزائر فمنها كتابات شكلت الوجهة الفرنسية يظهر ذلك من كتابات ايف كوريار- شارل روبير جوليان, بنجامين سطورا وهناك الوجهة الجزائرية منها ما تحمل تأثير فرنسي مثل: محمد حربي الذي كتب عن التجربة التاريخية من مواقع عديدة,من موقع الفاعل التاريخي ومن موقع المناضل القريب من اليسار الفرنسي ومنها ما وصفت نفسها بالوطنية أمثال: أبي القاسم سعد الله ومنها من دافعت عن جذور الوجود وتميز الشخصية الجزائرية أمثال: مبارك الميلي ومحفوظ قداش.

وقد تعددت آراء المؤرخين الجزائريين والفرنسيين حول نشأتها فمنهم من أرجع نشأتها إلى بداية المقاومة منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م وهذا حسب رأي الطبقة المثقفة على رأسهم حمدان خوجة وهناك رأي آخر أرجع نشأتها إلى حركة الأمير خالد 1919م-1929 بداية من التجنيد الإجباري ورأي آخر يرجح البداية مع نجم شمال إفريقيا 1926.

وحسب الإطار الزماني والمكاني للمقاومة الجزائرية فقد شكلت ظاهرة وحالة خاصة انفردت بها الجزائر عن باقي الدول التي عرفت الاستعمار بداية من ثورة الأمير عبد القادر إلى ثورة الأوراس وقد سجلت تواصل تاريخي فيما بينها ومما سبق ذكره نطرح الأشكال، ما هي الأسباب الفعلية في امتداد هذه الثورات الشعبية؟، وما هو سر هذا

التواصل المكاني والزماني لها؟، لماذا شكلت خطر للاستعمار؟، وهل كان لها تأثير في مرحلة النضال السياسي مع مطلع القرن العشرين؟،من المؤكد أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر ركز على فكرة "الجزائر الفرنسية" وهذا منذ 1830 وله سياسة اتبعها لبلوغ هدفه هذا ما يدفعنا للتساؤل متى أدرك الجزائريون وطنيتهم للبدء بحركة وطنية جزائرية تجسد مطالبهم خاصة الاستقلالية منها؟ وعلى هذا هل هناك قاعدة تاريخية فيها تاريخ وتزمين بداية الحركة الوطنية الجزائرية؟ وهل نأخذ بآراء المؤرخين الفرنسيين أم المؤرخين الجزائرين في الفصل في هذه المسألة التاريخية؟.

ولمعرفة إجابات عن هذه التساؤلات لابد لنا أن نعرف بأمهات هذه المقاومات من خلال نماذج عنها والتعرف أكثر عن قياداتها كل حسب إطاره المكاني والزماني من أجل شرح هذا الامتداد

أولا: تعريف موجز لأمهات الثورات الشعبية الجزائرية (1830- 1916):

بداية من 5 جويلية 1830 احتلت الجزائر ومنذ ذلك اليوم عرف تاريخ الجزائر من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب كثيرا من الثورات المتعددة والمختلفة في أشكالها ولإحصائها وبسط تفاصيلها يلزمنا كتب كثيرة من أجل ذلك فقد نكتفي في هذه الدراسة ,الحديث عن بعض الثورات بأحداثها بشكل موجز.

ففي 23 جويلية 1830 اصطدم الجيش الفرنسي في احتلال البليدة بمقاومة محمد بن زعموم ولم تسقط البليدة إلا في 05 فيفري 1839م وفي نوفمبر 1830مواجه الفرنسيين مقاومة أبناء المدية الذي استدعى القوات الفرنسية بـ 5000 جندي لاحتلال المدية في 7 ديسمبر 1939 وبعد التوغل الفرنسي لمتيجة الذي قابله مقاومة أبناء حجوط، أما قسنطينة عرفت الكفاح منذ 1832 بقيادة الحاج أحمد باي[5]، رغم سقوط المدينة في 1837 واصل الجهاد إلى 1949.

أما الغرب الجزائري ففي 21 نوفمبر 1832م أعلن الأمير عبد القادر[6] بعد البيعة الجهاد ضد الاحتلال ودامت مقاومته 15 سنة ولم تنتهي إلا في 23 ديسمبر 1847، ومن 1844 إلى 1847 انتظمت المقاومة المعروفة باسم بومعزة بجبال الظهرة وحوض الشلف وجبال الونشريس ومعارك عين مران ومعركة ثنية الحد,كما عرفت مليانة المدينة

الإستراتيجية سنة 1844 مقاومة حيث ألقي القبض على قائدها محمد بن علال[7] بمازونة ليعدم ويجر برأسه في الطرق وبقيادة الشريف بوطالة قاوم بنو زقزق (منطقة جبلي بعين الدفلى) الاحتلال وذلك سنة 1846، ثار الزعاطشة بالزيبان في منطقة بسكرة بقيادة الشيخ بوزيان[8] من 1848-1849 ومن أهم المعارك معركة متواك في 9 جويلية 1949 ومعركة سيدي مرازي 12 نوفمبر 1949، قاومت منطقة القبائل تحت قيادة لالة فاطمة نسومر[9] من 1851-1860، لم يترك للاحتلال راحة فقد اصطدم مرة أخرى بثورة المقراني، الشيخ الحداد، والرحمانية في 15مارس 1871[10]. كما عرفت قبيلة أولاد سيدي الشيخ بمنطقة بشار والأطلس الصحراوي فكان تواصل لثورة 1864طوال أكثر من 20 سنة.

أما منطقة الأوراس فقد عرفت ثورة ضد الاحتلال في 1858 ثم بعد سنوات في 8جوان و9 جوان 1879 خاضت معركة واد الطوب، وفي 1859 عرفت منطقة تلمسان والغزوات المقاومة بالغرب الجزائري وفي 14 جويلية إلى 21 أوت 1871شهدت منطقة شرشال ومليانة معركة أولاد البلاع بجبال شناوة في 25 جويلية 1871، أما في 26 مارس 1876 كانت بداية ثورة العمري بمنطقة بسكرة .أما عن ثورة الجنوب الوهراني بقيادة الشيخ بوعمامة كانت من 10ماي 1881 إلى 1902 وفي 26 أفريل 1901 مباشرة بعد صلاة الجمعة كانت ثورة ريغة التي قادها يعقوب محمد وسلطاني ملياني والثعالبي الحاج بن عيشة وقد تم ارتكاب مجازر في حق السكان ومن 1902-1903 انتظمت المقاومة بالحضنة وبلزمة . وقد كان فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين بداية من 1911 سببا في المظاهرات الثورات حيث تظاهر الجزائريون بندرومة في 23 ماي 1912 ضد التجنيد الإجباري كما في 5 أكتوبر 1914 قامت ثورة شعبية ببني شقران لنفس السبب معارضة مبادئ النظام العسكري، وخاضت منطقة جانيت والسفارة العديد من المعارك من طرف الطريقة السنوسية في 1915 وبالأوراس هاجم المقاومين برج ماكماهون ومزارع منطقة أدوغ لاكال وسوق أهراس في 10 نوفمبر 1916م وقاوم التوارق التوغل الفرنسي بقيادة الشيخ عمود وقد سجلت له عدة معارك ضد الاحتلال الفرنسي[11].

ثانيا: السياسة الفرنسية وصمود المقاومة:

إن استعراض فضاء المقاومات في الجزائر حسب مكان اندلاعها وزمانها يوضح الروح الوطنية الثائرة للجزائريين ضد الفرنسيين المرفوضين في البلاد المسلمة لأنهم غرباء

والمقاومات في الجزائر خلال القرن التاسع عشر كانت شعبية وعامة[12] ورغم التقتيل والإرهاب والإبادة التي تركت آلام عميقة في ذاكرته لم تزده إلا إرادة وتصميم على مقاومة الاستعمار وروح المقاومة[13] رغم السياسة التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لتحكم البلاد في قبضتها حيث أصدرت في 22 جويلية 1834 مرسوما نص على إلحاق الجزائر بالتراب الفرنسي بإدارة حاكم عام تابع لوزير الحربية بباريس[14].

واتبعت فرنسا سياسة الاحتلال الجزائر حتى سنة 1848 م حيث بدأت هذه السياسة تفتح المجال للاحتلال الشامل تحت قيادة بيجو[15] ولم يقتصر الاستعمار على المناطق الساحلية والسهلية فقط بل تعداها إلى المناطق المرتفعة منها منطقة القبائل الكبرى، ففي الفترة الممتدة مابين 1845- 1944 توغل الجيش الفرنسي إلى داخل البلاد[16] ومن الملاحظ أن فرنسا كانت في 1830 رغم انهزام نابليون دولة قوية في الجانب العسكري لكن سلاح الجزائريين لم يكن يساويه ومن جراء هذا التفاوت في الجهاد العسكري ولاستغلال أرض الجزائر شيد الاستعمار جهازا محكما[17] وللتحكم في الإدارة حيث أن الاستعمار يجهل لغة المجتمع الجزائري أحدث الدوق، دروفيقو الحاكم العام للجزائر سنة 1833 فرعا في مكتبه سماه المكتب العربي فيما أصبح مصلحة الشؤون الحربية كانت مصلحة العسكرية إدارية وجهاز لجمع المعلومات الخاصة بمختلف العمليات[18] ففرنسا جندت كل الوسائل من أجل السيطرة على أرض الجزائر وشعبها لكن رغم كل هذه السياسة المتبعة من جانبها لم يمنع من استمرار المقاومة الجزائرية وانفراد كل واحدة بصفات ومميزات حسب الظروف التي وجدت فيها.

ثالثا: تحليل موجز لبعض قيادات المقاومة الجزائرية:

كان النظام في أرض الجزائر قد ضعف إثر سقوط العاصمة فاستقلت كل ناحية بنفسها وأخذت تنظم الدفاع، أما في ناحية قسنطينة فقد التف السكان حول الحاج أحمد باي وحصنوا المدينة تحصينا[19] وعلى الرغم من عدم توازن القوة العسكرية بين الطرفين فقد واصل مسيرة المقاومة معتمدا على السكان لأن عزيمتهم وإيمانهم القوي بطرد الاستعمار الأجنبي فقد كانت 1836مبداية حرب صعبة بين الطرفين[20]، وبعد ثورات أحمد باي أصبح المستعمر يتخوف من اندلاع ثورة بقيادته وقبائل الشمال والجنوب القسنطيني فشعرت بقوة الرجل وصلابته في الدفاع عن وطنه ودينه فحاصرته القوات

الفرنسية في كل الجهات[21] أما ناحية الغرب فقد اجتمع رؤساء القبائل حول الأمير عبد القادر[22] الذي كانت مطامحه كلها متجهة إلى جعل شعبه أمة وتمثلت سياسته في أن يرفع نفسه عن طريق علاقته بفرنسا وبالمقابل أي تقارب بين أمته والفرنسيين حتى لا تقوى الحركة التجارية المشتركة وبذلك يكون مستعدا بصورة دائمة لقطع علاقته بفرنسا وأفضل ما كان يناسب مشاريعه هو تناوب الحرب والسلم حيث أن الحرب هي أحسن وسيلة يكسب بها مؤيدين جدد والسلم من أجل تنظيم الشؤون الداخلية ويحافظ على آلياته الحربية ويزيد من عددها عن طريق العلاقات التجارية مع فرنسا وهذا حسب ما أورده الكاتب ف. دينيزن في كتابه: (الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر)، كما وصف المؤلف الأمير عبد القادر على أنه الرجل الذي استطاع أن يجمع ويوحد كلمتهم وحاول من أن يجعل من شعبه أمة[23] أما منطقة القبائل فلم تترك لالة فاطمة نسومر الجهاد بعد بوبغلة فقد استمرت في أنحاء جرجرة[24] وبذلك كان للمرأة الجزائرية دورا في مجابهة الاستعمار الفرنسي وكذلك نجد ثورة بومعزة والمقراني، وقد جاء في مذكرات أحمد باي أن أبناء الحداد لبوا النداء للمقاومة ضد فرنسا في حملتهم على قسنطينة وقد قامت ثورة المقراني في 1871 التي تجاوب معها الحداد الذي وجه النداء للشعب الجزائري فلبى النداء الرحمانيون الذين اعتمدوا على الطبقة الشعبية[25] ولم يكن خروج الأمير عبد القادر من الجزائر انتهاء المقاومة فجدوة الحماسة التي أشعلتها بقية مشتعلة في نفوس الناس وظلت المقاومة مستمرة في مختلف مناطق البلاد إذ أن فرنسا لم تستطع السيطرة على كل الجزائر إلا بعد ثورة المقراني 1871 ولم تحتل الصحراء إلا في أوائل القرن العشرين ثم واجهت ثورة ضد تجنيد الجزائريين عام 1916 للاشتراك مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى.

وبقيام الحرب توقف الجهاد الثوري المسلح[26] الذي كان يقود رجال ركزوا أعمالهم لخدمة البلاد أمثال الأمير عبد القادر الذي كان يرمز بأعماله إلى تركيز الحداثة الإسلامية المسايرة للعصر[27].

فالتاريخ مستمر ونظرية التاريخ حسب نصر الدين سعيدوني هي من إرادة الشعوب فليس هناك توقف للتاريخ وخروج الأمة من التاريخ ليس بموتهم أي رجالها بل بذوابانهم[28]ومن هذا نرى أن أرضية المعركة هيأها رجال كان لهم بعد في التنظير للأمور

من مختلف الزوايا من نقاط ضعف العدو ونقاط قوته مركزين على القوة الداخلية التي تنبعث من روحهم الإسلامي.

رابعا: الحركة الوطنية الجزائرية: أصولها ونشأتها من خلال الكتابات التاريخية:

حينما نبحث في السياسة فلا مجال لنا إلا أن نستعمل مصطلح الأيديولوجية L'Idéologie وكان أول من استعمل كلمة أيديولوجية هو د. ستون دي تراسي (1754-1836) عرفها على أنها: "العلم الذي يرمي لدراسة الأفكار على أنها وقائع الوعي" والتعريف الجديد للأيديولوجية السياسية حسب الدكتور حسن صعب: "أنها نظام منسق من الأفكار والمعتقدات يفسر موقف الإنسان من المجتمع ويؤدي إلى اعتماد نسق من السلوك يجسم هذه الأفكار والمعتقدات ويتفق معها"[29] لهذا لا بد للتعرض إلى مواقف شخصيات جزائرية خلال المحطات التاريخية المذكورة سلفا من الاحتلال الفرنسي.

خامسا: آراء المؤرخين حول بداية الحركة الوطنية مع بداية الاحتلال:

1. من خلال موقف جزائري من احتلال بلاده:

هو سي[30] حمدان بن عثمان خواجة[31] الجزائري مولدا والكرغلي منشأ أصلا وقد كان نسبه وجاهة عظيمة وقدر رفيع لدى حكام الأترا ك العثمانيين في الجزائر وقد عمل أجداده في الوظائف السامية نظرا لثقافتهم وإخلاصهم للدولة العثمانية، ولد حمدان حوالي سنة 1775م بالجزائر في عهد محمد عثمان باشا، تلقى ثقافة عربية إسلامية[32].

- **الوضع السياسي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 1830 :**

كانت السياسة أنذاك يديرها العثمانيون الذين دخلوا الجزائر 1515م واستمروا بها حتى 1830 ومر حكمهم بأربعة عصور، عصر البيلربايات (باي بايات) 1534-1585، عصر البشاوات 1585-1659، عصر الأغوات 1659-1671، عصر الدايات1671-1830 ومن خلال هذا التقسيم يظهر لنا أن أن العثمانيين أقاموا بالجزائر مدة طويلة جدا وحكموا البلاد سياستهم وحمدان خوجة ولد في أواخر عصر الدايات 1671-1830 وأنه توفي بعد مغادرة العثمانيين الجزائريين نهائيا بحوالي عشر سنوات وقد شهد هذا العصر اضطراب كبير حيث

كانت هناك ثورات داخلية التي يرجع سببها إلى سوء معاملة الحكام للرعية وإغفالهم عن الشؤون الضرورية وانشغالهم بتحقيق مصالحهم الخاصة وحب الانفراد بالرئاسة وانتهى مصيرهم بالقتل حيث قتل منه ستة دايات وتوفوا أربعة منهم كان حمدان يعمل في منصب مستشار أول لإتقانه اللغة الأجنبية وهذا في عهد العثمانيين[33] من الملاحظ لتاريخ الفترة العثمانية بالجزائر أن سياسة الحكم كانت بيد العثمانيين لكن رغم هذا فقد شغل الجزائريين وظائف إدارية هامة خاصة ذو الثقافة الإسلامية والأشخاص المجيدين لغة ولهجة العثمانيين أمثال حمدان خوجة الذي كان قريب من السلطة ومن هذا نتساءل ما موقف الرجل من احتلال بلاده هل كان موقفه معارض أم مسالمى وراضي بهذا الاحتلال هل نشاطه كان نشاطا سياسيا؟ ولماذا يعتبر بعض المؤرخين أن بداية الحركة الوطنية الجزائرية كانت مع بداية الاحتلال خاصة مع حمدان خوجة؟ وللإجابة على ذلك تتعرض لآراء المؤرخين حول بداية الحركة الوطنية مع بداية الاحتلال.

- **موقف حضر الجزائر من الاحتلال:**

حسب ما ذكره أبو القاسم سعد الله في كتابه محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال أن المؤرخون الفرنسيون يتهمون حضر الجزائر أنهم كانوا يحلمون بالعودة إلى الحكم الإسلامي إلى الجزائر خلال السنوات الأولى للاحتلال ويذكر هؤلاء المؤرخين أن أعيان الحضر كانوا يعتقدون أن اتصالات شبه رسمية قد تمت لتحقيق عودة الحكم الإسلامي وبعد فترة قصيرة أدرك هؤلاء الحضر أن فرنسا جاءت لتبقى وكشفت لهم عن نواياه فقد طردت وشردت وأمام هذه الوقائع التي اقترفتها فرنسا من ذبح قبائل بريئة ... إلتجأ حضر الجزائر إلى عدة طرق للتعبير عن عدم رضاهم ولك يبقى أمامهم سوى الشكوى والتدمر وكتابة العرائض والرسائل ومخاطبة الرأي العام باسم الإنسانية والكشف عن مساوئ الحكم الفرنسي، فمنهم من استسلم للظروف ومنهم من رضي بحياة المنفى ومنهم من تعاون مع السلطات الفرنسية راضيا أو مكرها[34] وكل هذه المعاناة كانت نتيجة للسياسة الفرنسية في الجزائر من وصولها في شتى المجالات أما عن الوضع السياسي في الجزائر في بداية الاحتلال له ميزات خاصة به.

2. السياسة الاستعمارية في المجال السياسي 1830 - 1840 :

لقد تميزت السياسة الاستعمارية في الميدان السياسي بميزة الظاهرة الاستيطانية بالجزائر إذ تعددت بين مدنية وعسكرية واتسمت بقوانين بصدور قوانين كثيرة وعملت

هذه السلطة على تطبيق القوانين الإدارية بتأسيس محاكم قضائية مدنية وعسكرية وإسلامية[35].

عندما احتل الجنرال دوبورمون مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830 في التالي بإدراك إنشاء لجنة حكومية لتسيير شؤون الجزائريين وفي 16 أكتوبر 1830م قرر كلوزيل[36] إنشاء لجنة حكومية جديدة وتكون متخصصة في مجال العدالة الداخلية والمالية لكن هذا التغيير لم يحقق أي نتيجة لكون فرنسا كانت تعيش أوضاع فوضوية.

ونتيجة للتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين في الجزائر أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية عن طريق تنظيم إداري جديد من طرف مسؤولين منهم المسؤول:

- المسؤول الإداري والمالي والمدني: LintendantCcivil
- رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا:Le commandant Enchef
- مجلس الإدارة: Le conseil D’administration.

3. **موقف حمدان خوجة من الاحتلال حسب الآراء التاريخية:**

عند الاحتلال كان حمدان خوجة حاضرا في مدينة الجزائر وعلى حسب ما قيل أن كانت له اليد في الدعوة إلى اجتماع الحضر الذين طلبوا على إثره من الباشا الاستسلام، كما كلفه كلوزيل على رأس لجنة تقدير تعويضات الأملاك الصادرة وأسند له دراسة مطالب اليهود من فرنسا لدفع تعويضات عن القروض التي كانوا قد دفعوها إلى الكراغلة.

وقد اختلفت آراء الفرنسيين حول خوجة فبشونPichon المتصرف المدني اعتبره رجلا قديرا أما كلوزيل فقد عزله واتهمه بالتآمر نظر لتعسف القادة العسكريين لهم بالتدخل في شؤون الإدارة الفرنسية والحملة التي قام بها بعض الجزائريين المنفيين خصوصا حمدان خوجة[37] ضد تصرفات الإدارة الفرنسية في الجزائر كل هذه الأسباب دفعت بالحكومة الفرنسية إلى إنشاء لجنة عرفت باللجنة الإفريقية يوم 7 جويلية 1833 وصلت اللجنة إلى الجزائر بتاريخ 2 سبتمبر من نفس السنة وكان رئيسها الجنرال بوني Bonnet وكاتبها بيسكاتوريPiscatory[38] عادت اللجنة إل فرنسا يوم 9 نوفمبر وقدمت تقريرها إلى الحكومة الفرنسية واقترحت أن تحتفظ بالجزائر فأطلقت عليها اسم الممتلكات الفرنسية

في إفريقيا وفي 12 ديسمبر 1833 تشكلت لجنة ثانية من 19 شخصا برئاسة ديكازيس Decazes والتي نصح أعضاءها الحكومة الفرنسية ببسط السيادة الفرنسية على القطر الجزائري والسيطرة على الثروات[39] وحتى تحكم السلطات الفرنسية قبضتها على البلاد أصدرت يوم 22 جويلية 1834مرسوم نص على على إلحاق الجزائر بالتراب الفرنسي يديرها حاكم عام تابع لوزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري[40] واتبعت فرنسا سياسة الاحتلال الجزئي حتى سنة 1840 حيث بدأت هذه السياسة بفتح المجال للاحتلال الشامل وكان الحاكم الذي عهد إلى هذه السياسة هو الجنرال بيجو[41]. وقد ساءت حالة الجزائريين من هذه المعاملات القاسية وقد صور حمدان خوجة وضع الجزائريين ومعاناتهم في كتابه المرآة الذي كتبه بباريس 1833 كما نجد كتابات عن حمدان خوجة توضح وتصف لنا تأثره لحالة أهل الجزائر تحت قبضت الاستعمار وذلك ما كتبه لوسات فلنزي في كتابه المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1790-1830 بنص عنوانه "رأي مؤلف جزائري حول احتلال بلاده:" أخيرا أتساءل لماذا تزعزعت بلادي من جميع أسسها الحيوية؟... وعندما أوجه نظري إلى بلاد الجزائر أشاهد أهلها المساكين وهم يرزحون تحت نير الاستبداد والإبادة"[42].

وكان حمدان خوجة أول من تعرف على القومية بالمفهوم الحديث بطريقة رومانسية ورأى عدة دول أوروبية تتحور وتتمنى أن تكون الجزائر في عداد هذه الدول[43] ونخلص إلى أنه نهاية خوجة انتهت بها حركة اللجنة المغربية التي كانت تضم العناصر التاجرة والمثقفة والتي حاولت أن تلعب دورا خطرا بالوقوف بين عهد عثماني وفرنسي وحسب المؤرخ أن روما نتكية خوجة واعتدال بوضربة وعدم وجود قاعدة شعبية قد ساهمت في تصفية هذه الحركة[44] وقد كان أول جزائري رفع احتجاجه الصارخ فكان على رأس وفد من الجزائريين (الأهالي) عام 1832 طالب حكومة فرنسا بالاطلاع على مطامعها وآثارها[45] بل نستطيع حسب رأي مصطفى الأشرف أن نعتبر حمدان خوجة الأب الروحي إن صح التعبير للحركة القومية الحضرية المعاصرة في صورتها المعتدلة فقد حاز هو وبوضربة على عطف بعض الوزراء الفرنسيين من ذلك العصر مما جعل المؤرخين القائلين باستعمال القوة والمؤيدين للحل العسكري يحذرون منه ويعتبرونه من المشوشين وأصحاب الدسائس[46].

سادسا: :آراء المؤرخون حول بداية الحركة الوطنية مع بداية نشاط الأمير خالد:

الأمير خالد هو حفيد الأمير عبد القادر محي الدين الهاشمي ولد بدينة دمشق العاصمة السورية في 20 فيفري 1875 فقد تلقى تعليمه الابتدائي بها[47] وقضى شبابه بها وفي سنة 1892 رحل مع والده إلى الجزائر وقد أرسل على نفقة الحكومة الفرنسية إلى ثانوية "لوس لوغران" بباريس ثم التحق بكلية "سان سير" الحربية 1893[48] كما شارك في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجبهة الأوربية وقد وصل إلى رتبة نقيب[49] ثم عاد إلى الجزائر عام 1895 قبل إتمام دراسته وأشارت الدواوين السرية الفرنسية أنه كان سيء النويا اتجاه فرنسا مما أدى به إلى الإقامة الجبرية في بوسعادة وبعد ذلك التحق بمدرسة "سان سير" مرة ثانية فأتم دراسته ولم يتجنس بالجنسية الفرنسية أبدا وأدى الخدمة العسكرية في المغرب الأقصى في 1907 وارتقى إلى رتبة قبطان عام 1908[50] من خلال هذا السياق التاريخي لحياة الأمير خالد إلى غاية سنة 1908 م نلاحظ أن هذه الشخصية في هذه الفترة عاشت حياة ميسورة واكتسبت ثقافة إسلامية وفرنسية كما أن الأمير خالد كان دائم الترحال بين سوريا وفرنسا والجزائر ففترة بقاءه بالجزائر كانت غير مستقرة كما نلمح أن هناك معاملة خاصة للسلطات الفرنسية للأمير خالد لإدراكها أن سيطرتها عليه هي بمثابة السيطرة على عبد القادر وكل هذه المميزات والمقومات في شخصية الأمير خالد عبد القادر تدفعنا إلى التساؤل هل استغل الأمير خالد ظروف حياته ومركزه السياسي وثقافته المزدوجة بين الإسلامية الفرنسية في تحديد فكره اتجاه الاحتلال الفرنسي والكيفية التي سيسلكها للمواجهة حسب ما تقتضيه المرحلة الجديدة بمتغيراتها الداخلية والخاجية؟.

ولماذا اعتبر المؤرخون بداية الحركة الوطنية الجزائرية كانت مع بداية نشاط الأمير خالد؟ فيما تمثل نشاطه السياسي وما هي تأثيراته السياسية؟. وللإجابة على هذه التساؤلات لابد للتطرق إلى اراء المؤرخون حول بداية الحركة الوطنية مع بداية حركة الأمير خالد.

لقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع ونجد الكثير منهم ممن كتب عن ذلك,ذكر عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون من خلال كتابه الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر أن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1918 شاع مبدأ (تحقيق) حق الشعوب في تقرير مصيرها[51] وعلى هذا الأساس تشكل وفد من الجزائريين المتأثرين من

الحرب توجهوا إلى فرنسا بقيادة الأمير خالد لتقديم مطالب إلى الرئيس الأمريكي ولسون الذي جاء بفكرة تقرير المصير لكن هذا الأخير رفض هذه المطالب وأمام هذا الرفض والموقف المتناقض خاب أملهم وقد حاولت فرنسا أن تغير الوضع الذي يعيشه الجزائريين (الأهالي) بإصدار إصلاحات جاء بها جورج كليمانصو رئيس الوزراء الفرنسي في 4 فبراير 1919[52].

أما يحي بوعزيز في كتابه سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954 يبدأ بذكر فترة الكفاح المسلح التي قضاها الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي من 1830م فترة طويلة وقاسية قدم من خلالها السكان تضحيات كبيرة حيث استشهد أبناءه وعانى الآخرون التشرد من أراضيهم ويشير لنا المؤرخ أن مع بداية القرن العشرين أن الشعب الجزائري (الأهالي) فكر في تغيير أساليب الكفاح والعزم على إيقاف أشكال العنف وتجريب الطرق السلمية في إطار ثلاث تيارات حيث ذكر خان التيار الأول ظهر مع الأمير خالد حيث قال: «التيار الأول بدأ بمطالبة تحقيق المساواة بين الجزائريين وظهرت مع الأمير خالد ورفاءه في نهاية الحرب العالمية الأولى ثم تطور هذا التيار إلى المطالبة بالتجنس والإدماج للجزائريين (الأهالي) مع فرنسا وهي تجربة ابن جلول وفرحات عباس"[53].

أما عبد الرحمن بن محمد الجيلالي في كتابه تاريخ الجزائر العام الجزء الرابع يبرز أن نجم الأمير خالد تألق في عالم السياسة وبرزت شخصيته في الميدان كأبرز شخصية وطنية[54] قومية[55] وقد كانت الجزائر في تلك الفترة تعيش أشد الأزمات فالحقوق معدومة والمظالم والضرائب المرهقة والأحكام الجائرة والقوانين الزجرية[56].

وهذه الآراء والكتابات التي ترجح بداية الحركة الوطنية لبداية الأمير خالد تقودنا إلى معرفة نشاط ومواقف الأمير خالد السياسية وأهم تأثيراته السياسية في تلك الفترة.

1. نشاط الأمير خالد السياسي بين 1919 -1925:

لقد شكل شخصية الجزائريين (الأهالي) الإسلامية على الصعيد السياسي خلال الانتخابات البلدية التي جرت عام 1919 أراد الشباب الجزائريون الانتفاع من قانون 4 فبراير 1919 فقد اتخذ الأمير خالد موقفا مختلفا ومخالفا فالمسلم الجزائري في نظره لا

يقبل صفة مواطن أو جنسية أخرى إلا في نطاق شخصيته الخاصة والمحافظة على دينه وشريعته الإسلامية، ومن سنة 1919-1923 سيطرت شخصية الأمير خالد على الحياة السياسية في الجزائر إلى نهاية 1925 ويمكن اعتبار النشاط السياسي للقومية الجزائرية[57] حيث دخلوا في صراع متباين ضد الأوربيين[58]

2. آراء ومواقف الأمير خالد السياسية:

من الكتابات التاريخية عن الأمير خالد تذكر في سنة 1916 أنه سرح من الجيش الفرنسي بدعوة أنه كان مريض لكن المؤرخين الفرنسيين رأوا في تسريحه أنه كان تسريحا سياسيا وخلال الحرب العالمية الأولى طالب الأمير بمبدأ تقرير المصير وقد حمسته مبادئ ولسون حيث قدم في نهاية الحرب عند انعقاد مؤتمر الصلح 1919 العريضة التي تضمنت مطلب تطبيق المصير على الشعب الجزائري فكانت نهاية الحرب خاتمة عهد جديد على الحركة الوطنية التي انتهت بمقتل 250 ألف جزائري.

لقد خاض الأمير خالد تجربة سياسية في أعقاب الحرب إذ ترشح في الانتخابات ودافع عن آراءه التي كانت تتمحور حول المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع محافظة الجزائريين على هويتهم الإسلامية كما أنشأ جريدة الإقدام وأسس جمعية الإيحاء وقد شكل خطر على فرنسا التي نفقه عام 1923 إلى فرنسا بتهمة التآمر على السلطة الفرنسية ورغم هذا كانت له تجربة يسارية بفرنسا وبعد 1925 اتجه إلى دمشق وبقيت أفكاره مصدر تأثير للذين جاءوا بعده لاستمرار الحركة الوطنية الجزائرية.

3. تأثيرات الأمير خالد السياسية:

ادى فكره إلى نمو تيار جديد سمي بالتيار اللبيرالي تبنته جماعة البرلمانيين المتأثرين بأفكار الأمير خالد وهم من أصحاب المهن الحرة على رأسهم محمد صالح وفرحات عباس حيث كانت لهجتهم لينة اتجاه فرنسا فأصبح هذا التيار اللبيرالي هو تيار معتدل يرى النواب أن الحل أن تبقى الجزائر مدمجة غير منفصلة عن فرنسا فكان هذا التيار السائد بعد نفي الأمير خالد.

سابعا: اراء المؤرخون حول بداية الحركة الوطنية مع بداية نشاط النجم:

1. الوضع السياسي في الجزائر قبل تأسيس النجم:

ظلت الجزائر مدة طويلة أكثر البلدان الإسلامية إعراضا عن الأفكار الجديدة ففي سنة 1904م لم يثر مرور الشيخ محمد عبده انتباها وقد ذكر شارل أندري جوليان أن قسنطينة هي المنطقة التي تفتحت ببعض الأفكار إلى تأثيرات الشرق(59).

ومن التأثيرات كذلك التي أثرت في الجزائريين حيث يجدر بنا التنويه إليهابعض الشخصيات التي وقفت ضد التجنيد الإجباري منهم عمر راسم الذي كان يكتب المناشير بخطه ثم عبد الحليم بن سماية ذكر أن تجنيد المسلمين مقابل منحهم الحقوق السياسية والحرية هي ضربة قاضية على القومية الدينية أن يقع اندماجهم بالأمة الفرنسية(60) وأثناء الحرب العالمية الأولى فتحت أبواب الهجرة بتجنيد الجزائريين بالقوة ليحاربوا بجانب فرنسا وتهجير اليد العاملة لتخلف المجندين الفرنسيين وتزود الإنتاج الحربي وهذا الاختلاط بين العمال والجنود شكل لهم إحساس بكرامة الإنسان بالعيش وتتبعوا أحوال العالم وتقلباته ورأوا قيمة العالمل ونظروا إلى أحداث بلادهم من بعيد وتتبعوا حركة وطنية في أرض الوطن لأن السياسة الاستعمارية لا تسمح بأي نشاط لا يكون في صالحها وفي غمرة هذه الأحداث التي تعاقبت على الجزائر تباحث العمال الجزائريون الذين بالمهجر وأحسوا أنهم القوة الوحيدة التي يمكنها أن تقوم بعمل جبار خاصة بعد موقف الكارت لدي قوش من مطالب الأمير خالد وكان آنذاك حرب الريف بالمغرب الأقصى على أشدها واسم الأمير عبد الكريم الخطابي على كل الألسنة فتقرر إنشاء حركة وطنية للكفاح السياسي على غرار الحركات الثورية العمالية تشمل تونس والمغرب والجزائر لأن وحدة آلام المستعمر واحدة(61).

2. اهم ماكتبه المؤرخون حول بداية الحركة الوطنيةمع بداية نجم شمال إفريقيا:

يذكر شارل أندري جوليان أنه كان لمجموعة الدراسات المكتوبة بين سنتي 1921م و1930 م والتي جمعها فرحات عباس في مجلد فهي وثيقة هامة لدراسة نشأة الوطنية(62) أما الوثيقة المكتوبة التي وجدت بتونس فقد حددت تاريخ التأسيس بما لا يدع مجالا للتأويلات والتفسيرات البعيدة عن الواقع وحددت المطالب الأولى التي نستشف منها

تأثيرات الأمير خالد والشيوعيين[63] رغم هذه الدراسات العلمية التي قام بها الأستاذ قداش وأجرون وبوقسه وغيرهم حول هذه النقطة فإن الأمر لم يحسم بعد وما زالت الأقوال متضاربة فهناك من ينسبه إلى مصالي الحاج.

من ينسبه إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وهناك من ينسبه إلى الأمير خالد وبالضبط إلى جماعته وهناك من ينسبه إلى مصالي الحاج وحسب رأي زهير أحدادن أن الجهات الثلاثة على صواب وذلك أن الجهات الثلاث سعت وبذلت جهود وتظافرت هذه الجهود وتوجت بهذا التنظيم السياسي بهياكله وقيادته ونشاطه السياسي ظاهرة سياسية لا ينكرها أحد فهو غير شرعي في نظر السلطات الفرنسية لم تستطيع حله لأنه غير موجود رسميا.

يرى أجرون:"الإعلان عن تأسيس النجم في اجتماع عام يجعل هذا النظام غير سري"، ويرى بوقسة:"في نظر اللجنة المركزية للحزب اليوعي الفرنسي يجب على النجم أن يكون له وجود شرعي في فرنسا وغير شرعي في الجزائر". أما محفوظ قداش في كتابه (تاريخ الحركة الوطنية) يرى أن تأسيس النجم يخضع لثلاث مستويات يعني بروز النجم : الاول الغطاء الروحي يعني الأمير خالد، والثاني الغطاء العلمي يعني مصالي الحاج[64].

ولقد كانت الهجرة الجزائرية هي أول من أسس حركة وطنية تحت اسم نجم الشمال الإفريقي وجاء في النص الأول للنجم أنها قررت منذ تأسيسها توحيد العمل مع كامل منظمات الطبقة الشغيلة الفلاحية وأسس لجنة مركزية ولجنة تنفيذية ومن خلال مطالبهم المتلخصة في 11 نقطة[65] وقد كان هدف جمعية النجم الدفاع عن المصالح الاجتماعية والمادية الثقافية لعمال المغرب العربي في فرنسا ثم تطورت بعد ذلك إلى حزب سياسي يناضل استقلال أقطار المغرب العربي وتعتبر جمعية النجم أول حركة وطنية ذات قاعدة شعبية[66].

أن سر صمود المقاومة الوطنية الجزائرية يتمثل في أسسها المتينة وذلك في رجالات هذه المرحلة التاريخية التي حددها المؤرخون من 1830-1916 أو إلى 1920 حسب البعض الآخر إلى عدة مميزات منها:

- الطابع الأخلاقي الذي تميز به القادة الذي تم اختيارهم على قدر الاحترام الشعبي وكفاءتهم القتالية وعلمهم ونزاهتهم.

- التعبئة الشعبية وتظافر الجهود المخلصة عملا بوصايا الرسول –صلى الله عليه وسلم- الذي جعل جهادالنفس من الجهاد الأكبر ووقوف أبناء الأمة كالبنيان المرصوص.

- دقة التنظيم والتخطيط جعلت حركة الاحتلال بطيئة.

- اصلاحات بعض القادة أمثال الأمير عبد القادر ثبتت قواعد الدولة الجزائرية الحديثة.

- الاشتراك في هدف واحد هو مقاومة الاستعمار باعتباره غريب عنهم.

- إيقاظ الحس الوطني من خلال شخصيات شكلت المثل الأعلى للقبائل والطبقات الشعبية وقد ساندت قادتها ووثقت فيهم.

- فتحت هذه الثورات مع مطلع القرن العشرين مجالا للنضال السياسي.

- العبرة التي نأخذها من تضحيات شباب الأمس الذي كان يرمي بنفسه في سبيل تطهير بلاده من الأعداء فعلى شباب اليو والغد أن يقدم التفاني والإبداع والإخلاص في سبيل عزة الجزائر.

الخاتمة:

من خلال ما سبق وما عرضناه لآراء المؤرخين حول بداية الحركة الوطنية الجزائري فمنهم أرجع نشأتها إلى بداية الاحتلال والآخر إلى بداية حركة الأمير خالد والآخر مع نجم شمال إفريقيا وهذا يدل على تباين في الحكم على البداية الصحيحة للحركة الوطنية الجزائرية.

1- الاختلاف في مطالب هذه الحركات جعلها تتفاوت في نسبة ترجيح البداية لواحدة منها.

2- الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية وكذلك الخارجية تغيرت خلال العقد الأول من القرن العشرين.

3- بالرغم من قصر مدة نشاط حمدان خوجة أثناء بداية الاحتلال فهذا لا يسمح لنا بالحكم عليه فإن العرائض المقدمة إلى المسؤولين الفرنسيين وما كتبه في كتابه المرآة دلت على وجود وعي وطني.

4- بعد الحرب العالمية الأولى كانت كخطوة أولى نحو الاندماج عن طريق التجسس.

5- من خلال المطالب التي قدمها الأمير خالد ووفده إلى مؤتمر فرساي سنة 1919 تأكد أن الهدف هو الاستقلال الاندماج والظروف الصعبة أوجبت الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة في ظل الاندماج واستمر التيار الاندماج على يد بن جلول وفرحات عباس والأخضري.

6- اهم ما جاء عن نجم شمال إفريقيا جهره لكلمة الاستقلال.

رغم الاختلافات في الآراء إلا أن هذه التطورات أدت إلى التوعية والدفاع عن حقوق الجزائريين ومصالحهم كل فترة زمنية لها ظروفها الخاصة ونعتبر حركة الأمير خالد هي الأرضية الأولى لبداية الحركة الوطنية لمواصلة نجم شمال إفريقيا نشاطه السياسي فقد كانت البذرة الأولى وهذا لا يعني أن منذ الاحتلال لم تكن حركة بل العكس كان لموقف أعيان الجزائر أثر لبداية الحركة والوطنية وكل الآراء لها وجهة نظره في ذلك وبالتالي ليس هناك قاعدة تاريخية ثابتة لتزمين بداية الحركة الوطنية.

الهوامش:

1. جيلالي بلوفة عبد القادر، الحلركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939 -1945 في عمالة وهران، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص09.

2. ولد الحسن محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830 -1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص05.

3. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 73.

4. لويسي رابح، بلاح بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 216.

5. الحاج أحمد باي هو أحمد بن الشريف محمد ولد سنة 1784 من أب تركي وأم جزائرية، أنظر: موسوعة أعلام الجزائر 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، ص39.

6. الأمير عبد القادر عشق طبيعة بلاده وأحب مظاهرها وعرف كيف يتخذ من مواقعها الاستراتيجية أرضا للقتال، أنظر حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847، ج1، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص10.

7. محمد بن علال: لقد كان لنسبه ونشأته أثر كبير في تمكنه من مسك زمام الأمور في المقاطعة التي نصبه عليها الأمير عبد القادر، أنظر: موسوعة أعلام الجزائر 1830 – 1954، المرجع السابق، ص394.

8. الشيخ بوزيان اسمه عبد الرحمن بن زيان من الأوراس، أنظر: نفس المرجع، ص86.

9. فاطمة نسومر هي فاطمة بنت سيدي محمد بن عيسى من أسرة تنتمي إلى إحدى الطرق الصوفية في منطقة القبائل، أنظر: نفس المرجع، ص271.

10. ولد الحسن محمد الشريف، مرجع سابق، ص06.

11. نفس المرجع، ص ص: 6- 7 بتصرف.

12. منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص43.

13. نفس المرجع، ص290.

14. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص8.

15. بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، 2010، ص48.

16. موسوعة أعلام الجزائر، 1830-1954، المرجع السابق، ص273.

17. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر2005، ص21.

18. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق 1844- 1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة2006، ص ص، 12 -13.

19. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، منشوراتANEP، الجزائر 2010، ص67.

20. بو عزة بوضرساية، الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري رجل دولة ومقاومة 1830 – 1848، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص130.

21. موسوعة أعلام الجزائر، مرجع سابق، ص44.

22. المدني توفيق، المرجع السابق، ص67.

23. ف. دينيزن، الأمير عبد القادروالعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر2009، ص11.

24. موسوعة أعلام الجزائر، مرجع سابق، ص275.

25. نفس المرجع، ص109-110.

26. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، ص705.

27. قنانش محمد، آفاق مغاربية، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، منشورات دحلب، ص37.

28. مداخلة نصر الدين سعيدوني في الملتقى الدولي عبد القادر رجل عابر للزمن يوم 25فيفري2012، تلمسان على الساعة 15:45.

29. قنانش محمد، آفاق مغاربية، المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، منشورات دحلب، ص 34.

30. سي: لفظ معناها السيد وهو لفظ إقليمي.

31. خواجة: كلمة فارسية وهي لقب شريف يطلق على أعيان المدن.

32. الكرغلي: هو كل من ولد بالجزائر من أب تركي وأم جزائرية.

33. ترجمة بن عبد الكريم: حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، ص ص (83-89).

34. نفس المرجع، ص-ص: 9-11.

35. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص -ص: 65-67.

36. عمراوي أحميدة، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي، مجلة المصادر، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 06 مارس 2002، الجزائر، ً: 81.

37. بيجو ولد سنة 1772 تطوع في الجيش الفرنسي وعين جنرال 1802.

38. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص: 120.

39. سعد الله أبو القاسم، نفس المرجع السابق، ص-ص: 79-81.

40. نفس المرجع، ص: 98.

41. بوحوش عمار، نفس المرجع السابق، ص: 122.

42. بوعزيز يحي، نفس المرجع السابق، ص: 08.

43. بلاح بشير، نفس المرجع السابق، ص-ص: 48-49.

44. بيجو، ولد سنة 1874 بمدينة ليمونخ الفرنسية تولى الحكم بالجزائر من سنة 1840 إلى سنة 1847.

45. لوسيات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر 1796-1830، ترجمة حمادي الساحلي، تونس 1994، ص-ص: 145-146.

46. قنانش محمد، آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 08 ماي 1945، نفس المرجع السابق، ص: 37.

47. سعد الله أبو القاسم، محاضرات...، نفس المرجع السابق، ص: 83.

48. المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص: 158.

49. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 207.

50. بلاح بشير، نفس المرجع السابق، ص: 94.

51. قداش محفوظ، الأمير خالد، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 27.

52. ابن العقون عبد الرحمن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة اظلولى 1920-1936، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص: 75.

53. قداش محفوظ، نفس المرجع السابق، ص 27.

54. بن العقون، نفس المرجع السابق، ص 62.

55. بوعزيز يحي، نفس المرجع السابق، ص: 86.

56. نفس المرجع السابق، ص: 73.

57. الوطنية هي شعور الفرد بارتباطه بالوطن رابطة حقيقية حضارية.

58. القومية: هي الشعور الذي تجعله الرغبة في العيش المشترك.

59. الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، الجزء الربع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص: 471.

60. بوحوش عمار، نفس المرجع السابق، ص: 219.

61. أندري جوليان شارل، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 132.

62. قناش محمد، أفاق مغاربية، نفس المرجع السابق، ص-ص: 24-25.

63. أندري جوليان شارل، نفس المرجع السابق، ص: 132.

64. قناش محمد، آفاق مغاربية، نفس المرجع السابق، ص: 23.

65. احدادن زهير، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، 2002، ص: 114.

66. قنانش محمد، قداش محفوظ، المرجع السابق، ص-ص: 40-41.

الاختيارات الجديدة للحركة الوطنية الجزائرية من خلال بيان 10 فبراير 1943

د. عزالدين زايدي
جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس

تمهيـد

مع نزول قوات الحلفاء في الثامن من شهر نوفمبر 1942، أصبحت بلاد شمال إفريقيا من النظرة القانونية مستعمرة "حلفائية" أي خاضعة للسيطرة الأنجلو- أمريكية، ما دام أنهم هم الذين قاموا بتخليص منطقة شمال إفريقيا من شبح النظام المتعاون مع الألمان، وذلك منذ أن وطأت أقدام الألمان الأراضي الفرنسية في جوان 1940. وقد تم هذا الإنزال بالرغم من كل التنازلات التي قدمتها حكومة "لافال" Laval الفرنسية إلى الألمان.

غير أن ذلك لم يمنع "فيشي" من الاستمرار في التمتع بحرية حكومتها ما دام أنها كانت تتوفر على خاصيتين أساسيتين هما، الجيش وأراضي متحررة. إضافة إلى حيازتها على ورقتين رابحتين هامتين، باعتراف كل الأطراف المتنازعة، وهما الإمبراطورية والأسطول. مما مكنها من ربط علاقات دبلوماسية مع معظم البلدان المحايدة أو المتنازعة، سواء كانت في معسكر الحلفاء أو معادية له.و بداية من 27 نوفمبر من سنة 1942، لم تبقى هناك منطقة حرة، فأصبح الجيش منحل، والأسطول محطم. فدخلت كل أجزاء الإمبراطورية في وضعية الانفصال.و حدث كل هذا في ظرف ثلاث أسابيع[1].

إذن، من هذا المنطلق بقيت منطقة شمال إفريقيا ورقة هامة في يد حكومة فيشي إلى غاية نوفمبر 1942، ما دام أن فرنسا قد حافظت على سيادتها في المنطقة بالرغم من

الضغوطات والمساومات الكبيرة التي تعرضت لها من قبل الحكومة الألمانية. من هنا أصبحت المنطقة بمثابة الوسيلة الإستراتيجية والقاعدة التي سوف تعتمد عليها الحكومة الفرنسية لتحرير كل أراضي الإمبراطورية.

و مع هزيمة المحور وتراجع حكومة "فيشي"، ضعف الطرف الفرنسي من الكولون المتحالفين مع الفكرة الوطنية التي جاءت بها حكومة "بيتان"، فتشجع الجزائريون لإعادة النشاط السياسي لحركتهم،في وقت ساهمت فيه إجراءات التهدئة والانفراج، التي انتهجتها حكومة فرنسا الحرة إلى استمالت الجزائريين لصفوفها من خلال مبادرات التعبئة والتجنيد المتواصلة للقضاء على دول المحور[2].

أولا: عملية الإنزال تغير من الوضع القانوني للجزائر

بقيت صورة فرنسا في الجزائر على حالها منذ الهزيمة والاستسلام أمام القوات الألمانية في جوان 1940 إلى غاية نوفمبر من سنة 1942.خاصة إذا اعتبرنا أن الهزيمة التي ألحقت بها في سنة 1940 لم تؤثر عليها كثيرا قياسا بحجم أثار الهزيمة[3].

تواصلت الدعاية الألمانية التي قامت بها لجان الهدنة، خاصة منها "لجنة المراقبة الألمانية في إفريقيا"، التي ألحقت ضررا بالسيادة الفرنسية في شمال إفريقيا، عامة، والجزائر بصفة خاصة. غير أن الأمور تغيرت مع نزول قوات الحلفاء في الثامن من نوفمبر 1942[4]، بفعل أن هذه الوضعية الجديدة خلقتها وجود قوات أجنبية دخلت بأهداف متباينة إلى المنطقة وتواصل وجودها مع حجم المعارك وعجز السلطات الفرنسية على اتخاذ موقف واضح من الحرب ومن الحلفاء[5]. حيث ظهر الأمريكيون على أنهم المنقذون، وبدأ السكان الجزائريين يتعاطفون معهم واضعين نصب أعينهم المواقف التي تشجع بها الرئيس الأمريكي "ولسن" في مؤتمر الصلح لسنة 1919 عقب نهاية الحرب العالمية الأولى.

ضرب الإنزال الأنجلو أمريكي للثامن من نوفمبر 1942، فرنسا في صميمها وهز كبريائها، وجاء ذلك بعد الهزيمة في جوان 1940 وأحداث بلاد سوريا الدامية التي أعقبت هذه الهزيمة.و ما زاد الوضع صعوبة تلك الانقسامات التي كانت داخل هرم الدولة والتي أثرت بشكل كبير على وضع فرنسا في هذه المرحلة.

من هنا، يبدأ نشاط الوطنيين في شمال إفريقيا، الذي كان قاسما مشتركا بين الجميع، ولكنه بتعبير مختلف في كل من الجزائر والمغرب وخاصة تونس، التي حولتها ظروف الحرب إلى مسرح الأحداث بعد احتلالها من طرف القوات الألمانية بداية من 9 نوفمبر 1942، لتقطع بذلك الطريق أمام زحف القوات المتحالفة.

شهدت الجزائر في هذه المرحلة عودة النشاط السياسي من جديد في الأوساط الوطنية، وعادت مطالب الوطنيين إلى الواجهة، مرتكزة على خطاب الرئيس الأمريكي "روزفلت" المناهض للاستعمار، والذي كان وقعه كبير على الوطنيين. فبدأت تنعقد الاجتماعات داخل خلايا حزب الشعب الجزائري ودار النقاش السياسي حول السياسة الخارجية المنتهجة من طرف الحلفاء ودول المحور تجاه قضية شعوب شمال إفريقيا. وأصبح محتوى بنود ميثاق الأطلسي هو محور حديث الوطنيين[(6)].

خلق "ميثاق الأطلسي" أمالا كبيرة عند شعوب شمال إفريقيا لتأكيده على حقوق جميع الشعوب المستعمرة على حقها في التحرر. فأسهبت الجرائد والمجلات في الجزائر على شرحه وإعادة نشره باللغة العربية، خاصة مجلة "المستمع العربي" L'auditeur arabe المنتشرة في شمال إفريقيا، والتي قام البريطانيون بنشر مقال للرئيس الأمريكي "روزفلت" بعنوان "الحريات الأربع"، تضمن رسالته الموجهة في لقاء الأطلسي بتاريخ الفاتح جانفي 1941 والتي أرست القواعد الأساسية للميثاق وهي: حرية التعبير وحرية عبادة الله كما نريد، والتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف[(7)].

بلغت درجة استياء الجزائريين وتذمرهم من الممارسات العنصرية للسلطات الاستعمارية ذروتها، وأصبحت مطالب الوطنيين أكثر واقعية وتأثير، مرتكزة على حركة مطلبية قوية، تزعمتها مجموعة من الشخصيات الوطنية والأحزاب، توجت بإصدار أثنى عشر شخصية جزائرية لما عرف بـ"رسالة الممثلين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة"[(8)]. يطالبون فيها بوضع دستور جديد مستوحى من محتوى "ميثاق الأطلسي". ويشترطون مشاركتهم في المجهود الحربي بوضع اتفاق سياسي واقتصادي جديد قائم على العدالة الاجتماعية ويحقق "التحرر السياسي".

تم رفض هذا المطلب في حينه لظروف الحرب كما زعمت السلطات الاستعمارية. غير أن الوطنيين واصلوا مسعاهم وأرسلوا نص ثان معدل للأول ومرسل، هذه المرة، إلى

السلطات الاستعمارية الفرنسية يطالبون فيها بأن يتم هذا "التحرر السياسي" داخل نطاق فرنسي محض.و أضاف "فرحات عباس" في هذا الصدد: "على فرنسا أن تظهر حسن نواياها تجاه السكان المسلمين بإنجازات ملموسة وفورية وتظهر إرادتها الإصلاحية.." [9].

قدم الجنرال "دارلان" وعدا للمنتخبين الجزائريين بتنصيب "لجنة مكلفة بتحضير وتقديم مشروع إصلاحات ترفع به المخاوف عن السكان المسلمين. [10] إلا أن تعنت السلطات الاستعمارية الفرنسية دفع بفرحات عباس ورفاقه إلى التوجه للسلطات الأمريكية وذلك بإصدار البيان الجزائري المشهور.

أصبح الأمريكيون يمارسون دعاية رزينة وفعالة على السكان من خلال اتصالات متكررة مع المسلمين. الأمر الذي جعل المسلمون يكتشفون عادات وتقاليد مختلفة عن تلك التي كان الاستعمار الفرنسي يلقنها لهم، بالإضافة إلى الثروة الأمريكية التي كانت ظاهرة للعيان بالكم الهائل للمؤن التي كانت بحوزة الجنود الأمريكيين. وحتى من المسلمين الذين كانوا يعملون في المصالح الأمريكية لاحظوا ذلك الاختلاف بواسطة المنح التي كانت تدفع لهم بالدولار.و هنا،ظهرت قوة الولايات المتحدة الأمريكية في تموين شمال إفريقيا بالمواد الغذائية والملابس أخذة مكان فرنسا التي أصبحت صورتها متدنية في أعين السكان المسلمين الجزائريين.

ثانيا: جرأة الجزائريين من خلال بيان 10 فبراير 1943

أفرزت عملية الإنزال مرحلة سياسية جديدة بالنسبة للجزائريين، تميزت بمحاولة سياسية ملء الفراغ[11] الذي كانت تعاني منه الساحة الوطنية بفعل وجود أغلب قادة الأحزاب الوطنية في السجن، وانصراف النواب إلى شؤونهم بعدما قدموا استقالاتهم من اللجنة المالية في صيف 1942. [12] أما الشيوعيين فقد استعادوا الحرية التي حرموا منها في بداية عهد "فيشي" وأصبح نشاطهم أكثر كثافة، ولكن دون أن يغيروا شيئا في طرحهم للمسألة الوطنية.

هذا الواقع يجرنا إلى القول بأن الساحة السياسية الوطنية افتقرت إلى قيادة صارمة وموحدة، رغم كل النوايا الحسنة التي أظهرها البعض في إعادة طرح المطالب الجزائرية على الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة، من خلال نسج مطالب جماعية وموحدة وجهت إلى

السلطة الاستعمارية التي تهربت منها كعادتها متحججة بظروف الحرب الغير مواتية لطرح مثل هذه الانشغالات.و مهما يكن من أمر، فإن نزول الحلفاء ومشاكل فرنسا التي تميزت بالخلافات السياسية داخل هرم السلطة، قد سمح للوطنيين الجزائريين بربط الاتصالات السرية والعلنية فيما بينهم، مدفوعين بآمال كبرى في أن تجسد مصداقية فرنسا الاستعمارية ميدانيا، وفي الحلفاء من وراء ما تضمنه ميثاق الأطلسي من مبادئ الحرية وتقرير مصير الشعوب[13].

كما تعتبر هذه المرحلة من أصعب فترات العمل السياسي في تاريخ النضال الجزائري لما احتوت عليه من لقاءات سرية وعلنية بين مختلف شرائح المجتمع الفعال، سواء الذي كان مسموح له بالعمل والتحرك أو ذلك الذي لم يزل قيد الحبس والأغلال. بالإضافة إلى ما تناقلته المصادر الأرشيفية حول اللقاء الذي يكون قد جمع "فرحات عباس" بالرئيس الأمريكي "روزفلت" في الجزائر، بوساطة من القنصل الأمريكي "لوتون"، والذي تمكن من خلاله "فرحات" من تسليم مذكرة حول السياسة المسلمة المنتهجة من طرف فرنسا والتي ينتظر الجزائريون منها الكثير[14].

كما تم استغلال نزول الحلفاء على أرض الجزائر، لمحاولة تمرير المطالب الإصلاحية، التي كانت لا تزال تؤمن بها طبقة النواب. وقبل التطرق إلى محتوى هذه المطالب والمواقف، لا بد أن نتوقف عند نقطة هامة أثارت انتباهي في هذه النقطة من الرسالة وهي قضية "البيان"[15].

لقد ارتفعت وتيرة النشاط السياسي داخل الحركة الوطنية مع مطلع سنة 1943، كونها فتحت أفاقا لمرحلة جديدة أكثر فاعلية من المراحل السابقة باعتبارها ساعدت الجزائريين، لأول مرة، على تقديم مطالب جماعية وموحدة إلى السلطات الاستعمارية الفرنسية. ويبدوا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متحمسة لتنفيذ البرنامج الذي تقدم به فرحات عباس من خلال البيان المشهور[16].

تمكن فرحات عباس، الذي كان من أشد المدافعين عن فكرة الإدماج[17]، من الانتقال إلى المعسكر الوطني بعدما شهد فكره تطورا كبيرا[18]، فكسب ثقة الوطنيين من أنصار حزب الشعب الذي ظل ينشط في الخفاء، وطالب السلطات الاستعمارية الإفراج عن مصالي الحاج الذي كان يقبع في السجن منذ مدة. كما استطاع أن يجلب إليه عدد من

أنصار وزعماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نذكر منهم كل من: العربي التبسي، وخير الدين، وتوفيق المدني، وذلك تبعا لشهادة عباس نفسه[19]. أما جماعة النواب المسلمين، فكانت منذ البداية مع طرف عباس الجديد.

هذا التحرك السياسي الجماعي الواسع لعدد من الشخصيات الجزائرية البارزة على الساحة الوطنية، حمل معه بلورة مجموعة من المطالب المشتركة التي وقع عليها إجماع في صفوف مختلف التيارات الجزائرية. وجاء نتيجة التحولات التي كانت تعرفها الساحة الفرنسية والعالمية معا، خاصة منذ نزول قوات الحلفاء بلاد الجزائر.كل هذا العمل أثمر بصياغة البيان الجزائري للعاشر من فبراير 1943.قدمت جماعة من الوطنيين بقيادة فرحات عباس، وثيقة هامة للجنرال 'إيزنهاور'، قائد قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، اصطلح عليها باسم "البيان الجزائري"،و هي عبارة عن برنامج إصلاحات تخص الجزائريين الذين لم يعودوا يثقون في الوعود الكاذبة للسلطات الاستعمارية.

غير أن بالنسبة لهؤلاء المسؤولين فإن أوضاع الحرب لا تسمح بمباشرة أية إصلاحات في الوقت الراهن. حيث أوضح كل من إيف شاتل (Yves Châtel)ومرسال بيروتون (Marcel Peyrouton)أنه سوف نتحدث عن السياسة عندما تنتهي الحرب.و طلب "بيروتون"، من المسلمين الجزائريين إلى العودة إلى العمل من أجل استعادة فرنسا لمجدها حتى نعود شعب كبير وقوي. وأن مسألة الإصلاحات المتعلقة بالمسلمين الجزائريين قد أرجعت إلى ما بعد تحقيق النصر.كما صرح بذلك الجنرال "جيرو" عندما شدد على أن:" الظرف للحرب وليس غير الحرب.." غير أن "بيروتون" لمح إلى إعادة تفعيل "الوفود المالية" والمجلس الأعلى للجزائر[20].

أما عن قضية صياغة البيان، فقد قام فرحات عباس بتحضير "مسودة البيان" وذلك بعد استشارته لعدد من الشخصيات الجزائرية من مختلف التيارات الحزبية والإدارية.حيث اجتمع المنتخبون في الجزائر عند السيد "بومنجل" مستشار بلدي سابق، بحضور ممثلين عن حزب الشعب وهم: الدكتور "لمين دباغين" و"عسله حسين"، وعن العلماء كل من : توفيق المدني، الشيخ خير الدين، الشيخ العربي التبسي، محمد الهادي جمان رئيس جمعية الطلبة المسلمين، إلى جانب مجموعة من المنتخبين والمستشارين العامين والمفوضين الماليين نذكر منهم : الدكتور بن جلول، الدكتور سعدان والدكتور تمزالي وغرسي أحمد وقاضي عبد القادر [21].

ثم صاغ فرحات عباس البيان الذي أسماه "ببيان الشعب الجزائري"، وهو مستوحى من الرسالة التي بعث بها إلى المارشال "بيتان" في العاشر من أفريل 1941 والمعنونة بـ"جزائر الغد".و من بين 43 شخصية وطنية التي صادقت على البيان وقامت بإمضائه نذكر كل من "سايح عبد القادر" والدكتور "تمزالي"،مستشارين عامين لعمالة الجزائر، الفرع العربي. ثم قدم البيان في العاشر من فبراير 1943، في شكله الأولي، إلى الجنرال "إيزنهاور" ونسخة أخرى إلى الحاكم العام في الجزائر [22].

أحدث البيان "زلزالا" صغيرا في الأوساط الفرنسية لدرجة أن الحزب الشيوعي اتهم "أوغسطين برك" و"روبير مورفي" على أنهما كانا وراء صياغة البيان في مكاتب الحاكم العام [23]. الأمر الذي كذبه دائما فرحات عباس واعتبر أن الفرنسيين لم يتقبلوا فكرة التوجه مباشرة إلى الأمريكيين [24]. كتمهيد، ذكر البيان بالأوضاع التي تعيشها الجزائر منذ تاريخ الثامن من نوفمبر 1942، تاريخ نزول قوات الحلفاء على أراضي شمال إفريقيا، والتي جعلتها خاضعة لسيطرة القوات البريطانية الأمريكية موضحا أيضا الصراع السياسي والعسكري الكبير بين مختلف القوى الفرنسية في الجزائر. ويضيف الشرح:" يتقدم اليوم ممثلي هذه الجزائر، باسم شعبهم، لأداء واجبهم الإجباري والمتمثل في طرح قضية مستقبلهم أما كل الأمم المتحدة" [25]. والملاحظ على هذه الوثيقة الأولى، أن كلمة "الأمم المتحدة" استعملت خمس مرات مع الإشارة الفعلية والاسمية للسلطات الفرنسية بطريقة غير مباشرة.

يعتبر البيان بحق وثيقة تاريخية وتعبيرا صادقا عن طموحات الشعب الجزائري المسلم،و وضع حوصلة صادقة وموضوعية لقرن من الاستعمار، معتبرا أن الصراع العالمي هو صراع من أجل تحرير الشعوب. كما طالب واضعي البيان بأن تدرج حقوق الإنسان في مؤتمرات ما بعد الحرب.كما فضح البيان النظام الاستعماري وطالب بحق الشعب الجزائري إلى الحياة.كما استنكر سياسة الإدماج، التي حولت المجتمع المسلم إلى العبودية المطلقة. ويتهم البيان أيضا، السلطات الإدارية الاستعمارية بعدم الاهتمام بمصير العنصر العربي رغم أنهم يفوقون العنصر الأوروبي عددا.كما شخص البيان أهم مراحل الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر مشددا على الفوارق التي عان منها الشعب الجزائري.و البيان في ختامه تنديد بسياسة إدماج مستحيل تطبيقها في الجزائر، بمعنى أنه دق ناقوس الفشل [26].

كما ندد البيان بالتمييز الكبير الملاحظ على المصالح العامة والجيش والإدارة والتجارة والصناعة والبنوك، والضعف العددي للملاك المسلمين. ونددد أيضا بضعف التمثيل النيابي

للمسلمين في المجالس المنتخبة. محملا المسؤولية للكولون الفرنسيين الذين لن يرضون بإصلاحات آتية من باريس وكدليل على ذلك، يشير البيان إلى "مشروع فيوليت" الذي اعتبره "محطة" لم تستغلها فرنسا في وقتها [27].

رفض البيان الفكرة المروجة من طرف المعمرين(الكولون) والتي مفادها جعل من المسلمين الجزائريين عناصر موالية للألمان.و كانت نقطة تحول البيان من خلال تضمنه للفكرة التالية:" لقد مضى وقت المطالبة بشيء أخر غير أن نكون جزائريين مسلمين.لأنه منذ إلغاء "مرسوم كريميو"، أصبحت الجنسية والمواطنة أكبر الحلول الواضحة والمناسبة لحل مسألة رقيه وتطوره.

حاولت بعض الأطراف أن تنسب البيان إلى شخصيات فرنسية وغير فرنسية معروفة، كان تأثيرها واضح أثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية [28]، لكن ذلك لا يمكنه أن يكون لسببين: أولهما أنه جاء في سياق التقرير الذي بعثه "عباس" في أفريل 1941 إلى المارشال "بيتان" والمتضمن لمشروع "جزائر الغد". وثانيهما، أن المزاعم التي روجت للفكرة تناست أن عباس من مثقفي الجزائر وأحد أقطاب الحركة المطلبية وعليه، لم يكن عليه انتظار العون من أطراف هو في مواجهتها يوميا، حتى وإن كان "مورفي" قد التقى به في إطار الجولات التشاورية التي كان يجريها الطرف الأمريكي في إطار شرح محتوى ميثاق الأطلسي [29].

إن نص البيان طويل وقد أحصى مطالب كل التجمعات والتوجهات المسلمة، من: علماء ومرابطين وشيوعيين ورجال حزب الشعب الجزائري.. فأصبحت المطالب موضحة على الشكل التالي [30]:

أما النسخة الأصلية فلم تتطرق بشكل واضح لقضية تشكيل حكومة جزائرية.كما حاول نص البيان أن يبحث عن توافق بين أنصار جيرو وأنصار ديغول. ثم أرسل البيان في يوم 31 مارس إلى الجنرال كاترو (Catroux) مدعما برسالة، طلب منه أن يبعث بها إلى الجنرال "ديغول".

هذه المحاولة من فرحات عباس، كان لها مغزاها تجاه شخص ديغول، الذي كان يعتبر من الذين كان لهم نصيب في استقلال بلاد الشام (سوريا ولبنان). أما مصالي الحاج، الذي كان مسجونا في سجن لامبيز، فقد رفض الإمضاء على البيان ما دام أنه سجينا. ولما أطلق سراحه في 26 أفريل 1943، وضع تحت الإقامة الجبرية في مدينة بوغار (قصر البخاري

حاليا في ولاية المدية). وأثناء عودته من منفاه توقف في مدينة سطيف، وهي الزيارة التي اغتنمها "فرحات عباس" ليقوم بزيارته ويهنئه بمناسبة الإفراج عنه ويقدم له دعمه الكامل على مواقفه المناهضة للإدماج.في هذه الأثناء ظهر على الساحة الوطنية "بيان مضاد" صدر عن رئيس بلدية جيجل (مورينود Morinaud)، معنون بـ" من أجل الدفاع الفرنسي". وهو نداء صريح للفرنسيين القاطنين في الجزائر لأن يتحدوا من أجل حقهم المشروع في الدفاع عن أنفسهم [31].

ثالثا: ردود الأفعال حول وثيقة "البيان"

في الواقع لم تمر قضية البيان بالسهولة التي يظنها البعض، وذلك لاعتبارات عديدة مفادها تضارب الآراء حول الشرعية التي اكتسبها فرحات عباس من تحريره للبيان، علما أن هناك أطراف جزائرية نفت أن يكون البيان من صنع "فرحات عباس" ونسبته لشخصية وطنية معروفة على ساحة النضال السياسي داخل الحركة الوطنية والمتمثل في شخص "الأمين دباغين" [32].

ماذا يمكننا أن نفهم من كل ذلك؟ الحقيقة تبقى نسبية من كل هذا الكلام إلا إذا وجد ما يثبت هذه الأقوال، وهي الوثيقة التاريخية والأرشيف الذي يبقى السبيل الوحيد لمعرفة جزء من الحقيقة. وإذا قارنا هذا الكلام مع أخر ما قيل من طرف زعماء في الحركة الوطنية وممن عايشوا الأحداث لوجدنا أنه لا زالت أمور كثيرة لم يكشف عنها النقاب والمتعلقة بهذه الفترة الحساسة من تاريخ الحركة الوطنية وبعض رجالاتها. وفي هذا الصدد نرجع إلى ما تضمنته مذكرات "بن يوسف بن خدة" من خلال كتابة: "جذور أول نوفمبر 1954"

حيث أن الفكرة التي تداولها بن خدة بن يوسف عندما كتب قائلا: "بأن دباغين هو الذي عرض على فرحات عباس فكرة تدوين وثيقة تحت اسم: "إلى القوة المحتلة مهما كانت". ويضيف أن دباغين قد كتب المسودة متعمدا استعمال الأسلوب العنيف... المتطرف، الذي سلمه فيما بعد إلى فرحات عباس. وكان يعلم مسبقا أن هذا الأخير سيدخل عليه تعديلات، من أجل التخفيف من حدته، تتماشى مع طبيعة ونظرة عباس للأمور [33]. غير أن "التاريخ" لم يعثر على أي أثر لهذه الوثيقة [34]. ولكن ما هو حقيقي أن

"فرحات عباس" كان يتهيأ لأمر جديد، وهو الانتقال من معسكر الإدماجيين إلى معسكر الوطنيين دون التلميح لمصطلح الاستقلال [35].

إن هذه الوثيقة المقترحة من طرف إدارة حزب الشعب الجزائري، والتي أدخل عليها فرحات عباس بعض التعديلات، هي التي ستكون في النهاية نقطة الأساس لبلورة البيان المشهور. ومن هنا يقطع دابر من أرادوا إلصاق فكرة البيان بأوغسطين بيرك أو روبير مورفي[36]. والمهم في كل هذا هو أن هناك طبقة مثقفة سخرت كل مجهوداتها للظفر بموقف مبدئي من السلطات الاستعمارية من أجل النظر في ظروف الشعب الجزائري. فاستغل النواب نداء التجنيد الذي نادى به كل من دارلان وجيرو في 11 ديسمبر 1942، والقاضي بتجنيد عدد كبير من المسلمين في الجزائر قد يصل إلى 300000 جندي، وذلك دون التعرض لمستقبل المستعمرة[37].

هذا الوضع دفع بفرحات عباس إلى التصريح بأن: "المعارضة الإسلامية تريد أن تكون شريكة في تحديد مصير بلادها بدون أن تكون ملزمة بتقديم تضحيات إضافية" [38]. فكان ذلك حافزا من أجل التحرك من جديد وتفعيل الحركة المطلبية على أسس الإصلاحات التي وعدت بها فرنسا ولم تفي بها في حينها. فجاءت المذكرة الأولى لـ20 ديسمبر 1942 تحمل في "معناها الواسع" Lato Sensu شروط مشاركة الجزائريين فالمجهود الحربي المعلن عليه من قبل دارلان في 12 ديسمبر 1942[39]. ورفعت من اثني عشرة شخصية وطنية ممثلة للمسلمين إلى السلطات المسؤولة. ومن بين ما تضمنته المذكرة، إنجاز قانون سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للمسلمين، مبني على العدالة الاجتماعية، ويضمن لهم التحرر السياسي. كما أصر على استدعاء مؤتمرا يجمع كل من النواب والممثلين الكفء لكل التنظيمات الإسلامية [40].

لكن السلطات رفضت استقبال المذكرة الجزائرية بحجة أن الجزائريين قد أشركوا فيها أطرافا غير فرنسية(ونخص بهم الإنجليز والأمريكان)، هاته الدول بدورها رفضتها بحجة أنها قضية داخلية تخص فرنسا لوحدها. غير أن ذلك لم يثني من عزيمة فرحات عباس والنواب، فواصلوا إصرارهم على توصيل مطالبهم لفرنسا، فقاموا بإرسال مذكرة ثانية في 22 ديسمبر من نفس السنة، بعدما أدخلوا عليها بعض التعديلات [41]. وأوضحوا أن التحرر السياسي المذكور في المذكرة الأولى لن يكون إلا في الإطار الفرنسي؟ ! إلا أن ذلك لم

يشفع لهم، مرة أخرى، أمام السلطات الفرنسية التي تجاهلت تماما المطالب الجزائرية.فلا الجنرال "جيرو" ولا الحاكم العام "بيروتون" ولا "بيرك" كان يهمهم أمر الجزائريين، لأنهم كانوا منشغلين بالحرب على النازية [(42)].

هذا الموقف المجحف للسلطات الاستعمارية ساهم بقسط كبير في بلورت الأفكار الجديدة التي سيتضمنها "البيان" المشهور [(43)]، والذي تعرض لانتقادات عديدة، خاصة من لدن الشيوعيين الذين نسبوه تارة إلى بيرك، مدير الشؤون الأهلية، وتارة أخرى إلى مورفي الممثل الأمريكي في الجزائر. غير أن فرحات عباس نفى كل ذلك، وشدد على أنه هو صاحب البيان، الذي أطلق عليه اسم: "الجزائر أمام الصراع العالمي: بيان الشعب الجزائري". وهو الذي ألح على استعمال كلمة "البيان" بدل كلمة "عريضة"، نسبة لبيان "كارل ماركس"، لأنه كما قال مدلول كلمة "البيان" أكثر إثارة من غيرها [(44)] .

تضمن بيان 10 فبراير 1943 خمسة أقسام، تعرض القسم الأول منه إلى إعطاء صورة إجمالية حول الوضع العام بالجزائر منذ دخول الحلفاء. وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين كظاهرة تاريخية قامت من أجل تحرير الشعوب المضطهدة مع التضحيات التي قدمها الجزائريون مدعمة بالأرقام. وفي القسم الثالث تم استعراض أصول العلاقة الفرنسية الجزائرية منذ عهد الاحتلال، وما صاحبها من استغلال على جميع الأصعدة.

و تعرض القسم الرابع إلى سياسات الإصلاح التي باشرتها مختلف الحكومات الفرنسية وفشلها بسبب تعنت الكولون الذين وقفوا حصنا منيعا ضد أي تغييرات من شأنها المساس بمصالحهم. فكانت رؤيتهم محدودة عند مستوى "السيد والعبد". كما تطرق إلى نزول الحلفاء في الشمال الإفريقي، والجزائر على وجه الخصوص، وما صاحب ذلك من أمال. ثم أخيرا، القسم الخامس والذي احتوى على مطالب الجزائريين الرئيسية [(45)]. والتي تمحورت حول ضرورة تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق المساواة، وحرية المعتقد والعبادة والصحافة، كما طالبت بحق تأسيس الجمعيات، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في البلاد، ومجانية التعليم لكافة الجزائريين دون تمييز، ومشاركة المسلمين الجزائريين في إدارة شؤون بلادهم وإطلاق سراح جميع المساجين والمعتقلين السياسيين باختلاف توجهاتهم الحزبية.

إن الاستجابة لهذه المطالب من طرف السلطات الاستعمارية يعتبر شرطا أساسيا لضمان مساندة الجزائريين الجديدة في الالتحاق بصفوف الجيوش المتحالفة، التي كانت تتهيأ لخوض المعركة الفاصلة ضد جيوش المحور، من أجل الدفاع عن الحرية. لأن الجزائريين سئموا من كل الوعود التي كانت تقدمها فرنسا لهم، وذلك منذ حرب 1914-1918، والتي راحت ضحيتها شعوبا كثيرة.[46] وذكرت بعض المصادر الأمنية أن البيان وضع بعد مشاورات بين مختلف مناضلي العمالات الثلاثة [(47)].

هذا ما جسدته مقولة عباس عندما صرح قائلا: "إن البيان تمت المصادقة عليه بالإجماع في فبراير 1943 من طرف ممثلي حزب الشعب الجزائري الذين كانوا موجودين بالعاصمة. ولما لاحظت بأن ذلك غير كاف، قمت بجولة عبر أرجاء الوطن لعرضه على مسؤولي حزب الشعب من أجل الحصول على موافقتهم عليه." [(48)] من هنا نتساءل عن ردود الأفعال في العمالة الغربية.كيف تجاوب المناضلون وعامة الشعب مع هذا البيان؟ وماذا كان يمثل بالنسبة لهم؟ .

غير أن الصيغة الأصلية لهذا البيان قد تم تعديلها فيما بعد، في حوالي 18 نقطة كانت بمثابة تهدئة للأوضاع [(49)]، خاصة بعد الضغوطات التي مارستها الإدارة الاستعمارية، سلمت للحاكم العام بيروتون في 31 مارس 1943 من طرف خمسة نواب، الذين قاموا بتوزيع البيان فيما بعد على ممثلي الحلفاء في الجزائر، وأرسلوا نسخة إلى الجنرال "ديغول" في لندن، وكذلك أطلعوا الدولة المصرية بمحتواه [(50)]. وقد تمت الموافقة عليه من طرف أنصار حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء والنواب. غير أن هناك من رفض الإمضاء على البيان ونذكر على وجه الخصوص الباشا أغا "بن شيحة" [(51)].

عرفت الحركة المطلبية الجزائرية في منتصف سنة 1943، تطورات هامة تجسدن على أرض الواقع بقيام فرحات عباس بزيارات خاطفة وسرية إلى العديد من مناطق ومدن البلاد التي كان يرى فيها الدعم الكامل للبيان، فتوجه إلى مدينة مستغانم أين يكون قد التقى ببعض الشخصيات والأعيان، منهم الدكتور "بن كريتلي" والشيخ "عدة بن تونس". كما التقى بالشيخ "سي عبد القادر بن تكوك" من زاوية أولاد شافع وذلك بحضور السيد "عباسة"، حيث كانت نقس المشاعر التي وجدها في تلمسان أيضا [(52)].

لم تؤثر الإقامة الجبرية على مصالي الحاج، الذي راسل هو الأخر "اللجنة الفرنسية الحرة" برسالة بعث بها في 11 أكتوبر من سنة 1943، من مقر إقامته في "بوغار" (بولاية

المدية حاليا)، يشرح فيها الوضع الذي أل إليه 8 ملايين من الجزائريين الذين رغم صرخاتهم المتكررة لكل الحكومات التي توافدت على الجزائر إلا أن وضعهم بقي على حاله.و ماذا فعلت الحكومات؟ لا شيء [53].

ورصد مصالي الحاج في رسالته رغبة وأمال الشعب الجزائري في أن يعيش في كنف الحرية والديمقراطية وأن يتمتع كباقي شعوب العالم بحقه المشروع.و ليس بالزج بشباب الوسط الطلابي إلى السجون ستقضي فرنسا على طموحاته.حيث كان على حكومة ديغول الجديدة، غداة تحرير فرنسا من السيطرة الألمانية، بأن تقوم بإظهار حسن النوايا تجاه الجزائريين، لكن عوض ذلك تمادت في سياستها الاستعمارية.و هي اليوم تقوم بسجن حتى ممثلي الشعب المنتخبين على غرار سجنها للإخوة فرحات عباس وسايح عبد القادر، لأنهم ببساطة عبروا عن أفكارهم بكل حرية وديمقراطية [54].

رابعا- طموحات "أحباب البيان والحرية" في تجسيد المشروع الوطني

لقد كانت خيبة آمال النواب، أنصار فرحات عباس على الأقل، وحزب الشعب الجزائري، الذي ظل يعمل في السرية، وأنصار جمعية العلماء كبيرة، أمام الإسرار الفرنسي على تجاهل واقع الشعب الجزائري وحقه في الحرية، الأمر الذي دفعهم إلى تشكيل جبهة موحدة لمواجهة تداعيات هذا القرار، فأنشئوا حركة أحباب البيان والحرية(A.M.L)في 14 مارس 1944 مهمتها الفورية هي الدفاع عن البيان [55]. ورفض الحزب الشيوعي الانضمام إلى هذه الحركة بحجة تشكيله لتنظيم خاص به أطلق عليه اسم "أصدقاء الديمقراطية والحرية" A.D.L المؤيد لسياسة الإدماج [56] .فماذا يمثل هذا التنظيم الجديد في مسار الحركة الوطنية ومطالب الشعب الجزائري؟ وكيف تعاملت معه الإدارة الاستعمارية؟.

يمثل ميلاد هذه الحركة موقفا من أهم المواقف المناهضة للسياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر. وجاءت هذه المبادرة كرد فعل عميق لما تضمنه قرار السابع مارس 1944 تجاه وضعية المسلمين الجزائريين بعيدا عن أمال وطموحات الشعب الجزائري. والمثير في ذلك أنه لم يأخذ مقترحات أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية بعين الاعتبار، وكأنه ضرب المطالب المقدمة في البيان وملحقه عرض الحائط. لكن أخطر من ذلك، فإنه كان موجها لطبقة متميزة مرتبطة ارتباطا وثيقا مع الإدارة الاستعمارية، ولم يغير من السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر [57].

تميزت نهاية سنة 1943 ومطلع 1944، بمجموعة من الأحداث بينت ضرورة التشاور بين القوى الوطنية للقيام بعمل موحد ضد الموقف الفرنسي السلبي من البيان الجزائري وملحقه، الأمر الذي دفع فرحات عباس ببعث رسالة شديدة اللهجة إلى الحاكم العام كاترو الذي رفض استقباله. وراسل أيضا الجنرال ديغول بنسخة من نفس الرسالة مصحوبة برسالة أخرى يطلعه فيها بالتصرفات السلبية للإدارة الاستعمارية في الجزائر [58]. وأمام هذه الإجراءات التعسفية، قرر النواب عدم التعاون مع الإدارة الفرنسية. وكانت أول خطوة يتخذونها هي الامتناع عن حضور جلسات "المفوضيات المالية" [59]. هذا الموقف اعتبرته الإدارة الاستعمارية تمردا على سلطتها، فأقدم الحاكم العام كاترو بحل فرع الأهالي المسلمين بالمفوضيات المالية في 23 سبتمبر، وقام باعتقال فرحات عباس والسايح عبد القادر بتهمة التحريض والإخلال بالنظام العام في ظروف الحرب الاستثنائية.

وإذا كان هذا التصرف السخيف من الإدارة الاستعمارية قد أثار غضب الشعب واستياءه، نظرا لأنه كان يعلق أمالا كبيرة على البيان، فنظم مظاهرات شعبية كبيرة عبر مختلف مدن التراب الوطني وذلك بتحريض من الوطنيين [60]؛ فإنه في المقابل كشف القناع عن حقيقة بعض النواب الذين تراجعوا عن مواقفهم المبدئية في 15 أكتوبر 1943 وكان عددهم 12 نائبا من بينهم نائبان من عمالة وهران هما: شنتوف عدة وطالب عبد السلام"[61].

استقبلت مدن عمالة وهران، خبر اعتقال فرحات عباس وعبد القادر السايح، باستنكار شديد، ولم يعجب ذلك لا العلماء ولا مناضلي حزب الشعب الجزائري [62]. وقد أشارت تقارير أمنية إلى أن عملية الاعتقال هذه كانت مفاجئة للأوساط الإسلامية في مدينة وهران، وأن المجتمع الجزائري في عمالة وهران والزعماء الوطنيين يؤيدون تصرف النواب الذي جاء نتيجة عدم تلبية الإدارة الاستعمارية للمطالب الوطنية التي تضمنها البيان [63]. واستمر الغضب الشعبي على أشده في مدن عمالة وهران، ففي ليلة 26 إلى 27 سبتمبر 1943، ظهرت عدة كتابات على جدران المدن والمؤسسات العمومية في كل من، تلمسان ومستغانم وسيدي بلعباس وغيرها.. تحمل شعارات حزب الشعب الجزائري، وتطالب كلها بإطلاق سراح فرحات عباس والسايح عبد القادر [64].

حاول الوطنيون استغلال كل الفضاءات التي كانت متوفرة لديهم للمطالبة بالإفراج عن النواب، عباس والسايح، فاستغل وفد من جمعية الفلاح التجمع الذي كان ينظمه

الشيوعيين لمطالبتهم بتحديد موقفهم من هذه القضية، غير أن النائب الشيوعي بورتالي (Pourtalet) قد رفض ذلك [65]. نفس العملية قامت بها جماعة من الوطنيين في مدينة تلمسان عندما أقدمت على مقاطعة التجمع الشيوعي الذي نظم في 26 سبتمبر 1943 بمدينة تلمسان.

كما كثفت أجهزة الأمن الاستعمارية من مراقبتها للوطنيين وللمساجد، بعدما توصلت إلى جمع معلومات تفيد بأن المسلمين الجزائريين يخططون للقيام بمظاهرات صاخبة بعد صلاة يوم العيد، 30 سبتمبر أو 1 أكتوبر 1943، سيطالبون فيها السلطات الفرنسية بإقالة الحاكم العام كاترو وإطلاق سراح عباس والسايح. حيث شهدت مدينة معسكر مظاهرات كبيرة في الفاتح من أكتوبر، شارك فيها الأهالي المسلمين، نددوا فيها بحل المفوضيات المالية واعتقال فرحات عباس والسايح عبد القادر. وسارت المظاهرة عبر شوارع المدينة إلى غاية النصب التذكاري وسط المدينة[66].

وقد أشارت التقارير الأمنية إلى أسماء المنظمين لهذه المظاهرات، فذكرت كل من: بلحلفاوي محمد ولد بلقاسم، معلم مدرسة ابتدائية، وإسطنبولي مصطفى ولد بن عمر، طالب وأمين سابق لحزب الشعب الجزائري بمدينة معسكر، وقايد حسين ولد الطاهر، رئيس الجمعية الكشفية بمعسكر[67]. وكان لهذه التظاهرة صدى كبير في كل أرجاء عمالة وهران. وقد جرت أخبار حول حدوث اضطرابات في مختلف أنحاء البلاد، سارع الحاكم العام إلى تكذيبها عن طريق إصداره لبلاغ نشر في الصحف الصادرة في 8 أكتوبر 1943.

و أمام الحركات الاحتجاجية، والمظاهرات الشعبية المتواصلة، وتحرك الوطنيين وضغطهم على الإدارة الاستعمارية، اضطر "كاترو" إلى الإفراج عن "فرحات عباس" و"السايح عبد القادر". بعدها، تحرك عباس في اتجاه تشكيل حركة سياسية جديدة من مسقط رأسه بمدينة سطيف، مطالبا كل زعماء الحركة الوطنية بمده يد العون والمساندة من أجل تجسيد المطالب الشعبية، فاشترطت عليه قيادة حزب الشعب أن يستبدل التسمية من (أحباب البيان الجزائري) إلى (أحباب البيان والحرية) كشرط للانضمام. وفعلا انضمت شخصيات وطنية تنتمي إلى مختلف التيارات والتنظيمات السياسية وتشترك فيما بينها في جوانب عديدة لوضع حد للمشكل الاستعماري في الجزائر[68].

الخاتمة:

ومن هذا المنطلق تجمعت الحركة الوطنية داخل هذا الفضاء مشكلة جبهة ضد الاستعمار، هدفها التعريف بالبيان الجزائري والدفاع عنه أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي، وذلك عن طريق استعمال حبر القلم وقوة الكلمة والوقوف ضد كل أشكال الاستعمار الوحشية من أجل بلوغ هذه الأهداف. فوضعت قانونها الأساسي المتكون من ثمان مواد كأرضية لبداية العمل، الذي انطلق من القاعدة إلى القمة بتشكيل لجان محلية وإقليمية ومركزية. وكان لسان حالها جريدة "المساواة" L'Egalité الصادرة منذ 15 سبتمبر 1944. فكانت حركة أحباب البيان والحرية بحق تجمع وطني.

إن تأسيس "أحباب البيان والحرية" في ظرف قياسي لم يتجاوز بضعة أشهر، كان نتيجة لتضافر جهود ممثلي التيارات الوطنية. ولم يكن من السهل على فرحات عباس الحصول على هذا الدعم إلا بعدما اقتنع هو أيضا، أنه لا يمكن أن ينتظر الكثير من فرنسا، لأن السياسة الإصلاحية التي تنوي تطبيقها ليست إلا لعبة من ألاعيبها القديمة من أجل ربح الوقت. وكخطوة أولية نحو هذا المسعى الوطني، قام فرحات عباس بالتخطيط لزيارة ميدانية إلى عمالة وهران، امتدت قرابة الخمسة أيام، من 16 إلى 20 مارس 1944، جاءت مباشرة بعد الإعلان عن ميلاد حركة أحباب البيان والحرية، كللت باتصالات مثمرة ساهمت إلى حد بعيد في حصول التقارب الوطني حول المسألة الجزائرية.

مع ظهور البوادر الأولى للانتفاضة الشعبية للثامن ماي 1945، تجند "أحباب البيان والحرية" مرة أخرى، بفضل النشاط المكثف لفرحات عباس في جبهة جزائرية ثانية الرافضة لفكرة الإدماج.و يمكننا اعتبار الجبهة الجزائرية الأولى، تلك التي جمعت كل التيارات الوطنية في "المؤتمر الإسلامي" لسنة 1936.

و مهما يكن من أمر، فإن البيان الجزائري، في مادته الرابعة، يفتح الأفاق أمام ميلاد "أمة جزائرية" تكون ثمار التوافق بين كل الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي الجزائري ومشكّلة من كل سكان الجزائر..غير أن الحلم كان أكبر من حقيقة الاستعمار الفرنسي الذي اعتبر فكرة "الأمة الجزائرية" وهم يخص الجزائريين فقط...

الهوامش:

1. Aron (Robert), Histoire de Vichy 1940-1944, les grandes études contemporaines , Arthème Fayard, Paris, 1954, p .538.

2. Abid (Ahmed), syndicalisme et lutes socials en Oranie 1942-1951, these de doctorat de 3ème cycle, Université de Paris, 1986, p. 32.

3. Berque (Jacques), Mémoires des deux rives, éditions le Seuil, Paris, 1989, p. 101.

4. هذا الواقع فرضته عملية نزول القوات المتحالفة على أراضي شمال إفريقيا فيما اصطلح عليه بعملية "الشعلة" Opération Torch، والتي تمت على السواحل الجزائرية، في كل من العاصمة ووهران، والسواحل المغربية. ينظر في هذا الباب إلى كل من:

Berque Jacques, Mémoires des deux rives.., op.cit.., p 101; Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, t2, PUF, Paris, 1979, p 558; Mekhaled Boucif, Chronique d'un massacre, 8 mai 1945: Setif, Guelma, Kherrata, Syros editions, Paris, 1995, p .37.

5. إن الانقسام الذي حصل داخل القيادات الفرنسية المختلفة بشأن الانضمام إلى الحلفاء أم لا، تعكسه الوضعية الصعبة التي مرت بها القوات الفرنسية في وهران والمغرب، أين شهدت هاتين المنطقتين معارك ضارية بين القوات الموالية "لفيشي" وبالتالي لألمانيا، والقوات المتحالفة، تساعدها بعض العناصر الموالية للجنرال ديغول.و عقب "مصالي الحج" على هذه الوضعية الفرنسية بقوله:" إنها أول وأكبر هزيمة للجيش الاستعماري الفرنسي منذ 1830". ينظر:

Benjamin Stora, Messali Hadj, Pionnier du nationalisme Algérien (1898-1974), L'Harmattan collection, histoire et perspectives méditerranéennes, Paris, 1986, p 187; Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine.., op.cit.., p 558.

6. يمثل "ميثاق الأطلسي"، الذي جمع بين الزعيمين الأمريكي والبريطاني "روزفلت" و"تشرشل" في 14 أوت 1941 على متن سفينة في عرض مياه المحيط الأطلسي، أحد أهم أحداث الحرب العالمية الثانية لما كان له من تأثير مستقبلي على الأحداث.(يراجع الهامش)

7. ANOM, Aix-en-Provence, 29H35, note du directeur des affaires musulmanes et des territoires du sud, adressée au directeur de service de presse et d'information d'Alger le 23 octobre 1943. Et voir aussi : l'interview des notables musulmans de Tlemcen reproduite par le journal « L'Echo d'Oran » des 14 et 18 octobre 1941.

8. في حقيقة الأمر "السلطات المسؤولة" كان يقصد بها تلك التي كانت تحكم الجزائر آنذاك. وهي القوات المتحالفة وعلى رأسها القوات الأمريكية.

9. Levisse-Touzé (Christine), L'Afrique du Nord dans la guerre 1939-1945, éditions Albin Michel S.A, Paris, 1998, p 346.

10. هذا المشروع الذي كان ينوي تفعيله الجنرال "دارلان" كان في الحقيقة مشروعا "نصف رسميا" باعتبار أن دارلان لم تكن له مطلق الصلاحيات للبث في مثل هذه القضايا خاصة في الظرف الذي كانت تمر به فرنسا. إلا أن المشروع في حد ذاته لقي استحسان العديد من المؤرخين الذين اعتبروه ضروري بالنسبة للسكان المسلمين. ينظر في هذا الموضوع إلى كل من:

Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine., op.cit., p 558; Koerner Francis,« Le mouvement nationaliste.., p.47; Benjamin Stora, Messali Hadj pionnier.., p.188; Coutau-Bégarie Hervé et Huan Claude, Darlan, éditions Fayard.., pp 660-661; Jauffret Jean-Charles, La guerre d'Algérie par les document..,T1.. p 28.

11. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية.. ج3،...، ص 189.

12. Ageron (Charles Robert), Histoire de l'Algérie contemp.., t2, op.cit, p 552.

13. لقد قيل الكثير عن مبادئ الحرية والاختيار التي جاء بها ميثاق الأطلسي، وكذلك عن الدور الذي لعبه الطرف الأمريكي في تجسيد هذا البيان، لكن هناك حقيقة مفادها أن الكتابات التي نشرت ونسبت لأشخاص أو لأصحابها لا تعبر سوى عن توافق الرؤى بين مختلف التيارات الوطنية التي كانت تنشط في الساحة وقتها.و كان لا بد من جس نبض الشارع الكولونيالي باعتبار أن الكولون طرف هام في المعادلة، ولو من جانب التأثير على إدارته الاستعمارية.و لا ننسى أن البيان، هو الوثيقة الأولى، التي مكنت الجزائريين من القيام بعمل من هذا الحجم.(إلا إذا استثنينا ما تضمنه مطالب المؤتمر الإسلامي ولكن ليس بهذه القوة في التركيز على المطلب).إذ جاءت مبادرة البيان لتحمل فرنسا مسؤولية تحديد موقفها من الجزائر والجزائريين حتى يتمكنوا هم كذلك من تحديد أنفسهم قياسا بها.أنظر إلى كل من:

Julien Charles André, L'Afrique du Nord en marche., pp 244-246; Beghoul Youcef, Le Manifeste du peuple Algérien., p 36; Ageron Charles Robert, Genèse de l'Algérie algérienne.., p 263.

14. ANOM.., 8cab/106.., note sur les activités américaines.., p 3.

15. بغض النظر عن نتائجه الآنية أو البعيدة، إلا أنه شغل حيزا هاما من الكتابات الجزائرية والفرنسية والعالمية.و الذي لفت الانتباه، ليس البيان في حد ذاته وإنما الرجل الذي أظهر نضجا كبيرا في التأقلم مع الأوضاع واختباره التوقيت المناسب لإظهار هذه الجرأة التي سمحت له بالانتقال إلى صف الوطنيين.و ببساطة، فقد تكلم بكلمات مفهومة عندما صرح:"إن الوطن الجزائري الذي لم أجد له أثر في سنة 1936 في الأوساط الجماهيرية الجزائرية، قد اكتشفته اليوم.."غير أن البعض يرى بأن هذا التحول الذي حصل في المسيرة السياسية لفرحات عباس، إنما بدأت بوادره سنة 1940، عندما استقبله

الحاكم العام "أبريال" ودار بينهما نقاش حاد حول القوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية في حق تعطيل المجالس المنتخبة العامة بعد صدور قانون 12 أكتوبر 1940، ثم ضد قضية تعيين أعضاء اللجان الاقتصادية الجزائرية بمقتضى قانون 12 ديسمبر 1940، لتحل محل المفوضيات المالية المنتخبة.فهو لم يكن ضد القوانين الجائرة، وإنما في طبيعة تطبيق هذه القوانين والطريقة التي تمت بها عملية اختيار الأشخاص الذين يمثلون الشعب. وكان غالبيتهم من الأميين لعالم السياسة. ينظر :

Ageron Charles Robert, Genèse de l'Algérie algérienne.., op.cit.., pp 259-261.

16. هذه الأخبار نقلها أحد ضباط المخابرات الإنجليزية عندما كان عائدا من تونس، حيث التقى أحد المخبرين الفرنسيين في مركز الاستعلامات والدراسة، وأطلعه على ما يجري في تونس، وعن لقاءه مع القنصل الأمريكي في تونس وأطلعه بنوايا الولايات المتحدة الأمريكية.و يبدوا أن الاهتمام بما يجري في الجزائر قد شد إليه انتباه الإنجليز الذين يهتمون بنشاط "أحباب البيان والحرية" وبالعلاقة الجديدة التي تربط "مصالي الحاج" و"فرحات عباس". أنظر إلى:

ANOM, GGA,8cab/106..,Préfecture de Constantine, CIE N° 816, du 16 avril 1945.

17. كتب عنه علال الفاسي هذه العبارات في كتابه: الحركات الاستقلالية.. ما يلي:" وأما عباس فرحات فهو في الحقيقة شخصية ممتازة بثقافتها وذكائها، ولكنه في الوقت نفسه كان من أنصار الاكتفاء بالمطالبة بالمساواة مع الفرنسيين في الحقوق، وقد سبق لي أن اجتمعت به في باريس سنة 1933 وناقشته في فكرته، والذي فهمته من حديثه أن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب أن تجتازها الجزائر، وأن استقلال الأمة الجزائرية يجب أن يكون الغاية البعيدة التي نعمل لها..". ينظر: الفاسي علال، لحركات الاستقلالية في المغرب العربي.. ص .20

18. Rey-Goldzeiguer (Annie), Aux origines de la guerre d'Algérie..p 188.

19. Ferhat (Abbas), La nuit coloniale…,p 140.

20. SHAT, 2P52, Discours de Marcel Peyrouton, prononcé à la radio d'Alger le 22 février 1943.

21. Ferhat (Abbas), Autopsie d'une guerre, éditions Garnier, Paris, 1980.

22. Jauffret (Jean-Charles), T1, op.cit., p 29.

23. كانت هذه التهمة موجهة لضرب مطالب الوطنيين والإبقاء على سلطة الشيوعيين في المسألة الجزائرية.و كان "ميشال روزي" Michel Rouzé، رئيس تحرير جريدة "الجزائر الجمهوري" Alger républicain، هو وراء هذه التهمة. ينظر:

Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine.., op.cit.., p 559.; Mekhaled Boucif, 8 mai 1945.., op.cit.., p 76.

24. Ferhat (Abbes), Autopsie d'une guerre,.., op.cit.., p 140.

25. Levisse-Touzé (Christine), L'Afrique du Nord en.., op.cit.., p 349.

26. Beghoul (Youcef), Le Manifeste du peuple.., op.cit.., p 28.

27. يعتبر "البيان" من منظور أصحابه، نهاية الأوهام الاندماجية والمطالبة بالحق في العيش. ليس العيش من أجل الأكل..و لكن العيش من أجل الكرامة والأمن والحرية..و "البيان" تعبير صادق عن وجهات نظر جديدة بأفكار جديدة من شخصيات وطنية تأثرت بالأحداث الداخلية والخارجية الكبرى والصغرى. مما دفعها دفعة واحدة إلى التنديد بالاستعمار واعتباره السبب الأساسي للمسألة الجزائرية..لأنه يحمل في طياته "الظاهرة الإمبريالية" التي لا يمكنها العيش إلا بالتضحية بالطرف الأخر..فهي لا تقبل القسمة على مجتمعين. والكولون في فكره "التسلطي" الذي يتلذذ السيطرة، لا يمكنه أن يعيش بعيدا عن نغمة السيطرة اليومية..بعبارة أن يصبح هو السيد..لمزيد من الشروحات طالع:

Beghoul Youcef, Le manifeste du peuple Algérien.., op.cit.., pp 27-29.

28. Voir a ce sujet : Julien Charles André, L'Afrique du Nord en marche.., op.cit., p 246.

29. Beghoul (Youcef), Le manifeste du peuple Algérien.., op.cit.., pp 36-37..

30. يعتبر "قداش" أن فرحات عباس استلهم تسمية البيان من الحركة العمالية الشيوعية التي قادها "كارل ماركس" والتي تعتبر أكثر قوة وتأثيرا من كلمة "ميثاق"، بدليل أن بعض الكلمات والعبارات التي تضمنها النص الأول للبيان اعتبرت بعيدة عن الأعراف الدبلوماسية، مما استدعى تغييرها في الملحق الذي عدل بعد ذلك. ينظر :

Kaddache Mahfoud, Histoire du Nationalisme algérien, T2, 1939-1951, pp 598-599.

كما أن النص تضمن نقاط هامة أوردتها "لفيس توزي كريستين" مختصرة في كتابها "شمال إفريقيا في الحرب" تناولت ما يلي:

Les revendications sont exposées en conclusion comme suit :

A- La condamnation et l'abolition de la colonisation, c'est-à-dire de l'annexion et de l'exploitation d'un peuple par un autre peuple.

B- L'application par tous les pays, petits et grands, du droit des peuples à disposer d'eux –mêmes.

C- La dotation de l'Algérie d'une constitution propre garantissant :

- La liberté et l'égalité absolue de tous ses habitants, sans distinction de race ou de religion.

- La suppression de la propriété féodale par une grande réforme agraire et le droit au bien-être de l'immense prolétariat agricole.

- La reconnaissance de la langue arabe comme langue officielle au même titre que la langue française.

- La liberté de la presse et du droit d'association.

- L'instruction gratuite et obligatoire pour les enfants des deux sexes.

- La liberté du culte pour tous les habitants et l'application à toutes les religions du principe de la séparation de l'église et de l'état.

D- La participation immédiate et effective des musulmans algériens au gouvernement de leur pays, ainsi que cela a été faite par le gouvernement de sa majesté britannique et le général Catroux en Syrie et par le gouvernement du maréchal Pétain et les Allemands en Tunisie. Ce gouvernement pourra seul réaliser, dans un climat d'unité morale parfaite, la participation du peuple Algérien à la lutte commune.

E- La libération de tous les condamnés et internés politiques à quelque parti qu'ils appartiennent.

La garantie et la réalisation de ces cinq points assurera l'entière et sincère adhésion de l'Algérie musulmane à la lutte pour le triomphe du droit et de la liberté.Pour plus d'information sur le manifeste qui est reproduit dans son intégralité, Voir :Jauffret Jean Charles, op.cit.., pp 31-33.

31. Stora (Benjamin), op.cit.., pp 188-189.

32.هناك مسألة جديدة طفت على السطح مؤخرا مفادها أن صاحب البيان الحقيقي يكون "الأمين دباغين"، استنادا إلى تصريح أحد المجاهدين وهو السيد: "بوسلامة محمد" ضابط سام في جيش التحرير الوطني وصهر المجاهد "الحواس بوقادوم"، الذي جزم بذلك.و أوردت الخبر أسبوعية "المحقق" الجزائرية، حيث صرح قائلا: "كنت أتردد على زيارته في بيته في حي القبة بالجزائر وكانت تربطني صداقة متينة بالدكتور لمين دباغين بحكم علاقته بالمجاهد الكبير الحواس بوقادوم وهو صهري.و ذات يوم، وبالضبط ستة أشهر قبل أن توافيه المنية (رحمه الله) تحدث الدكتور دباغين في جلسة خاصة بعيدا عن الأضواء، وهو أحد أهم أقطاب الحركة الوطنية والعناصر البارزة عن حزب الشعب الجزائري وكيف وجد نفسه دون سابق تحضير المسؤول الأول عن التنظيم بعد سجن الزعيم الحاج مصالي وتكلم عن دوره في تحرير "البيان" فقال: "لما تخرجت من كلية الطب في سنة 1942، سعيت للعمل في مستشفى مصطفى باشا، وبينما أنا متوجه إلى مكتب مدير المستشفى التقيت برشيد أوعمارة (وليس الشهيد رشيد عمارة)

ففاجأني بالحديث عن الحزب بالقول أن حزب الشعب في مأساة حقيقية وأن قادته وهم مصالي والحسين لحول ومفدي زكريا وكلهم في سجن الحراش، وأن الحزب في حالة فراغ تام.و قال لي أوعمارة أن المناضلين يعتمدون علي من أجل إعادة هيكلة الحزب ومواصلة النضال"...هكذا بدأت أفكر في الاتصال من جديد بالمناضلين...فصادفت شابين...و هما من المناضلين الأوفياء في حزب الشعب ويتعلق الأمر بمسعود بوقادوم وموسى بولكروة...و طلبت منهما مساعدتي...و إعادة تنظيم الحزب في غياب مصالي...فاتصلت أيضا بمناضل كنت أعرفه وهو شوقي مصطفاي...فأصبحنا أربعة.. وكان الحلفاء قد دخلوا الجزائر...و فكرنا في إطلاعهم بواسطة بيان يعرفهم بالشعب الجزائري ورغباته، وأنه شعب يريد الحرية.و قدرنا أنه للقيام بهذه المهمة لا بد من الاتصال بفرحات عباس.و فعلا أتصلنا به وشرحنا له الموقف وضرورة إرسال بيان للحلفاء...لقد رفض فرحات طلبنا. كان وقتها حديث التخرج من الكلية العسكرية الفرنسية، وقال إنه "غير مستعد ليغير كتف البندقية"...عندها قررنا الاعتماد على أنفسنا...و اتصلنا بالقاعدة وأخبرناهم بالفكرة الجديدة وطلبنا منهم أن يوقع كل فرد من الشعب الجزائري على "البيان"...و عندما علم عباس بنشاطنا...رفعنا له مرة أخرى الفكرة وطلبنا منه المشاركة في تحرير البيان، فوافق وقام مجهودات جبارة معنا.و كان هو من حرر البيان.لكن عندما وصلنا إلى النقطة الحساسة وهي النقاط التي تتعلق بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، قمت شخصيا بتحريرها وهي أولا استرجاع سيادة الشعب وأن تكون مشاركة الجزائريين إلى جانب الحلفاء للدفاع عن وطنهم وليس كأجراء حرب ونقاط أخرى..." ينظر: بوسلامة محمد "دباغين هو صاحب فكرة البيان"، مجلة المحقق، السلسلة الثانية، العدد 26، من 10 إلى 16 سبتمبر 2006، ص 24.

33. Benkhedda (Benyoucef), Les origines du 1er Novembre..,.., p 90.

34. Stora (Benjamin) et Daoud (Zakya),Ferhat Abbas une autre Algérie., p 114.

35. Rey-Goldzeiguer (Annie).., Aux origines……, op.cit, p 188.

36. Ibid.., p 189.

37. Stora (Benjamin) et Daoud (Zakya), Ferhat Abbas une autre Algérie.., op.cit, p 113.

38. Ibid..., p 113. Voir aussi : Ageron Charles Robert, Histoire de l'Algérie contemp..., op.cit, p 558.

39. A.W.O, B, 4476, Pref.d'Oran, CIE N° 677 du mois de décembre 1942.

40. Ageron (Charles Robert), Histoire de l'Algérie contemp..., op.cit, p 558.. Voir aussi : Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme.., T2, op.cit, p 680.

41. Julien (Charles André), L'Afrique du nord en marche…, , p 245.

42. Ibid…, p 245.

43. في هذا الصدد يقول "أحمد توفيق المدني":"...في شهر جانفي من سنة 1943، اتفق الإخوان، عباس وبن جلول، على عقد اجتماع سياسي يضم النخبة الوطنية الصالحة من رجال الشعب الجزائري لكي تضع أسس لمطالبه...حتى يقول كلمته صراحة في شأن مستقبله، وكنت مدعوا لحضور ذلك الاجتماع، وقد تم إشعار السيد "مورفي" بذلك الاجتماع اتقاء لشر فرنسا". ينظر: المدني أحمد توفيق، مذكرات حياة كفاح....، ص 367.

44. Stora (Benjamin) et Daoud (Zakya).., op.cit, p 118. Voir aussi : Kaddache Mahfoud.., Histoire du nationalisme.., op.cit, t2, p 642.

45. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 204-205.

46. Collot (Claude) et Henry (Jean Robert), Le mouvement national Algérien, textes 1912-1954, 2e édition, OPU, Alger, 1981, pp 155-165.Voir texte intégral du manifeste du peuple Algérien.

47. A.W.O, (BP), Préf..Oran, 201, CIE N° 305, mars 1943.

48. Ferhat (Abbas), La nuit coloniale.., op.cit, pp 142-143.

49. Ageron (Charles Robert), Histoire de l'Algérie .contemp..., op.cit.., p 560.

50.A.W.O, (BP), P/O, 201, CIE N° 377.., avril 1943.

51. ينتسب الباشا أغا "بن شيحة" إلى عائلة كبيرة في منطقة عين تموشنت، وهو من أكبر أعيان عمالة وهران، وقد تقلد عدد من أفراد عائلته مناصب القايد في منطقة عين

تموشنت.لدى يمكن فهم نردده وعدم إمضاءه لوثيقة كانت ستقضي على امتيازات كثيرة بحوزة هذه العائلة.

52. ANOM, Fonds Oran, CIE N° 492 du 17 juin 1943.

53. SHD, Série 1H Algérie, 1H2811.., du 11/10/1943.

54. SHD, Série 1H Algérie, 1H2811.., du 11/10/1943, lettre de Messali au Pds et Mbrs du CFLN, in SHD, château de Vincennes. Cite aussi par : Simon Jacques, Messali Hadj par les textes, EDIF 2000, Alger, 2010, pp 45-46

55. Ferhat (Abbas), La nuit coloniale.., op.cit, p 150.

- غير أن المصادر الأرشيفية الفرنسية قد حددت تاريخ انعقاد مؤتمر أحباب البيان ما بين 3 و5 مارس، أين أقر المؤتمرون في النهاية على تقديم كل قرارات المؤتمر في شكل مذكرة إلى السلطات الأمريكية. وهذا ما يكون قد تم فعلا. أنظر:

- ANOM., 8cab/106.., note sur les activités., p 3.

56. Ibid., p 151

57. Voir le texte intégral de l'ordonnance du 07 mars 1944, dans : Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algérien, T2, Annexe 31.., op.cit.., pp 953-955.

58. كتب فرحات عباس الرسالة الموجهة للجنرال "ديغول" في 24 أوت 1943، وعرضها على النواب للمصادقة عليها، واحتوت على تهديدات النواب بعدم التعاون مع الإدارة الفرنسية ما لم تتحقق المطالب المقدمة لها.في هذه النقطة طالع كل من:

Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme Algérien, T2, op.cit, p 649; A.W.O, (BP), P/O, 201, CIE, N° 663.., septembre 1943.

كما نشر النص الكامل لهذه الرسالة في المرجع التالي:

Beghoul Youcef, Les amis du manifeste et de la liberté.., op.cit.., pp 315-316.

59. لقد أنشأت المفوضيات المالية Délégations financières سنة 1898 ووضع حدا لنشاطها سنة 1947.و كانت إحدى المؤسسات الاستعمارية التي اعتمدت عليها فرنسا في الجزائر.و لعبت دور الجمعية، وكانت مكونة من فروع أهلية، ومهمتها انحصرت في التصويت على ميزانية الجزائر.

60. Beghoul (Youcef).., op.cit, pp 72-76.

61. A.W.O, (BP), P/O, 201, CIE N° 696.., octobre 1943.

62. A.W.O, (BP), P/O, 201, CIE, N° 663.., septembre 1943.

63. A.W.O, B 4477, Rapport N° 4364, du 25 septembre 1943.

64. A.W.O, B 4477, Rapport du S/Préfet de Mosta.., N° 389, du 08/10/1943.

65. A.W.O, B 4477, Rapport N° 383/S, du 29 septembre 1943.

66.A.W.O, B 4477, Rapport de police N° 7964, du 1er octobre 1943.

67. A.W.O, B 4477, Rapport de la gendarmerie, section de Mascara, du 2 octobre 1943.

68.A.W.O, dossier presse, L'Egalité, du 24/12/1944.

الكشافة الاسلامية الجزائرية في الغرب الجزائري
بين الإستعداد، الانطلاقة والمشاركة في الثورة التحريرية

د.رامـي سيدي محمد
جامعة عباس لغرور/ خنشلة

تمهيد:

بعد نجاح مبادرة محمد بوراس في تأسيس (فوج الفلاح) سنة 1936، وهو أول فوج كشفي جزائري معتمد في مدينة الجزائر، توسعت المبادرة نحو الشرق الجزائري ثم نحو غربها[1]، رغم أنه قد تم تكوين مجاميع كشفية جزائرية منفردة غير رسمية، الا انها شكلت، بمجموعها، النواة الأولى للأفواج الكشفية في مختلف مناطق الجزائر.

وبعد وصول الأخبار إلى القطاع الغربي بخصوص المبادرة التي قام بها محمد بوراس في تشكيل أول فوج كشفي جزائري في مدينة الجزائر الامر الذي حفز العديد من ابناء المنطقة للعمل والاجتهاد من اجل تشكيل أفواج كشفية في الغرب الجزائري، حتى تم الاعتراف الرسمي بجمعية الكشافة الإسلامية في القطاع الوهراني سنة 1938[2]. ومن أهم الأفواج الكشفية التي شكلت في الغرب الجزائري: فوج (المنصورة) في مدينة تلمسان الذي كان له دور رئيسي في نشر النشاط الكشفي في المنطقة، وفوج (الفلاح) في مدينة مستغانم وفوج(النجاح) في مدينة وهران.

لقد تمكنت هذه الافواج الكشفية من بناء قاعدتها الشعبية بين ابناء المنطقة بالتدريج، وهو الامر الذي مكنها ان تكون عنصرا فاعلا في العديد من المناسبات التي شهدتها منطقة الغرب الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية، لاسيما دورها الفاعل في

التحضير لتفجير الثورة التحريرية؟، ومن خلال الصفحات القادمة سنحاول استعراض الدور الذي قامت فيه خلال سنوات الثورة وابراز طبيعة تلك المشاركة الفاعلة.

أولا: أثر التكوين الكشفي على العمل الثوري:

1- التوجه الشبه عسكري للحركة الكشفية:

هناك العديد من مميزات الحركة الكشفية ونشاطاتها تأكد على التوجه الوطني، العسكري ومنه الثوري، وهذا الأمر ليس خاصة بالكشافة الإسلامية الجزائرية فقط بل الحركة الكشفية كمنظمة عالمية منذ أن وضع مؤسسها اللورد بادن باول أسسها. ففكرة تأسيس الحركة الكشفية بحد ذاتها كانت في كنف جيش عسكري (الجيش البريطاني)، من طرف قائد عسكري (اللورد بادن باول)، لغرض عسكري[3]، كما أن تطورها وسرعة انتشارها وكثرة منتسبيها خاصة في الدول المستَعمَرة وفي طليعتها الدول العربية المشرقية كان لنفس الغرض وإن كان ظاهرها تربوي، حيث يرى "محفوظ قداش" "أن التكشيف في منطقة المشرق العربي انتقلت من مرحلة أعتبرت فيها الكشافة مجرد مدرسة تربوية إلى مؤسسة تكوينية للتحرير الوطني وكان ينظر إليها كجيش"[4].

كما أن النظام فيها الذي يعتمد على نظام الطلائع ضمن وحدات عمرية مختلفة تشكل أفواجا بقادته، وزيهم الكشفي الموحد ونشاطاتهم المختلفة من تدريب شبه عسكري (نظام منظم) وخرجات ومخيمات بما فيها من تطبيقات لتقنيات الحبال والإسعافات الأولية وإقتفاء الأثر وكيفيات التخاطب بالسيمافور والمورس وكذلك إشارات الطريق وطرق تحديد الشمال وحتى الطبوغرافيا... كل هذا يبين التوجه الشبه عسكري للحركة الكشفية.

وفي هذا يقول محمد الصالح رمضان:" وفي إطار أدوارها الوطنية في مجال تحفيز الهمم وتنمية الحماس الوطني بالأناشيد والعروض المسرحية قدمت أيضا خدمات في المجال الثقافي التربوي زيادة على تدريباتها النظامية إذ يراها الكثير من المسيرين مدرسة للتكوين العسكري وعناصرها جنود العروبة والإسلام بجاذبية زيها حياة مخيمها ودراسة العديد من التقنيات شبه العسكرية وهي تسعى لخدمة الوطن كما هو منصوص عليه في قانون ووعد الكشاف." [5].

2- إستغلال الكشافة الاسلامية الجزائرية لتوجهها الشبه عسكري في الغرب الجزائري:

الكشافة الاسلامية الجزائرية(ك.إ.ج) كانت تطبق البرامج والمناهج الكشفية العالمية كما هي في جميع البلدان الأخرى آنذاك، وإن كان الفتية المنظمين للأفواج الكشفية يقومون بها من باب المتعة والتعلم والمغامرة والاكتشاف، فقد كانوا يتكونون ليتقنوا فنون شبه عسكرية دون قصد منهم، لكن قادتهم كانوا يقصدون ذلك من أجل أن يصبح الفتية رجال الغد الذين يحررون الجزائر من قبضة الاستعمار[6]. وفي ذلك يقول المجاهد ثوابتي ".. الشهيد محمد بوراس، الذي ارتأى أن يؤسس فوجا كشفيا يقوم على مبادئ إسلامية ويسعى إلى ترسيخ الهوية الوطنية ويعد شبابا مؤهلين لتحرير الوطن"[7].

وحسب الشهادات التي تحصلنا عليها من كشافين تكونوا على يد قادة في الأفواج الكشفية في الغرب الجزائري، كانت هناك تكوين مستمر على التقنيات الكشفية بأنواعها، حيث تركزت على أن يتكون الكشاف كيفية تدبر أمره من لاشيء في الخلاء (الغابات، الجبال...)، كأن يتقن إشعال النار ويبني خيمته أو منزلا من الخشب، ويتعمل الطهو بنفسه، وكيف يجد طريقه في الغابة باستعمال الإشارات وتحديد الاتجاهات وأقتفاء الأثر والمورس[8]، ويقوم بإسعاف نفسه أو أحد أصدقائه في حالة التعرض لإصابة، بالإضافة إلى الحراسة بالمناوبة أثناء الليل في المخيمات [9].

وفي الخرجات والمخيمات كذلك كان كشافوا فوج المنصورة وفوج سيدي بومدين في تلمسان يقومون بمجموعة من الألعاب، كلعبة المنديل التي تعلم الدقة والمنافسة، ولعبة إخفاء الكنز والرالي بين الطلائع التي كانت تعلم المنافسة وإكتشاف المنطقة[10]، وكانوا يتعلمون لعبة ترديد أصوات الحيوانات كلغة سرية في الغابة[11].

وتشير الشهادات من فوجي الأمل (سيدي بلعباس) والمنصورة (تلمسان) أن عناصرهم كانوا يتعلمون المشية العسكرية في أفواج منظمة بالزي الكشفي الموحد أثناء الإستعراضات الكشفية داخل المدن مع ترديد الأناشيد الوطنية التي كانت تغرس فيهم حب الوطن، ورفع الراية الكشفية، والتي كانوا يعتبرونها راية وطنية[12]. وفي هذا الصدد وأثناء تصدر فرقة الكشافة لمظاهرات 8 ماي 1945، قال أحد الضباط الفرنسيين مستغربا التنظيم الشبه عسكري الذي وصلت إليه أفواج الكشافة الإسلامية الجزائرية:"هذا هو الجيش الذي سيقاتل فرنسا في المستقبل"[13]، كما علقت جريدة فرنسية على إستعراض

نهاية المخيم الفدرالي لـ ك.إ.ج في تلمسان (جويلية 1944): "الجيش الجزائري ولد وعلى رأسه الجنرال بوزوزو"[14].

ثانيا: دور(ك.إ.ج) في الغرب الجزائري في التحضير للثورة التحريرية.

لا يمكن إغفال دور الحركة الكشفية في التحضير للثورة التحريرية ليس فقط بداية الخمسينيات بل منذ البدايات الأولى لمحاولات الكفاح المسلح والتي قادها مؤسس الحركة الكشفية في الجزائر الشهيد "محمد بوراس"[15] مكلفة إياه حياته، عندما أعدمته السلطات الفرنسية في 27 ماي 1941[16]، ثم إنطلاقا من الدور المهم لـ ك.إ.ج في نشر الوعي الوطني والتحرري في أوساط الشعب الجزائري عامة والنخبة خاصة، مرورا بمشاركة العناصر الكشفية في لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا (CARNA) وصولا إلى مشاركتهم في المنظمة السرية الجناح العسكري لـ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د).

وسنحاول أن نرصد هذا الدور في جهة الغرب الجزائري من خلال مجموعة من الشهادات الحية والمنقولة.

1- المشاركة في نشر الوعي الوطني التحرري:

يمثل النشاط الكشفي المتنوع عاملا أساسيا في بلورة الوعي الوطني لدى عامة الشعب على وجه الخصوص، إذ كانت العروض المسرحية المقدمة خلال الحفلات الكشفية ذات طابع تحريضي وتعبر بصدق عن الوضع المزري الذي يعيشه الشعب والمجتمع الجزائري[17] وهي بذلك تنتقد استبداد إدارة الاحتلال وتعمل على نشر الوعي وتوحيد الصفوف وتحفيز الهمم وتحث الشباب على التضحية لتحرير الوطن.

كما كانت للأناشيد الوطنية أثرا بالغا في إشاعة الوعي وتوحيد الصفوف فهي مشبعة بالروح الوطنية الاستقلالية والانتماء القومي العربي، بالإضافة إلى أنها كانت تعلم الفتية أصول اللغة العربية الفصحى بما أن اللغة السائدة آنذاك كانت اللغة الفرنسية[18]. وهناك العديد من عمداء الحركة الكشفية ممن عايشوا الأحداث لازالو يتدكرون بعضها بكل حماسة رغم التقدم في السن ومنهم شاوش عبد الجليل الذي يحفظ الكثير منها[19]:

رغم أنف العـدا نحن قـــوم عـــــرب	لا نبالي الردى في سبيل النســـــب
جنسنا والحق يعلوا خير جنس في الوجود	فبه نحيا ونعلا حبدا جنس الجـدود
موطني أنت هوانا في شراعنا القـــــلوب	دائما أنت منانا دائما أنت الحبيــب

وهناك أناشيد أخرى حماسية ووطنية، أشهرها نشيد من جبالنا الذي فيه وضوح تام على العمل الثوري والرغبة في تحقيق الاستقلال[20]، وأنشدت العناصر الكشفية هذا النشيد لأول مرة في مخيم تلمسان الفدرالي (جويلية 1944) وخلال الاستعراض الكشفي الذي لحقه في شوارع المدينة حيث إمتزج بزغاريد النساء وهتافات الحاضرين[21].

كما حرصت الفرق الكشفية على رفع الألوان الوطنية عند تنظيم المخيمات وفي هذا الصدد تذكر بعض الشهادات أن الكشافة الإسلامية الجزائرية كان لها دور هام في إبراز العلم الوطني حيث أن فئة كبيرة من الشعب لم يتسن لهم رؤية العلم الجزائري قبل ثورة نوفمبر 1954 إلا على يد أفواج الكشافة الإسلامية الجزائرية سواء في رحلاتها الخلوية أو سهراتها الليلية أو الاستعراضات [22].

وفي إطار التعبير عن مواقفها الوطنية وتوعية الشبيبة الجزائرية أصدرت الكشافة الإسلامية الجزائرية جريدة "صوت الشباب" باللغة الفرنسية "la voix des jeunes" وهي جريدة شهرية صدر أول عدد لها في أبريل 1952 عبرت مقالاتها عن المواقف السياسية للشباب الجزائري كما تطرقت للقضايا الاجتماعية والدينية والثقافية وقد اعتبرتها إدارة الاحتلال "وسيلة للنضال الوطني"[23].

2- مشاركتها في لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا CARNA

إن الظروف التي مرت بها الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية[24] دفعت بمجموعة من مناضلي حزب الشعب المحضور بالتفكير في العمل المسلح لإنتزاع الاستقلال[25]، حيث قامت بإتصالات مع الألمان[26] من أجل جلب الأسلحة من باب "عدو عدوي صديقي"، وأسسوا بعد ذلك في سنة 1940 فرع لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا[27] في الجزائر (CARNA) التي كان على رأسها في بداية الأمر كل من: سعيد عمراني وطالب عبد الرحمن[28].

ونظرا لملاحقات السلطات الإستعمارية لعناصرها أمرتهم قيادتها بأن ينخرطوا في صفوف الجمعيات الثقافية والرياضية وعلى رأسها الأفواج الكشفية التي وجدت فيها هذه المنظمة الجو الملائم لمواصلة عملها بالنظر لطبيعة نشاطاتها الشبه عسكرية[29].

في الغرب الجزائري كان مركز شبكة هذه المنظمة (CARNA) في تلمسان تحت رئاسة سيد أحمد بابا أحمد الذي كان من كشافة منصورة، هو وبريكسي حسان عبد الكريم إضافة إلى بابا أحمد بومدين وكذلك المدعو "بومدين" من أصل مغربي. هذه المجموعة كانت تقوم بإجتماعات سرية في الجامع الصغير قرب منطقة "رحيبة"، وكانت تتنقل إلى مينائي غزوات ومرسى بن مهيدي (بورسي) لجلب الأسلحة بالتعاون مع عناصر من منطقة الريف بالمغرب الأقصى. وهذه الخلية من لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا في تلمسان كانت تتعامل مع العناصر الكشفية لفوج منصورة حيث كانوا يدربون الجوالة على إستعمال السلاح وكانوا يحضرون مناطق الاختباء في الجبال والغابات[30].

3- المشاركة في المنظمة الخاصة (OS):

بعد أن قررت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية إنشاء جناحها العسكري، إجتمعت هيئة لأركان المنظمة الخاصة يوم 13 نوفمبر 1947 تحت رئاسة "محمد بلوزداد"، حيث حددت أهدافها التي تركزت على جمع الأسلحة والذخيرة والتدرب على إستعمالها بالتكوين العسكري[31]. ولأن الكشافة الاسلامية الجزائرية حركة شبانية وطنية أظهرت طابعها التحريري، ولأن عدد كبير من منخرطيها يعتبرون من كوادر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فإنهم كانوا من أوائل المنظمين للمنظمة الخاصة وعلى رأسهم حسين أيت أحمد، العربي بن مهيدي، بوقرة أحمد وآخرون كلهم كانوا كشافين.

ولتجنيب الأفواج الكشفية المشاكل مع السلطات الاستعمارية الفرنسية عادة ما كان أعضاء المنظمة الخاصة من الكشافين ينسحبون تدريجيا من تلك الأفواج، وفي ذلك تفيد شهادة المسؤول الجهوي في لـ ك.إ.ج في الغرب "الشيف غوتي"...الشهيد حمو بوتليليس الذي قضى عدة سنوات معي جنبا إلى جنب كنائب في مقاطعة وهران بالفرع التقني،.. كان مناضلا صادقا في حزب الشعب الجزائري.. أما الكشافة الإسلامية فقد كان ميدان نشاطه المفضل للتكوين الإديولوجي والتطبيقي...، بعد تفكير عميق أسر لي: أيها القائد لقد علمتنا دائما الصراحة وسوف أكون صريحا معك، قررت أن أناضل بشدة في حزب الشعب الجزائري، لذا لا أستطيع البقاء في ك.إ.ج." [32].

وبهذا أصبح بعد ذلك حمو بوتليلس نائب قائد المنظمة الخاصة في عمالة وهران "أحمد بن بلة"، كما أشرف حمو بوتليلس رفقة حسين آيت أحمد، قائد المنظمة الخاصة، على تدبير عملية بريد وهران في 5 أبريل1949 [33].

وعلى غرار حمو بوتليليس ألتحقت العديد من العناصر الكشفية في الغرب الجزائري بالمنظمة الخاصة منهم بخلوف محمد من فوج الفلاح لمستغانم[34]، وعددمن قادة فوج محبوبة بمغنية الذين كونوا شبكة سرية من عشرين خلية تحت رئاسة نائب رئيس بلدية مغنية "محمد الكبير"، والتي كانت من أواخر الشبكات التي كشفتها السلطات الاستعمارية في نوفمبر 1951[35].

وكان عناصر الأفواج الكشفية المنتمين للمنظمة الخاصة يستغلون الأنشطة الكشفية ومقرات الأفواج للتغطية على نشاطاتهم، حيث كانوا يتدربون على إستعمال الأسلحة داخل المقرات بشكل سري، وهذا ما أكده لي "بلعيدي قدور" في شهادته بأنهم كانوا يتعلمون كيفية استعمال المسدسات والقنابل اليدوية داخل مقر فوج منصورة بتلمسان[36]، ويضيف "شاوش عبد الجليل" الذي حاورته أن قائده في فوج منصورة "محمد الماسي" أخرج أمامه مسدس نصف آلي (Revolver 6,35) ممازحا به إياه[37].

بعد إكتشاف المنظمة السرية طالت الاعتقلات العناصر الكشفية في الغرب الجزائري على غرار باقي عناصر المنطمة الخاصة التي تم كشف هويتهم[38].

ثالثا: مشاركة ك.إ.ج في الثورة التحريرية:

سنحاول من الصفحات القادمة بيان الدور الذي لعبته الحركة الكشفية كعناصر داخل جبهة وجيش التحرير وكمنظمة داخل وخارج الوطن رغم حل أغلب أفواجها، هذا بعد أن نظهر دورها في تفجير الثورة التحريرية وموقفها الرسمي من ذلك، مركزين على جهة الغرب الجزائري.

1- دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في تفجير الثورة التحريرية:

بعد إكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 وجملة إعتقالات وملاحقات طالت عناصرها[39]، دخلت ح.إ.ح.د (حزب الشعب الجزائري سريا) في أزمة تجسدت وظهرت في المؤتمر الثاني للحركة (4-6 أفريل 1953)، والتي أفرزت صراعا بين "المركزيين" و"المصاليين"[40]، لكن حسب الشهادات التي تحصلنا عليها لم تأثر هذه الأزمة على الحركة الكشفية، رغم أن بعض التقارير الفرنسية أشارت إلى خلاف على مستوى قيادة ك.إ.ج (SMA) دون أن يصل القاعدة (على مستوى الأفواج) [41].

هذه الأزمة أفرزت طرفا ثالثا الذي أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) في 23 مارس 1954[42]، والتي عقد أبرز عناصرها إجتماعا آخر في جوان 1954 في حي المدنية، عرف بإجتماع الـ 22 الذي أفرز عن قرار تفجير الثورة التحريرية، أتبع بإجتماع الستة الذين حددوا تاريخ تفجير الثورة والتنظيم الجديد الذي سيفجرها[43].

يذكر أن مجموعة 22 كان من بينهم 17 كشافا منهم: العربي بن مهيدي (كشافة الرجاء ببسكرة)، ديدوش مراد (كشافة المرادية)، ويغوت يوسف (كشافة بكوندي سمندو-العاصمة)، سويدياني بوجمعة (كشافة قالمة) [44].

2- الموقف الرسمي لـلكشافة الإسلامية الجزائرية من الثورة التحريرية:

في حقيقة الأمر وحسب المعلومات التي توصلنا إليها لم يكن هناك موقف رسمي موثق على المستوى الوطني للكشافة الإسلامية الجزائرية بفرعيها. بالنسبة لفرع فتيان ك.إ.ج (BSMA) وكما جاء في شهادة أحد قادته "أبو عمران الشيخ" أنه بعد إنطلاق الثورة التحريرية في خريف 1954 إتصل القائد القشعي بجبهة التحرير الوطني، فأبلغته أنه على كل المنظمات الانضمام إلى صفوفها بصفة فردية وتوقيف كل نشاط جماعي، فامتثل المكتب الفدرالي لهذا الأمر ووضع تحت تصرف الجبهة كل ما كان يملك من أموال وعتاد وخيم وبدل وخرائط جغرافية...، ويضيف أنه خلال تجمع الإطارات الفدرالية في بيت الشباب بحسين داي من 9 إلى 11 أفريل 1955 صدر أمر إلى كافة الكشافين الذين ينتمون إلى جمعيتنا بالاتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني كل واحد منهم في مقر إقامته[45].

أما فرعها المتحزب ك.إ.ج (SMA)تحت قيادة محفوظ قداش في مدينة الجزائر واصل النشاط الكشفي[46] وإن كان محدودا على غرار عدد من الأفواج في جهات من الوطن[47]، وذلك للتغطية على نشاطات سياسية لجبهة التحرير الوطني داخل وخارج الوطن كما سيأتي ذكره، لكنها طالبت منتسبيها الانضمام لصفوف جبهة وجيش التحرير الوطني بشكل فردي، كما أعطتهم حرية توقيف النشاط الكشفي. وحسب شهادة "محمد مجاهدي" التي أدرجها عبد الوهاب باغلي في كتابه "مسيرة قائد وحدة خالد مرزوق..."، أن ما يأكد ذلك المخيم الكشفي الجهوي الذي نظمته الأفواج الكشفية للغرب الجزائري في غابة تسالة بسيدي بلعباس أوخر سنة 1954 (بعد إندلاع الثورة التحريرية)، والذي كان تحت إدارة كل من ملامان بومدين محمد صغير نقاش، وكان الهدف منه توضيح موقف الحركة الكشفية من

الثورة التحريرية المسلحة، في ظل ما تعرضت له عناصرها من إعتقلات، ومقرات أفواجها من التفتيش والغلق[48]، حيث خرج المؤتمرون بالقرارات التالية:

- نشاطات الكشافة الاسلامية الجزائرية قد جمدت.
- الالتحاق بالثورة التحريرية يكون بشكل فردي[49].
- مسؤوليات الالتحاق بصفوف جيش التحرير تقع على الفرد وحده دون المنظمة[50].

3- أشكال نضال الكشافة الإسلامية في الغرب الجزائري اثناء الثورة التحريرية:

أ- على الصعيد الداخلي:

فضلا عن الدعم المالي واللوجستيكي من عتاد التخييم وآلات راقنة وألبسة التي قدمته الكشافة الإسلامية الجزائرية لجبهة وجيش التحرير، فقد شكلت رصيدا هائلا من الرجال المستعدين للقيام بالعمل المسلح إذّ تسابقت العناصر الكشفية إلى الالتحاق بالمجاهدين عند اندلاع الثورة التحريرية، بعد أن أعلنت حل أفواجها استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني فتدعم جيش التحرير الوطني، بكفاءات شبانية مدربة تتمتع بروح انضباط عالية واخلاص للوطن ووجدت الثورة التحريرية في الكشفيين عناصر واعية مدربة على العمل والنظام ومستعدة للتضحية من أجل الوطن بقناعة تامة.

ويشير "بلقاسم عبد الجليل" أن أخاه الشهيد "عبد الجليل نوار" كان من بين أول العناصر الكشفية من فوج الجهاد لمدينة الحناية (ولاية تلمسان) إلتحاقا بصفوف جيش التحرير، حيث شكل مع رفاقه في الفوج "شعيب بن شهرة"،" سالم لبلق"،" بن عيسى مكامشة" خلية لجيش التحرير تحت قيادة "سيد أحمد عبد الجبار" قامت بالعديد من العمليا الفدائية ضد الكولون[51].

ومن فوج منصورة الكشفي العديد ممن إلتحقوا بصفوف جبهة وجيش التحرير على رأسهم الشريف غوتي الذي كان مسؤولا سياسيا بارزا قبل إعتقاله سنة 1956 ووضعه كسجين سياسي في سيدي بلعباس إلى غاية 1962[52]، وكذلك عبد القادر بريكسي، عبد الكريم حسناوي، يوب قهوجي..وغيرهم. وهناك العديد من أبطال الثورة من العناصر الكشفية في الغرب الجزائري لعل من أبرزهم: أحمد بن بلة، حمو بوتليليس، العقيد لطفي، الرائد فراج، فرطاس محمد .

وساهم قادة الأفواج الكشفية في تدريب جنود جيش التحرير الوطني، حيث تأكد الشهادات أن العناصر الكشفية كانت مطلوبة بشكل كبير على غرار العناصر التي شارت في الحروب السابقة (الحربين العالميتين ...) [53].

كما استفادت الوحدات الصحية لجيش التحرير الوطني بخيرة العناصر الكشفية في مجال التمريض والإسعافات، حيث يأكد المجاهد والباحث في التاريخ "محمد قنطاري" متحدثا عن التنظيم الصحي بالولاية الخامسة التاريخية (الغرب الجزائري) أن الفضل في الانطلاقة الأولى لعملية تقديم الإسعافات الأولية يرجع للكشافة الإسلامية الجزائرية، وذلك خلال الفترة 1954 لغاية 1956[54].

وكما سبق الإشارة إليه حافظت بعض الأفواج الكشفية والقيادة العامة لفرع ك.إ.ج تحت رئاسة محفوظ قداش على نشاطها الكشفي في العاصمة على وجه الخصوص (وإن قل خلال معركة الجزائر)، وذلك للتغطية على بعض نشاطات جبهة التحرير، مثلما فعل فوج القطب عندما إستأنف نشاطه سنة 1960 واتصل قادته بالحكومة الجزائرية المؤقتة ليكون فوجهم وسيلة للتغطية على نشاطات جبهة وجيش التحرير[55].

ب- على الصعيد الخارجي:

ولم يقتصر دور الكشافة أثناء الثورة على الداخل بل تعدّاه إلى خارج الوطن أين تشكلت فرق كشفية جزائرية في كل من تونس والمغرب وشاركت باسم الجزائر في عدة نشاطات كشفية في الرباط، وتونس، وألمانيا ووحتى في الصين. حيث يذكر الأستاذ رابح جابة أنه في صيف سنة 1957شارك عدد من الطلبة الجزائريين في مخيم صيفي أقامته الكشافة التونسية بالمنطقة التي تدعى"الوطن القبلي" وبعد العودة من هذا المخيم مباشرة تكونت العشيرة السابعة الجزائرية عملت في بداية تكوينها ضمن الكشافة التونسية حتى تكتسب خبرة وتكوينا صحيحين[56].

وقد أنشأت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لجنة عليا للشباب تعتبر همزة وصل بين اللجنة الكشفية من ناحية والمستويات السياسية العليا.

أما في المغرب التي كانت قد تكونت بها أفواج كشفية جزائرية حتى قبل الثورة التحريرية (منذ 1947)، والتي كانت معتمدة من طرف القيادة العامة للكشافة الإسلامية

الجزائرية، وبعد أندلاع الثورة التحريرية والتحاق عدد من اللاجئين الجزائريين من جهة الغرب خاصة بعد سنة 1956، كان من بينهم قادة كشفييون أمثال ملامان بومدين، فارس علي باشا، جباري..أعطوا دفعة جديدية لنشاط هذه الأفواج في المغرب مع البقاء على إتصال دائم بالقيادة في الجزائر[57].

وسعيا لوحدة كشافة المغرب العربي انعقد مؤتمر تأسيسي بمدينة الرباط بالمغرب في ديسمبر 1958 شارك فيه عن الكشافة الجزائرية بتونس المرحوم محمد بالطيب القائد العام للجنة الكشفية .بايوب اسماوي مسؤول العلاقات الخارجية.

وفي إطار التعريف بالقضية الجزائرية العادلة كانت اللجنة الكشفية بتونس تقوم بتنظيم العديد من المحاضرات في القاعات العمومية والخاصة وفي المقرات الكشفية كانت المحاضرات تحت عناوين مختلفة في إطار:فلسفة الثورة والعقيدة الثورية[58].

كما أصدرت اللجنة الكشفية الجزائرية مجلة تكوينية تحت عنوان "الشباب الجزائري" كانت تعنى بمختلف نواحي تربية الشباب وتمده ببعض المعلومات الكشفية والوطنية صدر منها أحد عشر عددا[59].

الخاتمة:

إن الثورة تحريرية الخالدة التي حققت للجزائر إستقلالها إستطاعت أن تجمع الشعب الجزائري تحت لواء واحد، جبهة موحدة ذابت فيها مختلف التيارات الوطنية، هذه الوحدة هي سر نجاح الثورة التي قادها أبطال تكون أغلبهم في الكشافة الإسلامية الجزائرية، التي كانت متواجدة في أغلب المناطق، ومنها منطقة الغرب الجزائري أين قامت بدور هام وأساسي في نشر الوعي الوطني لدى الفتية المنتمين إليها ولدى عامة الشعب، وساهمت في تطور الحركة الوطنية وزيادة توجهها النضالي الذي قادها إلى تفجير الثورة التحريرية التي وجدت في أبناء الحركة الكشفية عناصر واعية مدربة على العمل والنظام، ومستعدة للتضحية من أجل الوطن بقناعة تامة.

الهوامش:

1. هناك تأكيد على أن ليس محمد بوراس وحده من كان له الفضل في تأسيس الكشافة الجزائرية، لأن الأفواج كانت قد تكونت بمبادرات عديدة، لكن محمد برواس هو أول من تحصل على إعتماد رسمي لفوج كشفي جزائري سنة 1936؛ أنظر: رضا بسطنجي، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 30 أفريل 2014، الجزائر العاصمة ومصطفى عبدون، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 30 أفريل 2014.

2. Mohammed Derouiche, Le Scoutisme Ecole du Patriotisme, ENAL-OPU, Alger, 1985, p83.

3. لفك حصار جيش البوير الهولندي على الجيش البريطاني في جنوب إفريقيا 1899-1901 .

4. Archives de la wilaya d'Oran (A.W.O), AP 138, Bulletin Scouts Musulmans Algériens, Numéro 2, 1948-1949, p12.

5. محمد الصالح رمضان، مخطوط "تاريخ وتطور الحركة الكشفية بالجزائر": Dossier de scouts musulmans algériens, sous N° 002/03/011، ص 30.

6. Matthieu Quidu, Mouvement sportif, Scoutisme et Education Physique en Algérie durent le periode colonial, These Master, Universite de Rennes 2, 2004-2005, p206

7. رشيدة بلال، المجاهد مسعود ثوابتي رئيس جمعية قدماء الكشافة إ.ج: الكشافة مدرسة تخرج منها أبطال صنعوا مجد الثورة، جريدة المساء، العدد 12542، 30 أكتوبر 2013.

8. عبدي سالم، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 30 أفريل 2014، الجزائر العاصمة.

9. شهادة مواعزيز بشير، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 24 أفريل 2014، الحناية، تلمسان ؛ شهادة بلعيدي قدور، شهادة حية مسجلة في القرص المضغوط، قسم الإعلام والاتصال، محافظة تلمسان للكشافة الإسلامية الجزائرية، تلمسان، 2008.

10. شهادة مواعزيز بشير وعبدي سالم.

11. أصبح المجاهدون يستعملونا أثناء الثورة في نداءاتهم لبعضهم كلغة سرية داخل الغابات؛ شهادة رموش محمد، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 02 ماي 2014، وهران.

12. شهادة بن ناصر محمد، وشاوش عبد الجليل، شهادة حية مسجلة في القرص المضغوط، قسم الإعلام والاتصال، محافظة تلمسان للكشافة الإسلامية الجزائرية، تلمسان، 2008.

13. بحري رشيد، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 02 ماي 2014، وهران.

14. Ouest d'Oranais, 11 et le 18 Aout 1944.

15. بعد أن حاول الاتصال بالألمان من أجل إدخال السلاح، ويصف قداش مسعى رفيقه "بالمبادرة الفردية الهادفة إلى الحصول على أسلحة لتدريب شباب الكشافة ... خارج اطار اتحادية

الكشافة." وتأكد ذلك شهادة الصادق الفول ورابح بوبريط رافيقا محمد بوراس"أن رئيس الاتحادية كان ينوي تكوين شبيبة كشفية وطنية، تكون جاهزة للكفاح المسلح"؛ أنظر: Mohammed Derouiche, Op.cit, P46.

16. تم اعتقاله في 8 ماي 1941 بتهمة الجوسسة لصالح الألمان، وحكم عليه بالإعدام بعد 6 أيام فقط، ونفذ الحكم فجر 27 من نفس الشهر؛ ويفسر الجنرال ويغن هذه السرعة في التخلص من قائد ك.إ.ج بقوله: "تمت محاكمته وإعدامه قبل أن تتسلم لجنة الهدنة الألمانية رد حكومتها على طلب التدخل للعفو الذي أرسل إليها"؛ أنظر:

Mohammed Derouiche, Op.cit, P45. ; Annie Rey Goldzeiguer, Aux Origine de la guerre d'Algérie 1940-1954, Casbah édition, Alger, 2005, p59.

17. في بلعباس كان لفوج الأمل فرقة مسرحية خاصة أصبحت فيما بعد تقوم بعروض مسرحية بصفة مستقلة، حيث قام في جوان 1948 بعرض مسرحية "العرب كما يقولون عنهم"، التي تصور معاناة الفلاحين مع الكولون؛ أنظر:

A.W.O, BP 201, Activités des indigènes dans le département d'Oran (A.I.D.O) , Service des liaisons nord-africains -Préfecture d'Oran- (S.L.N.A -P.O-), Rapport Mensuel Sur L'activite Musulmane Dans La Departement D'oran (R.M.A.M.D.O), mai-juin 1948, p2

18. مصطفى عبدون، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 30 أفريل 2014، الجزائر العاصمة.

19. شهادة شاوش عبد الجليل.

20. محمد الصالح رمضان، ألحان الفتوة، أناشيد كشفية وطنية وتربوي، طبعة جديدة مزيدة منقحة، منشورات ثالة، الجزائر، 2011.، ص102.

21. شهادة شاوش عبد الجليل ومحمدي الغوتي.

22. عمر عيساني، العلم الجزائري والكشافة الاسلامية الجزائرية مرة أخرى، دراسات وبحوث الندوة الأولى حول تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة هومة، الجزائر، (د.ت)، ص139-141.

23. Mohammed Derouiche, Op.cit, p 174-176.

24. مع بداية الحرب العالمية الثانية كانت فرنسا ضعيفة في بلدها وفي الجزائر من جميع النواحي، سياسيا وعسكريا حيث شهدت تقدم متواصل للقواة الألمانية في أراضيها، وشهدت الجزائر والمغرب العربي صراعا عسكريا ودعائيا بين دول المحور والحلفاء ..؛ أنظر: أبوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص173.

25. Mohammed Derouiche, Op.cit, p95.

26. عملية إتصالهم بالألمان شبيهة إلى حد كبير بالمحاولة الفردية التي قام بها مؤسس الحركة الكشفية في الجزائر محمد بوراس، ولهذا فإن محمد سعيدي في كتابه يضع فرضية أن بوراس ممكن أن يكون على صلة بهذه المنظمة (CARNA؛ أنظر:

Saidi Mohammed, Que sais-je du scoutisme ? BOURAS Mohammed 1908-1941, travail non publié, Tlemcen, 2005, p 61-64.

27. تأسست لجنة النشاط أو العمل الثوري لشمال إفريقيا في بداية الأمر في باريس بتاريخ فبراير1939، وضمت كل من أحمد فليتة، عمار مسعوي، علي زاوي، لخضر مقيدش، حسين مقري، رشيدة أوعمرة، موسى بولقروة وممحد زاهول؛ أنظر: عبد القادر جيلالي بلوفة، نشاط حزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951)، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2000-2001، ص37.

28. Mohammed Derouiche, Op.cit, p95.

29. Ibid, p97.

30. محمد سعيدي، مقابلة شخصية، شهادة، يوم13 أفريل 2014، تلمسان.

31. عبد القادر جيلالي بلوفة،، المرجع السابق، ص ص 24-25.

32. أبو عمران الشيخ، محمد جيجلي، الكشافة الاسلامية الجزائرية 1935-1955، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص124.

33. تم تخطيط هذا الهجوم على مكتب البريد المركزي لمدينة وهران الذي أمرت به قيادة ح.إ.ح.د والذي كان مقررا لشهر مارس من نفس السنة من قبل القائد الوطني للمنظمة الخاصة حسين آيت أحمد بالتنسيق مع مسؤول المنظمة بوهران، أحمد بن بلة، وكان الكوموندو الذي نجح في أداء المهمة يضم كلا من أحمد بوشعيب وحمو بوتليليس وبختي نميش وعمر حداد، حيث استولوا على مبلغ مالي قيمته 3ر17 مليون فرنك تم دفعه لخزينة الحزب، أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص322؛ شهادة رموش محمد.

34. Mohammed Derouiche, Op.cit, p165.

35. أمال علوان، أثر الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية على الحركة الوطنية والثورة التحريرية 1935-1962، أطروحة الدكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012-2013، ص ص 178-179

36. شهادة بلعيدي قدور، القرص المضغوط.

37. شهادة شاوش عبد الجليل (بن يلس)

38. شهادة رموش محمد.

39. الجدير بالذكر أن هذه العناصر الملاحقة اتخذت مقرات الكشافة الإسلامية الجزائرية قبل اندلاع الثورة التحريرية ملاجئ لها نذكر على سبيل المثال مخيم الكشافة بسيدي فرج كما تولى مركزها

الكائن بحي الصيد قرب ميناء الجزائر مهمة رقن العدد الأول من جريدة "الوطني" (le patriot) لسان حال اللجنة الثورية للوحدة والعمل كما اتخذت هذه المقرات مكانا لمزاولة كافة النشاطات السياسية السرية لحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ حسب شهادة رضا بسطنجي، مقابلة شخصية، شهادة، يوم 30 أفريل 2014، الجزائر العاصمة.

40. عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص329-331.

41. أمال علوان، رسالة الدكتوراه....، المرجع نفسه، ص ص 181-182.

42. عمرا بوحوش، المرجع نفسه، ص351.

43. نفسه، ص354.

44. أمال علوان، رسالة الدكتوراه...، المرجع نفسه، ص ص 239-240.

45. الشيخ أوعمران، محمد جيجلي، المصدر نفسه، ص ص 98-99.

46. يقول الشيخ أوعمران أن مواصلة هذه الفدرالية النشاط إلى غاية 1962 مخالف لأوامر جبهة التحرير الوطني، وأنهم يدعون الحصول على إذن من الجبهة في تونس، ويقول أنه إن كان وجود لهذا الإذن فمن الأحسن إظهاره لاحترام الحقيقة التاريخية؛ أنظر: الشيخ أوعمران، محمد جيجلي، المصدر نفسه، ص 100.

47. في الغرب الجزائري واصل فوج الأمل في سيدي بلعباس نشاطه إلى غاية الاستقلال حسب شهادة عدد من عمداء الفوج على رأسهم بوجقجي محمد .

48. تفيد شهادة محمدي الغوتي أن السلطات الاستعمارية كانت تعتمد على الصور الكشفية التي ألتقطت في العديد من المناسبات خلال النشاطات الكشفية حتى يسهل عليها أمر معرفة المنتمين للتنظيم الجديد (جبهة وجيش التحرير) الذي قاد تفجير الثورة.

49. لأن البند الثاني من نظام جبهة التحرير الوطني يمنع إلتحاق أي مجموعة أو جمعية أو حزب سياسي بصفوفها إلا بشكل فردي؛ أنظر:

Baghli Abdelouahab, L'itinéraire d'un chef de Meute Khaled MERZOUK, Scouts Musulmans Algériens, Groupe El Mansourah de Tlemcen 1936-1962, IMP Daoud BRIKCI, Tlemcen, 2000 , p149

50. Baghli Abdelouahab, Ibid , p149.

51. شهادة عبد الجليل بلقاسم؛.Baghli Abdelouahab , Ibid , p227

52. محمد سعيدي، الشهادة السابقة.

53. شهادة رضا بسطنجي ورموش محمد.

54. سهام بوعموشة، المجاهد قنطاري حول التنظيم الصحي بالولاية الخامسة: الإسعافات الأولية تولتها بإتقان الكشافة في المرحلة الأولى، جريدة الشعب، العدد 16310 بتاريخ 2014/01/14.

55. أمال علوان، أطروحة الدكتواره....، المرجع نفسه، ص262.

56. رابح جابة واخرون، الحركة الكشفية أثناء الثورة التحريرية، دراسات وبحوث الندوة الوطنية الأولى حول تاريخ الكشافة الإسلامية الجزائري، المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة هومة، ص61.

57. حسب شهادة رضا بسطنجي.

58. رابح جابة، محمد الصغير، رزاق لبزة، المرجع تفسه، ص72.

59. المرجع نفسه، ص73؛ Matthieu Quidu, Op.cit, p231

المنظمة الخاصة وعملية البريد المركزي بوهران من التخطيط إلى التنفيذ والنتائج

أ.د. جيلالي بلوفة عبد القادر
جامعة محمد بن أحمد/ وهران

مقدمة:

تستدعي الكتابة في تاريخ الجزائر المعاصر عامة، وتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية خاصة الاعتماد على مصادر متنوعة من أرشيف ومذكرات وشهادات.

وتكون هذه الكتابة دقيقة إذا تعلق الأمر بحدث مميز ومثير ضمن مسار الحركة الوطنية الجزائرية عامة، واتجاهها الاستقلالي الممثل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وجناحها الشبه عسكري (المنظمة الخاصة) خاصة، والذي لم ينل نصيبه من الدراسات التاريخية، ويتعلق الأمر هنا بعملية بريد وهران 4-5 أفريل 1949...، وهذا نظرا لاعتبارات موضوعية يمكن إجمالها في: طبيعة العملية السري من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لتوجه جل الدراسات التاريخية حول المحطات الكبرى والخطوط العريضة للتاريخ الجزائري المعاصر، سواءا في جانبه الحضاري والسياسي والإقتصادي والاجتماعي والثقافي...

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى إظهار واقع المنظمة الخاصة في عمالة وهران سنة 1949، وهي سنة مرجعية في انطلاق نشاطها، وإلى وصف عملية بريد وهران من خلال شهادات كشهادة حسين آيت أحمد... ومصادر تاريخية أخرى، وما تداعيات هذه العملية على المنظمة الخاصة..؟

اولا: المنظمة الخاصة في عمالة وهران:

اتخذت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية خلال مؤتمرها المنعقد يومي 17 - 18 فيفري 1947 بـزدين قرار تأسيس المنظمة الخاصة، كجناح سري شبه عسكري[1]، للتحضير للثورة المسلحة[2]، ولعل رموز التسمية المختصرة تدل على قيمة المنظمة الخاصة؛ ففي اللغة العربية، اختصارا تسمى: م.خ، وبتجميع الحرفين: المخ، وفي اللغة الفرنسية، رمزها المختصر: OS، وبتجمير الحرفين: l'OS، بمعنى العظم الذي هو أساس وعماد وقوام الجسم[3].

أطلقت الإدارة الاستعمارية، من خلال تقارير صادرة عن مصالح الاستخبارات والشرطة العامة، تصف نشاط المنظمة الخاصة بعدة تسميات، ومنها: "تنظيم الجيش السري"، و"التنظيم الموازي"[4]، وهذا لاستحالة معرفة المعلومات بدقة حول هذه المنظمة، والتي نشطت في سرية، وعمل أعضائها بحذر وانضباط وطاعة للأوامر. وحسب حسين آيت أحمد[5]، وقع أول إجتماع لهيئة أركان المنظمة الخاصة يوم 13 نوفمبر 1947، تحت رئاسة محمد بلوزداد[6]، وبدعوة منه[7]، وخلاصة تم تحديد محاور عمل المنظمة الخاصة، وهي التكوين العسكري والإديولوجي، وجمع الأسلحة والذخيرة. وتوالى على قيادة الأركان العامة للمنظمة الخاصة بعد وفاة محمد بلوزداد، كل من حسين آيت أحمد[8]، وأحمد بن بلة[9] منذ ديسمبر 1949.

للمنظمة الخاصة تنظيم هيكلي هرمي من القمة إلى القاعدة، ممثلا في الأركان العامة، وعلى مستوى العمالات الثلاثة: ثلاثة مقاطعات هي الجزائر، قسنطينة ووهران، وعلى مستوى كل مقاطعة قائد عام وقيادة أركان مشكلة من قادة النواحي، وكل مقاطعة موزعة إلى مناطق (Zones)، ثم على المستوى المحلي: الفوج والخلية. وجندت المنظمة الخاصة الشباب في سرية تامة، واختلفت المصادر في تقدير تعدادهم.. من 100 إلى 4500 عضو..[10].

إستغرق وضع الهياكل المحلية للمنظمة الخاصة وقتا طويلا، ولم يكتمل في عمالة وهران إلا في أواخر سنة 1948، نظرا للطابع السري للعملية والحذر الواجب اتخاذه في اختبار،إختيار وتجنيد الشباب الموثوق فيهم داخل المنظمة. وكان لأحمد بن بلة مسؤول المنظمة الخاصة في عمالة وهران، وحمو بوتليليس دورا محوريا في تجنيد العناصر..[11].
وشكلت عمالة وهران ضمن المنظمة الخاصة منطقة واحدة (Zone d'Oran)، وهي مقسمة إلى ناحيتين (Régions):

- ضمن الناحية الأولى: وهران، مستغانم وعين تموشنت.
- ضمن الناحية الثانية: معسكر، تيارت وسعيدة.

ثانيا: واقع المنظمة الخاصة في سنة 1949:

يمكن اعتبار الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى مطلع 1949: مرحلة تأسيس للمنظمة الخاصة، إذ خلالها تم تجنيد وتعبئة الشباب وتكوين الأفواج والخلايا؛ ومارست المنظمة نشاطها "العادي" بنشر البيانات والمنشورات السرية واصدرت كتيبات عن تاريخ الجزائر العربي الإسلامي، وفي فضح دسائس الاستعماري[(12)]... ولكن من الوجهة العلمية، فالمنظمة الخاصة كانت في حاجة ماسة إلى مصادر مالية لشراء الأسلحة والذخيرة التي هي عصب أي ثورة وعمل مسلح، وكان هذا هو الشغل الشاغل لقياداتها، خاصة وأن الإعتمادات المالية المخصصة لها من قبل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمقدرة بعشرة آلاف فرنك شهريا لم تُدفع بانتظام[(13)]. فأصبح من الضروري التفكير الجدي في الحصول على الأموال، وبعد تخطيط سري وتنسيق محكم، تم تنفيد الهجوم على البريد المركزي بوهران (4-5 أفريل 1949).

لم تكن المنظمة الخاصة قوية من أجل عمل فدائي ...فكانت في مرحلة تنظيم حتى سنة 1949، فكانت تعاني من مشكلة نقص الأموال، فخزينتها لم تتعدى 100 ألف فرنك قديم شهريا... وهو مبلغ قليل يكف فقط لشراء جهاز إرسال واستقبال عن بعد[(14)].

تميز نشاط المنظمة الخاصة في عمالة وهران خلال سنة 1949، بتواصل عملية تجنيد وتعبئة الشباب بسرية تامة، والقيام ببعض العمليات الفدائية.

- العملية الأولى:عملية البريد المركزي بوهران ليلة 4 إلى 5 أفريل 1949، وهي أول مبادرة للمنظمة الخاصة، كان الهدف منها الحصول على الأموال التي هي عصب أي عمل مسلح وثورة[(15)]؛ وتمت العملية بعد موافقة الرئيس السابق للمنظمة الخاصة: محمد بلوزداد وتزكية من الأمين العام لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية: حسين الأحول[(16)].

وقعت العملية بعد تخطيط من قيادة أركان المنظمة: حسين أيت أحمد وأحمد بن بلة وشارك فيها فوج فدائي: بوجمعة سويداني، بلحاج بوشعيب، حمو بوتليليس، عمار حداد، رابح رقيوي، بن زرقة بن نعوم، خيضر محمد، بويحية محمد.

خُطط للعملية بعد معلومات تحصلت عليها المنظمة من نميش جلول[17] الذي كان عاملا بمصلحة البريد المركزي بوهران...، وتم إقتحام مقر البريد صباحا قبل فتح الشبابيك للزبائن (الساعة 7 و55 دقيقة)، بعد حصول الفوج الفدائي على سيارة من نوع "سيتروان 11" وهي ملك للطبيب الفرنسي "موت (Docteur Moute)"، توجهت على متنها بحجة إرسال برقية من قبل أحد أفراد الفوج... واستطاعت الحصول على أكثر من ثلاثة ملايين فرنك قديم[18].

كُلِّف النائب خيضر محمد بنقل نصف المبلغ إلى مدينة الجزائر باعتباره يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، ووضع محمد يوسفي جزء من المبلغ الباقي في البنك وجزء آخر في مركز بريدي كأرصدة مالية باسم التاجر عيسى مقران[19].

أما العملية الثانية فهي محاولة تحطيم النصب التذكاري الذي دشنه الحاكم العام للجزائر "مارسيل إيدمون ناجلان (M.E. Naegelon)" بـ: كاشرو (سيدي قادة بمعسكر) يوم 15 اكتوبر 1949، إحياءاً لذكرى الأمير عبد القادر، أمام حضور خمسة آلاف مسلم جزائري[20].

لم يتقبل الوطنيون الجزائريون قيام "ناجلان" وهو رمز التزوير الانتخابي ومسؤول القمع المسلط عليهم بتمويه سياسته والتظاهر بتمجيد الأمير عبد القادر[21]، فأصدرت حركة الانتصار منشورا تستنكر فيه وتندد بالسياسة الإستعمارية وعدت إلى مقاطعة حفل التدشين، وكلّفت "محمد مروك" بمهمة تفجير النصب التذكاري، ومن أجل تنفيذ هذا تكوَّن فوج فدائي تشكل من: بغدادي بومدين، خضراوي بومدين، طيبي عبد القادر، بن سحنون عبد القادر، بن نعوم لحسن الملقب عبد الإله، وبكارة أحمد.

استطاع الفوج الإغارة والهجوم وحجز الحراس، ولكن عملية التفجير لم تنجح لفساد المادة الكيميائية المخبأة، التي تسربت إليها المياه، وكذلك نظرا للعطب الذي أصاب فتيل وحبل اللغم[22].

وكان لعلمية "كاشرو" طابع رمزي، فهي تنبيه للرأي العام ورسالة موجهة للسلطة الإستعمارية، وعلى العكس من ذلك فقد حققت عملية بريد وهران 4-5 أفريل 1949 نتائجها وحقق الفوج الفدائي الهدف الأساسي منها بعد تخطيط مسبق ومحكم.

ثالثا: عملية بريد وهران في مذكرة حسين آيت أحمد:

إن الكتابات التاريخية حول "قضية بريد وهران" ضئيلة وقليلة، وفي بعضها إشارات إليها..[23]، وهذا نظرا لطبيعة العملية السري؛ وإن ما كتبه حسين آيت أحمد حول الموضوع في مذكرته[24] يعتبر انفرادا، حيث خصص صفحات عديدة (ص 183-195) للحديث عن التحضير والاستعداد وعن الإتصالات واختيار الفوج... والغرض من العملية، ومهام كل عنصر من المشاركين فيها، وآراءه الشخصية ومواقفه من عدة مسائل متعلقة بالعملية. ومن خلال قراءة متأنية للمذكرة يمكن استخلاص الحقائق التاريخية التالية:

1. إن نقص العتاد والأموال أصبح مطروحا بحدة داخل المنظمة الخاصة مع بداية 1949، لذا كان من الضروري التفكير الجدي والعملي في الحصول على الأموال.

2. إن قرار القيام بعملية "بريد وهران" أُتخد من قبل قيادة الأركان العامة للمنظمة الخاصة وبتزكية من حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية.

3. في نهاية جانفي 1949، أبلغ نميش جلول (القبطان سي بختي)، وهو مسؤول المنظمة الخاصة بوهران، وكان موظف بمصلحة البريد، قيادة أركان المنظمة الخاصة عن إمكانية الحصول على أموال بتنفيذ عمليتين بالإغارة على قطار: بشار – وهران، وفيه تُنقل أموالا نهاية كل شهر، أو عملية البريد المركزي بوهران، به أرصدة مالية مهمة كل يوم إثنين... ودرست القضية في إجتماع ضيّق بالجزائر وقررت قيادة أركان بمنظمة تنفيذ العملية الثانية بحذر وبدون مجازفة، وهذا بعد "أخذ الموافقة من المكتب السياسي لحركة الإنتصار، على أن يكون الحزب في منأى عن أي تورط في حالة القبض على الفوج الفدائي وهو ما ألح عليه حسين الأحول الأمين العام للحركة"[25].

4. أعطى نميش جلول معلومات دقيقة عن مركز البريد (نظام المداومة، فتح الشبابيك) وهذا من خلال لقاءات جمعته مع حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة (فبراير 1949).

5. في ظرف ثلاثة أيام، وحسب شهادة حسين آيت أحمد (الذي كان يقيم بمنزل سويداني بوجمعة بضواحي وهران)، إتُخد قرار بأن يشارك ثمانية رجال في العملية، خمسة منهم يدخلون مقر البريد، وإثنان يبقون في الخارج لمراقبة سائق السيارة، وكُلف أحمد بن

بلة بإيجاد مناضلين للعملية، التي حددت ليوم أول إثنين من شهر مارس1949..، وكان من الصعوبة جمع العتاد (أسلحة، أقنعة، قفازات، أكياس...)، وأعطيت تعليمات صارمة "لإستعمال السلاح للتخويف فقط"[26].

6. وحسب شهادة حسين آيت أحمد دائما: "لم نكن (أي قيادة أركان المنظمة) نعتبر العملية عملا بطوليا كبيرا، بل هدفنا خوض كفاح التحرير... فمن البنوك ومكاتب البريد جمعت ثروة من عرق وبؤس مواطنينا...فمن الضروري، التذكير بالأهداف النبيلة للعملية...فهي ليست إجرام[27]".

7. نظرا لعطب السيارة، قرر الفوج توقيف العملية، وأجلت إلى أول يوم إثنين من شهر أفريل، أي بعد شهر، وبنفس المخطط.

وتمت العملية بنجاح يوم 5 أفريل 1949، وحصل الفوج الفدائي على مبلغ: 3 مليون فرنك قديم، وهو مبلغ مهم، علما بأن المبلغ الذي كان موجودا في الخزينة الحديدية المغلقة قدر بـ 50 مليون فرنك، تعذر على بوشعيب بلحاج وعمّار حداد فتحه، وهذا بعد صراخ ومقاومة القابض الرئيسي للبريد، الذي ضُرب بعصى مطاطية فأغمي عليه، ولم يتمكن الفوج من الحصول على مفتاح الخزينة ولا أرقامها السرية، فتم الإكتفاء بجمع الأموال المتداولة في الصناديق التي جمعت في أكياس.

رابعا: نتائج وصدى عملية بريد وهران:

تمت العملية في سرية تامة وبإحكام، وحصل الفوج الفدائي على مبلغ 3.170.000 فرنك، خصص نصفه للمنظمة الخاصة (حسب شهادة حسين آيت أحمد)، ووجهت أصابع الإتهام آنذاك إلى اللص الفرنسي المشهور في تلك الفترة وهو "بيار المجنون (Pierre le Fou)"[28]، ولم تولي الصحافة الاستعمارية عناية خاصة للعملية التي كانت بداية شك السلطات الفرنسية بوجود تنظيم سري شبه عسكري[29].

ففي يوم 06 أفريل 1949، توصلت الشرطة إلى إكتشاف حقيبة دون مقبض في منزل أحد المناضلين، ومن هنا بدأت مصالح الاستخبارات تترصد تحركات مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[30].

إضافة إلى هذا، وبعد أيام (12 أفريل) تم إعتقال أحد مناضلي حركة الإنتصار وهو فلوج مسكين[31] بتهمة دعمه وإيواءه عناصر من المنظمة الخاصة وقد إعترف بالتهم المنسوبة إليه، وكان هذا بداية لكشف أسرار المنظمة وفتح الباب لمطاردات واعتقالات واسعة[32].

وقد استنكرت حركة الإنتصار هذا الوضع، وأوضحت في بيان وزعته في تلمسان شهر ماي، جاء فيه:"إن الشباب المعتقلين هم أبطال، لن تذهب تضحياتهم هباءا، ودون جدوى، سيُفرج عنهم وسيعودون للعمل النضالي بعزيمة أكبر من أجل إستقلال الجزائر"[33].

وانطلاقا مما سبق، يرى الكثير بأن بداية إكتشاف المنظمة الخاصة كان منذ أفريل 1949، بحيث بدأت السلطات الاستعمارية تترصد وتتبع خطوات هذا التنظيم السري إلى غاية 18 مارس 1950 (حادثة تبسة).

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع (المنظمة الخاصة وعملية البريد المركزي بوهران من التخطيط إلى التنفيذ والنتائج) يمكن استنتاج الحقائق التاريخية التالية:

- إن الكتابة التاريخية حول عملية البريد المركزي بوهران قليلة، وهذا نظرا لطبيعتها، وقلة "المذكرات الشخصية" لمن كانوا طرفا في الحادث أو عايشوه.

- تعتبر عملية البريد المركزي بوهران أول مبادرة ناجحة نفذها فوج فدائي، ومن تخطيط قيادة أركان المنظمة الخاصة وبتزكية من حركة الإنتصار.

- جرى تنفيذ العملية في سرية تامة، منذ مطلع سنة 1949، ولعب عناصر من المنظمة الخاصة دورا مهما فيها، ومنهم أحمد بن بلة، بختي نميش جلول، بلحاج بوشعيب، سويداني بوجمعة...، وتم الحصول على مبلغ مالي قُدر بـ: أكثر من 3 ملايين فرنك، نصفها كان من نصيب المنظمة الخاصة التي أصبحت منذ منتصف 1949 تحت قيادة أحمد بن بلة.

- بدأت السلطة الإستعمارية تترصد خطوات عناصر المنظمة الخاصة ومناضلي الحزب بعد العملية (إعتقال فلوج في 12 أفريل 1949...)، ولذا يعتبر الكثير من الدارسين بأن إكتشاف المنظمة الخاصة بدأ منذ تاريخ أفريل 1949، ويعتبر هذا من المخلفات

السلبية التي نجمت عن هذه العملية، والتي كانت أكثر من ضرورية وحيوية لكي تحصل المنظمة الخاصة على موارد مالية تمكنها من مباشرة نشاطها ومهامها: التكوين الإديولوجي والسياسي والعسكري للشباب المجندين في صفوفها وتحضير الثورة المسلحة التحريرية.

الهوامش:

1. جيلالي بلوفة عبد القادر، نشاط حزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران (1939-1951)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2002، ص118.

2. فؤاد سعد زغلول، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، 1956، ص138.

3. Abderrahmane Kiouane, Moments du mouvement national Algérien, Ed Dahleb, Alger, 1999, p192.

4. Direction des Archives de la Wilaya d'Oran (DAWO), préfecture d'Oran, SLNA, N° 371, Rapport Mensuel, Mai 1950.

5. Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance (1942-1952), Ed Baichène, Alger, 1990, p123.

6. محمد بلوزداد:_الملقب بسي مسعود (1924-1952)، ولد بمدينة الجزائر، إنظم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1943، حاصل على شهادة البكالوريا، وهو أول قائد لأركان المنظمة الخاصة، توفي يوم 14 جانفي 1952؛ ينظر: مومن العمري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: نشأتها وتطورها (1946-1954)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2000، ص119.

7. حسين بومالي، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد 2، السنة 2، الجزائر.

8. حسين آيت أحمد: ولد في 1926، انظم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1942، عضو في المكتب السياسي للحزب (1947-1949)، ساهم في تشكيل المنظمة الخاصة، لجأ إلى القاهرة سنة 1951، وقع أسيرا منذ 22 أكتوبر 1956 حتى الاستقلال؛ ينظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المتلولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص185-186.

9. أحمد بن بلة: ولد في شهر ديسمبر 1915 في مدينة مغنية، جنّد خلال الحرب العالمية الثانية في الجيش الفرنسي وحاز على ميداليات عسكرية لشجاعته في الحرب، أصبح نائب رئيس بلدية مغنية (أفريل 1948)، ومسؤول المنظمة الخاصة في عمالة وهران، ثم قائد أركانها سنة 1949، حكم عليه سنة 1950، تمكن من الهروب من السجن في 16 مارس 1952، توجه إلى القاهرة واعتقل في أكتوبر

1956بعد اختطاف فرنسا لطائرة الوفد الجزائري؛ ينظر: بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و20، الجزء 2، قسنطينة، جامعة قسنطينة، 2004، ص2-5.

10. Jean Claude Vatin, L'Algérie Politique, Ed Colin, Paris, 1947, p268 et Yves Courrière, Les fils de la toussaint, Ed Fayard, Paris, 1968, p64, et autre.

11. جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص49.

12. بسام العسلي، نهج الثورة التحريرية – الصراع السياسي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1982، ص163.

13. جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الإنتصار...، المرجع نفسه، ص44.

14. Renaud de Rochebrune et Benjamin Stora, La guerre d'Algérie vue par les Algériens, Ed Denoël, Paris, 2011, p76.

15. DAWO, GGA, Direction Général, Rapp du GGA, 15/07/1949.

16. مومن العمري، المرجع السابق، ص136.

17. نميش جلول: الملقب بسي بختي، عضو في المنظمة الخاصة بوهران منذ 1949، شارك في التخطيط للهجوم على بريد وهران، تقلد عدة مناصب بعد الإستقلال، ومنها وزير المجاهدين؛ أنظر:

Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique des militants nationalistes Algériens (1926-1954), Ed, l'Harmattan, Paris, 1985, p246.

18. M'hamedYousfi, l'Algérie on marche – l'organisation secrète, T1, Ed, ENAL, Alger, 1985, p98 et Mohamed Harbi, Aux origines du FLN, Ed Bourgeois, Paris, 1975, p37.

19. يحيى بوعزيز، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص41-42.

20. Marcel Edmond Naegelon, Mission en Algérie, Ed Flammarion, Paris, 1962, p165-166.

21. أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، بقلم روبرت ميل، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الأدب، بيروت، 1979، ص82.

22. Mohamed Harbi, FLN : Mirage et réalité, Ed NAQD/ENAL, Alger, 1993, p75.

23. Charles Henri Favrod, la revolution Algérienne, Ed Dahled, Alger , p136.

24. حسين آيت أحمد، روح الإستقلال– مذكرات مكافح (1942-1952)، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 252.

25. حسين آيت أحمد، المصدر نفسه، ص 183-184.

26. نفسه، ص187.

27. نفسه، ص188.

28. يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص42.

29. جيلالي بلوفة عبد القادر، حركة الانتصار...، المرجع السابق، ص53.

30. Abdelkader Ouayarag, Les Grand Procès –Organisation Secrète, Ed Dahled, Alger, 1992, p68.

31. فلوج مسكين: غير منتمي للمنظمة الخاصة، كان ضمن الفوج الفدائي للعملية، وقد وصفه بن بلة بالرجل ذو الشجاعة الاستثنائية، ولكن انطباع حسين آيت أحمد حول هذا الشاب كان سلبي، وقبل يومين من تنفيذ العملية تم استبداله بشخص آخر وهو عمر حداد؛ ينظر إلى: حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص186-190.

32. Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme Algérien, T2, Ed ENAL, Alger, 1993, p780.

33. DAWO, Pref d'Oran, CIE, N° 371, Mai 1950.

ملامح تأسيس الدولة الوطنية
من خلال نص بيان أول نوفمبر 1954م

أ.د يوسف قاسمي
جامعة 8 ماي 1945/ قالمة

مقـدمة:

يؤكد الزعيم الوطني الجزائري "مصالي الحاج"، على دور الجماهير وعملها في عمليات التغيير الثورية؛ بشرط أن تتوفر القيادة الثورية الواعية. فيقول:" ليس ثمة شيء يمكن أن يحل محل الجماهير المنظمة في فرض مشكلة ما على الصعيد ين الداخلي والخارجي، ولا يمكن للكفاءة أو القيمة الفكرية، أو المكانة الاجتماعية، أو لقب الإمارة، أو الفصاحة أو المؤهل العلمي أن تحل محل عمل الجماهير" (1).

في سياق مماثل ينبه إلى ضرورة التحلي بصفات لازمة لتلك العملية، فيقول:" ما على الرجل الصبور إلا أن يذهب ويجلس على ضفاف الوادي، وسوف يرى جثث أعدائه تمر الواحدة تلو الأخرى." من هنا فإن المؤكد أن الشعب الجزائري في كفاحه الطويل ضد المحتل الفرنسي، قد أعطى النموذج الحي والمثالي في عمل الجماهير وإرادتها في البقاء. فما كادت الجزائر تحصل على استقلالها، حتى أشهر الشعب كل أسلحته الاجتماعية، الثقافية، السياسية والعسكرية...وغيرها؛ دفاعا عن قيمه التاريخية والثقافية، وعن حقه في أرضه وثرواتها، كما العمل على إعادة بناء دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة الكاملة ضمن محيطها الطبيعي العربي الإسلامي.

لقد لعبت الحركة الوطنية من خلال اتجاهاتها الثلاثة: "الاستقلالي" و"الإصلاحي" و"المساواتي"، دورا كبيرا في ذلك؛ عبر مختلف أشكال النضال الوطني داخل الجزائر وخارجها،

كما كان لأدبياتها الفكرية والسياسية، أهميتها في دحـض أطروحة المدرسة التاريخية الاستعمارية، الزاعمة غياب الدولة الوطنية الجزائرية ! فواجهتها بوسائل النضال السلمي؛ لتأكيد "وجود الأمة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي عام 1830م"، واستمراريتها بعد الغزو وطيلة الحقبة الاستعمارية، وصولا إلى قيام الثورة نوفمبر 1954. حيث بدا حينها أن هناك عوامل اتصال واستمرارية تاريخية بين ما قبل الثورة وما بعدها؛ تتحدد في مستوى الأفكار والرجال... الذين كانوا يتقاسمون مع مفجري الثورة الطموحات نفسها، والتاريخ ذاته، وربما نفس المواقف والرؤى الفكرية والسياسية؟ فضلا عن القاعدة الجماهيرية والاجتماعية ممثلة في "الشعب الجـزائري."

لكن الاختلاف الوحيد الذي تميز به مفجروا الثورة عن سلفهم، هو أخذهم زمام المبادرة الثورية العسكرية، ونقلهم "ملف الوطنية" الجزائرية؛ من مستوى "النقاش والجدال السياسي"، إلى ميدان" الكفاح المسلح". ذاك الذي سيحسم بشكل نهائي مستقبل البلاد والعباد، وينهي وجود المحتل الفرنسي إلى غير رجعة.

إن مرحلة الكفاح المسلح التي انطلقت ليلة الفاتح من نوفمبر 54 م، لتستمر حوالي سبع سنوات ونصف - أي إلى غاية 5 جويلية 1962- ؛ هي نتاج صيرورة تاريخية، وتجربة وطنية، تفاعلت فيها قوى المقاومة الشعبية في الأرياف مع مقاومة المدن.. فعزز ذلك موقع "المقاومة المسلحة الهجومية"، بالمشروعية التاريخية الكافية، والأصالة الثورية العميقة. تواصلت من تاريخ الاحتلال في 5 جويلية 1830، حتى انفجار نوفمبر العظيم 1954، وطيلة مرحلة الكفاح الوطني المسلح.

تلك خلاصة وعصارة الجهد الوطني: "المقاوم" و"السياسي" ثم "المسلح"، كما صنعها الشعب بجهاده وتضحياته، وحملته نخبه وقياداته؛ بنضالاتها، مبادراتها، وكفاحها... فكانت خلاصة هذا الجهد الوطني أن أثمر تحقق الاستقلال ذات 05 جويلية- 1962م وميلاد الدولة الوطنية الجزائرية. والتساؤلات الملحة التي تطرح في سياق موضوع بحثنا هي: ما هي ظروف وملابسات صدور بيانها الثورة الأول " نداء أول نوفمبر54م" ؟ ما مضمونه ودلالته الفكرية والسياسية ؟ ما أهمية "البيان" بالنسبة للثورة، والتأثير الذي أحدثه في صيرورتها ؟ كيف تم التأسيس للدولة الوطنية الجزائرية وتطورها السياسي من خلال نص بيان الفاتح من نوفمبر 1954م ؟..

أسئلة وأخرى سنحاول الإجابة عنها وعرض الآراء المختلفة بشأنها، مع الاجتهاد في تحليل المضامين، ومحاولة بناء موقف مؤسس لكل ذلك؛ اعتمادا على منهج التحليل والنقـد التاريخي. آملين إحداث المقاربة التاريخية العلمية المطلوبة للموضوع، وتقديم إجابات مقنعة للقارئ الكريم.

1- ظروف وملابسات صدور بيان أول نوفمبر 1954 م

إن اندلاع الثورة وإعلان ميلاد "جبهة التحرير الوطني " إطارا سياسيا لها شكل مفاجأة لدى الأوساط المختلفة(الحركات الوطنية، والشعب، إلى جانب الإدارة الاستعمارية..) لذلك فإن هذه الأخيرة لم تهضم الموقف فسعت إلى تحجيمه، وإفراغ بيان الثورة من محتواه الثوري والشعبي. معتبرة حوادث ليلة نوفمبر 1954م " حوادث معـزولة " " قام بها "إرهابيون " و"مجرمون "، مدعومين من قوى خارجية إقليمية وعربية. وربما كان" للشيوعية " – كذلك حسب زعمهم- ضلع فيها. فقد جاء بلاغ الحاكم العام "روجي ليونارد " معبرا عن كل ذلك، وهذا مقتطف منه:(... قامت مجموعة صغيرة من الإرهابيين بارتكاب ثلاثين عملية تخريبية متفاوتة الخطورة، وقد نتج عن ذلك مقتل ضابط وجنديين بخنشلة وباتنة، وحارسين ليلين من منطقة القبائل... وقد اتخذت في الحال إجراءات وقائية... هذا وإن السكان الذين نطمئنهم بهذه المناسبة... وقمع هذه الإعمال الإجرامية.)[2]

في نفس السياق كتبت جريدة "لوفيقارو"Le Figaro" الفرنسية مؤكدة الطابع الخارجي للعمليات التي حدثت، متهمة الجامعة العربية، والجزائريين الذين هم هناك في القاهرة بالتخطيط لهذه الأعمال. جاء في صدر صفحاتها:" إن الجامعة العربية وأولئك الذين يعيشون في المنفى في القاهرة ليسوا وحدهم الذين يمارسون ضدنا سياسة الأرض المحروقة... إن خيوط المؤامرة لا تمر كلها بالقاهرة (...) ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح، إذ لا بد أن ترفع الأقنعة في يوم ما" [3] كما صرح "ايدموند نانجلن" الحاكم العام السابق للجزائر، مذكرا حكومته بمواقفه وتصريحاته السابقة ولكن متهما أطرافا مغاربية (تونس والمغرب) بالوقوف خلف الحوادث قائلا:" إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عن ما يجري في المغرب الأقصى وتونس" [4].

وقد ذكر رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرنس" في 12 نوفمبر 1954، القاهرة وحكومتها بمسؤولياتها وبعلاقات التعاون بينهما؛ وهو إيحاء وتهديد مبطن بقطعها،

وإمكانية اتخاذ إجراءات أخرى قد تتبع ذلك فقال: "إن فرنسا على المستوى التقني تواصل مساعدتها لمصر... إن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسؤولياتها."[(5)]

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن قارئ مثل هذه التصريحات والبلاغات هو: هل كانت فرنسا وإداراتها في الجزائر وفي فرنسا، واثقة إلى هذا الحد فعلا من عدم قدرة وإمكانية قيام الجزائريين بالثورة؟ أم أنها تريد أن تنزع عنها صبغتها "الوطنية" و"الجزائرية"؛ حتى تقنع الرأي العام الوطني والأجنبي بفكرة المؤامرة الخارجية ضدها ؟ ومن ثم توفر لنفسها المبررات الموضوعية والسياسية دوليا لقمع الثورة ؟ هل تحاشت قراءة بيان أول نوفمبر1954م، الذي تزامن نشره مع العمليات الأولى للثورة؟ والذي حدد الأطراف الفاعلة في العملية، هويتهم، أهدافهم، والمبررات التي دفعتهم للقيام بالثورة. كما أنهم مدوا "يدا بيضاء" للتفاوض وبحث الحلول -المشروطة- للمشكلة الاستعمارية دون إراقة الدماء؟ هل تنكرت فرنسا وتغاضت عن البيان ومحتواه مثلما أنكرت الثورة كثورة، وجبهة التحرير كتنظيم سياسي جزائري لها ؟

أسئلة وأخرى كثيرة تطرح تفـرض علينا وقفة مع "البيان" ملابسات صياغته، ومحتواه العقائدي والسياسي الذي عبر عنه. لتناول بعدها باقي الموضوعات التي حملها؛ لأجل تأكيد " الصفة الوطنية الجزائرية" للثورة الجزائرية، وكذا لمفجريها كما بيانها النوفمبري التاريخي.

بخصوص"البيان" فقد وقع التفكير فيه وإثارة نقاشات حول ضرورته ومحتواه مطولا، بين القادة الستة في اجتماعاتهم الدورية التي عقدوها طيلة شهر أكتوبر؛ كان آخرها اجتماع 23 أكتوبر 1954 م. الذي تم فيه الفصل النهائي في المسودة المقدمة من قبل محرريه: "بوضياف، ديدوش، ابن مهيدي، وابن بولعيد." فإعداده وتحديد مضامينه، قد اتخذ مبدءا تشاوريا؛ نظرا لصعوبة القضية التي سيحملها، وما يتطلبه ذلك من صياغة إيديولوجية وسياسية مركزة - وقد أعد باللغة الفرنسية. [(6)] ثم ترجم لاحقا من قبل مسئولي الولايات في الداخل عام 1957م، ولم تكن الترجمة موحدة آنذاك – حيث يذكر "بيطاط" أحد المجموعة الست؛ أن إجراء سحب "البيان " وتوزيعه كلفت بها المنطقة الرابعة - التي كانت تحت مسؤوليته وأشرف شخصيا على العملية - يقـول: " وقد ساهم في رقنه وسحبه الصحفي المناضل محمد العيشاوي الذي عين لهذه المهمة من قبل المنطقة الرابعة وأنا الذي

اصطحبته شخصيا إلى بلكور، وقدمته لمناضل صاحب مقهى "وهو احمد زهوان الذي تكفل بنقله إلى المنطقة الثالثة" [7].

أما بشأن المحتوى والأفكار التي تتضمنها، والتكتيك الذي اعتمد في إعداده، فيقول عنها بوضياف:" لم يقع أي تعمق جاد في الحركة ولم يستطع المنظمون أن يتوسعوا في المضمون السياسي أكثر مما تناولوه من البيان. لأن إعداد محتوى واسع ومفصل يقتضي وقتا وتكوينا معينا، يمتد إلى الإيديولوجية والأبعاد والتنظيم وسير الثورة والى العقيدة والاتجاه السياسي الذي يرافق الثورة وما بعدها، وهو أمر صعب. لأن المنظمين... تجنبوا التحكم في مستقبل البلاد حين حصولها على الاستقلال، والقليل الذي اعتمدوه في البيان، مستمدا من تجاربهم الخاصة وعلى الحس السليم والإرادة"[8]

ما يمكن تسجيله من خلال ما ذكره "بوضياف" من ملاحظات أولية بشأن البيان هي: أن جماعة الست تجنبوا الدخول في التفاصيل الإيديولوجية، السياسية، والتنظيمية.. ناهيك عن الجوانب الإجرائية والمستقبلية...الخ. لأن الموقف والتوقيت لا يسمحان بذلك، كما حاولوا صياغته من وحي خلاصة التجربة النضالية للحركة الوطنية، وإضفاء طابع الإيجاز والبساطة على مضامينه، مع التركيز على الدور الإعلامي الدبلوماسي له. مكتفين بتقديم الخطوط العامة: للدوافع، المبررات، الأهداف، والغايات. مع شيء من روح التعبئة والاستنفار للجماهير: عاطفيا وسياسيا؛ بغرض ضمان التفاعل الايجابي مع مضمونه، ومع الثورة. تاركين بذلك فسحة لتوضيح أفكاره وقراءتها ضمن إطار عام حدد له سلفا، من دون رهن مستقبل البلاد مسبقا في "موقف قبلي صارم" قد يؤثر سلبا على "واقعها البعدي" المتجدد. وفي ذلك كله - في نظرنا- موقف تكتيكي، ونظرة إستراتيجية، ومسؤولية وطنية كاملة [أ***] حيال المستقبل والأجيال القادمة.

ولأجل القراءة السليمة لنص ومحتوى"بيان أول نوفمبر54م"، فإنه مطلوب منا الاستجابة والاستحضار الصارم "للبعـد المنهجي " في المسألة؛ ممثلا في حتمية وضعه - أي البيان- في سياقه

قبل نوفمبر وبعده. وكذلك المجموعة القيادية ذات الصفة السياسية، والدبلوماسية - وهي تحمل هجين من الأيديولوجيات والأفكار- ماعدا القلة من الثوريين العسكـريين؛ الذين فرضت عليهم ظروف المعركة التاريخية، وواقعها الموضوعي الذي كان سائدا آنذاك

عشية صياغته. كما يجب تتبع القراءات والتعليقات والنصوص... التي جاءت ضمن السياق الثوري بعده؛ من مواقع قيادية ومؤسساتية، أو عبر منابر إعلامية ناطقة باسم الثورة. وكذلك الانتباه إلى فارق المستوى التكوين العقائدي، الفكري، والسياسي وتباينه لدى قادة الثورة ومسئوليها " الميدانيين " في الداخل؛ حيث كان اغلبهم من الجيل الثوري لما قبل في الداخل؛ دفعت الضرورة بعضا منهم إلى مغادرة ارض المعركة لتمثيلها في الخارج، من خلال المعركة السياسية، الدبلوماسية، والإعلامية... وغيرها.

كل تلك الحيثيات والمعطيات مطلوب استحضارها في قراءة البيان، لمتابعة التحليلات والتفسيرات التي أعطيت له سواء خلال فترة الكفاح أو وبعد الاستقلال؛ حتى نضمن أكبر قدر من الموضوعية العلمية، والتوازن المنهجي في تناول مضامينه ومدلولاته. فماذا عن أهم محاور البيان الكبرى ومضامينها الفكـرية والسياسية ؟

2 – المحاور الكبرى لبيان أول نوفمبـر 1954 م

من خلال الاطلاع الأولى على "البيان "، يبدو لنا بأنه يتضمن أربعة محاور رئيسية، هي:

1- الظروف والعوامل الظرفية التي دفعت إلى صياغته، وتقديمه كإعلان وبلاغ لاندلاع الثورة التحـريرية، باسم " جبهة التحرير الوطني."

2 - تحديد طبيعة الثورة وأهدافها ووسائل كفاحها، وإطارها الوحدوي المغاربي، مع تأكيد صعوبة المهمة وعظم المسؤولية، لكن نتيجة النصر آت لا محالة؛ محور يرسم ويحدد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقبلية، وأسسها الوطنية والحضارية.

3 -إبراز طبيعة المعـركة مع المستعمر الكولونيالي الامبريالي، وإعلان شروط التسوية الممكنة معه، مع تقديم الضمانات الكافية لمصالحه المشروعة ثقافيا واقتصاديا... وكذلك بالنسبة لرعاياه من المستوطنين، وحلفائه الآخرين من الحركى وغيرهم.

4 - إعادة قضية "الثورة " إلى حضنها الطبيعي، وهو الشعب الجزائري - كما استفتح البيان وختم - وتحميله المسؤولية في النجاح وتحقيق النصر. واعتبار " القضية" قضيته كذلك الأمر بالنسبة للثورة والجبهة ! وأخيرا الإعلان عن استعداد مفجري الثورة للتضحية الكاملة لأجلها.

لرصد هذه العناصر وتحليل مضامين كل محور؛ للكشف عن دلالاته الفكرية، والسياسية.. سنعمد إلى تناولها وتعيين المواضيع المختلفة التي وردت في البيان، وفي إطار الحفاظ على الوحدة العامة للبيان دون الإخلال بعناصره وأجزائه. مع محاولة التركيز أكثر على جانب الإثراء الفكري والإيديولوجي لمحتواه وتصوراته؛ لاستخراج ما أمكن من الأسس والمبادئ الوطنية للتنظير لمشروع مجتمع وطني يتناغم مع محددات التاريخ والهوية الوطنية والحضارية.

أ - المحـور الأول:

إن" ديباجة " البيان وفقرته الأولى ركزت على توضيح أسباب نشر البيان، والذهاب إلى العمل الثوري بغرض تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي... ولأجل رفع اللبس والتأويل الخاطئ الذي يمكن أن يوقعه الاستعمار وعملائه، وربما بعض محترفي السياسة من الجزائريين؛ الذين لا يؤمنون بالأسلوب الثوري كوسيلة للتحرر. نقصد هنا بالتحديد " النخبة الجزائرية" من البيانيين والشيوعيين، وربما أيضا أنصار "الإصلاح السياسي" من حزب حـركة الانتصار للحريات الديمقراطية، والعلماء المسلمين .

ذكر البيان ابتداء "بالانجاز السياسي" الذي حققته الحركة الوطنية طيلة نضالها الطويل، وبلوغها المرحلة الأخيرة ممثلة في ضرورة إعلان الثورة والكفاح المسلح؛ لان الشعب مهيأ لذلك. جاء في البيان: " نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل... التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي" [9]. ليواصل التنبيه إلى خطورة الموقف المعادي للثورة الذي سيستغل الظرف ليعطي ويقدم التأويل الخاطئ لها، قد تتبعه بعض القوى المتحالفة مع المشروع الاستعماري - بقصد أو بغير قصد - في ترويج أكاذيبه ومزاعمه ضد الثورة. يقول البيان: (... ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن تدفعكم فيه الامبريالية وعملائها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.) [10]

الملاحظ هنا أن صانعي البيان ومفجري الثورة، يبدو أنهم قرؤوا جيدا حساب العدو الفرنسي، ورد فعله مع باقي أذنابه؛ فحظروا عدتهم. فأعلنوا هجومهم المسبق لإبطال ما يمكن أن يثيروه من دعاية كاذبة في حق الثورة ؟ وهي "رسالة تحذيرية" للشعب والمناضلين الوطنيين، والخصوم السياسيين كذلك... كما هو جزءا من "التكوين الثوري"

الذي يقي من الاختراق النفسي والفكري، وبالتالي تحصين" العمل الثـوري الوليد" حتى يشب على الطوق.

بعدها انتقل البيان إلى التذكير بالظروف المحلية التي أقنعت أصحابه باستصداره، وتوجيهه "كنداء" للإعلان عن بداية العمل الثوري، وانطلاق الكفاح المسلح. فجاء:(فنحن نعتبر فبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية) [11]؛ مذكرا بالهدف الثوري لأية حركة ثورية مستعملا مقـولة لينين في هذا الشأن: (لقيام ونجاح أية حركة ثورية، لا بد من نظرية ثورية.) وقد أقـر محررو البيان بأن "النظرية الثورية " الوطنية قد تحققت ونضجت، والوقت حان لقيام الحركة الثورية المسلحة. أما بخصوص الظروف الإقليمية والدولية، فهي ملائمة ومناسبة للعمل الثوري؛ خاصة وأن ثورتي تونس والمغرب قد قامتا ولا تزالا مشتعلتين. وضرورة اللحاق بركبهما - لتسوية المشكلة المغاربية التي توحدت بشأنها مواقف الجميع- لانجاز وحدة المغرب العربي. وفي ذلك استلهام لمشاريع النضال المشترك، التي بدأت بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة عام1947م بين الأحزاب المغاربية الرئيسية الثلاث: "حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي" إلى جانب جمعية العلماء المسلمين. جاء في نص البيان بهذا الخصوص: (إن أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد فهي تمثل مراحل الكفاح التحـرري في شمال إفريقيا... إننا منذ مدة طويلة أول الراغبين إلى الوحدة في العمل.)

على المستوى الدولي يذكر البيان بحالة الانفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، في إطار سياسة التعايش السلمي، إلى جانب تنامي المد التحرري في المستعمرات، وهزيمة فرنسا ديان بيان فو شهر ماي 1954م، أمام الفيتناميين ثم رضوخها للتفاوض معهم. إلى جانب التعاطف والمساندة العربية والإسلامية لقضيتنا، والدعم الدبلوماسي الذي ستحظى بها عندهم...الخ. كل تلك المعطيات والظروف الدولية جد مواتية لقيام ثورتنا ونجاحها. يقـول: (... أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.)

نستنتج من كل ذلك أن مجموعة " 06+03 " المفجرة للثورة كانت على اطلاع جيد بأوضاع العالم الخارجية، تتابع عن كثب تطورات الموقف الدولي؛ خاصة ما تعلق منها

بتطور" الواقع الاستعماري" وإخفاقاته، وكذا "المد التحرري " ونجاحاته. وقد حاولت الاستفادة من هذه الأوضاع في التخطيط لمشروع الثورة وإعلانه في الوقت المناسب؛ وهو ما يعني توفر جانب كبير من "النضج الدبلوماسي" عندهم، والاستعداد لممارسته، وكذا الاستفادة من متغيرات السياسة الدولية لصالح الثورة.

بعدها ينتقل البيان إلى استعراض واقع الأزمة الداخلية للحركة الوطنية، ولحزب الشعب - حركة الانتصار تحديدا؛ مركزا على حالة "الجمود" و"الروتين" الذي أصابها وجعلها تحيا على "الهامش الثوري." غارقة في خيالات المطلبية السياسية، التي تعلقت بالفتات الاستعماري ومشاريعه الكاذبة؛ بدعوى "أوهام" المشاركة وتحصيل الحقوق، وانجاز العمل الديمقراطي المشترك في ظل سلطة الاحتلال ووصايته. فهذا الذي ركنت إليه قد ضيع عليها فرصة الخروج من "شرنقـة " الاحتلال التي لفت عنقها... كما جعلت المستعمر يطير فرحا لهذا الانتصار- الانجاز على حسابها.

هذه الحالة الكارثية فرضت على الوطنيين المخلصين ضرورة الإسراع لإخراج الحركة الوطنية من مأزقها، وإنقاذها من وضعها اليائس، مع أخذ زمام المبادرة- بكل نزاهة وحياد - لصالح القضية الوطنية والمصلحة العليا للشعب والوطن. ثم جمع وتوجيه جهد الجميع ضد العدو المشترك وهو " الاحتلال "؛ الذي رفض ولا يزال يرفض الاستجابة لأدنى مطالب الجزائريين بالوسائل السلمية.

إنها التجربة المريرة مع الاحتلال، وتلك التي كانت خلاصتها ونتيجتها: الاقتناع بضرورة الذهاب إلى الكفاح المسلح إلى جانب إخوتنا المغاربة، وباقي شرفاء العالم وأحراره. متخذين من "جبهة التحرير الوطني" -كحركة جديدة تجديدية ثورية- إطارا واحدا ووحيدا لهذا الكفاح. كما ستفتح أحضانها لكل الجزائريين، من كل التيارات والفئات والطبقات الاجتماعية... للانضمام إلى مشروعها التحرري، دون اعتبار آخر يؤكد البيان: " إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين... إن المرحلة خطيرة... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعين... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق... لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين." [(12)] ليضيف مؤكدا الصفة الاستقلالية لمفجري الثورة: " نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا...

موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى". أما بشأن انفتاحه على كافة العناصر الوطنية، وعموم الشغب الجزائري فيورد البيان: "ونتيح الفرصة لجميع الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخـر."

نلاحظ أن تصوير البيان لازمة الحركة الوطنية كان شاملا ودقيقا، ولا غرو في ذلك؛ فإن القادة الستة - ومعهما الثلاثة الموجودين في الخارج "بالقاهرة " - كانوا نشطاء وأعضاء مسئولين قادة في حزب الشعب - حركة الانتصار، وفي جناحها العسكري "o.s". بل كانوا المشرفين عليه: (آيت أحمد، بن بله، ابن بولعيد، وبوضياف... وغيرهم) وقد خبروا واقع الحركة الوطنية، وطبيعة أزمتها كما مسلكيتها الغارقة في صراعات شخصية سلطوية، كانوا قد بذلوا قصارى جهدهم- في إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل، منذ مارس 1954 م وحتى قبيل اندلاع الثورة - لإخراجها من حالة الضياع والتيه الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والزعامات.. لكن دون جدوى.

ومنه فقد انطلقوا من واقع الأزمة وتجلياتها، ليوجهوا نداءهم للشعب الجزائري، وقواه الحية السليمة للالتفاف حول الجبهة. لتبني خيار "العنف المسلح" كوسيلة وحيدة يقتنع بها العدو الفرنسي، ويفرض منطقه على الإطراف المتصارعة. يقول سليمان الشيخ : (لقد صور لنا بيان أول نوفمبر 1954 " الحالة الهابطة " للحركة الوطنية، وهي تفقد كل شيء، وتدخل مرحلة اليأس التام، عشية اندلاع الثورة... وهكذا أصبح " العنف الثوري " هو" الأمل الوحيد " لانتزاع الحق وتحقيق النصر، وهو مقرون بضرورة اجتماعية، وحياتية، ومشروعية وطنية وإنسانية في نظر المستعمر ضمن " كلية منسجمة ولازمة ومبررة "، بين الوسيلة والغاية.) (13)

تلك كانت خلاصة الخلفية الموضوعية، الواقعية، والوطنية.. المقنعة والمبررة لقرار الذهاب إلى الثورة. فماذا عن مبادئها وأهدافها، والوسائل التي أعدتها للكفاح من خلال ما طرحه بيانها التاريخي ؟

ب- المحـور الثاني :

بعد توضيح الظروف والعوامل التي إلى استصدار " البيان "، وإعلانه للشعب الجزائري، والرأي العام الفرنسي والدولي.. انتقل "البيان" إلى عرض الخطوط العريضة "

للبرنامج السياسي " الذي تعتزم الثورة انجازه؛ محددا الهدف العام، والأهداف الداخلية والخارجية بوضوح ودقة. جاء في البيان: (ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقـراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطـار المبادئ الإسلامية.

2. احتـرام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.) [14]

لقد كشف " البيان " عن الهدف الأساسي العام من اندلاع الثورة، وحدده " بالاستقلال الوطني. " فهل هذا الهدف المعلن جديد أم قديم في أدبيات النضال الوطني ؟ لاشك أن كل مطلع على وثائق الحركة الوطنية ونصوصها، خاصة النجم- حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات.. أو ما يعرف بالاتجاه الاستقلالي، يجد هذه العبارة حاضرة منذ الوهلة الأولى في مطالبه. فبرنامج النجم المعلن عام 1937م يورد -ولأول مرة منذ وقوع الاحتلال الفرنسي على الجزائر سنة 1830 م- صراحة: " الاستقلال التام لهذه البلد"، كما أن جـريدة "الإقـدام" الناطقة باسمه قد أوردت في إحدى أعدادها لعام 1927م، عبارة: (بالاستقلال التام لشمال إفريقيا، وانسحاب القوات الفرنسية، وتشكيل حكومة وطنية ثورية.)[15] وقد تتالى بعد ذلك وورد ذكر هذا المطلب في كل برامج هذا الاتجاه (حزب الشعب - حركة الانتصار...) حتى اندلاع الثورة عام 1954م.

وعليه فالمطلب قديم - جديد ؟ ! والجدة فيه هي تحديد "البيان" هذه المرة نوع هذا الاستقلال وإطاره الفكري، والاجتماعي والسياسي، إلى جانب وسيلة تحقيقه؛ تلك الجوانب التي - ربما - ظلت غامضة في أدبيات الحركة الوطنية من قبل. وقد جاء البيان ليوضحها بعبارة صريحة: (بواسطة: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة، ضمن إطار المبادئ الإسلامية.) وهي عبارة موجزة بليغة تحمل من القيم، الدلالات، النظم، والبرنامج.. ما يحتاج منا إلى وقفة تحليلية لتجليتها.

"فإقامة الدولة الجـزائرية"؛ يعني فيما يعنيه إلغاء واقع الاحتلال ومنظومته الاستعمارية في الجزائر، وإعادة بعث الدولة الوطنية الجزائرية وصاحبة السيادة الكاملة

على الأرض، الثروات، الحدود، الشعب، والقرار... وذات الامتداد التاريخي والحضاري. تلك الدولة التي اغتصبها الاحتلال، وصادر مؤسساتها، وقهر شعبها ردحا من الزمن؛ فسعى الأمير عبد القادر (1832-1847)م إلى بعثها وإعادة تأسيسها بكل مكـوناتها، ووضع لبناتها الأساسية، لكن الاحتلال عطل مشروعه الوطني...[16] وقد جاءت ثورة 54م لاستئناف دورة التأسيس والبناء للدولة الوطنية المغيبة من جديد.فما هوية الدولة النوفمبرية يا تـرى ؟

إن التساؤل الأول المطروح بشأن طبيعة الدولة التي أعلنها بيان أول نوفمبر 1954، والمعبر عنها بـ " إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في :طار المبادئ الإسلامية " هو: هل هذه المبادئ "الديمقراطية" و"الاجتماعية" و"السيادة" و"المبادئ الإسلامية ".. الخ؛ كان لها حضورا في نصوص ووثائق الحركات الوطنية من قبل؟ وهل تم التعبير عن رؤاها وتصوراتها في تفكيرها السياسي على الأقل أم لا ؟

الأكيد أن بعض هذه المصطلحات وظلال معانيها كان واردا في أدبياتها، ونادت بها القوى الوطنية: " UDMA"، " MALD"، وحتى العلماء "ULMA- الذين كثيرا ما كانوا منسجمين في أطروحاتهم ومواقفهم السياسية مع " UDMA" الذي يتزعمه فرحات عباس. حيث كان هذا الأخير يتكئ على الزعامة الروحية والأخلاقية، والقاعدة الاجتماعية للعلماء لتمرير مواقفه السياسية- كما أن الحزب الشيوعي الجزائري غير تسميته سنة 1954؛ لتأخذ عنوان" أصحاب الحرية والديمقراطية." و"حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"هي الأخرى فضلت أن تدرج ضمن تسميتها"الحريات" و"الديمقراطية" مسايرة للاتجاه الشرعي السياسي والانتخابي. وقد طرح في وثيقة صادرة في ديسمبر 1951م ما سماه بـ:" المعالم الرئيسية لنضال الحركة الوطنية الجزائرية"، التي تضمنت المفهوم الشامل" للحريات الديمقراطية " كمبدأ أساسي؛ لينسحب بعدها على الجوانب: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية - عبر آلية "المشاركة الشعبية" في حكم البلاد وإدارة شؤونها واحترام الحريات الأساسية - مع إقامة "نظام عادل". كل ذلك لأجل إبراز العبقرية الشعبية، وتنمية قدراتها العقلية [17]، كما أن في ذلك ما يعكس الاستمرارية في الإيديولوجية، وتطوير الأفكار ذات المفاهيم السياسية العصرية.

يذكر بن خده أن المؤتمر الثاني لحركة الانتصار" MTLD" المنعقد في افريل 1953م، كان قد طرحت فيه فكرة " جمهورية إسلامية. "[18] لكن - حسبه- شخصيات دينية أقنعت

مجموعة المؤتمر بالتخلي عن الفكرة؛ حتى لا تستعملها فرنسا ذريعة لشن حملة دعائية إعلامية وسياسية لإثارة الغرب المسيحي ضد الجزائر، وتحويل العلاقة إلى "حرب دينية صليبية." وقد استبدلت العبارة بأخرى وردت كما يلي: " جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية "، وهي نفس العبارة تقريبا الواردة في الهدف المعلن لبيان أول نوفمبر 1954م.

لكن الملاحظ كما يقول الأستاذ لونيسي رابح [(19)]- وكما لاحظنا نحن كذلك في النسخة المعتمدة لدينا في الدراسة؛ وهى النسخة المترجمة للبيان إلى العربية من الأصل الفرنسي الذي كتبت به- هو ورود مصطلح "ديمقراطية اجتماعية " بدل" ديمقراطية واجتماعية "؛ أي إسقاط حرف "الواو" بين الكلمتين؟ وهو أي "الواو" في اللغة العربية يفيد العطف؟ والفارق طبعا بين وواضح بين "الديمقراطية الاجتماعية" و"الديمقراطية والاجتماعية." ففي العبارة الأولى فيه تحديد لنوع الديمقراطية "ذات الصبغة والنمط الاشتراكي اليساري"، بينما في الثانية، إطلاق للمعنى، لترك مساحة الاجتهاد واسعة بخصوص نوع الديمقراطية التي تتطلبها الضرورة والمرحلة والحاجة... بل إنها "الديمقراطية" التي تتأطر ضمن "المبادئ الإسلامية" كما جاء في آخر العبارة؛ أي ألا تتعارض فلسفتها ومنطقاتها مع القيم الإسلامية: فكرا، ممارسة وسلوكا. ولعل إسقاط " الواو " من المترجمين كان مقصودا وليس من باب الصدفة. والذي يؤكد ذلك ما ورد في أرضية الصومام 56م من إسقاط لإطار ومبادئ الدولة ؟.. حيث نصت في تعريف الدولة المراد إقامتها بعبارة: "دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية، واجتماعية."[(20)]

أما بشأن لفظة عبارة " ذات السيادة " ففيها من الدلالة ما يستوقفنا؛ إذ أن التأكيد على مصطلح "السيادة" فيه رفض صريح لكل أشكال الوصاية والتبعية للاحتلال ابتداء. أي رفض للشكل " الفيدرالي" الذي كانت النخبة تعزف على وتره سياسيا، وكذلك رفض " للحكم الذاتي" المنقوص، كما هو الحال مع الجارتين تونس والمغرب؛ خاصة النموذج التونسي في تبن للاستقلال المرحلي القائم على مبدأ "خذ وطالب " أو "سياسة المراحل"، والتي ستكون أساس التفاوض بينهم وبين الفرنسيين بدءا من سنة 1955.. لتتوج باستقلال ذاتي "حكم ذاتي." كما فيه كذلك إشارة قوية إلى رفض الانخراط في الصراع الدولي آنذاك ممثلا في "الحرب الباردة" بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي، وسعيهما إلى احتواء الحركات التحررية وثورات الشعوب - خاصة الكتلة الشرقية - لفرض إيديولوجيتها عليها، ووصايتها السياسية.

بذلك فإن "البيان" أقر مبدأ "السيادة الكاملة" غير المنقوصة للدولة المستقلة التي يرغب تشييدها كثمرة لكفاح الشعب وتضحياته. كما أصر على بعث "الدولة الوطنية" الحرة "الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية." وهنا بيت القصيد: فما المقصود بالمبادئ الإسلامية ؟ وهل سبق ورودها - كذلك- في الأدبيات السياسية للحركة الوطنية ؟ وهل تم الالتزام بها ضمن المسار الثوري، وفي سياق العمل لإعادة بناء الدولة الوطنية الجزائرية ؟

إن قضية الإسلام ومبادئه تعد من أبرز وأهم القضايا التي صاحبت وواكبت حركة الجهاد الوطني أيام المقاومات في القرن التاسع عشر، وفي فترة النضال الثقافي والسياسي الوطني على عهد الحركة الوطنية. وكان أقوى فصيل حمل " القضية الإسلامية " هي " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " التي حملت شعار: " الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني." كما أن جل وثائق PPA - حركة الانتصار للحريات، كانت تنص على "المبدأ الإسلامي" كمنطلق وسلوك في نضالها السياسي الوطني. بل إن مجموعة "النخبة" بنوعيها: الليبرالية والشيوعية كثيرا ما رفضت " الإدماج " الكلي، وأصرت على الحفاظ على أحوالها الشخصية الإسلامية؛ انتماء وعقيدة دون أن تتنازل عليها؛ مقابل قبولها بالاندماج الاجتماعي والسياسي في مجتمع المستوطنين، بدءا من أواخر الثلاثينات وحتى اندلاع الثورة التحـريرية.

بذلك يمكن أن نقـول أن " بيان أول نوفمبر " أكد ما كان مؤكدا سابقا في أدبيات الحركة الوطنية بهذا الخصوص، لكن الجديد فيه هو: إزالة الغموض عنه، وتحديد وظيفته بدقة بعد ما كان" شعارا " يفتقر إلى المفهومية الدقيقة، والإجرائية العملية. فـ" البيان " قد حسم ما كان معلقا، وأزال الغموض والالتباس الذي أكتنف المسألة من قبل. فما المقصود إذا " بالمبادئ الإسلامية " التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954م ؟

يورد الدكتور سعيد عليوان توضيحا في المسألة، فيقول[(21)]: (كلمة مبادئ جمع مبدأ وهو الأصل والبداية والابتداء... ومبادئ العلوم هي مسائلها الرئيسية... وهي قواعد ومعايير عملية تبنى عليها قيم الأعمال.) ليواصل تعليقه مؤكدا أن "مبادئ الإسلام" تعني قواعده الأساسية التي يقوم عليها. وهي أدق وأشمل من كلمة قانون ؟ بذلك فإن بيان أول نوفمبر1954م: (قد قرر أن تكون الثورة الجزائرية، والدولة التي ستقوم على إثر انتصارها متمثلة جميع قيم الإسلام.) فإن صح هذا التفسير فإن "البيان" قد فصل في

المرجعية العقدية، الفكرية، والسلوكية للثورة الجزائرية؛ بل وللدولة الوطنية المستقبلية التي ستقوم كثمرة لكفاحها.

في المقابل نجد د.عميراوي حميدة يتساءل بدوره: هل حدد " منظرو " الثورة التحريرية هوية الشعب الجزائري في نداء أول نوفمبر 1954 ؟ وهل رسموا أبعادها ؟ ليجيب: "ما نلمسه في هدف الثورة التحريرية التي بدأت مشروعها الحضاري ببيان أول نوفمبر 1954م، الذي كان من أولوياته تحرير المجتمع الجزائري من الاستعمار الأوروبي وفرز هويته عن بقية الهويات الاستيطانية... وبتأسيس دولة جزائرية حـرة ديمقراطية، قائمة على الإسلام دينا والعربية لغة، وعلى الثقافة العربية ممارستها." [22]

من جانب آخر فأن تأكيد دور "العقيدة الإسلامية" ومحوريتها في دفع عجلة الثورة، وتوفير "الزخم الجهادي" المطلوب في محاربة الاستعمار؛ يبدو أكثر حضورا وتأثيرا وفعالية. وهو ما انتبه إليه أحد الكتاب حين قال: "دور العقيدة الإسلامية في تطور الثورة المناهضة للاستعمار، وكذلك دور التقاليد العربية الإسلامية في التطور السياسي والاجتماعي... ومن الناحية التاريخية فإن الإسلام يكون القاعدة الثقافية والاجتماعية للجماهير الشعبية التي ترمز إلى كل نجاح في الحركة الوطنية الثورية في الجزائر" [23]

أما الدكتور أبو القاسم سعد الله فيذهب مذهبا مغايرا في تقييم مستوى حضور القيم الإسلامية، التي عبر عنها البرنامج الثقافي والسياسي للعلماء بامتياز: ويصفه بالحضور الباهت والضعيف في البيان. ناهيك عن عدم قدرته على التعبير الصريح عن البعد الحضاري للأمة الجزائرية؛ ممثلا خاصة في مبدئي الإسلام والعروبة يقول: (... يلاحظ بدون شك أن هناك غيابا لمبادئ جمعية العلماء المسلين التي رسمتها للجزائر ماضيا ومستقبلا، كما يلاحظ أن البيان لا يجيب على بعض النقاط بوضوح : كالهوية والإسلام والعروبة، وأنه ليس ميثاقا أو عريضة مرجعية ذات فلسفة وتصورات حضارية، وإنما هو وثيقة – سياسية- صحفية كتبت فيما يبدو على عجل وصيغت في عبارات بسيطة وعملية.)[24] بل اعتبره بيانا صاغه أشخاص ذوي ثقافة ماركسية علماني بعيدين كل البعد عن التراث الثقافي لوطنهم[25].وهذا - في تقديرنا- ربما سبب "التحفظ" الذي أبداه حوله بعض العلماء.

إجمالا يمكن القول: أن "بيان 1954 " وفي سياق تحديد هدفه العام، قد حمل الملامح والخطوط العريضة لمشروع دولة ومجتمع متكامل؛ يتأسس ضمن إطار دولة وطنية

جزائرية حرة وعادلة، ديمقراطية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية. مستجيبة بوفاء لعناصر هويتها الحضارية وخصوصياتها الوطنية والقومية، يفتخر مواطنوها بالانتماء إليها وخدمتها وحراسة وجودها - دون عقدة - ملغية كل ارتباط بالنظام الكولونيالي الظالم والمتعفن؛ الذي عطل حركيتها ودورتها التاريخية، طيلة قرن وثلث القرن من الزمن.

أما الشق الثاني من الهدف العام، فقد قدم "التزام الشرف" بحماية الأقليات غير المسلمة (مستوطنون من المسيحيين واليهود) في الجزائر، تلك التي ترغب في العيش في كنف "الدولة الوطنية الجزائرية" التي حددها مبادئها وفلسفتها "البيان." فحقوقهم وحرياتهم الأساسية مكفولة من حيث كونهم غير جزائريين أو عند قبول" المواطنة الجزائرية"؛ حسب رغبتهم. فلن يقع تمييز تجاههم لا في الانتماء الاجتماعي، ولا في العقيدة الدينية... بل إن نصوص وقوانين الدولة هي التي ستضمن ذلك. كل ذلك احتراما وسماحة مع للتنوع الاجتماعي والثقافي للمواطنين، والرعايا على حد سواء !.. جاء في البيان: "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني." [(26)] بهذا اكتمل الهدف الذي حدده البيان للثورة في: "دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية، ذات سيادة ضمن إطار المرجعية الإسلامية." تلك الدولة التي تحترم الآخرين وتضمن حرياتهم الاجتماعية والدينية. فماذا عن الأهداف الأخـرى التي حددها البيان ؟

1 - الأهداف الداخلية: في هذا الجانب حدد بيان أول نوفمبر هد فين أساسيين:

الأول: يتمثل في "التطهير السياسي " للحركة الوطنية، بمعنى نقلها من "النهج الإصلاحي" المنحرف الغارق في شتى ألأوان الفساد الذاتي والسياسي- باعتبار ذلك سبب تعطل الحركة الوطنية، وتخلفها عن الركب التحرري المغاربي - إلى ميدان الكفاح الوطني المسلح.

الثاني: التعبئة الشاملة لكل الطاقات الحية في الأمة، ومد اليد لكل الجزائريين للانخراط في العمل الثوري المسلح.. ثم توجيه كامل الجهد والإمكانيات ضد العدو الوحيد؛ وهو النظام الاستعماري لأجل تصفيته نهائيا.

بذلك فإن بيان نوفمبر 54م قدم "شهادة" على "القطيعة الجذرية " مع العهد الاستعماري الماضي، إن على مستوى الأهداف ووسائل العمل وصيغها.. أو من خلال توجيه "النقد اللاذع " للحركة الوطنية وأساليبها القديمة في النضال؛ تلك التي أرهقتها وفرضت عليها سنوات من الجمود والروتين والانحراف السياسي. مما جعلها تحرم من

السند الجماهيري، وتتجاوزها الأحداث إقليميا وعالميا ؟ !! لكن كل ذلك لم يمنع من مد "اليد البيضاء " لكل الفعاليات السياسية الوطنية، بصفتهم أفراد للمساهمة في انجاز هذه الأهداف الوطنية النبيلة.

2- الأهداف الخـارجية:

استكمالا للمهمة الداخلية عزز البيان ذلك، بوضع خطة تضبط الأهداف الخارجية للكفاح الوطني لأجل التحرك الدولي لدى "الرأي العام العالمي الرسمي"؛ ممثلا في الهيئات والحكومات، والمنظمات الدولية. إلى جانب العمل باتجاه "الرأي العام المدني" والشعبي بجمعياته وصحافته، رجاله الشرفاء من المفكرين، ونشطاء حقوق الإنسان.. وغيرهم. كي يسندوا كفاح الشعب الجزائري، ويمكنوا قضيته من"التدويل" - أي الدفع "بالنزاع" ليأخذ الطابع الدولي ضد المحتل الفرنسي؛ الذي طالما أصر على اعتبارها قضية داخلية- ومن ثم سحب الغطاء على جرائمه، وتجنيد الضغط الإعلامي والدبلوماسي ضده للاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها. إلى جانب كشف الجرائم الاستعمارية الأخلاقية والإنسانية، في حق الجزائريين العـزل. ليدعو بعدها البيان "الأمم المتحدة " إلى ضرورة تفعيل مواد ميثاقها لحقوق الإنسان المعلنة في جويلية1948م؛ المؤكدة على حق الشعوب في الحرية وضمان حقوقها، وتقرير مصيرها بنفسها. ومن ثم تحميلها مسؤولية التكفل بقضية الشعب الجزائري باعتبارها " قضية حقوق وحريات "؛ كما هي قضية عادلة.. ليبدى البيان الاستعداد الكامل للتفاعل الايجابي بشأن "المشكلة الجزائرية" وبحث حل جذري لها مع الطرف الفرنسي بشروط وضمانات.

أما المسألة الأهم في أجندة "الأهداف الخارجية"، فهي دعوة البيان ثانية لتأكيد الإطار الطبيعي للقضية وهو "الإطار الوحدوي المغاربي العربي الإسلامي"؛ وبالتالي الحسم في المزيد من التفصيل حول الدور الدبلوماسي للثورة، وتداعياتها على علاقات فرنسا الخارجية، انظر: دراساتنا المنجزة في إطار مشروع بحث بعنوان " تداعيات الثورة الجزائرية على علاقات فرنسا الدولية "، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، عام 2007 م.

هوية الدولة ودوائر انتمائها الجغرافي، التاريخي والحضاري. جاء في البيان: (... تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.) [27] وفي ذلك تأكيد لهدف

سابق للاتجاه الاستقلالي (النجم خاصة) متمثلا في "وحدة المغرب العربي." وقد ترجم هذا المسعى في عهد الحركة الوطنية بتأسيس عام 1947 " للجنة تحرير المغرب العربي" بالقاهرة من قبل الأحزاب الثلاث: (حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء + حزب الاستقلال المغربي + الحزب الدستوري التونسي.) وكانت بمثابة فضاء للعمل المشترك لتحرير الأقطار المغاربية وبناء وحدتها، وقد تجدد وورد هذا الهدف في برنامج " UDMA" بعد تأسيسه سنة 1946 م.

لقد حدد - كما يقول رابح لونيسي- [28] دوائر الانتماء الثلاث للجزائر وهي: "الدائرة المغاربية"، ثم "الدائرة العربية"، "فالدائرة الإسلامية" وبذلك حسم في أبعاد الهوية الجزائرية. ولعل في تسبيق "الدائرة المغاربية" على "الدائرة العربية" في الانتماء والعمل، ما يعكس تطلع "صناع الثورة" بحق إلى انجاز الوحدة المغاربية من جهة، والتأكيد الضمني على خصوصية المجتمع المغاربي فيما يتعلق "بالثقافة البربرية المشتركة " وتأثيرها القوي والفاعل على الشخصية الثقافية، والاجتماعية المغاربية. إن عدم طرح هذا البعد صراحة في البيان يؤكد – في نظرنا- مبدأ "الاحتراز" من إمكانية تجدد "المشكلة البربرية" ؟ التي كانت قد أرقت من قبل الحركة الوطنية عام 1949؛ فيما عرف بـ "الأزمة البربرية." التي كانت إحدى أسباب أزمتها، ولم يكن ذلك من قبيل التنكر لها بل أن التوقيت لم يكن مناسبا لطرحها لضمان وحدة الشعب والمجتمع، وتأجيل طرحها إلى ما بعد التحرر والاستقلال. فقد ورد عن الشهيد "عبان رمضان" أنه قال للمناضلين بمدينة شلغوم العيد بالشرق الجزائري، عقب الأزمة البربرية 1949م ما يلي:(أن البث في المسألة سيتم بعد طرد الاستعمار الفرنسي، ولتحقيق ذلك يجب الحفاظ على وحدة الصف، وعدم إعطاء فرصة لضرب وحدتنا.) [29]

الخلاصة أن "النظرية الوحدوية " في بيان أول نوفمبر 1954م، تمثل كما يقول الأستاذ خرنان مسعود: (وحدة قيمة شاملة، ذات بعد تضامني استراتيجي، ومصيري لكسب المعركة... وعلى هذا المفهوم الفكري والإنساني وقع التعاطف ومساندة الثورة من قبل الأشقاء المغاربة والعرب وباقي الإنسانية في العالم.) [30] وقد جاء التأكيد على هذه القيم والمعاني في المواثيق اللاحقة (ميثاق الصومام 56، وبرنامج طرابلس 62م)، كما جاء على لسان المؤسسات الثورية ومنابرها الإعلامية، وتصريحات رجالاتها... وفي إحدى تصريحات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، جاء: " فالشعب الجزائري المتعلق بحضارته ينتمي

إلى الوطن العربي، فهذا الوطن واحد، ومن الخطأ السياسي محاولة تقسيمه... فالتضامن العربي ليس كلمة جوفاء، فبفضل التضامن الفعال لهذه الشعوب الشقيقة وحكومتها أصبح الشعب الجزائري قريب من بلوغ هدفه." [31]

هكذا فإن فكرة الوحدة المغاربية والعربية، بدت ثابتا ومعلما بارزا في أدبيات الحركة الوطنية قبل الثورة، والتزمت بها وثائق الثورة، كما عبرت عنها بصراحة وحماس في بيانها الأول عام 1954، وفي أرضية الصومام 1956، ثم في من على المنابر الثورية الأخرى. وليس بغريب أن بلدان المغرب العربي تمثل وحدة جغرافية متماسكة، وتركيبة اجتماعية متجانسة، وعمق تاريخي وحضاري واحد، ناهيك عن المصير المشترك.. وقد دلت عليها شواهد التاريخ، وأكدته نظرة وبصيرة الحكماء من: المفكرين والعلماء، رجال السياسة، وقادة الرأي المخلصين.

وسائل الكفـاح:

لقد فصل فيها "البيان" وأعلن تبنيه واتخاذه كل وسيلة منسجمة مع العمل الثوري، محققة للهدف والغاية المرسومة والمعلنة، إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي. لتأكيد شرعية كفاح الشعب الجزائري وقضيته العادلة، ولأجل التنسيق الضروري مع كل الحلفاء الطبيعيين، من الجيران والإخوة - الأشقاء، وباقي الأصدقاء، وأحرار العالم الرافضين لغطرسة وهيمنة المستعمر. والنصر قادم لا محالة -على الرغم من الاقتناع بكون "التكلفة" و" الضريبة " ستكون كبيرة وباهظة..!! لكن التضحية في سبيل الحرية وإحياء الوطن لا تقدر بثمن ؟ جاء في البيان: (إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.) [32]

ج - المحـور الثالث:

ركز البيان فيه على "الطبيعة السلمية" لا العنيفة للإنسان الجزائري، ورفض الظلم والقهر،كما استعداده للتضحية في سبيل حرية الوطن. وقد أبدى الثوار استعدادهم الكامل للسلم وتفادي الخسائر وإراقة دم الطرفين:" الجزائري والفرنسي"؛ ولأجل ذلك تم إعداد وثيقة مشرفة "وأرضية للمناقشة" مع سلطات الاحتلال-إن كان في نيتها ورغبتنا ذلك- جاء في البيان: (...فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت السلطات تحدوها النية الطيبة.) كما جاء جس لنبض الفرنسيين، ومنحهم فرصة أخرى وأخيرة لحل

"المشكل الاستعماري" في الجزائر بالطرق السلمية. لكن بشرط الاعتراف المسبق بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه؛ وفق الشروط المبينة في البيان وهـي:

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية..

2. فتح المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة لا تتجـزأ .

3. خلق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة.(33)

بهذه الدعوة سحبت الثورة وبيانها البساط من تحت أقدام الفرنسيين، ولم يبق لهم من مبرر في رفض الدعوة إلى السلام؛ وبالتالي إبطال المزاعم و"الدعاوي" التي تروجها، وتتخذ منها ذريعة لإعلان حربها العدوانية ضد الجزائريين. إن ذهاب الجزائريين إلى تبني خيار الثورة المسلحة كان بمثابة "دعـوة" أخيرة وجهت لإقناع الفرنسيين بحقوقهم المشروعة التي قامت الثورة لأجلها:(ولم تكن خيارا أو غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة صريحة لإعلان السلم، وإلزام الإدارة الاستعمارية بالامتثال للمواثيق والنصوص الدولية... وكانت الدعوة للمفاوضات دليلا قاطعا على نزع جبهة التحرير الوطني للسلم، واعتمادها العمل الدبلوماسي والسياسي، كأداة أساسية لفض النزاع بين الطرفين.)(34)

لكن فرنسا " فرانسوا ميتران "- وزير الداخلية في حكومتها آنذاك - أجابت بعنجهية وغطرسة على نداء السلم بقوله:" المفاوضات الوحيدة هي الحرب." كما أن السفاح " بيجار " Beiger" -الذي اعدم البطل الشهيد العربي بن مهيدي سنة 1957م - برر سياسة القمع والتعذيب التي كانت منظمة ومنسقة ومتقنة.. في تعاملها مع الثوار والشعب. قائلا: (التعذيب مرض لابد منه خلال الحروب.) هذا في الوقت الذي تنادت فيه أصوات أصحاب الضمائر الحية من اليسار الفرنسي والإنسانيين... وغيرهم، رافضة منطق التعذيب والحروب كوسيلة لفض النزاع الجزائري الفرنسي. (35)

على الرغم من الضمانات التي قدمها "البيان" للفرنسيين، بشأن مصالحهم الثقافية، والاقتصادية المشروعة على أنها ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة: للأشخاص والعائلات وامتيازاتهم المحصلة بنفس الصفة. وتخيير المستوطنين بين: البقاء في الجزائر وإمكانية احتفاظهم بجنسياتهم الأصلية بوصفهم "رعايا أجانب"، أو "التجنس" بالجنسية الجزائرية،

ويكون وضعهم وضع المواطن الجزائري، المكفول الحقوق والواجبات بنص المواطنة. ناهيك عن استعداد "الجزائر المستقلة" أن تفتح صفحة جديدة مع "استعمار الأمس" على قاعدة المساواة والتعاون، والاحترام المتبادل...الخ. كل تلك الضمانات والإغراءات لم تقنع القوى الكولونيالية الغاشمة لمد يدها للجزائريين، وتسوية المشكلة معهم سلميا. فماذا بعد كل هذا سوى الحرب ؟ جاء في البيان: (وفي المقابل:

1. فإن المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية، ومتحصل عليها بنزاهة، ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر، يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية... أو يختارون الجنسية الجزائرية...

3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.) (36)

لقد ركزت الثورة الجزائرية في بيانها المعلن عام 1954، وفي باقي بياناتها ووثائقها اللاحقة، على "المضمون الإنساني"؛ لجعل الرأي العام الفرنسي يتحمل مسؤولياته اتجاه جرائم حكوماته، وساسته العسكريين. كذلك الأمر مع أحرار العالم، باختلاف معتقداتهم وانتماءاتهم الدينية، المذهبية، والسياسية.. ليدركوا عدالة القضية الجزائرية، ويتفاعلون ايجابيا معها. وقد أكدت رسالة جبهة التحرير الوطني الموجهة للفرنسيين في 20 ماي 1956م ذلك -في يوم انتفاضة الطلاب الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي وممارساته- : "إن الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين، الذين سيختارون الجنسية الجزائرية، ويتخلون عن وضعهم الأجنبي، والذي سيكون على كل حال نفس الوضع الذي تضمنه كل الديمقراطيات لضيوفها." نفس المعنى أكده رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد"عباس فرحات" في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 12 ديسمبر 1960 بتونس؛ لما سئل بشأن: "الضمانات" التي تمنحونها للفرنسيين بعد الاستقلال؟ فأجاب: " لقد حددنا موقفنا من هذا الموضوع مرارا عديدة، وقلنا أن للأوروبيين الاختيار بين اكتساب جنسية جزائرية، وبين البقاء على جنسياتهم، وفي الحالة الأولى، تكون لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين عليهم. وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر، ومن احترام حقوقهم."

لقد التزمت الثورة بالمبدأ "الإنساني " في الحرب، وتقيدت بقوانين الحرب المستمدة من الشريعة الإسلامية، والمواثيق الدولية: من مثل حسن المعاملة لأسرى الحرب، وعدم تعذيبهم أو إيذائهم والاعتداء على شرفهم أو كرامتهم الإنسانية - عكس ما فعل العدو حيث أسس مدارس للتعذيب؛ كمدرسة "جان دارك" بسكيكدة عام 1957 م... وغيرها !!؟

وقد جاءت شهادات الفرنسيين مؤكدة لهذه الحقيقة الإنسانية والأخلاقية في المضمون والممارسة اليومية للثورة الجزائرية. وهذه إحدى تلك الشهادات عبر عنها احد الضباط الفرنسيين لصحيفة فرنسية سنة 1959م تؤكد ذلك، مما جاء فيها: (إننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي لقيناها من الجزائريين، فلم نتعرض أبدا للشتم أو الإهانة، ولم يستعمل ضدنا أي ضغط مادي أو معنوي، وكنا نتناول طعامنا قبل الجميع، وفي غالب الأحيان كنا نخجل من هؤلاء الرجال، الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة والروح الإنسانية، في الوقت الذي خربت ديارهم وقتلت عائلاتهم.) [37] وشهد شاهد من أهلها !

تلك إذا هي خلاصة الرسالة "الإنسانية" و"الأخلاقية" للبيان ولثورة نوفمبر 1954م في كل مسارها؛ حيث نظرت إلى الإنسان بكونه: كائنا آدميا وأخلاقيا قبل أن يكون "مشروع سياسة" أو "حرب" في يد محترفي السياسة، ومجرمي الحرب؛ من رجالات المستعمر الكولونيالي الفرنسي في الجزائر. وقد اتخذت الثورة الجزائرية لنفسها منهجا في التعامل، وحل المشاكل- منذ أول يوم اندلعت فيه- قام على "روح السلم"، وقيم الشريعة الإسلامية السمحة، والمثل الإنسانية العليا. فكان مشروعها في "السلم والحرب"، هو مشروع "السلام الإنساني"، وحماية الحريات والحقوق، واحترام الأخوة الإنسانية... بعيدا عن صور الهمجية والوحشية الفرنسية الكولونيالية؛ التي لم ترع في الإنسان ولا في الحيوان والجماد... قيمة ولا شرعة، وموثق سماوي أو أرضي.

فهل بعد كل هذا يلام الجزائريون على انتفاضتهم وثورتهم ضد العبودية والقهر؟ ودفاعا عن حق الإنسان كل الإنسان في الحياة الحرة الكريمة، في كنف المثل الإنسانية العليا !!

د - <u>المحور الـرابع والأخيـر:</u>

لقد استهل البيان نداءه بعبارة: "أيها الشعب الجزائري"، جاءت أول فقرة أفتتح بها موجهة للشعب الجزائري، فما سر ذلك ؟ هل وثق محررو "البيان" حقا بالشعب وقدرته على تحمل المسؤولية حيال قضية كبرى بحجم "الثورة"، وبالتالي استأمنوه عليها ؟ ألم

يكونوا يعلمون بأن "الشعب"- معظمه- مؤطرا داخل التنظيمات السياسية، يأتمر بأوامرها وينقاد لقراراتها ؟ أليس ذلك من قبيل المغامرة والرهان على حصان مقيد في ربح سباق مصيري لا يقبل الخسارة ؟!.. أسئلة تطرح نفسها، وتبحث الإجابة عن سر تلك الثقة المطلقة بالشعب لدى مفجري ثورة نوفمبر 1954م ؟

إن طبيعة الاستعمار الاستيطاني، وممارساته العدوانية في حق الشعب الجزائري؛ من احتلال للأرض ومصادرة للأملاك، وقطع للأرزاق، وإهانة للمقدسات الدينية، والاعتداء على حرمتها. إلى جانب التشويه للتاريخ القومي، ومصادرته للثقافة الوطنية ولغتها العربية، ناهيك عن تطبيق سياسة الفصل والتمييز الاجتماعي، والقهر السياسي الممارس باستمرار؛ عبر التزوير الانتخابي لإرادة الشعب، وحقه في التمثيل والتعبير الحر. فضلا عن المجازر التي ارتكبها في حق الأبرياء، والاعتداء على الأعراض الشخصية، وتغييب كل صور ومظاهر الدولة الوطنية الجزائرية!.. كل ذلك وغيره، ترك بصمته وأثره على نفسية الجزائري؛ فأصبح حاله كحال الغريق الذي ينتظر القشة التي يمكن أن تنقذه قبل الغرق ! كما أصبح الشعب الجزائري-كما خلص الشيخ الإبراهيمي في بيانه الذي وجهه له يوم 15 نوفمبر 1954م- بالقول:" أيها الإخوة الجزائريون الأبطال: لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه، أو تدارون لأجله، ولم تبق لكم خيطا من الأمل تتعلقون به... إن فرنسا لم تبق لكم دينا ولا دنيا... وإنها سارت بكم من دركة إلى دركة... إن الرضا بسلب الأموال، قد ينافي الهمة والرجولة، أما الرضا بسلب الدين والاعتداء عليه فإنه يخالف الدين، والرضي به كفر بالله وتعطيل للقرآن !... إن شريعة فرنسا أنها تأخذ البريء بذنب المجرم... وهي بذلك مصممة على محوكم، ومحو دينكم وعروبتكم، وجميع مقوماتكم."[(38)]

إنها أبلغ صورة - والله- "للجريمة الفرنسية" في حق الشعب الجزائري، وقد أوصلته إلى موقف أصبح فيه يتمنى الموت العاجل على حياة الذل والعبودية !؟ هكذا خبر محررو البيان نفسية الشعب الجزائري، فرموا بالثورة في أحضانه وحملوه مسؤوليتها في البداية والنهاية. كما أرجعوا إليه سلطة القرار؛ فمنحوه السيادة المطلقة في اتخاذه، وتحديد مصيره عبر مصير الثورة ذاتها. وكأني بهم يعلنون "استفتاء عاما" حول الثورة، دون حملة انتخابية مسبقة ؟ لأن الحملة كان قد أنجزها الاستعمار منذ عام 1830م وصولا إلى سنة 1954م، وقد أعد الشعب واقتنع بما فيه الكفاية؛ بضرورة التصويت على الثورة "بنعم"، ولعل تلك كانت مزية وحسنة الاستعمار الوحيدة تجاه الشعب الجزائري !

إن البيان قد اعترف واقر منذ البداية "بسيادة الشعب" وسلطته التي يجب أن تمارس في ظل "اختياره السيد الحر". ولعلها أول "خطوة ديمقراطية" في بناء الدولة الوطنية قد دشنها البيان كمسلك للثورة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م. جاء في البيان: "أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب عامة-..." [39] وقد توخي مفجروا الثورة أن يعلموا الشعب كيف يسترجع حريته وقراره واختبار منذ البداية، تلك الحرية، وذلك الحق الذي ظل مصادرا طيلة قرن وثلث القرن من الاحتلال ؟ والباقي اليسير منه؛ كان قد احتكرته بعض زعاماته الوطنية، عبر منطق استبدادي، وتهارش سياسي غيب قضية الوطن ومصير الشعب. ولولا قلة من الثوار الأخيار، الذين قال فيهم الدكتور سليمان الشيخ: "... إن لقاء الأقلية الفاعلة، والمنظمة بقوة بالأكثرية التي انتبهت لندائها، هو الذي أتاح لشرارة أول نوفمبر أن تشعل الحريق الذي امتد شيئا فشيئا، حتى ألهب كل المناطق.) [40] ذلك هو اللقاء والوعد، وتلك هي صناعة الثوار... فالاستفتاء الشعبي على الثورة كان منذ البداية؛ حين حمله البيان المسؤولية كامل المسؤولية. فبماذا أنهى "البيان" نداءه ؟

لقد ختم البيان نصه بفقرة تضمنت نداءا جديدا للشعب ولكل جزائري أبي، يدعوه لمباركة وتزكية هذه الوثيقة - "البيان"، بل يذكره بأن التزكية المطلوبة؛ هي من قبيل الواجبات التي الملزمة في ساعة الخطر، وعند اللحظة الحاسمة لإنقاذ مركبة الوطن من الغرق. ؟ لأنها إذا غرقت حتما سيغرق كل من فيها؛ باعتباره "مركب الوطن" الذي يحمل الجميع: مناضلين، ثوار، وشعب.. فهل يترك لمصيره المحتوم الذي خططه له العدو؟ جاء في آخر البيان:" أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنظم إليها لإنقاذ بلادنا، والعمل على أن نسترجع له حريته" [41]

الملاحظ أن البيان- النداء - كما أسلفنا- استهل بعبارة "أيها الشعب الجزائري"، وفيه تخصيص مقصود للمواطنين الجزائريين؛ من أصول اجتماعية وثقافية جزائرية. بينما ختم بعبارة "أيها الجزائري" وفيه توسيع وتعميم لكل الجزائريين- بما فيهم السكان غير الأصليين من غير المسلمين من المسيحيين واليهود.. وكان قد منحهم من قبل الضمانات الكافية - لكي ينخرطوا جميعا لإنقاذ الوطن؛ باعتباره وطن الجميع. ونعتقده خطاب ذكي فيه من المرونة السياسية والدبلوماسية؛ ما ينم عن مستوى عال من النضج والقدرة على صناعة الخطاب، والإقناع معا !

يواصل البيان التأكيد على: "إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك)، وفي ذلك إشراك للشعب مسؤولية احتضان الجبهة - كذلك كتنظيم سياسي- وحمايتها من العواصف والأعاصير السياسية، التي ستهب لحظة إبحارها بالثورة إلى بر الاستقلال والأمان. كما فيه من الإغراء "بالمغنم الإستراتيجي" القادم، متمثلا في الانتصار القادم وثمرته ! ليختم بصورة رائعة للتضحية، وتقديم النموذج لذلك من قبل محرريه - قل نظيره في التاريخ - حيث حددوا موقعهم في الصف الأول من المعركة؛ مؤكدين إصرارهم على الذهاب بالثورة إلى نهايتها، وواثقين بأن الشعب سيقف إلى جانبهم ضد الاستعمار الامبريالي. فقدموا أنفسهم "قـرابين" لحرية الوطن ؟! فكانوا كذلك كما وعدوا:(أما نحن العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعـرك المناهضة للامبرياليين فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك." (42)

هكذا ختم البيان"المشهد الثوري" الذي رسمه، بأول قربان للحـرية يقدم من صانعيه؛ الذين لم يبخلوا بأنفسهم ودمائهم... لأن القضية التي تروى بالدم تظل حية ابد الدهر؛ كما يحفظها التاريخ، وترويها الشعوب لأجيالها. لا كقصص للتسلية، بل "كميراث" غال يجب أن يحفظ ويصان أبد الدهر... وصدق المرحوم بوضياف حين قال: (لقد نشأ أول نوفمبر من فكرة الاعتماد على الشعب أساسا.) (43)

بعد هذه الجولة السريعة حول مضامين البيان الأول للثورة، يمكن لنا التأكيد على أن "بيان أول نوفمبر 1954م" بمحاوره الأربع التي وقفنا عليها بإيجاز ! حمل من: المشاعر الوطنية، القيم الفكرية، المنطلقات الفكرية والإيديولوجية، المبادئ السياسية، الدلالات والآفاق المستقبلية... الخ. يمكن أن نعتبره "مشـروع مجتمع" متكامل المضامين والأبعاد، و"نظـرية" سياسية للدولة؛ سعى بحق إلى "إعادة التأسيس" للدولة الوطنية الجزائرية- التي غيبها الاحتلال قهرا- وبعث الإنسان الجزائري صاحب المواطنة الكاملة فيها، سيد القرار في الاختيار والقرار في إطار أبعاد الشخصية الجـزائرية.

تلك الشخصية التي بلورتها تجارب التاريخ، وصقلتها محن الزمن؛ فخرجت صافية «كمعدن الذهب"، و"جواهر اللؤلؤ"؛ متمثلة في: قيم الإسلام (عقيدة وسلوكا)، ووشائج العروبة (لغة وثقافة)، وعناصر الوطنية (جغرافية وتاريخ ومصير)، ومبادئ الإنسانية (أخوة وسماحة، وتعايش...) بذلك اكتمل العقد، وتمت الصفقة، وجاء الوعد الصادق نصرا خفاقا... بإذن الله أولا، وإرادة الشعب الجزائري البطل ثانيا.

1- موقع وأهمية البيان ضمن المسار الثـوري

يكتسي بيان أول نوفمبر1954م أهمية قصوى، لا من حيث كونه أعلن باسم "جبهة التحرير الوطني" اندلاع شرارة الثورة، وبداية الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي فقط؛ بل لأنه رمى بالثورة إلى الشعب، وألزمه "واقع الأمر" الذي كرس الخيار المسلح كوسيلة أخيرة ووحيدة لتحصيل حق الشعب الجزائري في الوجود أولا، وبناء دولته الوطنية الحرة ذات السيادة ثانيا. حيث أن أثبتت التجارب السابقة فشل باقي الحلول المطروحة في هذا السياق، وبعد مناشدة القوى الوطنية الحية والسليمة أن تضم جهدها ورصيدها النضالي لتغذية الزخم الثوري، والالتفاف حول المشروع النوفمبري للتحرير.

لقد سطر البيان هدفا حيويا- على المستوى الداخلي- هو: محاربة الفساد وتصحيح الاعوجاج، ورد قاطرة الكفاح الوطني إلى سكتها لبلوغ الاستقلال. ومن ثم دعا إلى تشكيل "جبهة موحدة" للتحرير الوطني تفتح حضنها لكل الجزائريين، من جميع الفئات الاجتماعية والسياسية؛ لأجل الاندماج في معركة التجرير. لكنه وضع شرطا أساسيا لذلك ؟ في مقدمته "الالتزام الفردي" لا "الحزبي"، وفي ذلك دلالة قصد منها عدم تكرار تجارب الماضي في "الائتلاف السياسي"، التي لم تعمر طويلا بسبب التناقضات الفكرية، السياسية، والشخصية...الخ. من مثل تجربة "المؤتمر الإسلامي" عام 1936، و"جبهة أحباب البيان والحرية" 1944، وكذا تجربة "جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها" 1951.

وعليه - كما يقول الأستاذ سليمان الشيخ - فإن: (صفة المناضل في جبهة التحرير لا يمكن أن تقبل أي انتساب لأية مؤسسة سياسية أخرى.) (44) وكان أن قدم البيان "جبهة التحرير" للشعب الجزائري وتشكيلاته السياسية باعتبارها: "موجه الأمة ومحرك الثورة". هكذا نرى الشعب الموحد حول "جبهة التحرير" والثورة؛ يلملم صفوفه ويتوحد، فبدت "الجبهة" رمزا للوحدة الشعورية والعملية المحررة، وطالبت بصفتها التمثيلية "الحصرية." واستطاعت فعلا تحقيق ذلك وفرضه في أقل من سنة ونصف؛ وتحديدا في ربيع- أفريل 1956. عندما أعلنت التشكيلات السياسية الوطنية الأساسية (الاتحاد الديمقراطي للبيان، العلماء، والمركزيين...) الالتحاق الرسمي والنهائي بالثورة، وبالتالي حل تنظيماتهم الحزبية والسياسية لصالحها.

إلا استثناءا نشازا -عديم الصلة بالجماهير قضية وموقفا ؟- هو الحزب الشيوعي الجزائري، إلى جانب الجناح المصالي للحركة الوطنية الاستقلالية؛ حيث الأخير لم يتفهم دعوة الثورة ونداء الجبهة، واليد الممدودة للثوار الأوائل. فكان أن وجدا نفسيهما على هامش الثورة، يسبحان ضد التيار- خارج دورة التاريخ وحكمه الذي لا يغفر ولا يرحم.- يقول سليمان الشيخ في ذلك: (هناك استثناءين في هذا الإجماع الجميل، إذ يأبى حزبان سياسيان الإمحاء لمصلحة جبهة التحرير، أحدهما يتألف من الأوفياء اللاشرطيين لمصالي، الذي ينشئ منذ ديسمبر 1954م ما يسمى بالحركة الوطنية الجزائرية (MNA)... والثاني الممثل بالحزب الشيوعي الجزائري، يدافع بعنف عن استقلاله العضوي وعن جبهة التحرير...،... فالأول يعتمد على الماضي، والثاني يعتمد على المستقبل، ولكن الاثنين معا ينفيان، بعنف مختلف"هذا الحاضر" !! أي حاضر يفرض فيه وحدة النضال تحت لواء جبهة التحرير.) [45]

يا للمفارقة العجيبة! فـ"مصالي" الرجل الوطني الراديكالي والثوري، الذي بح صوته بنداءات الاستقلال والثورة طيلة مسيرته النضالية -التي امتدت لحوالي ثلاثة عقود من الزمن !- يجد نفسه خارج السياق الثوري عند اللحظة الحاسمة، ونداء التاريخ والشعب الجزائري ؟

فكم كانت سخرية القدر مؤلمة، وحكم التاريخ صعبا وقاسيا، يوم ينتصر الإنسان لنفسه وغريزته في الحكم والسيطرة، على حساب قضايا الأوطان والشعوب... فهل من معتبـر ؟

أما الحزب الشيوعي الجزائري الذي بني إيديولوجية وفكره السياسي على فكرة الانتصار "البروليتاريا"، وباقي الفئات الاجتماعية وطبقاتها المضطهدة المحرومة من قبل البرجوازية، وحكم الامبريالية العالمية المتغولة... الخ. نجده يتنكر لهذه الإيديولوجية والفكر، ويتخلى عن "صراعه الطبقي" وحلمه بمجتمع العدالة الاجتماعية ومساواة الجميع؛ لصالح "التحالف" مع الطبقة الكولونيالية النافذة، ومصالح الامبريالية الرأسمالية العالمية... على حساب تلك مبادئه والفئات المسحوقة !!

لكن "نهر الثورة العظيم" الذي شق طريقه في "الزمن الثوري"، وتغذى من "ينبوع الشعب"، كما تدعم بهبوب "رياح الفكر الوطني" الأصيل.. لن تقف أو تحول دون وصوله إلى "مصبه" وغاياته، بقايا الصخور الهشة، ولا تجمع "نفايات" الوادي من القش، وأوراق

الخريف الساقطة ! فرجالات الثورة الذين أعلنوا تقدمهم قافلة الموكب بإيمان ويقين بالنصر، كانوا قد حسموا خيارهم الوطني الثوري منذ زمن بعيد. وها هو "ابن بولعيد" - أسد الأوراس- يعلن للمحتلين منذ ثماني سنوات قبل اندلاع الثورة، أن رهانه على الله وعلى الشعب الجزائري وحده ؟ في رده على "مساومة قـذرة !" لحاكم بلدته بـ"أريس" في انتخابات المجلس الجزائري عام 1948م - بعد نجاحه في الدور الأول ومساومته في الدور الثاني- قائلا له: (إذا نجحت عند الشعب فلا شأن لي بالنجاح عند فرنسا.) [46]. وقد قال عنه "فرانسوا مونتاي" الرائد في المخابرات الفرنسية الذي استنطقه بعد أسره في 12 فيفري 1955م: (... لأنني خرجت بانطباع راسخ بأن بن بولعيد رجل مؤمن بالثورة... إنه لن يلين وسيقاتل حتى آخر رمق دفاعا عن الشعب ووحدة الجزائر واللغة العـربية.) كذلك كان فعلا: عفيفا، شريفا، مخلصا؛ إلى أن أهدته "يد الغـدر" الفـرنسي الشهادة في مارس 1956م.

وها هو - رفيق ابن بولعيد في النضال والجهاد- "العربي بن مهيدي" في الاجتماع التاريخي 22 جوان 1954، يدعو زملائه أن: (القوا بالثورة إلى الشعب فسوف يحتضنها.)، وكان بوضياف - العقل المدبر والمخطط للثورة- يعلن بعد اندلاع الثورة، وبعد تحقيق الاستقلال أيضا؛ مؤكدا على أن الثورة وأول نوفمبر54م جاءا بعد يقين في إرادة الشعب. قائلا: (لقد نشأ أول نوفمبر من فكـرة الاعتماد على الشعب.) كلهم كانوا كذلك ! فماذا بقي لغيـرهم يوم كسبوا الثورة، ونالت الجبهة ثقة الشعب ؟ وقد قال الشاعـر التونسي أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوما أراد الحياة　　　فلا بد أن يستجيب القـدر !

هكذا بعد كسب "رهان الشعب"، واصطفاف القوى الوطنية السياسية إلى جانب الثورة، تكرس خيارها كثابت في أجندة الكفاح الوطني. وبدأت عملياتها المنظمة لدك حصون العدو، واسترجاع الأرض. فكانت معركة الجرف الأولى في أفريل 1955، وهجومات 20 أوت 1955... الخ. إجابة حاسمة، وقطع للشك باليقين. لذلك قال عنها "Dépêche " في كتابه "زمن الفهود" "Le Temps des Leopard": (إنه الهجوم الأول الحقيقي لحرب الجزائر... دخلت حرب الجزائر الآن مرحلتها النشيطة، الأقنعة تسقط والسياسات ستتطور من الآن فصاعدا سيكون هناك "قبل 20 أوت وما بعد 20 أوت.)[47]

فاستطاعت الثورة على مدى السنة والنصف، أن تحقق دعم شعب كامل، وإنجازات سياسية وعسكرية أبرزها: "الانطلاقة" و"الوعي الثوري" لدى الجماهير، ثم "انضمام القوى السياسية" ونخبها فـ"التوسع الميداني"، وتحقيق الانتصارات العسكرية الواحدة تلو الأخرى. لتصير الثورة "حقيقة" وواقع، في منطق الصديق والعدو؛ ثورة وطنية راهنت على الطبقات الوسطى، وعموم فئات الشعب الجـزائري.

غير أن ظهور "الجبهة" كقوة قيادية للحركة الثورية أقنعت الجميع، إلا أن طريقة التجسيد العملي لمشروع الثورة كان قد اكتنفه بعض الغموض في أذهان البعض ؟ خصوصا وأن صانعيها الأوائل قد بدءوا يختفون من الساحة بصورة أو بآخر: كـبوضياف الذي رحل إلى الخارج ولم يعد، وابن بولعيد الذي اسر ثم استشهد، وديدوش الذي استشهد قبله كذلك، ثم محمد خيضر، آيت أحمد وابن بله، الذين كانوا في القاهرة بعيدين جغرافيا وعمليا عن ميدان وقلب المعـركة.

لكن بروز أحد رجالات الحركة الثورية القدامى على الساحة - بعد أن أطلق العدو سراحه بعد خمس سنوات تقريبا من السجن في ربيع 1955 - وهو "عبان رمضان "-الذي أقنع حسب رواية محمد حربي- زيغود يوسف بتنظيم عمليات 20 أوت 1955. لتساعده مهمته الجديدة، وهي تحويل الجبهة من "هيئة للثورة" إلى "جبهة فعليـة" لكل الفعاليات الوطنية السياسية والمدنية. ثم الذهاب بها إلى "مرحلة التنظيم."[48] - بعد تكليفه من قبل كريم بلقاسم، الذي عهد إليه مهمة الإشراف عليها في العاصمة (المنطقة الرابعة)، وتحديد وجهتها.- وكان مفجروا الثورة قد طرحوا بشأنها سؤالا في اجتماعاتهم الأخيرة التحضيرية للثورة مفاده: هل ننظم ثم نفجر الثورة أم العكس؟

إذا جاء "عبان " وكأنه مبعوث السماء في الوقت المناسب ! ليعزز مسار الثورة، ويعلن للمرتابين والمترددين والخائفين، بأنه قد آن الأوان ليختاروا معسكرهم ؟ فكتب موضحا بأن هدف الثورة هو الاستقلال وليس الثورة الاجتماعية - كما هو واقع في الصين وأماكن أخرى- مؤكدا: (أن الصينيين يقومون في ذات الوقت بمقاومة وطنية وبثورة اجتماعية، أما نحن فسنقف في منتصف الطريق الذي اختاروه، وذلك أن الثورة الثانية غير مطروحة بالنسبة لنا، فقد حملنا السلاح من أجل هدف محدد وهو التحرير الوطني.) [49] بهذا يدشن عبان بداية التحول الجديدة في مسار الثورة، ويضيف نقطة جديدة في منجزات "بيان أول

نوفمبر1954م"؛ إنها مرحلة "التنظير" الفكري، والتنظيم السياسي والمؤسساتي للثورة وللدولة القادمة. هذه المرحلة التي سيلعب فيها عبان رمضان، ونشطاء الحركة الوطنية من: البيانيين والشيوعيين والطلاب... وغيرهم، الدور الكبير والحيوي في خلق "التوازن التنظيمي" داخل الجبهة ومؤسسات الثورة. لتبدأ قرون "الصراع" بين العسكـريين والسياسيين في الظهور على مسرح الثورة؛ ذلك حديث آخر مؤلم ليس مجال الخوض فيه هنا.

2- ملامح الدولة الوطنيـة من خلال نص البيان

يمكن لنا بعد إبراز "أهمية البيان وموقعه ضمن المسار الثوري"، عبر استعراض المنجزات التي حققتها الثورة والجبهة معا، خلال الفترة الأولى من عمرهما (الانطلاق والتوسع) نوفمبر1954 - أوت 1956م؛ أن نؤكد على الاستنتاجات التالية كملامح لميلاد الوطنية الجزائرية، ومن ثم عودة واستئناف نشاط الدولة الوطنية الجزائرية. وتبدو في النقاط التالية:

1 - التوحيد السياسي والاجتماعي لأغلبية الشعب ونخبه السياسية والفكرية الوطنية، تحت لواء"جبهة التحرير الوطني"، الجناح السياسي، و"جيش التحرير الوطني" الجناح العسكـري للثورة؛ بعد أن ظل سنين طويلة ممزق الأوصال والاتجاهات السياسية.

2 - التأكيد على الوحدة الجغرافية للوطن الجزائري، وضمان الوحدة الترابية له في حدوده التاريخية النهائية؛ وبالتالي إبطال الزعم الفرنسي المروج لأطروحة الجزائر الفرنسية منذ عام 1834م؛ تاريخ الإلحاق الرسمي للجـزائر بفـرنسا.

3 – إعادة التأسيس للدولة الوطنية المستقلة، "البنت البكـر للثورة" الجزائرية؛ ذات الطابع الجمهوري، والبعد الاجتماعي، والممارسة الديمقراطية الحرة. وصاحبة السيادة في قراراتها وخياراتها الكبرى، ضمن إطار مرجعيتها الإسلامية - الحضارية؛ معـززة لدوائر الانتماء الطبيعي للأمة والدولة:مغاربيا، عـربي، وإسلاميا... خارج سياق المنظومة الكولونيالية الغربية.

4 - تأكيد "الطابع السلمي" التفاوضي المشروط، كأسلوب مقبول في منطق الثورة لتحصيل الاستقلال، وطي صفحة الاستعمار. وبداية صفحة جديدة لمعالجة قضايا المستقبل، في كنف الاحترام والتعاون مع عدو الأمس ؟ دون نسيان "الذاكـرة التاريخية" للشعب

الجزائري أو إهمالها؛ باعتبارها جزءا من كينونته وتطوره التاريخي، وحق للأجيال القادمة في أن تتعرف عليها وتقـومها بناء على حقائق التاريخ، وتطلعات الحاضر والمستقبل.

وعليه - ومن خلال كل ما سبق- يمكن القـول: بأن ثورة نوفمبر 1954 م، وبيانها التاريخي " نداء أول نوفمبر 54" تحديدا، لم يولدا من العدم، كما لم يبدأا عملهما التنظيري والتأسيسي للدولة الوطنية من الصفر..؟ كما أنهما لا ينتهيان كـ "مضمون ورمزية" بيوم النصر العسكري والسياسي على المحتل، ولن ينتهيا بإعلان الاستقلال سنة 1962م؛ بل إنهما "اطـراد ثوري " مستمر، و"حـركة تغييـر" جذرية وشاملة نحو التحرر، التجديد، والنهضة الحضارية الشاملة. ذلك أن هدف الثورة الآني كان "الاستقلال السياسي"، وإعلان عودة الدولة الوطنية الجزائرية للعمل على المستوى الإقليمي والدولي.. لكن الهدف الاستراتيجي هو"البناء الحضاري" وتفعيل قيم وفلسفة "بيان أول نوفمبر 1954".

بالتالي ضرورة قراءة مضمون البيان وفق هذا المنظور، ومن ثم الحفاظ على تلك المكاسب المحققة: بالدفاع والحماية، التدعيم والتطوير المستمر لها، حتى نتمكن من تحويله إلى "مرجعية فكـرية وسياسية" للدولة والمجتمع، و"مشـروعا مستقبليا" للوطن، و"ذاكـرة تاريخية" وطنية حية للأجيال القادمة.

فبيان أول نوفمبر 1954 أولا وآخرا - حسب رأينا- ؛ هو تجسيد لمشروع دولة متجددة، ومجتمع وليد بعد طول معاناة.. وليد القرن القرن العشرين، وثمرة المقاومة والنضال الوطني ضد القوى الاستعمارية الكولونيالية المتغطرسة على مدى قرن وربع القرن تقريبا ! استلهم وجوده وسار مع حركة التاريخ الواعية، وتيارها المتصاعد من نصر إلى نصر. فهو كما يقول د.ولد خليفة: " نظرية للتحـرر" و"قـواعد المنهج" [50] الثوري، وخلاصة مكثفة لأهم وأكثر الخلاصات نضجا وتطورا في مسيرة شعبنا المكافح، وصيرورته التاريخية الفاعلة تجسيد وطنيته المستقلة، وتطلع مشروع نحو أفق واعـد.

الخاتمـة:

لقد قادت الثورة المعركة في الميدان، وعبأت الشعب كما أطرته، وسعت للتعبير عن مختلف حاجيات حياته الكريمة. فطرحت في بيان نوفمبر التاريخي حلا استراتيجيا " للمشكل الجزائري"؛ تضمن أبعاد الشخصية الجزائرية الوطنية والقومية، في إطار

امتداداته التاريخية والحضارية. وقد تركزت خطوات هذا المشروع - كما يذهب الدكتور سعيدوني- في العناصر التالية:

1. البعد المكاني أو المجال الجغرافي، ممثلا في الوطن الجزائري بحدوده الحالية.

2. البعد الزماني الذي كان حصيلة الماضي المشترك بكل مكوناته وتفاعلاته.

3. البعد الحضاري الذي عبرت عنه العقيدة الإسلامية، والتراث العربي، والثقافة الوطنية؛ على مدى قرون الـزمن وأحقابه المتباعدة.

4. البعد الوطني المرتكز بالإحساس العميق بالانتماء إلى الجزائر؛ وقد كرسته المقاومات الوطنية، والنشاط النضالي للحركات السياسية الوطنية، وتوجها عمل الثورة الجزائرية؛ عمقا وأصالة وتفتحا. كان الثمن المقدم غاليا في سبيل تأمين ذلك؛ تجلى في "ملحمة ثورية" قل نظيرها في التاريخ المعاصر؛ تجاوزت قافلة شهدائها المليون ونصف المليون شهيدا. لكن حتمية دفع هذا الثمن الباهظ كانت أقوى؛ لأنه ضمن عودة إحياء "ضمير الأمة"، وعزز مناعتها الحضارية، كما فتح فرصة التحقق لتطلعات المستقبل... فشكل بيان ثورة أول نوفمبر 1954 "وثيقة بعث الأمة الجزائرية"، وعودة الدولة الوطنية الجزائرية إلى مسرح التاريخ؛ لتحتل موقعها الطبيعي ولتلعب دورها "الفاعل" فيه بفعالية واقتدار.

الهوامش:

1. رابح بلعيد، جريدة رسالة الأطلس، العدد 146، الحلقة 53، من 14 إلى 20 جويلية 1997

2. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص 23

3. المرجع نفسه، ص 24 .

4. La dépêche de Constantine , le 02-11-1954.

5. محمد حربي، المرجع نفسه، ص 24 . ينظر النص الفرنسي الكامل للبيان في :

El Moujahid , n : 04(N : Spécial) , tome 1 Imprimé en Yougoslavie , juin 1962 , pp 59 – 60

6. وقد سحبت 2300 نسخة للبيان يوم 27اكتوبر 1954م، ونقلت إلى الجزائر العاصمة لتوزيعها. كلف محمد بوضياف بنقل البيان إلى الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة لنشره، لكن تأخر

حصوله على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا جعله يعمد إلى إرساله عبر البريد السريع إلى القاهرة ليذاع في وقته المحدد له.

7. محمد عباس، رواد الوطنية،" ط1، دار هومة - الجزائر 2005، ص 100

8. مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير(1926-1954)م، ط1، دار الطبع للنشر، قسنطينة- الجزائر، 2003، ص307 -308

يلاحظ انه على الرغم من تحديد الإطار العام للثورة ومرجعيتها؛ ممثلة في المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعتها وآليات التنفيذ... لم يتم تحديدها على درجة من الدقة والوضوح. ويعترف محمد بوضياف في إحدى شهاداته أنه :(في بداية الثورة لم تكن لنا فكرة دقيقة عما يجب أن يكون عليه برنامج الثورة الجزائرية، فلا شيء كان دقيقا، ماعدا فكرة الاستقلال الوطني وإشراك الجماهير في الكفاح الوطني.) انظر: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول(1958-1962)، رسالة دكتوراه غير منشورة، نوقشت بقسم التاريخ - جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2007، ص29

9. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين "حزب جبهة التحرير الوطني"، الجزائر 1987، ص3.

10. المصدر نفسه، ص3.

11. المصدر نفسه، ص 3.

12. المصدر نفسه.

13. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2003، ص 267

14. النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق، ص4.

15. رابح بلعيد، رسالة الأطلس.. المرجع السابق، العدد 107، الحلقة 20، ص 11 .

16. انظر تفصيلا عن ذلك في: عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث. ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر؟، ص 86 وما بعدها.

17. C. Collot et J.R.Henry, Le Mouvement national algérien textes 1912-1954 Ed :op4 , Alger 1978 , P 304

18. Benyoucef .Benkhedda : Les origines du 1ere Novembre, Ed. Dahleb, Alger 1988. p 222 .

وكذلك : عبد الرحمان العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 375

19. رابح لونيسي،(مقال) بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية (الجذور الفكرية والمضمون)، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، العدد 07 نوفمبر 2002، ص 26

20. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 12

21. سعد عليوان،(مقال) قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام 56، وبرنامج طرابلس1962م)، كتاب: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية(1954-1962)، ط1، ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر2003، صص 32-39

22. عميراوي حميدة، (مقال) فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية، مقال بمجلة المصادر، عدد 9،السنة 2004، ص 18

23. George A. Talai doros, La Culture Politique arabo-islamique et naissance du nationalisme Algérien 1830- 1962,..? p 63.

24. الإبراهيمي، في قلب المعركة، ط1، دار الأمة، الجزائر 1997، ص 07

25. انظر مؤلفه الموسوعة، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان 2007، صص 76- 82

26. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص 05

27. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص05

28. رابح لونيسي، (مقال) " بيان أول نوفمبر... وجذور..، مجلة المصادر، مرجع سابق، ص 36.

29. Khelfa Maàmeru , « Aban R-Héros de la Guerre d'Algérie « Ed rahma . Alger 1985 P 60

30. مسعود خرنان، (مقال) "الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية" ' كتاب القيم الفكرية والإنسانية... مرجع سابق، ص 280-281.

31. المرجع نفسه، ص 288-289

32. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 05

33. المصدر نفسه، ص 06

34. عامر رخيلة، (مقال) " البعد الإنساني في الثورة الجزائرية "، مجلة المصادر، عدد 07 نوفمبر 2002، ص 54 .

35. انظر في ذلك: بيير هنري سيمون، ضد التعذيب في الجزائر، ترجمة بهيج شعبان، ط1, دار العلم للملايين بيروت، 1957 . وكذلك ريمون أرون، مأساة الجزائر ترجمة سعيد صالح ط1, منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت 1957، وجون بول سارتر، عارنا في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل

إدريس، ط1،دار الآداب بيروت- لبنان1958، صص46-66 .إلى جانب نداءات بعض الكتاب الجزائر؛ كمالك بن نبي في رسالته الشهيرة " النجدة الشعب الجزائري بياد " التي وجهها إلى الأمم المتحدة والرأي العام الدولي من القاهرة بتاريخ : 17-06-1957 يناشد الضمير العالمي بالتدخل لإنقاذ الشعب الجزائري من الإبادة الجماعية المحققة التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي. كتاب: في مهب المعركة، دار الفكر، بيروت – لبنان 1986، ص80ـ81

36. عامر رخيلة، مرجع سابق، ص 53.

37. لمرجع نفسه، ص 61.

38. الإبراهيمي، في قلب المعـركة، المصدر السابق، ص17-18

39. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص03

40. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، مرجع سابق، ص 81

41. النصوص الأساسية...، مصدر سابق، ص06

42. لمصدر نفسه، ص 06.

43. محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 33

44. سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 345.

45. نفسه، ص 347.

46. محمد عباس، ثوار عظماء . المرجع السابق، ص 56.

47. علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، ط1، دار القصبة الجزائر 1996، ص 89.

48. محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، مرجع سابق، ص 148-149 . لكن الكل يعلم أن الهجومات جاءت استجابة لواقع داخلي للمنطقة وفرضته سيطرة المستوطنين عليها , وكذا بتنسيق مع المنطقة 1- التاريخية " الأوراس " التي رأس أحد قادتها "شيحانى البشير "، زيغود؛ طالبا منه القيام بعمليات لفك الحصار وتخفيف الضغط على الأوراس . انظر في ذلك: محمد لحسن زعندي، مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الجزائرية (54-62) ط1- وك الجزائر ؟ ص.136-146. وكذلك علي كافي، المذكرات، مصدر سابق.

49. Francis Jeanson , L'Algérie hors la Loi , Le seuil, 1955 ,P 302 et suiv.

50. ولد خليفة، (مقال) الثورة ومكاسبها الباقية، مجلة المصادر، المرجع السابق، ص 81.

من الوسائل الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية : سياسة المحتشدات

الدكتور زبير رشيد
جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف

مقدمة

انتهجت القوات الفرنسية في مواجهتها للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) إستراتيجية عسكرية في إطار ما يعرف بالحرب الثورية[1] أو يصطلح عليها بعض الضباط الفرنسيين بالحرب الحديثة[2]، ومن أسسها عزل الشعب عن الثورة أي تجميع الشعب الجزائري في محتشدات وهي سياسة ليست وليدة أحداث الثورة المسلحة بل اتبعتها من قبل كأداة لمواجهة المقاومات الشعبية، كما حدث في منطقة الظهرة[3] حينما شهدت مقاومة بومعزة ما بين 1845- 1846، حيث قامت القيادة العسكرية بإنشاء مراكز التجمع من الخيام للأهالي وذلك لاعتبارات أمنية[4]، وحينما شرعت فرنسا في توسيع نطاق سيطرتها في العمق الجزائر، قامت كذلك بإنشاء المكاتب العربية سنة 1844 من اجل تنظيم والتحكم في الأقاليم. ومن أولويات هذه المكاتب تجميع السكان المشتتين عبر المداشر ووضعهم في مناطق محددة بحجة المحافظة على الأمن في البلاد. واعتبرت هذه المكاتب أداة فعالة في تثبيت الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفعاليتها تتضح من خلال تضاعف عددها في الفترة الممتدة من عام 1844 حتى العام 1870 من 21 إلى 50 مكتب عبر كامل الجزائر، والتي كانت بقيادة الكولونيل دوماس (Dumas). ولكننا ما كانت تدعيه فرنسا من وراء إنشاء تلك المكاتب لم يكن دقيق، وفي هذا الصدد يقول النقيب ريتشارد(Richard) [5] أن من أن الغرض هو: "السيطرة علي روح الشعب بعد السيطرة عليه"[6].

على أية حال، لاحظنا أن الضرورة فرضت على السلطات الاستعمارية من أن تعيد تطبيق بعض مما قامت به من سياسات سابقا، واقصد هنا تجميع الأهالي في المحتشدات في المناطق الريفية للحد من التواصل مع الثوار وقطع الإمدادات عنهم، وعليه كان لا بد من تتبع هذا الموضوع لإلقاء الضوء عليه من خلال الإجابة عن الأسئلة التي فرضها الموضوع: ما هي الدوافع الحقيقية التي كانت وراء السلطات العسكرية من إنشاء هذه المحتشدات في ظل استراتيجيه العسكرية للقضاء على الثورة التحريرية ؟ وما هي الطريقة وكيفية إنشائها؟ وما انعكاسات هذه السياسة(حشد السكان) عن الحالة المحتشدين من حيث الوضع الصحي والمعيشي والاجتماعي؟ وما انعكاساتها على الثورة التحريرية؟.

أولا: دوافع إنشاء المحتشدات :

إن المقصود بالمحتشدات في حرب الجزائر هي تلك الأماكن التي تم تهيئتها من طرف القوات الفرنسية بالقرب من المراكز العسكرية، على أن تحاط الأسوار والأسلاك الشائكة تحرسها أبراج مراقبة لمراقبة تحركات الأهالي من جهة ومنع الثوار من الاتصال بهم[(7)]، وهذه المحتشدات لها مخرج واحد، الدخول والخروج منها يتم بالتصاريح تصدر من قبل الفرق الإدارية الخاصةSection Administrative Spéciale (SAS)، لأنها هي التي تشرف على إدارتها[(8)]، وفيها يتم حشد سكان المداشر من المناطق الجبلية والريفية لسهولة مراقبتهم والحد من التواصل بين الشعب والثورة المسلحة. أن هذه المحتشدات تشبه إلى حد كبير تلك التي ظهرت في أوربا الوسطى خلال الحرب العالمية الثانية، أو تلك التي أقيمت للاجئين الفلسطينيين بعد عام 1948[(9)]. وهناك حتى من شبهها بالقرى التي أحاطت القلاع، وكانت نواة المدن في العصور الوسطى[(10)]. ولكن مهما قيل عن ذلك من مقارنات، لا يمكن أن تكون مشابه لما عرفته الجزائر في الموضوع، لان الشعب الجزائري كان مجبر على ذلك، مع فقدانه كل الحقوق التي يكفلها القانون الدولي.

لقد كان للفشل الذي أصاب القوات الفرنسية من جراء عجزها ويئسها في ملاحقة مقاتلي جيش جبهة التحرير الوطني الذين كانوا يلجئون إلى الغابات والجبال الوعرة، فضلا عن الدعم الذي كان يقدمه سكان القرى من دعم مادي ومعنوي أثر في ثبات هؤلاء في مقاومة المستعمر. وهذا الأمر جعل الفرنسيون يلجئون إلى استخدام سياسة ترحيل سكان تلك المناطق وتجميعهم في مناطق يحددونها.

استخدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية مسميات كثيرة للمحتشدات خلال الثورة المساحة، منها:إعادة التوطين(recasement)، تجميع السكان(regroupement) وحصر السكان(resserrement)، ولكن التعدد لا يعني شيء، ما دام هدف السلطات من هذه السياسة ترمي إلى عزل الأهالي عن الثوار والقضاء على الثورة، لقد رأت القيادة العسكرية الفرنسية أن الحل الوحيد للقضاء على الثورة نهائيا يعتمد على منع اتصال الثوار بالمداشر من اجل التموين، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون تجميع سكان المداشر المتناثرة من اجل مراقبتهم ومنع اتصال الثوار بهم، وحينذاك يتم تجفيف مصادر التمويل للثوار مما يؤدي إلى إلقائهم السلاح في نهاية المطاف[11]. إذ اكتشف الفرنسيون من أن عملية تموين جيش جبهة التحرير الوطني كان يعتمد على المناطق الريفية، لاسيما القريبة من الجبال، إذ كان سكان الأرياف يقومون بنقل المواد الغذائية سرا إلى الغابات، وأحيانا كانت مجاميع من مقاتلي الجبهة يأتون إلى القرى للحصول على التموين، وكان لهذا التعاون والترابط بين الأهالي ومقاتلي جيش جبهة التحرير الدافع الذي حرك الفرنسيين من اجل إقامة المحتشدات[12].

أحتضن الريف الجزائري الثورة المسلحة منذ انطلاقتها، حينما التحق مفجريها ورفاقهم العسكريين إلى المناطق الجبلية النائية الصعبة المنال، ومنها شنوا العمليات العسكرية ضد المنشآت وممتلكات المعمرين، لاسيما في منطقة الاوراس حيث تمركزت الثورة. ونتيجة ذلك، ركزت القوات الفرنسية على محاصرة المنطقة وشن عمليات تمشيط في المناطق الريفية وملاحقة الثوار والقضاء عليهم. وخلال تلك العمليات اتبعت القوات الفرنسية سياسة الأرض المحروقة قصد منع استفادة الثوار من إي دعم من الأهالي، حيث قامت بتدمير المداشر والمشاتي لإجبار سكانها على الانتقال إلى المناطق التي تحددها لإقامتهم من التحكم والسيطرة على تحركاتهم[13]. حاولت السلطات الفرنسية إيجاد المبررات لما كانت تقوم به من تدمير في حق ممتلكات الأهالي، وإجبارهم على تغيير محل إقامتهم من دون موافقتهم بحجة تحقيق سياسة التهدئة، وهذا يتناقض مع حقيقة ما كانت تسعى إليه، وينتقد احد المجندين، يدعى مارك جرنجر(Marc Garanger)، تلك الادعاءات، حين يقول:" كانت سياسة التهدئة كما كانت تسميها السلطات الفرنسية تتمثل في هدم المداشر وإزالتها نهائيا لإجبار الأهالي على بناء مداشر جديدة بأيديهم قرب المراكز العسكرية ثم يتم تطويقها بالأسلاك الشائكة، وأصبحت تسميها السلطات الفرنسية بالقرى الجديدة أو قرى المجموعة، ولكن الحقيقة أن هذه القرى الجديدة ما

هي إلا مراكز اعتقال المدنيين"[14]، من خلال هذا التعليق نكتشف، من أن السلطات الفرنسية لم تقوم بتعويض الأهالي على ما أصاب ممتلكاتهم من ضرر، وإنما على العكس أجبرتهم على بناء قراهم بأيديهم وفي المكان الذي تريد خدمة لما كانت تخطط له، وفي هذا الصدد يعلق أحد الضابط الفرنسيين، قائلا: "اكتفينا بتجميع السكان داخل الأسلاك الشائكة، وهذه الإجراءات لم تتخذ لحماية السكان مطلقا وإنما لحراستهم ومراقبتهم"[15].

ظهرت أولى المحتشدات في منطقة الاوراس، مكان انطلاق الثورة المسلحة، وكان ذلك عام 1955[16]، ومن أولى المحتشدات نذكر: مشونش(M'chounech) [17]، والذي تم فيه تجميع فيه كل من سكان دوار بني ملول، بني فوغال وأولاد يعقوب، ومحتشد تكوت (Tkout) [18] الذي جمع فيه سكان دوار كميل وبوحمامة (Bouhamama)، ولكن حقيقة تجميع السكان في مناطق محددة كان من أجل مراقبتهم ليس إلا، ثم قامت السلطات العسكرية بإصدار البطاقات التعريفية للمقيمين في المحتشدات من اجل السيطرة على تحركاتهم، وكانت تلك السلطات تصور جميع السكان لهذا الغرض إلى جانب الاحتفاظ بها لتعرف عليهم في حالة الاختفاء[19].

لم يكن إنشاء تلك المحتشدات يستند على أي سند قانوني حتى عام 1959، عندما أصدرت الحكومة الفرنسية المراسيم التي تنظم عملية إنشاء تلك المحتشدات، والتي استمر العمل بها حتى عام 1962، أي انه في السنوات الأولى من حرب الجزائر كانت العملية تتم بالاجتهاد الشخصي من جانب القيادات العسكرية، وهذا يعتبر انتهاك آخر في حق الأهالي، بينما في السنوات الأخيرة من الثورة أصبحت هناك تشريعات تسمح بإقامة مثل تلك المحتشدات[20]. ومن هنا نجد أن السلطات الفرنسية والجيش، وبدعم حكومة باريس، تعمل على حرق القرى وإتلاف الزرع وقتل الحيوانات لإجبار السكان على النزوح وتجميعهم في معتقلات قيدت من خلالها حقوقهم وإحساسهم بآدميتهم إلا من اجل تنفيذ مخططاتها الاستعمارية من دون الأخذ بنظر الاعتبار حقوق هؤلاء[21].

لقد تباينت تفسيرات المصالح الفرنسية حول دوافع إقامة المحتشدات، حيث تفسرها مصالح الدعاية النفسية(المكتب الخامس) على أن الغاية من وراء ظهور المحتشدات هو عزل الشهب عن الثورة ورجالها، حيث استندت على ما يلي:" بما أن لا يمكن ملاحقة الثوار، فيجب أن نعزل الحوت عن الماء حتى يموت الحوت، بمعني عزل الشعب عن

المجاهدين حتى يتم القضاء على الثورة لأنه عيونه وذخيرته وديمومة المجاهدين هم الشعب"[22]. ويشرح العقيد كاردس(Gardes) رئيس المكتب الخامس مغذي سياسة تجميع السكان في المحتشدات، ولكن بمغالطات غريبة، بالقول:" إنها سلاح سياسي وورقة انتخاب، يجب أن نضمن الشعب وحتى نضمنه لا بد أن نحميه وحتى نحميه لابد أن نجمعه، فكل هذه التجمعات ضرورية"[23]. فيما يفسر كل من الجنرال سلان والجنرال شال ظاهرة تجميع السكان في مراكز إلى:" وجود مجموعة من سكان الريف على حواف المناطق المحرمة تقوم بتقديم المئونة والمساعدة للثوار، وحتى تمنع السكان أن يكونوا ضحية تأثيرات جبهة التحرير الوطني ومركزا لتموين الجبهة تقرر تجميعهم"[24].

يمكننا هنا، من التميز بين ثلاث مراحل تطور مرت بها سياسة تجميع السكان الجزائريين في المحتشدات خلال الثورة المسلحة من جانب السلطات الفرنسية، وهي كالأتي:

المرحلة الأولي 1955-1959:

هي المرحلة التي تمت فيها التجميع بإرادة فردية من القادة العسكريين دون أن يتلقوا أمرا من السلطات العليا. حيث كانت القوات الفرنسية تقوم بإبعاد الأهالي من مناطقهم بحجة أنها مناطق غير آمنة(Zone d’Insécurité) بسبب القتال بين القوات الفرنسية ومجاهدي جبهة التحرير الوطني. وبدأت بنقلهم إلى حيث مراكز تواجد القوات الفرنسية في المنطقة. بدأت هذه المحتشدات بالظهور في الاوراس، ومنها أخذت بالانتشار إلى مناطق أخرى من الجزائر انطلاقا من عام1957 كانت موجودة في كل من الشمال القسنطيني لتمتد إلى مرتفعات ايدوغ ثم منطقة القبائل، الظهرة، الأطلس البليدي وأخيرا الأطلس الصحراوي.

الملاحظ، انه كان لهذه المحتشدات آثار سلبية على الأهالي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تدهور إلى مستوى كبيرة حسب التقارير السلطات العسكرية نفسها. ويعترف برلانج (Parlange) [25] بالقول:" أن هذه المحتشدات لا تعكس حقيقة التصور الذي وضعت من اجله"[26]، إذ كان يبقون هؤلاء من دون مساعدات تذكر تعينهم على بناء مساكنهم، مما كان يخلق ظروف قاسية يكابدونها صيفا وشتاءا. ونتيجة هذه الظروف المأساوية، قرر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر سلان (Salan) في منشور صدر في الأول من أكتوبر 1958 حدد بأن يكون رئيس المقاطعة هو من يقرر إنشاء

المحتشد من عدمه، كما ألزم بضرورة الاستعانة بآراء التقنيين المختص في الميدان، حين أشار:" لا بد من اخذ بآراء التقنيين المختصين عند القدوم على إنشاء المحتشد"[27]، وعلى الرغم من ذلك لم يطرأ أي تغير على أوضاع الأهالي في المحتشدات، إذ استمرت من سيء إلى أسوا. حتى أن بعض الصحف أشارت للموضوع، واعتبرت ما يحدث داخل المحتشدات عبارة عن الإبادة للمقيمين فيها. وهو الذي دفع المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر بول دلوفري(Paul Del ouvrier) [28] أن يتكفل شخصيا بأمر المحتشدات، وفي نوفمبر 1959 تم تأسيس المفتشية العامة للمحتشدات الشعبية[29]، ونتيجة ذلك الاهتمام انتهت مرحلة الفوضى في إنشاء المحتشدات التي كان تتم بإرادة من قائد المقاطعة العسكرية، الناحية والقسم.

المرحلة الثانية (1959- 1961):

وهي المرحلة التي أقيمت خلالها المحتشدات بموجب تشريعات حكومية انطلاقا من 1959، حيث عمل بول دلوفري على وضع حد للفوضى والعشوائية في إنشاء المحتشدات من جانب القادة العسكريين. فقد سعى إلى تنظيم العملية، فقام بإصدار منشور في 31 مارس 1959 جاء فيه:" لا يسمح بإنشاء المحتشدات إلا في حالات الضرورة القصوى". وفي 24 افريل 1959 قام بتشكيل فرق ميدانية تقنية متنقلة مهمتها دراسة مستقبل المحتشدات من حيث فعاليتها في دعم الخطط العسكرية والاحتياجات الإدارية، والمساحة القانونية التي تكلف إنشاء محتشد يستجيب للمقاييس الطبيعية، وكانت هذه الفرق تتألف من ضابط المكاتب الإدارية الخاصة واثنين من التقنيين المختصين في مشاكل التنمية الريفية[30].

كما قام بول دلوفري في 25 نوفمبر 1959 بتعيين الجنرال بارلنج بمراقبة مدى تطبيق تعليماته، ولاسيما التعليمة التي أصدرها بتاريخ 31 مارس بخصوص إنشاء المحتشدات، كما تم تعيين بارلنج مفتش عام للمحتشدات وتنحصر مهامه في مراقبة المحتشدات وتفتيشها، والاستماع إلى آراء المسئولين العسكريين والسياسيين للمحتشد، وله صلاحية التدخل لإصلاح وتحسين أحوال وأوضاع الأهالي داخل المحتشد، بعد سنة من التجربة في تنظيم وتسيير المحتشدات، أراد بول القضاء على المحتشدات المؤقتة وتحسين أوضاع المحتشدات الدائمة بتحويلها إلى قرى تتوفر على كل المستلزمات والضروريات وان تعتمد هذه القرى على مصادرها لتحقيق وتوفير معيشتها. كان هدف دلوفري من سياسته

بخصوص المحتشدات والإصلاحات التي سعى من خلالها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي هو ضرب الثورة المسلحة، لأنه كان يري انه يمكن استخدامها كسلاح الفعال للقضاء على الثورة[31]. من خلال تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأنه كان يعتقد أن أسباب اندلاع الثورة مرتبطة بهما.

يتضح لنا مما سبق، أن السلطات الفرنسية اتخذت المحتشدات سلاحا لقمع الثورة بعزل المجاهدين عن الشعب، لذلك زادت وتيرة إقامة المحتشدات من اجل تحقيق الأمن، حيث قال في هذا الشأن الجنرال كربان(Crépin):" أن سياسة حشد السكان تمثل حجر الزاوية في تحقيق عملية السلام"، لهذا عرفت الفترة مابين 1959- 1960 بناء اكبر عدد من المحتشدات في الجزائر خلال الثورة التحررية، فعلي سبيل المثال محافظة تيارت التي يقدر عدد سكانها بـ 300000 نسمة، كان يقدر عدد المحتشدين فيها بـ 34200 نسمة موزعين على 33 محتشد، بعد خمسة أشهر ارتفع عدد المحتشدين إلى 124455 نسمة موزعين على 119 مركز. ولكن دون اخذ بتوصيات وتعليمات المفتش العام للمحتشدات لذلك ترتب عنها انعكاسات وخيمة على الصعيد الإنساني باعتراف برلانج الذي قال عن هذه المحتشدات" في الحقيقة، لا بد أن نعترف أن حشد السكان يشبه الاستئصال وسياسة الأرض المحروقة"[32]، نستنتج من هذا، أن المرحلة الثانية من سياسة تجميع السكان عرفت ارتفاع رهيب تعكسها الأرقام السالفة الذكر التي هي أرقام رسمية من السلطات الفرنسية، وإن كانت هذه الأرقام لا تمثل بطبيعة الحال الأرقام الحقيقية. لقد فشل بول دلوفري في سياسته المتعلقة بالمحتشدات بدليل الأوضاع اللانسانية التي أصبحت تعرفها المحتشدات، وهو الذي دفعه إلى تقديم استقالته من منصبه، وتم تعيين مورين(Morin). وبعد رحيل دلوفري رحل معه برلانج.

ثانيا: طبيعة مراكز تجميع (المحتشدات):

إذا كان الهدف من إنشاء هذه المراكز يدخل في إطار إستراتيجية العسكرية لقيادة القوات الفرنسية واتخذت كأداء من اجل القضاء على الثورة معتمدين في ذلك على نظرية الحرب الثورية المتمثلة في احتضان الشعب للثورة، إلا أن كيفية إنشائها اختلفت وفق الوضع التي تكون عليه المنطقة كما اختلفت أشكالها بتطور سياسة تجميع السكان.

1. **طرق إنشاء مراكز تجميع السكان:**

كان تجميع السكان في بدايته، أي بداية سنة 1955، فوضوي يكون إلا بعد عمليات عسكرية للقوات الفرنسية في المناطق الريفية التي تصاحبها تخريب وتدمير المداشر مما يدفع بسكانها إلى التجمع في أماكن أخرى التي تتوفر فيها الأمن، ولكن من بداية 1956 شرع في وضع خطة وطريقة مستمرة لإخلاء المناطق الريفية المعروفة بولائها لجيش التحرير الوطني والمتمثلة في جعل هذه المنطقة من المناطق المحرمة[33]، ويكون إخلاء هذه المنطقة وإجلاء السكان منها بتجميعهم في مراكز بإحدى الطريقتين[34]:

- **الطريقة الأولى:**

تكون عفوية ولا إرادية ودون علم السكان، حيث يتم تجميعهم بسرعة من طرف الوحدات العسكرية سواء من اجل تطويق المنطقة أو من اجل تمشيط كلي لها، ويكون بأمر من السلطات العسكرية العليا، ليصبح الشعب تحت رحمة القوات العسكرية. فيما أشارت جريدة المجاهد إلى أن هذه الطريقة تتم باستعمال القوة والقمع، حيث تأتي القوات الفرنسية وتقوم بتهديم القرى والمداشر وينقل سكانها في الشاحنات إلى معسكراتها ويؤمرون هناك ببناء الأكواخ من القش والطين ويفرض عليهم أن تكون ضيقة متلاصقة ولها باب واحدة صغيرة الحجم حتى تتمكن من مراقبتها من برج الحراسة بسهولة[35].

تم إقامة العديد من مراكز التجميع بهذه الطريقة في حرب الجزائر، ومن هذه المحتشدات التي تم إنشائها بهذه الطريقة: محتشد بوقايد[36]ولزهرية[37] التي تم أقيمتها في أسفل جبال الونشريس (موليير في الفترة الاستعمارية)، حيث تم جمع كامل مداشر جبال الونشريس والبالغ عددها 14 دشرة[38] في هذين المركزين غير بعيدين عن بعضهما. حيث تم تجميع الأهالي قبل أيام قليلة من انطلاق عملية شال العسكرية على الونشريس في عام 1959[39].

- **الطريقة الثانية:**

تكون إرادية ومنظمة حيث تعطي مهلة زمنية للسكان للانسحاب من المداشر والإجلاء منها، ويتم إقرارها في غياب عمليات تمشيط عسكرية، وتكون بإصدار أمرا من السلطات العسكرية للمنطقة لسكان المنطقة المراد إخلائها حيث تتخذ اللوازم والاحتياط الضروري

كبناء هذه المراكز قرب المراكز العسكرية قبل تنفيذ ترحيل السكان[40]. فيما أشارت جريدة المجاهد إلى هذه الطريقة في تجميع السكان ما يلي:"تقوم القوات العسكرية بعملية عسكرية واسعة النطاق في مناطق معينة قصد ترحيل السكان في المراكز التي تم بنائها قرب المراكز العسكرية الفرنسية حيث يضرب الحصار الكامل حول المنطقة التي تصبح تحت رحمة الطائرات والمدافع والدبابات ثم تتقدم القوات البرية نحو المداشر والقرى وتعطي للسكان مهلة يوم أو يومين للالتحاق بالمساكن المقامة بجانب المركز العسكري مع التهديد بهدم القرى بعد انتهاء المهلة"[41]. ومن هذه المحتشدات التي تم إنشائها بهذه الطريقة، هي: مطماطة والجبابرة بدائرة مليانة حيث قامت السلطات الفرنسية بإنشاء قرى جمع فيها عدد من المداشر الموجودة في المنطقة[42].

2. نمط مراكز تجميع سكان المناطق الريفية:

إذا كان الهدف من إنشاء مراكز التجميع هو تطويق المجتمع الريفي ومراقبته من اجل منعه في دعم الثورة، لذا حرصت القوات الفرنسية على إقامتها بالقرب من المقرات العسكرية حيث يمكن مراقبتها ومراقبة أي تحرك للثوار تجاه تلك التجمعات[43]. كان يتم التحكم بها من خلال إنشاء مخرجا واحدا فقط، علما بأن عملية الخروج والدخول كانت تتم بواسطة تصاريح تصدر من قبل الفرق الإدارية الخاصة، فيما تكون إدارة هذه المراكز من قبل المكاتب الخاصة[44]التابعة للمكتب الخامس الذي يقوم بالعمل البسيكولوجي داخل المراكز بقصد تحسين وجه فرنسا عبر تقديم بعض الخدمات للجزائريين، إذ أرادت أن تضع الحواجز بين الأهالي والثوار.

تركز إنشاء هذه المراكز على سفوح الجبال وفي المناطق السهلية أو بالتمركز حول المدن الصغرى والكبرى مكونة ما يسمي بالأكواخ أو البيوت القصديرية حول هذه المدن[45]، وتأخذ هذه المراكز أنماط وأشكال مختلفة حسب ظروف تجميع سكان المناطق الريفية ومنها:

- **المجمعات السكانية(القرى):**

أنشئت هذه المجمعات لسكان المناطق الريفية التي سلبت منهم أملاكهم بعدما تحولت إلى مناطق محرمة من طرف القوات الفرنسية، بمعنى مناطق عمليات عسكرية. وقد تحولت هذه المجمعات بمرور الوقت إلى قرى دائمة، لتتطور وتصبح فيما بعد

بمستوى بلدية، تسمى هذه القرى بالمراكز الدائمة يمكن أن نفرقها عن المراكز المؤقتة من خلال اختيار موقع إقامتها" ليس فقط الكفاف والأمن لسكانها، وكذلك إمكانية السكان تحقيق مستلزماتهم المعيشية على العمل في إطار اقتصادي وسياسي قابل للحياة[46].

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان عددها محدود جدا، إذ لم يتجاوز إلا% 8 من مجموع عدد المراكز الذي أقيمت في حرب الجزائر. ومن هذه المراكز نذكر مركز الجبابرة في دائرة مليانة[47].

- **الأكواخ القصديرية:**

يتمثل هذا النوع من مراكز التجميع بتلك التي يصطلح عليه باسم الأكواخ القصديرية (Bidonville)، وهي عبارة عن تجميع سكان عدة دواوير حول مدينة كبيرة كانت أم صغيرة، إذ يكون هؤلاء مجبرين على الرحيل من مناطق سكانهم الأصلية بعدما أصبحت مناطق محظورة بموجب قرارات من السلطات العسكرية، وعند ذاك يصبح هؤلاء مجبرين على الذهاب إلى المدن القريبة، ونظرا لعدم توفر أماكن إقامة لهم، يبادر هؤلاء إلى بناء سكنات ذات مستوى متواضع من حيث توفر وسائل الإقامة المطلوبة. وبمرور الوقت تنمو تلك الأماكن لتصبح مجمعات سكانية كبيرة، ومنها على سبيل المثال البيوت القصديرية التي تنامت حول مدينة خميس مليانة نتيجة توافد الكثير من سكان دواوير جبال زكار[48]بعدما اعتبر هذا الجبال من المناطق المحرمة[49]. وكذلك الحال ينطبق على بلدية العبادية(كارو – Carnot في الفترة الاستعمارية) [50] عندما توافد الكثير من سكان الدواوير المجاورة إليها، حتى قدر عددهم حوالي 40% من مجموع سكان المدينة[51]، كما عرفت مدينة الجزائر هي الأخرى توافد سكان المناطق الجبلية التي أصبحت مناطق محرمة وشكلت حزاما على ضواحيها.

- **مراكز التجميع المؤقتة:**

هي المراكز التي يرتبط استمرارها بحالة عدم الاستقرار وفقدان الأمن[52]، وهي عبارة عن مخيمات معدة من قبل السلطات العسكرية مع توفيرها مستلزمات الحياة اليومية من كلا وشراب[53]. وهذا النوع يعتبر من أكثر مراكز التجميع شيوعا خلال حرب الجزائر بمعدل فاق 65% من مجموع عدد المحتشدات، فعلى سبيل المثال، نجد في منطقة الجزائر التي تضم (المدية، الشلف، تيزي وزو، البليدة ومدينة الجزائر) عدد المخيمات بلغ 500

مركز من مجموع العدد الكلي المقدرة بـ 721 مركز أي ما يعادل 70% من مجموع عدد المراكز، أما بالنسبة لعدد المحتشدين في المراكز المؤقتة في منطقة الجزائر يقدر بـ 320500 نسمة أي ما يعادل 65.3%، وبناءا عليه، يمكن القول أنها تشكل اكبر عدد من مراكز تجميع السكان[54].

خلاصة القول، مهما كان نوع نمط المركز دائم أم مؤقت، لا يغير هذا شيئا من تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي كان يعيشها المحتشدين فيها، علما أن متوسط عدد المحتشدين في المركز الواحد يقدر بأكثر من 1000 محتشد، أي حوالي 150عائلة أو أكثر قليلا[55]، والأكثر من هذا، نجد أن بعض المراكز تفوق كثيرا هذا المعدل المذكور، مما كان يشكل عاملا مضافا للظروف الصعبة التي كانوا عليها، كما هو الحال في مركز الونشريس الذي يصل تعداد سكانه إلى 6000 محتشد[56] .

3. <u>المعدلات السكانية للمحتشدين:</u>

لقد كانت ظاهرة تجميع السكان في المحتشدات خلال حرب الجزائر تنمو بوتيرة بطيئة في سنواتها الأولى، لكن هذه الوتيرة أخذت بالتصاعد انطلاقا من عام 1957 بالموازاة مع اشتداد المواجهات المسلحة واتساع نطاقها. بدأ إتباع سياسة تجميع السكان منذ عام 1955 في منطقة الاوراس، ومنها انتقلت إلى منطقة القبائل ومن ثم إلى منطقة الشمال القسنطيني، لتعم بعد ذلك كامل ربوع الجزائر انطلاقا من عام 1957. وفي عام 1959، وصلت هذه الظاهرة ذروتها، إذ شهدت ارتفاعا كبيرا فاق المعدلات التي سارعت عليها في السنوات السابقة، إلى جانب أنها كانت تدل على التخبط الجانب الفرنسي وعجزه في مواجهة النشاط المسلح لجيش جبهة التحرير الوطني.

فيما يخص الإحصائيات حول المحتشدات وأعداد القاطنين فيها، لا يمكن إعطاء أرقاماً دقيقة وصحيحة عنها، وذلك يرجع إلى التطور المذهل الذي عرفته مع بداية سنة 1959 نظرا لعدة اعتبارات في مقدمتها، ما اشرنا إليه بخصوص الفشل الفرنسي في مواجهة العمليات العسكرية التي كان يقوم بها جيش جبهة التحرير الوطني، ومع هذا يمكن تناول بعض الإحصائيات التي وردت في المصادر التي تناولت هذا الموضوع. فقد قدر شارل روبرت أجرون عدد المراكز بـ 382 مركز في الأول من نوفمبر 1957، وارتفعت إلى 900 مركز عام 1958، بينما قدر عدد سكان المناطق الريفية الذين تم حشدهم في هذه

المراكز في نفس الفترة الزمنية من 360000 إلى 800000[57]، بينما قدرت الإحصائيات الحكومية المدنية منها والعسكرية(المكتب الخامس) عدد مراكز التجميع هي 567 مركزاً، بينما أشارت إلى أن عدد المحتشدين بـ 400000 محتشد موزعين إلى 273000 حالة إرادية و163000 حالة غير إرادية. وجاء في إحصائية ثانية صدرت في عام 1959، نلاحظ ارتفاع عدد المراكز إلى حوالي 1200 مركزاً، فيما قدرت عدد المحتشدين بـ 1200000 شخص، وفي إحصائية أخرى أشارت إحصائيات حكومية إلى تنامي مهول في عدد المراكز والمحتشدين من أواخر عام 1959 إلى بداية شهر أكتوبر من عام 1961، حيث ارتفع عدد المراكز من 1240 مركزا إلى 2380 مركزا، بينما قفز عدد المحتشدين من 1132000 نسمة إلى 1901000 نسمة[58]. أما ميشال روكار(Michel Rocard) [59] فقد أشار في تقريره[60]حول المحتشدات بعد أن زار ثلاثة دوائر فقط وهي: البليدة، الشلف وتيارت إلى أن عدد المحتشدين هو مليون شخص كانوا يعيشون في ظروف قاسية[61].

أخيراً، أن الأرقام الإجمالية لعدد المراكز والمحتشدين حسب السلطات الإدارية والعسكرية الفرنسية والمقدر بحوالي مليوني نسمة ليس بالرقم الدقيق وبعيد عن الحقيقة، بينما أشار عدد من المؤرخين إلى أن العدد هو اكبر مما أشارة إليه المصادر الحكومية، فقد أشار محمد قنطاري إلى أن عدد المحتشدين حوالي ثلاث ملايين نسمة، بينما أشار آخرون إلى أن كل ثلاث عائلات ريفية واحدة منها كانت موجودة في المحتشد[62].

ومن خلال ما سبق، نجد أن هناك تفاوتا في الأرقام التي قدمتها السلطات الفرنسية لا تعكس حقيقة وواقع عدد المحتشدين والمراكز التي أقامتها السلطات الفرنسية في حرب الجزائر، وما أشارت إليه التقارير المستقلة. ومع هذا، لو أخذنا بما ورد في الإحصائيات الحكومية من أرقام لعدد المراكز والمحتشدين نجدها أرقاما كبيرة وخطيرة، لكون عدد الجزائريين كان لا يتجاوز السبعة ملايين نسمة، فإذا كان هناك اثنين مليون نسمة منهم في المحتشدات، يجعلنا نتساءل كيف استطاعت السلطات الفرنسية على تغطية احتياجاتهم المعيشية والصحية خلال فترة احتجازهم، علما بان هؤلاء حرموا من أراضيهم التي كانت هي مصدر رزقهم وتلبية احتياجاتهم، أليس تقاعس السلطات الفرنسية عن توفير احتياجات هؤلاء يعتبر جريمة بحق الإنسانية، ولكن هذا ليس بالغريب على الفرنسيين الذين يحاولوا في كل مناسبة التضليل والكذب بخصوص ما قاموا به من أعمال إجرامية في الجزائر خلال حرب التحرير.

ثالثا: الوضع العام للمحتشدين في مراكز التجمع:

لقد اعترف الجنرال برلانج، المفتش العام للمحتشدات خلال الفترة 1955– 1959، بتدهور الأوضاع المعيشية والصحية وانتهاكات لحقوق الإنسان، حيث أشار إلى تفكك البنية الاجتماعية للأسرة إلى جانب ظهور آفات اجتماعية لم تكن معروفة في الوسط الاجتماعي للأهالي[63]، وبناءا عليه، لقد عاش المحتشدين أوضاعا مأساوية، وقد اعترفت الصحافة الفرنسية واللجان الدولية ورجال الدين الفرنسيين بل وحتى الشخصيات الرسمية الفرنسية بما كان يحدث من تجاوزات في تلك المحتشدات، وسيتم التعرف على ذلك من خلال تطرقنا إلى الواقع السكني والوضع الصحي والمستوي المعيشي في هذه المحتشدات.

1. ظروف الإقامة للمحتشدين:

إن ظروف الإقامة للمحتشدين كانت مزرية جدا، فالبيوت التي سكنوا فيها كانت مبنية بالاعتماد مواد وطرق تقليدية لا تتوفر على الظروف الآدمية للمقيمين، وهي تشبه الأكواخ وضيقة وتفتقر إلى أماكن إيواء الحيوانات[64]. والصورة تزداد عتمة إذا ما عرفنا أن ظروف الإقامة لبعض المحتشدين كانت أكثر بؤسا في محتشدات أخرى، إذ كان هؤلاء يقيمون في خيم بالية لا تقاوم حر الصيف وبرد الشتاء، والأدهى من ذلك، أقام البعض في أماكن لا تليق بالكرامة الإنسانية مثل الإسطبلات، حيث تحشر فيها العائلات من دون إي اهتمام بمتطلباتها اليومية. وفي هذا الصدد أشار الراهب الفرنسي روهنت بعد زيارته لمحتشدات محافظة اوريونفيل(الشلف حاليا) إلى تدهور ظروف إقامة المحتشدين، حين أشار قائلا:" لقد زرت بعض المراكز لا توجد فيها أغطية على الإطلاق في خيم بالية وبالقرب من الشلف تم جمع تسعة عائلات في إحدى الإسطبلات"[65].

لم يسمح ضيق مساكن المحتشدين من تربية الحيوانات والدواجن التي كانت تعتمد عليها العائلات في تلبية الكثير من احتياجاتهم اليومية، مما أثر على المردود الاقتصادي في المحتشدات[66]. كما أن مساكنهم الهشة كانت معرضة للانهيار في أي وقت وغير قادرة على مقاومة الكوارث الطبيعية والعوامل المناخية. وعلى سبيل المثال تعرض مركز التجميع لمطماطة الواقع بدائرة مليانة للانهيار بسبب الفيضانات[67].

ومن خلال هذا، نستطيع القول من ظروف الإقامة التي مر بها المحتشدين كانت جد صعبة ولا تلبي أدنى مستوى الحياة الآدمية التي كفلتها القوانين الدولية.

2. الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمحتشدين:

حينما قررت السلطات الفرنسية إنشاء المحتشدات ورحلت الأهالي من مناطقهم إليها، قامت بالاستيلاء على ممتلكاتهم من مواشي ومقتنيات ثمينة، فأثر ذلك على ظروف الحياة اليومية للمحتشدين، مما أدى إلى تدني المستوى المعاشي لهم. حتى آل الأمر إلى أنهم أصبحوا مهددين بالمجاعة، فقد أشار ميشال روكار في تقريره إلى ذلك الوضع المأساوي، وكتب ما يلي:" إن أكثر من مليون من المحتشدين في إقليم الجزائر (البليدة، الشلف، تيارت) من مختلف الأصناف(شيوخ، نساء وأطفال) مهددون بالمجاعة رغم بعض الإجراءات التقليدية التي اتخذتها سلطات الفرنسية للمنطقة لحل هذه المشكلة".[68]

لقد حاولت السلطات الفرنسية تفادي تدهور الوضع الاقتصادي للمحتشدين، حيث قامت باتخاذ بعض الإجراءات لمساعدتهم على النهوض بواقعهم الاقتصادي. فعلى سبيل المثال قامت السلطات الفرنسية في إقليم الجزائر بتوفير مناصب عمل للمحتشدين لتغطية متطلباتهم اليومية، ففي المجال الزراعي، شرعت في توزيع بعض الأراضي الزراعية على المحتشدين. وبلغت مساحة الأراضي التي وزعت في إقليم الجزائر[69]حوالي 35000 هكتار. كانت حصة مقاطعة الشلف منها 10.205 هكتار منها: 4895 هكتار لفائدة 231 عائلة، أما 5300 هكتار فقد تم تأجيرها لفائدة المحتشدين، كما تم توفير مناصب عمل أخرى في الأشغال العمومية والمصالح الإدارية الخاصة والرسمية[70].

على العموم، أن ما قامت به السلطات الفرنسية من إجراءات لم تكن تمثل إلا نزر قليل جدا نظرا لعدد المحتشدين الكبير. مما جعل مسألة تردي الأوضاع الاقتصادية للمحتشدات يثير القلق، لدرجة أخذت تعرف باسم محتشدات الموت، وهو ما أكده الراهب الفرنسي بومون(Beaumont) حين قال:" في إحدى مراكز إقليم الجزائر رأيت خمسة أطفال يموتون جوعا، وفي مركز يبعد عن الجزائر بـ 75 كلم تم توزيع البطاطس على المحتشدين فأكلوها دون طبخها بلهفة من شدة الجوع"[71].

و نظرا للحالة المتردية التي كانت عليها المحتشدات، فقد كان معظم المحتشدين يعتمدون على المساعدات التي تقدم لهم، فكان نصيب الغذاء الذي يقدم للفرد الواحد

يوميا 150غرام من القمح، وفي بعض الأحيان تنخفض إلى 90 غرام، وهذا يعني أن ما يتناوله الفرد في المحتشدات يقدر ربع الحد الأدنى لديمومة الحياة[72]، ولكن هناك تقرير يكشف عن واقعا أكثر مأساوية قدمه الكاردينال فلتان(Feltin) رئيس أساقفة باريس، جاء فيه ما يلي:" كانت تقدر المساعدات الغذائية بحوالي 900 غرام من القمح للشخص الواحد في الشهر وكان الأطفال محرمين من هذا النصيب"[73]. بينما يشير ميشال روكار في تقريره إلى تدني مستوى الحياة المعيشية في مراكز التجمع، حيث كتب يقول:" إن الحصص الغذائية الموزعة من طرف المساعد الاجتماعي قليلة جدا وهي محددة بأحد عشر كيلوغرام من القمح للفرد(العائلة) في الشهر، وإذا كان لهذا الأخيرة أطفال صغار فيكون الخطر أكثر، كما نلمس انعدام استمرار التمويل المنظم بهذه الحصص وأحيانا تتوقف هذه المساعدات إذا كان صاحب المبادرة غائبا فهذه الحصص الغذائية تتوقف أكثر من شهر في بعض المراكز. أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية الأخرى مثل الرعاية الصحية والملابس فإنها تنعدم في اغلب الأوقات"[74].

خلاصة القول، أن تردي الظروف الاقتصادية إلى جانب تدهور الإقامة في المحتشدات سيكون ذا مردود سلبي على الواقع الصحي. وهو ما حدث بالفعل.

3. الوضع الصحي للمحتشدين:

إن الوضع الصحي للمحتشدين هو مرآة التي يمكنها أن تعكس الحالة المتردية للإقامة والواقع الاجتماعي الاقتصادي التي كان عليها المحتشدون. ونظرا للتدهور أوضاع الإقامة وتردي الظروف الاقتصادية كانت الأوضاع الصحية متدهورة جدا، والدليل على ذلك نداءات الاستغاثة التي انطلقت لتنبيه الرأي العام العالمي إلى ما آلت إليه الأوضاع الصحية للمحتشدين في الجزائر، حيث جاء النداء الأول من باريس من طرف رئيس كنيسة الإغاثة، وهي التي كانت تقدم المساعدات الاجتماعية للمحتشدين، موجه إلى الأمة الفرنسية بما يلي:" أن النقص الفادح للأطباء والمساعدين الاجتماعيين قد تسبب في نتائج فاجعة"[75]. أما النداء الثاني فقد صدر من جنيف أثناء انعقاد المجلس العالمي للصحة التابع لهيئة الأمم المتحدة، حيث رفعت وفود سبعة عشرة دولة مشاركة فيه إلى رئاسة المؤتمر لائحة بخصوص المحتشدات الجزائرية، ونبهت إلى الظروف المأساوية التي أصبح عليها المحتشدين بالقول:" أننا متأثرون من الطابع المأساوي الذي أصبح عليه مئات الآلاف من الجزائريين واغلبهم أطفال ونساء شيوخ". وحددت تلك الدول مطالبها بما يلي[76]:

- العدول عن كل عمليات التجمع أصلا.
- العمل بميثاق هيئة الأمم.
- إزالة المراكز.

لقد كان لاستمرار السلطات الفرنسية في سياستها التعسفية تجاه المحتشدون إلى تدهور الظروف الصحية لهم. وفق ما جاء في تقارير المحققين الذين زاروا هذه المحتشدات لاحظوا ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، إذ كان طفلا واحد يموت يوميا في مراكز الونشريس (برج بونعامة حاليا) [(77)]. وفي شهادة لأحد المحتشدين في مركز الونشريس، كان عمره يتراوح بين11- 13 سنة، حيث قال:" أن عدد وفيات الأطفال الذين يموتون يوميا يصل أحيانا إلى أربعة أطفال بسبب التيفوئيد"[(78)]. بينما أشارت جريدة المجاهد إلى تردي الحالة الصحية للأطفال في المحتشدات، وكتبت تقول:" إن أطفال مراكز التجمع تظهر على أجسامهم أعراض المرض ولم يبق فيهم إلا الهيكل العظمي وآخرون يعانون من الحمى وهم راقدون على الأرض بدون فراش، ولا غطاء ولا دواء من أي نوع كان"[(79)]. وقد سببت تلك الأوضاع في انهيار الجانب المعنوي والنفسي للمحتشدين[(80)].

رابعا: انعكاسات سياسة تجميع السكان على الثورة المسلحة:

إذا كان الهدف الاستعماري من هذا الإجراء هو عزل الشعب عن الثورة وخلايا جبهة التحرير الوطني لتطويق الثورة والقضاء عليها، إلا انه حدث عكس ذلك بحيث ارتاح المجاهدون لهذا الإجراء لتفادي الضحايا في صفوف المدنيين الجزائريين نتيجة العمليات العسكرية والقصف الجوي وأصبح سكان الريف في مأمن وسمح للثورة تلقي التموين بانتظام من مراكز التجميع بعدما تم إنشاء خلايا جبهة التحرير فيها[(81)]. ما يؤكد كلام قائد الولاية الرابعة هو ما كتبه قائد الولاية الأولي شيهاني بشير حول سياسة تجميع سكان الريف والجبال بتاريخ جويلية 1955 قائلا:" يسخر جيش التحرير الوطني من سياسة إخلاء السكان من المناطق الغير آمنة أي المناطق المحظورة، هؤلاء السكان الذين تم ترحيلهم أو حتى محاصرتهم، لا يهم، بينما العكس حيث كان هذا الإجراء في خدمة المجاهدين، فتصبح هذه المناطق مستغلة من طرف الثوار كأماكن للإقامة في آمان كلي لان القوات الفرنسية لا تدخلها إلا نادرا كما أنها لا تتعرض للقصف المدفعي أو الجوي (لكن هذه الأخيرة التي تقوم بالقصف الجوي لم تسفر علي أي ضحية إلي اليوم). حدث في

احدي المرات بقرب من وادي غرغار أن 17 جمل ملك لصحراويين وليس لهم أي علاقة مع الثوار تم قتلهم بواسطة القصف الجوي، أضحكنا هذا كثيرا. إن سياسة المناطق المحظورة تسمح لنا بالإيواء في منازل خالية، التغذية من ما تركوه، عقد اجتماعات، الاستحمام وغسل الملابس، باختصار تجعلنا نتمتع بكل حرية في الأراضي التي هي نحن أسيادا فيها ولا يوجد أي خطر للتنكيل بينا إلي الإدارة الفرنسية"[(82)] . وأكد من جهته قائد الولاية الرابعة في استجواب معه في مسألة المحتشدين وتموين المجاهدين بعد عزل الشعب فكان جوابه:" لقي المجاهدون ارتياح في الإجراء لتفادي الضحايا في صفوف المدنيين أثناء العمليات العسكرية والقصف الجوي حيث جعلوا سكان الريف في مأمن، كما ساعد المجاهدون علي تلقي التمويل بانتظام من هذه المراكز التي تم إنشاء فيها خلايا جبهة التحرير الوطني"[(83)]. وأشار بيير فيدال ناكي أن تنامي الوعي الوطني في هذه المراكز كان أكثر من أي وقت مضي لدي مجتمع ريف الجزائر[(84)].

أقامت فرنسا عشرات المئات من مراكز التجمع (المحتشدات) في حرب الجزائر وحشد فيها المئات الآلاف من مدنيين المناطق الريفية والجبلية بعدد يفوق ثلاثة مليون نسمة ما يعادل نصف سكان ريف الجزائر بانتهاء عملية شال العسكرية في ماي 1961 وهي من اكبر التحركات السكانية التي لم تعرفها البشرية خلال هذه الفترة[(85)]، مست هذه العملية حوالي 3/1 (الثلث) من المدنيين الجزائريين .

مهما تعددت أسباب وظروف تجميع مدنيين المناطق الريفية في حرب الجزائر، فأنها تعد من الجرائم الخطيرة والجسيمة المرتكبة من طرف المسئولين عن هذه الأفعال في حق هذا الشعب نظرا لمخالفتها لكل الأعراف الدولية ومدى انعكاساتها علي المحتشدين بتشتيت الأسرة الجزائرية واستئصال ثقافتها وتقاليدها والأخطر هو ما سببته هذه العملية للمحتشدين من أذى على حياتهم اليومية بإصابتهم بإمراض وارتفاع المذهل للوفيات خاصة الأطفال فتحولت هذه المراكز إلى مقابر بدفن يوميا الأموات بسبب الظروف المعيشية والصحية ما يدفعنا القول أن هذه المراكز هي مراكز الإبادة او كما يسميها بعض الفرنسيين الإنسانيين بأشويز الفرنسي(Auschwitz de la France) بمعني معتقل النازية والفرنسيون يعرفون أن المعتقلات النازية كانت من اجل إبادة الجنس، ويعد هذا خرقا لبيان حقوق الإنسان في مادته 13 التي تنص في فقرتها الأولى ما يلي:"لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة"[(86)]، وخرقا

لاتفاقية جنيف 1949 المتعلقة بحماية المدنيين أثناء الحرب في كل من المادة 85 المتعلقة بطبيعة المحتشدات، والمادة 89 المتعلقة بالغذاء والمادة 90 المتعلقة باللباس والفراش، والمادة 91 المتعلقة بالنظافة، والمادة 92 المتعلقة بالعلاج[(87)].

قد تم توضيح أعلاه بأدلة على أن هذه المحتشدات كانت محتشدات الموت أي محتشدات الإبادة بشهادة الفرنسيين، وكما تم تبيان ما نجم عنها من ضحايا واستئصال تقاليد وثقافة شعب بكامله وبالتالي نقول أن هذا العملية ترتب عليها جريمة إبادة الجنس، وجاءت لما قررت الجمعية العامة بتاريخ 9 ديسمبر 1948 الموافقة على اتفاقية خاصة بتجريم إبادة الجنس البشري، ودعت الدول إلى التوقيع والانضمام إليها، حيث وضعت موضع التنفيذ في 12 ديسمبر 1951 بعد أن صادقت عليها 20 دولة. وقد جاء في نص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على أن" الأطراف المتعاقدة تؤكد بأن الإبادة سواء ارتكبت في زمن السلم أو في زمن الحرب تعد جريمة طبقا للقانون الدولي". كما جاء في نص المادة الثانية من اتفاقية أنه:" تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو أثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه[(88)]:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي .
- فرض تدابير تستهدف الحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى .

الخاتمة:

نستنتج أن فرنسا هي المسؤولة الأولى عن الجريمة المرتكبة في حق المدنيين الجزائريين الأبرياء لكل ما أصابهم من أذى بعد حشدهم في هذه الأماكن(المحتشد) التي لا تتوفر فيهم أدنى شروط الحياة وجردوا من ممتلكاتهم وما ترتب عن هذا الإجراء من تفكيك الأسرة الجزائرية، والغريب في الأمر والمؤسف أن فرنسا إلى يومنا لم تعترف بما ارتكبته خلال الثورة التحريرية ولم تقدم اعتذارها.

الهوامش:

1. الحرب الثورية هي الحرب التي تعتمد بالدرجة الأولى على الشعب (الفلاحين والعمال) وحسب ماو تسي تونغ هي العلاقة الأساسية بين الحرب والسياسة من اجل دفع الشعب نحو احتضان الثورة، بمعنى أن الثورة تعيش وسط الشعب مثلما تعيش السمكة داخل الماء.

2. جاء في كتاب ترانكي(Trinquier) بعنوان "الحرب الحديثة"(Guerre Moderne) الذي كان ضابط في الجيش الفرنسي ومن رواد الإستراتيجية العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية ان هذه الحرب لها أدواتها وأسلوبها وهي تختلف عن الحرب الكلاسيكية، للمزيد من المعرفة، ينظر في :

Roger Trinquier, la guerre moderne, La table ronde, Paris 7, 1961.

3. . هي منطقة جبلية ساحلية ممتدة من ولاية تيبازة الى ولاية مستغانم.

4. Michel Corna ton, Camps de Regroupement de La Guerre d'Algérie, Edition L'Harmattan ,paris, 1967 , p.48.

5. ضابط فرنسي شارك في احتلال الجزائر وهو نقيب في الهندسة العسكرية وساهم في تسيير المكاتب العربية وعين رئيس المكتب العربي في مدينة اوريونفيل(الشلف حاليا)

6. Michel Corna ton, op.cit. p.42

7. Pierre Vidal Naquet, Raison D'état,édition de minuit ; Paris, 1962, p.217.

8. Mohammed Teguia, L'Algérie en guerre, OPU, Alger, 1988, p. 263.

9. Talbo- Berni Gaud, les temps modernes, janvier 1961, p.710.

10. Rapport de Mgr Rhodain, Secrétaire Général du Secours Catholique, in : Michel Corna ton, Op.cit., p.21

11. Rapport du commandant Florentin, du 11 décembre 1960, in. Michel Corna ton, Op.cit. , p.21.

12. للمزيد من المعلومات ينظر: بوبكر حفظ الله، تموين جيش التحرير في الداخل، مقال منشور في مجلة: حولية التاريخ، العدد 9 – 10، السنة 2010، الجزائر، ص326 – 320.

13. Hartmut Elsenhans, La guerre d'Algérie:1954-1962.La transition d'une France à une autre. Le passage de la IVe à la Ve République, p. 496.

14. Les Auschwitz de la France en Algérie, in : http://www.youtube.com/ watch?v=RGLrdjkcLdM, vue le 10 juin 2010 à 17h30mn.

15. Mustapha Lacheraf, l'Algérie nation et société, Maspero, paris, 1965, p.259.

16. Michel Cornaton, les camps de regroupement de la guerre d'Algérie, colloque du 20 au 23 Juin 2006, université Lumière, Lyon2, salle F8, Mercredi 21 Juin 2006

17. بلدية مشونش تقع على بعد 120كم جنوب باتنة و30 كم شمال بسكرة وهي اليوم عبارة عن قرية تضم حوالي 12000 نسمة.

18. تقع تكوت(قبيلة) في منطقة الاوراس وبالتحديد جنوب شرقي مدينة باتنة على بعد 42 كم.

19. Les Auschwitz de la France en Algérie, Op.cit.

20. Michel Cornaton, les camps, colloque du 20 au 23 juin 2006, Op.cit.

21. Olivier Le cour Grandmaison, Coloniser, Exterminer : sur la guerre et l'état colonial, Fayard, Paris, p .188.

22. Mustapha Lacheraf, Op.cit., 260.

23. Arlette Heymann, Les libertés publiques et la guerre d'Algérie,2ditions Boss frères, Paris, 1972, p.205.

24. Claude Paillât, dossier secret de l'Algérie, Edition presse de la cité, paris, 1962, p.460.

25. الجنرال برلانج الذي عين في 7 ماي 1955 قائد مدني وعسكري لمنطقة الاوراس-النمامشة مهد الثورة الجزائرية، كان في المغرب على راس المكاتب العربية، يتكلم العربية بعدة لهجات، منح كامل الصلاحيات في المنطقة، ساند سياسة المناطق المحرمة شريطة أن تتكفل السلطات بالسكان، صاحب المبادرة في تأسيس الفرق الإدارية الخاصة في الجزائر الذي نقلها من المغرب.

26. Jean -Charles Jauffret, Maurice vaisse et Charles Robert Ageron, Militaire et guérilla, Centre d'étude d'histoire de la défense, éditions complexe, paris, 2001, p.345.

27. Michel Corna ton, Les Camps Camps de Regroupement de La Guerre d'Algérie, Op.cit. p.66.

28. عين من طرف الجنرال ديغول مندوب عام للحكومة الفرنسية في الجزائر مابين عام 1958-1960، وكلف بالتهدئة وتطبيق ما اصطلح عليه بمشروع قسنطينة

29. Michel Corna ton, Les Camps de Regroupement de La Guerre d'Algérie. Op.cit. p.67

30. Ibid. p.68.

31. Ibid. pp.69-74.

32. ibid.75.

33. المناطق المحرمة هي المناطق التي يمنع فيها تنقل السكان مهما كانت طبيعة التنقل، فهي معرضة للقصف في أي وقت وكل من تحرك في هذه المناطق تطلق عليه عيار ناري.

34. جريدة المجاهد، العدد(99) في 3 جويلية.

35. المصدر نفسه.

36. تحول هذا المركز إلى تجمع سكاني وأصبحت اليوم بلدية واقعة على ارتفاع 1500م في اسفل جبال الونشريس تابعة اليوم لولاية تسمسيلت وتبعد عن مقر الولاية ب 64 كلم شمالا.

37. تحول هذا المركز هو الأخر اليوم إلى بلدية تابعة اليوم لولاية تسمسيلت، تقع هي الأخرى في أسفل الونشريس الواقعة بين مقر ولاية الشلف على بعد 46 جنوبا وعن مقر ولاية تسميسلت عن بعد 70كلم شمالا.

38. وهي: بني هندل، بني بن هلهانوس، تملاحت، بني لحسن، أولاد غالبة، بني شايب، بطحية، بني بوعتاب، تيكرجيمات، بني وزان، واد بو سليمان، أولاد بسام الشراقة، أولاد بسام الغرابة.

39. شهادة مجاهد بن جلول محمد من منطقة الونشريس(برج بونعامة) في 4 جوان 2001.

40. Pierre Vidal Naquet, raison d'état, Op.cit., p.211.

41. جريدة المجاهد، العدد(99) في 3 جويلية 1961.

42. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, le déracinement, éditions de minuit, paris, 22 mai 1964, pp. 28-43.

43. Pierre Vidal Naquet, raison d'état, Op.cit., p.217.

44. Mohamed Teguia, Op.cit. p.263.

45. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p.204.

46. Michel Corna ton, camps de regroupement de la guerre d'Algérie, Op.cit., p.59.

47. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p.213.

48. هو واحد من الجبال الشاهقة لسلسلة الساحلية، يقع في أقصى شرق الظهرة ويشرف على مدينة خميس مليانة.

49. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p.30.

50. هي بلدية تابعة لولاية عين الدفلي واقعة غرب مقر الولاية علي بعد 32 كلم.

51. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p.30.

52. Pierre Vidal Naquet, crimes de l'armée française, édition maspéro, paris,1975, p.143.

53. Michel Cornaton , camps de regroupement de la guerre d'Algérie, Op.cit., p.59.

54. Pierre bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p.30.

55. Pierre Vidal Naquet, crimes de l'armée française, Op.cit., p.150.

56. Mohamed Teguia, Op.cit. p. 265.

57. Charles Robert Ageron, une dimension de la guerre d'Algérie : les « regroupements » de la population, in : militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie, Op.cit. , p.335.

58. مقتبس من:

Michel cornaton, camps de regroupement de la guerre d'Algérie, op.cit.

59. من بين الإطارات السامية للدولة الذين كلفوا من طرف بول دلوفري للقيام بزيارة إلي مراكز التجمع لكل من البليدة والشلف وتيارات والقيام بتقارير مفصلة عن الوضع فيها، وكان آنذاك مشال روكار متربص من المدرسة العليا للإدارة .

60. نشر هذا التقرير في صحيفة لوموند في 18 افريل 1959 .

61. Charles Robert Ageron, une dimension de guerre, Op.cit. , p.336.

62. محمد قنطاري، المرجع السابق، ص 163.

63. Mohamed Teguia, Op. cit., p.263.

64. Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, Op.cit., p.219.

65. جريدة المجاهد، العدد(57) في 15 ديسمبر 1959.

66. Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, Op.cit., p.219.

67. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p.209.

68. للمزيد من المعرفة عن حالة والوضع الاجتماعي والمعيشي للجزائريين عليك بالرجوع إلى كتاب:

Michel Rocard, Rapport sur les camps de regroupement et autres textes de la guerre d'Algérie, Editeur mille et une nuits, Paris, 2003.

69. إقليم الجزائر يجمع المحافظات الوسطى وهي(الشلف، المدية، تزي وزو، الجزائر).

70. Pierre Bourdieu et Abdelmalek Sayad, Op.cit., p. 203.

71. جريدة المجاهد، العدد(57) في 15 ديسمبر1959.

72. المصدر نفسه.

73. M'hamed Yousfi, les otages de la liberté : quelques aspects des dessous de la guerre d'Algérie, éditions Serra- graphic, Algérie, 1993, p.78.

74. Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, Op.cit., P.220.

75. المجاهد، العدد (44) في 14 جوان 1959.

76. المصدر نفسه.

77. Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, Op.cit. , p.219.

78. مقابلة مع عبد القادر الونشريسي(برج بونعامة) في 4 اوت 2001.

79. جريدة المجاهد، العدد(57) في 15جويلية 1959.

80. Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, Op.cit., p.219

81. مقابلة مع يوسف الخطيب الملقب في الثورة بسي يوسف قائد الولاية الرابعة التاريخية من 1959-1962. أجريت المقابلة أثناء انعقاد منتدى الجيلالي بونعامة المنعقد بمدينة برج بونعامة من 3-5 أوت 2001.

82. Claude Paillât, Op.cit., p.172-173

83. مقابلة مع يوسف الخطيب الملقب في الثورة بسي يوسف(برج بونعامة) في 5 اوت 2001.

84. Pierre Vidal Naquet, Raison D'état, Op.cit., P.209.

85. Ibid.

86. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينظر في شبكة الانترنيت:

http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html .

87. اتفاقية جنيف الرابعة، بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المرخة في 12 أوت 1949م، ينظر في شبكة الانترنيت:

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm.

88. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ينظر في شبكة الانترنيت:

https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62sgrn.htm .

دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة
إبان الثورة التحريرية.

أ.رانية هدار
جامعة لحاج لخضر/ باتنة

مقدمة:

أدرك قادة الثورة التحريرية الجزائرية أن الإعلام الثوري والدعاية الجزائرية في الثورة التحريرية سلاح لا يمكن تجاهله إلى جانب البندقية في الدفاع عن حق الشعب الجزائري داخليا وخارجيا في الاستقلال والتحرر. انطلاقا من الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الإعلام في تنوير الرأي العام الوطني، والعمل على تعبئته ليلتف حول الثورة وتحصينه من الإعلام الاستعماري وحربه النفسية والأيديولوجية، ومن جهة أخرى تدويل القضية الجزائرية وإبلاغ حقيقتها إلى الرأي العام الدولي.

كانت الإذاعة من بين الوسائل الإعلامية السمعية المعتمد عليها في الثورة الجزائرية كإعلام مضاد للإعلام الفرنسي، حيث كانت إذاعة صوت الجزائر الحرة المكافحة هي اللبنة الأولى للإعلام الإذاعي الجزائري، بالاعتماد على إذاعات الدول العربية المساندة للثورة، في تدويل القضية الجزائرية وكسب مساندين لها لتحقيق هدف الاستقلال والتحرر من قيود الاستعمار الفرنسي، وعليه نطرح السؤال الرئيسي التالي: كيف ساهمت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة في تدويل القضية الجزائرية إبان الثورة التحريرية؟.. للإجابة على هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين، خصص المحور الأول للتفصيل في ظهور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة وظروف نشأتها، وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها،

أما المحور الثاني فخصص لإبراز دور هذه الإذاعة في تدويل القضية الجزائرية داخليا وخارجيا، من خلال ما قامت به من نشاطات وبرامج إذاعية والأكثر من ذلك العوائق التي تعرضت لها إبان الثورة التحريرية.

أولا: ظهور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة وظروف نشأتها:

لقد جندت السلطات الاستعمارية إلى جانب قوتها العسكرية الجرارة المجهزة بأحدث التقنيات الحربية، والمدعمة من طرف الحلف الأطلسي، مختلف وسائل الدعاية والإعلام، وكانت الإذاعة واحدة من أكبر تلك الوسائل لخنق الثورة الجزائرية، والقضاء عليها مهما كلف الثمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحذير الجزائريين الذين قد تسول لهم أنفسهم التفكير في التمرد على فرنسا، والمطالبة باسترجاع سيادتهم وحريتهم، حيث كلما تقدمت الثورة الجزائرية، زادت الهجمة الإعلامية الفرنسية عليها، بهدف إجهاضها وتقزيمها، والحيلولة دون انتشارها محليا ودوليا على الخصوص، مسخرة لها ترسانتها الإعلامية لإحباط توسعها داخليا وخارجيا[1]. ومن ثم فقد أدرك قادة الثورة التحريرية بعد الفاتح نوفمبر 1954 الدور الاستراتيجي للإعلام الثوري في الثورة التحريرية، وأن الكفاح يجب أن يكون على جميع الأصعدة، فإلى جانب الكفاح السياسي والعسكري والدبلوماسي، لابد من إدخال الإعلام في المعركة كسلاح لا يمكن تجاه لهل لدفاع عن الثورة داخليا وخارجيا، وكانت الإذاعة من بين الوسائل الإعلامية السمعية المعتمد عليها، رغم أنها كانت لاحقة للصحف ولمختلف النشريات نظرا لاتساع قاعدة من يصلهم الصوت الإذاعي مقارنة بعدد من يحسنون القراءة.

1-نشأة إذاعة الجزائر الحرة المكافحة:

شهدت إذاعة الجزائر ميلادها في وهج الثورة التحريرية، وبالضبط في يوم 16 ديسمبر 1956 حيث شرعت الإذاعة السرية "صوت الجزائر الحرة المكافحة" في بث برامجها[2] بجهاز إرسال من نوع PC610متنقل عبر شاحنة من نوع GMC تم اقتناؤه من القاعدة الأمريكية بالقنيطرة في المغرب سنة 1956، وبث برامجها في الشاحنة المتنقلة عبر مناطق وهاد وفجاج بالريف الخاضع سابقا للحكم الإسباني وكان ذلك بمعدل ساعتين يوميا[3]. حيث كانهذا جهاز الإرسال مخصص أساسا لحاجيات عسكرية، تم تأهيله بإضافة ميكروفون ومسجل وجهاز

لقراءة الأسطوانات، بالإضافة إلى مولد كهربائي PE 95 للتزود بالطاقة الكهربائية الضرورية الشيء الذي يجعلها مستقلة، هذا المولد تجره الشاحنة، بالإضافة إلى هوائي نصف موجه Doublet ازدواجي يضمن انتقاء دقيق للذبذبات ويعطي نتائج جيدة.(4)

والجدير بالذكر أن التحول الحقيقي قد حدث في أخر عام 1956 عندما وزعت ألا فمنشورات على الجزائريين معلنة وجود (صوت الجزائر الحرة) وتضمنت هذه المنشورات ساعات الإرسال وتوضيحات حول طول موجات البث، وفي بحر 20 يوما استنفذت كل الكميات المخزنة من أجهزة الراديو، حيث شهدت هذه الفترة إقبال الجزائريين على شراء أجهزة الراديو من السلطات الاستعمارية التي لم تدرك سبب هذا التغير المفاجئ في الموقف من جهاز الراديو وهو موقف كان يتسم بالسلبية، أكده علماء النفس والاجتماع الاستعماريين الذين كانوا يردون ذلك إلى ما تتحلى به الأسرة الجزائرية من روح محافظة وتقاليد صارمة لا تتماشى وروح الانفتاح التي يعمل على بثها هذا الجهاز، متناسين أن الجزائري كان ينظر للراديو باعتباره وسيلة استعمارية، وقد أسهب فرانز فانون المفكر الذي صقلته الثورة الجزائرية بروحها، في تفسير ذلك من خلال كتابه الشهير "سوسيولوجية ثورة" حيث أكد أن الإنسان الجزائري قد أصبح يجد في هذا الجهاز ما يستجيب لطلباته، وهو ما يتوافق مع ما وصلت إليه النظريات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال والتي تقول أن الأفراد لا يستهلكون أو يعرضون أنفسهم لوسائل الاتصال بسهولة أو بشكل عشوائي، بل يتقبلون الوسائل التي تقول شيئا يتفق مع اتجاهاتهم واهتماماتهم، ويتجنبون بقصد وإدراك المعلومات التي لا تتفق مع أراءهم واتجاهاتهم.(5)

في طليعة من فكروا في إنشاء إذاعة وطنية تقوم بمهام التوعية والتنوير والتبليغ والتعريف بالقضية الجزائرية ومواجهة الدعاية الاستعمارية، الشهيد القائد العربي بن مهيدي ونائبه على رأس المنطقة الخامسة (وهران) المرحوم عبد الحفيظ بوصوف المدعو سي مبروك الذي تولى فيما بعد قيادة المنطقة الخامسة، يسانده في ذلك المجاهد الطالب العائد من القاهرة محمد بو خروبة (هواري بومدين).

في بداية خريف عام 1956، شرع سي مبروك في الإعداد العملي لتنفيذ مشروع الإذاعة السرية، فأسند للمناضل الإطار مسعود زقار، مهمة الحصول على أجهزة مناسبة لذلك، فقام بمهمة شراء أول جهاز اتصال متوسط المدى بعد الاتفاق مع ضابط أمريكي من

القاعدة البحرية الأمريكية بالقنيطرة بالمغرب، ليتم إرسال الجهاز المرفق بهوائي على متن شاحنة من نوع GMC نحو منطقة الريف، إلى جهة جبلية في شمال المغرب، أين تم استقباله من طرف بوصوف وبومدين معا.

وكانت النواة الأولى لهذه الإذاعة التي كانت تبث برامجها على الموجات القصيرة 25 متر، 21 متر و49 متر، لمدة ساعتين يوميا، ابتداء من الساعة الثامنة مساءا، باللغات العربية والقبائلية والفرنسية، مشكلة من المناضلين: عبد المجيد مزيان، عبد السلام بلعيد، مدني حواس، رشيد النجار، الهاشمي التيجاني، موسى صدار، عيسى قوار، لوصيف بوغرارة المدعو محمد القوردو، عبد القادر معاشو، بن عبد الله حمود والشيخ رضا بن الشيخ الحسين المدعو ميمون، وكان وراء هذا الطاقم أعضاء "لجنة النظام المدني" التي كانت تسهر على إعداد التقارير والتحاليل السياسية للإذاعة السرية، وكذا تحرير مقالات لجريدة " المقاومة الجزائرية" التي كانت تصدر في تطوان بالمغرب، ويتعلق الأمر بالسادة: حاج صالح، زهير احدادن، عبد القادر بوسلهام، يحي رحال، عبد المجيد مزيان، عبد القادر معمري، الهاشمي التيجاني، قادوش، حمادي، ثم التحق بهؤلاء اسماعيل حمداني، قريصات وزروق موساوي. [6]، أما تقنيا فكان لعبد الرحمن الأغواطي وعبد الكريم حسين وعلي قراز[7].

وهكذا بدأت المرحلة الأولى لهذه الإذاعة التي توقفت أشهر عديدة بين عامي 57 و58، نتيجة أسباب تقنية بحتة مرجعها عدم قدرة الجهاز المتنقل على مواجهة الاحتياجات اللازمة، وكان لابد من دخول مرحلة جديدة تفرضها التطورات المعتبرة الواقعة داخل الثورة في جميع الميادين وخصوصا في الميدانيين العسكري والسياسي.وبالفعل فقد تم اقتناء أجهزة جديدة تم تنصيبها بالقرب من مدينة الناظور بالاتفاق مع المسؤولين المغاربة.وعاد البث مرة أخرى أقوى مما كان عليه، واستحدثت فترة صباحية وأخرى زوالية بالإضافية إلى الفترة الليلية الرئيسية. [8]

انطلقت الإذاعة السرية من جديد، في 12 جويلية 1959، وهي تتمتع هذه المرة، بتجهيزات ومكاتب واستديو وجهاز إرسال قوي، قيل أنه كان شبيها بأجهزة الإرسال المستعملة على ظهر البواخر الحربية الأمريكية، وكان اقتناؤه كالعادة، من تدبير رشيد كازا (مسعود زقار)، وعين على رأس الإذاعة السرية، هذه المرة، مدير وهو المناضل محمد السوفي، الذي كان عسكري التكوين ولكنه كان بارعا في كتابة النصوص بالفرنسية.

أما فريق الإذاعة فتوسع ليضم الأسماء الأتية: محمد السوفي، عيسى مسعودي، مدني موسى، محمد بوزيدي، محمد بومديني، عبد العزيز شكيري، محمد السعودي، مصطفى التومي، خالد سافر، خالج التيجيني، دحو ولد قابلية، عمر مرزوق، محمد كسوري، محفوظ مغربي، عمار معمري، قدور ريان، عبد الرحمان لغواطي، محمد مكيرش، السعيد غماري، يوسف مصطفى دالي، عبد الله دردك، كمال بلحبيب، لوصيف بوغرارة المدعو محمد القوردو، علي جبار، علي نساخ المدعو فريد، كمال داودي وقدور أكتوف.[9]

فاستأنفت الإذاعة العمل في صائفة 1959، وانطلق صوتها مدويا من على الشاحنة المتنقلة، عبر الحدود الجزائرية المغربية، بالإعلان واللحن المميز: "هنا صوت الجزائر المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر"، وبانطلاق هذا الصوت المدوي، أضافت الثورة الجزائرية مكسبا أخر بمثابة سلاح استراتيجي هام، جاء ليدعم مسيرة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وكان لهذا المكسب أثر عميق لدى عموم الشعب الجزائري، وصدمة عنيفة لدى العدو ووسائله الإعلامية.[10]

الجدير بالذكر أن كلمة افتتاح الإذاعة السرية قد كتب نصها الفرنسي وألقاها سعد دحلب بينما كتب التعليق بالعربية مدني حواس وألقاه عيسى مسعودي صاحب الصوت الرمز للثورة الذي وصل في نفس اليوم 1959/07/02 قادما من تونس، لتعزيز الطاقم الإذاعي المتكون من: مدني حواس،عبد اللطيف، خالد سافر، كمال داودي، محمد بوزيدي، سي محمد السوفي، دحو ولد قابلية، مولاي، مصطفى التومي، خالد التيجيني. أما المشرفون على الأجهزة التقنية فيها، فيمكن أن نذكر من بينهم: عيسى، عبد المجيد قوار، قدور ريان، محمد مقيدش، سعيد غماري، لوصيف محمد " المعروف " بـ "القوردو"EL GOURDO.

وهنا نذكر أن الاتصال كان مستمرا بين المشرفين على الإذاعة ومركز القيادة الأقرب بوجدة وذلك عن طريق مناضل اسمه بوثلجة كان يقوم بمهمة الاتصال باستمرار ممتطى دراجة نارية.[11]

وتحسبا لكل الطوارئ، أمر القائد الفقيد " سي المبروك " وهو (عبد الحفيظ بوصوف) رحمه الله، أمر باقتناء ثلاثة أجهزة إرسال بقوة 15 كيلو وات لكل واحد، ثم وضع اثنين في مكانين مختلفين بمنطقة الناظور أما الثالث فقد أمر بإبقائه في الصناديق كقطع غيار يمكن الاستنجاد بها عند الحاجة. هذا وأشير إلى أن جهاز آخر من نوع PC610للتلقي

والاستماع قد أقيم في (وجدة) لتتبع الأخبار ليس فقط السياسية والعسكرية لكن وبالخصوص لمراقبة تعليمات العدو لوحداته العسكرية.

وهنا ينبغي أن نذكر بأن جهازا مثيلا مركزا في مدينة " الكاف " بغرب القطر التونسي قد مكن المشرفين على أجهزة الاتصال التابعة للثورة من فك شفرة العدو وهو الرمز المعروف(CODE SLIDEX)مما يعتبر بحق انتصارا كبيرا لجهاز الاتصال الجزائري جديرا بالتنويه.

2-صوت الجزائر من إذاعات الدول العربية:

في الوقت الذي كانت تنشط فيه إذاعة الجزائر الحرة المكافحة محليا، كان مناضلون جزائريون أخرون يصنعون الحدث أيضا، من خلال صوت الجزائر في العديد من الإذاعات العربية، في المغرب، تونس، القاهرة، طرابلس وبنغازي في ليبيا، دمشق، الكويت، وبغداد [12] وكذلك المجر التي كانت تقدم من عاصمتها بودابيست برنامجا إذاعيا بعنوان "صوت الاستقلال والحرية".[13]

شهدت أوائل 1956 انطلاق ثلاث إذاعات: صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني من غرب الجزائر بالحدود الجزائرية المغربية،ومن تونس الشقيقة، ومن القاهرة بالعربية والفرنسية. كما شهدت أوائل 1958 انطلاق 5 إذاعات: صوت الجزائر من إذاعة طرابلس بليبيا، ومن بلغازي، ومن دمشق، ومن الكويت، واخيرا من بغداد.[14]

أ-صوت الجزائر من تونس:

كان برنامج "صوت الجزائر" عبر الأمواج التونسية مقسما إلى فترتين : الأولى خاصة بالأنباء العسكرية والثانية للتعليق السياسي.يدوم البرنامج من 20 إلى 30 دقيقة ويتم بثه ثلاث مرات في الأسبوع.

يستهل البرنامج بنشيد "قسما" لشاعر الثورة الراحل مفدي زكريا رحمه الله وينتهي بنفس النشيد، يفصل الفترتين العسكرية والسياسية نشيد "الله أكبر" الذي راج بنجاح.

كان من أبرز المناضلين فيها، اسم ظل يشكل الصوت الرمز المؤثر في وجدان الشعب الجزائري طيلة مسيرة الكفاح المسلح ويتعلق الأمر بالمناضل والإعلامي الكبير عيسى مسعودي الذي كان حينها في "صوت الجزائر من تونس".

التحق عيسى مسعودي بالإذاعة السرية "صوت الجزائر الحرة المكافحة" عندما استأنفت بث برامجها واستقرت في الناظور في صائفة عام 1959، بمتابعة وحرص شخصي من وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة، السيد أحمد يزيد، ووزير التسليح والاتصالات العامة، السيد عبد الحفيظ بوصوف. (15)

إذ استطاع صوت عيسى مسعودي أن يجند ألاف الشبان الجزائريين في صفوف الثورة، واستطاع أن يؤثر تأثيرا قويا على الجماهير الجزائرية بالرغم من أن مدة البث لا تزيد عن 30 دقيقة التي كانت غنية بالمعلومات العسكرية عن المعارك الطاحنة التي تدور رحاها بأرض الثورة الجزائرية والتعاليق السياسية الإضافية.

ومن بين الذين تولوا مهمة إعداد وتقديم برنامج هذه الإذاعة، إلى جانب عيسى مسعودي الأتية أسماؤهم: محمد بوزيدي ولمين بشيشي والعربي سعدوني وسيرج ميشال للتعاليق السياسية بالفرنسية. (16)

تم إيقاف حصة "صوت الجزائر" من إذاعة تونس بسبب المقال الذي نشرته جريدة المجاهد "الخبر المسموم" حول توقيع الحكومة التونسية على عقد مع شركة TRAPSA البترولية الفرنسية يقضي بمد أنبوب ينقل البترول الجزائري من العجيلة جنوب شرق القطر الجزائري إلى مرفأ السخيرة التونسي قرب قابس. ضد السلطات التونسية، وبعد تدخلات شتى دامت حوالي شهر عاد بث الحصة والتي أصبحت تحمل اسم "صوت الثورة الجزائرية" يتم بثها على موجة قصيرة أي لا تسمح في تونس خلافا للموجة المتوسطة التي تبلغ بكامل الوضوح إلى جماهير الشعبين الجزائري والتونسي. الشيء الإيجابي في برنامج "صوت الثورة الجزائرية" هو ثراؤه وتنوعه من حيث المادة الإعلامية مما تتطلب الاستعانة بعناصر جديدة نذكر منها : الشاعر محمد بوزيدي رحمه الله (للتعليق بالدارجة)، الأخ العربي سعدوني رحمه الله (للتعليق بالأمازيغية)، السيد سيرج مشال (للتعليق بالفرنسية)، وكان الشاعر مفدي زكريا لا يتأخر عن المشاركة بفضه الغزير ترسيخا للأدب الثوري في معركة التحرير. طبعا كل هذا يضاف إلى القسمين العسكري والسياسي الثابتين في كل حصة، التي كانت تبث يوميا وتدوم نصف ساعة. (17)

ب-صوت الجزائر من القاهرة:

عندما اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر سنة1954 في الجزائر وجدت من إذاعة "صوت العرب" كل مناصرة وتأييد بالكلمة الهادفة والأغنية الملتزمة والأناشيد الحماسية والتعاليق

السياسية الموجهة والأحاديث الدينية التي تحض على الجهاد والاستشهاد في سبيل الله من أجل الحرية والاستقلال والبرامج الخاصة في شتى المناسبات والذكريات التاريخية التي تهم الشعب الجزائري المكافح.[18]. وقد بدأت إذاعة القاهرة في أواخر 1955 تخصص ثلاثة برامج أسبوعية للجزائر، بمعدل 10 دقائق لكل برنامج. وهذه البرامج تتمثل في الآتي:[19]

1. برنامج"وفد جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة" وكان يذاع باللغة العربية من إذاعة صوت العرب وهو تعليق سياسي.

2. برنامج"هنا صوت الجمهورية الجزائرية" وكان يذاع باللغة الفرنسية في البرامج الموجهة إلى العدو لمواجهته بنفس السلاح الذي استعمله ضد الثورة الجزائرية. كانت تسمية هذا الركن الإذاعي في بداية إذاعته "جزائري يخاطب الفرنسيين" ثم "صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة" وأخيرا "صوت الجمهورية الجزائرية". حيث كانت تستقى المعلومات عن الكفاح المسلح من مراسلة من تونس بصوت عيسى مسعودي، تسمى رسالة تونس تستقبل بإذاعة القاهرة، وتسجل ليسمع إليها فيما بعد، ومنها يتم تحرير الأخبار والتعاليق السياسية.

ج- صوت الجزائر من إذاعة طرابلس: انطلق سنة 1958 ليمد الشعب الليبي الشقيق بأخبار الثورة الجزائرية، الذي أمد الثورة الجزائرية بتشجيعات كبيرة مادية ومعنوية. والوحيد الذي تولى التحرير والتعاليق السياسية هو محمد الصالح الصديق، وكان يساعده في الأخبار العسكرية حسين يامي، وكان المسؤول العام بشير قاضي، وحينما ذهب للعلاج تولى مكانه أحمد بودة بعد رجوعه من العراق. مدة البث الإذاعي ثلاث مرات في الأسبوع، مدة الحصة الواحدة حوالي نصف ساعة.

د-صوت الجزائر من بنغازي:أنشئ هذا الفرع الإذاعي في بنغازي لتعميم أخبار الثورة الجزائرية على الشعب الليبي الشقيق، وقد جاء هذا الفرع بناء على رغبة الشعب الليبي، وبهذه المبادرة تكون ليبيا الوحيدة التي سمحت بإنشاء إذاعتين للجزائر عبر أمواجها الإذاعية العاملة. والملاحظ، أن صوت الجزائر كان له تأثير جبار على الجماهير سواء من محطة طرابلس أو من محطة بنغازي. وكان هم الشعب الليبي الوحيد في ذلك الوقت هو متابعة أحداث ثورتنا سياسيا وعسكريا. وكانت لجان دعم ثورتنا وتسمى "لجان نصرة الجزائر" تقوم دوريا وفي كل مكان بجمع التبرعات من مال ولباس وأدوية لصالح معركة التحرير الجزائرية.[20]

وبهذا تكتمل أربع إذاعات للثورة الجزائرية في المغرب العربي ومعنى هذا أن التغطية الإعلامية كانت شاملة وكاملة من كل جوانبها.

و-صوت الجزائر من دمشق: أنشأ هذا الركن المرحوم محمد الغسيري الذي اتفق مع السوريين على ساعة يوميا، يعدها مجموعة من الطلبة الجزائريين الذين يدرسون بالجامعات السورية، وهم الذين يتولون مهمة الإعداد والتعاليق السياسية، والإشراف على جميع فقرات البرنامج، ونذكر من بينهم الأسماء الأتية: محمد مهري، محمد بوعروج، الهاشمي قدوري، محمد أبو القاسم خمار، منور الصم، أبو عبد الله غلام الله.

ه-صوت الجزائر من الكويت: لقد لعب هذا الركن دورا عظيما في التعريف بالثورة الجزائرية، في دول المنطقة كلها، وقد كان موجها إلى دول الخليج العربي، يذاع على الساعة الخامسة مساء ولمدة ثلاث ساعات في الأسبوع، يعد الفقرات التمثيلية والتعاليق السياسية الأخ عثمان سعدي، يساعده المذيع الكويتي السيد موسى الدجاني، وقد خلق هذا البرنامج جوا من الحماس في الأوساط الكويتية لمد الثورة الجزائرية بالعون المادي والمعنوي.

ي-صوت الجزائر من العراق: افتتحت هذه الإذاعة في عهد المرحوم أحمد بودة الذي كان رئيس البعثة الجزائرية بالعراق سنة 1958، وهو الذي طلب من السلطات العراقية فتح باب الإذاعة للثورة الجزائرية، وهو الذي افتتحها بنفسه واستمر يذيع بين الحين والأخر ليسلمها بعد ذلك للشباب الجزائري، فتولى التحرير والتعليق السياسي بها: محمد الربعي، علي الرياحي الذي كان طالبا بجامعة بغداد، وكان صوته إلى حد بعيد صوت أحمد سعيد بصوت العرب بالقاهرة.[21]

كذلك كانت هناك إذاعات للدول الصديقة تذيع أخبار الثورة الجزائرية بلغات العالم، وفي مقدمتها (إذاعة بودابيست) السرية التي كانت تذيع برامجها تحت عنوان: "صوت الاستقلال والحرية" بحيث كانت هذه أولى الإذاعات التي اهتمت بنشر وإذاعة أخبار الثورة التحريرية الجزائرية.[22]

لقد قام الإعلام الجزائري عبر إذاعة الثورة داخل الجزائر وعبر صوت الجزائر من إذاعات الرباط، تطوان، طنجة، تونس، وصوت العرب من القاهرة، دمشق وعمان عاصمة الأردن، بغداد وليبيا بدور بارز يستحق التنويه به في تحقيق التعبئة الشعبية الواسعة النطاق وكسب جبهة التحرير الوطني لمعركة التمثيل الواحد والوحيد، حيث أصبح واضحا

للجميع داخل الجزائر ولدى سلطات الاحتلال الفرنسي في باريس ولدى الرأي العام الدولي أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري المكافح كما أنها القائد الوحيد لكفاحه المسلح ضد الاحتلال الوطني في الجزائر.[23]

II-نشاط الإذاعة الجزائر الحرة المكافحة الإعلامي إبان الثورة التحريرية:

1-البرامج الإعلامية لإذاعة الجزائر الحرة المكافحة:

كانت إذاعة الجزائر الحرة والمكافحة تبث برامجها متنقلة عبر وهاد وفجاج منطقة الريف الخاضع سابقا للحكم الإسباني ساعتين اثنتين يوميا على الموجات القصار حسب التقسيم التالي:

أ- ساعة كاملة باللغة العربية تشتمل على: أخبار عسكرية وسياسية، وتعاليق بالفصحى وبالدارجة.

ب- نصف ساعة بالأمازيغية.

ج- نصف ساعة بالفرنسية.

وهناك برامج إذاعية ثابتة كانت تبث ثلاث مرات يوميا تدوم كل فترة ساعتين :

أ-البرنامج الأول يبدأ على الساعة الخامسة صباحا.

ب-البرنامج الثاني يبدأ على الساعة الواحدة ظهرا.

ج-البرنامج الثالث يبدأ على الساعة الثامنة مساءا.

وإذا كانت مصادر الأخبار في مرحلة التنقل الأولى مستقاة في أغلبها من مختلف الإذاعات، فإن الأمر قد تغير كثيرا بالنسبة للإذاعة الثابتة التي تعتمد على منشورات الثورة وفي مقدمتها جريدة "المجاهد" إضافة إلى إعطاء أهمية لأدب الثورة، فضلا عن بث توجيهات القيادة الثورية والقيام بتحليلها وبث الأناشيد الوطنية والحماسية.[24] وفيما يلي مختارات من برامج الإذاعة السرية :[25]

أ- الجزائر في أسبوع :وهي عبارة عن عرض إخباري لنشاط الثورة السياسي والدبلوماسي في سبعة أيام.

ب- من أدب الثورة :وهو عبارة عن برنامج أسبوعي تقدم فيه بصوت الأخ عيسى مسعودي قصائد ثورية جزائرية أو عربية، من بينها قصائد عديدة للمرحوم محمد بوزيدي.

ج- أخي المواطن ثقف نفسك :وهو عبارة عن برنامج للتكوين السياسي موجه إلى جنود جيش التحرير الوطني والمسؤولين السياسيين داخل المناطق والولايات.

خ- قارتنا السمراء :كان هذا البرنامج يتابع تطورات القارة الإفريقية وكفاحها من أجل الاستقلال، وكان يرمز في نفس الوقت إلى الترابط النضالي بين كفاح شعبنا، وكان يرمز في نفس الوقت إلى الترابط النضالي بين كفاح شعبنا، وكفاح القارة، وهو في الأخير دليل قاطع على أن الثورة الجزائرية كانت تؤكد في كل مناسبة بعدها الإفريقي. وبالطبع هناك برامج أخرى تتعلق بالمواضيع التاريخية وغيرها من البرامج بحيث تغطي الأسبوع كله.

2-دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة داخليا وخارجيا إبان الثورة التحريرية:

لعبت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة دورا لا يستهان به على الصعيدين الداخلي والخارجي بهدف نجاح الثورة التحريرية رغم ضعف إمكانياتها المادية والبشرية وانعدام تجربتها: [26]

أ-دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة على الصعيد الداخلي: كانت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة على المستوى الداخلي تعمل باستمرار على رفع معنويات جنود جيش التحرير الوطني وتحفيزهم على مواجهة جحافل الجيش الاستعماري الفرنسي بقوة، وتعمل في نفس الوقت على عرقلة مساعي المصالح السيكولوجية للمستعمر، وقد تلقى طاقم إذاعة الجزائر برقية تهنئة لما أحدثته الإذاعة الثورية من أثر إيجابي في أوساط المجاهدين لدى التقاطهم لبرامجها.

ومن جهة أخرى، استطاعت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة جمع شمل الجزائريين وتلاحمهم، وتقوية إيمانهم بالنصر، ورفع معنوياتهم وحشدهم وراء الثورة، وكان لاستخدام اللغات العربية والقبائلية والفرنسية باعتبارها معبرة عن مفهوم غير عرقي، فائدة في تطوير وتقرير وحدة الشعب، بحيث أوجدت هاته الإذاعة تحولا أساسيا في صميم الشعب، هذه الإذاعة التي أنتشت من لا شيء.

وعليه فقد قامت هذه الإذاعة بدور رئيسي وهام في تجنيد أعداد كبيرة من الشعب الجزائري، للوقوف إلى جانب ثورته ومؤازرتها ماديا وبشريا للقضاء على الظلم، وهذا ما يتبين لنا من خلال خطاب تدشين إذاعة الجزائر الحرة المكافحة من قلب الجزائر: "هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة صوت التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر، نعم أيها الشعب الجزائري، أيها الشعب الذي استرجع شرفه وعزته وكرامته بقوة تضحياته، وأحزانه ودمائه، فبالأمس فقط لو يكن حديث الأعداء يدور إلا حول الانتفاضة الأخيرة بل ربع الساعة الأخيرة للقضاء على الثورة، بعد سير أولئك السابقين الأبطال الذين أرغموا التاريخ، وبعد عمل أولئك المستفاتين المستميتين الذين استطاعوا أن يأملوا، ولم ينقطع أملهم وقت لم تبق فيه بارقة أمل، بعد هذا كله جاء السير الهادئ المحتوم، سير الشعب كاملا نحو مصيره الجديد".

إن الحماس الذي أوجدته إذاعة الجزائر الحرة المكافحة بقلب الجزائر، أو حتى بالدول المساندة للثورة من خلال براعة ونجاح منشطي الإذاعة بكلمات وأصوات مميزة تقشعر لها النفوس عند سماعها، وإن ذكر المرحوم المذيع عيسى مسعودي لدليل قاطع، هذا الذي استطاع بصوته أن يجذب الشباب الجزائري في صفوف الثورة والتأثير على الجماهير بالرغم من قصر مدة البث.

مما سبق ذكره يتضح أن إذاعة الجزائر الحرة المكافحة كان لها وزن في نجاح الثورة ونصيبها من المسؤولية في توعية الشعب وإقناعه بأن الثورة في الجزائر هي مسؤولية الجميع، أي أنها لا تخص فئة دون أخرى، وأن النصر واجب تحقيقه بإذن الله مهما طالت مدة الثورة وتفاقمت تكاليفها المادية والبشرية.

ب-دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة على الصعيد الخارجي: لم يقتصر دور إذاعة الجزائر الحرة المكافحة على الميدان الداخلي فحسب، ولكنه كان يسعى من أجل إقناع الرأي العام العالميبعدالة القضية الجزائرية وهي الأهداف التي سعت الثورة إلى تحقيقها خاصة، وأن إذاعة كانت الوسيلة الوحيدة التي يمكنها اختراق الحصار الإعلامي المضروب على الجزائر منذ 1830.

فقد نجحت في إسماع صوتها إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة، والعربي بصفة خاصة بحيث أصبح صوتها يسمح على أمواج الأثير من إذاعة صوت العرب من القاهرة، ومن

إذاعة تونس، وكذا إذاعة المغرب ودمشق وليبيا وغيرها، وكان لهذا الصوت صدى واسع على الصعيدين الوطني والعالمي، فهو بمثابة دعوة للجهاد في سبيل الوطن، والتعريف بانتصارات قوات جيش التحرير الوطني والترويج لها لدى الرأي العام الوطني والدولي. والتنديد بالعمليات الإجرامية اللاإنسانية التي كان يمارسها الاستعمار على الأبرياء العزل، من الشيوخ والأطفال والنساء، والتعذيب الجسماني والنفسي للمناضلين، واستنطاقهم في المحتشدات والمعسكرات كالمكتب الثاني والخامس اللذان أنشأ لهذا الغرض.

كما استطاعت تلك البرامج التي كانت تبث من إذاعة صوت العرب من القاهرة أن تعطي نفسا جديدا للثورة الجزائرية، وأن تعمق وجودها في نفوس الجماهير العربية والطبقات المثقفة بصورة خاصة، حتى صار كل عربي يحس بأن الثورة الجزائرية هي ثورته وأنها الثورة العربية الوحيدة التي كسرت حاجز الخوف من الاستعمار وإعادة الثقة إلى نفوس الجماهير العربية في حقها الطبيعي في الدفاع عن مكتسباتها وحقوقها الطبيعية في الحرية.

وفي الحقيقة، فإن ما ساعد على تحقيق تلك الأهداف المسطرة، هو ذلك الأسلوب الذي اعتمدته الدعاية والتوجيه، والذي كان نابعا من الأعماق بحيث كان مقنعا، ومؤثر في الوقت نفسه لكونه كان يعتمد على التحليل والمنطق، وبضرب المثل في رزانته وفصاحته، مبنيا عن عمق الفكر، وفهم الأحداث بلا مبالغات كاذبة، أو كلمات جوفاء فارغة للرد على أكاذيب العدو.

فإذاعة الجزائر الحرة المكافحة حققت نجاحا معتبرا على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال نشاطاتها الإعلامية التي تجسدت في توعية وتعبئة الجماهير الجزائرية وحشد هممها وتقوية عزائمها من خلال إبراز نشاطات الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية، وجيش التحرير الوطني الذي يجاهد من أجل كسر القيود التي فرضتها عليه فرنسا المستعمرة.

3-معوقات النضال الإذاعي لإذاعة الجزائر الحرة المكافحة إبان الثورة التحريرية:

إن النجاح الذي حققته إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، أدى بالسلطات الفرنسية إلى منع بيع الراديو، إلا بتقديم رخصة يحصل عليها المواطن من إدارة الأمن العسكري، أو من دوائر البوليس، أما بيع الأجهزة المدارة بالبطاريات فقد منعت منعا باتا وفي نفس الوقت

قامت السلطات الفرنسية بجمع البطاريات وقطع الغيار من السوق وهو ما دفع التجار الجزائريين إلى أن يضاعفوا من عمليات التهريب، وأصبح السوق ابتداء من عام 1958 يمون عن طريق مراكش وكذلك تونس بواسطة المجاهدين وأصبحت عملية إدخال هذه الوسائل إلى التراب الوطني لا تقل عن إدخال السلاح لمواجهة الترسانة الإعلامية والدعائية للمستعمر الفرنسي.[27]

كما لجأت السلطات الفرنسية إلى الكذب والمبالغة في الأخبار التي تنشرها عن ثوار أول نوفمبر[28]، حيث بادر المستعمرون الفرنسيون بهجوم إعلامي كثيف سخروا له كل الوسائل والامكانيات المادية، بل تولت وزارة الداخلية الفرنسية نفسها أمر تخطيط وتنفيذ هذه الحملة الإعلامية مدعية أن ما يحدث في الجزائر ما هو إلا أعمال إرهابية يمكن القضاء عليها في مصدرها، في أسرع وقت.[29] بالإضافة إلى عمليات الغش والتزوير، وذلك مثل الإذاعة التي أنشأها العدو الفرنسي لهذه الغاية على سبيل المثال حيث قامت أجهزة الحرب النفسية التابعة لجيش الاحتلال الفرنسي، نظرا إلى نجاحات إذاعات صوت الجزائر داخل الجزائر وخارجها ضد الدعاية الفرنسية، قامت الأجهزة المذكورة بإحداث إذاعة فرنسية خاصة كان مركزها في مدينة تولوز جنوب فرنسا وحشدوا لها إمكانيات ضخمة وجندوا لها أصوات متنوعة تشابه أصوات معلقي مختلف البرامج الإذاعية التابعة للثورة التحريرية الجزائرية سواء داخل الجزائر أو خارجها كعملية تمويه وخداع للجماهير العربية عامة والجزائرية خاصة.

وقد كانت هذه الإذاعة الفرنسية تبث برامجها يوميا وكأنها صوت أخر من أصوات الثورة الجزائرية تبث الشك والأكاذيب عن جبهة التحرير الوطني وكانت برامجها تتخللها نفس الأناشيد الحماسية التي تذاع من صوت العرب في القاهرة غير أن الجماهير الجزائرية والعربية تفطنت والحمد لله لخدعة هذه الإذاعة المزورة، وبذلك فشلت في تحقيق أهدافها، كما فشلت الإذاعة الفرنسية الرسمية من باريس، والجزائر بكل قنواتها في تضليل الرأي العام العربي والدولي عن مساندة الثورة الجزائرية المظفرة.[30]

هنا ينبغي أن نشير إلى أن السلطات الاستعمارية، بعد عجزها عن التشويش على برامج الإذاعة المتنقلة عن طريق بث أغاني عربية من مركز إذاعي بالجزائر على نفس موجات هذهالإذاعة الفتية، عمدت عدة مرات إلى محاولة تحديد المكان الذي تتواجد

فيه سيارة البث المتنقلة لسحقها، وتمكنت في إحدى المرات من تحديد موقعها، فأرسلت طائرة أطلقت أنوارا كاشفة تمهيدا لقنبلة سيارة البث، غير أن يقظة الحراسة وسرعة التصرف أفشلت محاولة العدو.[31]

وظهر جليا للاستعمار الفرنسي وللرأي العام العالمي كيف تمكن إعلام أعزل من إمكانيات ووسائل الاتصال أن يصل إلى عمق الجزائر بل إلى كل فرد منه، فذابت بذلك كل مساعي الإعلام الفرنسي صاحب الإمكانيات الضخمة والمدارس الإعلامية المتطورة المسيرة من قبل خبراء الإعلام وعلماء النفس منظري الاتصال وقضايا الجوسسة.[32]

وبهذا تعتبر سنة 1956 الانطلاقة الأولى لأجهزة إعلامية قوية ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني، قادة جبهة التحرير الوطني، أنشأوا في هذه السنة أركانا إذاعية في معظم الأقطار العربية، وكانت الإذاعة أول وسيلة قوية وفعالة، وفي ذلك الوقت وقد تزامن ذلك مع توسيع شبكة البث الإذاعي في الجزائر لإيصال "صوت البلاد" إلى كل الجزائريين، وكانت السلطات الاستعمارية تعتقد بأنها ستؤثر على حركة التاريخ، ولكن هيهات.،كما تزامنت هذه الحركة الإعلامية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني مع تدشين أول بث تلفزيوني في الجزائر. وأعتقد أن ما قامت به جبهة التحرير الوطني من حركة إعلامية لم يقع صدفة مع ما يجري بالجزائر من توزيع شبكة البث الإذاعي والتلفزيوني، وفي واقع الأمر فإن السلطات الاستعمارية كانت تريد التأثير على الرأي العام الجزائري في مواجهة المعركة الإعلامية الجديدة التي فتحتها جبهة التحرير الوطني قوية وفعالة، دخلت كل البيوت فعززت همم المناضلين، وأيقظت بقية النائمين كما أقضت مضاجع المستعمرين.[33]

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. أدرك قادة الثورة التحريرية أهمية دخول مجال الإعلام، كسلاح لخوض معاركها ضد العدو الفرنسي إلى جانب الأسلحة الأخرى، حيث شكلت إذاعة الجزائر الحرة والمكافحة كوسيلة إعلام مسموعة سلاحا فعالا ومتميزا في مسيرة النضال الجزائري الثوري، كانت لها فعالية وقوة من منجزاتها داخليا وخارجيا خاصة فيما يتعلق بشرح سياسة

جبهة التحرير الوطني وبرنامجها حسب مقتضيات والمستجدات على الساحة العسكرية، والسياسية والديبلوماسية، بما يخدم أهدافها ويحقق بلوغ مراميها.

2. بفضل الإرادة الفذة والقوية والروح العالية والثقة في نفوس الإعلاميين الجزائريين، استطاعوا تذليل كل الصعوبات والمعوقات التي كانت قائمة أنداك، ورفعوا التحدي بكل قوة لمواجهة الترسانة الكبيرة من الإطارات المتخصصة والعتاد التي أقامتها الدوائر الاستعمارية على أرض الجزائر للدعاية المضللة التي كان الشعب الجزائري مستهدفا بها، والتصدي لسياسة التعتيم التي اتبعتها السلطات الاستعمارية في الجزائر التي لم تكن تسمح لأحد داخليا وخارجيا من معرفة الحقيقة والاطلاع على الأوضاع التي كانت قائمة بعد اندلاع الثورة التحريرية وانتشارها في كل مكان. وذلك من خلال إنشاء إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، التي كانت إنتاج جزائري مئة بالمائة في برامجها وتوجهاتها وإطاراتها السياسية والإعلامية والتقنية على حد سواء. كما استغل ممثلو الجبهة إذاعات البلدان الشقيقة من ليبيا، تونس، مصر، والمغرب وغيرها للترويج للقضية الجزائرية ودعمها على جميع المستويات.

3. لعبت إذاعة الجزائر الحرة المكافحة دورا مهما على الصعيد الداخلي والخارجي إبان الثورة التحريرية، حيث عملت داخليا على مواكبة الثورة التحريرية المسلحة بالرد الفوري والمباشر على أجهزة الإعلام الفرنسية، وإمداد الشعب الجزائري بالأخبار ناهيك عن رفع من معنوياته وحثه على الصبر والجهاد حتى ساعة النصر، وساهمت في دعم التحام الشعب الجزائري بجبهة التحرير الوطني وفي تصوير بطولات جيش التحرير الوطني فكانت المرآة التي تعكس نشاطات الجبهة وجيش التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي،، أما خارجيا فعملت على التعريف بعدالة القضية الجزائرية في المحافل الدوليةو إبلاغ العالم بتضحيات الشعب وحقه في التحرير قصد تدويل القضية،بالإضافة إلى التوعية والتوجيه والتعبئة بجرائم فرنسا، والأكثر من ذلك سعت إلى ربح أصدقاء للثورة والحصول على مساعدات مادية ومعنوية خاصة من الدول الشقيقة والصديقة.

4. حققت إذاعة الجزائر الحرة والمكافحة كل هذه الإنجازات والنجاحات التي لعبت دورا كبيرا ومهما في المسار النضالي للشعب الجزائري، وذلك رغم قلة الإمكانيات وتواضع الوسائل بالنسبة للإعلام المضاد، وهو الإعلام الفرنسي بكل أجهزته المتطورة وصحافته الواسعة الانتشار في العالم.

5. قابل الاستعمار الفرنسي نشاطات وأعمال إذاعة الجزائر الحرة المكافحة بالأعمال القمعية والتشويش ونشر الأخبار والمعلومات الخاطئة والمزيفة، إلا أن ذلك من ينقص من عزيمة وإرادة الإعلاميين الجزائريين في مواصلة النضال الإعلامي إلى غاية تحقيق النصر واسترجاع السيادة ونيل الاستقلال.

الهوامش:

1. فايزة بكار، "إذاعة الجزائر الحرة المكافحة الفترة من 1956-1962 دراسة تاريخية" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010)، ص.36.
2. محمد شلوش، "الإذاعة الجزائرية: النشأة والمسار". تم تصفح الموقع بتاريخ: 15/ 12/ 2017. WWW.Radioalgerie.dz.
3. مريم، "الإعلام الجزائري إبان الثورة: المصداقية، سرعة الخبر وناطق باسم الثورة"، جريدة المساء، 2010/05/02.
4. فايزة بكار، المرجع السابق، ص.59.
5. أحمد حمدي، "مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 15(جانفي –جوان 1997)، ص.227-228.
6. محمد شلوش، مرجع سابق ذكره.
7. مريم، مرجع سابق ذكره.
8. مختاري، "دور الإعلام في معركة التحرير الجزائرية". تم تصفح الموقع بتاريخ: 23 / 12/ 2017. www.mokhtari.over-blog.org\article-33405414.html
9. المرجع نفسه.
10. محمد شلوش، مرجع سابق ذكره.
11. مختاري، مرجع سابق ذكره.
12. عبد القادر نور، "الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة التحريرية"، (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، وزارة المجاهدين)، ص.210.
13. مريم، مرجع سابق ذكره.
14. عبد القادر نور، مرجع سابق ذكره، ص.211.
15. محمد شلوش، مرجع سابق ذكره.
16. عبد القادر نور، مرجع سابق ذكره، ص–ص.212-213.

17. مختاري، مرجع سابق ذكره.

18. تركي رابح عمامرة،"صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب في القاهرة من عام 1956 إلى عام 1962"،(دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد: الإعلام ومهامه أثناء الثورة، وزارة المجاهدين)، ص.190.

19. أحسن بومالي، "الاستراتيجية الإعلامية للثورة الجزائرية: التجنيد والتعبئة 54-1956"، المجلة الجزائرية للاتصال، 15(جانفي- جوان 1997): ص.182.

20. مختاري، مرجع سابق ذكره.

21. عبد القادر نور، مرجع سابق ذكره، ص-ص.215-216.

22. أحسن بومالي، مرجع سابق ذكره، ص.183.

23. تركي رابح عمامرة، مرجع سابق ذكره، ص.192.

24. مختاري، مرجع سابق ذكره.

25. مختاري، مرجع سابق ذكره.

26. فايزة بكار، مرجع سابق ذكره، ص،ص.69،76.

27. المرجع نفسه، ص.71.

28. تركي رابح عمامرة، مرجع سابق ذكره، ص.192.

29. أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام: دراسة في الإعلام الثوري (الجزائر: بن عكنون، 1990)، ص.47.

30. تركي رابح عمامرة، مرجع سابق ذكره، ص-ص.192-193.

31. مختاري، مرجع سابق ذكره.

32. المرجع نفسه، ص.112.

33. عبد القادر نور، مرجع سابق ذكره، ص.210.

الحزب الشيوعي الجزائري
وموقفه من الثورة الجزائرية

د. مها ناجي حسين
جامعة بغداد / العراق

ان التحول الجدي الذي تعرضت له الحركة الاشتراكية في الوطن العربي حدث عندما قامت الثورة الروسية (ثورة البلاشفة) عام1917، وهذا راجع في الاساس الى ان (لينين- F.L. Lenin) [1] بتدبيرة قيام ثورة (ماركسية)[2] في بلد كروسيا، وجعله هذا تبرير نظرية تنطبق على احوال بلدان تشابه اوضاعها الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في روسيا انذاك، واستطاع ان يجذب الى اللينينية عن طريق (الحزب الشيوعي السوفيتي)[3] بعض العناصر التطويرية في مجتمعات العالم الثالث[4].

لقد كان النشاط (الشيوعي)[5] الذي بدأ في العالم العربي في اعقاب الثورة الروسية في تشرين الاول عام 1917 جزءا من النضال العام الذي قادتة الاممية الثالثة لقلب النظام الراسمالي والامبريالية العالمية.

فقد شنت الحكومة السوفيتية حملة قوية على القوى الاستعمارية المتمثلة بشكل خاص في بريطانيا وفرنسا، وفضحت اتفاقية (سايكس بيكو) 1916 منذ خريف العام 1917 وابدت عطفها الصريح والكامل على حركات التحرر في المشرق والمغرب العربي وفي سائر المستعمرات.

وابدت الاممية الشيوعية منذ تأسيسها في العام 1919 اهتماماً كبيرا بالحركات الوطنية شمال افريقيا، فعدت الثورة القومية لشعوب المستعمرات جزءاً من النضال العام ضد

النظام الامبريالي العالمي، وفرضت على الاحزاب العمالية في الغرب مساندة استقلال المستعمرات وانفصالها عن الدولة المستعمرة كشرط من شروط قبول انضمامها الى الاممية الجديدة . وقد كان لينين من اكثر القادة الشيوعيين اهتماماً بالثورة القومية وثقة بمستقبلها[6] .

وهذه الفكرة اعلنتها الحكومة البلشفية صراحة عام 1920 في عزمها تشجيع الثورة في الجزائر وتونس، والى اتحاد المناضلين الثوريين في هذه البلدان داخل (الحزب الشيوعي الفرنسي-P.C)[7] . وقد جَّد هذا الاخير في تكوين حزب شيوعي جزائري، ولكن نقطة الضعف في الدعوة الشيوعية كانت تكمن في ان الحزب الشيوعي الفرنسي كان يعد المشكلة الجزائرية (قضية وطنية فرنسية)[8].

وبعد احتلال فرنسا للجزائر لعام 1830 فان الافكار والايدولوجيات الاوربية قد وجدت طريقها بسهولة الى الجزائريين . فالصحافة الفرنسية [9] والصراع السياسي والمناقشات البرلمانية والكتب والكتابات الدعائية لمختلف الاحزاب والجماعات تسربت عادة الى الجزائر بدون صعوبة . ولكن الامية لدى الشعب الجزائري[10] كانت حاجزا قويا بينهم وبين الايدولوجيات الاوربية، ومع ذلك فقد كان هنالك مثقفون وانصاف مثقفين استطاعوا باتصالهم المباشر مع الفرنسيين ان يدركوا ويهضموا بعض هذه الايدولوجيات .

وفي هذا الصدد يمكننا ان نوضح ان من بين جميع المذاهب السياسية الجديدة التي تسربت الى الجزائر بعد الحرب العالمية الاولى 1914 كانت الشيوعية اقواها على الاقل سطحياً. والحق ان الشيوعيين الفرنسيين هم الذين كانوا مسؤولين عن ادخال الفكرة الشيوعية الى الجزائر . وهناك جماعات واحزاب فرنسية اخرى جاءت بالاشتراكية والفاشية، وغيرها من المذاهب الاخرى[11].

تأسس (الحزب الشيوعي الجزائري) تحت اسم (الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر)[12]، وبقي خمسة عشر عاما فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان يصدر صحيفة (الجي ربيليكان)[13]، كانت في البداية صحيفة اسبوعية ثم اصبحت يومية[14]. وكانت فرنسا قد اعطت حرية للاحزاب الناشطة في دول المغرب العربي لاسيما الاحزاب التي كانت عضويتها فرنسية بالدرجة الاساس كالحزب الشيوعي الجزائري[15] .

وفي العام 1935 حصلت الجماعة الجزائرية على حق تكوين حزب له الاستقلال الذاتي، على الرغم من انه استمر في الواقع يتلقى توجيهات موسكو[16] عن طريق فرنسا، اي انه اصبح منفصلا شكليا عن قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي في باريس، واسندت رئاسة الحزب الى المستوطن الفرنسي (جان شانتيرون _ Jan Shantiron)، وقد انعقد اول مؤتمر تأسيسي للحزب في 7 اكتوبر عام 1936[17] .

وظلت هذه (الخطوة الاستقلالية) في تكوين (الحزب الشيوعي الجزائري) غير متسمة بأية سمة من سمات الاستقلال والتخلص من التبعية السياسية والمذهبية، لاسيما انه لم يكن حزبا عربيا بملاكاته وزعمائه وانما مزيج من الفرنسيين والعرب . وبمعنى اخر كانت كافة توجهاته الايدولوجية ردود افعال لما يصدر من باريس من اوامر، وامتداداً لسياسة (الحزب الشيوعي الفرنسي) مما جعله يتورط على الدوام بشكل مباشر او غير مباشر بسياسة التحالف والتكتل، لافرق بين يمين ويسار . الامر الذي جعله بعيد كل البعد عن الروح الوطنية والقومية[18].

وكثيرا ماكانت الحركة الوطنية الجزائرية تظن ان استقلال (الحزب الشيوعي الجزائري) في الهيكل التنظيمي[19] قد يؤدي الى استقلال ولو نسبي في المواقف السياسية وعلى الخصوص في الموقف من قضية مصيرية هامة كالقضية الجزائرية، ولكن التصور لم يكن في محله اذ ان مواقف (الحزب الشيوعي الجزائري) ظلت تابعة لمواقف الحزب الشيوعي الفرنسي وهذا بدوره كان يتحدد بمؤثرين:-

الاول: موقف الشيوعية الدولية و(الكومنترن _ Comintern) [20] الذي كان يتطلب احيانا التحالف في مواقف تكتيكية مع اعتى مواقع اليمين الفرنسي والتي ظهر موقفها واضحاً الى جانب استعمار الجزائر .

الثاني: ان الحزب الشيوعي الفرنسي تبنى نظرية خاصة حول تكون الامة الجزائرية التي تجمع الفرنسيين والجزائريين، ويؤمن بمبدأ الدمج بين الجزائر وفرنسا[21].

وقد لوحظ ان (الحزب الشيوعي الجزائري) قد ركز في بداية نشأته على الاهتمام بالنواحي الاجتماعية ولم يهتم بالامور السياسية، ولم يربط بين الاستغلال الاجتماعي للطبقات المستغلة وبين النظام الاستعماري الذي يحمي هذه الطبقات، بل طالب بتحسين احوال الجزائريين من خلال المساواة بالاجور والمرتبات مع (المستوطنيين) [22]،

وتطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين كما تطبق على المستوطنيين، وطالب بتحقيق اصلاح زراعي شامل، وتحقيق اصلاحات اجتماعية عاجلة في النظام الانتخابي والاداري واصدار دستور للبلاد[23].

شابت مواقف (الحزب الشيوعي الجزائري) سلسلة من التناقضات والتقلبات[24]، ففي العام 1936 اعلن الامين العام للحزب (موريس توريز _ MorisToriz) في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفرنسي انه "لايمكن ان يكون ثمة امان لشعوب المستعمرات خارج الاتحاد الذي لاغنى عنه مع الديمقراطية الفرنسية" [25]، مناديا الى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في ظل دولة اشتراكية معتبراً ان هذا هو الحل الامثل للمشكلة الجزائرية . فلم ينتهج (الحزب الشيوعي الجزائري) سياسة ثابته تجاه مشكلة الجزائر . حيث إدعى شيوعيوه بأن الامة الجزائرية تكونت حديثا في ظل الاستعمار ويدخل في تكوينها الاوربيون بجانب العرب والبربر، وبالتالي فأن المستوطنين الاوربيين جزائريين ولابد ان يشاركوا في اي حل لمستقبل الجزائر[26].

وهذا الموقف عكس اشتراك الحزب في حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية (التي ضمت في عضويتها جميع الاحزاب اليسارية الفرنسية) . وعندما وقع الميثاق بين النازيين والاتحاد السوفيتي غير الحزب الشيوعي الجزائري موقفه المضاد للنازية الذي اتخذه في العام 1938 هو وكثير من الاحزاب الشيوعية الاخرى في انحاء العالم الى موقف مناهض للامبريالية والتوقف عن مهاجمة النازية[27] .

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في الثالث من سبتمبر عام 1939 وسيطر الالمان على باريس اقاموا حكومة موالية لهم حظرت هذه الحكومة النشاط الحزبي في الجزائر ومنها (الحزب الشيوعي الجزائري) واعتقلت معظم كوادره واعضائه، كما استقال امينه العام (علي بوخرت) من منصبه غداة اجتياح القوات السوفيتية لفلندا احتجاجاً على هذا الاجتياح، معلنا ان هذا العمل لايختلف بشيء عن هتلر والنازية، وظل الحزب من العام 1939 لغاية العام 1943 من دون قيادة جزائرية، فكان يقوده الشيوعيون الاسبان الموجودون في الجزائر كلاجئين بشكل سري.

ولم يستأنف الشيوعيون نشاطهم الا بعد نزول الحلفاء ارض الجزائر العام 1942، فقد اطلق سراح المعتقلين منهم وبدأ الحزب يمارس نشاطه العلني واصدر صحيفته الاسبوعية

(الحرية)، وتعاون مع الوفد الافريقي للحزب الشيوعي الفرنسي لتعبئة الافريقيين ضد الفاشيه والنازية، وكان ذلك بتأثير الاتحاد السوفيتي، في حين لم يسمح للقوى الوطنية الاخرى بممارسة نشاطها [28].

كان (الحزب الشيوعي الجزائري) من انجح الاحزاب في الجزائر في عقدي ثلاثينات واربعينات القرن الماضي حتى انه حصل على اكثر من مئة الف صوت في احدى الانتخابات البلدية[29]، وقد ضم الحزب في تلك المدة فرنسيين ويهود ومسلمين، اي كان حزبا مختلطا[30]، وكانوا يتلقون تعليماتهم في الغالب من الحزب الشيوعي الفرنسي[31] .

وعلى صعيد ذي صلة اصدر الحزب صحيفة اخرى اسماها (الجزائر الجمهورية) وسعوا الى توزيعها على المتعلمين من العرب، ولقد كانت تقرأ من الشيوعيين ومن غير الشيوعيين اكثر من اي صحيفة مماثلة، وربما كان السبب في ذلك ان الصحف الجزائرية الاخرى يمتلكها الفرنسيون وهي لذلك رجعية في اتجاهاتها [32] لاسيما بعد ان طالب (الحزب الشيوعي الجزائري) في 23 ديسمبر 1943 بفتح الباب للجزائريين بالحصول على المواطنة الفرنسية والاتقتصر هذه المواطنة على فئة معينة هي (النخبة)، كما طالب ايضا بمنح جميع الوظائف الادارية للمواطنيين الجزائريين من دون تمييز سوى المؤهل لاشغال هذه الوظائف. اضف الى ان الحزب قد اذاع بياناً في اذار عام 1944 وصف فيه الحالة الاقتصادية السيئة التي يعاني منها الجزائريين، وقد ارجع سببها الى "هيمنة المستوطنين على اقتصاديات البلاد والذين خانوا فرنسا وتعاونوا مع هتلر اثناء مدة الاحتلال الالماني لفرنسا".

وتوجه البيان بالنداء الى الشعب الجزائري وذكره بالشعب الفرنسي الذي يحارب اعداء الشعب الجزائري من الرأسماليين والاقطاعيين الذين جعلوه في حالة من البؤس والفقر، ودعاه ان يمد يد العون لفرنسا وازدهارها لانه طريق الخلاص من هذه الحالة، ووجب عليك "ايها الاخ المسلم ان تحارب بكل قناعة مثل اخوانك في جبهتي ايطاليا والمانيا، وان تعمل اكثر على زيادة الانتاج بقصد مساعدة المقاتلين والسكان الجزائريين لتحسين احوالهم المعاشية وزيادة حصتهم التموينية، ويجب ان تتقارب مع العمال الاوربيين الذين يريدون مساعدتك لتحسين مستقبلك، وعليك ان تشارك بحرارة في كل شيء يمكن ان يساعد الشعب الفرنسي في كفاحه ضد اعدائك".

وعرض مطالبه التي نضمت المطالبة بزيادة الحصة التموينية للفرد الواحد وزيادة اجور العمال الجزائريين، وتطبيق القوانين الاجتماعية كالضمان الاجتماعي ومساعدة العجزة والمعوقين، كما طالب البيان المساواة في الخدمة العسكرية مع الفرنسيين والعمل على تقديم المساعدة للفلاحين والعمل على تشجيع التعليم باللغتين العربية والفرنسية وذلك بفتح المدارس لكي يشمل التعليم جميع الاطفال، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة الفرنسية[33].

وفي المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية اصبح الشيوعيون الجزائريون في اوج قوتهم خاصة في فرنسا وهو الامر الذي يرجع الى دورهم في حركة المقاومة الفرنسية[34]. ومن نافلة القول ان (الحزب الشيوعي الجزائري) لم تكن له مواقف ثابته في علاقاته مع الاحزاب الجزائرية [35] بل كانت متذبذبة وتتغير بحسب الظروف التكتيكية التي تخدم مصالحه ومصالح الاتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية من دون النظر الى المصالح الوطنية والقومية، فلم يفرق بين الجزائر المُسْتَعِمرة وفرنسا المُسْتَعِمِرة[36]. الا ان الظروف السياسية في الجزائر حتمت على (الحزب الشيوعي الجزائري) ان ينهي عزلته عنه ويقيم علاقات مع القوى الوطنية الاخرى[37].

لقد تقاطع (الحزب الشيوعي الجزائري) مع القوى الوطنية الجزائرية في تأييده لسلطات الاحتلال في الانتفاضة التي حدثت في الجزائر عام 1945 [38] المطالبة باستقلال الجزائر والتي راح ضحيتها عدة الاف من الجزائريين، محملا اطراف القوى الوطنية مسؤولية ماحدث على الرغم من ان وزير الطيران الفرنسي الشيوعي هو الذي امر بالقاء القنابل على هذه الانتفاضة.

وفي غضون ذلك وبعد مدة من الانتفاضة صرح مندوب (الحزب الشيوعي الجزائري) في المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الفرنسي "ان الذين يطالبون بالاستقلال عملاء – عن وعي او بغير قصد – لامبريالية اخرى ... ان الحزب الشيوعي الجزائري يكافح من اجل دعم الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي" . وفي نفس المؤتمر اكد رئيس قسم المستعمرات في الحزب الشيوعي الفرنسي "ان من الضروري استنكار مؤامرة اولئك الذين يرغبون في احداث انقسام في صفوف المسلمين والقاء الشك بين المسلمين وفرنسا الديمقراطية" [39].

والجدير بالاشارة ان (الحزب الشيوعي الجزائري) عاد وطالب الحكومة الفرنسية في مارس 1946 باطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين اثر هذه الانتفاضة وطالبوا باجراءات ديمقراطية في الحياة السياسية الجزائرية . وبالفعل فقد وافقت الحكومة الفرنسية على اصدار قانون تعلق بالعفو على المعتقلين السياسيين الجزائريين، كما تم ابعاد العديد من الموظفين الفرنسيين التي امتازت سياستهم بالقسوة لاسيما اولئك الذين تعاملوا باسلوب فض مع الجزائريين ايام انتفاضة عام 1945، وبفضل الحزب الشيوعي الجزائري وبعد صدور قرار العفو بدأ قادة الاحزاب الوطنية يعودون الى مزاولة نشاطهم السياسي بالتدريج[40] .

وتبعا لذلك فأن الامر الواضح هو ان (الحزب الشيوعي الجزائري) قد انساق لتيار الانتهازية السياسية مماجعل مواقفه العملية مناقضة لمنطلقاته النظرية (الماركسية ~اللينينية)، ولتغطية هذا التناقض تبنت الشيوعية الفرنسية والجزائرية النظرية الاستعمارية ذاتها فقالت ان "الهدف النهائي للحزب الشيوعي هو تصفية الاستعمار"، غير ان الوصول الى هذا الهدف يتطلب قبل كل شيء الارتفاع بمستوى الشعوب حتى تصبح قادرة على حكم نفسها (نظرية الانتداب والوصاية)، وحتى تصل الى المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن لها الاستقلال الحقيقي.

ومن الجدير بالذكر ان (الحزب الشيوعي الجزائري) قد ايد سياسة التجنيس والاندماج خلال المدة التي سبقت واعقبت الحرب العالمية الثانية، لانه كان يأمل وبتوجيه من الحزب الشيوعي السوفيتي _ قيام ثورة شيوعية في فرنسا ومستعمراتها تكون كتلة واحدة تؤمن بالشيوعية[41] . واكد هذه الطروحات بيان (الحزب الشيوعي الجزائري) لمكتبه السياسي في 3 نوفمبر 1946 الذي دعى فيه "الى البحث عن حل ديمقراطي يحترم مصالح جميع سكان الجزائر دونما تمييز في العرق والدين ويأخذ بنظر الاعتبار مصالح فرنسا" [42].

كما نادى الحزب الشيوعي الجزائري ومنذ نهاية العام 1946 الى انتخاب جمعية تأسيسية جزائرية وحكومة تدير جميع الشؤون الجزائرية وتمهد الطريق امام جمهورية ديمقراطية جزائرية لها دستورها ومجلسها النيابي وحكومتها في اطار الجمهورية الفرنسية[43].

وفي سياق متصل قدم الحزب ممثلا في شخص نوابه حماد عبد الرحمن الشريف، اليس سبورتيس، مختاري محمد، بييرفاي الى المجلس الوطني الفرنسي مشروعا يوم 13 مارس 1947 دعو فيه الى منح الجزائر اطارا سياسيا خاصاً، مرتبطا بالوحدة الفرنسية ومتماشياً مع مصالحها[44]. تأسيسا على ماتقدم فأن جميع هذه الدعوات والمشاريع والبيانات قد استبعدت مبدأ الاستقلال التام بل لم يتعرضوا له مطلقا في وثائقهم لاسباب ايدولوجية.

كانت نتائج الانتخابات نهاية العام 1947 مفاجئة للشيوعيين الجزائريين ومخيبة لامالهم وهم الذين دعوا الى الاندماج الكامل مع فرنسا في برنامجهم الانتخابي، لكن الجزائريين رفضوا هذه الدعوة ورفضوا دعاتها، فلم يحقق الشيوعيون الفوز فيها فاضطروا الى اجراء تعديل في سياستهم لتتماشى مع مطالب الجزائريين وليكون لهم وجود في اوساطهم، فأعترفوا بخطأ سياستهم وبدأو يغيرون الخط الذين كانوا يسيرون فيه [45]، غير ان هذا التعديل في المواقف لم يكن جذرياً وانما كان اصلاحياً، حيث عاد (الحزب الشيوعي الجزائري) نهاية العام 1948 ليعلن موقفه الذي عبر عنه بالتالي "يعارض الحزب الشيوعي الجزائري فكرة استقلال الجزائر، ولا يمكن للشيوعيين دعم تجزئة الحركة الجزائرية الوطنية التي تطالب بالاستقلال الفوري للجزائر، وذلك لان مثل هذه المطالب لاتخدم المصالح الجزائرية ولاتخدم المصالح الفرنسية" [46] .

وامام هذه المواقف اتضحت للوطنيين الجزائريين اوهام المخطط الشيوعي، والطبيعة الانتهازية التي سار عليها الحزب في سياسته، وتأكد لهم بان الاحزاب الاوربية قد انتهجت في الحملات الانتخابية التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية في الجزائر سياسة مماثلة تماماً لتلك التي كان يتم انتهاجها في فرنسا، ولو ان (الحزب الشيوعي الجزائري) قد حاول في دوائر انتخاب الدرجة منافسة الاحزاب الجزائرية الوطنية للحصول على اصوات الجزائريين، الامر الذي دفعه الى طلاء برنامجه بطلاء خادع لم تلبث مسيرة الاحداث ان كشفته وعملت على تعريته . لكن ذلك لايمنع من القول ان الشيوعيين قد حققوا بعض المكاسب في المدة من العام 1945 حتى العام 1954 حيث اجتذبوا بعض المثقفين ممن كانوا يأملون في اقامة تعاون مثمر بين فرنسا والجزائر، كما حققوا نجاحا اكبر في التوغل بين طبقات العمال، حيث امكن له ضم عدداً لابأس به الى صفوفه . غير ان هذا العدد بقي محدوداً ولم يكن له ثقله في التأثير على مسيرة الاحداث[47].

وتأسيساً على ماتقدم فقد تردد (الحزب الشيوعي الجزائري) في المساهمة في ثورة الاول من تشرين الثاني عام 1954 وشجبوا قيامها ورفضوا الالتحاق بها او تقديم الدعم لها، ونعتوا قادتها بانهم قطاع طرق وعصاة بقولهم "ان الحزب لايوافق على دعم الحركات الفردية والمشبوهة التي تحاول لعب الدور السيء في الحركة الاستعمارية" [48].

لقد وقف الحزب موقف المعارض من الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى بتبريرات اطلقتها يومئذ حملات اجهزته واعضاءه على عدم دعم الثورة، كما اصدرت قياداته التوجيهات الصارمة الى اعضاء الحزب بعدم حمل السلاح، وفي نفس الوقت استنكرت ما اسمته (بالارهاب الجزائري)، ووصفت الثورة بانها اعمالاً فوضوية [49]، وذهب الكثيرون من قادة الثورة الجزائرية الى القول ان اعضاء بارزين من الشيوعيين انضموا الى صفوف (اصحاب القمصان الزرق) الذين حاربوا الثورة، ويذكرون مثالا على هولاء (محمد حربي)[50].

وكثيرا ماكان الاتحاد السوفيتي يدعي بأن الشيوعيين الجزائريين عملوا في معارضة الاستعمار الفرنسي باستقلال تام عن الثورة الجزائرية وبدون استخدام العنف [51]، وهذا الامر عار عن الصحة بدليل ان (الحزب الشيوعي الجزائري) وافق على منح الحكومة الفرنسية (حكومة غي مولية) في 13 مارس 1955 سلطات استثنائية لمواجهة الثورة الجزائرية، وقد برر الشيوعيون الجزائريون بوقتها ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على تكتل اليسار[52].

وفي سياق متصل صرحت الحكومة الفرنسية في 27 اوت 1955 انه اذا تخلت فرنسا عن الجزائر ومنحتها الاستقلال فأنها ستتحول الى دوله شيوعية . ولهذا نرى ان الشيوعية الدولية تتمنى استقلال الجزائر، وقد ردت صحيفة (المقاومة الجزائرية) على هذا التصريح بقولها "يتحدث المستعمرون عن وجود تضامن بيننا وبين الشيوعيين ويعلم الجميع انه لاوجد للشيوعيين بيننا في الجبال، وان عناصر هذا الحزب منحصرة في بعض المدن الكبرى، وانه لايوجد بيننا ولاشيوعي واحد، وليس لنا اية علاقة مع هذا الحزب"[53].

وكثيرا ماكان (الحزب الشيوعي الجزائري) يصرح في صحفه بقوله "الشيوعيون لايمكنهم ان يؤيدوا ذلك الجزء من الحركة الوطنية التي ينادي لهذه البلاد بالاستقلال المباشر، ان هذه الدعوة لاتخدم لامصالح الجزائر ولا مصالح فرنسا" .

وهكذا يبدو بوضوح ان الغرض الاساسي من جميع حملات (الحزب الشيوعي الجزائري) ضد نيل الجزائر استقلاله لم يكن الا الحفاظ على المصالح الاقتصادية الفرنسية لان اغلبية اعضاءه هم من الاوربيين، لذلك فهم دافعوا دائما عن الاستعمار الفرنسي للجزائر[54]. بيد ان ماتجدر الاشارة اليه الى ان الاتحاد السوفيتي لم يحدد موقفه من الثورة الجزائرية الا بداية العام 1956 بعد ان تولى الحزب الاشتراكي الفرنسي الحكم في فرنسا الذي قوبل بارتياح من قبلهم، عندها بدأ يقدم لها الدعم والتأييد، عندئذ غير (الحزب الشيوعي الجزائري) موقفه من الثورة الجزائرية وبدأ يؤيدها لكن على نطاق ضيق[55]. ففي حديث لاحد اعضاء (الحزب الشيوعي الجزائري) اقترح بادئ ذي بدء الاستعاضة عن اسلوب العمل العسكري المنظم بمبدأ (العمل الجماعي) بقوله "ان الشيوعيين يؤيدون العمل الجماعي الذي يعتبرونه انجح الف مرة، ولا يولد على الصعيد السياسي من نتائج سلبية ماتولده بعض الاعمال العسكرية غير الموجهة كما يجري في المدن مثل القاء القنابل دونما تبعة ودونما غاية"[56].

ان المواقف التي انتهجتها قيادة (الحزب الشيوعي الجزائري) قد اثارت لدى اعضاءها انفسهم تساؤلات عميقة حول مواقف الحزب، كما ان الانتصارات التي حققتها الثورة جعلت قيادة الحزب تفكر بتلك الروح الانتهازية باللحاق بالقطار قبل ان يفوتها بعد ان تبين لهم رسوخ قدم الثورة وثباتها وعمق جذورها[57]. وهكذا حاولت قيادة الحزب بموقف انتهازي جديد تلافي مواقفها الانتهازية السابقة وتدارك مافاتها بغية الظهور بمظهر وطني.

ففي غضون ذلك اشترط (الحزب الشيوعي الجزائري) ان يساهم في معركة التحرير ولكن بشرط ان يمثل في (جبهة التحرير الوطني) [58] كقيادة مستقلة بذاتها، وان يشترك اعضاء الحزب في القتال لا كجنود (جيش التحرير)[59] وانما كمقاتلين يرتبطون نظاميا بقيادة الحزب المتمثلة في جهة التحرير . وكان واضحا من هذه الشروط رغبة الشيوعيين في ايجاد مبررات لعدم خوض المعركة، لان قبول القيادة الجزائرية للثورة بهذه الشروط معناه عمليا تحويل جيش التحرير الى مجموعة فرق واتجاهات، وتحويل قيادة هذا الجيش (جبهة التحرير) الى عدة قيادات، ومعناه بالتالي فقدان الانضباط العسكري الذي هو شرط اول لمجابهة جيوش فرنسا المنظمة، وقد رفضت (جبهة التحرير) هذه الشروط جملة وتفصيلا [60].

وفي النهاية اضطر اعضاء (الحزب الشيوعي الجزائري) ان ينظموا الى الثورة باسمهم الشخصي كافراد لاباسم تنظيمهم الحزبي[61] حسب قرار (جبهة التحرير الوطني الجزائرية)[62]. وتبعاً لذلك بدأ الحزب الشيوعي الجزائري تكوين خلايا قتالية شرعت في شن عمليات تفجير قنابل في العاصمة الجزائرية . وبعد هذه الاعمال استقال من عضوية الحزب عدد كبير من اعضائه الاوربيين االذين انضموا فيما بعد الى صفوف المنظمة الارهابية الفرنسية التي تشكلت تحت اسم (منظمة الجيش السري)[63].

ان هذا التطور في موقف الشيوعيين الجزائريين من الثورة جاء بعد اجتماع اللجنة المركزية في 6 فيفري 1956 والتي قررت "اننا سنلجأالى الارهاب اذا اتضح لنا ان الوضع التاريخي يتطلب ذلك"[64]. فضلاً عن دعم الحزب الشيوعي الفرنسي لموقفهم المشاركة في الثورة[65].

ولكن كل محاولات الشيوعيين الجزائريين ظلت بعيدة عن المنطق الثوري السليم، لانهم لم يقوموا فيها عن اقتناع تام ورغبة صادقة لاسيما بعد احساسهم بأنهم ليسوا قادة هذه الثورة. فبمجرد حديثهم عن متطلبات الوضع التاريخي فأنهم قد خالفوا منطق الثورة الجزائرية وظروفها وطبيعة التحالفات التي يجب ان تكون، ومفهوم الصراع الطبقي فأبتعدوا عن الوطنية.

وفي المرحلة الثانية من مراحل الثورة الجزائرية وبعد (مؤتمر الصومام _ اب 1956)[66]، المنعقد في وادي داخل الجزائر يحمل هذا الاسم والذي وضع فلسفة الثورة لتلك المرحلة، ورسم خطوط الحكم بعد الاستقلال . اعطي المجال لجميع الكتل والقوى بالانضمام الى (جبهة التحرير الجزائرية) كأفراد لا كأحزاب او كتل . واثر ذلك دخل الشيوعيون جبهة التحرير، واثر ذلك ايضاً دخلت الحركة الشيوعية الجزائرية في صراع مع الاطراف المتصارعة داخل حزب جبهة التحرير خفي تارة وواضح تارة اخرى[67].

فما ان تشكلت (الحكومة الجزائرية المؤقته) عام 1958 [68] حتى اتهم (الحزب الشيوعي الجزائري) هذه الحكومة الانتقالية بأنها "يتم قيادتها من قبل البرجوازيين، وانها ميالة نحو معاداة الشيوعيه" [69].

وفي ديسمبر 1960 طرح الجنرال (شارل ديغول _ Charl De Gaulle)[70] على الشعب الجزائري فكرة الاستفتاء حول تقرير المصير، وبعد مفاوضات استمرت عدة اشهر بين

الجانبين، اختار الشعب الجزائري خيار الاستقلال بنسبة (99%)، واعلن استقلال الجزائر في الخامس من جويلية 1962[71] .

وخلاصة القول الى انه بالاضافة الى الهدف غير المحدد للحزب الشيوعي الجزائري بخصوص مستقبل الجزائر، كان الحزب قد وقع في مأزق التوفيق بين ايديولوجيته العالمية واعماله القومية. وكعضو في الكومنترن متحدثا بأسم الجزائر كان المفروض ان يحمل هجومه على الاستعمار والامبريالية الفرنسية الى اقصى حد، حتى لو ادى ذلك الى تمزيق الامبراطورية الفرنسية. وقد كان الحزب مستعداً ان يهاجم ولكن ليس الى ذلك الحد، ولاسيما بالنظر الى الجزائر الذي لم يفتأ ابداً بعدها جزءاً من فرنسا.

وعلى الرغم من ذلك لابد ان نذكر انه بعد العام 1954 تاريخ الثورة الجزائرية اصبح كلا من الشيوعيين والوطنيين في حاجة الى الاخر . فقد كان الاولون يحتاجون الاخيرين كجسر يتسربون منه الى الجزائر . وكان الوطنيون في حاجة الى الشيوعيين للوسائل التي يملكونها وللتأييد الذين كان في استطاعتهم ان يمنحوه في وجه الضغط من الادارة الفرنسية، لاسيما وان نشاطات الشيوعيين كانت احدى العوامل التي فتحت افاقاً جديدة امام الوطنيين الجزائريين خلال مدة الدراسة، كما ان بعض الجزائريين قد وجدوا ملجأ في (الحزب الشيوعي الجزائري) وارتباطه الازلي بالحزب الشيوعي الفرنسي لكي يتقوا تعسف بعض القوانين الاستثنائية التي كانت موجهة ضدهم . وقد ايدت وسائل اعلام الحزب الوطنيين في مطالبهم بالمساواة في الحقوق، اضف الى ان مهاجمة الشيوعيين للاستعمار عموما قد جذبت اليهم انظار الكثير من الجزائريين رغم ان هدف الطرفين كان مختلفاً، واخيرا لقد تعلم الجزائريين تكتيكاً جديداً من الشيوعيين في معارضتة الحكم الفرنسي مثل المناورات السياسية وشعارات مختلفة عن الثورة والاستعمار والامبريالية والبرجوازية وماشابه ذلك[72].

الهوامش:

1. نسبة الى (فلاديمير التش لينين _ F.L.Lenin) ولد في 22 افريل 1870 وهو مؤسس الحزب الشيوعي عام 1898، قاد البلاشفة في ثورة 1917، واصبح المؤسس للاتحاد السوفيتي، وهو مفكر كبير له العشرات من المؤلفات، وقد اضاف لينين اضافات جديدة الى نظرية ماركس، وتبرز اهم اضافاته في نظرية الحزب الواحد والتحالف بين العمال والفلاحين وحل مشكلة القوميات . توفي لينين في 21 جانفي 1924. ينظر:

I.D.Ovsyany ,y.y. Bogush , Astudy of Soviet forignpolicy , Translation in to English Progress Publishers , The Union of Soviet Socialist Republics , 1975 , pp12-15.

نسبة الى زعيم الشيوعيين (كارل ماركس_ Kar Marx) (1818-1883) الذي مزج افكار الاقتصاديين الكلاسيكين بأفكاره ليخرج بفلسفة جديدة اصبحت اساساً للاتجاه الشيوعي، وهو صاحب النظرية الماركسية ومن اخطر مفكري البناء الاشتراكي في العالم واكبرهم اثرا من بعد وفاته في مسيرة الحركات العمالية والاشتراكية . والماركسية فلسفة فهي ليست مجرد نظرية اقتصادية سياسية تؤيد الملكية العامة لوسائل الانتاج وتدعو العمال الى الاتحاد والثورة على اصحاب الاعمال، وانما هي نظرية اجتماعية وتفسير تاريخي للمجتمعات وقد طبقت الماركسية في الاتحاد السوفيتي من قبل لينين ومن بعده ستالين، الا ان كلا القائدين تعرضا الى هجمات من قبل العديد من المنظرين الماركسيين واعتبرا منحرفين عن السبيل السوي الذي اختطه ماركس. ينظر: صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ نشر، ص141-142؛ مأمون امين زكي، البيريسترويكا، مجلة افاق عربية، بغداد، العدد 2، 1990،ص19؛

Walter Z. Liqueur , The Soviet union and The Middle East , USA , 1959 , pp. 320-321.

2. عد الحزب الشيوعي السوفيتي القوة المسيرة للدولة، فقد هيمن على جميع شؤون الدولة السياسية والاقتصادية، وعادة مايكون الاشخاص الذين يصلون الى مناصب قيادية في الهيئات الدستورية اعضاء في الحزب الشيوعي . عد الحزب الشيوعي السوفيتي طليعة الطبقة العاملة، وترتب على ذلك ان عضو الحزب لابد ان يكون في مستوى ثقافي مرتفع ويتمتع بالقدرة على تحمل المسؤولية والاخلاص للماركسية والطبقة العاملة، والجدير بالذكر ان لينين هو مؤسس الحزب الشيوعي السوفيتي ووضع له مقاييسه التنظيمية والنضالية وخاض بكوادره نضالات متعددة من اجل بناء الاتحاد السوفيتي . ينظر: حسنين عبد القادر، فلسفة الدعاية في الاتحاد السوفيتي ودور الحزب الشيوعي في السيطرة على الرأي العام، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد21، 1962، ص106-130 .

3. محسن احمد محمد، الفكر الاشتراكي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978، ص78-79.

4. الشيوعية تعني انهاء ذلك النظام او المذهب الاقتصادي الذي لايعترف بحق الملكية الفردية لاي من المواد الانسانية والطبيعية الموجودة في المجتمع، اي هو ذلك النظام الذي يرتكز على دعامة ملكية الدولة لكل من السلع الانتاجية والاستهلاكية . ينظر: الاشتراكية التعاونية، مجلة العلوم السياسية، القاهرة، العدد 1، 1959، ص66.

5. محسن احمد محمد، المرجع السابق، ص79.

6. كان من اهم الاحزاب الفرنسية بدون منازع، ومن اهم الاحزاب الماركسية العالمية، اسس عام 1920 بعد ان انشق اعضاءه بعد الثورة الروسية عام 1917، نفوذه حاسم في تقرير مستقبل السياسة الفرنسية، صحيفته المركزية (الاومانتية_ Aomonteh)، ومجلته (كاييه دي كومتيزم_ Caieh De Comtezm)، وهو حزب يساري متطرف، عمل من اجل انتصار الشيوعية، ويعد نفسه حزب الشعب، ومع مجيء ديغول تحول الى المعارضة، ويعد الحزب الشيوعي الفرنسي من اكبر الاحزاب الفرنسية من حيث عدد المقاعد (ربع مقاعد البرلمان البالغة 149 مقعداً) ينظر : ابراهيم كبة، القضية الجزائرية بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي، مطبعة الرابطة، بغداد، 1960، ص115 ؛ صالح سعود، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة (1962-1981)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1984، ص104؛ محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية_الاوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص96 .

7. وليد قزيها، نبيه الاصفهاني واخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة، ط2،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص38-39.

8. خلال العام 1927 وزع الشيوعيون الفرنسيون منشوراً باللغة العربية واللغة الفرنسية بين الجزائريين يدعوهم الى الانضمام الى حركة (الشباب الشيوعي) لتحقيق مطالبهم، ينظر: ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2،ط2، معهد العلوم الاجتماعية، الجزائر،1977، ص374.

9. لم يسمح الاستعمار الفرنسي في الجزائر سوى بتعليم جزء ضئيل من ابناء المتعاونين معه من الفئة البرجوازية الطفيلية، وقد فسرت فرنسا هذا الاتجاه بجملة وجيزة وهي "لما كان تعليم الجزائريين يؤدي بالجزائر الى خطر محقق سواء من الناحية الاقتصادية ام من ناحية التعمير الفرنسي فأن الرغبة تميل الى الغاء التعليم" . ينظر: دار الكتب والوثائق، وثائق البلاط الملكي، ملف المغرب العربي، رقم الاضبارة (6/5)، رقم التصنيف 311/4819، وثيقة (72)، ص117، مذكرة مؤرخة في 22 تموز 1954، القاهرة، مقدمة الى الهيئة العامة للامم المتحدة . ينظر كذلك :

Peter Monsfield , Thomas y. crowel , The Arab world A comprehensive history , USA, 1976 ,p.475 .

10. ابو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص367 .

11. قدري قلعجي، تجربة عربي في الحزب الشيوعي، دار الكاتب العربي، بيروت، بلا.ت، ص182 .

12. وقد اغلقتها فرنسا عام 1957 بعد اضمام بعض اعضاء الحزب الشيوعي الجزائري الى الثورة . ينظر : عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر _ دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص46.

13. المرجع نفسه، ص46.

14. Manfred Halpern , The Politics of social change in The middle East and north Africa , USA , 1965 , p.170.

15. لقد كان لدى الاتحاد السوفيتي لسنوات قنصلية في الجزائر ولكن فرنسا قامت باغلاقها فجأة عام 1951 دون بيان الاسباب، حيث لم يكن يوجد في كل افريقيا الفرنسية دولة كان يوجد فيها ممثل سوفيتي واحد الا في الجزائر . ينظر : جون جنتر، داخل افريقيا، ترجمة حسن جلال، ج1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بلاتاريخ نشر، ص209 .

16. استلم الحزب توجيهات من فرنسا بان يشكل جبهة ثورية مشتركة منذ العام، 1935 وقد كانت هذه الجبهة ناجحة في تجنيد العرب ليس فقط في العضوية لكن لتسلم المناصب المهمة . ينظر :

WilfridKnapp , North West Africa , London ,1977 ,p.77.

وكذلك : الحزب الشيوعي الجزائري مبادئ ومكاسب وافاق، مجلة دراسات اشتراكية، دار الهلال، القاهرة، السنة 1986،ص26 .

17. قدري قلعجي، المرجع السابق، ص182 .

18. في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي حدث صراع ايديولوجي بين الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري في ايدولوجية فكرة ايهما افضل (الحزب الوطني الثوري المغلق ام الحزب الشيوعي الثوري المفتوح) ويبدو ان هذه المدة هي بداية هذا الصراع بين الحزبين الذي استمر سنوات والذي انتهى باستقلال الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي ولم يتم اصلاح هذا الخلاف الا بعد عدة محاولات قامت بها موسكو لتقريب وجهات النظر بين الحزبين . ينظر :

Edgar O` Balance , The Algerian insurrection 1954-1962, London , 1967.,p.27

19. هي (الرابطة الدوليةللاحزاب الشيوعية)، تأسست عام 1919 على يد لينين في موسكو، ويدير الكومنترن بين ادوار انعقاد مؤتمراتها لجنة تنفيذية مركزية كانت الهيمنة فيها دائماً للحزب الشيوعي السوفيتي، ولما كان الغرض من هذه المنظمة الدولية هو توجيه حركات النشاط الشيوعي في جميع الدول الشيوعية، كان وجودها الزم مايكون في اوقات الخلاف الحاصل بين هذه الدول، وليس من المستغرب ان تقل الحاجة اليها في اوقات المهادنة والتعاون مع تلك الدول : ينظر: محمد محمد صالح، ياسين عبد الكريم واخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين 1914-1945، بغداد،

بلا.ت، ص156، كذلك ينظر : عمر الاسكندري بك، الشيوعية على حقيقتها، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959، ص169-170.

20. ان تجربة الحزب الشيوعي الفرنسي ازاء الحركات الوطنية في المغرب العربي وقضاياها النضالية لم تكن على خط واحد ووحيد بل تكونت وتفاعلت بحسب موازين القوى التي كانت تحكم الصراع السياسي داخل فرنسا (تمكن اليسار من الصعود الى السلطة بفرنسا عام 1924) "حكومة بلوم"، وعامي 1935 و1936 "حكومة الجبهة الشعبية"، ويملي مواقفه تجاه المستعمرات . ينظر: محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص283 .

21. هم الفرنسيون والاوربيون الذين استوطنوا الجزائر مع بداية الاحتلال . ينظر : يحه عيسى، تمويل الاستثمار الزراعي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1983، ص17 .

22. مجيد حميد يونس، القوى السياسية واثرها في الجزائر 1930-1954، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997، ص117.

23. بسام العسلي، الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت، 1982، ص121.

24. جوان جيلسبي، ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص83-84.

25. محمد نصر مهنا، عبد الله سيد هدية، تجربة التنمية والتحديث في الجزائر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1978، ص26 .

26. جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص84 .

27. مجيد حميد يونس، المرجع السابق، ص119 .

28. جون جنتر، المرجع السابق، ص208 .

29. Manfred Halpern , op. cit., p.77.

30. لقد تقلبت سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي تقلبا كبيرا ازاء قضايا شمال افريقيا، فحين كان مشتركا في الحكومة عام (1944/1945) ولديه امل كبير في السيطرة على الحكم، اتبع سياسة العداء الوحشي ضد جميع الحركات التحررية في شمال افريقيا، بحيث عد مسؤولا عن مذابح قسنطينة في الجزائر عام 1945، والسياسة التي كان يدعو لها حينئذ التي ظنها مطابقة للنظم الشيوعية هي ادماج المستعمرات في البيئة الفرنسية في ظل الطبقات العاملة فيها مع العمال الفرنسيين ضد الرأسماليين مهما كانت جنسيتهم، ولذلك عد الحزب معاديا للحركات الوطنية ولمعظم المستوطنين في الوقت نفسه . ولعل الحزب الشيوعي الفرنسي كان يترسم سياسة الاتحاد السوفيتي ازاء الشعوب غير الرسمية في اسيا الوسطى والداخلة في الاتحاد، ينظر : محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، المصدر السابق، ص96 ؛

Charles F. Gallagher , The united states and North Africa , Morocco , Algeria and Tunisia , USA , 1967 , p.212.

31. جون جنتر، المرجع السابق، ص209 .

32. مجيد حميد يونس، المرجع السابق، ص209 .

33. جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص84 .

34. من اهم الاحزاب الجزائرية التي كانت موجودة على الساحة الجزائرية (حزب اصدقاء البيان والحرية، حزب اتحاد الشعب الجزائري، حزب نجم شمال افريقيا، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حركة العلماء المسلمين). ولمزيد من التفاصيل حول هذه الاحزاب ينظر : سعيد ابو الشعير، النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص14-19 .

35. عبد الكريم محمود غرايبة، دراسات في تاريخ افريقيا العربية 1918 -1958، دمشق، 1960، ص172 .

36. مجيد حميد موسى، المرجع السابق، ص121 .

37. ان هذه الانتفاضة وقعت مصادفة، فبعد احتفال العالم بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في 8 ايار 1945 احتفل الجزائريون متخذين منه فرصة للتعبير عن رغبتهم في تطبيق المبادئ التي ادعى الحلفاء انهم حاربوا من اجلها، فقامت المظاهرات في مدن الجزائر وخاصة في مدينة سطيف شمال قسنطينة، حيث حمل احد المتظاهرين علماً جزائرياً هو علم الامير عبد القادر كتب عليه "تحيا الجزائر مستقلة" فقتله رئيس الشرطة الفرنسية بيده فكان هذا الحادث ايذاناً للفرنسيين بقتل ما يزيد عن (45) الفا من الجزائريين . ينظر : علي ابراهيم عبدة، مصر وافريقيا في العصر الحديث، دار العلم، القاهرة، 1962، ص192 . وحول تفاصيل اكثر عن هذه الحادثة ينظر : صلاح العقاد، المغرب العربي من الاستعمار الفرنسي الى التحرر القومي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص173-174 .

38. جوان جيلسبي، المرجع السابق، ص85 .

39. VsemirnayaIstoria , Vol .x1 , Moskva ,1977 , p.445

كتاب باللغة الروسية : تاريخ العالم، من اصدارات اكاديمية العلوم السوفيتية، المجلد الحادي عشر، موسكو، 1977، ص445 .

40. بسام العسلي، المصدر السابق، ص123-125 ؛

Dorothy pickles , The government and politics of france , volum 1 , London , 1972 , p.176.

41. الياس مرقص، الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر، مطابع دار الصحافة، بيروت، 1959، ص73.

42. ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، ترجمة محمد عيتاني، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، بلا تاريخ نشر، ص38 .

43. محمد مالكي، المرجع السابق، ص433 .

44. مجيد حميد يونس، المرجع السابق، ص123 .

45. لاسيما بعد الصمت الذي لزمه الحزب الشيوعي الجزائري بعد موافقة البرلمان الفرنسي (الجمعية الوطنية) على اطلاق النفوذ للحكومة الفرنسية في الجزائر . فأن الشيوعيين الجزائريين لم تكن لهم الشجاعة الكافية لاستنكار هذا الموقف الانتهازي الذي وقفته الكتلة البرلمانية الفرنسية، وليس هذا فقط بل انهم لم يقولوا ولا كلمة على ماتقرر في فرنسا من الكف عن المساعي النشيطة المحسوسة ضد ثورة الجزائر كالمظاهرات ضد ارسال النجدات العسكرية والاضراب في وسائل النقل وفي البحرية التجارية وفي الموانئ لشحن العتاد الحربي الفرنسي لضرب الثورة الجزائرية والتي كانت في بدايتها . ينظر : العماد مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، 1982، ص204 .

46. بسام العسلي، المرجع السابق، ص125-126 .

47. استنكر (الحزب الشيوعي الجزائري) حمل السلاح بوجه الفرنسيين وامروا اعضاء الحزب من سكان الاوراس الذين قدموا الى الجزائر في الاشهر الاولى من نشوب الثورة ليأخذوا الاوامر والتعليمات بألايحملوا السلاح . ينظر : العماد مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص203-204 .

48. الياس مرقص، المرجع السابق، ص86 ؛ وثائق حزب الوفاق الوطني العراقي، الجزائر ... استقراء واحتمالات، 25 جانفي، 1979، ص5 .

49. وهو من ابرز الشيوعيين في عهد الرئيس احمد بن بله (1962-1965) وكان من المقربين منه وشغل مناصب مهمة في حزب جبهة التحرير الجزائرية في ذلك العهد. ينظر: وثائق وزارة الخارجية العراقية، سفارة الجمهورية العراقية في الجزائر، المكتب الخاص، رقم الوثيقة (74/500/14/12)، في 1973/2/11، ص1-2 .

50. كان اعضاء الحزب الشيوعي الجزائري من بعض منتسبي الجيش الفرنسي يسرقون بعض العتاد الفرنسي ويسلموه الى انصارهم لتشكيل منطقة مقاومة بأسم (الجزب الشيوعي الجزائري) . ينظر: وثائق حزب الوفاق الوطني العراقي، المكتب الثقافي، الارشيف، رقم الاضبارة (3/11)، الاحزاب في القطر الجزائري، رقم الوثيقة (28/ص) في 1970/8/26 .

51. A.S. Becker , A.L. Horelick , Soviet . policy in the middle East , Santa monica , 1970 , p.27.

ينظر كذلك : صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، المطبعة الفنية الحديثة، بغداد، 1971، ص14-15 .

52. العماد مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص361 .

53. قدري قلعجي، المرجع السابق، ص195-196 .

54. صالح الفيلالي، ايدولوجيات الحركات الوطنية العربية : حالة الجزائر، مجلة شؤون عربية، العدد 85، القاهرة، مارس 1966، ص158-159.

55. قدري قلعجي، المرجع السابق، ص205.

56. بسام العسلي، المرجع السابق، ص127-128.

57. وهي التنظيم السياسي الشعبي الذي نشأ انعكاسا للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة، وكرد فعل للمأسي البشعة التي تعرضت لها الجزائر على يد الاستعمار الفرنسي . عبأ الجماهير للثورة المسلحة وضم كل مواطن جزائري اياً كان مبعثه الاجتماعي او الفكري، اعلن برنامج الجبهة في الاول من نوفمبر 1954 لخوض الكفاح المسلح من اجل الاستقلال ويتخلى تماماً عن عضويته وولائه لاي تنظيم او حزب اخر في الساحة الجزائرية، ومن هنا اجتمعت تحت سقف الجبهة قوى اجتماعية تراوحت من اقصى اليمين واقصى اليسار، لكنها توحدت حول خط النضال الثوري في سبيل انتزاع السيادة الوطنية من ايدي الاستعمار الفرنسي . نشأت الجبهة داخل البلاد، وعقد اول مؤتمر لقادتها في (وادي الصومام) في الجزائر في شهر اوت 1956، ثم تحول الى مجلس وطني للثورة الجزائرية، اي اول برلمان جزائري، كذلك فأن السلطة التنفيذية الاولى (لجنة التنسيق والتنفيذ) ولدت في الوطن، ومارست فيه اعمالها طوال احد عشر شهراً قبل ان تضطر للالتجاء . ينظر: سلطان توفيق اليوزبكي واخرون، دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية، ط2،مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1974، ص163-164 ؛محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الحنش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بلا.م، 1961، ص129 .

58. كان جيش التحرير الجزائري يتألف اولا من المتطوعين ومن قوات الفدائيين الذين يعملون داخل المدن وامام السلطات الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين وفي المراكز الخطرة، ثم من الجنود النظاميين الذين ارتدوا الكسوة العسكرية، وكان معظمهم من المحاربيين القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وفي معارك الهند الصينية، وانضم اليهم الالاف من رجال المشاة الجزائريين الذين كانوا في ذلك الوقت في القوات الفرنسية بالجزائر وفروا باسلحتهم وذخائرهم وانضموا الى جيش التحرير النظامي مما اضطرت فرنسا بعد ذلك الى سحب بقية هذه القوات المسلحة من الجزائر وارسالها الى شرق فرنسا والى المانيا الاتحادية، وارسال قوات فرنسية اخرى بدلا منها . وفي العام 1959 اشرف على تدريب وتنظيم هذا الجيش العقيد (هواري بومدين) وتولى منصب القائد العام لجيش التحرير، وهناك اجماع عام على ان هذا الجيش بعدما تولى بومدين قيادته تحول الى تنظيم عسكري – سياسي يضم اهم واقوى مؤوسسة من مؤوسسات الثورة . انظر : دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، رقم الاضبارة 3/9/2، رقم التصنيف 27.4 /311، (تقرير السفارة العراقية في تونس)، وثيقة (3)، في نوفمبر، 1957، ص47 ؛

PoulBalta , le Grund , Maghreb Desindependence , Algeria , London , 1990 , p.52.

59. قدري قلعجي، المصدر السابق، ص206-207 ؛

Emropa publication limited , the middle East and north Africa 1978-1979 , London , p.208.

60. وكان من بينهم بعض الاوربيين الذين انخرطوا ايضا في الثورة غير ان جبهة التحرير الوطني الجزائري ظلت تفرض على هؤلاء وعلى اعضاء الحزب الشيوعي الجزائري الاخرين المنتمين للثورة رقابة خاصة . ينظر: صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، المطبعة الفنية الحديثة، بغداد، 1971، ص15 .

61. فرادي عمار، صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية 1965-1978، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية القانون والسياسة، 1982، ص93 .

62. هي منظمة تالفت من وحدات الجيش الفرنسي التي كانت مصممة بكثير من التعصب على انزال اقصى مايكون من التدمير البشري والاقتصادي بالجزائريين بسبب مقاومة هؤلاء لاصرار منظمة الجيش السري على القول بأن الجزائر (مقاطعة فرنسية) . ينظر: يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي – التنمية منذ العام 1945، البلدان العربية الافريقية، ج2، المؤوسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص349 .

63. Charles B. Mclane , Soviet – Middle East Relations , London , 1973, p.15.

64. لما قرر الحزب الاشتراكي الفرنسي التحول عن التعاون مع الشيوعيين وتكوين حكومات مؤتلفة مع اليمين، تبين للحزب الشيوعي الفرنسي انه اصبح محصوراً نهائياً في صفوف المعارضة، وبعد ان تم اقصاءه من التحالف الحكومي عام 1948، ومن كل منافذ السلطة السياسية التي كان مستحوذا عليها خلال الاعوام (1944 و1945) تحول الشيوعيون الفرنسيون الى مناصرة الحركات القومية في شمال افريقيا، وعد هذا الحزب من اسبق الاحزاب الفرنسية في اعلان تأييدها لمبدأ حق تقرير المصير في الجزائر الى الحد ان بعضهم انضم الى جيش التحرير الجزائري واستشهد في القتال، وهكذا يتضح الى اي حد اثرت التقلبات الداخلية في فرنسا في موقف الاحزاب في شمال افريقيا. ينظر: محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، المصدر السابق، صP96

Gmy De Carmoy , the foreign policies of france 1944-1968 , London , N.D., pp.118-122.

65. في العشرين من اوت 1956 تجمع القادة الجزائريين في وادي الصومام في الجزائر بينما تم اعلام القادة الخارجيين المقيمين في القاهرة (احمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين ايت احمد، محمد خيضر)، لحضور الاجتماع لوضع برنامج سياسي واضح وتحديد الاهداف والوسائل لتحقيق الاستقلال، وانتخاب مجلس وطني لجبهة التحرير الوطني الجزائرية. ينظر:

Alf Andrew Heggoy , insurgency and counter in surgency in Algeria , London, 1972, pp. 162-164; I .WiliamZartman , Government and politics in northern Africa , London , 1964 , p.47.

66. وثائق وزارة الخارجية العراقية، المصدر السابق، ص2.

67. هي التنظيم الدولي السياسي الذي انشأته الثورة العام 1958 في القاهرة قبل ان ينتقل الى تونس، وكان (فرحات عباس) احد الزعماء التقليديين الذين وقفوا دائماً ضد الكفاح المسلح والتحرر الكامل عن فرنسا، ثم عدل عن موقفه وانضم الى جبهة التحرير عام 1956 قد تولى رئاسة الحكومة مرتين متتاليتين قبل ان يقوى ضده تيار الوسط واليسار داخل المجلس الوطني للثورة، فعزله ونصب (يوسف بن خدة) الزعيم الليبرالي مكانه رئاسة الحكومة . ينظر: دار الكتب والوثائق، ملفات مجلس السيادة، رقم الاضبارة 1/2، رقم التصنيف 290 / 411، (السفارة العراقية في تونس)، وثيقة 86، في 23 ايلول 1958، (اعلان تأليف الحكومة الجزائرية المؤقته)، ص26؛ لطفي الخولي، عن الثورة، وفي الثورة، وبالثورة، دار القضايا، بيروت، 1975، ص33 .

68. حتى الاتحاد السوفيتي قد تعامل بصعوبة مع الحكومة الجزائرية المؤقته بسبب موقفها من الشيوعيين ونشأت بعض المشاكل والصعوبات في العلاقات بين حكومة موسكو وحكومة الجزائر المؤقته . ينظر: Charles B.Mclane , op. cit., p.15.

69. ولد في مدينة ليل في تشرين الثاني 1890، اشتهرت اسرة ديغول بعدد كبير من الاسماء اللامعة في التاريخ والادب، وكان والده استاذاً للفلسفة والادب الفرنسي، درس ديغول في كلية (سان سير) التي اسسها نابليون بونابرت، حيث درس سيرة نابليون وعصره، واصبح من اشد المعجبين به، وجعله مثله الاعلى، تخرج ملازما ثانيا مشاة، تدرج في الوحدات العسكرية، وواصل دراسته العسكرية في الاستراتيجية العليا في مدرسة الاركان، وعين عام 1937 قائدا لكتيبة الدبابات رقم (507)، وظل قائدا لها حتى العام 1939 . ينظر: محمد العربي موسى، مجلة الكاتب، القاهرة، العدد 54، السنة 4، ديسمبر 1965، ص86 .

70. قام الجنرال ديغول باعلان استقلال الجزائر في الاول من تموز عام 1962 غير ان الوطنيين الجزائريين رفضوا ان يكون هذا الاعلان وثيقة الاستقلال، فجعلو من يوم الخامس من تموز 1962 التاريخ الرسمي لاعلان الجمهورية الجزائرية، ويصادف هذا اليوم ذكرى الاحتلال الفرنسي للبلاد . وحسب اتفاقيات (ايفيان) كان لابد من اجراء انتخابات لجمعية تأسيسية في غضون ثلاثة اسابيع من اعلان الاستقلال غير ان الخلافات بين القادة التي صاحبت اعلان الاستقلال اخرت اجراء الانتخابات شهرين . وبعد انتهاء الخلافات بين القادة الجزائريين تبنت اول حكومة جزائرية مستقلة (حكومة الرئيس احمد بن بلة) نظام الحزب الواحد، ينظر:

Willam R. polk , the united states and the Arab world , London , 1976 , p.272.

71. ابو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص377-378 .

مظاهرات 11 ديسمبر1960
ودورها في فرض مشروعية الثورة الجزائرية
1954-1962

د. سحولي بشير
جامعة جيلالي اليابس/ سيدي بلعباس

توطئة :

يدرك المتتبع لتطورات الثورة الجزائرية 1954-1962، أنها كثيرا ما كانت تشتد في حدتها بسبب الغطرسة الاستعمارية الفرنسية، ويعتبر مجيئ الجنرال ديغول على اثر انقلاب 13 ماي 1958، وما جاء به من مشاريع لمواجهة الثورة الجزائرية، ضمن الأسباب التي كانت تزيد الثورة صلابة وقوة. وبدا للخاص والعام آنذاك أن الوضع في الجزائر – يقصد الحرب- يتجه نحو تحقيق ما أعلن عنه في بيان نوفمبر 1954، وهو تحقيق الاستقلال، ولكن بقدر ما كانت تلك التطورات تشير إلى النتيجة الحتمية، إلا أن دور الشعب الجزائري في الثورة، كان بارزا وساهم في إرغام الرئيس ديغول على الدخول في مفاوضات جادة مع قادة الثورة الجزائرية. وتجلى دور الشعب في القيام بالمظاهرات (سواء في الداخل أو في فرنسا) كتعبير عن رفضه للوضع، ومن بين تلك المظاهرات تلك التي حدثت في 11 ديسمبر1960، التي تعد محور مداخلتنا، حيث سنحاول أن نتعرض هذا الحدث التاريخي، من خلال الإشكالية التالية : إلى أي مدى ساهمت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في فرض مشروعية الثورة الجزائرية 1954-1962 ؟.

أحداث سبقت مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

ساهمت الكثير من الأحداث والتطورات السياسية والعسكرية في حدوث مظاهرات ديسمبر 1960، وكان للجنرال ديغول وسياسته تجاه الثورة أحد العوامل الرئيسة، حيث راح يبحث عن السبل والطرق والكيفيات لاحتواء الثورة والقضاء عليها، وكانت تلك السياسة ردة فعل على النجاحات التي حققتها الثورة. وفي هذا السياق يمكننا أن نوجز الأحداث التي تسببت في تلك المظاهرات في سياق السياسة الديغولية من جملتها

الإعلان عن مشروع تقرير المصير للجزائريين في خطاب 16سبتمبر1959 حيث تصور ثلاثة طروحات في خطابه : - الانفصال وقال عنه سيؤدي بالجزائر إلى وضع متأزم وفوضى، وربما قد ينتج عن ذلك حالة مأسوية، ومستقبل غامض. - الفرنسة التي تعني الدمج، لكن هذا الطرح لم يعد من ضمن حساباته. - المشاركة وهو المقترح المفضل بالنسبة له، وذكر مزاياه[1]. وقال أيضا: " أطلب من الجزائريين في ولاياتهم اثنا عشر أن يعبروا عما يريدون من مصير في آخر الأمر، وأطلب من الفرنسيين من جهة أخرى، أن يصادقوا على اختيارهم[2].

في سياق الموضوع، أشار ديغول إلى أمور جد خطيرة منها، التهديد بالتقسيم، وأخطرها قضية الصحراء الجزائرية، حيث هدد الجزائريين في حالة اختيارهم الاستقلال، فان فرنسا ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لاستغلال، ونقل النفط الصحراوي الذي هو ثمار فرنسا، ويهم كل دول الغرب[3]. وعن هذا التصريح يذكر رضا مالك أن تقرير المصير المقترح من طرف ديغول كان فقط لربح الوقت حيث نفى الوحدة العرقية للشعب الجزائري، ووزعه إلى أقليات (عرب – أمازيغ – بنو ميزاب... ومعنى ذلك أن الاستفتاء سيكون على أساس القوميات وغير موحد، وأن الدولة الجزائرية ستكون على شكل فيدرالي ومتحد مع فرنسا، وأن هذا الإعلان يستثني الصحراء من الاستفتاء... وأغلق باب المفاوضات أمام الثوار، حيث طرح عليهم، ما أعلن عنه في سلم الشجعان" [4].

وما يؤكد بأن ديغول عمد إلى تمرير سياسته المبنية على التهديد بتقسيم الجزائر جغرافيا، زيارته للجزائر في جانفي 1959، حيث توجه إلى الصحراء للوقوف على أعمال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، وألقى خطابا بتوقرت عبر فيه عن أهمية الصحراء وموقعها الاستراتيجي بالنسبة لفرنسا والمعسكر الغربي بقوله : " يجب أن تكون الصحراء منطقة عظيمة من مناطق المستقبل بين عالميين، البحر المتوسط وعالم إفريقيا السوداء

وبين عالم المحيط الأطلسي وعالم حوض النيل والبحر الأحمر" وقال أيضا:" أما بالنسبة لهؤلاء القادمين حديثا الى ميدان الحرب الأهلية فعليهم أن يفهموا أن صفحة النضال قد طويت، وقد غدت أمامنا الآن صفحة من التقدم والحضارة ومن الأخوة التي كانت مفقودة، فلتعش الصحراء ولتحيا فرنسا"[5] ولم يتوقف ديغول في الإدلاء بتصريحاته المتناقضة والقاضية بإحداث انتكاسة نفسية لدى قيادات الثورة الجزائرية من جهة، والشعب المؤيد لها من جهة أخرى، إذ صرح في حديث في 29 جانفي1960 جاء فيه : " سيتولى الجزائريون بأنفسهم تقرير المصير بعد نهاية المعارك إما عن طريق القضاء التام على الثورة، وإما بعد مدة طويلة من الهدوء، ولكن منظمة الثورة الخارجية ترفض ذلك أن أتفاوض معها مسبقا حول مصير الجزائر السياسي باعتبارها الممثلة الوحيدة للجزائريين وأن أعترف بها سلفا حكومة لهذه البلاد، وهذا ما لن أفعله "

لقد استمر ديغول في سياسته التي تعتمد على حرب الأعصاب حول مقترحه المتعلق بحق تقرير المصير، إذ قام في 14 جوان 1960 بمخاطبة الأمة الفرنسية، تعرض إلى القضية الجزائرية، بطرحه للسؤال التالي : ما مصير الجزائر؟ ويقول ديغول في مذكراته : " أنه لم يدر بخلده أنه سيتمكن من حل المعضلة الجزائرية، وأن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو الحل الوحيد الممكن للمأساة المعقدة والمؤلمة" كما قال أيضا " إنني أتوجه باسم فرنسا إلى زعماء الثورة فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي مازال مستمرا... وبعد ذلك سيهيئ كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو، غير أنني موقن أنه سيتبع النطق السليم، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي، بالاتحاد مع فرنسا، وبالتعاون مع الاتحادات الفرنسية"[6]. الواضح من خلال هذا الخطاب، أن ديغول سعى إلى التمكين لمشروع حق تقرير المصير، الذي ربطه بشروط كانت كلها تعمل على إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا وتحت رحمتها.

زيارة الجنرال ديغول الى الجزائر :

حينما قرر ديغول القيام بزيارة استطلاعية أرادت الأوساط الاستعمارية المتطرفة في الجزائر مقاطعة تلك الزيارة وأخذت تعمل على استغلال الفرصة لتبرهن من جديد عن معارضتها لسياسة تقرير المصير، وكأنها كانت تريد إعادة سناريو 13 ماي 1958، وبذلك

قررت الأطراف المتطرفة – غلاة المستوطنين- الإضراب العام بمجرد شروع ديغول في الزيارة ابتداء من يوم الجمعة 09 ديسمبر 1960 وقد خص هذا الإضراب أوروبيي الجزائر وحتى المسلمين، خاصة في مدينة الجزائر للتأكيد على معارضتها لسياسة تقرير المصير المزعومة من طرف ديغول. وقد شرعت السلطات الإدارية الاستعمارية استعمال بعض السكان المسلمين لاستقبال موكب الرئيس في المدن التي تقرر زيارتها مثل مدينتي عين تموشنت وتلمسان(7). وتذكر بعض الشهادات، أنه لما تقررت زيارة ديغول للجزائر، يوم 9 ديسمبر شرع دعاة الجزائر فرنسية (جمعية الجزائر فرنسية) FAF في التظاهر في شوارع المدن خاصة مدينة الجزائر مع بداية شهر ديسمبر، باستعمال منبهات السيارات عند مرورهم قرب مقرات الإدارة الفرنسية، وكانت جبهة التحرير الوطني (خلاياها السرية) تراقب وتتابع الأوضاع بحذر، ما وقع أثناء المظاهرات من أحداث شغب بانتشار المتاريس؛ أحرقت السيارات وسرقت المحلات التجارية(8).

اندلاع مظاهرات ديسمبر 1960:

يذكر أن المظاهرات انتشرت في مدينة الجزائر، والمدن الأخرى عين تموشنت، وهران، عنابة، تيزي وزو، ويذكر أحد الشهود، أن المظاهرات في الجزائر كانت مبرمجة يوم 11 ديسمبر، وفي يوم 12 اندلعت في وهران، عنابة، عين تموشنت وتلمسان. وجاء في كتاب فرحات تشريح حرب، أن الجنرال شارل ديغول قام في التاسع من ديسمبر1960 بزيارة عين تموشنت رفقة وزير الخارجية لويس جوكس Louis Joxe والمحافظ الجديد جان مران Jean Morin، ومنذ الخطوات الأولى بدأت الهتافات " يسقط ديغول" " تحيا الجزائر فرنسية" ونفس الاستقبال كان في وهران، تيزي وزو وعنابة، ويشير أيضا بأن ديغول لم يزور الجزائر، وكانت النتائج اندلاع عنف بين رجال الشرطة والمتظاهرين عبر شوارع العاصمة، وأعلنت فيدرالية الجزائرية فرنسية FAF بيان الانتصار، ودعت إلى مواصلة الإضراب العام الى يوم العاشر من ديسمبر، وذكرت بأن الشعب سيحتل الشوارع باسم الجزائر فرنسية للاعتراض على سياسة التخلي- ضد سياسة تقرير المصير-. وكرد فعل على ذلك قام جهاز الفروع الإدارية المدنية SAU بالرد على الجنود الفرنسيين، بالسماح للجزائريين المسلمين بالخروج للتظاهر لصالح الجنرال ديغول والهتاف باسمه(9).

وفي خضم تلك الظروف كان تدخل جبهة التحرير الوطني في المظاهرات لتحولها لصالحها بدلا من الهتاف لصالح ديغول، كان الهتاف لصالح الحرية والاستقلال[10]. وعن الأحداث في مدينة الجزائر، يذكر أنها اندلعت في أحياء عديدة منها بلكور، العناصر، صالمبي، حيث تشكلت لجان أحياء لمقابلة الصحافة العالمية التي غطت الأحداث عن طريق مراسليها[11]. وفي سياق تلك الأحداث رفعت الأعلام الوطنية، وتعالت أصوات تردد شعارات مؤيدة لجبهة التحرير، جيش التحرير، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[12]. وعن تلك التطورات يذكر أن الجموع البشرية من الجزائريين المسلمين هتفوا " الجزائر مسلمة" "تحيا جبهة التحرير الوطني" مما دفع بالقوات العسكرية وأفراد الشرطة والمليشيات بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، فسقط حوالي 112 قتيل في الجزائر[13]. أما سعد دحلب فيذكر أن عدد الضحايا الجزائريين في تلك المظاهرات الدامية بلغ حوالي 112 قتيل والمئات من الجرحى[14].

ولهول ما حدث من جراء القمع الفرنسي للمتظاهرين الجزائريين يوم 11ديسمبر، قام فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بتوجيه نداء من تونس يلفت من خلال نظر الرأي العالمي الرسمي، فكان النداء موجه الى داق هامرشولد Dag Hammarskjöld أمين العام لهيئة الأمم المتحدة، شوان لاي Shu En Lai رئيس وزراء الصين الشعبية، داويت ايزنهاور Eisenhower رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، خروتشوف khrouchtchev رئيس الاتحاد السوفياتي، ماكميلان Macmillan رئيس وزراء المملكة المتحدة، نهرو Nehru رئيس وزراء الهند، وجوزيب بروس تيتو Tito رئيس يوغسلافيا، وقد تحدث فرحات عباس في نداءه عن الجريمة الجماعية التي ترتكبها فرنسا في حق شعب أعزل في المدن الجزائرية، إذ تقوم الفرق العسكرية والشرطة الفرنسية بمحاصرة المتظاهرين في القصبة وأحياء أخرى من الجزائر والمدن الجزائرية الأخرى، محملا في ذلك فرنسا مسؤولية ما يجري[15]. كما وجه فرحات عباس نداء إلى رؤساء الدول العربية منهم الحبيب بورقيبة رئيس تونس، جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، إدريس الأول ملك ليبيا، محمد الخامس سلطان المغرب الأقصى، ملك السعودية، ملك الأردن، طيب سلام رئيس لبنان، إبراهيم عبود رئيس السودان، عبد الكريم قاسم رئيس العراق، تحدث فيه عن الأحداث التي تتسبب فيها العناصر المتطرفة من الفرنسيين الذين يستبيحون دماء الجزائريين الأبرياء العزل من الأطفال، النساء والشيوخ، وأن الشعب الجزائري أصبح

هدفا للانتقام الاستعماري، وأن هذا القمع للمتظاهرين في المدن الجزائرية، يكشف بشكل واضح عن نية المحتلين للقضاء على الشعب الجزائري، الذي يطالب بحقه المشروع في الحرية والاستقلال، ويضيف بأن الوضعية في الجزائر بلغت درجة خطيرة، وختم فرحات عباس نداءه داعيا الأخوة العربية إلى اتخاذ التدابير اللازمة[16].

مظاهرات 11ديسمبر وفرض مشروعية الثورة الجزائرية :

لقد أعطت مظاهرات 11 ديسمبر 1960، شرعية سياسية كاملة وتامة لقيادة الثورة الجزائرية (جبهة التحرير) ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، حيث وجد فرحات عباس في أحداث 11 ديسمبر، السبب لتوجيه انتقادات سياسية لاذعة للسياسة الفرنسية، إذ أعلن في مؤتمر صحفي بتونس يوم 12 ديسمبر قائلا : " شعبنا يسير بخطى كبيرة نحو الحرية "، ووصف ما حصل في المدن الجزائرية، بالجريمة الإنسانية في حق شعب أعزل، كما وجه التهمة فيما حصل إلى الإدارة الفرنسية وأجهزة الأمن الفرنسية من شرطة وفرق عسكرية وكذلك المتطرفون الفرنسيون من المستوطنين، الذين يحلمون بجزائر فرنسية، وما قام به الشعب الجزائر هو رد فعل على التعنت الفرنسي في إنكار حق الجزائريين في الحرية والاستقلال، وما حدث إشارة بأن النظام الاستعماري فقد نهائيا هذا الوطن وأن الشعب الجزائري يسير بخطى كبيرة نحو الحرية، وأن حرب الاستعادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري، لا يمكنها إيقافه، وقال أيضا : " المستعمرون المتطرفون- دعاة الجزائر فرنسية- يعذبون، ينكلون، إل أن هذه الهمجية البربرية ستبقى عارا، إننا نعيش لحظات زوال الاستعمار في الجزائر كما في العالم كله" وقال أيضا : " إن وجه العالم تغير، فقط الاحتلال الفرنسي يبدو أنه لم يتعلم شيئا مما يحدث في العالم" كما اغتنم فرحات عباس مظاهرات 11ديسمبر ليوجه انتقادات للسياسة الديغولية خاصة لما طرح في لقاء مولان جوان 1960، قائلا : " في مولان أوضحت أن مشروع تقرير المصير الذي طرحته فرنسا، ما هو إلا شعار لا معنى له – فارغ المحتوى- وكل ما أرادت فرنسا فرضه وهي رافضة للنقاش حول ضمانات تطبيق المصير، فقط إبقاء الأمور حول مسألة الاستسلام التام والكامل لقواتنا، إننا نقول بأن ذلك ليس أمرا جادا " [17].

وفي سياق تلك الأحداث أصدرت جريدة المجاهد، عدد خاصا يوم 16 ديسمبر 1960، تناولت فيه بالتفصيل ما حصل في الجزائر معتبرة تلك الأحداث فرض لمشروعية الثورة

الجزائرية، وتعبير واضح تمسك الشعب الجزائري بقيادته السياسية والعسكرية، وفكرة القوة الثالثة لا مكان لها في الجزائر، ووجه فرحات عباس نداء للشعب الجزائري، تحت عنوان: "كل جزائري يشعر بالفخر والشرف بالانتماء للأمة الجزائرية" فيه اعتراف صريح من الجهاز السياسي للثورة الجزائرية، بأن ما قام به الشعب الجزائري أثناء زيارة الجنرال ديغول، بمثابة الانتصار العظيم، معتبرا ما حدث في المدن الجزائرية بفعل سقوط الأبرياء من الجزائريين والجزائريات، قد أدهش حتى من برمج وخطط للمظاهرات من المستوطنين المتطرفين أنصار فكرة الجزائر فرنسية، مما أخلط حساباتهم وأن هؤلاء المتطرفون يضطهدون الشعب الجزائري منذ 01 نوفمبر1954،ويضيف فرحات قائلا : " أيها الإخوة والأخوات، لقد كتبتم بدماء شهدائنا صفحة جديدة في تاريخنا ... ياله من درس للمتطرفين الشاغبين في ميشلي، ياله من درس للفاشيين والعنصريين الذين اعتمدوا وبدعم من الشرطة والجيش الفرنسي الذين يشنون منذ 6 سنوات حربا لتصفية وتقتيل الوطنيين... ياله من درس للمتخلفين أصحاب فكرة السلم – يقصد القوة الثالثة- الذين لا يزالون يغذون وهم فصل الشعب عن جيشه – يقصد جيش التحرير الوطني- وحكومته- يقصد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- "[18].

وما يؤكد أن مظاهرات ديسمبر قد فرضت مشروعية الثورة ببعدها الوطني والدولي، أشار إليه فرحات عباس في نفس النداء مخاطبا الشعب الجزائري، مبرزا دوره البارز في حسم المعركة السياسية لصالح قيادة الثورة وبالتالي إرغام فرنسا على قبول الأمر الواقع، قائلا : " أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات، إننا نعيش لحظات عصيبة في تاريخنا، إننا نجتاز امتحان عصيب إن المعركة التي تشنوها قد اتخذت منحى آخر، العالم كل سجلها – يقصد ما حصل في المظاهرات- واعتبرها انتصارا واضحا لحرب التحرير الوطني، إن هذه المعركة يجب أن تتوقف وتنتهي، وهي ليست الأخيرة، هناك امتحانات أخرى تنتظرنا." [19].

ولما أدركت قيادة الثورة، أن المظاهرات قد حققت انتصارا سياسيا لصالح القضية الجزائرية، وخوفا أن تتحول تلك الأحداث إلى حرب إبادة جماعية يذهب ضحيتها شعب أعزل من الأبرياء، فقد توجه فرحات عباس في نداءه إلى الشعب الجزائري يدعوه إلى وقف المظاهرات، ويؤكد لهم أن قيادة الثورة والشعب في خندق واحد، وشعوب العالم كلها تتابع ما يحدث، حيث قال : " أيها الشعب الجزائري، إنك لا تساوم على تضحياتك، لقد سبق أن قدمت ثمنا باهظا لأجل استقلالك، لست وحيدا في المعركة ... رسائل التضامن

تأتينا، كل شعوب العالم تتابع وتهتم بكفاحنا الذي أصبح رمزا للشجاعة والبطولات، استقلال يتأكد في كل يوم، الانتصار أكيد"[20].

ولعل ما يؤكد أن المظاهرات قد حققت للثورة مشروعيتها، ما جاء في كتاب بن يوسف بن خدة (اتفاقيات ايفيان)، حيث قال: " أن المفاوضات كانت صعبة للغاية والنتيجة تتوقف على وحدتنا- يقصد وحدة الشعب والثورة- ودعم الجماهير، هذا الدعم تجلى في الانتفاضة الشعبية العارمة التي جرت يوم 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي مدن أخرى، وأن هذه المظاهرات كانت منعرجا حاسما في مسيرة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات، لقد أظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الارهاب البوليسي والعسكري "[21].

لقد أظهرت مظاهرات 11ديسمبر1960 للعالم أجمع الانتماء والقناعة الوطنية للجزائريين، وكذلك الشرعية الشعبية للحكومة المؤقتة للجمهورية وجبهة التحرير الوطني، ومن تلك الأحداث رأى ديغول تصوراته حول القوة الثالثة تتبخر وتأكد يومها أنه يجب عليه أن يدخل في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة[22]. وتشير الكتابات التاريخية بأنها- مظاهرات ديسمبر- انتكاسة عسكرية وسياسية لفرنسا، إذ علق أحد الضباط الفرنسيين لصحيفة لوموند Le monde أن الأمر يتعلق بديان ديان فو حقيقية[23].

كما حققت المظاهرات انتصارا خارجيا في المحافل الدولية، واعتبرها كريم بلقاسم وزير خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، انتصارا دبلوماسيا للثورة الجزائرية، خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة، حيث صرح بأنه سيعبر من على منصة مبنى منهاتن- يقصد الجمعية العامة للأمم المتحدة- عن رغبته في أن يجعل من هتافات بلكور نصرا دبلوماسيا[24]. ودفع بالعديد من الشخصيات والقيادات السياسية العالمية من الدول الحليفة والشقيقة والمحبة للسلام، إلى التنديد بما حصل في الجزائر، حيث ذكر شوان لايChou En Lai في رسالة له، أن الصين الشعبية حكومة وشعبا يشجبون ويندددون بوحشية القمع المفروضة على الشعب الجزائري مؤكدا أن الشعب الجزائري سيحقق النصر، ونفس الموقف أبداه تيتوTito رئيس يوغسلافيا، الذي ندد بالأحداث المأساوية التي وقع ضحيتها الشعب الجزائري، وأعرب عن تأييده لفكرة تقرير المصير، وطالب من وزير الخارجية "كوكا بوبوفيك"Koca Popovic القيام باتصالات ومشاورات مع البعثات الدبلوماسية في هيئة ألأمم المتحدة وبعثة جبهة التحرير الوطني في نيويورك، لكي يتكرر القمع في الجزائر. وقد ندد جمال عبد الناصر بسياسة

القمع المعتمدة من طرف الاحتلال الفرنسي في الجزائر، واصفا إياها " بالاعتداء الجريء"، كما ندد الملك محمد الخامس بما وقع للجزائريين مؤكدا دعمه " للجزائر الشقيقة "، وعبر الحسين بن عبد الله ملك الأردن هو الأخر عن دعمه للثورة الجزائرية، وأن ما حصل من آلام للشعب الجزائري إنما يقربه لا محالة إلى تحقيق النصر[25]. كما عبرت بعض التنظيمات الطلابية العالمية عن تضامنها مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ونددت بما يحدث في الجزائر، ومن هذه التنظيمات؛ الجمعية الوطنية للطلبة الأمريكيين، فيدرالية الطلبة الأتراك، الجمعية الوطنية للطلبة الايطاليين[26]، ونفس المواقف أبدتها التنظيمات العمالية في بعض الدول مثل الصين، ايطاليا، الاتحاد السوفياتي، الجمهورية الألمانية الديمقراطية، المغرب[27]. وهذا ما جعل الجمعية العامة تصوت في دورة ديسمبر 1960 على الاقتراح الأفرو- آسيوي، وأقروا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال على أساس وحدة الشعب ووحدة ترابه[28].

الخاتمة :

لقد استطاعت مظاهرات 11 ديسمبر 1960، فرض مشروعية الثورة الجزائرية، إقليميا ودوليا، إذ فرضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وأسقطت نهائيا فكرة القوة الثالثة التي راهن عليها ديغول منذ مجيئه الى السلطة، كما تسببت في تبخر فكرة الجزائر فرنسية، وأرغمت صاحب السياسة المزدوجة الترغيبية والترهيبية على استئناف المفاوضات التي توقفت بعد لقاء مولان.

الهوامش:

1. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة،ترجمة محمد حافظ الجمالي، مراجعة حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 91
2. محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 210.
3. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 18.

4. سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 92.

5. بسام العسلي،أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، الجزائر، 1986، ص 63.

6. شارل ديغول، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 52.

7. جيلالي صاري، مظاهرات ديسمبر ودورها في التحريرالوطني، مقال منشور في: مجلة المصادر، العدد الثاني، السنة 1999، ص 153

8. Kader KELACHE, manifestation de décembre 1960, in le retentissement de la revolution Algerienne, colloque international d’alger 24-28/11/1984, P 31

9. Ferhat Abbes, Autopsie d’une guerre L’Aurore, Alger Livres Editions 2011 p : 288.

10. Ibid, p : 289.

11. Kader KELACHE, Op.ci, p,p : 31-33.

12. Saad Dahleb, mission accomplice, editions dahleb 2001, p: 134.

13. Benjamin Stora, Algerie histoire contemporaine 1830-1988, casbah éditions Alger 2004, p : 116.

14. Saad Dahleb, op.Cit, p : 135

15. El moudjahid n° : 74 du 15/12/1960, Tome III, p,p : 323-324.

16. Ibid, p : 347.

17. El moudjahid n° : 73 du 12/12/1960, Tome III, p : 326

18. El moudjahid n° : 75 du 19/12/1960, Tome III, p : 346.

19. Ibid, p : 347

20. Ibid, p : 347.

21. بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص : 19.

22. Gylbert Meynier, histoire interieure du FLN 1954-1962, Casbah editions 2003, p . 623.

23. محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص : 240.

24. المرجع نفسه، ص : 240

25. Elmoudjahid .n° . 75, opcit, p . 348.

26. Ibid, p . 349.

27. Ibid, p . 350.

28. Saad Dahleb, op, cit, p . 135.

محمد فاضل الجمالي ودعم قضايا التحرر المغاربية: الثورة الجزائرية أنموذجا

أ.د. عبدالله مقلاتي
جامعة محمد بوضياف / المسيلة

مقدمة:

تصدر كثير من الكتابات المؤرخة للموقف العراقي من الثورة الجزائرية أحكاما جزافية مسبقة بعيدة عن الحقيقة، وخاصة ما تعلق بالإطناب والإشادة بدور عراق عبد الكريم قاسم منذ عام 1958 على حساب العهد الملكي، والتأكيد على أنه مثل الدعم الحقيقي للثورة الجزائرية، ونعتقد أن ذلك يمثل قفزا على الحقائق وإنكارا لجهود عراق النظام الملكي الذي سجل مواقف لا تقل شهامة وسخاء في دعم الكفاح الجزائري رغم توجهه الغربي، ولا شك أن دراسة موقف فاضل الجمالي وزير الخارجية وأحد أركان النظام الملكي يؤكد على احتضان العراق الرسمي للقضية الجزائرية في وقت مبكر وبذله جهودا مضنية في سبيل دعم الثورة الجزائرية، فما هي طبيعة المواقف التي تبناه الجمالي تجاه القضايا المغاربية عموما وثورة الجزائر خصوصا؟، وما انعكاساتها على دعم تلك القضايا التحررية وخاصة القضية الجزائرية، وذلك خلال الفترة الممتدة من اندلاع الثورة عام 1954 إلى تاريخ إزاحته عن السلطة عقب انقلاب عبد الكريم قاسم في أفريل 1958؟.

أولا : نبذة عن حياة محمد فاضل الجمالي

محمد فاضل الجمالي شخصية سياسية عراقية بارزة ارتبط اسمها بدعم حركات التحرر المغاربية، وذلك بحكم استقلال العراق المبكر وتولية مناصب سياسية سامية وإيمانه

الشخصي بالقضايا العربية القومية، فقد غرف من مبادئ القومية العربية وهو طالب، وتدرج في المناصب السياسية العليا، فعين مديرا عاما لوزارة الخارجية العراقية سنة 1943 ثم وزيرا للخارجية ثمان مرات، انتخب رئيسا لمجلس النواب العراقي مرتين وعين رئيسا للوزارة العراقية مرتين، ساهم في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، ووقع على ميثاقه باسم العراق كما ترأس الوفد العراقي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مرات عديدة حتى سنة 1958، وترأس الوفد العراقي إلى جامعة الدول العربية عدة مرات، وقاد الوفد العراقي إلى المؤتمر الآفروأسيوي في باندونغ عام 1955، ودافع في المحافل الدولية عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وناضل من أجل استقلال بلدان الشمال الإفريقي.

حكم عليه بالإعدام بعد سقوط النظام الملكي في العراق سنة 1958، وقد تدخل كثير من زعماء العرب للعفو عنه فتم استبدال حكم الإعدام بالسجن، ثم أفرج عنه يوم 14 جويلية 1961. وفي سنة 1962 حل بتونس للتدريس في الجامعة التونسية وظل يدرس بها ويسهم في النشاطات الثقافية والعلمية، ويكتب ويحاضر في قضايا العالم الإسلامي، صدرت له عدة مقالات وكتب، وشارك في الندوات الثقافية والعلمية[1]، وقدم لنا شهادته عن دور العراق في دعم حركات تحرر الشمال الافريقي في مناسبات عدة، نعتمدها في بيان وتحليل مواقفه من دعم الثورة الجزائرية.

ثانيا : الجمالي وقضايا تحرير شمال إفريقيا

عايش الجمالي قضايا المغرب العربي وهو ممثل لبلاده في الأمم المتحدة، وكان بحكم ثقافته وأفكاره مؤمنا بضرورة دعم حركات التحرر العربية والإسلامية، وكان من بين الذين دافعوا باستماتة في لجنة الوصاية الدولية التي حررت ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ تحرير الشعوب المستضعفة ومنها الشعوب العربية، وقد سخر الجمالي جهوده بعد مشواره النضالي من اجل القضية الفلسطينية لدعم قضايا الشمال الإفريقي.

وكان الجمالي مطلعا على وضعية هذه المنطقة الخاضعة للاستعمار وعلى صداقة مع قادة الحركات النضالية بها، فقد التقى في القاهرة بكثير من الزعماء المغاربة، وكانت فرصة ترأسه للوفد العراقي لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس عامي 1951ـ 1952 سانحة للتعرف أكثر على قضايا الشمال الافريقي، وينم تصريح الجمالي الخاص بنشاط وفد بلاده في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس عام 1951 عن فهم عميق لقضايا

الشمال الافريقي، حيث أوضح الجمالي حقيقة ما يعانيه سكان المنطقة من اضطهاد ونوه برغبته الجامحة في الاستقلال بالقول: "من المعلوم أن بلاد شمال إفريقيا يسكنها إخوان لنا تجمعنا وإياهم وشائج التاريخ واللغة والدين والعواطف لهم مثل ما لنا من آمال وآلام فهم يتحسسون معنا في السراء والضراء ونحن نتحسس معهم، ولكن هذه البقع الإستراتيجية الخطيرة من العالم العريقة في تاريخها ومدنيتها قد بدأ يستولي عليها الاستعمار منذ القرن الماضي حتى انتهى باستيلاء إيطاليا على ليبيا في الربع الأول من هذا القرن، وقاومت هذه الشعوب الأبية وما تزال تقاوم السيطرة الأجنبية عليها وتكافح الاستعمار بكل الطرق المادية والمعنوية، ولكن لحسن حظ البشرية أن ضل الاستعمار أخذ يتقلص بسرعة منذ الحرب العالمية الأولى لا سيما بعد أن أعلنت مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر ومنها حق تقرير المصير الذاتي للشعوب، فأخذت حركات التحرير في العالم تسير بسرعة بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن عرب شمال إفريقيا لم ينلهم أي نصيب من هذا التحرير ما بين الحربين العالميتين بالرغم من أن أحرار هذه البلاد لم ينقطعوا عن الكفاح والمطالبة باستقلال بلادهم، بل بالعكس فإن النظام الفاشيستي في إيطاليا قام بأعمال في منتهى القسوة والبربرية في معاملة عرب ليبيا وعلى رأسهم السيد السنوسي جلالة ملك ليبيا المعظم اليوم. جاءت الحرب العالمية الثانية وجاءت مبادئ ميثاق الأطلنطي وتحررت عدة شعوب ...ولكن شمال إفريقيا لم تنل أهدافها بعد، ولذلك فأصبح العمل في هيئة الأمم المتحدة وعلى ضوء مبادئها وميثاقها من الأمور الأساسية لمعالجة موضوع تحرير شمال إفريقيا"(2)، وبعد هذا العرض أكد الجمالي تجند بلاده منذ عام 1946 للدفاع عن قضايا الشمال الافريقي، ومطالبتها بتمكين شعوبها من الاستقلال، "ولا بد لنا من التنويه هنا بأن الوفود العراقية إلى هيئة الأمم المتحدة منذ أول تشكيلها في سان فرانسيسكو لم يغب عن بالها تحرير شمال إفريقيا، فقد أسر الوفد العراقي الذي كان برئاسة السيد أرشد العمري في سان فرانسيسكو وكان لي الشرف أن أكون أحد أعضائه إذ ذاك على إدخال كلمة الاستقلال ومبدأ "الاستقلال" للشعوب التي هي تحت الاستعمار في صلب ميثاق هيئة الأمم المتحدة وبقي الوفد العراقي يشير في كل دورة إلى تحرير شمال إفريقيا"(3).

وكانت القضية الليبية أولى القضايا التي نالت اهتمام الجمالي، حيث عاين تنافس الحلفاء على تقسيمها بعد هزيمة ايطالية في الحرب، ورافع عن مطلب إحالتها للأمم المتحدة للنظر في قضيتها، وسخر جهوده للدفاع عن استقلال ليبيا، حيث يذكر الجمالي انه

جمع الوفود العربية للقاء وزير الخارجية الايطالي وبحث المسألة معه، وأنه تم الاتفاق معه ومع المندوب البريطاني على رفض فكرة التقسيم وإعداد ليبيا للاستقلال خلال ثلاث سنوات، وهو ما تم فعلا الموافقة عليه عام 1951، وتوج بإعلان استقلالها يوم 24 ديسمبر 1952 [4].

وفي دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1951 بذل الجمالي جهود معتبرة في التعريف بالقضية المغربية، وكانت الجامعة العربية قد أوصت بطرحها على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال تلك السنة، ولكن الوفود العربية ومنها وفد العراق بقيادة الجمالي قررت تأجيلها الى دورة السنة الموالية، واهتم الجمالي كذلك بالقضية التونسية بعد أن أعلمه محمد شنيق وبورقيبة بتوقف المفاوضات مع فرنسا والجمعية العامة منعقدة، ولم يكن بالإمكان عرض القضية على الأمم المتحدة ولكنه حادث رئيس الجمعية العامة بشأن طرح المشكلة على الحكومة الفرنسية، وتحدث مع بورقيبة مطولا بخصوص ما يجب عمله لمواجهة السياسة الفرنسية، وحثه على إتباع سياسة خذ وطالب التي اتبعها الملك فيصل الأول مع الانجليز لتمكين العراق من استقلاله[5]،

وخلال دورة 1952 كان الجمالي مستعدا لعرض القضيتين المغربية والتونسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقام بضم أعضاء من الوفد التونسي (صالح بن يوسف، ومحمد بدرة) الى الوفد العراقي، وذلك على الرغم من الاحتجاج الحاد للحكومة الفرنسية، كما طلب من وفد الباكستان ضم وفد مغربي، ودافع الجمالي بحماسة ومحاججة عن القضيتين، وعلى الرغم من كل ذلك فقد كانت القرارات باهتة نتيجة تأييد كثير من الدول لوجهة النظر الفرنسية، وهو أمر تأسف له الجمالي، وقد حاول تصحيح الموقف الأمريكي السلبي من قضايا الشمال الإفريقي، وذلك في المباحثات التي جمعته مع الرئيس "ايزنهاور" في البيت الأبيض يوم 15 جويلية 1954. وظل الجمالي مجندا للدفاع عن القضيتين التونسية والمغربية في الأمم المتحدة، وقد شجب بقوة جريمة نزع محمد الخامس من عرشه ونفيه الى مدغشقر في أوت 1953، وفي سنة 1955 جاء "منداس فرانس" الى الأمم المتحدة وأعلن عن خطته بمنح تونس الاستقلال الذاتي، ويذكر الجمالي أن "منداس" خاطبه بعد انهاء كلمته بالقول :"هل أرضاك ما قلته عن تونس؟"، فرد عليه :" نعم والمغرب؟"، فقال له: "انتظر قليلا"[6]، وقد تحقق استقلال البلدين في مارس 1956، وتفرغ بعدها الجمالي للدفاع عن القضية الجزائرية، وبمناسبة استقلال المغرب أرسل الجمالي ضمن وفد التهنئة العراقي، فحضي بحفاوة الاستقبال وبتكريم الملك محمد الخامس الذي التمس منه التعاون في خدمة

القضية الجزائرية واقترح تعيينه ممثلا له في لجنة التحكيم الخاصة بمسألة اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الجزائرية[7]. وبدوره اعترف بورقيبة بفضائل الجمالي على القضية التونسية، وتدخل الى جانب محمد الخامس لدى عبد الكريم قاسم لإطلاق سراحه، ودعاه بعد العفو عنه للاستقرار معززا مبجلا في تونس.

ثانيا : موقف الجمالي من الثورة الجزائرية

تؤكد شهادات قادة الثورة الجزائرية أن القضية الجزائرية وجدت اقتتالا سياسيا ودعما ماديا ومعنويا منذ عهد "النظام الملكي البائد"، وذلك بتوجيه من محمد فاضل الجمالي[8]، الذي ارتبط بصداقات قديمة مع المناضلين الجزائريين، ففي خريف عام 1951 ترأس الجمالي الوفد العراقي الى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في باريس، وانتخب نائبا لرئيس الجمعية، وكان طبيعيا أن تتجه إليه أنظار الزعماء المغاربة الذين حلوا بباريس للدفاع عن قضية استقلال بلادهم، وقد عزمت المجموعة العربية عرض القضية المغربية بعد النجاح الذي حققته القضية الليبية، وتناست القضية الجزائرية، فقرر وفد من الوطنيين الجزائريين برئاسة محمد البشير الإبراهيمي زيارة الجمالي والالتماس منه عرض القضية الجزائرية، ويوضح الجمالي أنه شرح للوفد عدم جدوى عرض القضية خلال هذه الدورة لاستحالة كسب الثلثين من أصوات الأعضاء ولتحرج الأعضاء من فرنسا البلد المضيف للدورة، وأكد له ضرورة التدرج في حل قضايا شمال إفريقيا، "وعلى كل فاني أبديت استعداد العراق التام لعمل كل ما في الاستطاعة لنصرة القضية الجزائرية"[9]، وخلال دورة الأمم المتحدة بباريس في عام 1952 تكرر اللقاء مع المناضلين الجزائريين وان كانت عناية الجمالي توجهت لدعم القضيتين التونسية والمغربية. وقد أتاحت صداقة الجمالي فتح أبواب العراق مشرعة أمام دعم كفاح المغرب العربي، حيث قبلت الحكومة العراقية بمقترح تدريب مجموعة من الشبان المغاربة في الكلية العسكرية العراقية، واستقبلت البعثات الطلابية الجزائرية[10].

وجاء اندلاع الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954 ليضع العراق أمام مسؤولياته القومية، وكانت أولى الاتصالات قد ربطت بالجمالي بغرض تقديم الدعم والمساعدة، وقد أتت ثمارها، حيث ساهمت الحكومة العراقية في توفير الدعم السياسي والعسكري للثورة منذ عام 1955، وتعددت زيارات وفود جبهة التحرير الوطني إلى العراق، كان من أهمها

زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي والمدني عام 1956، وتم ترسيم المرحوم أحمد بودة ممثلا للثورة في العراق، وقد أشار الجمالي الى طلبات جبهة التحرير الجزائرية والى زيارة وفودها المتكررة، وأكد أن حكومة نوري السعيد وبتوجيه منه قدمت مساعدات معتبرة للثورة الجزائرية تمثلت فيما يلي:

أولا ـ الدعم السياسي:

المساهمة ضمن الدول العربية في تدويل القضية في الأمم المتحدة عام 1955، وإدراج ممثلين عن جبهة التحرير الجزائرية ضمن الوفد العراقي للأمم المتحدة، وإثارة القضية الجزائرية والمرافعة عنها في المحافل الدولية وخاصة في مؤتمر باندونغ واجتماعات حلف بغداد. وهذا ما توضحه شهادة الجمالي: "أما سياسيا فقد تعهد الوفد العراقي إلى الأمم المتحدة الذي كنت أرأسه بأن يكون في خدمة القضية الجزائرية بكل ما أوتي من قوة، وها هي بعض نشاطاته:

أ ـ لما تقدمت الدول العربية إلى الأمم المتحدة طالبة درج قضية الجزائر في جدول أعمالها رفضت اللجنة التوجيهية هذا الطلب ... وطلبت فتح باب النقاش حول درج القضية في جدول الأعمال، برهنت في النقاش بأن الجزائر ليست فرنسا وأن القضية الجزائرية ليست قضية فرنسية داخلية، كسبنا (بعد النقاش) المعركة بصوت واحد وأدرجت قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة، غادر الوفد الفرنسي القاعة محتجا، وأعلن عدم استعداده للحضور في المنضمة بعد الآن، توسط السكرتير العام للأمم المتحدة (داغ همر شولد) ورئيس الوفد الهندي (كرشنا منون) بيننا وبين الوفد الفرنسي، فاتفقنا على عدم بحث موضوع الجزائر هذه الدورة بل نؤجله للدورة القادمة بحضور الوفد الفرنسي.

ب ـ استجابة لاقتراح الأستاذ محمد يزيد أضيف إلى الوفد العراقي عضوين جزائريين هما الأستاذان عباس فرحات وحسين آيت أحمد وبذلك تمكنا من دخول المنظمة والاتصال بالأعضاء وحملهم على تأييد القضية الجزائرية .

ج. كان العراق يثير قضية الجزائر في المحافل الدولية كلما تيسر له ذلك، ففي اجتماعات ميثاق بغداد السرية وفي مؤتمر باندونغ ربيع 1955 كان موضوع الجزائر من المواضيع التي أثارها الوفد العراقي الذي كنت أرأسه وكذلك في الاتصالات الدبلوماسية

مع الدول الصديقة، فقد كان حق الجزائر بتقرير المصير من الأمور التي اعتبرناها طبيعية وبديهية غير قابلة للنقاش"[11].

ويبدوا واضحا حجم المجهود الذي بذلته الحكومة العراقية في دعم الكفاح الجزائري سياسيا، وكل هذا كان يقف ورائه الجمالي بإشرافه وتوجيهاته، وهذا ما تؤكده شهادات قادة الثورة الجزائرية[12] .

ثانيا ـ الدعم المالي والعسكري:

تكرس الدعم المادي للعراق في أشكال مختلفة، فإضافة إلى الميزانية التي كانت تخصصها الحكومة تقرر إنشاء لجنة لجمع التبرعات من الشعب العراقي أوكلت رئاستها للجمالي، كما تم إرسال كميات معتبرة من الأسلحة برا عبر سوريا ومباشرة بالطائرة إلى ليبيا[13]، وفي هذا الشأن يقول الجمالي في شهادته: "لما كانت المبالغ المخصصة في ميزانية الدولة متواضعة لا تتناسب مع ما يؤمل من العراق تقديمه للثورة الجزائرية تقرر تشكيل لجنة لمع التبرعات من الشعب العراقي للثورة الجزائرية، وقد أوكل إلي شرف رئاسة اللجنة، فكان أول ما قمنا به عقد اجتماع عام في بغداد تحت رعاية جلالة الملك وبحضوره، خطب الشيخ البشير رحمه الله خطابا حرك فيه الضمائر الحية، حتى أني كتبت فيما بعد مقالا عنوانه "الضمائر والجزائر" بتوقيع مستعار أدعوا فيه أصحاب الثروات أن يحكموا ضمائرهم فيبذلوا في سبيل الثورة الجزائرية، وبعد ذلك الاجتماع في بغداد بدأت اللجنة يرافقها الأستاذ المجاهد أحمد بودة في التنقل في شتى ولايات العراق لجمع التبرعات لشعب الجزائر الثائر، وذلك إضافة إلى ما تقدمه الحكومة العراقية من ميزانيتها. وفي الناحية العسكرية استطعنا الحصول من وزارة الدفاع العراقية على كمية من السلاح والعتاد الفرنسي وإرسالها إلى الثورة الجزائرية، كان العراق قد حصل على هذا السلاح من حكومة فيشي في حركة السيد رشيد عالي الكيلاني ضد الانجليز سنة 1941 وهو سلاح يحسن الجزائريون استعماله، فكنا بتوجيه الأخ المناضل أحمد بودة نرسله عن طريق دمشق أولا ثم صرنا نرسله في طيارة عسكرية خاصة إلى ليبيا ليصل إلى الثوار الجزائريين"[14].

وتشيد رسائل وشهادات قادة الثورة الجزائرية بالدور الذي نهض به الجمالي في نصرة الجزائر المكافحة، وهذا ما تتضمنه رسالة أحمد بودة ممثل الجبهة في العراق للوفد الخارجي للجبهة[15]، والتمسه المدني والوفد المرافق له أثناء زيارته لبغداد نهاية عام 1957،

حيث يذكر أن الجمالي يسر لهم الاتصال بأركان النظام، ومنهم الملك فيصل الثاني ورئيس الحكومة ورجال البرلمان، وأقام على شرفهم مأدبة ضمت أربعين من كبار رجال العراق، ألقى عليهم المدني خطابا، وسجل أنهم" تلقوه بقلوب واعية وأنفس متأثرة، ووعدوا ببذل الجهود في سبيل الجزائر"، وقد أشاد المدني بمكانة ودور الجمالي في النظام العراقي، ووصفه ب "العلامة الكبير"، وسجل أن دوره كان حاسما في توفير الدعم للثورة الجزائرية[16].

وقد نهض الجمالي بمسؤوليات كبرى لإنجاح حملات التضامن مع الجزائر بصفته رئيسا للجنة جمع التبرعات، حيث كانت العراق الرسمية والشعبية تجند في أيام معلومة من السنة لجمع التبرعات، فتقام الاحتفالات التي يحضرها الملك وتلقى فيها الكلمات والخطب الحاثة على التضامن مع الجزائر، وترسل لجان جمع التبرعات الى مختلف أرجاء العراق، وقد غطت جريدة "المقاومة الجزائرية" أجواء حفل التضامن الرسمي مع الجزائر الذي التأم في بغداد منتصف عام 1957 بحضور الملك ورجال الحكومة، ونقلت خطاب الجمالي المؤثر والداعي الى بذل كل عزيز وغال من اجل نصرة الجزائر[17].

ثالثا ـ الجمالي وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

كان للجمالي بصفته رئيسا للوفد العراقي بجمعية الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تدويل القضية الجزائرية خلال الدورة العاشرة في خريف 1955، وقد اشرنا سابقا الى التزامه بالدفاع عن القضية الجزائرية منذ عام 1952، وخلال دورة الأمم المتحدة في خريف 1955 عرضت الوفود العربية القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، ولكن اللجنة التوجيهية رفضت إدراجها وإحالتها على الجمعية العامة، ولما جيء بقرار الرفض للجمعية العامة طلب الجمالي مناقشة القضية، وخلال المناقشات التي كانت محتدمة تدخل الجمالي للرد على خطاب الزعيم البلجيكي "هنري سباك" الذي اعتبر قضية الجزائر مسألة داخلية تخص فرنسا، "طلبت الكلام وأبديت تقديري "لهنري سياك" بطل الكفاح في مقاومة النازية وواحد من حاملي مشعل الحرية في أوربا، وقلت إن كل ما نريده نحن الدول التي تنعتنا بالتخلف هو أن تطبقوا مبادئ الحرية والإخاء والمساواة على الجزائر، فالجزائر ليست فرنسية...الخ، وعند نزولي من المنصة وقفت عند مندوب الفليبين وسألته عن موقفه في التصويت قال "سأستنكف" قلت له الاستنكاف لا يليق بالفليبين المناضلة من أجل الحرية والاستقلال لكل الشعوب، ونحن مستعدون لتأييده حين يرشح نفسه لكرسي مجلس

الأمن، فصوت معنا، ونجحنا في درج قضية الجزائر في جدول الأعمال بصوت واحد هو صوت الفليبين"[18]. وقد أشاد عبد الرحمان كيوان بموقف الجمالي ونوه بأهمية خطابه في إثارة القضية الجزائرية في هذا المحفل الدولي[19].

وقد احتج الوفد الفرنسي بمغادرة القاعة، وتدخل الأمين العام للأمم المتحدة للتوسط بين الوفود العربية وفرنسا، وحصل الاتفاق على عودة الوفد الفرنسي للاجتماع مقابل تأجيل مناقشة القضية الجزائرية للدورة القادمة،

وفعلا أدرجت القضية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان الموقف العراقي خلالها منسقا مع جهود جبهة التحرير الجزائرية التي اقترحت ضم عضوين جزائريين الى الوفد العراقي، وكان خطاب الجمالي حاسما في المطالبة بتقرير مصير الشعب الجزائري[20].

وهكذا يتأكد لنا أن الوفد العراقي وبتوجيه من الجمالي كان من أبرز الوفود العربية التي تجندت لخدمة القضية الجزائرية وتدويلها والتعريف بها في المحافل الدولية.

رابعا ـ الجمالي ودعم القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ

لقد أسهم الجمالي في الجهود التي أدت الى انعقاد مؤتمر باندونغ، وحضر المؤتمر على رأس الوفد العراقي، ولهذا فان شهادته حول المؤتمر ودعم حركة التحرر الشمال افريقية تكتسي أهمية بالغة[21]، ويؤكد الجمالي أن فكرة المؤتمر تعود الى عام 1947، حيث بدأت تتجمع كتلة الدول الافرواسيوية في الأمم المتحدة حول القضايا المشتركة، ثم صدرت الدعوة من قبل الدول المجتمعة في كولومبو(اندونيسيا، الهند الباكستان، برما وسيلان) الى 34 دولة أسيوية وافريقية للاشتراك في مؤتمر باندونغ الذي عقد أيام 18- 24 افريل 1955، وقد بذل زعماء حركات التحرر المغاربية جهودا كبرى للاستفادة من هذا المؤتمر، وخاصة وفد الحزب الحر التونسي الذي كان ينشط في الهند واندونيسيا، وقد راهنت جبهة التحرير الجزائرية على تنسيق موقف حركات التحرر المغاربية وعلى دعم القاهرة لموقفها، وشاركت في المؤتمر تسع دول عربية، اجتهدت مع الدول الإسلامية الخمس المشاركة في تنسيق مواقفها، خاصة إزاء القضية الفلسطينية وقضايا الشمال الافريقي، وقد حظيت هذه القضايا باهتمام الجمالي، حيث ركز في خطابه أمام المؤتمرين على إبراز اهتمام بلاده بقضايا التحرر ونبذلها للاستعمار "...الاستعمار العتيق لا يزال لسوء الحظ

متمكنا في كثير من من بقاع العالم، فشعوب شمال افريقيا ومنهم شعب تونس والجزائر ومراكش لا يزالون في ربقة النير الاستعماري فلم يحفز الفرنسيين على ما يظهر مبلغ التضحيات المحلية ولا الرأي العام في العالم لأن يسارعو في الاعتراف بحقوق هذه الشعوب في الحرية والاستقلال "[22].

ويبدوا واضحا أن تنسيق الوفود العربية في طرح قضايا الشمال الافريقي كان منسقا ومحل اتفاق مع الزعماء المغاربة، وذلك بقصد تحقيق الأهداف المسطرة، حيث تم الاتفاق بين القادة الجزائريين في القاهرة وصالح بن يوسف وعلال الفاسي على طرح قضايا المغرب العربي كقضية واحدة، وذلك بهدف تعزيز القضية الجزائرية ومساواتها مع القضيتين التونسية والمغربية اللتين قطعتا أشواطا معتبرة في المحافل الدولية. ويذكر الجمالي أن اجتماعا تنسيقيا جمع الوفود العربية في مقر اقامة جمال عبد الناصر[23]، وتبعا لذلك ركز خطاب ومسعى الجمالي على توحيد قضايا المغرب العربي والتركيز على إظهار القضية الجزائرية، فقد ندد الجمالي في خطابه بالسياسة الفرنسية ودعا إلى إقرار حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وقال في هذا الشأن: "إن هؤلاء الفرنسيين يحاولون جهدهم استعمال الطريقة القديمة البالية ـ طريقة فرق تسد في مراكش ـ أما في الجزائر ذلك البلد الذي تعتبره فرنسا تحكما واعتباطا جزءا من وطنها الفرنسي فإن إطلاق الرصاص وإلقاء القنابل على العزل من الناس يجريان يوميا، فإذا كانت الجزائر ـ وهي قطر يقطنه قوم يختلفون عن الفرنسيين ولهم حضارة ولغة تختلف عن حضارة الفرنسيين ولغتهم ـ أقول فإذا كانت الجزائر تعتبر من قبل هؤلاء الفرنسيين جزءا من فرنسا فلما إذن يعاني سكانها العرب المسلمون الإذلال والتمييز في المعاملة؟. إن فرنسا لا تستطيع أن تسلك السبيلين في آن واحد على ما بينهما من تعارض وتناقض، إن مبدأ تقرير مصير الشعوب كله كان قد أغفل من قبل فرنسا في هذا الباب، فرنسا التي هي عضو مهم من أعضاء الأمم المتحدة كان من الواجب عليها أن تسير على هدى مبادئ وتعاليم ميثاق الأمم المتحدة"[24]. وبفضل المساعي التي بذلتها الوفود العربية وممثلو الحركات الاستقلالية المغاربية اقتنعت كثير من الدول المشاركة بضرورة دعم قضية المغرب العربي، حيث أقر المؤتمر "حق شعوب شمال افريقيا في تقرير مصيرها"[25]، وقد كانت شخصية الجمالي من بين أهم الشخصيات المؤثرة على تلك القرارات، وذلك بحكم صداقاته مع كثير من ممثلي الوفود الذين تعرف عليهم في المحافل الدبلوماسية التي خبرها طويلا وخاصة

في الأمم المتحدة، وكذا إيمانه الصادق بعدالة القضايا المغاربية وضرورة انتهاز فرصة المؤتمر لتعزيزها.

خامسا :الجمالي والدفاع عن القضية الجزائرية في حلف بغداد

عندما أنشأ حلف بغداد الموالي للغرب لعب العراق فيه دورا رئيسيا، واستغلت قيادة الثورة ذلك لتطلب من الدول الأعضاء فيه (العراق، تركيا، باكستان) كسب الدعم للقضية الجزائرية، وركزت في ذلك على العراق ووزير خارجيتها الجمالي، وفعلا طرح الجمالي القضية الجزائرية في الاجتماع التأسيسي في ربيع عام 1955، ولكنه لم يحقق نتائج ملموسة في ظل عناد بريطانيا وأمريكا[26]، وعندما اقترب موعد اجتماع حلف بغداد المقرر عقده في جانفي 1958 بأنقرة، طلب رئيس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني محمد الأمين دباغين من وزراء خارجية الدول الأعضاء استغلال الموقف لدعم القضية الجزائرية، وخص وزير الخارجية العراقي الجمالي برسالة خاصة، تضمنت شكرا وتقدير للدول المساندة للجزائر، وتوضيح لمواقف ومطالب جبهة التحرير الوطني من دول الحلف، والتمست من الدول العربية والإسلامية الاجتهاد في كسب الدعم للجزائر وشجب السياسة الفرنسية داخل هذا الحلف[27]، واستجابة لهذا المطلب استنفر الجمالي كامل جهده لعرض القضية الجزائرية في جدول أعمال المؤتمر، وذلك رغم المعارضة الشديدة التي أبداها ممثل بريطانيا الذي تحجج بأن القضية مشكلة داخلية تخص دولة حليفة وهي فرنسا، ولكن الجمالي أصر على إدراج القضية ومناقشتها، ورد على هذا الافتراء مذكرا المجتمعين بأن الجزائر لم تكن في يوم من الأيام أرضا فرنسية، وأن شعبها لم ينل في يوم من الأيام الحقوق الشرعية والمساواة مع الفرنسيين، وأكد الجمالي أنه قد حان الوقت ليعرف أصدقاء فرنسا حقيقة الموقف في الجزائري، ويقروا للشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره[28], وبذلك يكون الجمالي قد نقل صوت القضية الجزائرية الى أعتى حلف مناصر للغرب، وأملى على الدول الغربية أن تغير من نظرتها تجاه قضية الجزائر.

الخاتمة:

ومن خلال ما سبق استعراضه يتبين لنا أن شخصية محمد فاضل الجمالي المغمورة كان لها دور فاعل في التضامن مع الثورة الجزائرية، فبحكم المناصب السياسية التي تولاها في الحكومة العراقية وبفضل مبادئه القومية الخالصة تجند لدعم ومساندة قضايا الشمال

الافريقي، وتفرغ بعد تحقيق استقلال تونس والمغرب عام 1956 لنصرة القضية الجزائرية، وقد توضح لنا أن دوره هذا كان متنوعا وعلى صعد مختلفة، فبفضله تعززت علاقة الثورة الجزائرية بالقيادة العراقية، وتكرس الدعم العراقي الرسمي والشعبي، وقد ترأس لجنة جمع التبرعات لصالح الجزائر، وكان له الدور الفاعل سياسيا ودبلوماسيا في تدويل القضية الجزائرية، وذلك من خلال الدفاع عنها في الأمم المتحدة بخاصة، وفي المحافل الدولية ومنها مؤتمر باندونغ واجتماعات حلف بغداد.

الهوامش:

1. انظر بتفصيل عن حياته، محمد فاضل الجمالي: مواقف وعبر في سياستنا الدولية، صفحات من تاريخنا المعاصر، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1973؛ مجلة The word muslim عدد 50 (1960) ص ـ ص 15ـ 20، على موقع شبكة الانترنت :

WWW. DARISLAM. COM. SEPT. 2003

2. المصدر نفسه، ص 33ـ 34.
3. المصدر نفسه، ص 34.
4. المصدر نفسه، ص 23 -24.
5. المصدر نفسه، ص 25- 26.
6. محمد فاضل الجمالي : المصدر السابق، ص ـ ص 26 ـ 27
7. انظر ما كتبه الجمالي بعنوان " جلالة المغفور له الملك محمد الخامس كما عرفته، الجمالي،المصدر نفسه، ص 232- 233.
8. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح ... مذكرات، الجزء الثالث، الطبعة 2، م وك، الجزائر، 1988، ص 356
9. محمد فاضل الجمالي، الشيخ البشير الابراهيمي كما عرفته، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، العدد 87 (ماي- جوان 1985)، ص123
10. كانت العراق أولى البلاد العربية التي استقبلت شبان لجنة تحرير المغرب العربي للتدريب عسكريا، كما استقبلت منذ عام 1952 دفعات طلاب جمعية العلماء المسلمين، انظر مصطفى هشماوي، نوفمبر 1954 في الجزائر، مجلة أول نوفمبر، العدد 161 (1999)، ص 17- 18.
11. محمد فاضل الجمالي، الشيخ البشير الابراهيمي كما عرفته، المصدر السابق، ص 125-126 .

12. المدني، المصدر نفسه، ص 356ـ 358 ؛ وشهادة مهري عبدالحميد، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 7 اوت 2005 .

13. تؤكد شهادة مسؤولي الثورة استلام هذه المساعدات، أنظر المدني: المصدر السابق، ص 341، وشهادة عبدالرحمان بن عطية، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956ـ 1962، منشورات المركز ود ب ح وث 1954، الجزائر، 2001، ص 112

14. محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص125ـ 126

15. المدني، المصدر السابق، ص 173ـ 174

16. المصدر نفسه، ص 356ـ 358

17. انظر : جريدة المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة التحرير الوطني، العدد 16 (3 جوان 1957) ص 5

18. محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص 27

19. KIOUANE Abderrahmane : Les debuts d une diblomatie de guerre 1956, 1962, DAHLAB, Alger 2007 p 9

20. محمد فاضل الجمالي، المصدر نفسه، ص 27؛ المقاومة الجزائرية، عدد3 في: (3 ديسمبر 1956)

21. نشر الجمالي شهادته بمناسبة مرور ثلاثين عاما على انعقاد المؤتمر، وضمنها كتابه "مواقف وعبر"، انظر الجمالي: مواقف وعبر، المصدر السابق، ـ ص 42- 52

22. انظر خطابه في مؤتمر باندونغ:محمد فاضل الجمالي: مواقف وعبر، ص 49

23. المصدر نفسه، ص 45

24. انظر خطاب الجمالي: المصدر نفسه، ص 49ـ- 50

25. انظر نص المقررات، الارشيف الوطني الجزائري

A N A . GPRA. Boite n° 1:

26. انظر شهادة الجمالي، محمد فاضل الجمالي: المصدر السابق، ص 279

27. انظر نص الرسالة: احمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص ـ ص365- 366

28. مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995- 1996، ص 82،

التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر: جرائم ضد الإنسانية

أ.د. علي العبيدي
جامعة ابي بكر بلقايد/ تلمسان

مقدمة:

على الرغم من أن جميع من أرخ للحقبة الاستعمارية في الجزائر يتفقون على أن فرنسا، منذ لحظة نزول قواتها ارض الجزائر في عام 1830[1]، وضعت نصب عينها الاستئثار بكافة ثروات الجزائر على اختلافها. وهناك من الدلائل ما يؤكد أهمية الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية آنذاك وحتى نهاية فترة الاحتلال. وتجلت هذه الأهمية منذ اللحظة الأولى للاحتلال، حينما خاطب الجنرال بيرتران كلوزيل(Bertrand Clauzel) جنوده، عند مغادرته مدينة البليدة متجها نحو مدينة المدية على رأس حملة عسكرية في نوفمبر 1830، قائلا:" إنكم ستقطعون أول سلسلة في جبال الأطلس، رافعين العلم المثلث في داخل افريقيا، واضعين طريقا للحضارة والتجارة، والصناعة ... إن كل أقطار العالم المتحضر تتابعكم"[2]. ومن خلال هذا التصريح، تظهر أهمية الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الفرنسية منذ البداية، وليس مثلما يحاول البعض إظهار مسالة الاهتمام الفرنسي بالصحراء جاء في مراحل تالية، او حتى متأخرة، وهو ما يتنافى مع واقع الأحداث[3].

على العموم، تناولت المصادر التاريخية الجزائرية منها والفرنسية الكيفية التي تطورت من خلالها المصالح الاستعمارية الفرنسية في الصحراء الجزائرية[4]، وهذا التطور هو الذي فرض تغيراً مستمراً على طبيعة سياستها تجاه المنطقة. فالغاية إذا ما كانت اقتصادية، وان

استمرت حتى نهاية الاستعمار الفرنسي عام 1962، إلا أن صورها تنوعت ما بين أحكام السيطرة على طرق التجارة مع دول جنوب الصحراء مروراً باستثمار المقدرات الاقتصادية التي تكمن في الصحراء الجزائرية، وآخرها ما كانت تحتويه باطنها من ثروات طبيعة متنوعة. ولكن الاستغلال الأخطر، تمثل في إقدام السلطات الاستعمارية الفرنسية على جعل الصحراء موقعا لتفجيراتها النووية[5]، وما رافق ذلك من آثار سلبية على المجتمع والبيئة هناك، وما خلفه من جرائم بحق الشعب الجزائري عبر تلويث الأرض وقتل العباد.

وهكذا، نجد أن السلطات الاستعمارية الفرنسية قد انتهكت حرمة الأرض والإنسان، واتبعت سياسة التعتيم والسرية بقصد إخفاء الآثار الحقيقة التي خلفتها التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية. وعلى مدى سنوات واصلت السلطات الاستعمارية تجاربها النووية من دون رادع أو خوف، وهي التي تجاوزت حدود المعقول بتفجيرها سلسلة كبيرة من التجارب النووية بقدرات تفجيرية مختلفة تجاوزت في قدرتها التدميرية ما القي على المدن اليابانية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

أولاً: التفجيرات النووية:

أقدمت السلطات الفرنسية خلال الفترة المحصورة مابين(1960- 1966) على تنفيذ عدد من التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية من دون اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة للحيلولة دون إلحاق الضرر بالسكان والممتلكات، وهي الإجراءات المتبعة دوليا. ولم تأخذ بنظر الاعتبار الانتقادات الدولية التي وجهت لها بهذا الخصوص، وردت على منتقديها، بادعاءات باطلة ومزيفة، حينما أشارت إلى أنها تقوم بتجاربها في مناطق بعيدة وخالية من السكان وعناصر الحياة[6]. وهو ما يتناقض مع حقيقة الأمر، وما سنتعرف عليه فيما بعد.

1. <u>التفجيرات النووية في ركان:</u>

وقع اختيار السلطات الاستعمارية الفرنسية في جوان 1957 على منطقة ركان، وتحديدا في بلدية حمودية[7]، لكي تكون مكاناً لإجراء تفجيرات القنبلة النووية الفرنسية. وانطلقت أشغال التهيئة في سنة 1958، وفي ظرف ثلاث سنوات تم إنشاء مدينة متكاملة في ركان يقطنها 6500 فرنسي و3500 جزائري، وهو مجموع العمال الذين كانوا يشتغلون ليل نهار لإنجاح عملية إجراء التفجير النووي في الآجال المحددة. وحددت الساعة السابعة

وأربع دقائق في يوم 13 فيفري 1960 نقطة الصفر للتفجير[8]. وكانت طبيعة التفجير من نوع التفجيرات النووية السطحية، وأطلق على هذه العملية اسم اليربوع[9] الأزرق (Gerboise Bleu)، وكانت قوتها تفوق قنبلة هيروشيما بثلاثة أضعاف، إذ بلغت 70 كيلو طن، وقد استعمل فيها مادتي اليورانيوم والبلوتونيوم[10].

ومن خلال ما سبق، يتضح إن هذا التفجير يعتبر خرقا من قبل فرنسا للميثاق الذي وقعته كل من: الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخصوص منع التجارب النووية السطحية نظرا لخطورتها على البيئة والبشر، إلا أن فرنسا لم تأخذ ذلك الميثاق على محمل الجد، لأنها وشعبها كانوا بعيدين عن مكان التفجير، وكل ما سيحدث سيكون تأثيره على أناس لا ذنب لهم إلا إنهم أبرياء وتحت سيطرتها الاستعمارية، فضلا عن كونها تسعى للالتحاق بركب الدول النووية[11].

على العموم، عرفت منطقة رقان تفجيرات نووية سطحية أخرى، وهي: اليربوع الأبيض (Gerboise Blanche) في الأول من نيسان 1960؛ واليربوع الأحمر(Gerboise Rouge) في يوم 27 ديسمبر 1960؛ واليربوع الأخضر (Gerboise Verte) في يوم 25 افريل 1961، وكانت تقدر طاقة كل واحد من هذه التفجيرات بعشرة كيلو طن[12]. وأن اخطر ما حدث خلال هذه التفجيرات، أن السلطات الفرنسية تعاملت معها من بعدها السياسي، وتركت الجانب الأمني الوقائي من دون أي اهتمام، بمعنى آخر أنه على الرغم من عدم شرعية القيام بتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، إلا أننا نجد أن السلطات الفرنسية لم تتخذ الإجراءات الوقائية التي تكفل حماية سكان المنطقة من أي تهديد لحياتهم وممتلكاتهم؛ ولاسيما عملية اليربوع الأخضر التي جرت على جناح السرعة خوفا من وقوع القنبلة المستخدمة في يد الجنرالات الذين تمردوا على حكومة باريس في 23 افريل 1961[13]. فقد صدرت التعليمات بإجراء التفجير قبل استكمال الإجراءات الوقائية اللازمة. ونتيجة ذلك، تعرض أكثر من 195 عسكري فرنسي ممن كانوا موجودين أثناء التفجير لإصابات بالأشعة النووية، توفي منهم 12 منهم، وانتشر الإشعاع النووي في محيط منطقة رقان. ومن الطبيعي، أن الخسائر البشرية لم تقتصر على الفرنسيين وحدهم، وإنما تعرض سكان المنطقة للآثار السلبية التي خلفها التفجير[14].

ومن خلال هذه التفجيرات، نستخلص من أن فرنسا، كانت لاتبالي بأرواح البشر والبيئة بقدر اهتمامها أن تكون عضوا في النادي النووي، ولو على حساب أرواح بريئة.

2. **التفجيرات النووية في عين أكر:**

حاولت السلطات الفرنسية معالجة الخلل الذي رافق تجاربها النووية في ركان نتيجة التسرع والإهمال في حماية محيط مناطق التفجير لاستعجالها في إتمام مشروعها النووي. إذ أجبرتها الكارثة النووية على إصدار قرار في يوم 27 ديسمبر 1961 يمنع إجراء أي تفجيرات نووية سطحية، وان تتم هذه التفجيرات النووية في المستقبل في باطن الأرض، كما تقرر ترك منطقة التفجير في ركان واستبدالها بعين أكر في منطقة الهقار لتكون منطقة التفجيرات النووية الجديدة[15]. وحاولت السلطات الفرنسية امتصاص ردود الفعل التي تسبب بها التفجير الخاطئة خلال عملية اليربوع الأخضر، وذلك لعدة أسباب منها:

- ما خلفته عملية اليربوع الأخضر من أثار كارثية على المستوى البشري أو البيئي (تسرب الإشعاع النووي) نتيجة الخطأ في التفجير.
- تظاهر فرنسا بالنوايا الحسنة أمام الرأي العالمي والتزامها بالاتفاقيات الدولية لان الدول الكبرى أبرمت اتفاقية تمنع القيام بالتجارب النووية السطحية.

وقع الاختيار على عين اكر من طرف لجنة الطاقة الذرية الفرنسية Commissariat de l'Energie Atomique (CEA) والتي تبعد 150 كم شمال مدينة تمنراست، وهي منطقة جبلية في الهقار تطل على هضبة ارتفاعها يقدر بـ 1000متر، وتساعد جبالها المكون من الغرانيت على حفر أنفاق تمتد مابين 800 - 1200 متر، إذ كان الخبراء الفرنسيين يعتقدون أن هذه الأنفاق بإمكانها احتواء الإشعاعات النووية بعد التفجير مهما كان حجمه.

تم اختيار هذه المنطقة من دون إعلام وإبلاغ سكانها بالسبب الحقيقي، واجبرت السكان على الرحيل معية قطعانهم الى مناطق اخرى، متجاهلة اهميتها بالنسبة لهولاء، لكونها منطقة رعوية جيدة لقطعانهم، وهذا العمل بحد ذاته يعتبر جريمة بحق السكان وتخريب للبيئة النباتية.

وبعد إخلاء المنطقة من السكان، تم تسخير أكثر من 9000 شخص لانجاز مركز عمليات التفجير النووي في عين اكر، نصفهم من الأهالي قاموا بحفر الأنفاق، بينما النصف الباقي كان

من العسكريين الفرنسيين قاموا بالأشغال العمومية كشق الطرق وانجاز البنى التحتية للمركز. وبلغ عدد التفجيرات التي قامت بها السلطات الفرنسية المختصة بـ 13 تفجير نووي في باطن الأرض خلال الفترة مابين 7 نوفمبر 1961 إلى غاية 16 فيفري 1966 [16].

ثانيا: آثار ومخلفات التجارب النووية :

من المؤسف، حينما كان الفرنسيون يهللون ويستبشرون خيرا بامتلاكهم القنبلة النووية التي سترفع من شانهم بين الدول الكبرى، كان المشهد، في ذات الوقت، وبالا على سكان الصحراء الجزائرية نتيجة التلوث الإشعاعي، إذ كان للتفجيرات النووية انعكاسات خطيرة على الإنسان والبيئة على المدى القريب والبعيد[17]. ومهما كان نوع التفجيرات سطحية أو في باطن الأرض، فقد ترتب عن ذلك آثار كارثية، والتي كان لها وقع خطير على الإنسان والبيئة في الصحراء. واستنادا للشهادات التي قدمها بعض من ضحايا التفجيرات أو ممن عملوا في مواقع التفجيرات النووية، أجمعوا كلهم على إن انعكاساتها كانت وخيمة وأثارها لايمكن أن تمحى، حيث تأثرت البيئة والإنسان بشكل مباشر وكبير. وعبر رئيس جمعية 13 فيفري 1960 عن ذلك بالقول:" إن أسوأ التضحيات التي يخافها ضحايا التفجيرات هو النسيان"[18]. بمعنى انه أراد من خلال هذا القول، أن تجاهل الكوارث التي سببتها التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية يعتبر جريمة لما لها من آثار سلبية وكارثية على الإنسان والبيئة في الصحراء.

إن مسالة سبق الإصرار والترصد في الجريمة، كما يقول أهل القانون، موجودة في السلوك الفرنسي خلال عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية. إذ لم تتخذ السلطات الفرنسية الإجراءات الاحترازية بشكل دقيق وواضح. ويبدو أنها أرادت من خلال ذلك جعل الإنسان والبيئة الجزائرية حقل تجارب لمعرفة الآثار الدقيقة للسلاح النووي الذي كانت تلهث وراء إنتاجه. والدليل على ذلك:

- تجنيد الكثير من الجزائريين للعمل في حفر الأنفاق دون علمهم بماهية العمل الذي يقومون به، وذلك بعد أن أوهموهم بان الحفر من اجل التنقيب عن الذهب.
- عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حماية التجمعات السكانية، حيث يوجد أكثر من مليوني نسمة لا يبعدون عن مكان التجربة أكثر من 700كم، فضلا عن وجود قرى لا تبعد عن

مكان التجارب أكثر من 30 كم، علما أن قوة التفجيرات في الصحراء الجزائرية فاقت قوة القنابل التي ألقيت على المدن اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية بعدة مرات [19].

ومن خلال تتبعنا للآثار التي تركتها عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية، نجد إن السلطات الفرنسية، بتجاهلها عن عمد، اقترفت العديد من الجرائم التي يندى لها الجبين، والتي يعتبرها القانون الدولي جرائم ضد البشرية. ويمكننا تحديد بعضا منها:

1. انتشار الإشعاع النووي على مساحات كبيرة، وتأثير ذلك على البيئة (الماء، التراب) والكائنات الحية(الإنسان[20]، الحيوان[21]، النبات[22])، وتأثيرها دائم ومتوارثة من جيل لآخر[23]. إذ كان يجب أو يفترض الابتعاد عن منطقة الصفر بين تفجير وآخر مابين 100-150 كم على الأقل، لضمان سلامة العلماء والباحثين الفرنسيين أنفسهم أو بإجلاء القصور(التجمعات السكانية)، ومعنى هذا أن هناك مابين 400-600 كم^2 لم تعد صالحة للحياة، وحدودها غير معروفة[24].

2. أحدثت التفجيرات هزات أرضية في كامل اقليم توات، وانتشار سحب من الغبار والأضواء المبهرة التي أصابت العديد من السكان بالعمى نتيجة مشاهدة عمليات التفجير بلا وسائل حماية. وقد وصل تأثيرها لمناطق خارج نطاق مناطق التفجير[25].

3. جعل أسرى جيش جبهة التحرير الوطني[26] عرضة للإشعاع الذري الناجم عن التفجيرات لدراسة تأثير الإشعاعات على الإنسان[27]. وتعمدت في استعمالهم كـ(فئران تجارب) في تفجيراتها النووية[28]. وهذا لم يكن محض صدفة، وإنما مع سبق الإصرار والترصد.

كما أظهرت الشهادات التي قدمها ممن تعرضوا لآثار التفجيرات مدى تقصير السلطات الفرنسية، وهذا التقصير لم يترك حتى مواطنيها في مأمن من التأثيرات السلبية من جراء استعجالها وعشوائية إجراءاتها الوقائية خلال عمليات التفجير. ومن هذه الأخطاء ما حدث في عملية التفجير التي جرت في الأول من ماي 1962 التي حملت اسم(بيريل/ الزمرد المصري) حينما أخطا المعنيون عن التفجير في تحديد القوة التفجيرية المقدره بـ 15 كيلو طن وجعلها بقدرة 60 كيلو طن. وهي العملية التي كان قد حضرها وزيري الدفاع بيير ميسمر (Pierre Messmer) والبحث العلمي كاستن بلواسكي (Gaston Palewski) نظرا لأهميتها البالغة في إطار المشروع النووي الفرنسي. ويصف ايف روكار (Ives Rocard) خطورة الحادث والكارثة التي أحدثها التفجير بالقول[29]:" في

الوقت المحدد لعملية التفجير، حدث شيئا غير طبيعي، إذ تكسرت الأبواب وأنبوب القياس، وانطلقت سحابة بشعة من الدخان الأسود الذي يحمل الحطام المشع"[30]. وعلى اثر ذلك هروب الجميع إلى مركز الإيواء الذي يبعد حوالي 20 كم من مكان التفجير. ونفس الشي حدث في بقية عمليات التفجير الأخرى حينما تسرب الإشعاع النووي ليلوث مساحات كبيرة من الصحراء الجزائرية[31].

وعن آثار التلوث الإشعاعي الخطير في صحراء الجزائر، الذي ما زال يحصد الأرواح منذ أكثر من خمسين سنة، يؤكد برونو مارينو (Bruno Marino) الخبير في الإشعاع النووي بعد زيارته لاماكن تفجير القنابل النووية في الصحراء الجزائرية على هذه الجريمة البشعة، من:" أن الإشعاع النووي لا زال منتشراً وموجوداً في المعدات المبعثرة في أماكن تفجير القنابل، وأن لمس هذه المعدات والأشياء يترتب عليه الإصابة بأمراض مختلفة منها مختلف أنواع مرض السرطان. والأخطر من هذا، أن بعض الأماكن التي تم فجرت فيها القنابل غير معروفة اليوم ومحددة على الخرائط"[32]، واستمر قائلا:" من انه أثناء زيارته إلى الصحراء الجزائرية في اكتوبر عام 2010 ليتفقد هذه الأماكن عثر على جمل نافق، وبعد فحصه تبين من انه مصاب بالإشعاع النووي"[33].

أن التجارب النووية السطحية كانت أم في أعماق الأرض، والتي بلغ عددها 17 عملية تفجير(11 منها كانت بعد الاستقلال) جرى تنفيذها خلال الفترة الممتدة مابين عام 1960 حتى عام 1966، ترتب عنها كميات هائلة من النفايات النووية، وهي مردومة على بعد سنتيمترات من سطح الأرض وخلفت عدد كبير من الضحايا، والأعداد في ازدياد إلى يومنا هذا، نتيجة الأمراض التي لا تعد ولا تحصي، مثل: أمراض السرطان على اختلاف أنواعها، لاسيما سرطان الجلد. وعلى الرغم من ذلك، لم تتحرك فرنسا حتى يومنا لتحمل مسؤوليتها إزاء هذه الجريمة شيئا لتخلصنا من هذه التركة المسمومة. إن الواجب الأخلاقي يفرض على فرنسا أن تتحرك وتتحمل مسئوليتها القانونية. كما أنها لم تقدم أي مساعدة ممكنة لمساعدة الدولة الجزائرية على التخلص من الآثار الخطيرة التي أحدثتها التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية.

ثالثا: مسؤولية فرنسا القانونية تجاه جريمة التفجيرات النووية:

لايختلف اثنان على أن القانون الدولي فيه من الثغرات التي توفر للدول الكبرى المنفذ لتنفيذ سياساتها من دون النظر إلى تداعيات تلك السياسات ونتائجها السلبية على باقي

الدول الأخرى. ومن هذا المنطلق، نجد أن القانون الدولي لايتضمن إشارة واضحة لتجريم استخدام الأسلحة النووية في الحروب، أو يمنع إجراء (التجارب) النووية. وذلك على الرغم من اعتراف فقهاء القانون من أن استخدام السلاح النووي لايمكن حصره في إطاره العسكري او (التجريبي)، بل يتعدى نطاقها التفجيري ليشمل مناطق أخرى غير المعنية بالصراعات المسلحة أو (التجارب) المنفذة. ولاسيما وأن هوامش الخطأ في التنفيذ لا يمكن تجاهلها، مثلما رأينا في الحوادث التي رافقت عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية.

ولكننا نجد، بعض القرارات التي جاءت على استحياء، أن صح التعبير، تدين استعمال السلاح النووي، كما هو الحال في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم بـ: 1653 لسنة 1961 والذي اعتبر استعمال الأسلحة النووية يتجاوز نطاق الحرب ويسبب آلاما غير محددة ودمارا للجنس البشري، يعتبر خرقا لقواعد القانون الدولي والقوانين الإنسانية. وبالتالي فإن استعمال الأسلحة النووية للأغراض العسكرية يؤدي إلى انتهاك مبدأ حظر استخدام الأسلحة التي تسبب آلاما لا داعي لها للمقاتلين[43]. هذا إذا كان الحديث عن الحرب والمقاتلين، فكيف لنا ان نتصور الحال عند الحديث عن المدنيين العزل الذين لا حول ولا قوة لهم في ذلك.

إن التسليح النووي يلاقي معارضة دولية من قبل، وفي الوقت الحاضر ايضا لطابعه الغير إنساني، بالرغم من أنه يلعب دورا كبيرا في حماية الأمن الوطني، نظرا للقوة العسكرية التي يوفرها وقلة تكلفته[35]. إلا أن ذلك يحمل الدولة المالكة مسؤولية سياسية وأخلاقية تجاه المجتمع البشري بعمومه. ويؤكد الخبير في القانون الدولي عامر الزمالي هذه المسالة من أن القانون الدولي لايحظر هذه الأسلحة، فاستخدامها يخضع للمبادئ المتعلقة بسير العمليات الحربية، أي إذا كان الهدف منه القيام بعمل عشوائي يصيب المقاتلين وغيرهم ولا يفرق بين ما هو عسكري ومدني فهو يتعارض والقيود القانونية المتعارف عليها[36].

وميثاق هيئة الأمم المتحدة في مادته (73 أ) ينص على التزام عام يقضي بضرورة التزام الدول(الاستعمارية) التي تضطلع بتبعات القانونية عن أقاليم التي لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي بان تعامل الشعوب المستعمرة بإنصاف وان تحميها من ضروب الإساءة[37]. ومن هنا، فعلى فرنسا ان تتحمل مسؤولية التقصير والإهمال وعدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة لمنع حدوث الإصابات بالإشعاع النووي، أي ما يعرف

بالفقة القانوني بـ(المسؤولية المطلقة)[38]، لاسيما وان اتفاقية جنيف لحماية المدنيين لعام 1948 ألزمت الدول الاستعمارية مسؤولية توفير الحماية لشعوب الدول التي تسيطر عليها، اذ حددت المادة (4) طبيعة الأفراد: (الأشخاص الذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان، في حالة قيام نزاع أو احتلال، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها.)، أما المادة (27) التي حددت حقوق المدنيين:(للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير.ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولاسيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهن.ومع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحالة الصحية والسن والجنس، يعامل جميع الأشخاص المحميين بواسطة طرف النزاع الذي يخضعون لسلطته، بنفس الاعتبار دون أي تمييز ضار على أساس العنصر أو الدين أو الآراء السياسية. على أن لأطراف النزاع أن تتخذ إزاء الأشخاص المحميين تدابير المراقبة أو الأمن التي تكون ضرورية بسبب الحرب)[39].

وعليه، فان المسؤولية الدولية(القانونية والأخلاقية) الناتجة عن إخلال الدولة بالتزاماتها التعاقدية، لايشترط القانون الدولي أن تنص المعاهدة التي حصل الإخلال بها على وقوع المسؤولية صراحة[40]، فعلى سبيل نصت اتفاقية جنيف بشان الأسرى في مادتها (12) على مايلي:" يقع أسرى الحرب تحت سلطة الدولة المعادية، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدات العسكرية التي أسرتهم، وبخلاف المسؤوليات الفردية التي قد توجد، تكون الدولة الحاجزة مسؤولة عن المعاملة التي يلقاها الأسرى، ولا يجوز لها نقل أسرى الحرب إلا إلى دولة طرف في الاتفاقية، وبعد أن تقتنع الدولة الحاجزة برغبة الدولة المعنية في تطبيق الاتفاقية وقدرتها علي ذلك. وفي حالة نقل أسرى الحرب علي هذا النحو، تقع مسؤولية تطبيق الاتفاقية علي الدولة التي قبلتهم ما داموا في عهدتها.غير أنه إذا قصرت هذه الدولة في مسؤولياتها في تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن أية نقطة هامة، فعلي الدولة التي نقلت أسرى الحرب أن تتخذ، بمجرد إخطارها من قبل الدولة الحامية، تدابير فعالة لتصحيح الوضع، أو أن تطلب إعادة الأسرى إليها. ويجب تلبية مثل هذه الطلبات" [41].
ولكن السلطات الاستعمارية تعاملت مع أسرى جيش جبهة التحرير الوطني على أنهم

نماذج اختبار لدراسة تأثيرات الإشعاع النووي على العنصر البشري، كما رأينا من قبل. هذا إذا ما اعتبرنا إن الشعب الجزائري، لاسيما سكان الصحراء، كانوا أسرى في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

على العموم، هناك شروط للمسؤولية الدولية تتمثل في: وجود الفعل أولا، والتصرف غير المشروع ثانياً. فالشرط الأول يتجسد بمسؤولية فرنسا عن التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية؛ والشرط الثاني أن يكون التصرف والفعل الذي تقوم به الدولة غير مشروع في نظر القانون الدولي، والفعل الذي أقدمت عليه السلطات الاستعمارية الفرنسية هو بطبيعة الحال غير مشروع. ومن هنا، فان ما حدث من أعمال إجرامية، التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، تتوفر على شروط المسؤولية الدولية(42).

وعليه، فان مسؤولية فرنسا بشقيها الدولية والجنائية هي مجرد تكييف قانوني يتضمن الوقائع التي تشكل عناصر عمليات التفجير التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية. ومن اجل تأسيس صحيح لهذه المسؤولية، فانه مطلوب تقديم الإثباتات العلمية(ملف علمي) بشقيه الإنساني والبيئي يتعلق بكل الأخطار التي نجمت عن التفجيرات النووية، والى جانب ذلك يحتاج الأمر تقديم الدراسات التاريخية الرصينة التي تتضمن سردا كرونولوجيا للحدث يعتمد على دقة المعلومات والوقائع المرتبطة بها.

من خلال ما سبق، نجد خطورة ما قامت به فرنسا من تفجيرات نووية، والتي يمكن إدراجها في باب العدوان العسكري، وبالفعل تحرك العديد من الخبراء في ميدان النووي ورجال القانون والساسة والمؤرخين للعمل على فضح الآثار التي خلفتها التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية. وهي جريمة لا تقل شانا عن الجرائم الأخرى التي قامت بها فرنسا خلال فترة احتلالها للجزائر(1830-1962). ويمكننا بلورة هذا الموقف بما أشار إليه الدكتور محمد القورصو حينما اعتبر ما قامت به فرنسا من تفجيرات نووية في الصحراء الجزائرية يعد جريمة لابد أن تحاسب عليها فرنسا نظرا للأضرار التي أحدثها بيئيا وبشرياً، لان هذا فعل تسبب في أضرار مباشرة وأخرى غير مباشرة من الناحية الجسدية والمعنوية لأشخاص لم يكن ذنبهم سوى أنهم يقيمون ضمن نطاق تأثيرات تلك التفجيرات(43).

وإقدام فرنسا على تفجير قنابلها في أرض غير أرضها، لايمثل فقط تعديا صارخا على الجزائر، ولكنه تجسيد لخروج فرنسا عن إجماع العالم وتحديها لعواطف شعوبه

وتوصيات الأمم المتحدة[44]. لاسيما وانها تعرضت لانتقادات دولية حتى قبل القيام بهذه التفجيرات، حينما عارضت كل من : الاتحاد السوفيتي واليابان وكندا، فضلا عن: العراق، مصر والمغرب. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارا في 20 نوفمبر 1959، أبدت تخوفها من الاتجاه الجديد الرامي إلى إجراء تجارب نووية على الجنس البشري، ودعت الحكومة الفرنسية إلى عدم القيام بمثل هذه التجارب الخطرة[45].

ونتيجة لكل ما سبق فإن التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر الجرائم عدوانية، وذلك لأن الفرنسيين سخروا سكان المناطق الصحراوية لأن يكونوا عينة بشرية للاختبارات وعرضتهم للإبادة الشاملة والبطيئة. وتأكيدا على ذلك، اعتبرت كل الوثائق التي تخص عمليات التفجير النووي في الصحراء الجزائرية من ضمن الملفات السرية التي لا يستطيع العامة أو المختصون الإطلاع عليها. وهذا الأمر ساهم في عدم تقديم دراسات علمية وموضوعية تفضح الآثار الخطيرة التي أفرزتها التجارب النووية. ولكن على الرغم من ذلك، فان الدلائل القائمة في الصحراء الجزائرية تفضح هذه الجريمة الشنعاء.

خلاصة القول، يتضح لنا أن على فرنسا تحمل المسؤولية القانونية والسياسية على فعلها الإجرامي، واعني هنا التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وهذه المسؤولية تفرض عليها اتخاذ الخطوات اللازمة للاعتراف وتنفيذ التزاماتها إزاء ذلك. وعلى ما يبدو، ان جسامة ووحشية الفعل الإجرامي، جعل فرنسا نفسها تتهيب وتتخوف من الخوض فيه، وتتردد في القيام بواجبها الأخلاقي الذي يفرض عليها أن تتحمل مسئوليتها القانونية. واعترافها بما قامت به من فعل يتنافى مع أبسط القيم الإنسانية والأخلاقية. وفي سلوكها هذا، لا تحذو حذو دول أخرى اعترفت بمسؤوليتها تجاه سكان المناطق التي أجرت فيها تفجيرات نووية، وقامت بمجهودات كبيرة ومكلفة في ميدان التعويض ومعالجة الأضرار[46].

ولابد من الإشارة هنا، أن خروج فرنسا من الجزائر لا يعني انتهاء مسؤوليتها وعدم إمكانية تعقبها قانونياً وسياسياً. ولقد حاولت فرنسا ذر الرماد بالعيون من متابعة تأثير عمليات التفجير في المناطق التي شهدت تجاربها المدمرة، حيث بعثت حينها أطباء ومهندسين لمتابعة الملف النووي، فوجهوا للعمل في المناطق الصحراوية، لمعرفة آثار الإشعاع بعد التفجير والتغيرات البيئية والمناخية والصحية الواقعة. ولكن هذا الأمر لا يكفي لمواجهة آثار الكارثة التي لازالت قائمة لحد اليوم.

ونظرا لكل هذه المعطيات، يمكننا القول، أن المسؤولية القانونية لفرنسا في هذه الجريمة ضد الإنسانية والبيئية التي سببتها في الجزائر، وما اعترفت به لا يمثل شيء مقارنة بفظاعتها، نظرا للمخلفات الجسيمة على الصعيد البشري والبيئي، لذا على الحكومة الفرنسية تحمل مسؤوليتها، عبر الإجراءات التالية:

- تعويضات لكل الضحايا سواء الذين أصيبوا أثناء عملية الانفجار أو المصابين بعد العمليات من جراء تسرب الإشعاع النووي إلى المناطق القريبة من التجارب، وكذلك ضحايا بقايا النفايات النووية.
- تعويضات عن المساحات الزراعية التي كانت منتجة قبل التفجير وتحولت إلى أراضي قاحلة.
- تعويضات عن التلوث البيئي للمناطق التي أجريت فيها التجارب النووية.
- إزالة كل النفايات التي ما زالت مردومة قرب سطح الأرض.

رابعا: تردد فرنسا في فتح ملف التجارب النووية:

حاولت فرنسا في سنة 1996 فتح ملف التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وذلك محاولة منها لإيجاد تسوية لغلقه بشكل نهائي ولكنها اصطدمت بموقف صلب من جانب الحكومة الجزائرية التي أصرت على اعتراف فرنسا بجريمتها قبل اي شي، ومن ثم التفكير بالتسوية بشكل نهائي. وخلال زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) للجزائر في الفترة 3-5 ديسمبر 2007، اريد فتح الملف مرة ثانية حيث صرح السفير الفرنسي في الجزائر برنار باجولي (Bernard Bajolet) قائلا:" أن فرنسا تقوم بإرسال بعثة من الخبراء لزيارة المنطقة(مكان التفجيرات النووية) من اجل التحقيق في الأضرار الناجمة عن هذه التجارب على سكان المنطقة، وأن الدبلوماسية الفرنسية تتحرك حسب النتائج التي تتوصل إليها البعثة"[(47)]. ولكن الأحداث تشير إلى العكس من هذه التصريحات، فعلى سبيل المثال، لم تقوم فرنسا بتزويد الجزائر بالخرائط التي تحدد مواقع تخزين النفايات المشعة وهي مسالة في مقدمة الأولويات. كما لم تسمح بالاطلاع على أرشيف التفجيرات النووية في الجزائر بحجة أنها أسرار عسكرية، كما اشرنا من قبل، على

الرغم من أن هذه التجارب خلفت وما زالت تخلف أضرار جسيمة بيئية وصحية في الصحراء الجزائرية.

ولم تكن خطوة البرلمان الفرنسي كافية في تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية، حينما صوت بتاريخ 22 ديسمبر 2009 بالاعتراف بمخلفات التفجيرات ومنح تعويضات لضحاياها، ولكن جاءت هذه التعويضات رمزية، وغير مجزية البتة، بالنسبة للجزائريين والجزائر عامة، نظرا لما خلفته تلك التجارب من تلوث بيئي وضحايا بشرية، فضلا عن وجود إلى يومنا هذا نفايات الإشعاع الذري جاثمة على أرض الجزائر. كما أدى تسرب الإشعاع النووي والنفايات المتراكمة للإشعاع الذري في أماكن غير معروفة إلى يومنا مازال تحصد الكثير من الضحايا، تجاهلت الدولة الفرنسية كليا هؤلاء الضحايا وحرمتهم من التعويضات، لاسيما وأن سلطاتها المختصة قدمت إحصائيات غير دقيقة عن الضحايا لغرض تعويضهم نظير ما تعرضوا اليه من تاثيرات بفعل التفجيرات. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما تناست كليا قضية إزالة التلوث النووي الذي لا زال يلحق أضرار جسيمة بيئياً وصحياً في المناطق المحيطة بمواقع التفجير في الصحراء الجزائرية. وهذا يفرض عليها توسيع قاعدة التعويضات لتشمل كل الضحايا التجارب النووية في السنوات التي اعقبتها، اذ لولاها لما كان هؤلاء الضحايا(48).

ومن خلال ماسبق، تعد هذه التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر جريمة ضد الإنسانية واعتداء على الطبيعة، نظرا لأعداد الكبيرة من ضحايا المدنيين التي خلفتها هذه التجارب والدليل علي ذلك الملفات التي هي بحوزتهم خاصة العمال الذي اجبروا للعمل في القاعدة النووية ومعظمهم من سكان القصور(التجمعات السكانية):40% من إدرار، 24% من زاوية كونتا، 7% من فنوغل و11% من رقان والبقية من مناطق تندوف وبشار، ويقدر سن هؤلاء ما بين 15 إلى 45 سنة(49).

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع (التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر: جرائم ضد الإنسانية)، يمكننا الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1. استطاعت فرنسا من خلال برنامجها النووي في تحقيق نوعا من الاستقلال وحرية المناورة في المواقف الدولية. ولكن تحقيق هذا الهدف كان على حساب شعوب أخرى، في مقدمتها الشعب الجزائري، إذ لازالت أجيال عدة منها مجبرة على دفع تكاليف الانجاز النووي الفرنسي، لأنها استعملت أراضي الغير، الأرض والشعب الجزائري، كحقل تجارب لبرنامجها النووي.

2. ضرورة إلزام فرنسا بالاعتراف بالضرر الذي تسببت به جراء التفجيرات النووية، ومن ثم تقديم اعتذارها رسميا، والتعويض المادي للضحايا والتكفل بهم صحيا وإعادة البيئة إلى ما كانت عليه قبل التفجيرات قدر الإمكان.

3. إن جريمة التفجيرات النووية تعتبر من أبشع الجرائم التي اقترفتها فرنسا في الجزائر، لان آثارها لم تخص جيل بعينة بقدر ما هي جريمة ستنعكس آثارها على الأجيال القادمة، ومهما فعلت فرنسا، وهو ما لم يحدث لحد الآن، فان آثارها ستبقى قائمة. وهناك من الدلائل التي تؤكد على مناطق التفجيرات النووية ما زالت ملوثة وتساهم في نشر الأمراض وتدمر البيئة، تلك الإصابات بالإشعاع النووي التي يتعرض إليها سكان الصحراء، ففي شهادته، أشار المواطن عمار بجلالة، وهو ليس من سكان الصحراء، إلى الكيفية التي أصيب بها، حين قال:"أثناء أدائي الخدمة الوطنية في تمنراست، اقتربت من مناطق التجارب النووية، وبعد إنهاء الواجب الوطني العسكري، أصبت بعدة أمراض وتشويهات جسدية، وبعد إجراء الفحوصات الطبية تبين منها أنني مصاب بأمراض سببها الإشعاع النووي"[(50)].

4. استهزاء فرنسا بالقيم الإنسانية والمواثيق الدولية حينما سخروا سكان المناطق الصحراوية، لأن يكونوا عينة مختبرية وعرضتهم للإبادة الشاملة والبطيئة. وهي بهذا السلوك ضربت بعرض الحائط قواعد الأخلاق الدولية ومبادئ القانون الدولي اللذان يمنعان مثل هذه الأفعال التي تترتب عنها انعكاسات صحية وبيئية خطيرة.

5. تكتم السلطات الفرنسية على الأرشيف الخاصة بالتفجيرات النووية، وجعلها ضمن الملفات السرية المحظورة على المهتمين. مما يمنع الوصول إلى الحقيقة التي تفضح جرائمها البشعة التي قامت بها في الجزائر.

الهوامش:

1. للاطلاع على تفاصيل الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830. ينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر؛ جمال قنان، معركة اسطاوالي، مقال منشور في مجلة: مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8، السنة 1994، الجزائر، ص 55-57.

2. M.P. Elausolles, L'Algérie pittoresque ou histoire de la régence d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, imprimerie J-B-Paya, p 238 40.

3. للتفاصيل عن الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، ينظر: إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة للنشر والتوزيع والنشر، الجزائر، 2011.

4. من خلال تتبع موضوع تطور وتنامي المصالح الفرنسية في الصحراء الجزائرية، تبين أنها تعاملت مع موضوع التفجيرات النووية بخط مواز مع فكرة انفصال الصحراء. لان القانون الفرنسي يمنع قيام تجارب نووية على الأراضي الفرنسية. وهنا يتبلور التساؤل الآتي: ما هي الأرضية القانونية التي استندت عليها السلطات الفرنسية في تنفيذ التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، وهي وفق القانون الفرنسي جزءا من الأراضي الفرنسية. وهنا يظهر خبث التوجه الفرنسي في تكريس مفهوم أن الصحراء ليس جزائرية، وان خسرت فرنسا الجزائر فإنها سوف تحتفظ بالصحراء، من منطلق الحد الأدنى للخسارة. فالمسالة من هنا لم تكن جريمة ضد الإنسانية، وهو ما لايمكن نكرانه، وإنما كان لعبة سياسية أرادت من خلالها فرنسا تأكيد مخططها في الاستيلاء على الصحراء الجزائرية، وهي التي كانت تزهق الروح أمام ضربات مجاهدي الجزائر. ينظر على سبيل المثال تعليق جريدة المجاهد بهذا الخصوص: جريدة المجاهد، العدد 22 في: 16 افريل 1958.

5. يجمع العديد من الباحثين على أن القرار الفرنسي بامتلاك وإنتاج السلاح النووي يحمل عدة دلائل وأبعاد إستراتيجية وسياسية. وارتبط هذا القرار بالمتغيرات الدولية والإقليمية التي أجبرتها على تدعيم القرارات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي بحكم طبيعة الأخطار الأمنية التي كانت دول غرب أوربا تواجهها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تبلورت القناعة لدى الفرنسيين على أهمية المضي قدما في المشروع النووي الفرنسي لإغراض عسكرية نتيجة الاختلال بالتوازنات بين قطبي الحرب الباردة(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وفي مقدمتها الأزمة التي عرفت بـ(فجوة الصواريخ)، وهي الأزمة التي سجلت خللا في ترسانة الصواريخ الأمريكية بالمقارنة بالترسانة السوفيتية. فضلا عن رغبة فرنسا في استقلالية القرار النووي الفرنسي عن الهيمنة الأمريكية. للتفاصيل عن نشأة وتطور المشروع النووي الفرنسي، ينظر: عمار جفال وآخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر... الأسلحة النووية نموذجا، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 29-48.

6. المرجع نفسه، ص 52.

7. هي واحة صغيرة تبعد عن بلدية ركان حوالي 40 كم، وعن أدرار مسافة 150 كم.

8. Essai nucléaire Français en Algérie, in Internet : www.El-annabi.com, consulté le 25 septembre 2010 à 23h 05mn.

9. اليربوع هو حيوان يعيش في الصحراء.

10. عمار منصوري، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، بحث منشور في كتاب: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر... دراسات وبحوث وشهادات، الجزائر، 2000، الطبعة 1، ص 45.

11. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 128.

12. عبد الكاظم العبودي، التجارب النووية الفرنسية ومخاطر التلوث الإشعاعي على الصحة والبيئة في المدى القريب والبعيد، بحث منشور في كتاب: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر... دراسات وبحوث وشهادات، ص 86.

13. وهو الانقلاب الذي قام به جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر، وهم كل من: سالان، زيلار، جوهو وشال في 23 نيسان 1961، بهدف إجبار ديغول على تغير سياسته فيما يخص الجزائر، الا ان الانقلاب لم يحقق أهدافه المرجوة، نتيجة عدم تأييد القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر لقادة الانقلاب، مما أجبرهم على الاختفاء لينتهي بعد أربعة أيام من وقوعه. ينظر: بوعلام نجادي، الجلادون من 1830-1962، ترجمة:محمد المراجعي، منشورات ANEP، الجزائر، 2001، ص91.

14. عمار منصوري، المرجع السابق، ص46.

15. عبد الكاظم العبودي، المرجع السابق، ص 86.

16. عمار منصوري، المرجع السابق، ص47.

17. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية دراسة حول الانفجار النووي برقان، الجزائر، 1 فيفري 1998، ص11 .

18. Bachir Ouguirti, Reggan, 50 ans après les essais nucléaires français : des plaies toujours béantes, El-watan, du 13 février 2010.

19. مقابلة إذاعية مع المحامي جاك فرجس، الإذاعة الوطنية الثالثة باللغة الفرنسية، في13 فيفري 2010.

20. من الآثار الخطيرة التي خلفتها عمليات التفجير النووي على الإنسان فيما بعد كثيرة وخطير، ومن أهمها: تزايد معدلات إسقاط النساء حوامل، ارتفاع معدل الوافيات بين الأطفال الرضع؛ فضلا عن انتشار حالات العقم؛ وانتشار أمراض غريبة في المنطقة وارتفاع معدلات الأطفال من ذوي البنية الجسدية الهزيلة. ينظر: التجارب النووية في الجزائر: دراسات وبحوث وشهادات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، دون تاريخ نشر، الطبعة 1، ص 12.

21. استعملت عينات من مختلف الحيوانات من الجمال والماعز والكلاب والحمير والارانب والقطط و600 فار وبعض الزواحف والحشرات والطيور والنباتات. ينظر: عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 62.

22. ومن الآثار التي خلفتها على النبات، نذكر: تلف المحاصيل الزراعية، وتراجع معدلات إنتاجية الأرض. وهو ما تسبب في تحول العديد من الأراضي الزراعية إلى مساحات قاحلة وجرداء. ينظر:

Les essais nucléaires français de Reggane : un lourd contentieux avec L'Algérie, rédaction radio net ; 13 février 2011, 13 : 40, in Internet : www.radioAlgerie.dz, consulté le 12 octobre 010 à 17h 16mn

23. بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع واحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص224.

24. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 54.

25. المرجع نفسه، ص 55.

26. يعتبر هذا التصرف مناقض لما ورد في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب في 12 اوت 1949، والتي منعت في مادتها (13) من تعريض صحة الأسرى للخطر كما لا يجب استعمالهم لإجراء تجارب طبية وعلمية ومعاملتهم معاملة إنسانية . ينظر نص الاتفاقية في الشبكة العالمية للمعلومات:

www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

27. شهادة محمد كزاوي، منشورة في: جريدة المجاهد في 22 فيفري 1993.

28. جريدة الخبر: 19 نوفمبر 2006.

29. Yves Rocard Décrit l'accident du tir Béryl , in Internet : www.moruroa.org, consulté le 13 octobre 2010 à 19h 13mn.

30. Ibid.

31. L'essai raté Béryl d'In Ekker(Sahara mai 1962, la bombe ne dégagea par 20 kilotonnes, mais 50), les portes blindés cédèrent.In internet :www.jp_petit.org/ Divers/ Nucleaire_ souterrain/in-ecker.htm,consulté le 04 juillet 2010 à 15h 03 mn.

32. برينو مارينو، مخلفات التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، حصة قضايا الساعة، التلفزيون الجزائري/ القناة الثالثة، في: 22 فيفري 2010.

33. المصدر نفسه.

34. عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 124.

35. Jacques Fontanel - Ron Smith, Le Nucléaire une Arme a Moindre Cout, Le Monde Diplomatique, Aout 1987, p.22 .

36. عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997، الطبعة 2، ص 83.

37. صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: التجربة النووية الفرنسية 13 فيفري 1960، من بحوث الملتقى الدولي الخامس حول: حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، جامعة حسيبة بن بوعلي/ كلية العلوم القانونية والإدارية، في: 9- 10 نوفمبر 2010، الشلف، ص 24.

38. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 124.

39. www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm.

40. عمار جفال وآخرون، المرجع السابق، ص 124.

41. للاطلاع على نص اتفاقية جنيف بشان معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 اوت 1949، ينظر: الشبكة العالمية للمعلومات(الانترنيت):

www.umn.edu/humanrts/arab/b092.htm

42. صباح مريوة، المرجع السابق، ص 25.

43. محمد القورصو، حصة تلفزيونية(قضايا الساعة)، التلفزيون الجزائري/ القناة الثالثة، في 22 فيفري 2010.

44. جريدة المجاهد: 22 فيفري 1960، ص2.

45. جريدة المجاهد: 27 فيفري 1959، ص3.

46. عمار جفال، المرجع السابق، ص 156-157.

47. Rabah Beldjenna, la France n'exclut pas de l'indemnisation des victimes, El-watan, du 25 décembre 2007.

48. M. Ait Ouarabi, cinquante ans après les essais nucléaires français, El Watan, 12 février 2009.

49. Ibid.

50. عمار بجلالة، حصة قضايا الساعة، التلفزيون الوطني/ القناة الثالثة، في: فيفري 2011.

قائمة المحتويات

مجموعة من المؤلفين

شارك في انجاز هذا العمل الجماعي المميز عدد من الباحثين الجزائريين والعراقيين ، وهو من حملة الشهادات العلمية، وينشطون في مؤسسات اكاديمية محترمة وذا سمعة علمية مميزة. وكان القاسم المشترك بينهم هو اهتمامهم بتاريخ الجزائر كل حسب اختصاصه (وسيط/ حديث/ معاصر). ولهم العديد من البحوث والمؤلفات المنشورة في ميدان اختصاصهم.

هذا الكتاب:

يعتبر هذا الكتاب محاولة جريئة في تقديم لمحات من تاريخ الجزائر الوطني في فترات (الوسيط/ الحديث والمعاصر) عبر عدد من المقالات التي شارك بها نخبة محترمة من المؤرخين الجزائريين والعراقيين، ومن هنا جاء عنوانه على الشكل الآتي: «صفحات من تاريخ الجزائر(الوسيط/ الحديث/ المعاصر): دراسات تاريخية»، ومن خلال العنوان يتجلى لنا الهدف من وراء نشره، وهو إبراز محطات تاريخية هامة، وعبر إعادة رصد أحداثها من جديد بالاعتماد على ما توفر من المصادر الأرشيفية والمعاصرة لتلك الأحداث. وكانت غايتنا من هذا الجهد هو الانتقال بالقارئ العربي للغموص في ثنايا تلكم الأحداث بشكل أكثر عمقا وتفصيلاً بعيداً عن العموميات. كما أن الكتاب يمثل نوعاً من التصاهر مابين اتجاهات فكرية ومنهجية متنوعة في ميدان الكتابة التاريخية، ولاسيما وان المشاركين تمتعوا بالحرية الكافية للكتابة وإبداء الرأي فيما هم أرادوا كتابته. كما لا ننسى أن من ميزات هذا الكتاب هو الحرص الذي لمسناه من قبل الأستاذ الدكتور علي العبيدي الذي تولى عملية الإشراف والتحرير والتنسيق عبر التواصل مع عدد من الباحثين بلغ عددهم الـ(40) باحثا، وذلك لما عرف عنه من حرص وتفان في المهام التي يقوم بها، فقد بذل جهد مميزا في انتقاء الأفضل من المقالات التي رغب أصحابها في المشاركة في هذا العمل المبارك، والتي بلغت بالعشرات. وفي الختام نتمنى ان يلقى الكتاب الاهتمام والمتابعة من قبل طلبتنا وباحثينا ومثقفينا. وسيجد فيه هواة التاريخ متعة وفائدة محققة.

ISBN: 978 9947 78 047 3



النشر الجامعي الجديد طباعة - نشر - توزيع
رقم 02 تجزئة تعاونية الدواجن، حي الدالية، الكيفان - تلمسان.
الهاتف / الفاكس : 687 277 043
البريد الالكتروني : npu_editions@yahoo.fr